

الإثباتُ في العَربيّةِ

دراسةٌ نحويةٌ تداوليّةٌ



يوسف رحايمي

٢٦
الدراسات



الإثباتُ في العَربيّةِ

دراسةٌ نحويةٌ تداوليّةٌ

يوسف رحايمي



الدراسات



الإثباتُ في العَربيّةِ دراسةٌ نحويةٌ تداوليّةٌ

الطبعة الأولى
١٤٤٥هـ ٢٠٢٣م

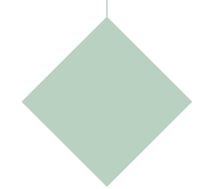
البريد الإلكتروني: nashr@ksaa.gov.sa

ح / مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ١٤٤٥هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر ١٤٤٥هـ
رحايمي ، يوسف
الإثبات في العربية دراسة نحوية تداولية . /
يوسف رحايمي - الرياض، ١٤٤٥هـ

٦٠٢ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم
ردمك: ٢-٥٦-٨٤١٣-٦٠٣-٩٧٨

رقم الإيداع: ١٤٤٥/١٠٥٦٨
ردمك: ٢-٥٦-٨٤١٣-٦٠٣-٩٧٨


بسم الله الرحمن الرحيم



محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة



مقدمة المجمع

ينشط مجمع الملك سلمان العالمي للُّغة العربيّة في مسارات عملٍ متنوعة، ويتولى مهامًا متعددةً تتّصل بنشر اللُّغة العربيّة، ودعمها، وتعزيز مكانتها، والمحافظة على سلامتها نطقًا وكتابةً، والنّظر في فصاحتها، وأصولها، وأساليبها، وأقيستها، ومفرداتها، وقواعدها، وتيسير تعلُّمها بداخل المملكة العربيّة السعوديّة وخارجها؛ لتواكب المتغيرات في جميع المجالات، ويتمثّل طموح المجمع في أن يصبح مجمعًا متميزًا يخدم اللُّغة العربيّة، وينطلق من قلب العالم الإسلامي والعربي، ومن مهد العروبة الأول، وأن يصبح رائدًا ومرجعيّةً عالميّةً في مجال اللُّغة العربيّة وتطبيقاتها المتنوعة.

وضمن توجيهات سمو وزير الثّقافة، رئيس مجلس الأمناء الأمير بدر بن عبد الله بن فرحان آل سعود -حفظه الله- في دعم أعمال المجمع، وبرامجه: العلميّة، والثّقافيّة، والبحثيّة، أطلق المجمع مشروعَ (المسار البحثي العالمي المتخصّص)؛ لتلبية الحاجات العلميّة، ومواجهة المشكلات اللُّغويّة، وسدّ الفجوات المتعلّقة بالبحث والنّشر العلمي، وفتح الآفاق العلميّة والمعرفيّة المتنوعة، واستكمال مسارات النّشر اللُّغوية المتخصّصة.

ويهدف المشروع إلى تعزيز دور المجمع، وإيصال رسالته؛ بتغطية مساحاتٍ متنوعة من التخصّصات، والفنون المتعلقة باللُّغة العربيّة، وإثراء المحتوى العلمي ذي العلاقة بمجالات اهتمام المجمع، ودعم الإنتاج العلمي المتميّز وتشجيعه، وفتح المجال أمام الباحثين والمختصّين، وتوثيق صلتهم بالمجمع؛ وذلك بإشراكهم في أعمال هذا المشروع.

ويضمُّ المشروع مجالاتٍ بحثيّة متنوعة، ويغطي الموضوعات التي تعزّز موقع العربيّة ضمن اللُّغات الحضاريّة العالميّة، ومن أبرزها: (دراسات التّراث اللُّغوي العربي وتحقيقه، والدّراسات حول المعجم، وقضايا المصطلح، وقضايا الهويّة اللُّغويّة، ومكانة العربيّة وتعزيزها، واللّسانيّات التّطبيقيّة، والتّخطيط اللُّغوي، والسّياسة اللُّغويّة، واللّسانيّات الحاسوبيّة، والتّرجمة، والتّعريب، وتعليم اللُّغة العربيّة للنّاطقين بها وبغيرها، والدّراسات البينيّة).

وقد بدأ المشروع باستقبال الدّراسات النّوعيّة الجادّة، وتواصل مع: (المختصّين، والباحثين، والمؤسّسات العلميّة داخل المملكة العربيّة السعوديّة وخارجها)، ودعاهم إلى المشاركة في المشروع، واتّخذ الإجراءات المتّصلة بتحكيم الأعمال والنّظر في جديتها وأصالتها ومدى إضافتها للمكتبة العربيّة واستنادها إلى المعايير المتعارف عليها في البحث والمنهج والتّوثيق قبل طباعتها ونشرها.

ويناقش هذا الكتاب (الإثبات في العربية: دراسة نحوية تداولية) الدلالة الوضعيّة للإثبات في اللُّغة العربيّة وما تحتملُ من وجوه وفروق؛ من خلال تقصِّي أُسُسه وتحديد خصائصِه من النَّاحيتين النَّحويَّة والتَّداوليَّة.

ويجتهد المجمع في انتقاء الكتب التي يكون في نشرها إضافة معرفيَّة نوعيَّة، ويأمل أن يكون هذا الكتاب مفتاحًا لمشروعات علميَّة وعمليَّة ويحقِّق إثراء معرفيًا لافتًا.

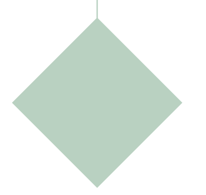
ويشكر المجمع مؤلف الكتاب سعادة الدكتور يوسف عبد الجليل رحايمي؛ لما تفضّل به من عمل علميّ جاد، ويدعو الباحثين إلى التَّواصل مع مشروع مسار البحوث والنشر العلميّ؛ للمشاركة فيه والمساهمة في إثرائه.

الأمين العام للمجمع

أ.د. عبد الله بن صالح الوشمي

قائمة الرموز والاختصارات

- عا: عامل.
- مع: معمول.
- ف: فعل.
- فا: فاعل.
- مف: مفعول.
- ع: اعتقاد.
- حـ: الحدث.
- حا: الحادث.
- ∅: مكون مقدّر أو محذوف.
- (±): الإمكان الإيجابي أو الإمكان السلبي.
- (−): الإمكان.
- (+): الإيجاب.
- ↔: علاقة تشارط.
- ↞: علاقة اقتضاء.
- ∃: رمز الوجود الإحالي.
- ⊢: إثبات.
- ق: قوة قولية إنشائية.
- ض: محتوى قضوي.
- ↓: اتجاه المطابقة



المقدمة

١- موضوع البحث وإشكالياته:

موضوع هذا البحث اسْتِئنافٌ لحدُوسٍ لطالما شَغلتْ تفكيرنَا واختبارٌ لفرضيّات رُمنَا تفْعيلهَا، وقدْ كان ذلك فيمَا مضَى من الزَّمن حين قرّرنَا الدخُول تحت سقْف البحث وقدْ سيطر علينا شَغفُه، فكان الاختيارُ يومَها الانْخراطَ ضمن توجُّه عامّ في الجامعة التّونسيّة فتح الباب لدراسَة خصائص الأعمال اللّغويّة آخذًا بمبدأ التّفاعُل مع ما وصَلتْ إليه الدّراساتُ اللّسانيّةُ الحديثةُ، متجذّرًا في الآنِ نفْسه صُلْبَ المنْظُومة المعرفيّة المُتحكّمة في النّظريّة اللّغويّة العربيّة. وقد اتخذْنَا من عمل الإثبات أنموذجًا للبحث، حيثُ اشْتغلنَا على رَصْدِ أسُسه النحوية والتّداوليّة من خلال مُدونَة دلائل الإعجاز لعبد القاهر «الجرجاني». وهَا نحن اليوم نَفْتحُ أرشيفَ ما كتبنا ونعيدُ النّظر فيما توصلنَا إليه ونكمّلُ ما غاب عن ذهْننا أو غَفَلْنَا عنه، إيمانًا منَّا بأنَّ البحث حركةٌ وتنقيبٌ متواصلٌ. وعليه جاء هذا العملُ نتاجًا لما قُمْنَا به، وقد وسمناه بـ«الإثبات في العربيّة: دراسة نحوية تداوليّة، وهو بحثٌ في الدّلالة الوضعيّة للإثبات وما تحْتَملُ من وجُوهٍ وفرُوقٍ».

«الإثبات في العربيّة، دراسة نحوية تداولية» عنوانٌ نريدُ به رَصْدَ تكوّن عمل الإثبات في الأساس المجرّد وما يحتملُ من وجُوه وفُروق دلاليّة، ونعني بالوجُوه التّغيرات الحادثة على التّركيب منْ تقديمٍ وتأخيرٍ أو ذكرٍ وحذْفٍ أو وصْلٍ وفصْلٍ... إلخ. وهي ترجمة للهيئات التي يَرِدُ عليها الإثبات. ونقصدُ بالفُروق أغراضَ المتكلّم ومقاصده الدّلاليّة من اسْتعمال وجه دُون آخر، وهي عبارة عن خواص من المعاني.

وقد دَفعنَا إلى ذلك اعتباراتٌ عدّة:

- أوّلها افتقار الدّراسات العربيّة القديمة والحديثة - على ما نَعْلَمُ- لحديث خاص عن الإثبات، فنحن لم نعثْرفيما وقع بين أيدينا على عمل مستقل يدرسُ الإثباتَ، وإنَّما ما وجدناه هي تصورات عامّة مبثوثة هنا وهناك، تدرسُ الإثبات داخل الخبرأو تتعرّضُ لبعض من نماذج فرُوقه من قبيل ما وجدناه عنْد «الجرجاني» في «الدّلائل» من حديث عن الفُروق في الإثبات. والغالب أنها دراسَاتُ نحتْ إلى النّظر في الخبر بمفهومه العامّ، وتخلّت في وجْهٍ من قراءتها عن رَصْد عمل الإثبات وخصائصه الدّلاليّة وعلاقته بصنْوه النّفي وسائر معاني الكلام. ونسْتثني من هذا بعض الدّراسات الحديثة التي طَرقتْ باب هذا العمل، ونخصُّ بالذّكر كتابين: أحدهُما لـ «شكري المبخوت» بعنوان: «إنشاءُ النّفي وشُروطه النحوية الدّلاليّة (٢٠٠٦)»، والآخر لـ «محمّد الشيباني» والموسوم بـ «من قضايا تصنيف الأعمال اللّغويّة (٢٠١٥). وقد مثّلاَ منطلقًا لبحثنا هذا.

- ثانيها: وجُود جُملة من الدّوافع الأخرى التي انتظَم وفْقهَا البحث، تتعلّقُ في عُمقها النّظريّ بمركزيّة عمل الإثبات في النّظريّة النحوية والبلاغيّة العربيّة، وانْبناء الفائدة من الكلام عليه. وهي مركزيّة حفّزتنا للوقوف عند خصائص هذا العمل وقُدرته على توْجيه دلالة سائر الأعمال اللّغويّة من خلال سِمة الشُّغور في موْضع فعل المتكلّم الذي مثَّل فضاء لتشكّل المقاصد والدّلالات. هذا الشُّغور والتّجرّد في الإثبات سيختزل جزءًا كبيرًا من إشكاليات بحثنا باعتباره سيكون حاضنًا لجلّ المعاني الموجّهة للإثبات فارضًا في كلّ مرّة مجموعةً من الاحتمالات الدّلاليّة بين تَجريد للاعتقاد وتعيين له من ناحية، وتغيير لمعنى الكلام من ناحية أخرى، هذا إضافة إلى أنَّه يمثّل أساسًا لمعانٍ أخرى تتقاطعُ فيها بنيةُ الإثبات مع معاني الإنشاء الطلبيّ وغير الطلبيّ.

والذي زادنا إيمانًا بضرورة دراسة هذا العمل اللّغويّ أنّه كان دافعًا أساسيًّا في ولادة نظريّة الأعمال اللّغويّة، فالثّابت عندنا أنّ «أوستين» رائد هذه النّظريّة انطلق من الإثباتات ودحْضِ سِمةَ الوصف فيها، وهي انطلاقة جاءت للشكّ في «مثاليّة الإثبات» وتكريسه في منْطقِ العمل. والحاصل أنّ الإثبات له ثِقَلٌ في قراءة الأعمال اللّغويّة جميعها سواء أكان ذلك في النّظريّة النحوية العربيّة أو عند أصحاب فلسفَة اللّغة، غير أنّ المشتغِل في هذا الحقل المعرفيّ لابدّ لهُ أنْ يَعيَ الفوارق بين النّظريتين واختلاف المنطلقات والظّروف الحافّة المساهمة في نشأة كلّ منهما، وهذا في حدّ ذاته قد يكون من الدّوافع التي تجعلنا نغوصُ في عُمْقِ المنْظومة المعرفيّة لتبيّن أساسها النّظريّ وفاعليتها الإجرائيّة.

بناءً على ذلك، لم يكنْ مطلَبُنا في مستوى شَواغله انشدادًا للتّصورات القديمة حول الإثبات مُمثّلة في النّظريّة النحوية العربيّة، ولا انعتاقًا كاملًا نحو التّصورات اللّسانيّة الحديثة، وإنّما جاء مُعبّرًا عن مبدأ التّثاقف وتسليمًا بحقيقة الكتَابة العلميَّة القائمة على التّفاعل؛ ولذلك فقد حَرصْنا في جزءٍ من عملنا على التعرّض إلى مواقف أصحاب فلسفة اللّغة لعمل الإثبات، والوقوف عند المنطلقات النّظريّة التي تحرّكهم، ومحاولة استثمار نتائج بحوثهم في إثارة قضايا الإثبات في تُراثنَا النّحويّ والبلاغيّ. فما أحدثَهُ البحث التّداوليّ من ثورة على كثير من المفاهيم يُغري بالبحث، لاسيما أنّه أعَاد الاعتبار لدوْر السّياق في تحديد مقاصد المتكلّم من إنْشائه لتركيبٍ دون آخر، وقدَّم لنا أدوات تحليل مهمّة، وقضيةُ الحال هنا الإثبات الذي تحتملُ بنيتهُ البسيطة معاني متعدّدة وفْق السّياق، وتكون بنيته الأصليّة مهيأةً لجميع التّحوّلات الطّارئة من تقديمٍ وتأخيرٍ وذكرٍ وحذفٍ ووصلٍ وفصلٍ...، وهذا قصْدُنا من الوجُوه وما يترتّب عنها من فُروقٍ دلاليّةٍ باعتبارها أغراضًا ومقاصدَ يطمحُ المتكلّم إلى بلوغها. والطّريف عند أصحاب فلسفة اللّغة - في علاقة بموضوع بحثنا - أنّهم وجّهوا عنايتهم لصنْف من الكلام (الإنشاء غير الطلبيّ) كان مُهملًا في مختلف الأنحاء، حيث نزعُوا إلى تصنيف هذا النّوع، وكان أساس انطلاقهم في البحث عن الأعمال اللّغويّة ولاسيما في العقود والعهود. ويهُمنا من بحث هؤلاء ما اعتمدوه من مقاييس في التّصنيف، سنحاول استثمارها في التّطرق إلى هذا الضرب من الكلام الذي ألْحِقَ في التّصوّر النّحويّ والبلاغيّ العربيّ ببنية الإثبات.

ولـمّا كان استئنافُ الـشّيء يُعدّ بداية جديدة على أنقاض تصوّرات مَضَتْ، جاء بحثنا هـذا في مُجمله مُعبّرًا عن جملة من الإشكاليات تتعلّق بالإثبات تركيبًا ودلالةً، وترصدُ نظام تكوّنه، وتفتّش في العلل والأسباب التي تحرّكه. وهي إشكاليّات سليلة الأسُس النحوية والتّداوليّة التي اشتغلنا عليها سابقًا. وتنحدرُ هذه الإشكاليّات من إشكاليّة أساسيّة للبحث تتعلّق بحقيقة الإثبات في اللّغة، وتحديد خصائصه الدّلاليّة من خلال رَصْدِ دلالته الوضعيّة وما تحتملُ من وجوه وفروق. والظّاهر من خلال هذا الإشكال الأصل أنّنا أمام مُستويين كبيرين في معالجة الإثبات: مستوى الدّلالة الوضعيّة التي نفترضُ أنّها أكثر انتظامًا لقُرْبها من دوائر التّجريد، ومستوى الوجُوه والفُروق التي تعكس مستوى الإنجاز لاتصالها بالمُعطى المقاميّ وما يحفّ به من ملابسات.

على هذا الأساس، فإنَّ عَملنا يتّجهُ إلى البحث عن الخصائص النّحوية النظاميّة لعمل الإثبات حيث تُحصّل الحدّ الأدنى من الاستقرار في الدّلالة من ناحية، ويتّجه من ناحية أخرى إلى تحديد خصائصه التّداولية والبلاغيّة حيث يبدأ تشكّل الوجُوه والفُروق. وإنْ سلّمنا بهذه القسمة بين المستويين لغايات منهجيّة بما يخدمُ عملنا ويحفظ الرُتب بين ما هو نظاميّ وما هو إنجازيّ، فإنّنا نتساءل:

- كيف نفرّق في الإثبات بين ما هو نظاميّ ترشحه مُستويات لغويّة مُوغلة في التّجريد، وبين ما هو مقاميّ متروك للتّعيين والتّخصيص، ولمظاهر خارج اللّغة أحيانًا؟

- في أي مستوى يمكن أنْ يتحدّد هذا العمل اللّغويّ، لا سيما أنَّ معنى الإثبات يمرّ عبر خطيّة تبدأ مما هو نظاميّ مجرّد مرورًا بتعجيم هذا المعنى باللّفظ وصولًا إلى استعماله في مقام حقيقيّ. وبناءً على ذلك، هل يتحدّد الإثبات إعرابيًّا (أي تركيبيًّا) أم دلاليًّا أم تداوليًّا؟

- أليس في هذا التّقسيم لمستويات معنى الإثبات كثيرٌ من الإجحاف، حيث يُعتَبر هذا التّمييز شرخًا صارخًا في وحدة العمل اللّغويّ وفي قيمة مفهوم الاسترسال في تحديد الظّاهرة اللّغويّة بصفة عامّة؟

يـزْداد الأمر صعوبـة في البحـث عـن قضايـا الإثبـات ومـا تحتمـلُ بنيتـه مـن وجـوهٍ وفـروقٍ حين نجدُ المتـون النحويـة والبلاغيّـة العربيّـة تؤسّـس لمعاني الكلام وفْق فائدة الإثبـات، بجعله السّـابق في الاعتبـار والأصـل الـذي تُبـنى علـى أساسـه سـائر الأعمـال. فالإثبـات والنّفـي همـا العمـلان المؤسّسـان للفائـدة، فهمـا «القضيّـة المُبرَمـة الـتي تـزُول الرّاسـيات ولا تـزول» علـى حدّ قـول «الجرجاني» (أسـرار البلاغـة، ٣٦٦). وإذا اسـتثنينا النّفـي باعتبـاره لاحقًـا بالإثبـات مـن خـلال حروفـه الطّارئـة علـى التجـرّد الإثبـاتيّ في موضـع فعـل المتكلّـم، فـإنَّ الإثبـات العمـل اللّغـويّ النّاظـم والمؤسّـس لسـائر معـاني الـكلام، حيـث نـرى جـلّ المعـاني خبريّـة كانـت (النّفـي) أو إنشـائيّة تُبـنى علـى أساسـه، ولا سـيما الإنشـاء غـير الطلـبيّ الـذي يُلْحَـق ببنيتـه. وقـد اكتسـب الإثبـات هـذه القـوة في توجيـه سـائر معـاني الـكلام مـن خـلال سِـمة الشـغور والتجـرّد في موضـع الصـدر باعتبـاره موضـع الإبانـة والقصْـد، فمثَّـل شـغور موضـع فعـل المتكلّـم مـن العوامـل ومجيئـه عاريًـا فضـاءً احتماليًّـا يتّسـم بالفقـر الـدّلاليّ، ممـا يجعـل جـزءًا مـن معـاني الـكلام يسـتند عليـه في اكتسـاب شـرعيته، ونقصـد هنـا الإنشـاء غـير الطلـبيّ.

الحاصـل أنَّ شُـغور صـدْر الـكلام من الوسْـم ومجيئـه عاريًـا يطرحُ في اعتقادنا إشـكاليات نظريّـة اتخذهـا النّحـاة والبلاغيـون فرضيّـة مـن بـين الفرضيّـات لفهْـم اشـتغال معـاني الـكلام وتنصيفهـا، وفي علاقـة بموضـوع بحثنـا نتسـاءل:

- مـا الخَصائـص الإعرابيّـة لبنيـة الإثبـات؟ أيُّ دوْر لموضـع فعـل المتكلّـم الـذي يـأتي شـاغرًا؟ هـل في شُـغور صَـدْرِ الـكلام في الإثبـات مـن القُـوة مـا يرشّـحهُ في توجيـه دلالـة سـائر الأعمـال؟
- كيـف نفهـمُ أصليّـة الإثبـات وقيـام سـائر الأعمـال اللّغويّـة عليـه؟ مـن أيـن جـاءت هـذه القـدرة للإثبـات؟ أيكـون انتمـاء الإثبـات إلى كوكبـة الخـبر باعتبـاره الأصـل والسّـابق في كلام العـرب هـو الـذي رشّـحَ هـذه الأصليّـة؟
- تبعًـا لذلـك مـا علاقـة الإثبـات بسـائر الأعمـال اللّغويّـة؟ هـل هـي علاقـة نظاميّـة نحويـة بالأسـاس أمْ تقاطـع في الإنجـاز لا أكـثر؟

- ما وجوهُ الإثبات وفروقه؟ أهي نفسها ما يُطلق عليه بالمعاني الثّواني والأغراض والمقاصد أمْ نحن أمام مستويات في قراءة معاني الإثبات؟
- كيف نفهمُ قيام جزء من الإنشاء غير الطلبيّ على بنية الإثبات؟ ما العلّل في ذلك؟ هل زعزعت هذه المعاني الطارئة بنية الإثبات؟
- تبعًا لهذا التّداخل بين بنية الإثبات ومعاني الإنشاء، أنسلّم بثنائية الخبر والإنشاء التي أقرّها البعض أمْ ننخرطُ في «مبدأ التّعايش» بين الأعمال اللّغويّة، ونكرّس فكرة الاسترسال في الظّاهرة اللّغويّة؟

هذا الضربُ من الإشكاليّات في مفهومه العامّ لم نكنْ لننتبه إليه لولا دراستنا للمصنّفات النحوية والبلاغيّة العربيّة، وما توصّلت إليه الدّراسة اللّسانيّة الحديثة في مقاربتهَا لعمل الإثبات. هذا إضافة إلى جملة من البحوث التي خطّها أساتذتنا في الجامعة التّونسيّة والمؤمنة في تصوّرها العامّ بفرضيّة الرّبط بين الجهاز النّظريّ والمستوى الإنجازيّ، وهذا سيأتي تفصيله في اختياراتنا المنهجيّة.

٢- خطّة البحث ومدوّنته:

للبرهنة على ما طرحنا من إشكاليات جاء توزيع البحث وفْق البناء المُعتاد، تعْلوهُ مقدّمة عامّة رُصِدتْ فيها العناصر الأساسيّة التي تكْشفُ عن العمل في مضمونه العامّ، بالوقُوف عند موضوع البحث وإشكالياته والاختيارات النّظريّة الموجّهة له مع رَصْدِ المُدوّنة وخطّة العمل وطريقة توزيعه، هذا إضافةً إلى حظّ العمل من الدّراسة. فأمّا ما تلى المقدّمة فقد كان ثلاثة أبواب كبرى توزّع كلّ منها إلى ثلاثة فُصول. وفي نهاية البحث جاءت الخاتمة العامّة مُحصّلة للعمل كلّه وبلورة لأبرز نتائجه.

تمحور حديثُ **البابُ الأوّل** حول البحث في الخصائص النّحوية النظاميّة لعمل الإثبات، وهو في جوهره تقصٍّ للدّلالة الوضعيّة، وقد توزّع إلى ثلاثة فصول:

- **الفصل الأوّل:** ندرس فيه الدّلالة الوضعيّة لعمل الإثبات ضمن إطار نظريّ عامّ تمثّل في نظريّة العمل الإعرابيّ. نركّز اهتمامنا في هذا الفصل على رَصْدِ الأسس المُكوّنة للعمل اللّغويّ (الإثبات) في المستوى المجرّد، بالوقوف عند المقولات الأساسيّة التي تتحكّم في بناء القول من مثل مقولَة الإسناد، ودوْر المتكلّم العامل في البنية النحوية. نحاول في مرحلة أخرى تبيّن الخصائص الإعرابيّة لبنية الإثبات التي ستكون الإطار الذي نفهم فيه بدايات تشكّل معنى الإثبات نحويًّا وما يُمكن أنْ ينْتُج عن هذا البناء الأوّل من تحوّلات في مستوى البنية والدّلالة، وخاصة فيما يخصّ موضع فعل المتكلّم الذي يأتي شاغرًا، وما يطرحُه من إشكاليّات نظريّة وإجرائيّة.

- **الفصل الثّاني:** جاء في تسلْسله المنطقيّ نتيجةً للفصل الأوّل باعتباره كان فضاءً لدراسة فائدة الإثبات التي رَسمْنا صُورتها المجرّدة، وحدّدنا مَعالمها العامّة التي تقومُ عليها. واكبنا في هذا الفصْل إلى حقيقة هذه الفائدة التي عُدّت الأصل والسّابق لسائر الأعمال اللّغويّة، وفيه توقفنا عند العلاقة بين الإسناد والإثبات تركيبًا. وصرفنا النّظر في مرحلة متقدّمة إلى دراسة درجات الاعتقاد في الإثبات من أبسطها دلالةً من قبيل الإثبات الابتدائيّ مرورًا بحروف التّنفيس والأفعال المعبّرة عن الظنّ والحُسبان وصولًا إلى تأكيد الإثبات ومراتبه. وانتهينا في مرحلة أخرى إلى تقاطع هذه الفائدة مع فائدة النّفي والاستفهام، وهو جمْعٌ مقصود لما بين هذه الأعمال من استرسال نظاميّ.

- **الفصل الثّالث:** وسمناه بـ «وجُوه الإثبات التّركيبيّة وفروقها الدّلالية»، نبحث فيه عمّا يحتملهُ الإثبات من وجُوه تقتضي فروقًا في المعنى. وقدْ صدّرنا هذا الفصل بإطار نظريّ نشتغل ضمنه، تمثّل في نظريّة النّظم عند «الجرجاني» إيمانًا منّا بقدرة هذه النّظريّة على تفسير هذه الظّاهرة وتتبّع القوانين المتحكّمة فيها، وهي قوانينُ نظاميّةٌ بالأساس. بناءً على ذلك أحْكمنا خُطتنا في هذا الفصل، فرصدنا فيها الفروق في الإثبات وفْق مستويات النظام النّحويّ المتمثّلة في المستوى الاشتقاقيّ والمستوى التّصريفيّ والمستوى التّركيبيّ.

فأمّا **الباب الثّاني** من هذا البحث فقد جاء ترجمة للوجه البلاغيّ في الإثبات، ولهذا عنونّاه بـ «الإثبات: خصائصهُ التّداوليّة والبلاغيّة»، وعلى صورة الباب الأوّل توزّع هو أيضا إلى ثلاثة فصول:

- **الفصلُ الأوّل:** مدار اشتغاله على الإثبات ضمن التّصور التّداوليّ وتحديدًا ضمن نظريّة الأعمال اللّغويّة، وكانت البداية فيه بتعقّب السّير الزمنيّ لولادة هذه النّظريّة تمهيدًا إلى بلورة الفكرة الأساسيّة عند فيلسوف اللّغة «أوستين» وتلميذه «سورل». وقد جاءت في صُورتهَا العامّة تعبيرًا عن قُدرة المقام على التكهُّن بدلالة الأقوال، وهو تصوّر يجذّر دراسَة اللّغة داخل الاستعمال مدعومًا بمنطلقاتٍ فلسفيّةٍ ونفسيّةٍ واجتماعيّةٍ.

هذا الإطارُ العامّ سهّل علينا المهمّة في قراءة الإثبات ضمن هذه النّظريّة، ومن خلاله بنيْنا صَرْحَ هذا الفصل، وكانت البداية مع «أوستين» وفكْرته الأساسيّة القائمة على دَحْض الطّابع الوصفيّ الإخباريّ للإثباتات. وضمن التّوجّه نفسه سار التلميذ على خُطى أستاذه، غير أنَّ لـ«سورل» خصوصيةً في دراسة العمل اللّغويّ عامّة تتمثّل في حفاظه – نوعًا ما – على الجانب النظاميّ. وهي خُصوصيّة تبلورتْ من فكرة دعا إليها، تتمحورُ أساسًا حول دراسة اللّسان، وفي إطارها طرح المنوال الشّهير ق(ض) الذي يعكس هذا التّصوّر. وقد اسْتفدنا منه في تبيّن علاقة موضع فعل المتكلّم بالإحالة المرجعيّة. حاولنا في مرحلة ثالثة استثمار دراسة «غرايس» للعمل اللّغويّ، وتحديدًا فيما اقترحه من قوانين للمُحادثة ودورهَا في تأطير التّخاطب، وضمنها (أي قوانين المحادثة) اختبرنا بعض نماذج الإثبات وشُروطه، ورصدنا كيفيّة تولّد المعاني نتيجة خرق هذه القواعد والشّروط.

ولمّا كان بحثُنا يسيرُ وفْق اختيارات منهجيّة تؤمن بجدوى القراءة اللّسانيّة ضمن حدود معينة، جاءت نهايةُ هذا الفصل قراءةً نقديةً لتصورات أصحاب نظريّة الأعمال اللّغويّة، ومن خلالها توقّفنا عند إشكاليّات هذا الطرح فيمَا يخصُّ عمل الإثبات ولا سيما في قضية مفهوم عمل التّأثير بالقول.

- **الفصل الثّاني:** نعاين فيه الإثبات ضمن التّصوّر البلاغيّ العربيّ بالتأسيس له في البداية ضمن علم المعاني إطارًا نظريًّا، وتحديدًا موقع الإثبات من ثنائيّة الخبر والإنشاء البلاغيّة. وفيه ندرس «خبريّة الإثبات» باعتباره الممثّل الأوّل للخبر، واعتبار الخبر هو الأصل والسّابق في الاعتبار. وقد تبيّن لنا أنَّ وجْه الخبريّة عائدٌ إلى المتكلّم الـمُخبر أساسًا، وضمن هذا نقف عند الإثبات بكونه حكمًا يحتملُ التّصديق والتّكذيب، وهذا ما يجرّنا إلى الحديث عن قضية الصّدق داخل الإثبات وحدودهَا بلاغيًّا.

في مرحلة لاحقة من هذا الفصل قصدنا البحث في الإثبات بين المقامات النّمطيّة والمقامات الحقيقيّة للكشف عن حُضور المقام داخل البنية والتوقّف عند مُستويات دراسة الإثبات. وقد تبيّن لنا أنَّ الإثبات يمرُّ بثلاث مراحل أساسيّة: مرحلة الإثبات في دلالته الوضعيّة، ومرحلة استعمال هذه الدّلالة في مقام حقيقيّ، يترتّب عنها ولادة جُملة من الأغراض والمقاصد، ومرحلة ثالثة تعتبر هي المرحلة الوسطى، يقع فيها التّصرف في هذه الدّلالة الوضعيّة تقديمًا وتأخيرًا وذكرًا وحذفًا... إلخ، التي مهّدت لاعتبار هذه الوجُوه والفُروق مقتضياتٍ لأغراض ومقاصد. وقد جاءت في عملية إحصائيّة – قمنا بها – مُعبّرة عن تثبيت الاعتقاد باعتباره المقصد الأساسيّ من الإثبات.

- **الفصل الثّالث:** جاءت هندستهُ عمليّة استباقيّة لما سنتعرّض إليه في الباب الثّالث؛ لذا فقد درسنا فيه الوجُوه والفُروق وآليات تحديدها في التّصوّر البلاغيّ العربيّ، وبدأناه بالكشف عن ماهية الوجُوه والفُروق، وتقاطعها في مستوى المعنى والاصطلاح مع جملة من المصطلحات منْ قبيل «العمل غير المباشر»، و«الخصوصيّات الزائدة»، و«المعاني الثّواني»، و«معنى المعنى». وتوصّلنا إلى اعتبار منهجيّ مُهمّ مفادهُ أنَّ الوجُوه والفُروق تقعُ في جهة مقابلة للدّلالة الوضعيّة، وهي خصوصيّة زائدة عن أصْل الوضع. هذا الاعتبار جَعلنا نصْرِفُ النّظر في مرحلةٍ متقدّمة إلى البحث في آليات تحْديدها، وضمنها حدّدنا دوْر المقام والاستدلال في توْجيه دلالة القول. وفي آخر المطاف أسّسنا لهذه الوجُوه والفُروق وفْق المنطق

الإعرابيّ باعتبارها تُبنى على أصل المعنى، وركّزنا على منطق الاسترسال بينها وأصلها التّركيبيّ، إذْ مثّل العمل اللّغويّ صورةً من العمل الإعرابيّ. وعليه يكون الإثباتُ البلاغيّ المقاميّ صورة من الإثبات النّحويّ النّظاميّ.

أمّا **الباب الثّالث** فقدْ صِيغت عنْوَنَتُهُ نتيجةً للبابين السّابقين وتوحيدًا لهُما منهجيًّا وانتصارًا لفكرة الاسترسال بينهما، وتسويةً لما يُمكن أنْ يُوهِم به الفصل المنهجيّ الذي قُمنا به. لهذا وسمناهُ بـ«الإثبات بين ثبات البنية وتعدّد المعنى»، وهي عنْونةٌ تكشِفُ عن خلفيّة نظريّة انطلقنا منها مفادها اعتبارُ البنية ذلك الوجهُ النظاميّ القارّ في مقابل المعنَى ذلك الوجهُ الفوضويّ المُتحوّل. وقد توزّع هذا الباب إلى ثلاثة فصولٍ تصدّرها مدخلٌ نظريّ يكشفُ عن تعدّد وجُوه الإثبات واختلاف مستويات التّحليل:

- **الفصل الأوّل:** ندرس فيه بنية الإثبات والمعاني الإنشائيّة المقصُودة بالقول، وفيه نخوض في الإثبات ومعاني الإيقاع باللّفظ من خلال صِيَغِ العُقود وأشباهها، إضافة إلى البحث في الإثبات وما يتحقّقُ من معاني الانفعال من مثل التّعجب وما يتّصل به منْ مدْح وذمّ واسْتكثار واسْتقلال. وفي النهاية نرصد تقاطع الإثبات مع معاني الطّلب من أمر ونهي ودعاء.

- **الفصل الثّاني:** يمثّل مجالًا لدراسة الإثبات وخُروج الكلام على خلاف مُقتضى الظّاهر، وفي إطاره نبحث عن خرق شروط التّخاطب في الإثبات القائمة أساسًا على الصّدق، وما ينتجُ عن هذا الخرق من بروز جملة من الأغراض والمقاصد.

- **الفصل الثّالث:** يمثّل فضاءً لدراسة الإثبات بالقول البيانيّ، وقد اتخذنَا علْم البيان إطارًا نظريًّا نتحرّك في إطاره. وضِمْنه نعرض الإثبات بالأقوال البيانية من قبيل الكناية والاستعارة والمجاز العقليّ، حيث يتبيّن لنا فيه أنّه نظْمٌ مخصوصٌ اقتضاهُ مقامُ قولٍ مخصوصٍ، ويكتسبُ هذا النّوع من الإثبات ضربًا من السّلطة الحجاجيّة لتثبيت الاعتقاد.

ولـمّا كان بحثُنـا في الإثبـات بحثًـا مزدوجًـا يجمعُ في قالبـه العـامّ بـين إمكانـات النّظـام النّحـويّ وقدرتـه علـى التكهّـن بمقامـات قولـه، وبـين قُـدرة الاسـتعمال علـى البرهنـة علـى مظاهـر انتظـام النّظـام وحركتـه، فـإنَّ سـعينا كان متجهًـا نحـو إيجـاد أرضيّـةٍ معرفيّـةٍ تُؤمـن بهـذا الربـط وتتوسّـل بالاسترسـال منهجًـا في قـراءة الظّاهـرة اللّغويّـة. وقـد وجدنـا ضالتنَـا في مدونتـين أساسـيتين في النّظريّـة النحويـة والبلاغيّـة العربيّـة، وهمَـا مُدونتـان تكشـفان عـن علاقـة الـدّرس البلاغـيّ بالـدّرس النّحـويّ، وتعكسـان في الآنِ نفسـه وجهًـا مـن وجُـوه عملنـا باعتبارهمـا تختـزلان مضْمونـه، فالدّلالـة الوضعيّـة في وجـه منهـا انعـكاس لمقُـولات النّظـام وثباتـه، فأمّـا الوجُـوه والفـرُوق فهـي تعبيـر عـن الجانـب البلاغـيّ المتَّسـم بالفـوضى والـثّراء الـدّلاليّ. هاتـان المدونتـان همـا:

- **دلائـلُ الإعجـاز لعبـد القاهـر الجرجـاني:** وهـي المدوّنـة الأولى، ونـبرّر اختيارنَـا بكونهـا مثّلـت تحـولًا عميقًـا في الدّرسـين النّحـويّ والبلاغـيّ باعتبـار أنَّ صَاحبهـا اسـتطاع مـن زاويـة نظـرٍ نحويـة ربْـط البلاغـة بالنّحـو مـن خـلال نظريّـة النّظـم.

- **مفتـاح العلـوم للسـكاكي:** وهـي المدوّنـة الثّانيـة، ونـبرّر اختيارنـا بكـوْن صَاحبهـا اسـتطاع مـن زاويـة نظـرٍ منطقيّـة أنْ يبلـور علْـم البلاغـة بأصْنافـه الثلاثـة، ويكمّـل مـا كان مُجـرّد حـدْسٍ عنـد صاحـب الدّلائـل الـذي جـاءت قراءتـهُ متَّسـمة بنـوع مـن التّشـتت في توْزيـع المسـائل. والطّريـف في هـذا المشْـرُوع الثّـاني أنَّ في مباحثـه صلـةً واضحـةً بالمشـروع الأوّل، تحديـدًا فيمـا يخـصُّ بـاب علْـم المعـاني. وهـذا مـا جعَـل البحـث في العلاقـة بـين المشْـرُوعين هدفًـا مـن أهـداف عملنـا.

٣- أهدافُ البحث وحُدوده:

نـرُومُ مـن عملنـا هـذا تقـصّي الدّلالـة الوضعيّـة لعمـل الإثبـات ومـا تحتمـلُ مـن وجُـوهٍ وفُـروقٍ، بالوقـوف عنـد خصائصهـا النحويـة النّظاميّـة أولًا وتعقّـب تخصّصهـا مقاميًّـا كلّمـا اتجهنـا بالقـوْلِ الإثبـاتيّ نحـو دَوائـر الإنجـاز ثانيـا. هـذه الخطيّـة في متابعـة الإثبـات ليْسـت

في النّهاية إلّا صُورة من صُور حركة المعنى التي تبدأ من أفُق التّجريد وما يتّسمُ به من ثوابت نظاميّة نحو رحاب المنجز اللّغويّ وما يحدُوهُ من فوضى وثراء دلاليّ، وهي حركةٌ تجعل من المستويين في استرسالٍ قوي يكمّلُ أحدهما الآخر، فليس المنجز في الأخير إلّا صُورةً من صُور النّظام وحركته.

هذا التّصور في تجاذُب المستويين والتّسليم بحقيقة الاسترسال بينهما حفّز على رسْم هدفٍ آخر من أهداف عملنا، يتمثّل في تحديد المستوى الذي يُمكن أنْ نعالجَ فيه الإثبات ما دُمنَا قد لمسْنا في دلالته سفرًا يبدأ من السقْف الأعلى للتّجريد مرورًا بحلقة التّعجيم باللّفظ وصولًا إلى استعماله في مقام حقيقيّ، وهو سفرٌ يعكس مستويات عدّة بين إعرابيّ ودلاليّ وتداوليّ، ويطرحُ في الآنِ نفسه التّساؤل حول المستوى الذي يتحدّد فيه الإثبات.

تُسيّرنا في كلّ ذلك فرضيّة أساسيّة تتمثّل في اعتبار البنية التّركيبيّة لا تعدُو أنْ تكون إطارًا عامًا للدّلالة، وإنّما تكتملُ بالدّلالة المعجميّة المُولّدة للمعنى المخصوص المقصود بالقول. هذه الفرضيّة قد تكونُ ضروريّة لتسوية الخلاف بين المنتصرين للنّحو (التّركيب) والمنتصرين للمعجم (اللّغة) ودوره في تحديد المعنى وضبطه. وعليه فإنَّ هذه الفرضيّة تعدُّ استجابةً لدعوة الربط بين البينة والدّلالة والجملة والقول وتجاوز الهُوة بينهما.

ولا تقفُ غايات عملنَا عند حُدود هذه الأهداف العامّة، وإنّما يسعى في حقيقته إلى الكشف عن:

- جدوى الفرضيّات التي أعلنّا عنها ولا سيمَا فيما يخصّ قُدرة النّظام على ضبْط فوضى الإنجاز، وذلك من خلال دراسة وجُوه الإثبات وفرُوقه، ومحاولة إيجاد حساب دلاليّ ينظمها، فجزءٌ من عملنا يتّجه نحو تفسير ضُروب الإنجاز من مَعَانٍ إنشائيّة، وتحديدًا الإنشاء غير الطلبيّ، ومعانٍ بيانيّة وكلّ ما يطرأ على الإثبات من تغيرات مقاميّة.

- المستوى الأكثر تجريدًا في الإثبات، والمتّسم بنوع من الاستقرار النّظاميّ (الدّلالة الوضعيّة) مما هو متروك لمحدّدات المقام وما يُحيط به من ظُروف إنشاء القول (الوجُوه والفُروق).

- تبعًا لذلك نسعى إلى محاولة ردّها إلى الأساس الإعرابيّ النّحويّ النظاميّ الذي يضبط حركتها ويتكهّن بها، ومنهُ النّفاذ إلى البنية النحوية الـمُجرّدة التي تستوعب كامل صنوف القول وسِمَة الانفلات فيه، ومحاولة إثبات قُدرتها على تفسير حركة المعنى عامّة والإثبات بصورة خاصة.

ولـمّا كان البحث يدورُ في حُدود الـمُمكن وجبَ القول إنَّ لعملنَا حدودًا يقفُ عندها، لعلّ أهمها أنَّنا لم نغامر - فيما يخصُّ البحث اللّساني الحديث - للبحث في مقترحات الكَثير حول الإثبات وإنَّما اقتصرتْ دراستنا في جزءٍ منها على أصحاب فلسفة اللّغة دون غيرهم، ولا سيمَا فيما يطرحهُ البحث اللّسانيّ اليوم في جانبه العرفانيّ. هذا إضافة إلى أنَّ عملنَا بدأ بتعقّب دلالة الإثبات في لحظتهَا الإعرابيّة دُونَ التعلّق بالحالات الأكثر تجريدًا هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية تعقبنا حُدود مُنْجَزِهَا إلى القول البيانيّ دون المغامرة أكثر في متاهات الإبداع البلاغيّ وتحديدًا في جزئه البديعيّ الذي قد يُطرحُ التّساؤل في شأنه، وخاصة في علاقته بالبنية الإعرابيّة عامّة والبنية الإثباتيّة بصفة خاصة ما دمنا قد لاحظنا أنَّ هذا الضرب من الكلام تعود العُمدة فيه إلى القول الخبريّ الإثباتيّ.

٤- الاختيار المنهجيّ المسيّر لهذا البحث:

حين عَقدنا العَزْمَ على دراسة الإثبات عملًا لغويًّا وجدنا أنفُسنَا أمام عدَّة اتّجاهات لغويّة يتبنى كلّ منها تصورًا في مباشرة العمل اللّغويّ، فلم يعدْ مبحث الأعمال اللّغويّة غريبًا في الوسط اللّغويّ العربيّ والغربيّ على حدّ السواء، نتيجة ما شَهِدتهُ الكتابة العلميّة من تطوّر. ووفق هذا الاعتبار فإنَّ تحديد الإطار النّظريّ الموجّه للبحث يُعَدّ خطوة مهمّة لما سيقعُ التّعرّض إليه وتفصيل القول فيه.

إنَّ اختلافَ الاتّجاهات اللّغويّة في دراسة مبحث الأعمال اللّغويّة بصورة عامّة يعود في تقديرنا إلى انتماء هذا المبحث إلى منظُومة معرفيّة لسانيّة غربيّة لها منطلقاتها النّظريّة وخلفياتها الفلسفيّة النّابعة من واقعهم اللّغويّ. وقد كان لهذا أثرهُ في طريقة انفتاح القراءة العربيّة على هذا المبحث، إذ نجد أنفسنَا أمام كمّ هائل من الكتابات مختلفة في أساليب طرحها وزوايَا مباشرتها للأعمال اللّغويّة. وقد وصل هذا الاختلاف إلى حدّ التّباين في مستوى ترجمة المصطلحات واعتماد الفرضيّات، وحري بنَا – ونحن ننتمي إلى هذه المنظُومة المعرفيّة – أنْ نستعرض جملة الكتابات التي وَضعت لَبِنَةً في الدّراسة العربيّة، وأنْ نحدّد أيّ المقاربات نتبنّى ونعتبرها سندًا نظريًّا يتحرّك في إطارها بحثُنا هذا.

إنَّ انتماء هذه النّظريّة إلى حقل لغويّ غربيّ لم يكنْ ليمنع من مقاربتها بالنّظريّة النحوية والبلاغيّة العربيّة، حيث اتفقت جلُّ الكتابات على أنَّ نظريّة الأعمال اللّغويّة تجدُ صداها ضمن نظريّة الخبر والإنشاء العربيّة رغم تباعد الأزمنة واختلاف مُنطلقات البحث. وهذا – في اعتقادنا – كان دافعًا أساسيًّا للبحث اللّغويّ العربيّ في قراءة جوانب من هذه النّظريّة إلّا أنّها قراءة ظلّتْ عند البعض –على الأقلّ– أسيرةَ الوصف والإحصاء[1] ولم تنفذْ في حقيقتها إلى العُمق النّظريّ المسيّر لهذه النّظريّة بما يُساعد على استثمارها في طَرْقِ المسائل اللّغويّة ضمن النّظريّة النحوية والبلاغية العربيّة. وتحت هذا التّوجه نجد الطبطبائي في كتابه «نظريّة الأفعال الكلاميّة بين فلاسفة اللّغة المعاصرين والبلاغيّين العرب» (١٩٩٤)، وعبد السلام هارون في كتابه: «الأساليبُ الإنشائيّة في النّحو العربيّ» (٢٠٠١)، ومسعود صحراوي في كتابه «التّداوليّة عند العلماء العرب» (٢٠٠٥). هذه الكتابات مثّلت اللّبنة الأولى في البحث اللّغويّ العربيّ، وساعدت كثيرًا في رسْم معالمه، وفتحت الباب أمام الكثير من الدّارسين لولوج هذا المبحث.

اتّجه البعض الآخر في قراءة نظريّة الأعمال اللّغويّة اتجاهًا طريفًا، وتكمن طرافتهُ في أنّه تجَاوز حُدود الوصف إلى مناقشة الأسُس والمنطلقات المكوّنة للعمل اللّغويّ متسلحًا

(١) للتوسّع في هذه القراءات راجع (الشيباني، ٢٠١٥، ٣٠٥ – ٣٠٦).

بأدوات عمل وفرضيّات عميقة، لعلّ أبرزها ربط علوم البلاغة بالأساس النّحويّ أو ما أُطلِق عليه «نحوية المعنى»، وهو توّجه نعتقدُ أنَّه مُتجذّر في النّظريّة اللّغويّة العربيّة وله ملامح في طرح النّحاة والبلاغيين، غير أنَّ فكرته تبلورت أُسسها أكثر في رحاب الجامعة التّونسيّة ووضع أعمدتها «الشريف» (١٩٩٣، ٢٠٠٢) وتبنّاه مجموعة من الأساتذة[1] في أطروحاتهم، ومثّل سندًا نظريًّا يحرّك بحوثهم. ونحن بهذا البحث ننخرطُ ضمنه ونتبنى فرضياته في قراءة عمل الإثبات.

يقومُ هذا التّوجّه في منظوره العامّ على فرضيّة أساسيّة تتمثّل في قدرة الأساس النّحويّ المجرّد على ضبْط فوضى الإنجاز، وهو تصوّر يجعلُ من المعيار البنيويّ النظاميّ القارّ ذا سلطة في توجيه المنجز الفوضويّ المنفلت، ويتّجه نحو التّأسيس لهندسة نظريّة مجرّدة تستوعبُ المتغيرات الحاصلة في المقام. ويعكسُ هذا التّوجّه رؤية النّحاة والبلاغيّين العرب باعتبارهم ضبطوا خواصّ التّراكيب (البلاغة) من خلال تمثّل تركيبه بالضرورة (النّحو) على حدّ اعتبار صاحب المفتاح. وهذا التّصور نفسه ما خطّ أسسه صاحب الدّلائل من قبل، حين أرجع النّظم إلى معاني النّحو، واعتبار النّحو هو الأساس في فَهْم البلاغة ما دامت البلاغة تدرس التّراكيب بعد تمامها نحويًّا، وهو ما يُرشّح ارتباط المشروعين. وقد توضَّح هذا أكثر ضمن باب علْم المعاني.

هذا التصوّر الذي يربط نحو بالبلاغة ويُعيد دراسة معاني الكلام إلى النّحو أساسا قد يساهم في تجاوز الشوائب التي علقت بالنظرية اللغوية العربيّة القديمة والقائمة في عمقها على فصل النّحو عن البلاغة وأن دراسة معاني الكلام محصورة في البحث البلاغي. وقد أشار إلى ذلك تمام حسان في مواضع مختلفة فقد رأى في كتابه الأصول أنّ علم المعاني موضوعه يقع في تماس مع علم النحو، يقول: «فلعلم المعاني موضوعه الذي

---

(١) من هؤلاء نجدُ «ميلاد»: «الإنشاء بين التّركيب والدّلالة» (٢٠٠١)، «الشاوش»: «تحليل أصول الخطاب» (٢٠٠١)، «المبخوت» «إنشاء النّفي» (٢٠٠٦)، و«دائرة الأعمال اللّغويّة» (٢٠١٠)، «الشكيلي»: «السؤال البلاغيّ» (٢٠٠٧)، «العذاري»: «تشارطات الاستفهام» (٢٠١٣)، «الشيباني»: «من قضايا تصنيف الأعمال اللّغويّة» (٢٠١٥).

يقرب به من النحو» (حسان، ٢٠٠٠، ٣٠٩). وهو بهذا الفهم ينخرط في التصوّر القائل بضرورة ربط البلاغة بالنحو ربطا يساعد على فهم تشكّل المعنى وتأويله.

ولم يكنْ هذا التّوجّه متعاليًا على التّصورات اللّسانية الحديثة، وإنّما كان مُؤمنًا بجدوى القراءة اللّسانيّة في حُدود ما يتلاءمُ مع المنوال البلاغيّ العربيّ ويكمّله ويعدّله. بناءً على هذا جاء في عُمقه النّظريّ غنيًّا بالمراجع اللّسانيّة.

من صُلب هذه القراءة نبع اختيارنا لهذا السّند النّظريّ، وهو سَندٌ نرى فيه فرضيّةً قويةً تجمع بين التّصور النّحويّ والبلاغيّ العربيّ وما توصّلت إليه الدّراسة اللّسانيّة الحديثة، جمعًا يحفظ حُدود كلّ نظريّة ويراعي منطلقات كلّ توجّه؛ ولذا ستكون قراءتنا للإثبات مُتجهةً نحو التّمييز بين أُسُسه النحوية النّظاميّة التي ترشّحها مستويات النّظام النّحويّ وما يمكن أنْ يحتمل من وجُوهٍ وفُروقٍ نستدّل عليها خلافًا لإمكانات النّحو مما يتوفّر بلاغيًّا ضمن ما ترشّحه مستويات الإنجاز. ولا يعني هذا التّمييز بين المستويين تسليمًا بقراءة كلّ على حدة، وإنّما يتّجه عملنا في صورته المنهجيّة نحو حِفْظِ الرُتبِ بين المستويات حتى يتسنَى لنا الكشف عن دوْر كلّ مستوى، وعليه تكريس مبدأ الاسترسال بين المستويين وإثبات دائريّة العمل اللّغويّ وحركيته.

ومن الفرضيّات الأساسيّة التي نُعوّل عليها في بحثنا هذا هي الانطلاقُ من المستوى المجرّد المتّسم بقدر من الانتظام نحو الإنجاز المخصوص المتروك للتّعيين، وهو تصوّر يجعلُ من الأساس البنيويّ النظاميّ القارّ ذا سلطة في توجيه المنجز. فنحن على وعي بأنَّ فهْم المنجز لا يتمّ إلّا عبر التّأسيس له في البناء المجرّد قبل الوسْم. ونشير هنا إلى أنَّ سلطة البنيويّ النظاميّ – رغم أهميتها – لا تُلغي دوْر اللّغة (المعجم) في توجيه دلالة القول، وهذا ما سنكشف عنه في ثنايا بحثنا ولا سيما في معنى الدّعاء وصيغ العقود التي تترشّح دلالتهما بالمعجم، وتجعل منه عنصرًا فاعلًا يتدخّل في توجيه دلالة البنية التركيبيّة، وهي فرضيّة أساسيّة من فرضيّات عملنا.

إنَّ الوقوف عند الاختيار المنهجيّ لهذا البحث ضمن قراءة «الشريف» (٢٠٠٢) لمتون المصنّفات النحوية والبلاغيّة، وما تبلور فيما بعد ضمن جملة من الأطروحات

في الجامعة التونسيّة، يجعلنا نُقرّ بأنَّ بحثنا له حظّ من الدّراسة سواء أكان ذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة. وهذا يَجعلنا نقف عند الدّراسات التي تعرضت إلى موضوع البحث وحظّه من الدّراسة.

٥- حظّ البحث من الدّراسة:

لقد اعتمدنا في تحديد الاختيار المنهجيّ لهذا البحث على جملة من القراءات التي تطرّقت إلى الإثبات من بعيد أو قريب، وهي نفس القراءات التي وجْهت عملنا وارتكزنا عليها في مقاربتنا لعمل الإثبات والبحث في دلالته الوضعيّة وما تحتملُ من وجوهٍ وفروقٍ. ولـمّا كان عملنا قد استثنى في اختياراته المنهجيّة بعضا من الأعمال في البحث اللّغويّ العربيّ مثل عمل عبد السلام هارون «الأساليب الإنشائيّة في النّحو العربيّ»، وعمل مسعود صحراوي «التّداولية عند العلماء العرب دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة» لاعتبارات عدّة كنّا ذكرناها فإنّه يعتدُّ بها (الأعمال) في بعض الجوانب، لا سيمَا في قُدرتهَا على التّوصيف من خلال منهاجها الوصفيّ وما تطرحهُ من أمثلة، هذا خلافًا لدورها في قراءة نظريّة الأعمال اللّغويّة وتبيّن إرهاصاتها في مُصنفات النّحاة والبلاغيّين العرب، ويمكن أنْ ننعتَ أعمال هؤلاء بالمنزع الوصفيّ في مقابل المنزع الإعرابيّ النّحويّ الذي تمثّلهُ أطروحات الجامعة التونسيّة والسّاعي في وجهه العامّ إلى إيجاد منطق نحويّ إعرابيّ لكامل ضُروب الإنجاز.

ووفْق هذا الاعتبار، تنقسم الدّراسات التي تعرّضت إلى موضوع البحث إلى:

٥-١- المنزع الوصفيّ في قراءة العمل اللّغويّ:

٥-١-١- الأساليب الإنشائيّة في النّحو العربيّ[1]:

يُفصحُ عنوان هذا العمل عن بعضٍ منْ توجُّهات صاحبه الذي نراهُ يُشير فيه - بنوع من التّعميم - إلى تكريس أساليب الإنشاء في منطقِها النّحويّ، غير أنّه اتّجه في تصوره

(١) عبد السلام هارون، (٢٠٠١)، الأساليب الإنشائيّة في النّحو العربيّ، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٥.

العامّ إلى تكرير مقولات القُدامى. ويظهر لنا ذلك مثلًا في قضية تمييزه الإنشاء من الخبر، وبقائه في حُدود المعروف من المقاييس النّظريّة (الصّدق والكذب) التي درجَ البعض على استعمالها دُون تبيّن فاعليتها. وتهمّنا هنا قضية الصّدق في الإثبات وعلاقتها بالخارج باعتبارها شرطًا أساسيًّا يُسيّر عمل الإثبات. وعلى هذا الأساس فإنَّ عمل «هارون» بقي في حدود التّوصيف الظّاهر. والطّريف في هذا العمل رغم عدم توافقه مع اختياراتنا المنهجيّة قُدرة صاحبه على توزيع معاني الكلام وحفْظ الفوارق بين الخبر والإنشاء، هذا إضافة إلى أنَّ عمله مثّل محطّة مهمّة للنفاذ إلى عُمق أمّهات الكتب وتجميع ما يبدو متفرقًا فيها.

٥-١-٢- التّداولية عند العلماء العرب[١]:

هذا العمل يتنزّل في إطار قراءة اتجاه فلسفة اللّغة، وتحديدًا قضية الأفعال الكلاميّة[٢] «ومحاولة استثمارها في إعادة قراءة الإنتاج العلميّ لعلمائنا القدامى» (صحراوي، ٢٠٠٥، ص ٦)، وتكمنُ طرافة هذا العمل في أنَّ صاحبه له شرفُ المغامرة في طرْقِ أبواب الدّراسة الغربيّة، والتّعرّض إلى جهازها المفاهيميّ ومحاولة مقاربتها بالنّظريّة البلاغيّة العربيّة، وخاصة في اختلاف المنطلقات والأسُس التي توجّهها. وقد تجلى ذلك عند «صحراوي» من خلال تقريب نظريّة الخبر والإنشاء البلاغيّة بنظريّة الأعمال اللّغويّة.

---

(١) مسعود صحراوي (٢٠٠٥)، التّداوليّة عند العلماء العرب، دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التراث اللّسانيّ العربيّ، دار الطليعة، بيروت، ط١.

(٢) ننوه هنا إلى أنّ «الأفعال الكلاميّة» ترجمة اعتمدها مسعود «صحراوي» مقابلاً للمصطلح الإنجليزي «speech acts»، وقد اعتمدها قنيني في ترجمته بما يعرف «كيف نُنجز الأشياء بالكلمات»، إضافة إلى وجود ترجمات أخرى من مثل الأعمال القوليّة، والأفعال اللّغويّة. غير أنّنا سنعتمد في بحثنا هذا على مصطلح «الأعمال اللغويّة» وهي ترجمة وقع اعتمادها لدى أساتذتنا في البحوث المنجزة في رحاب الجامعة التّونسيّة، انظر «الشريف»، (١٩٨٦): تقديم عام للاتجاه البراغماتي، والشرط والإنشاء النّحويّ للكون، (٢٠٠٢)، «ميلاد»: الإنشاء بين التّركيب والدّلالة (٢٠٠١)، «المبخوت»: إنشاء النّفي (٢٠٠٦أ)، الأعمال اللّغويّة (٢٠٠٨)، بسمة بلحاج رحومة «الشكيلي»، السؤال البلاغيّ (٢٠٠٧)، محمّد «الشيباني»: من قضايا تنيف الأعمال اللغويّة (٢٠١٥).

إنَّ ما يهمّنا من عمل «صحراوي» وقوفه عند معايير أصحاب فلسفة اللّغة ومقارنتها بما ترسّخ في النّظريّة البلاغيّة العربيّة وخاصة معيار الصّدق والكذب ومُطابقة الكلام للخارج. هذا خلافًا لتعرّضه إلى ضُروب الإنشاء الطلبيّ وغير الطلبيّ، ومحاولة تفسير جانب الإخبار فيه. ولعلّ من حدود عمل «صحراوي» أنَّه اتجه في بحثه نحو التّوصيف العامّ والمقارنة مع مصنفات التّراث النّحويّ والبلاغيّ العربيّ دُون التّوقف عند اختلاف المنطلقات النّظريّة، ودون التّوجه إلى البحث عن علاقة البنية بالدّلالة، ولكن في العموم نحن مدينون له بما توصّل إليه من نتائج.

٥-٢- المنزع النّحويّ الإعرابيّ في قراءة العمل اللّغويّ:

مثَّل هذا المنزع الوجه الحقيقيّ لاختياراتنا المنهجيّة في قراءة عمل الإثبات. وقد أشرنا إلى أنَّه بلورة لفكرة «الشريف» التي سار في إطارها مجموعة من الباحثين، مفاد هذه الفكرة البحث عن الأعمال اللّغويّة داخل المنطق النّحويّ الإعرابيّ، ومُحاولة إيجاد أساس بنيويّ مجرّد يعقْلِنُ فوضى الإنجاز. وهو اتجاه يتبنى فكرةً قديمةً تتمحور حول اعتبار البلاغة العربيّة بلاغة نحوية، وتسعى إلى تكريس نحوية العمل اللّغويّ. وضمن هذا التّوجه وبخلاف صاحب الفكرة (الشريف، ٢٠٠٢) تأتي جُلّ القراءات التي نعتدّ بها وتمثّل إطارًا نظريًّا يدفعُ بهذا البحث من قريب أو بعيد. ولعلّ الطّريف في هذه البحوث رغم نُبوعها من الفرضيّة الأمّ تميّزها بخصوصيّات تجعل من كلّ قراءة مختلفة عن الأخرى في بعض جوانبها.

بناءً على ذلك، يمكن تقسيم هذه الدّراسات إلى قسمين، قسم أوّل درس العمل اللّغويّ دراسة دلاليّة تربط البنية بالدّلالة، وتكرّس العمل اللّغويّ في منطقه الإعرابيّ، ونجد ضمنه «ميلاد» (٢٠٠١)، و«الشاوش» (٢٠٠١)، و«المبخوت» (٢٠٠٦أ)، و«الشكيلي» (٢٠٠٧). وهي اتجاهات التزمت في الحقيقة بهذا التّصور، وكرّست في بحوثها فكرة «نحوية المعنى» محاولةً تفسير العمل اللّغويّ ضمن منطقه النّحويّ الإعرابيّ بردّ الاستعمالات إلى نظامها المجرّد الذي يعقْلِنُها، ويجِدُ لها منطقًا يفسّرها. وليست هذه القراءة إلاّ

انعكاسًا نظريًّا وإجرائيًّا لرؤية النّظريّة اللّغويّة العربيّة في دراستها لمعاني الكلام ضمن تصوّر يُؤمن باتّحاد الظّواهر وتداخلها واجتماعها في دراسة المعنى، وهو تصوّرٌ لا يفصل النّحويّ عن البلاغيّ عن الأصوليّ عن الفقهيّ، ويؤكّد في وجْه منه ترابط العلوم. ومن هذا المنطلق جاءت دراستهُ جامعة لعلوم البلاغة بمنطقها النّحويّ، وهذا ما نجدهُ في دلائل الإعجاز للجرجانيّ وفي مفتاح العلوم للسكاكي.

وقد كانت بحوث هؤلاء بمثابة التّأسيس لدراسة الأعمال اللّغويّة في رحاب الجامعة التّونسيّة، حيث مثّلت أطروحاتهم منطلقا لبروز القسم الثاني من البحوث، وهي أيضًا تؤسّس لعملنا هذا، وقد تجلى ذلك في كثير من الفرضيّات والنتائج التي تتقاطع في بعض الأحيان. ومن بين هذه البحوث التي مثّلت مواصلة للاتجاه الأوّل رغم تفرّدها بخصوصيات، نجد كتاب «المبخوت» «دائرة الأعمال اللّغويّة» (٢٠١٠)، وكتاب «الشيباني» «من قضايا تصنيف الأعمال اللّغويّة» (٢٠١٥)، أضف إلى ذلك مقال بعنوان: «تنصيف آخر لأعمال الكلام» قام به «ميلاد» (٢٠١٥) تطويرًا لقراءته لمعاني الكلام ضمن مشروعه الأوّل «الإنشاء بين التركيب والدّلالة».

نزعَ هذا الاتّجاه الثّاني نحو إيجاد حساب دلاليّ للعمل اللّغويّ ومحاولة وضْع تصنيفيّة جديدة للأعمال اللّغويّة، حيث تمكّن من فصل النظاميّ عن المقاميّ فصلًا منهجيًّا يَحْفظُ الحدود بين المستويين بما يُسهّلُ عملية فهْم الاسترسال الحاصل بينهما. ورغم ما بين الاتّجاهين من اختلاف فإنّهما يلتقيان في التّوجّه العامّ في دراسة العمل اللّغويّ، فليس «المبخوت» و«الشيباني» و«ميلاد» في قضايا تصنيفهم للأعمال اللّغويّة إلّا مواصلة لهذا المنزع المؤمن بحقيقة الاسترسال بين النّظاميّ والإنجازيّ، وتعدّ محاولاتهم تطويرًا إجرائيًّا في مباشرة العمل اللّغويّ ومعايشة حسابه الدّلاليّ الذي يسعى إلى تصنيفه وفهْم أسس تكوّنه. ولعلّ هذا ما يفسّر تطوير «المبخوت» لمشروعه منذ مصنفاته الأولى (٢٠٠٦، ٢٠٠٨) ضمن دائرة الأعمال اللّغويّة (٢٠١٠)، وهذا نفسه ما جعل «ميلاد» يُعيد بلورة فكرته من الإنشاء ضمن قراءة تصنيفيّة لمعاني الكلام (٢٠١٥).

ويهمنا في هذا الإطار الإشارة إلى كتابين تناولا مسألة الأعمال اللغوية بمنطق نحوي إعرابيّ خارج أسوار الجامعة التونسية، أولهما كتاب الباحث معاذ بن سليمان الدخيَّل المعنون بـ «منزلة معاني الكلام في النظرية النحوية العربية، مقاربة تداولية[1]»، وثانيهما كتاب «الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه»[2] للباحثة أفراح بنت علي المرشد. وتعود أصول هذين الكتابين إلى رسائل علمية نُوقشت تحت إشراف الأستاذ عز الدين المجدوب في بجامعة القصيم بالسعودية، وهذا ما يجعل تنزيلهما في هذا الإطار يجد مبررا باعتبار أنّهما يسيران في خطّ المنهجي نفسه الذي يبرهن تجذر الأعمال اللغوية في الفكر اللغوي العربي (النحوي، البلاغي).

وتكمن طرافة العمل الأوّل للباحث معاذ بن سليمان الدّخيل أنّ دراسته «ارتكزت على اكتشاف الأصول النظرية لمعاني الكلام، والكشف عن آليات اشتغالها من خلال تأمل نصوص القدماء» (الدخيَّل، ٢٠١٤، ١٠). ويهمنا من هذا العمل وقوفه على وجوه التقارب والاختلاف بين النظرية النحوية العربية وما رسخته التداولية الحديثة. أما عمل أفراح الراشد فإنّ الإفادة منه كامنة فيما اشتغالها على ثنائية مهمة في الفكر النحوي العربي، وهي ثنائية الواجب وغير الواجب لسيبويه، ولا شك في أنّ مدار اشتغال الإثبات على مقولة الواجب وهذا الذي جعل عملنا يتقاطع مع عملها ويستفيد منه. هذا فضلًا عن تعرّضها لكثير من المفاهيم التداولية ومقاربتها بما وُجد من مصطلحات وتقسيمات عند النحاة والبلاغيين العرب. ووجه طرافة هذا العمل أنّه اشتغل على الاختلافات القائمة بين اللسانيين العرب في كيفية التعاطي مع مسألة الواجب وغير الواجب (المرشد، ٢٠١٢، ٢٥) وهذا مفيد بوصفه عُدّة منهجية تساعد على الفهم والتقصي.

(١) معاذ بن سليمان الدخيَّل (٢٠١٤)، منزلة معاني الكلام في النظرية النحوية العربية، نادي القصيم الأدبي، دار محمد علي الحامي، دار التنوير للطباعة والنشر، تونس، ط١.

(٢) أفراح بنت علي المرشد (٢٠١٢)، الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه، رسالة ماجيستر، إشراف عزالدين المجدوب، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، السعودية.

٥-٢-١- قراءات عامّة للأعمال اللّغويّة:

نقصدُ بالقراءات العامّة للأعمال اللّغويّة تعرّض أصحابها إلى دراسة معاني الكلام في وجهها العامّ ضمن مقاربة شاملة تنزعُ إلى ترسيخها في المنطق الإعرابيّ النّحويّ، ومن هؤلاء نجد:

٥-٢-١-١- الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة[1].

هذا العمل -كما أشار صاحبهُ- بحثٌ في الإنشاء في التّراث النّحويّ والأصوليّ والبلاغيّ والفلسفيّ، يتنزّل في سياق المنزع الدّلاليّ النّحويّ بوصفه المنطلق النّظريّ الذي انبنت عليه النّظريّة اللّغويّة العربيّة. والطّريف في هذا العمل أنَّ «ميلاد» استطاع ترسيخ العمل اللّغويّ في أساسه النّحويّ من خلال مقارنته بالعمل الإعرابيّ.

ظلَّ «ميلاد» في كامل ثنايا بحثه يؤسّس للإنشاء ضمن النّظريّة النحوية العربيّة وما يتّسم به نظامُها النّحويّ الدّلاليّ من تماسك وتكامل وقُدرة على تفسير الظّواهر اللّغويّة واستيعاب مختلف ضروب القول ودلالاته المقاميّة. وقد مكّنته نظريّة العمل الإعرابيّ من ذلك باعتبارها نظريّة تبحث في الخصائص الدّلاليّة للكلام، وتفسّر ما يربط بينه من تركيبات إعرابيّة، إضافة إلى كوْنها (نظريّة العمل الإعرابيّ) قادرة على تفسير الاسترسال الدّلاليّ التّركيبيّ ورَصْد حركة المعنى من النظام إلى النّظم، وما يُمكن أنْ يطرَأ عليه من تغيرات بدءًا من المتكلّم العامل واعتقاداته وصولًا إلى الأقاويل المنجزة في مقام مُعيّن. وقد توصّل إلى نتائج مهمّة تخدم بحثنا، وتتمثّل في:

- أنَّ النّظريّة اللّغويّة العربيّة تُميّز بين مستويين أساسيين في النّظام النّحويّ، مستوى نحويّ مجرّد يتمثّل في الأحكام الكليّة المتّصلة بالأبنية الصرفيّة

(١) خالد ميلاد، (٢٠٠١)، الإنشاء في العربية بين التّركيب والدّلالة، جامعة منوبة، المؤسّسة العربيّة للتوزيع تونس، ط١.

والاشـتقاقيّة والتّصريفيّـة مـن ناحيـة، والأبنيـة التّركيبيّـة والإعرابيّـة مـن ناحيـة ثانيـة، ومسـتوى لفظيّ معجميّ «المُتّصل بدلالـة الألفـاظ المفردة الخاضعـة لنظام موضـوع لوسـم الأعمـال في المسـتوى المجـرّد وتعيينهـا وتخصيصهـا طِبْـقَ مـا يحتمـل مـن اسـتخدامات للغـة لتحصيـل الأغـراض والمقاصـد في المقامـات المختلفة» (ميلاد، ٢٠٠١، ٥٣٨). وهـذا مفيـدٌ في ربْـط الإثبـات في جانبـه النّحـويّ بالمسـتوى المقـاميّ.

- أنَّ البنيـة النحويـة بنيـةٌ ثابتـةٌ وقـارةٌ، ومـن أسـباب ثباتهـا – حسـب «ميـلاد» – أنّهـا بنيـة منفتحـة علـى دلالات الحـال المقاميّـة (السّـابق، ٥٥٠)، وهـذا مـا يُفسّـر قـول نحاتنـا إنَّ الإعـراب معـنى لا لفـظ.

- أنَّ البنيـة النحويـة بنيـةٌ تتّسـم بالحركيّـة، وهـي حركيّـة قائمـة علـى مبـدأ التّشـارط والاسترسـال، وهـي مُسـيّرة بشـحنة وجوديّـة إنشـائيّة تصـوّر اعتقـاد المتكلّـم، وهـو اعتقـاد مطلـق يتصـرّف إثباتًـا – موجبًـا أو سـالبًا – في الأخبـار، ويتصـرّف إمكانًـا متولـدًا مـن اللاإثبـات في الإنشـاءات. وهـذا مهـمّ باعتبـار أنَّ لـه علاقـة مباشـرة بمفهـوم الاعتقـاد في الإثبـات وصلتـه بـالإرادة المسـيّرة للإنشـاءات.

- مـن هنـا كان العمـل النّحـويّ هـو عمـل المتكلّـم، وهـو حصيلـة العلاقـة بـين عامـل ومعمـول بمُوجـب الإسـناد باعتبـار الإسـناد تركيبًـا دلاليًّـا يختـزل دلالـة النّحـو الأساسـيّة في علاقتهـا بالمتكلّـم.

- أنَّ هـذا الإسـناد يتخصّـص إمَّـا قيمـة إثباتيّـة مُوجبـة وهـو مـا يُولّـد الخـبر، وإمَّـا قيمـة سـلبيّة وهـو مـا يُولّـد الاسـتفهام والأمـر ومـا يكـون بمنزلتهمـا.

هـذا التّصـور العـامّ لبنيـة الكـلام المنظّمـة للعمـل اللّغـويّ مفيـدٌ في قـراءة الأسـاس المجـرّد لعمـل الإثبـات، فـ«ميـلاد» بهـذه النتـائج يقـع في تمـاس مـع بحثنـا هـذا، لا سـيما أنَّه قـد توصّل إلى أنَّ الإثبـات واجـب الوجـود، وأنَّ المتكلّـم يعـبّر بالإثبـات عـن اعتقـاد اسـتقرّ في ذهنـه. وهـذا مـا خـوّل لـه الحديـث عـن درجـات اعتقـاد في الإثبـات الـتي سنسـتثمرها في بحثنـا هـذا. وقـد

جاء حديث «ميلاد» عن الإثبات ضمن ثنائيّة «سيبويه» (الواجب وغير الواجب)، وقد بيّن أنّ:

- «الواجب يشملُ على الأقل عملًا أساسيًّا عند «سيبويه»، هو الإثبات الموجب، وأنّه من الممكن إدراج الإثبات السلبي ضمن الواجب، وأنّ كليهما، أي الإثبات الموجب والسّالب، درجات تختلف باختلاف المقامات والأحوال» (السّابق، ٨٢) وأنّهما يقومان على إسناد باعتباره الرّابطة الدّلاليّة الأساسيّة التي ينعقد بها المعنى. ولمّا كان للإسناد علاقة بالمتكلّم فإنّ الأعمال الواجبة وغير الواجبة إنّما هي أعمال المتكلّم.

- وفْق هذا رصدَ «ميلاد» علاقة الإثبات بسائر الأعمال اللّغويّة وخاصة النّفي، وتبيّن أنّها لاحقة به من مثل (النّفي والاستفهام). هذه العلاقة والأسبقية ترتّبت عنها جملة من النتائج، تمثّلت في أنّ الإثبات حُكم يُعرب به المتكلّم عمّا استقرّ في علمه واعتقاده من خلال جملة من الأدوات (حروف، أفعال) تظهر أو لا تظهر، فإنْ لم تظهر فلأنّ الإثبات مجرّد علاقة إعرابيّة بين محلّين، وإنْ أظهرها المتكلّم فإنّما يُظهرها ليسِم تلك العلاقة الإعرابيّة ويعيّنها بدرجة من درجات اعتقاده. وهذا مُفيد في تعقّب درجات الاعتقاد ضمن بحثنا.

- الإثبات والنّفي هما المعنيان النّحويّان الأساسيان للجملة في شكلها الأساسيّ المجرّد. (السّابق، ٢٠٥).

- الإثبات والنّفي هما المعنيان الأساسيان اللّذان تتمحور حولهما سائر معاني النّحو، وهما المولدان الأساسيان للفائدة في البنية التّركيبيّة الدّلاليّة الدنيا المجرّدة، وذلك باعتبارهما يمثّلان حكم المتكلّم، ويجسّدان اعتقاده. (السّابق، ٢٠٦).

الحاصلُ من كلّ ذلك، أنّ عمل «ميلاد» يؤسّس لكثير من الفرضيّات التي أسسنا عليها عملنا هذا. فهذا العمل مُفيد في كوّنه اشتغل على معاني الكلام وخاصة الإنشائيّ منها، وحاول أنْ يجِدَ لها أساسًا بنيويًّا قارًا وثابتًا ضمن البنية النحوية المجرّدة. وهي فرضيّة عميقة سعى من خلالها إلى تفسير حركة الأعمال اللّغويّة ومنطق الاسترسال

الحادث فيها. ويهمنا من عمل «ميلاد» كيفيّة استدلاله على قسم الإنشاء غير الطلبيّ في علاقته ببنية الإثبات وتحديدًا في إبراز دوْر المعجم في تخصيص الدّلالة، وهذا ما يتقاطع مع فرضيّة بحثنا الأساسيّة التي تعتبر المعجم دعامة في توجيه دلالة القول، باعتباره تخصيصًا للمعنى النّحويّ وترشيحًا له في مقامات مخصوصة.

٥-٢-١-٢-إنشاءُ النّفي وشروطه النحوية الدّلاليّة[1]:

سعى «المبخوت» في هذا العمل إلى البحث عن شروط النّفي النحوية الدّلاليّة وذلك بتنزيله ضمن التصوّر النّحويّ والبلاغيّ العربيّ مع ضَرْبٍ لنوع من التّلاقح مع ما تشهدهُ الدّراسات الحديثة في مستوى الدّلالة والتّداول خصوصًا. وقد انطلق «المبخوت» من اختيار منهجيّ طريف عوّل عليه منذ بداية البحث والقائل بضرورة ربْط علوم البلاغة بالأساس النّحويّ، وفي إطاره تعقّب وجُوه النفي وفُروقها الدّلاليّة، غير أنَّ «المبخوت» كانت له قراءة خاصة في تحديد المستوى الذي نبدأ فيه محاصرة المعنى البلاغيّ، بيان ذلك أنَّه اعتبر المستوى التّصريفيّ المعيّن معجميًّا[2] لم يتصل بَعْدُ بالمقام الحقيقي. هذا الاعتبار قادهُ إلى وجُود مستوى وسط بين التّجريد والإنجاز، وهو مستوى أقرب إلى التّجريد منه إلى الإنجاز، بوصفه مستوى النّظم (المبخوت، ٢٠٠٦أ، ٣١). يأتي هذا خلافًا لما أقرّه «الشريف» من اعتبار التّعجيم دخولًا إلى ساحة الاستعمال، حيث أشار «الشريف» في حديثه عن المستوى التّصريفيّ المعجّم إلى أنَّه «ذو حقيقة لفظيّة إنجازيّة في جميع الحالات» (الشريف، ٢٠٠٢، ٣٠٥)، وأنَّ من خصائص هذا المستوى احتياجه للمقام للبتّ في حقيقة الدّلالة (السّابق، ٣٠٦).

---

(١) شكري «المبخوت»، (٢٠٠٦أ)، إنشاء النّفي وشروطه النحوية الدّلاليّة، مركز النّشر الجامعيّ، كليّة الآداب والفنون الإنسانيّات منوبة تونس، ط١.

(٢) تحديدُ المستوى الذي ندرسُ فيه الوجُوه والفُروق خطوةٌ منهجيّةٌ مهمّةٌ اتخذها «المبخوت» في كتابه «إنشاء النّفي»، وتكمن أهميتها في أنَّها تكشف عن مراحل نشأة المعنى والوقوف عند الخيوط الرفيعة التي تفصل التّجريد عن الإنجاز، ونحن إذْ نشير إلى ذلك فإنَّنا نريدُ القول إنَّنا نلتزم بهذه القراءة في تعقّل المعاني المقصودة بالقول من بينة الإثبات.

ونحن في هذا الإطار نودّ الإشارة إلى أنّه لا يُوجَدُ تعارض كبير بين التّوجهين، فصاحب «إنشاء النّفي» كان يسعى إلى تعقّب الوجوه والفُروق وبداية تشكّلها كلّما اتجهنا نحو الإنجاز اللّفظيّ المقاميّ، وهذا ما جعله ينحُو نحو حِفْظِ الرُتبِ بين المستويات بتحفّظ أكبر مما يمكّنه من اقتناص لحظة تبلورها مقاميًّا، في حين نحا صاحب «الشرط والإنشاء النّحويّ للكون» إلى المستويات الأكثر تجريدًا، وهذا ما جعله يعتبر التّعجيم إقرارًا بوجود المقام، غير أنّنا نذهب مذهب «المبخوت» في قراءة الوجُوه والفُروق ونبرّر ذلك بكونها تقع في مستوى «بين بين» بعبارة «الشيباني» (الشيباني،٢٠١٥، ٣٣٥)، أي بين المستوى المُجرّد والمستوى الاستعماليّ الحقيقيّ. هذا إضافة إلى كوْن الوجُوه والفُروق هي مقتضيات لأغراض ومقاصد أكثر إيغالًا في المقامات الحقيقيّة. وندعم كلامنا بقول صاحب الدّلائل حين اعتبر أنَّ «مدار أمر النّظم على معاني النّحو والوجُوه والفُروق التي من شأنها أنْ تكون فيه» (الدّلائل، ٨٧)، فعطف الوجُوه والفُروق على معاني النّحو دليل على أنّها في المرتبة نفسها تقريبًا، فمعاني النحو هي الوجُوه والفُروق. ويضيف «الجرجاني» قوله: «ثم اعلم أنْ ليست المزيّةُ بواجبة لها في أنفسها ومن حيث هي على الإطلاق ولكنْ تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يُوضع لها الكلام» (السّابق). وفي هذا الكلام دليلٌ على كوْن الوجُوه والفُروق ليست في المرتبة نفسها مع الأغراض والمقاصد، وإنّما هي مقتضيات لها ولم تتصل بعدُ بالمقام الحقيقي. وضمن هذا نجدها واقعة في مرتبة «بَيْنَ بَيْن» أي بين التّجريد والإنجاز الفعليّ المتّصل بالمقام الحقيقيّ.

وقد حاول في البداية، البحثَ عن خصائص عمل النّفي بإعادة النّظر في علاقته بالإثبات الذي مثّل الوجْه المقابل له، وقدْ أشار إلى أنَّ أسبقيّة الإثبات على النّفي قد ساهمت في طَمْسِ خصائص عمل النّفي. وفي مرحلة أخرى بحث «المبخوت» عن علاقة النّفي بالإثبات داخل النظام النّحويّ فتوصّل إلى نتائج مهمّة، أبرزها:

- وجُود علاقة نظاميّة بين النّفي والإثبات (المبخوت، ٢٠٠٦أ، ٤٩) من خلال افتراض أنَّ كلّ جملة منفيّة ردٌّ لجملة مُثبتة، وعلى هذا النحو، فإنّه يُمكن الإقرار

بوجود علاقة اقتضاء واستلزام داخل النّظام النّحويّ تؤسّس للجانب الاستعماليّ من خلال ما يُمكن أنْ يتركّب عند النّظم من التقاء للدّلالات المعجميّة المحيلة على المقام بالدّلالات النحوية المجرّدة لتحقيق الأغراض والمقاصد.

- هذه العلاقة النظاميّة بين النّفي والإثبات تَطرح في مستوى الاستعمال جملة من الإشكالات تنبني على نظام معقّد بين الأبنية. وهذا ما دعا «المبخوت» إلى افتراض قيم دلاليّة أساسيّة، وهي: الإمكان والإيجاب والسلب تنتظمُ وفقها الأعمال اللّغويّة، فكان الإثبات وسمًا للإيجاب وكان النّفي وسمًا للسلب.

وفي مرحلة مُتقدّمة من البحث درسَ «المبخوت» شروط عمل النّفي، وانطلق من استفهام جوهريّ مفاده: هل يمثّل النّفي عملًا لغويًّا؟ (السّابق، ١٥٣). وقد ارتكز في الإجابة عن هذا الاستفهام على شروط عمل الإثبات عند أصحاب نظريّة الأعمال اللّغويّة، وهذا مردّه أنَّ النّفي لا يُمكن أنْ يخرُج عن الإثبات في شروط تحقّقهِ. وقد استثمرنا هذه الشُّروط في عملنا هذا، ونذكر منها:

- أنَّ الإثبات عُرضة لجميع ضُروب الإخفاق مثلهُ مثل سائر الأعمال اللّغويّة الأخرى. وقد توصّل «أوستين» إلى ذلك أثناء محاولته إثبات إنشائيّة الإثبات.

- أنَّ من شُروط نجاح عمل الإثبات أنْ يعتقد المتكلّم في مضمُون كلامه، وأنَّه بغياب هذا المضمون أو المرجع يجعل الإثبات مُلغًى باطلًا.

من خلال هذه الشروط توصّل «المبخوت» إلى الإقرار بأنَّ الإثبات عملٌ لغويٌّ إنجازيٌّ مثلهُ مثل سائر الأعمال اللّغويّة، يخضع إلى جُملة من العناصر المقاميّة التي تُحدّده، وقد تُفيدنا هذه المعطيات من أجل خوض في عمل الإثبات وما يطرحه من الإشكاليات بنيةً ودلالةً.

٥-٢-١-٣- السّؤال البلاغيّ: الإنشاء والتّأويل[1]:

لقـد كان مـن طموحـات «الشـكيلي» في سـؤالها البلاغـيّ أنْ تكشـف عـن الجهـاز النّظـريّ الـذي بنـاه البلاغيّـون العـرب في قضيـة خُـروج الاسـتفهام عـن معنـاه الأصلـيّ، حيـث صرّحـت منـذ البدايـة أنَّ عملهـا يتـنزّل في «إطـار المنوال البلاغـيّ العربيّ(الشـكيلي، ١٤). ولـمّا كانـت تُؤمـن بجـدوى القـراءة الإعرابيّـة النحويـة للعمـل اللّغـويّ حاولـت أنْ تجـذّر هـذا العمـل في الأسـاس النّحـويّ، وضمـن هـذا اختـارت أن تبـدأ العمـل في معـاني السّـؤال البلاغـيّ بضبْـط مـا هـو سـابق في الاعتبـار في كلام العـرب مـن خـلال مبـدأ عـامّ مفـاده: أنَّ التّعـرّض إلى خـواص التّراكيـب موقـوف علـى التّعـرّض إلى تراكيـب بالضـرورة.

وقـد اسـتطاعت «الشـكيلي» في عملهـا أنْ تؤسّـس للإطـار النّحـويّ الإعـرابيّ الـذي ينتظـم وفْقـه عمـل الاسـتفهام مـن خـلال دراسـة موقعـه مـن معـاني الـكلام، وهنـا موطـن التقـاء عملنـا مـع عمـل «الشـكيلي»؛ ذلـك لأنّهـا خصّصـت جـزءًا مـن عملهـا درسـت فيـه الاسـتفهام في علاقتـه بالخـبر عمومـا والإثبـات بصـورة خاصـة. ويهمّنـا منـه وقوفهـا عنـد قانـون الخـبر الـذي ترجـع العمـدة فيـه للمُخـبر أساسًـا (السّـابق، ٣٩). هـذا إضافـة إلى أنَّهـا توقّفـت عنـد علاقـة الخـبر بالواقـع والاعتقـاد وبيّنـت العلاقـة بينهمـا، وتحديـد دوْر المتكلّـم في كلّ ذلـك.

إنَّ في قـراءة «الشـكيلي» للاسـتفهام وموقعـه مـن معـاني الـكلام مـا يكشـف عـن التقـاء العملـين في الأسـاس النّحـويّ المجـرّد السّـابق لضـروب الإنجـاز بالقـول، وهـو التقـاء يحـدّد الثّابـت المقـوليّ المشـترك الـذي يمكّـن مـن تمثّـل العلاقـات الدّلاليّـة، وتحديـدًا في خـروج الاسـتفهام وتوجيهـه نحـو المعـاني الأصول (الإثبـات) وولادة عمـل التّقريـر الـذي أتى نتاجًـا لعلاقـة الاسـتفهام بالإثبـات. وفي هـذا الإطـار يتقاطـعُ عملنـا مـع عمـل «الشـكيلي»،

(١) بسـمة بلحـاج رحومـة، الشـكيلي، (٢٠٠٧)، السّـؤال البلاغـيّ: الإنشـاء والتّأويـل، نشـر دار محمّـد علـي بالاشـتراك مـع المعهـد العـالي للغـات تونـس، ط١.

فالتوقّف عند العلاقات النّظاميّة بين الاستفهام والخبر مُهّمٌ في بيان تولّد الأغراض والمقاصد، إذ يكون «المرجع في توليد معنيي الإنكار والتّقرير هو قيمتا النّفي والإثبات المتضمنّتان في الاستفهام» (السّابق، ٢٥٣).

الطّريف في عمل الشيكلي أنَّها توقّفت عند الآليات المؤسّسة للتأويل وطُرقِ اشتغالها في تحليل البلاغيين للسؤال البلاغي (السّابق، ١٧١). وقدّمت لنا دور كلّ آلية في التّحليل، ونستثمر هذه الآليّات والقرائن (المقام، الاستدلال) في البحث عن المعاني المقصودة بالقول من بنية الإثبات. ويبقى أنْ نشير في النهاية إلى أنَّ مبحث «الشكيلي» كان بلاغيًّا أكثر وإنْ أسسته على منطق نحويّ، فكان أنْ أبْقتْ على ثنائية الخبر والإنشاء وعلّقت البحث في السؤال البلاغيّ عليهما، وقاربت بذلك الاتّجاه الوصفيّ.

٥-٢-٢- قراءات تصنيفيّة للأعمال اللّغويّة:

نقصد بالقراءات التّصنيفية للأعمال اللّغويّة محاولة أصحابها تقديم مقترحات تفسّر تكوّن الأعمال اللّغويّة، وتولّد بعضها من بعض ومعالجة طُرق انتظامها ووضْع شروط حركيتها. ضمن هذه القراءة نجدُ ثلاث مقاربات: تتميز المقاربتان الأولى والثانية بانخراط في مشروع واحد، إذْ فتحَ صاحب المقاربة الأولى ورشة العمل وأكمل الآخر المهمّة، والطريف أنّ هاتين المقاربتين لهما علاقة ببحثنا نظرا لكونهما تبحثان في عمل الإثبات وشروط تكوّنه وطُرق انتظامه في علاقته بسائر الأعمال اللّغويّة. ونلخصهما في مصنّفين: مصنّف «دائرة الأعمال اللّغويّة (٢٠١٠)» لشكري المبخوت ومصنّف محمّد الشيباني الموسوم بـ «من قضايا تصنيف الأعمال اللّغويّة (٢٠١٥)»، وتأتي القراءة التّصنيفيّة الثّالثة ضمن مقال طريف صاغهُ خالد «ميلاد» بعنوان «تصنيف آخر لأعمال الكلام» (٢٠١٥)، وهو مقال يعكسُ رؤية مغايرة في التّصنيف سنتابعها بالتّفصيل.

٥-٢-٢-١- دائرة الأعمال اللّغويّة: مراجعات ومقترحات[1]:

يمثّل هذا العمل تطورًا في كتابات «المبخوت» التي رأينا لها حضورًا ضمن التّصور العامّ في دراسة الأعمال اللّغويّة من خلال كتابه «إنشاء النّفي»، وهذا ما يعكس العلاقة العضويّة بين هذا الاتّجاه التّصنيفيّ والاتّجاه الأوّل، ويكشف عن الفرضيّات الأساسيّة الرّابطة بين الاتّجاهين، والباحثة عن منطق نحويّ إعرابيّ للعمل اللّغويّ.

تكمن طرافة هذا العمل في أنَّه يُراجع المفاهيم التي طرحتها فلسفة اللّغة محاولًا إيجاد تأويل نحويّ لها. ويأتي هذا في إطار قول صاحب «دائرة الأعمال اللّغويّة» أنَّ منطلقه لغويّ، يفترض أنَّ الظّواهر التّداوليّة ذات «أسس نحوية». وقد صرّح أيضا بأنَّه يسعى إلى « إرساء حساب دلاليّ للقوى القوليّة يسمحُ بالتّمييز بين ما هو نظاميّ وبين ما هو استعماليّ مُشتق منه » (المبخوت، ٢٠١٠، ٥). ويُفيدنا هذا في تحديد مستويات قراءة الإثبات بين ما هو نظاميّ يتّسم بقدر من الانتظام، وبين ما هو استعماليّ متروك لفوضى الإنجاز:

- فبين التكهّن بمعنى الإثبات نحويًّا من خلال دلالته الوضعيّة وما تحتملُ هذه الدّلالة من وجُوه وفُروق نتيجة الإنجاز،علاقةٌ عضويةٌ تربط البنية بالدّلالة وتكشف عن علاقة النّظاميّ بالاستعماليّ.
- اعتبار الإثبات عملًا لغويًّا أساسيًّا ضمن القائمة التي رصدها «المبخوت» للأعمال اللّغويّة الأصليّة، والتي تتضمّن «الإثبات والنّفي والأمر والنّهي والاستفهام والتمني».
- التّفريق في مستوى الإثبات بين مستوى الجملة الذي ترشّحه البنية أساسًا، وبين مستوى القول باعتباره إلقاءً للجملة في المقام الذي ترشّحه خلافًا للجملة حيثيات الإنجاز (السّابق، ١٦).

---

(١) شكري المبخوت، (٢٠١٠)، دائرة الأعمال اللغويّة، مراجعات ومقترحات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت - لبنان، ط١.

- تبعًا لذلك اعتبر «المبخوت» أنَّ جزءًا من الأعمال القوليّة مُشتقة من بنية الإثبات، وضمن هذا نجد كامل ضروب الإنشاء غير الطلبيّ.

- ارتباط الأعمال القوليّة للإثبات ببنيته، وهذا ما يمكّن من إيجاد حِساب دلاليّ لها يضبطها رغم مفارقتها لبنيتها الأولى.

- تحديد شُروط عمل الإثبات وقواعده الواسم لمقُولة الإيجاب وصادر عن اعتقاد يقين لدى المتكلّم من محتوى قوله المطابق لحالة الأشياء في الكون الخارجيّ.

ضمن هذا التّوجه العامّ لدائرة الأعمال اللّغويّة نطرحُ علاقة عملنا بمُصنف «المبخوت»، فهذه المقترحات التي قدّمها «المبخوت» مهمّة في معالجة عمل الإثبات وخاصة في محاولة تصنيفه ضمن الأعمال اللّغويّة الأساسيّة التي تنتظم وفقها سائر الأعمال ومن خلالها تتولّد الوجُوه والفُروق، وتمثّل مرحلة تمهّد للبحث وتؤسّس لفرضياته.

٥-٢-٢-٢- من قضايا تصنيف الأعمال اللّغويّة: مشروع قراءة[(١)]:

هذا العمل لصاحبه محمّد «الشيباني» يمثّل انخراطًا ضمن القراءة التي أسس لها «المبخوت» في دائرة الأعمال اللّغويّة. وقد كان من أهداف هذا العمل الكشف عن الأسس والفرضيّات التي تؤسّس لدائرة الأعمال اللّغويّة، ومحاولة التّعرّض إلى الاتجاهات اللّغويّة العامّة التي تحمل موقفًا من قضايا التّصنيف. هذا العمل -على حدّ قول صاحبه- هو سليل تصورات مضتْ حول قراءة الإثبات وخصائصهِ الدّلاليّة (انظر المقدّمة). وهذا له صلة مباشرة ببحثنا.

إنَّ الطّريفَ في عمل «الشيباني» أنَّه يبني مُحاورة في قضايا التّصنيف تقف عند الأرضيّة المعرفيّة التي انطلقنا منها، وهي أرضيّة تُؤمن بقدرة النظام النّحويّ على ضبْط

(١) محمد الشيباني، (٢٠١٥)، من قضايا تصنيف الأعمال اللغويّة، مشروع قراءة، نشر مكتبة علاء الدّين، صفاقس تونس، ط١.

الفوضى المتحقّقة من الإنجاز، فهو: يبني جانبا مهمًّا من فرضيّات «الشريف» (٢٠٠٢) فاللّغة عنده «كائن غيرخطيّ ونظامها حركيّ» (الشيباني، ٢٠١٥، ١٨). وهذا الفهم أفادنا كثيرًا في اختيار فرضياتنا، وتحديد أسس عملنا.

لم يكنْ «الشيباني» بعمله هذا منقطعًا عن المناويل الغربيّة في دراسة الأعمال اللّغويّة بل مثَّل القسم الأوّل من عمله قراءة في مشروع «أوستين» و«سورل»، وهي قراءة نقديّة استفدنا منها كثيرًا في قضايا عمل الإثبات وشروط تحقّقه. ولعلّ ما يهمنا أكثر أنَّ «الشيباني» نحا في دراسة الإثبات نحو تحديد خصائصه بعيدًا عمّا يُمكن أنْ يطْمس حقيقته لاسيما في التّعرّض إليه وفي مصنفات أخرى ضمن الخبر. ومن نتائج هذه القراءة في قسمها الأوّل:

- التّعرّض إلى قضايا التّصنيف عند أصحاب نظريّة الأعمال اللّغويّة والوقوف عند مواطن الخلْط.
- مراجعة الوجْه النّظاميّ للأعمال اللّغويّة، وقضية الحال هنا الإثبات، ولا سيما في علاقته بمفهوم عمل التّأثيربالقول، ومحاولة إيجاد اعتبارات نحوية لهذا العمل.
- الوقوف عند شروط تحقّق الأعمال اللّغويّة، وخاصة قضية المطابقة والصّدق والاعتقاد في علاقته بالخارج.

وقد سعى «الشيباني» في قسمه الثّاني إلى قراءة الأعمال اللّغويّة من داخل أرضيّة معرفيّة سمّاها «بالاتّجاه اللّغويّ» (السّابق، ٣٠٢)، تضمّ في مجملها جلّ القراءات العربيّة. وقد توجّه عمله نحو التّركيزعلى القراءة في الجامعة التونسيّة، وخاصة من خلال عمل «المبخوت» «دائرة الأعمال اللّغويّة»، ولعلّ ما يمسّ جوهر عملنا في هذا القسم الثّاني أنَّ صاحبه ركّز على مسائل تخصّ الإثبات من أهمها:

- التّركيزُعلى أصليّة الخبرفي الكلام وانبناء الفائدة عليه وخاصة في وجهه الإثباتيّ، واعتبار «أصليّة الإثبات هي الوجْهُ الآخر من أصليّة الخبر» (السّابق، ٣٤٩).

واعتبـاره أنَّ أصليّـة الإثبـات مثّلـت دافعًـا نظريًّـا عنـد النّحويّـين العـرب في قـراءة سـائر الأعمـال اللّغويّـة، وهـي أصليّـة تبلـورت في مركزيّـة الخـبر عمومـا، واشـتقاق كامـل ضُـروب الإنشـاء منـه. ويهمنـا هـذا في تعقّـب معـنى الإثبـات وتقاطعـه مـع سـائر الأعمـال اللّغويّـة بمـا يعـزّز فكـرة الاسترسـال بينهـا.

- الوقـوف عنـد سِـمَةِ الشّـعور في الإثبـات، وتتبّـع عـراء الوسْـم فيـه ومـا يتبعـهُ مـن تأثـيرات إجرائيّـة علـى معـاني الـكلام.
- إبـرازه كيفيّـة طُـروء الإنشـاء علـى الخـبر وتحديـده للطُـرق الأربـع المُتوخـاة في ذلـك، وهـي: الاشـتقاق والنقـل والزيـادة والحـذف. (السّـابق، ٣٤١).
- السـعي إلى الوقـوف عنـد السّـمات البنيويّـة المشـتركة في البنيـة المقوليّـة، والبحـث في الأسـس الأكـثر تجريـدًا في انتظـام الأعمـال اللّغويّـة. ويفيدنـا هـذا في تبـيّن العلاقـات النظاميّـة بـين الإثبـات والمعـاني الأصـول.
- تأكيـد مبـدأ الاسترسـال بـين مـا هـو نظـاميّ ترشّـحه البنيـة وبـين مـا هـو مقـاميّ مـتروك للإنجـاز ودراسـة العلاقـات بينهمـا.

٥-٢-٢-٣- تصنيف آخر لأعمال الكلام[1]:

يمثّـل هـذا العمـل قـراءةً تصنيفيـةً جديـدة لأعمـال الـكلام. سـعى صاحبهـا إلى تكريـس مُقـترح مغايـر لمـا نفعلـهُ باللّغـة عندمـا نتكلّـم. والطّريـف في هـذا العمـل الـذي جـاء ضمـن أعمـال نـدوة – علـى اقتضابـه – أنَّـه اسـتطاع وضْـع مقاييـس تضبـط حركـة معـاني الـكلام وتفسّـر منطـق العلاقـات بينهـا بالوقـوف عنـد أبنيتهـا النحويـة الدّلاليّـة الـتي تسـيّرها.

(١) خالـد ميـلاد، (٢٠١٥)، تصنيـف آخـر لأعمـال الـكلام، ضمـن أعمـال نـدوة الدّلالـة النّظريّـات والتّطبيقـات، منوبـة، تونـس، ط١.

في هـذا العمـل وضعنـا «ميـلاد» أمـام قـراءة تأريخيّـة لأعمـال الـكلام ضمـن النّظريّـة النحويـة العربيّـة بالتعـرّض إلى مراحـل تطوّرهـا منـذ الكتـاب مـع سـيبويه وصـولًا إلى القـرن الثّامـن مـع ابـن هشـام الأنصـاري، وفي المقابـل تعقّـب هـذه الظّاهـرة عنـد أصحـاب فلسـفة اللّغـة وصـولًا إلى مواقـف نظريّـة المناسـبة عنـد سـبربر وولسـن. وقـد حـاول أنْ يجـد لـكل ذلـك أرضيّـة معرفيّـة في الـتّراث النّحـويّ رغـم اختـلاف المنطلقـات. وقـد توصّـل مـن كلّ هـذه المقدّمـات إلى وضـع تصنيـف جديـد توزّعـت خطاطتـه حسـب جملـة مـن المقاييـس، وهـي:

- **العامـل الإعـرابيّ**: هـذا المفهـوم اسـتعمله «ميـلاد» مقياسًـا في تحديـد مـا نفعلـهُ باللّغـة، وقـد وجدنـا لـه حضـورًا في عمـل «ميـلاد» ضمـن الاتّجـاه الأوّل (ميـلاد، ٢٠٠١، ٥٣٤). ويمثّـل عنـده العامـل النّفسـيّ أي المتكلّـم بمـا يحملـهُ مـن شُـحن ودلالات أساسـيّة (اعتقـاد، إرادة) توجّـه القـول. هـذا العامـل يوافـق مـا يُطلـق عليـه «الشـريـف» «الحـدث الإنشـائيّ». ويهمّنـا مـن هـذا المقيـاس ارتباطـه بـدور فعـل المتكلّـم في الإثبـات، باعتبـار أنّـه يـرِدُ شـاغرًا، فالعامـل الإعـرابيّ في الإثبـات سـيكون الاعتقـاد «أعـني اعتقـاد وجـود شيء» (ميـلاد، ٢٠١٥، ١٤١).

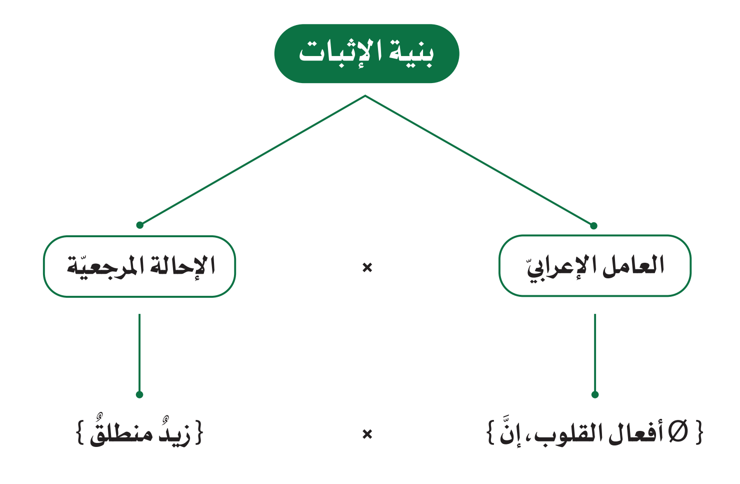
- **علاقـة المتكلّـم بالخـارج وبالمخاطَـب**: هـذا مقيـاس ثـانٍ اعتمـده «ميـلاد» في تصنيفـه لأعمـال الـكلام، حيـث يمثّـل الوقـوف عنـد هـذه الحركـة الثلاثيّـة الأبعـاد وقوفًـا مهمًّـا في تحديـد نـوع العمـل المنجـز. ونسـتثمرُ هـذا في قضيـة علاقـة القـول الإثبـاتيّ بالخـارج مـن ناحيـة وعلاقتـه بالمخاطَـب مـن ناحيـة ثانيـة. وسـنتبيّن ذلـك ضمـن درجـات الاعتقـاد في الإثبـات ودخـول المخاطَـب طرفًـا ثالثًـا في هندسـة اعتقـاد المتكلّـم.

- **الصـور النحويـة التّركيبيّـة لأعمـال الـكلام**: جعلـه «ميـلاد» مقياسًـا ثالثًـا في التّصنيـف، وهـذا المقيـاس لـه أهميـة باعتبـاره يتّجـه نحـو إيجـاد أبنيـة تجريديّـة تسـتوعب الإنجـاز ومحاولـة حِفْـظ الرُتـب بـين مـا هـو نظـامي ومـا هـو مـتروك للإنجـاز. يفيدنـا هـذا الافـتراض في تحديـد خصائـص الإثبـات النظاميّـة في مقابـل خصائصـهِ البلاغيّـة المقاميّـة والتوقّـف عنـد العلاقـة بينهمـا.

ضمن هذه الهندسة النّظريّة لمقاييس التّصنيف بنى «ميلاد» تصوّره الجديد لأعمال الكلام، حيث توزّعت عنده إلى أربعة أقسام:

- **أعمال خبريّة:** ويقع تحتها «الإثبات والتّوكيد، ونفي الإثبات، والتّوكيد» (السّابق، ١٤١). هذه الأعمال حسب «ميلاد» مسيّرة بالاعتقاد، ينقلُ من خلاله المتكلّم إلى المخاطَب ما يجري في اعتقاده تجاه الكون (السّابق). وتأتي أبنية هذه الأعمال متجرّدة من الوسْم أو موسومة بما يُحدّد جهة اعتقاد المتكلّم.

يهُمنا هذا الصنف الأوّل حسب تقسيم «ميلاد» باعتباره يتقاطع مع بحثنا، فنحن في صلْب عمل الإثبات الذي يسعى من خلاله المتكلّم إلى تبليغ اعتقاد يقين من مضمون كلامه. ويأتي هذا في إطار بنية نحوية خالية من الوسْم في مستوى صدر الكلام، فالنّظريّة النحوية العربيّة رشّحت للإثبات بنية مُنجزة تكون سِمتها الأساسيّة الشغور في مستوى الصدر، وهذا الشغور يكون مهيأ لقبول وسمات أخرى تدور في فلك الإثبات وتُعرِبُ عن جهة اعتقاده دون أنْ تُخرج العمل من الإثبات. وفي إطار هذا نستثمر تصوّر «ميلاد» في قضية درجات الاعتقاد التي سيأتي الحديث عنها في قادم البحث.



- **أعمال طلبيّة:** يمثّل هذا الصنف القسم الثّاني من التّصنيف، من خلاله يُريد المتكلّم من المخاطَب إيجاد شيء في الذّهن (ذهْن المتكلّم) أو في الخارج (السّابق، ١٤٢). فيه يقع الاستفهام والأمر والنّهي ومايقع تحتها من أعمال، وميزة هذه الأعمال أنَّها مُسيّرة بعامل الإرادة، وهو عاملٌ نفسيٌّ من قبيل عامل الاعتقاد، ولكن له من الخصوصيّة الكثير، لاسيما أنَّه لا ينقل واقعًا قد استقرّ وثبت في الاعتقاد، وإنَّما يطلبه ويستفهم عنه. ولهذه الأعمال أبنية تركيبيّة من سماتها أنَّها موسومة في موضع فعل المتكلّم بالحروف غالبًا. ويهمنا فيها كوْنها حروفًا تدخل على موضع فعل المتكلّم الشّاغر في الإثبات فتغيّر المعنى، وهذا ما يجعلُ معاني هذه الأعمال الطلبيّة ينبني على بينة الإثبات باعتباره الأصل والسّابق في الاعتبار.

- **أعمال الانفعال:** حشر فيها «ميلاد» التعجّب وما يكون بمنزلته من مدحٍ وذمٍّ واستكثار واستقلالٍ (السّابق، ١٤٢). تتحرّك هذه الأعمال تحت عامل نفسيّ وسمهُ «ميلاد» بالانفعال، وهو مفهوم قديم، فالمتكلّم في هذه المعاني لا يُخبر عن واقع أو يطلبهُ، وإنَّما يُعبّر عن دهْشة من جهة ما. والطّريف في هذه الأعمال أنَّ أبنيتها غير متصرّفة، وهذا ما جعل البعض يُلحقها ببنية الإثبات الخبريّة. ويتقاطع تصوّر «ميلاد» في هذا الصدد مع بحثنا بما أنَّنا سنبحث في هذه الأعمال في علاقتها ببنية الإثبات.

- **أعمال الأعراف والمؤسّسات:** ألحق بها «ميلاد» العقود والعهود وما يكون بمنزلتها (السّابق، ١٤٣). طبيعة هذه الأعمال أنَّ المتكلّم يحقّق بها التزاما أو عقدًا أخلاقيًّا أو اجتماعيًّا... إلخ، ويتقاطع هذا الصنف الثّالث مع بحثنا، إذ ندرس فيه تأسّس هذا الأعمال وفْق بنية الإثبات، باعتبارها تختار أبسط الأبنية (الإثبات) لتتكئ عليها.

حينئذ يكون تصوّر «ميلاد» في هذه التّصنيفيّة الجديدة لأعمال الكلام دعامةً أساسيّةً في بحثنا هذا. فطرافة عمل «ميلاد» تكمن في كوْنه رتّب أعمال الكلام وفْق

هندسة ومقاييس نفسيّة (اعتقاد، إرادة، انفعال، التزام). هذه الهندسة قد تتداخل في بعض الأحيان وتتقاطع من قبيل تعامل الاعتقاد مع الإرادة، أو في انحداره انفعالًا والتزاما نتيجة مقامات مخصوصة، وهذا ما يبرّر قيام معاني الإنشاء غير الطلبيّ من تعجب ومدح وذمّ، واستقلال واستكثار، والتزامات وعقود ببنية الإثبات الخبريّة.

الحاصل من هذا التوقّف عند جملة البحوث الموجّهة للبحث، أنّنا أردنا لفْت النّظر إلى القراءات المؤسّسة لبحثنا من خلال التطرّق إلى فرضياتها النّظريّة التي توجّهها في قراءة معاني الكلام. فبحثنا ينطلق من جهود القراءات السّابقة ويبني عليها تصوّره، وتحديدًا فيما خطّه المنزع الإعرابيّ في قراءة العمل اللّغويّ باتجاهيه العامّ والتّصنيفيّ، وما بين الاتّجاهين من علاقة عضويّة رصدنا وجوه تطوّرها في القراءة التّصنيفيّة. ولا نقصد من هذا مجرّد عرض لهذه البحوث بل اتّجهت غايتنا إلى الاستفادة من تصوراتها ولاسيما في توخيها لقراءة نافذة لعُمق المتون العربيّة، هذا مع هضمها لمشاريع فلسفة اللّغة وبناء محاورة معها. وقد تُوِّج هذا بمقترحات تؤسّس للأعمال اللّغويّة – وقضية الحال هنا الإثبات – داخل منطق نحويّ إعرابيّ قادر على إيجاد حساب دلاليّ للأقوال المنجزة وضبْط فوضى الاستعمال وردّها إلى أساس نظاميّ يُعقلنها، وهو ما يساعدُ – فيما يخصّ بحثنا – على فهْم الوجُوه والفُروق الدّلاليّة المستخلصة من الدّلالة الوضعيّة للإثبات.

على هذا الأساس، فإنَّ عملنا ينحدرُ من مسار معرفيّ خطّ أسسه أساتذتنا في رحاب الجامعة التّونسيّة والمؤمن بنحوية العمل اللّغويّ وأساسه الإعرابيّ المُجرّد السّابق لضروب الإنجاز باللّفظ، إلّا أنّنا نسعى في كثير من ثنايا هذا العمل إلى أنْ نؤسّس لدوْر المعجم في تخصيص الدّلالة مادام المعجم حقيقة ذهنيّة غير خارجة عن النّحو على حدّ قول «الشريف». وبناءً على ذلك، ردُّ الاعتبار لتفاعل هذا المستوى مع الأبنية التّركيبيّة في توجيه دلالة القول، ويأتي هذا في إطار تغافل البعض عن الأدوار التي يؤديها هذا المستوى (المعجم) ضمن النّظام النّحويّ، ودوره في الكشف عن خصائص العمل اللّغويّ.

الباب الأوّل

الإثباتُ، خصائصه النّحوية النّظاميّة



مقدّمة الباب الأوّل

مثّل الاهتمام بالمعنى مبحثًا أساسيًّا أفردته المصنّفات النحوية والبلاغيّة بالدّرس. ولئن اهتمّ الدّرس البلاغيّ بالمعنى من خلال اهتمامه بالكلام أساسًا، مصنّفا إيّاه إلى خبر وإنشاء في علاقتهما بالكون الخارجيّ، فإنَّ الدّرس النّحويّ أولى عنايتهُ بالمعنى في إطار بحثه عن الكلّيات والأسس التي تحكم تكوّن المعنى في الأساس المجرّد باعتباره قائما على إسناد تحصلُ به فائدة يقصد من ورائها المتكلّم غرضًا ما. ومن ثمَّ فإنَّ الدّلالة الوضعيّة أو أصل المعنى هي دلالة تتكوّن في فضاء مجرّد يهتمّ بمعرفة كيفيّة التّركيب، وهي من مشمولات علم النّحو أساسًا. وتتميّز هذه الدّلالة الوضعيّة بكونها دلالة أولى تُفهَم من مدلولات التّراكيب وتكون خارجة عن السّياق المقاميّ، فهي تقع في الجهة المقابلة للمعاني الثّواني التي تعتبر مشغلًا بلاغيًّا.

إذا كان ذلك كذلك، فإنَّ دراستهم للمعنى جعلتهم يتوصّلون إلى تصوّر للمعنى الأوّل الشّامل للأخبار والاستفهامات وسائر ضروب القول مُطلقين على هذا المعنى الإسناد، وانطلاقًا منه تتفرّع معانٍ ثوانٍ تُولد من هذا المعنى الوضعيّ المجرّد. وعلى هذا الأساس اخترنا أنْ نبدأ دراستنا للإثبات في دلالته الوضعيّة انطلاقًا من فهمنا لتشكّل المعنى في أساسه المجرّد وما تحكمهُ من قوانين ثابتة تسيّرُ المعنى في أفق التّجريد وتتكهّن باحتمالاته في المستوى النظاميّ أولًا، وما قد يطرأ عليه من تحويلات نتيجة الإنجاز ثانيا.

ومن دواعي تخصيص هذا الفصل من البحث وعينا أنَّ هذا التّمشي سيمكّننا من دراسة جملة من القضايا تتعلّق بالإثبات في أساسه النّحويّ والبلاغيّ، وما يمكن أن يؤثّر في بنيته الأصليّة من تقديمٍ وتأخيرٍ، وذكرٍ وحذفٍ، ووصلٍ وفصلٍ وتعريفٍ وتنكيرٍ... إلخ. إضافة إلى ما سيؤول إليه البحث في المعاني البلاغيّة للإثبات من مثل العقود والعهود والدّعاء التي يمكن أن تؤثّر في هذه البنية الإثباتيّة الأولى... إلخ، على الرّغم من أنَّ افتراضنا ينبني على تصوّر وجود بنية ثابتة مهما تشعّبت المعاني وتعدّدت في مستوى الإنجاز فهي لا تتمرّد على هذه البنية الأصليّة الثّابتة والقارة.

ولـمّا كان البحـث في الخصائـص النحويـة النظاميّـة للإثبـات مرتبطًـا – كمـا أشـرنا – بتمثّـل بنائـه النّحـويّ العـامّ في الأسـاس المجـرّد، فإنّنـا نـرى المدخـل الأمثـل لهـذا تنزيلـهُ في إطـار نظريّـة العمـل الإعـرابيّ الـتي تتخذهـا إطـارًا نظريًّـا نرتكـز عليـه في تجسـيد هـذا التّصـور باعتبارهـا تمكّننـا مـن تمثّـل البنيـة النحويـة المجـرّدة ومـا يتّصـل بهـا مـن مفاهيـم مركزيّـة كالفائـدة والإسـناد وقصـد المتكلّـم. وتعـدّ هـذه النّظريّـة بمثابـة القانـون الـذي يوجّـه المسـتويات النحويـة والدّلاليّـة «ويتحكّـم في الانتقـال مـن المنـوال إلى الاسـتعمال» (الجلاصي، ٢٠٠٧، ٥٢). هـذا مع كوْنها تضمن لنـا وحـدة البنـاء العامليّ للقـول ومـا يُمكن أنْ يؤثّـر فيـه مـن مقـولات مـن مثـل التّقديـم والتّأخـير، والذّكـر والحـذف، والوصـل والفصـل... إلـخ. لـذا سـيكون منهجنـا في هـذا البـاب كالآتي:

– الفصـل الأوّل سـنعالج فيـه المقـولات الأساسـيّة التي تتحكّـم في المعنى عامّـة والإثبات خاصـة، وهـي مقـولات نتمثّلهـا داخـل نظريّـة العمـل الإعـرابيّ ومـن بينهـا: الإسـناد والمتكلّـم الـتي سـتمكّننا مـن دراسـة الإثبـات بوصفـه بنيـة نحويـة قائمـة علـى إسـناد يقـف وراءهـا المتكلّـم باعتقـاده، وهـذا الاعتقـاد يختلـفُ درجـات مـن أبسـط الأبنيـة إلى أعقدهـا دلالـة. وسـنبني افتراضنـا في هـذا الفصـل علـى قضيّـة التّفاعـل[1] بـين الأبنيـة النحويـة الـتي مـن خلالهـا يُولـد المعـنى النّحـويّ المجـرّد، وذلـك لمزيـد تعميـق نظرنـا في قضيّـة التّرابـط بـين أجـزاء النّظـام وقيـام عناصـره علـى التّفاعـل والانتظـام أثنـاء إنشـاء الخطـاب. ويتّجـه نظرنـا هنـا إلى البحـث في خصائـص الإثبـات النظاميّـة المتّسـمة بحـد أدنى مـن الانتظـام في مقابـل مـا سـنراه مـن ثـراء كلّمـا اتجهنـا نحـو الإنجـاز.

(١) هـذا المفهـوم مهـمٌّ وأسـاسيٌّ في البحـث عـن الدّلالـة النحويـة ومـا ينتـج عنهـا مـن دلالات بلاغيّـة، واسـتحضارنا لـه في هـذا القسـم مـن البحـث تأصيلٌ لمبدأ تفاعـل البنيـة النحويـة مع سـائر البنى الأخرى إضافـة إلى كـوْن هـذا المفهـوم وقـع اعتمـاده كثيرًا في تصـوّر البنيـة النحويـة المجرّدة وضبـط المسـتويات الأولى لـولادة المعنى. وقـد وقفنـا علـى اسـتعماله وأهميتـه عنـد البعـزاوي في بحثـه الموسـوم بتفاعـل البنيـة النحويـة مـع سـائر البـنى اللّغويّـة (البعـزاوي، ١٩٩٨).

- الفصل الثّاني، نعاين فيه فائدة الإثبات وأبرز قضاياها، بالوقوف عند تماهي هذه الفائدة مع الإسناد والابتداء، وما يفسّر المستويات النحوية للمعنى في أساسه المجرّد. وسنركّز على ذلك أكثر في قضيّة درجات الاعتقاد في الإثبات وصولًا إلى تقاطع بنية الإثبات مع النّفي والاستفهام في مستوى النّظام، وولادة معانٍ جديدة مثل التّقرير.

- الفصل الثّالث نتطرق فيه إلى وجُوه الإثبات وفروقه الدّلاليّة، ونقصدُ بالوجوه كلّ ما يمكن أنْ يمسّ البنية الأولى من نُقصان أو زيادة، مع العلم أنَّ افتراضنا ينبني على اعتبار هذا التّصرف في البنية هو ما يوفّره النّظام النّحويّ من إمكانات للمتكلّم، وهي إمكانات من داخل النّحو. وأنَّ هذا التّصرّف هو تصرّف تحت «رقابة نحوية» وأنَّ ما يُمكن أنْ يتحقّق نتيجة هذا التّصرّف من معانٍ هي واقعة تحت هذه البنية الأولى.

الفصل الأوّل

نظريّة العمل الإعرابيّ

إطارًا نظريًّا لدراسة الدّلالة الوضعيّة للإثبات



تمهيد

تمثّل نظريّة العمل الإعرابيّ أساسًا نظريًّا صلبًا وإطارًا عامًّا تأسس في رحابها النّحو منذ بدايات تشكّله في الكتاب مع «سيبويه». فالنّحو ترعرع ونشأ تحت رقابة «نظريّة العمل»، وهذا ما أعلنَ عنه الكثير وأصبح مُتعارفًا عليه عند كلّ مُشتغل في هذا المجال. وتكمن أهمية هذه النّظريّة في كوْنها تفسّر المبادئ الأساسيّة التي يقوم عليها النّحو، ولعلّ أبرزها قضيّة العامل التي كشفت عن العلّل الرئيسيّة في تكوّن الأشياء باللّغة. فالعاملُ غدا فكرة أساسيّة تبرّر واقع الأشياء وحدوثها.

تقوم نظريّة العمل الإعرابيّ على تصوّر عامّ يتمثّل في قيام علاقة بين عامل ومعمول تحت مفهوم التّأثير والتأثّر، وأنَّ ما يقعُ من علاقة بين الاثنين قد لُخّصت في مفهوم العمل النّحويّ باعتباره نتاجًا لهذه العلاقة. وتمتاز هذه النّظريّة لدى النّحاة بكونها فضاءً جرّدوا فيه المعنى الأوّل الذي يختزل كلّ دلالة نحوية ويتحكّم في جميع أبنية الإنجاز التي تُحقّق التّواصل اللّغويّ، وهذا المعنى هو الإسناد، ذلك أنَّ الأقوال تنبني على هذه الثّنائية (مسند، مسند إليه)، وهي المستوعبة لنظريّة العمل الإعرابيّ بتحديد السّبب والمُسبّب، وما يقوم به المتكلّم باعتباره العامل الحقيقيّ بما رسخ عنده من اعتقاد تجاه العالم. فنحن نعتقد أنَّ نظريّة العمل الإعرابيّ هي الحاضن الأوّل للدّلالة الوضعيّة باعتبارها الفضاء المؤسّس لبناء المعنى على التّركيب، ورصْد بدايات تشكّله البسيطة التي مازلت في إطار الشكلنة والتّجريد، ولم تدخل بعد ساحة الإنجاز.

على هذا الأساس، فإنّنا نرومُ من هذا الفصل التوقّف عند الأساسيّ من نظريّة العمل الإعرابيّ، الذي يتمحور حول مقولة الإسناد وحقيقة المتكلّم العامل. لذا فإنَّ منهجنا سيبدأ بتقصّي مقولة الإسناد ودورها في الكشف عن قضيّة العمل النّحويّ الذي يُعتبر حصيلة العلاقة بين العامل والمعمول، وهو معنى نحويّ مجرّد قد يُوسم باللّفظ وقد لا يُوسم، ولكنّه ثابت لا محالة في الأساس المجرّد. وفي مرحلة ثانية سنقف عند دوْر المتكلّم باعتباره طرفًا ثالثًا في البنية النحوية، وهو المنشئ للبنية من خلال اعتقاده الذي

يتوزّع تحت مقولتين رئيسيتين: وهما مقولتا الوجُوب والإمكان. ومن ثمّ سنلفت النّظر إلى الخصائص الإعرابيّة لبنية الإثبات التي يقف وراءها المتكلّم المعرب، وهنا سيكون حديثنا متمحورًا حول السّمات المميّزة لبنية الإثبات، وفيها سنتحدّث عن شُغور صدْر الكلام في الإثبات وما يطرحه من إشكاليّات نظريّة عميقة توجّه هذا البحث. وفي الإطار نفسه لنا حديث عن بنية الابتداء باعتبارها أنموذجًا لبنية الإثبات ومنها الحديث عن الإثبات باعتباره خبرًا.

١- (عا× مع) بنية إعرابيّة تختزل الدّلالة الأولى في المستوى المجرّد:

١-١- الإسناد البنية النحوية الأساسية للمعنى النّحويّ الأوّل[١].

إنَّ النّاظر في التّصورات العامّة التي تحكم الكون يلاحظ قيامها بدءًا على صورة عامّة، وهي أنَّ لكل شيء سببًا ومُسبّبًا، وهكذا تتراءى لنا جميع اللّغات، فهي تقوم على هذا البناء العامّ الذي يتشكّل من عنصرين عادة، عنصر فاعل وآخرَ مفعول به. وهذا حال اللّغة العربيّة التي تقوم على مبدأ عامّ ترسّخ في النّظريّة اللّغويّة العربيّة ألا وهو الإسناد القائم على طرفيْن (المسند والمسند إليه) «وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهُما عن الآخَر ولا يَجِدُ المتكلّم منه بدّا، فمن ذلك الاسمُ المبتدأُ والمبني عليه وهو قولك: «عبدُ الله أخُوكَ» و«هذَا أخُوكَ»، ومثل ذلك: «يذهبُ عبدُ الله»، فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكنْ للاسم الأوَّلِ بدٌّ من الآخرِ في الابتداء» (الكتاب، ١، ٢٣). فالإسناد هو علاقة بين مكونين أُسْنِدَ أحدهما إلى الآخر إسنادًا تحصل به فائدة.

(١) نستعملُ هذا القول عن «ميلاد»، وهو خلاصة فهمه للإسناد عند صاحب الكتاب باعتباره البنية النحوية الأولى للمعنى النّحويّ الأوّل الذي «يختزلُ سائر المعاني ويتكهّن بها أبنية قوليّة دلاليّة، وضروبًا من الكلام تختلفُ باختلاف حاجات الإنسان عبر امتداد التاريخ واتّساع الكون» (ميلاد، ٢٠٠١، ٥٤).

وقد حازَ هذا المفهوم مكانةً مهمّة في كتب النّحاة والبلاغيّين نظرًا لقيمته الكبرى. وهذا ما جعلَ صاحب الكتاب يُدرجهُ ضمن الأبواب التي تطرّق فيها إلى المفاهيم النّظريّة المجرّدة التي تحكم النّظريّة النحوية العربيّة. وقد صرّح «ميلاد» بهذا في دراسته للإسناد عند «سيبويه» بقوله: «إنَّ دراسة «سيبويه» للإسناد في هذه المقدّمة دليل على ما بلغهُ الدّرس النّحويّ في القرن الثّاني الهجريّ من نُضْجٍ ارتقى به إلى مُستوى تجريد المفاهيم الجوهريّة المؤسّسة للنّظريّة النحوية العربيّة» (ميلاد، ٢٠٠١، ٥٢). ولـمّا كان الإسناد علاقة ثنائيّة بين طرفين، فإنّ وراء هذه العلاقة فائدة فائدة تحصلُ من هذا الجمع. وقد تبيّن لنا بعد قراءة لبعض المصنّفات النحوية أنّها فائدةٌ عامّة تقع تحتها كلّ ضُروب القول من إنشاء وخبر «ليشملَ النّسبة التي في الكلام الخبريّ والطّلبيّ والإنشائيّ» (شرح الرّضيّ، ١، ٣٢).

فالإسناد إذن علاقةٌ نحوية مُجرّدةٌ ينعقدُ بموجبها المعنى النّحويّ الأوّل في المستوى المجرّد الأعمّ، ويقف وراء هذه الفائدة المتكلّم العامل بما استقرَّ في نفسه من اعتقادات أو إرادات أو انفعالات أو التزامات تجاه مخاطبه. وقد خصّصت النّظريّة النحوية العربيّة لهذا العامل موضعًا قارًا في البنية النحوية الـمُجرّدة، وهو صَدْرُ الكلام؛ لأنَّه دون وجود المتكلّم لا يحصلُ الجمع، ولأنَّ هذا الموضع هو موضع الفائدة بما يُحدثه المتكلّم من اعتقاد لدى الأخبار ومن إرادة في الإنشاءات، ومن التزام وانفعال في ضروب الإنشاء غير الطلبيّ، فلا وجُود إذن لعاملٍ بلا معمول في الإسناد.

بهذا المعنى، فجميع معاني الكلام هي ما يُحدثه المتكلّم من علاقة بين الـمُسند والـمُسند إليه عن طريق الإعراب، حيث يكونُ الإعرابُ هو الكاشف عن هذا الاعتقاد سواء أكانَ خبرًا نقلًا للواقع أو كان إنشاءً باعتباره كلامًا وقع في نفس المتكلّم (إسناد معنويّ) لا يحكي واقعًا موجودًا وإنّما يطلبه، أو كان انفعالًا يعكس دهشة من قبيل التعجّب، أو التزاما من قبيل صيغ العقود والعهود والوعود. ومن هنا مثّل الإسناد جسرًا تنتقل من خلاله الألفاظ من معانيها المعجميّة في الإفراد إلى ضرْب من التّركيب. وفي هذا الصدد يقول «الجرجاني»: «ومُخْتَصَرُ كلّ الأمر أنّه لا يكون كلامٌ من جُزْءٍ واحدٍ، وأنّه لا

بُدّ من مُسْنَدٍ ومُسْنَدٍ إليه، وكَذَلِكَ السَّبيل في كلّ حرفٍ رأيته يدخلُ على جمْلَةِ «كإنّ» و«أخواتها»» (الدّلائل، ٧). وعليه كان استعمال اللّغة مضبوطًا بمقاييس نحوية وفّرها النّظام النّحويّ للمتكلّم ومن خلالها نَنظِمُ الكلام «فهذه الطُرُقُ والوجُوه في تعلُّق الكَلِم بعضِها ببعض، وهي كما تراها مَعاني النّحو وأحْكامه» (السّابق، ٨).

عندئذٍ نفهم أنَّ الدّلالة رهينة الإسناد والتّعليق، وهذا الإسناد مضبوط بالنّحو وأحْكامه. ومن هنا كان إنجازُ سائر الأبنية رهينَ إنجاز البنية النحوية الأولى التي تسْتوعبُ سائر الأبنية اللّغويّة[1]. وعليه يُمكن القول إنَّ النّحو هو المهْدُ الأوّل الذي يُولدُ فيه المعنى[2]، وأنَّ ما نراهُ من تشكلات للمعنى بالتّركيب ليس إلاّ مظهرًا من مَظاهر هذا التشكّل النّحويّ المجرّد وإنْ كان هذا التّركيبُ الأوّل معرّضًا للزيادات في اتّجاهه نحو التّخصيص إلّا أنّه يُحافظ على بنيته الأولى المعقُودة بالإسناد. يقول ابن جني: «قولك «قَامَ زيدٌ» فهذا كلام تامٌّ، فإنْ زِدْتَ عليه فقلتَ «إنْ قام زيدٌ» صَارَ شَرْطًا، واحْتَاجَ إلى جَوابٍ، وكذلك قولك «زيدٌ منطلقٌ» فهذا كَلاَمُ مُسْتقلّ، فإذا زاد عليه «أنّ» المفتوحة، فقال أنّ زيدًا منطلقٌ، احتاج إلى عَامِل يعملُ في أنّ وصِلَتِها، فقال «بلغني أنَّ زيدًا منطلقٌ»(...). وجِمَاعُ هذا أنَّ كلّ كَلاَمٍ مُسْتقلّ زِدْتَ عليه شيئا غير معقود بغيره ولا مقتضٍ لسِواه فالكَلاَمُ باقٍ على تمَامِهِ قبل المزيد عليه، فإنْ زِدْتَ عليه شيئا مقتضيا لغيرِهِ، مَعْقودا به عَادَ الكَلاَمُ نَاقصًا، لا لِحاله الأولى، بلْ لما دَخلَ عليه معقودًا بغيره» (الخصائص، ٢، ٢٧٢).

---

(١) الحديثُ عن البنية يتطلّب تفصيلاً باعتبارنا نبحث عن الدّلالة في إطار التّركيب، وهي دلالة ناتجة عن علاقات نحوية بين أبنية نحوية، فالبحثُ في البنية هو بحثٌ عن مجموعة علاقات داخل النظام. وهذا افتراضٌ بنينا عليه عملنا في البحث عن الدّلالة الوضعيّة للإثبات وما تحتملُ من وجُوه وفُروق، وقد أعلنّا عنه في اختياراتنا المنهجيّة، وإنْ لم نستعملهُ صراحة فهو موجود ضمنًا.

(٢) وجدنا هذا التّصور في المتون النحوية، انظر مثلاً: (شرح المُفصّل ١، ٧٠)، (الخصائص ١، ٣٥)، (الدّلائل، المدخل)، وكُلّها تصوّرات ترى أنَّ النّحو هو المُؤسّس الأوّل للمعنى.

مما سبق بيانُه، نتبيّن قُدرة مقولة الإسناد على التّعليق والائتلاف ودورَها في التّأسيس للكلام وحِفْظ المقوم المشترك بين جميع معانيه التي مهما وقعَ الاختلافُ فيها في مستوى الإنجاز تعودُ في الأصل إلى هذا البناء الأوّل الذي يُؤلّفها ويجمعها. وفْقَ هذا البناء نقف عند القوانين النحوية التي تُنظّم عمليّة إنْشَاء الكلام، وهذا ما يبرّر اختيارنا نظريّة العمل الإعرابيّ للبحث في كُنْه الدّلالة الوضعيّة للإثبات. ولكنْ كيف تتشكّل هذه الدّلالة الوضعيّة للإثبات؟

للإجَابة عن هذا السُّؤال لا بدَّ من القول في البداية إنَّ المعنى يتشكّل في إطار بنية نحوية أولى مجرّدة، هذه البنية تحْكُمها بنية في دَاخِلها، وهي البنية الإعرابيّة التي تتحكّم في المعنى في علاقته باللّفظ. وعلى ضَوْء ذلك كان الإعرابُ إبانة عن المعاني بالألفاظ، فعمليّة بناء الكلام تتمّ بإنشاء الكلام في الفكْرِ والنفْسِ ثمّ الإبانة عنه باللّفْظِ، وهذا ما فتئ «الجرجاني» يؤكّده، يقول: «واعْلَمْ أنَّ ما تَرى أنّه لابُدَّ مِنْهُ منْ تَرَتُّب الألفاظ وتواليها على النّظْم الخاص، ليسَ هو الذي طَلبْتَهُ بالفكْرِ، ولكنّه شيء يقعُ بسبب الأوّلِ ضَرُورةً، من حيث إنّ الألفاظ إذْ كانت أوعيةً للمعاني، فإنّهَا لا محالة تتبّع المعاني في مواقعها، فإذا وَجَبَ لمعنى أن يكون أوَّلًا في النفس وجَبَ للّفْظ الدّال عليهِ أنْ يكُونَ مِثْلهُ أوَّلًا في النُطْقِ» (الدّلائل، ٥٢).

ولمّا كان الأمر كذلك، كانت النسْبةُ اللّفظيّةُ لاَحِقةً للنسْبة العقليّة وسمةً لها[1]. ولتوضيح ذلك نضربُ مثالًا، فَقوْلكَ:

– دَخَلَ عَمْرُو إثباتُ الدخول لعمرو.

---

(١) نقصدُ بالوسْم هنا التّعيين والتّخصيصُ وليس التّمثيل، وهذا ما فتئ «الشريف» (٢٠٠٢) يشيرُ إليه في علاقة اللّفظ بالمعنى ودوره في استيعاب الذّهني، وهو استيعابُ محدودٌ جدًّا نظرًا إلى أنّ اللّفظ غير قادر على حمل ثقل الدّلالة وفيضانها. ويأتي ذلك في إطار إثبات «الشريف» لمعنويّة النّحو باعتباره علاقات نحوية مجرّدة سابقة لعمليّة الوسم اللّفظي.

يَحْمِلُ نسْبةَ الدُخول لعمْرو، وهي نسْبةٌ ذهنيّةٌ مُجرّدةٌ سابقة لعمليّة الوسْم باللّفظ، وهي أيضًا مسبوقة بنسبة واقعيّة تربط المتكلّم بالخارج، وعندما نقولُ «واقعيّةً» يجب أنْ نأخُذ بعين الاعْتبارِ أنَّ هذا الواقع قدْ يكونُ ماديًّا موجودًا فعلًا أو ذهنيًّا مفترضًا، بيانُ ذلك أنَّ الواقع قدْ يكون من نسْجِ خيال المتكلّم، أضفْ إلى ذلك أنَّ العلاَقةَ مع الخارجِ تجَاوزت حُدودَ التّأسيس على المطابقة منْ عَدمِهَا[1] إلى ما يصْبغهُ المتكلّم منْ مواقفَ واعتقادات حول هذا الخارج. وتبعًا لذلك «فالقولُ بعلاقة مباشرة بين النّسبة الكلاميّة والنّسبة الخارجيّة تتأسّس عليها المطابقةُ وهمٌ مأتاه تصوّر القول كما لو أنّه منطوق بدون ناطق وخبر بدون مخبر ومحتوى قابل لأن يحكم عليه دون اعتبار وجود قائل تصوّره فاعتقده فصاغهُ في لفظ مؤدّ لمعنى وقصد» (المبخوت، ٢٠١٠، ١٠١).

على هذا النّحو، فإنّ ما ينقلهُ المتكلّم ليس الواقع نفسه وإنّما اعتقاده عن ذلك الواقع، وهذا ما أقرّه «السكاكي» عند حَديثه عنْ الخبر يقول: «اعلم أنَّ مَرْجعَ الخبريّة، واحتمال الصّدق والكذب إلى حُكْمِ الـمُخبر الذي يحكمهُ في خَبرِهِ بمفهُوم لمفهوم (...) ومَرجعُ كوْن الخبر مُفيدًا للمخاطَب إلى استفادة المخاطَب مِنْهُ ذلكَ الحُكْمِ أو استفادتهُ منه أنّك تعلَمُ ذلكَ» (المفتاح، ١٦٦). ولـمّا كان نقلُ هذا الواقع الذهنيّ إلى الواقع الماديّ رهين بنية لفظيّة أساسيّة، وكانت هذه البنية خبريّة في أساسها باعتبار الخبر هو الأصل المعتبر في الكلام[2]، كان تكوّن المعنى الأوّل في البنية النحوية محكومًا بثنائية الإثبات والنّفي، وهما المعنيان الأساسيّان في البنية النحوية المجرّدة وتحتهما تقع سائر المعاني الأخرى.

---

(١) تفيدنا في هذا الإطار تصورات «أوستين» حول الظروف المناسبة في نجاح العمل اللّغويّ التي زعزعت فرضيّة الصدق والكذب في الإثبات وعوضتها بثنائية النّجاح والإخفاق (Austin, 1962, 163). غير أنّه احتفظ للإثباتات بنوع من التفرّد في اختبار فرضيّة الصدق. (المبخوت، ٢٠١٠، ٩٣).

(٢) نشيرُ في هذا السّياق إلى قضية مهمّة مفادها أنَّ الإخبار قد يُقصَدُ به أحيانًا الخبر بما هو حدثٌ له وجُود في الخارج يُطابقه أو لا يُطابقه، وقد يُقصَدُ به أحيانًا فعْل المتكلّم المنشئ للخبر. يقول التّهانوي متحدثًا عن الإخبار: «هو عند أهْل العربية يُطلَق على الخبر، هو الكلامُ الذي لنسبته خارج تُطابقه أو لا تُطابقه، وقد يُطلق على إلقاء هذا الكلام، وهو فعلُ المتكلّم أي الكشف والإعلام، وهذا ظاهر» (التّهانوي، ج١، ١١٤).

ونمثّل لكلّ ما تقدّم بيانه بهذه المختصرات التّوضيحيّة:

– **الإثبات:** دَخَلَ عَمرُو نسبة ذهنيّة ← (مُسند + مُسند إليه) دَخَلَ عَمرُو ← (نسبة كلاميّة).

↓

(في واقع يكون فيه عمرو داخلًا بالفعل أو تصوّره المتكلّم أنّه داخل).

– **الاستفهام:** هلْ دَخَلَ عَمرُو؟ (لا وجود لنسبة واقعيّة بل وُجد استفهام في نفس المتكلّم عن إمكان حُصول نسبة واقعيّة عبّر عنه باللّفظ).

نلاحظ من خلال هذه المختصرات التوضيحية أنّ عوالم الواقع اللّفظي تالية لعوالم التّجريد، وهذا يدلُّ على أسبقية الذّهنيّ النّفسيّ على المادي اللّفظيّ دون أنْ يُغيّب هذا عن ذهننا حاجة الـمُجرّد للفظ لاسيما وأنَّ إثبات «نحوية المعنى» تستلزم الحديث عنه لفظًا «وإلّا فهو لم يثبت شيئا» (الشريف، ٢٠٠٢، ٥٢).

الحاصلُ أنَّ المتكلّم الـمُثبت عندما يُخبر عن الواقع لا ينقلُ الواقع كما هو، وإنَّما ينقلهُ بحسب ما استقرّ في نفسه واعتقاده من مواقفَ حوْلهُ، فهو يبدأ بتكوين صُورةٍ عن الواقع في ذهنه ثم يُفصح عنها في مستوى الإنجاز باللّفظ. وهذا الاعتبار يؤّكد أسبقيّة الذّهنيّ على اللّفظيّ، يقول «الجرجاني»: «فلمّا رأينا المعانيَ قد جازَ فيها التغيُّر من غير أن تتغيَّر الألفاظ وتزولَ عن أماكنها، علمنا أنَّ الألفاظ هي التّابعة، والمعاني هي المتبوعةُ» (الدّلائل، ٣٧٣). وعليه، فإنَّ اللّفظ صورةٌ من هذا المعنى الـمُجرّد وانعكاسٌ له في الواقع الماديّ للّغة، وضمن هذا مثَّلت دراسة اللّفظ دراسة للمعنى بالأساس، وهو معنى يُولَد في عوالم مثاليّة تتّسم بقدر كبير من التّجريد. هذا الاسترسال بين المعنى واللّفظ يعكس استرسالًا أكبر بين البنية النحوية ومعناها «ويميّز بين نظام البنية ونظام وسمها الذي يقع باللّفظ أساسًا» (الشريف، ٢٠٠٢، ٩٣٧).

إذا صحَّ فهمُنا هذا، فإنَّ نظْم الكلام يمرُّ بمرحلتين أساسيتين: مرحلة أولى يقعُ فيها ترتيب المعاني في النّفس، وتتبعها مرحلة ثانية يقع فيها التّعبير عن هذا الانتظام باللّفظ. هذه الأسبقيّة للمعنى على حساب اللّفظ أسبقية في الاعتبار لا في الزّمن، تجعل مجال اللّفظ التّعيين والوسْم، وهو مجالٌ يكشف عن بداية تمظهر المعنى في الواقع الماديّ للّغة حيث يصبح متّسمًا بالفقر الدّلالي نتيجة التّعيين في مقابل التّجريد الذي في أبنيته ثراء دلاليّ مُحتمل، ويأتي هذا في إطار إثبات «الشريف» أنَّ الدّلالة النحوية تتأسس في الإطار المجرّد الذي يتحكّم في المنجز، وهو تصوّر يطمحُ إلى ترسيخ «نحوية المعنى».

بالعودة إلى المقارنة التي عرضناها، نلاحظُ أنَّ المتكلّم في الاستفهام يطلبُ إثباتًا بحصول الدّخول منْ عمرو، وهو طلبٌ يجعل النّسبة غير حاصلة في ذهْنِ المتكلّم (إسناد معنويّ)، وإنَّما يطلبُ إثباتها؛ ولذلك فإنَّ ما يُميّز الإثبات عن سائر الأعمال اللّغويّة هو أنَّ العلاقة فيه مع الواقعَ قائمةٌ على التّصوّر أساسًا (إسناد حقيقيّ)، وهو تصوّرٌ قابل للتصديقِ والتّكذيبِ؛ لأنّه لم يبقَ على حاله، وإنَّما أصبغهُ المتكلّم بحكْمه. وعلى هذا الأساس فإنَّ معيار التّصديق والتّكذيب هنا هو اختبارٌ لما يحكيه المتكلّم (نسبة الدُخول إلى عمرو)، هل هو موجُود في الخارج فعلًا أم هي مجرّد دعوى يدعيهَا.

من هذا المنطلق، فإنّنا في حال الإثبات نقصد مطابقة قوْلنَا للخارج، فنحن لا شكَّ في أننا إزاء الحكاية عن شيء موجود في الخارج، وهذه الحكاية تحتمل التّصديق والتّكذيب على أساس تطابق ما نقول مع ما هو موجُود فعلًا. وهذا المقياس لا ينْسحبُ على سائر الأعمال اللّغويّة (باستثناء النّفي) باعتبارها لا تخضع إلى المطابقة مع الواقع، وإنَّما من خلالها نطلبُ شيئا ونأمرُ به ونستفهمُ عنه. ونُشيرُ في هذا السّياق إلى وجود حالات مخصوصة تطرحُ إشكالية الحكاية والمطابقة هذه، منْ قبيل إنْشاء المدْحِ والذّمِ، وصيغُ العقودِ التي يحلُو لشيباني أنْ يسميها «بَيْنَ بيْنَ» (الشيباني، ٢٠١٥، ٣٣٥)، ويتلخّصُ الإشكال في كوْن هذه الصيغ ذات بنية خبريّة إثباتيّة، فهي لا تَحْكي واقعًا حاصلًا في الخارج كمَا أنَّها لا تنفردُ بصيغة ترشّح معنى الإنشاء. وهذا سيأتي تفصيله لاحقًا لذا

نؤجّل الحديث عنه. ونُلفتُ النّظرَ الآن إلى دَوْرِ المتكلّم العامل المنشئ للأبنية ومركزيته الذي خصته به النظريّة النحوية العربيّة ضمن البنية النحوية المجرّدة.

١-٢- المتكلّم العاملُ ودورهُ في توجيهِ دلالة القول:

توصّلنا فيما سبق إلى أنَّ الإسناد هو علاقةٌ بين طرفيْن تحصلُ بها فائدة، وهو مفهومٌ مركزيٌّ في النّظريّة النحوية العربيّة، ويقفُ وراء هذه العلاقةُ المتكلّم باعتباره طرفًا أساسيًّا بما يُحدِثهُ منْ أحكام واعتقادات وإرادات توجّه دلالة الأقوال لتكتسب قيمة الأخبار حينًا وقيمة الإنشاءات أحيانًا أخرى؛ لأنَّ «اللّغة لم تأتِ لتحكُمَ بحُكمٍ أو لتُثبت وتَنْفيَ وتَنْقُضَ وتُبرمَ» (أسرار البلاغة، ٣٧٣). فالمتكلّم هو من يوجّه الدّلالة، وهو المتحكّم الرّئيسيّ في عملية القوْل بما يُحدثهُ من تركيبٍ وتأليفٍ ونظْمٍ للمعاني عن طريق الإعراب «فكلّ علاقة نحوية تربط بين عنصريْن إنَّما هي حدثٌ يُنشئه المتكلّم» (الشريف،٢٠٠٢، ٨٠٣).

بناءً على ذلك «فمتى وجدْتَ علاقة نحوية وُجِدَ المتكلّم» (السّابق، ٥١١)؛ ولهذا اعتُبر الإعراب عند الكثير معنًى[١] لا لفظًا.

على هذا الأساس، فالمتكلّم يمثّل وجهًا من عمليّة الإعراب، وكأنَّنا بالإعراب هو القصد والغرض الذي يتشكّل في نفسه، وتكون اللّغة بذلك هي القالب الذي يُجسّد فيه ما استقرّ في اعتقاده وتصوّره، حيث يكونُ هو المُحدِثُ لجميع الهيئات التّركيبيّة، يقول «الجرجاني»: «لم تأتِ بهذه الكَلِمِ لِتُفيدَه أنْفُسَ معانيها، وإنَّمَا جِئت بها لِتُفيدَه وجُوه

(١) هذا التّصوّر نجدهُ مُترسخًا في تصورات النّحاة، وهذا ما يتجلّى عند صاحب الخصائص بقوله: «الإعرابُ هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ» (الخصائص،١، ٣٦)، وهذا ما تبنّاه الكثير من المحدثين (المهيري، ١٩٩٣، ٥٦، الشريف، ٢٠٠٢، ٢٦٨)، ونحن إذْ نعرضُ هذا التّصوّر فإنّنا ننخرطُ في اعتبار الإعراب معنى، ونبرّر ذلك بكوْن الإسناد الحاصل باللّفظ يحكمه إسناد حاصل في المعنى، وعليه فاللّفظ ليس إلّا إبانة عن المعنى الكامن في النّفس.

التعلُّقِ» (الدّلائل، ٤١٣). فالمعاني إنْ بقيت هكذا دون أنْ يُضفي عليها المتكلّم قصدهُ ما استقامت معاني نحوية، «فالعملُ من الرّفع والنّصب والجرّ والجزم إنَّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره» (الخصائص، ١، ١١٠).

لـمّا كان الأمر كذلك، فإنَّ المتكلّم يُعتبر من الأسس النّظريّة التي أقامت عليها النّظريّة النحوية العربيّة فهمهَا لانتظام الكلام. ونفهمُ من كلام ابن جني أنَّ محصول البنية المعجّمة وما يُحدثه المتكلّم من رفعٍ ونصبٍ وجرٍّ هو اختيارٌ منه، وهو اختيارٌ مقصودٌ يحملُ وجهة نظر معيّنة. وبهذا يُعتبر «المتكلّم هو الذاتُ المحوريّة في إنتاج الخطاب؛ لأنه هو الذي يتلفظ به من أجْل التّعبير عن مقاصد معينة وبغرض تحقيق هدف فيه» (الشهري، ٤٥). وقد أشار «الجرجاني» وهو يُبلور نظريّة النّظم إلى دوْر المتكلّم في عملية النّظم باعتباره الـمُشكّل لبنيته، فالمتكلّم في هذه النّظريّة، وهو يؤلّف الكلام في قوالب النّحو إنّما يؤسّس لهذا القانون العام. وهذا ما يكشفُ لنا أنَّ المتكلّم حين يلتصقُ بالكلام ليس مجرّد التصاقٍ معجميّ لأوضاع الكَلِم بلْ هو نظمٌ وتركيبٌ تُتوخَّى فيه معاني النّحو في معاني الكَلِم.

لم يقتصر الاهتمام بالمتكلّم على القدماء بل نرى الكثير من المحدثين يؤكّدون على أهمّيته في عملية القول، فقد اعتبر «الشريف» أنَّ المتكلّم هو من يقفُ وراء إنشاء المعنى، واعتبر «ميلاد» أنَّ معاني النّحو هي ما يُنشئه المتكلّم من دلالات نحوية والفصل بين الدّلالة النحوية والبنية النحوية وهْمٌ من الأوهام (ميلاد، ١٩٩٨، ١٦٦). وقد أشار «عاشور» إلى ذلك في معْرِض حديثه عن النّظام اللّغويّ ومسألة التّعليل النّحويّ، بأنْ دعا إلى ضرورة الرّبط بين النّظام والإنجاز، وعدم فصْل المتكلّم العامل الحقيقيّ عن هذا الإجراء اللّغويّ (عاشور، ١٩٩٩، ٣٠٠). ونجدُ في الدّراسات اللّسانيّة الحديثة اعتناءً بالمتكلّم واعتباره جزءًا من النّظام اللّغويّ، وإليه تعود صياغة الخطاب أساسًا حيث «يقتضي كلّ إنتاج خطابيّ وجُود متكلّم مُنتج يشارك في عمليّة التلفّظ بصورة مباشرة» (أوركيوني، ١٩٩٧، ١٧١).

تأسيسًا على ما سلف، أمكننا القول إنَّ المتكلّم طرفٌ ثالثٌ في الشكل المجرّد للبنية النحوية، يقول «الجرجاني»: «وإذْ قد عرفتَ أنّه لا يُتصوَّر الخبر إلاّ فيما بين شيئين: مُخْبَر به ومُخْبَر عنه، فينبغي أنْ تَعلم أنَّهُ يَحتاجُ من بعد هذين إلى ثالثٍ (...) كذلك لا يُتصوَّر أنْ يكون خبرٌ حتى يَكون له مُخْبِرٌ يَصْدرُ عنهُ» (الدّلائل، ٥٢٨). «فالخبرُ وجميعُ مَعاني الكلامِ معانٍ يُنشئها الإنسانُ في نفسه، ويُصرّفُها في فكره، ويُنَاجِي بها قلبه، ويُراجِعُ فيها عقله وتُوصَف بأنّها مقاصدُ وأغراضٌ» (السّابق). وعليه، فالمعاني التي تتألف بحُكْم الإعراب، والتي اعتبرها «الجرجاني» معاني النّحو إنَّما هي أعمال المتكلّم، وكما قال «ميلاد» فإنَّ «الجرجاني» كان يَسعى إلى بيان قضيّة العقل البشريّ المحضِ الذي يؤسّس عليه وبه كلّ المعاني. وقد توصَّل إلى بيان أنَّ «الجرجاني» «يبني لنظريّة نحوية عامّة تحكمها ثنائية الاعتقاد (اعتقاد إثبات أو نفي) والإمكان، وهي ثنائية تعكسُ معنيي الخبر والإنشاء باعتبارهما حقيقتين نحويّتين تتجسّدان إعرابيًا، وتجسّدان أنَّ العمل للمتكلّم وتتفاعلان تفاعل الاسترسال» (ميلاد، ١٩٩٨، ١٦٧). ولعلّ هذا الاسترسال مفيدٌ في دراسة وجُوه الإثبات وفروقه لا سيما أنّه يحكم علاقة المعاني بهذه الوجوه.

إنَّ حضور المتكلّم في البنية النحوية، وإيكاله مهمّة إنشاء الكلام ومعانيه، باعتباره وجهًا من بنية نحوية عاملة مجرّدة، مهّدت لنا الطّريق إلى اعتبار المتكلّم معنى نحويًّا[1] بما أنّه العامل المُؤثّر، وأنَّ البنية النحوية العاملة تقتضي متكلّمًا باعتباره معنى نحويًّا مجرّدًا، وهو «فاعلُ الكلام» على حدّ تعبير العسكري (الفروق، ٢٧). من هنا كان العمل النّحويّ من صُنع المتكلّم العامل في بنية معمولة، هذه البنية موسُومة بعلامات تكون هي أيضًا أمارات على فعلهِ بواسطة الإعراب، وهذا ما يجعلُ معاني الكلام في ارتباط شديد بأغراض المتكلّم ومقاصده التي يسعى إلى بلوغها، فكلُّ حدث إنشائيّ باللّفظ يعود في عمقه إلى صاحب القول وما يحملُ من اعتقادات وأفكار ونوايا.

---

(١) نحوية المتكلّم هي مقولة استعملها الجلاصي في كتابه «ثلاثة منظورات في المعنى» الذي سعى فيه إلى تأويل نحوية المعنى عند المتكلّم من خلال اشتغاله على المبادئ النّظريّة التي بنى عليها «الجرجاني» كتاباته، وقد استطاع في نتيجة مهمّة أنْ يُبرز نحوية المتكلّم والقصد والغرض و«إنحاء الفصاحة والبلاغة والمزية في الكلام وإنحاء الإعجاز». (الجلاصي، ٢٠٠٧، ٢٩).

على هذا النّحو، كانت البنية النحوية دليلة على المتكلّم المنشئ لها، وكانت هي أيضًا مَعمولة لعامل هو الاعتقاد. وعليه كان الإعرابُ إنشاء المتكلّم للبنية النحوية تعبيرًا عن جُملة من المقاصد والأغراض التي هي في الأصل اعتقاداته، وصحَّ كوْن موضع فعل المتكلّم موضعًا لاعتقاده حاضرًا وقارًا في كلّ بنية. فالواضح مما سلف، أنَّ كلّ إنشاء للبنية من قِبَل المتكلّم مُسيّر باعتقاد عامّ يختزل القيم الدّلاليّة من إيجاب وسلْب وإمكان، ومن هنا يكون إنشاء الإثبات العامل في الإحالة معمولًا لاعتقاد يكشفُ عنه في مستوى الإنجاز الإعراب. ويعكسُ هذا الفهم توجيه الاعتقاد لإنشاء المتكلّم[1].

من هذا المنطلق فإنَّ إثبات ما استقرَّ في النّفس من اعتقاد لا يتطلّب أكثر من التّأليف الإعرابيّ للعناصر المكوّنة لمحلّ الإحالة، وهو ما يجعلُ تعجيم البنية الإثباتية ترجمة لمفهوم الإيجاب في الكلام. وقد يسمح لنا المقام هنا أنْ ننبّه إلى أنَّ الإثبات وسمٌ لمقولة الإيجاب الأكثر منه تجريدًا في النّظام النّحوي، وهي مقولةٌ أبسط من مقولتي الصدق والكذب على حدّ قول «الشريف». وسنرى كيف تُترجَم هي المقولة في معنى الإثبات الخالص في درجة أولى وما يتوزّع عنها من جهات اعتقاد من قبيل الظنّ والحُسبان والتّأكيد. ولـمّا كان هذا التّأليف هو ضمٌّ تصوّرات ذهنيّة في قالب من اللّفظ فإنّه يُمكن القول إنَّ المستوى الذي نتحدّث فيه عن هذا العمل هو المستوى التّصريفيّ الإعرابيّ المعجم حسب تقسيم «الشريف» لمستويات النّظام النّحويّ، مادام يقدّم لنا بنية مُعجّمة مُهيأة للإنجاز. وينبني على هذا اعتبار هذا المستوى مجالًا تُتوخى فيه معاني النّحو في معاني الكَلم الذي نعتبرهُ مستوى مجرّدًا أيضا يقوم بدوْر الرّبط بين المستوى النّحويّ الصِرف والمستوى التّعامليّ التّداوليّ، كما أسس لذلك «المبخوت» عكس «الشريف» الذي يَعتبر هذا المستوى دخولًا في ساحة الإنجاز وإنْ كان دخولًا ليس بالإنجاز الفعليّ.

يُفيدنا في اعتبار هذا المستوى لم يدخلْ بعدُ ساحة الإنجاز، وأنّه أقرب إلى التّجريد قولُ صاحب الدّلائل في حديثه عن الوجُوه والفُروق، كوْن المزية ليست في أنفسها بل

(١) للتوسّع في مفهوم الإنشاء بما هو فعل المتكلم راجع (الشريف، ٢٠٠٢، ٥٥٦).

فيمَا تحقّقه من أغراضٍ ومقاصدَ، يقول «الجرجاني»: «ثم اعْلم أنْ ليْستِ المزيّةُ بواجِبة لها في أنفسها، ومنْ حيثُ هي على الإطلاق، ولكن تَعْرِض بسبب المعاني والأغراض التي يُوضَعُ لها الكلام ثم بحسب موْضع بعضِهَا من بعض واستعمال بعضها مع بعض» (الدّلائل، ٨٧). ونفهم من كلامه أنَّ الوجُوه والفُروق وإنْ كانت قد عُجِّمت وحقّقت فائدة في مستوى أوّل نتيجة التقاء معاني النّحو بمعاني الكلم، فإنَّها لم تتصلْ بعدُ بالمقامات الحقيقيّة، وهذا ما يجعلُها مُقتضيات لمقاصدَ وأغراض أكثر إيغالًا في المقام إنْ شئت سَمِّهَا تداوليّة.

نفترضُ - على خطى «المبخوت» في اعتباره هذا المستوى مجرّدًا أيضا - أنَّ هذا المستوى هو الذي سيمكّننا من فهْم الدّلالة الوضعيّة للإثبات وما تحتملُ من وجُوه وفُروق باعتباره يُحدّد لنا بدايات تشكّلها، وفي إطاره نتعقّب خصائصها. ونعتقد هذا الفهمُ سيمكننا مبدئيًّا من التّمييز بين الاعتبارات التّجريديّة الصِرفة والاعتبارات المقاميّة الفعليّة، فهمًا يتجاوز ما وقعتْ فيه المناويل الغربيّة (التّداوليّة) في اعتبارها المستوى المعجميّ مستوى قادرًا على التكهّن بدلالة الأقوال، غير أنَّه وحسب ما صرّحنا به في فرضيتنا لا يعدُو أن يكون إلَّا مستوى يُرشّح دلالة القول للاستعمال في المقامات. هذا الافتراض نابعٌ من تصوّر عامّ يرى البنية الإعرابيّة بنية مجرّدة تختزلُ في داخلها جميع احتمالات الإنجاز الطّارئة، حيث يمثّل كلّ إنجاز لها (بنية مُعجّمة) صُورة من صُور المعنى الذّهني المجرّد. وتبعًا لذلك، فليس القول بقدرة المعجم المُطلقة في توجيه الدّلالة قولًا صحيحًا، وفي المقابل لا يُعتبر تهميشُ قيمة المعجم في بعض الدّراسات تصوّرًا صحيحًا أيضا، وإنَّما الإقرار بدوْر المعجم في تخصيص دلالة القول واعتباره عنصرًا من بين العناصر الفاعلة ضمن النظام النّحويّ، هو ما نراه صائبًا، حيث يتدخّل المعجم حين تفشلُ المستويات الأخرى في تحديد الدّلالة. وهي فرضيّة من فرضيّات البحث الأساسيّة، وسنحاول إثباتها في قادم العمل.

يترتّب على ما أسسنا له في قضية دور المتكلّم أنَّ البنيةَ ثنائيّةٌ، وتتكوّن من مُستويين[1]:

- مُستوى أوّل: موضع فعل المتكلّم، وهو موضع العامل الإعرابيّ[2]، وهو موضع يُمكن أنْ يُوسم باللّفظ ويُمكن ألّا يُوسم، ووسمهُ يُولّد المعاني النحوية التي تكون بالحروف غالبًا.

- مُستوى ثانٍ: موضع الإحالة، وهو موضع المضمون القضويّ، وهو كذلك موضع يعملُ فيه المتكلّم العامل وفْق اعتقاده من خلال ما يُحدثه من أبنية يُعبّربها عن مقاصده وأغراضه.

وما دُمنا في هذا الإطار من التّقسيم الثنائيّ لعناصر البنية في المستوى المجرّد، نشير إلى قضية مهمّة، وهي أنَّ النّحاة ورغم وقوفهم عند دوْر المخاطَب في بلورة الكلام فإنَّه لم تكنْ لديهم -على حدّ علمنا- إشاراتٌ واضحةٌ تقف عند علاقة موضع فعل المتكلّم بالإحالة، حيث انصبَّ اهتمامهم في أغلب الأحيان على بنية (مسند، مسند إليه). ومردّ هذا التّغافل في اعتقادنا عائدٌ إلى انشغالهم بالنّزعة التّعليميّة التي حَجبت عنهم علاقة موضع المتكلّم العامل بموضع الإحالة، التي نراها حركةً مهمّة في متابعة المعنى النّحويّ وتشكّله أو فيما يتعلّق بالإثبات بصورة خاصة، وقد يكون أيضا من باب أنَّهم عالجُوا الظّواهر اللّغويّة معالجةً نحتْ في أغْلبها إلى تقديم أمثلة حيّة دُون التّطرّق إلى أبعادها النّظريّة وكيفيّة اشتغالها.

---

(١) نشيُرفي هذا السّياق إلى أنَّ بين المستويين فارقًا دقيقًا، تفسيرذلك أنَّ المستوى الأوّل يتمّ في الذّهن ويحمل عاتق الرّبط بين الواقع وما أضفى إليه المتكلّم من مقولات نابعة من اعتقاده، في حين يكون المستوى الثّاني تعبيرًا عن هذا الرّبط باللّفظ، وهو تعبيرٌله خصوصيّة عن الأوّل. وهذا ما يجعلنا نفرّق بين إنشاء التّراكيب بما هو فعْل المتكلّم العامل، وبين التّراكيب نفسها بما هي إنجاز بلاغيّ.

(٢) هذا الموضع هو موضع فعل المتكلّم، وهو موضع «الحدث الإنشائّي» بعبارة "الشّريف" (٢٠٠٢)، و«العامل الإعرابيّ» بعبارة "ميلاد" (٢٠٠١). وهذان المصطلحان يعبّران في الحقيقة عن تصوّر واحد باعتبار أنّ «ميلاد» استلهمَ من تصوّر «الشّريف» للإنشاء النّحويّ، وهو تصوّر حسب «ميلاد» يطمحُ من خلاله «الشّريف» إلى ترسيخ نظريّة العمل الإعرابيّ (ميلاد، ٢٠٠١، ٣٧).

٢- الخصائص الإعرابيّة لبنية الإثبات:

- انتهينا إلى أنَّ الكلام تركيبٌ مُؤلَّف قائم على إسناد تحصلُ به فائدة، وهو ما لا تخلو منه أيّ بنية كلاميّة. وعليه فإنَّ البحث في دلالة هذا الكلام مرتبطٌ ارتباطًا شديدًا بتمثّل بنائه العامّ، وقد لخّصنا هذا البناء في الثنائيّة (مُسند، مُسند إليه)، وهي ثنائيّة نحوية مُجرّدة يُولد في إطارهَا المعنى النّحويّ الأوّل. وفي هذا السّياق سنحاول تتبّع خصائص هذه الثنائيّة من خلال بنية الإثبات، وهي بنية إعرابيّة يقفُ وراءها المتكلّم العاملُ باعتقاده الذي يكون موضعه صدْر الكلام باعتباره موضع الإبانة والقصد. ويُعتبر التوقّف عند هذه الثنائيّة خطوة مهمّة في تعقّب معنى الإثبات، وقد اعتبرنا ذلك من الفرضيّات الأساسيّة المسيّرة لبحثنا من خلال شُغور صَدْر الكلام وما يطرحهُ من إشكاليّات نظريّة وإجرائيّة.

- تعتبر البنية الإعرابيّة هي المؤلّفة لنسيج الكلام، وهي الضّامن الوحيد لتماسكه. ويأتي اهتمامنا بها في إطار ما سنتحدّث عنه من قضايا تركيبيّة قد تحجبُ عنّا القيمة المعنويّة في الإبانة عن المعنى من قبيل قضية الابتداء، تفسير ذلك أنَّ غياب الرّوابط الشكليّة في مستوى بنية الإثبات يطرحُ كثيرًا من القضايا، لعلّ أبرزها قضيّة العامل المعنويّ واللّفظيّ ودوْر المتكلّم المنشئ في كلّ ذلك. الذي يعنينا في تتبّع الخصائص الإعرابيّة لبنية الإثبات النّظر في العلاقة بين المتكلّم العامل وما يُحدثهُ من هيئات تركيبيّة نتيجة تسليط اعتقاده على التّركيب المؤلّف، ونتيجة انخزال هذا التّركيب إلى المحلّ الإعرابيّ، وفي ظلّ هذه الحركة الثنائيّة يُمكن رصْد حقيقة الإثبات، وما يمكنُ أنْ تحتمله دلالته الوضعيّة من وجُوه وفُروق. ونرى قبل التعرّض إلى ذلك ضرورة التوقّف عند مفهوم الابتداء الذي اعتُبر الصورة الإنجازيّة الأولى للإسناد، وهي صورةٌ تمهّد للإثبات وبنيته، ذلك أنَّ الإثبات ابتداءٌ سواء أكان ذلك في وجهه النّحويّ من خلال التّعري من العوامل وحفاظ الإثبات على الثنائيّة التّركيبيّة للإسناد وترجمته لمقولة الإيجاب، أو في

وجهه البلاغيّ ذلك أنَّ الإثبات مُجرّد إخبار يكون فيه المتكلّم مُخبرًا على سبيل الابتداء في مقابل وجُود مخاطَب خالي الذّهن مما يُلقى إليه.

٢-١- بنيةُ الابتداء الأنموذج الأمثل لبنية الإثبات في أبسط صُورها[١].

لقد مكّننا النّظر في نظريّة العمل الإعرابيّ من تبيّن الخصائص النحوية المجرّدة للبنية الأولى التي تختزل كامل ضُروب القول، وقد تبيّن لنا أنّها بنية ثنائيّة تتكوّن من موضعين أساسيين: موضع فعْل المتكلّم، وموضع المضمون الإحاليّ، ورأينا كيف يعملُ المتكلّم في هذه البنية من خلال اعتقاده. وسنحاول الآن تبيّن تمظهر هذه البنية وتشكّلها في مستوى الإنجاز بربطها ببنية الإثبات، ومحاولة الوقوف عند خصائصها الإعرابيّة. غير أنَّ المرور إلى البحث في تمظهرات البنية الأولى الـمُجرّدة في مستوى الإنجاز، وبداية تشكّلها ووسمها باللّفظ يَقتضي التوقّف عند قضية الابتداء الذي اعتُبر حلقة وصل يمرُّ من خلالها المعنى النّحويّ الأوّل (إثباتُ الوجُود أو عدم الإثبات) من التّجريد إلى الإنجاز، حيث مَثَّل الابتداءُ ضربًا أوّلَ من ضُروب القول المنجز وشكلًا من أشكال تحقّق الإسناد في أبسط أبنيته (ميلاد، ٢٠٠١، ٥٧). فالابتداءُ بهذا الفهم يُعتبرُ مجرّد انعكاس للإسناد في أبْسط صُوره، وهو التّعرّي من العوامل اللّفظيّة.

وقد ترجم «ميلاد» في أطروحته هذا المبدأ حيث خَصّص له فصلًا كاملًا بحث فيه تجريد الدّلالة واختزالها في الأبنية الإعرابيّة، ووقف عند جُملة من المفاهيم النحوية، لعلّ أبرزها مفهوم الإسناد باعتباره مفهومًا نحويًّا مجرّدًا. وقد تابع تمظهرات هذا المفهوم ليقف عند حقيقة مهمّة تكشف ما نحنُ بصدد الحديث عنه، حيث اعتبر الابتداء الضّرب الأوّل من ضُروب إنجاز الإسناد في أبْسط صُوره. وإنْ التزمنا بمفهوم الابتداء

---

(١) نقول الأنموذج الأمثل باعتبار أنَّ الشكل (مُسند + مُسند إليه) يتطابق مع شكل بنية الإثبات، ذلك أنَّ الإثبات يُنجز بالتّركيب المجرّد من العوامل عكس الأعمال اللّغويّة الأخرى التي تنجز بالأدوات مثل (هل) مع الاستفهام، (لم) مع النّفي، (يا) مع النّداء، هذا بالإضافة إلى أنَّ الابتداء عند النّحاة هو التّعري من العوامل اللّفظيّة، وفي هذا يتطابق مع الإثبات الذي يتجرّد من الوسْم ويأتي عاريًا، ومنه مثّلَ الابتداء درجةً من درجات الاعتقاد في الإثبات أو ما يسمى بالإثبات الابتدائيّ

العامّ بكونه التّعري من العوامل اللّفظيّة ودون الدّخول في تفصيل حقيقة الابتداء لوجدنا تماهيًا كبيرًا بين بنية الابتداء وبنية الإثبات، وهذا التّماهي قائم فيما تشترك فيه البنيتان من شُغورٍ في صدْر الكلام من ناحية، وعلاقة المتكلّم بالمخاطَب من ناحية ثانية، حيث يكون المخاطَب خالي الذّهن من الخبر الملقى إليه.

وقد اعتُبر مفهوم الابتداء مفهومًا أشمل من كوْنه التّعري من العوامل، فهذا المفهوم دائمًا ما كانت تحرّكه منطلقات فكريّة مُختلفة، فتركيز النّحاة في تعريفهم للابتداء بكوْنه تعرّي الجملة من العوامل المُغيرة لمعنى الكلام هو اهتمامٌ بالتّركيب والشكل أساسًا، في حين نزعَ البلاغيون في حدّهم للابتداء إلى اعتباره إصدارًا للحُكم يكون فيه المتكلّم مجرّد مُخبر في مقابل وجود مخاطَب خالي الذّهن. وهذا دليل على اختلاف المنطلقات بين من يقفُ عند قضايا التّركيب والبنية (النّحاة)، وبين من يتعقّب المعنى في الإنجاز والإحاطة بظروف إنجازه من خلال علاقة المتكلّم بالمخاطَب (البلاغيون).

انعكست هذه الخلفيّات الفكريّة على كثير من المسائل، حيث عارضَ البعض فكرة أنْ يكون الابتداء شاملًا للجملتين الفعليّة والاسميّة، وهذا الاعتراض انبنى على وجود تداخل بين وظيفة الفعل ووظيفة الاسم، وهذا ما تطرّق إليه «سيبويه» بقوله: «كذلكَ استقبحُوا أنْ يجري مَجْرى الفعل المبتدأ، وليكونَ بين الفعل والاسم فصيل، وإنْ كان موافقًا له في مواضع كثيرة، فقد يُوافق الشيء الشيء ثم يُخالفه؛ لأنه ليس مثله» (الكتاب، ٢، ١٢٨). ولكن إذا كان المبدأ العامّ يقول إنَّ «ما يُغيّر مَعنى الكلام حقّه صَدْر الكلام» فإنَّنا نقول إنَّ هذه الحُروف والعلامات التي تتصدّر هذا الموضع هي حروفٌ عاملة، وعملها ليس في ذاتها بلْ هي مُجرّد دلالات وأمارات عن المعنى يقول «الرّضيّ»: «الألفاظُ العوامل علاماتٌ في الحقيقة لا مؤثّرات» (شرح الرّضيّ، ١، ٢٧٧). استنادًا إلى ذلك، يُمكن القول إنَّ الابتداء معنى شامل للجملة الاسميّة والفعليّة، وذلك لأنَّ الجملة الفعليّة قد تدخل عليها أدوات من قبيل هل، ولام الأمر، ولا النّاهية التي تُغيّر معنى الكلام من مجرّد الإثبات إلى إحدى دلالات هذه المعاني، ومن هنا فهو موضع إعرابيّ يحتمل الاسمية والفعلية.

الذي يهُمنا من الابتداء في علاقته بالإثبات كوْنه يُمثّل درجة من درجاته، ويلتقي معه في قضية التّعرّي من العوامل الـمُغيرة لمعنى الكلام. فمن بين تمظهرات بنية الإثبات في أبْسط درجاتها غير المزوجة بالتّحقيق والظنّ والتّأكيد، نجد بنية الابتداء، وهي بنية نرى أنَّها الأنموذج الأمثل لبنية الإثبات، حيث تأتي في شكل إعرابيّ تغيب فيه العوامل اللّفظيّة إلَّا أنَّها تستوعبُ العامل المعنويّ[1]؛ لأنَّ المتكلّم هو من يقفُ وراء هذه الأبنية جميعًا سواء أكانت موسومة أو مقدّرة، وهو تصوّر جذّره ابن جنّي بقوله: «فأمَّا في الحقيقة ومحْصول الحديث، فالعمل في الرّفع والنّصب والجرّ والجزم إنَّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره، وإنَّما قالوا: لفظيّ ومعنويّ لـمّا ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامّة اللّفظ للّفظ، أو باشتمال المعنى على اللّفظ، وهذا واضح» (الخصائص، ١، ١١٠). هذا المبدأ القائم على الإقرار بقيمة العامل المعنويّ دافعَ عنه البصريّون في حين تمسَّك الكوفيّون بقضية التّرافع. ودون الدّخول في متاهات الخلاف النّحويّ، نقول إنَّ مفهوم العامل المعنويّ غدا مفهومًا أساسيًّا في البحث اللّغويّ عامّة، وفي نظريّة العمل بصفة خاصّة باعتباره مفهومًا وقعَ اعتماده كثيرًا في تفسير جُملة من الظّواهر الإعرابيّة واعتبار المتكلّم هو العامل الحقيقيّ.

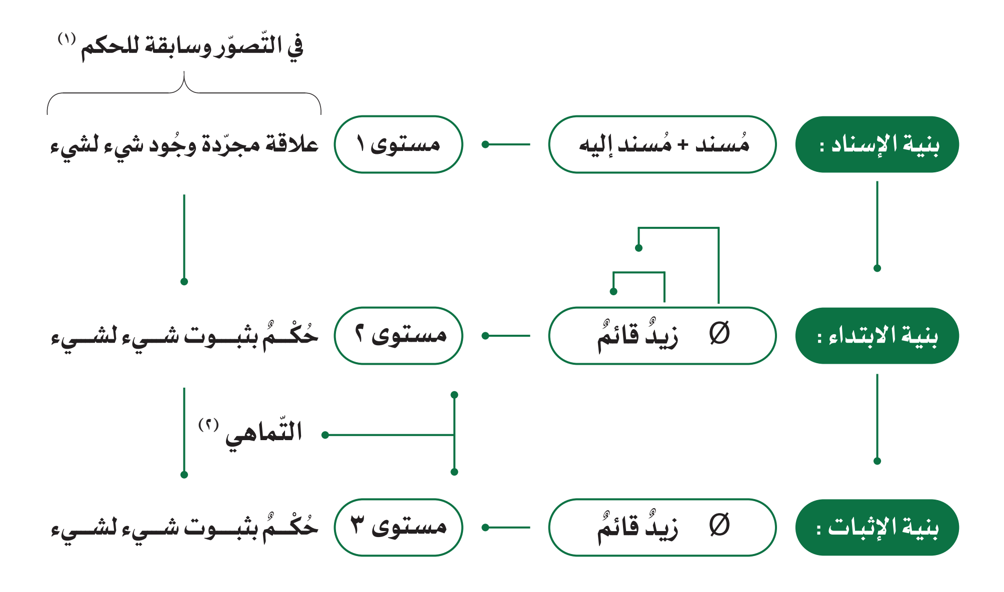
على وجه العموم، يُعتبر الابتداء بنية أولى يتحقَّق بها الإسناد - باعتباره مقولةً مجرّدة - في مستوى الإنجاز. وتتميزُ هذه البنية بكوْنها شكلًا من أشكال الإسناد في أبسط صوره، وهو شكلٌ مُعرّى من العوامل اللّفظيّة التي تأتي لتُخرج الكلام من صورته الأولى

---

(١) طرحَ مفهوم العامل المعنويّ (الابتداء) كثيرًا من الإشكاليات، تمظهرت في خلافات النّحاة، فمنهم من يَرى أنَّ الرّفع في المبتدأ والخبر هو نتيجة عمل أحدهما في الآخر، وهذا ما تلخّص في مفهوم «التّرافع»، وكان من المدافعين عن هذا المبدأ «الكسائي والفراء» حسب ما جاء عند الإستراباذي (شرح الرّضيّ، ١، ٦٣-٦٤). ويرى طرف آخر أنَّ العامل فيهما هو الابتداء، وأنَّ العامل في الخبر هو المبتدأ، يقول سيبويه: «فأمّا الذي يُبنى عليه شيء هو هو فإنّ المبنىّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء» (الكتاب، ٢، ١٢٧). وهذا الخلاف يدلّ على اهتمامهم بمسألة العامل، وما يهمّنا هنا هو دور الابتداء باعتباره عاملًا معنويًا، وهذا ما يرسّخ فكرة عامليّة المتكلّم باعتباره العامل الحقيقيّ.

الدّالة على إثبات شيء للشيء لتحقّق ضروبًا أخرى من المعاني من مثل الظّنّ واليقين والتّأكيد. ومن هنا كان الابتداءُ الأنموذج الأمثل لبنية الإثبات في أبسط صُورها، وهو مجرّد إخبار.

ولنا هذه المختصرات التّوضيحيّة توضّح مستوى بنية الإسناد وبنية الابتداء واشتراكهما في التّعبير عن إثبات حكم الشّيء لشيء.



ما يُلاحظ من خلال هذه المختصرات أنَّ بنية الابتداء هي مجرّد إنجاز لبنية الإسناد التي تقبعُ في مستوى أعلى من التّجريد. ولعلَّ ما يهمّنا أكثر هو علاقة بنية الابتداء ببنية الإثبات، فالبنيتان تدلّان أو تشتركان في مُستوى الحُكم على إثبات شيء لشيء،

---

(١) العلاقة في الإسناد هي علاقة تصوّريّة مُجرّدة سابقة لعمليّة الحكم عليها بالإيجاب أو السلب، وتعتبر عمليّة الحُكم عمليّة لاحقة؛ ولهذا كان التّصوّر شديد الصّلة بالتّصديق والتّكذيب لأنَّ الحُكم هو الذي يُحوّل التّصور من مُجرّد إطلاق في ماهية الأشياء إلى اتّخاذ موقف من حالة الأشياء في الواقع حسب حاجة الإنسان إلى أنْ يثبت أو ينفي.

(٢) نلاحظ في هذا المستوى التّماهي الحاصل بين الإثبات والابتداء.

وهذا التّماهي هو الذي يجرّنا إلى الحديث عن فائدة الإسناد وفائدة الإثبات والمستويات النحوية للمعنى في المستوى المجرّد باعتبار المعنى النّحويّ مُستويات في التّجريد وفي الإنجاز. وهذا ما سنعالجه لاحقًا.

إنَّ الوقوف عند بنية الابتداء باعتبارها الأنموذج الأمثل لبنية الإثبات عُدَّ وقوفًا ضروريًّا، وذلك لما يطرحُه من مسائل مهمّة تفيدُ بحثنا هذا. فالابتداءُ شديد الصّلة بالاستئناف[1] والعطف في مستوى البنية والدّلالة، وهذا ما سنكشفه في مراحل لاحقة من البحث خاصّة في الحديث عن معاني الوصْل والفصل، والذّكر والحذف في مستوى بنية الإثبات. ولعلَّ الشيء الذي يجعلنا نحصّل هذا التّماهي بين بنية الابتداء وبنية الإثبات هو التجرّد في الإثبات ومجيئه عاريًا في مستوى الصَدْر. ونُشير إلى أنَّنا نتحدّثُ عن هذا التّطابق في مستوى الإثبات البسيط والتّركيب النّحويّ البسيط، حيث يمثّل الابتداء هو العامل، دون اعتبار ما يُمكن أنْ يُعبّر عن درجات الاعتقاد في الإثبات من ظنّ وحُسبان وتأكيد التي تُخرِج الكلام من وضْعه الابتدائيّ إلى جهة من جهات الاعتقاد.

٢-٢- شُغور صَدْرِ الكَلَامِ سمة خاصة ببنية الإثبات:

يُعْتبرُ مفهوم صَدْر الكلام من المفاهيم الأساسيّة المترسّخة في النّظريّة النحوية العربيّة باعتباره موضع الإبانة والقصد، وهو الموضع الذي تتحدّد فيه مقاصد المتكلّم وأغراضه. وقد مثَّل هذا الموضع أساسًا نظريًّا اعتمده النّحاة آليّة تفسيريّة في فهْم انتظام الكلام لما فيه من قدرة على اختزال قوة الكلام، وإنْ لم تكنْ علاقة هذا الموضع بالإحالة مُتجسدة بصورة واضحة عند النّحاة، وذلك لغايات تعليميّة، فإنَّنا تحسسنا لديهم وعيا بقيمة صدْر الكلام في بلورة المعنى، فقد جاء في حديث الإستراباذي عن صدْر الكلام أنَّ «كلّ ما يُغيّر معنى الكلام ويؤثّر في مضمُونه وكان حرفًا، فمرتبتهُ الصدْر» (شرح الرّضيّ،

(١) وجدنا في علاقة الابتداء بالاستئناف ما يثيُر الأسئلة ذلك أنَّنا حين نبتدئ كأنَّنا نستأنف كلامًا جديدًا. وقد أشار البوعناني إلى أنَّ الاستئناف مرادفٌ للابتداء، يقول: «فالاستئناف مرادفٌ للابتداء، وهذا التّرادف يجري في المعنيين اللّغويّ والاصطلاحيّ للمفردتين على حدّ سواء» (البوعناني، ٢٠١٥، ١، ١٩١).

٤، ٣٣٦). نفهـمُ مـن كلام «الـرّضيّ» قـدرة موضـع الصـدْر علـى توجيـه الـكلام، وفاعليتـه في تغيـير القصْـد والمضمـون. ونستشـف في ثنايـا قولـه إشـارة مهمّـة كـوْن الحـروف هـي المهيـأة لملْء هـذا الموضـع، ونسـتثني مـن ذلـك الإثبـات الـذي تجـرّد مـن العلامـة، يقـول السـبكي: «لـمّا كانـت هـذه النّسـبة تعـرض لهـا أحـوالٌ مختلفـةٌ جَعـل الواضـعُ الحكْـم لكل واحـدة مـن تلـك الأحـوال دلالـة تـدلّ عليهـا، فجعـل للنفـي حرفًـا، وللاسـتفهام حرفًـا، وكذلـك للتّمـني، والشـرط، والرجـاء، والتّنبيـه، وغيرهـا مـن المعـاني (...) إلّا الإثبـات فإنّـه لـمّا كان أكـثر المعـاني وقوعًـا في الاسـتعمال، وقـد جعـل لـكلّ واحـد منهـا علامـة وجوديّـة، جعـل علامـة الإثبـات عـدم تلـك العلامـات قصـدًا للتخفيـف عنـد كـثرة الاسـتعمال، وتنبيهـا علـى أنّـه كالأصْـل الأوّل، وسـائر تلـك المعـاني كالفـرع لـه» (عـروس الأفـراح، ١، ١٣٣).

وقـد تعرضـت الدّراسـات العربيـة الحديثـة إلى هـذا الموضـع بعمْـق أكـثر مُسـتفيدة مـن مُتـون الأسـلاف، ونخـصّ بالذّكـر الأطروحـات في الجامعـة التونسـيّة وخاصـة مـن خـلال قـراءة «الشـريف» (٢٠٠٢) حيـث وسـمَ هـذا الموضـع بمحـلّ «الحـدث الإنشـائيّ» في حـين وسـمهُ «ميـلاد» بمحـلّ «العامـل الإعـرابيّ»، وهـي مُصطلحـات تعكـسُ في جوهرهـا قيمـة هـذا المفهـوم ودوره في توجيـه دلالـة القـول. ومـن الفرضيّـات المؤسّسـة في قـراءة الأعمـال اللّغويـة أنّ الصـدْر موضـع للحـروف أساسًـا، حيـث يمثّـل كلّ حـرف دليـلًا نحويًّـا علـى عمـل لغـويّ مـا، ونسْـتثني مـن هـذا عمـل الإثبـات الـذي يـأتي عاريًـا مـن الوسْـم، وهـذا العـراءُ جعلـهُ النّحـاة دليـلًا علـى أنّ المعـنى إثبـاتٌ، يقـول السّـبكي: «فـكأنّ الواضـع قـالَ: مـتى جـرّدت هـذا اللّفـظ، فاعْلمُـوا أنّـي أردت الإثبـات، ومـتى لـم أجـرّده فاعلمُـوا أنّي لـم أرد الإثبـات. فقـد جعـل التّجريـد علامـة الإثبـات» (السّـابق، ١٣٤)؛ ولهـذا أقـرّوا بالوسْـم المعنـويّ، وقالـوا إنَّ الابتـداء عامـلٌ معنـويٌّ.

مثَّـل موضـع الصـدْر في علاقتـه بالإحالـة فرضيّـة عميقـة اتخذهـا «الشـريف» و«ميـلاد» و«المبخـوت» في فهْـم علاقـة النّظـام بالاسـتعمال، وسنسـتفيدُ منهـا كثـيرًا باعتبارهـا تُفسّـر لنـا منطـق الحركيّـة في الأعمـال اللّغويّـة، وقضيـة الحـال هنـا الإثبـات، هـذا خلافًـا لمـا توفّـره مـن قـدرة تفسـيريّة لبنيـة الإثبـات علـى اسـتيعاب سـائر الأعمـال اللّغويّـة الأساسـيّة منهـا

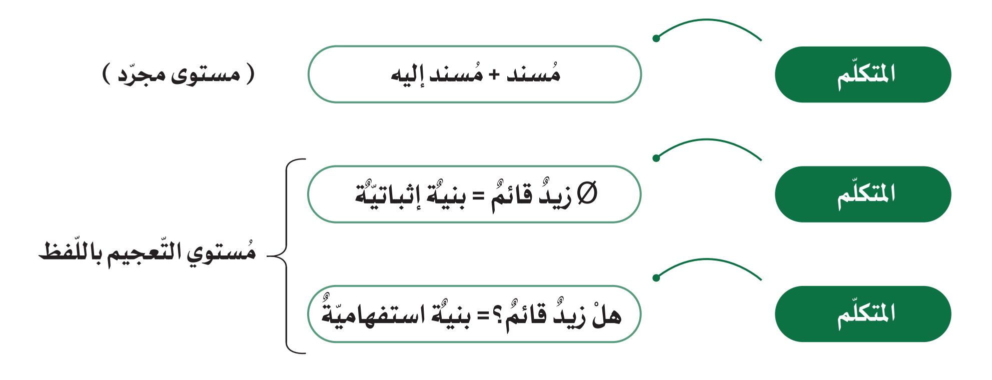
والقوليّة، وخاصة ضُروب الإنشاء غير الطلبيّ الذي يختار بنية الإثبات دون غيرها ليتكئ عليها. وبالعودة إلى مفهوم الإسناد ودوْر المتكلّم العامل باعتباره الـمُتحكّم الأوّل في عملية القول نجدُ أنَّ الدّلالة تتأسس في إطار بنية جُسمت في (عا×مع)، وهي ثنائيّة تستوعب الأساسيّ من الدّلالة، هذه البنية يُولد فيه المعنى النّحويّ باعتباره انعكاسًا دلاليًّا لعمل إعرابيّ يقوم به المتكلّم في المستوى المجرّد، من خلال ربطه بين مكوّنين (مُسند، مُسند إليه). وعليه فحقيقة الإسناد أنَّه علاقة مجرّدة بين عامل ومعمول يُنشئها المتكلّم المعرب عن اعتقاد، وتتجسّد في مستوى الإنجاز معانيَ نحوية مختلفة، وقضيّة الحال هنا الإثبات باعتباره معنى نحويًّا، وهو معنى تختزلهُ البنية النحوية (ع × مع)، وهي بنية «سابقةٌ لجميع مُستويات التّعجيم والتّصريف مما يكون آنيّا عارضًا» (ميلاد، ٢٠٠١، ٥٤).

إذا كان ذلك كذلك، فإنّنا نقول إنَّه لا وُجود لمعنى خارج البنية. ومن هنا فإنَّ العلاقة بين الـمُسند والـمُسند إليه هي علاقة تجسّمها بنية أولى وتُولد من خلالها دلالة نحوية، وهو ما يؤكّد التّرابط بين البنية والدّلالة، واعتبار الفصل بينهما «وهْمٌ من الأوْهام»، «فالدّلالة كائنٌ إعرابيٌّ لا يُمكن دراستهُ إلَّا من خلال الأبنية التي تَسِمُهُ، كما لا وجُود لعلاقة إعرابيّة مهما أمكن تمثيلها الصوريّ والشكليّ لا تتضمّن دلالة دنيا» (العذاري، ٢٠١٣، ٢٩). ضمن هذا تُفهم الدّلالة الوضعيّة للإثبات في إطار البنية الأولى التي تتكهّن بهذا المعنى الأوّل، وعليه تنبني جميع تمظهرات هذه البنية في مستوى الإنجاز؛ ولهذا ارتبط عملنا في البداية بدراسة نظريّة العمل الإعرابيّ التي نرى فيها ضالتنا في تقصّي هذه الدّلالة الأولى وما تحتمل من وجُوهٍ وفُروقٍ.

يدفعُ بنا هذا الفهم إلى تبيّن خصائص البناء الإثباتيّ الذي نرى أنَّه يتّسم بنوع من التفرّد في خصائصه التّركيبيّة بخلاف سائر الأعمال اللّغويّة، تفسير ذلك أنَّ الإثبات لا علامة تَسِمُهُ بل يأتي شاغرًا في مستوى صَدْر الكلام، وهذا الشغور جعله النّحاة علامة على كوْن الكلام إثباتًا، وهذا الرّأي موجود في وعي النّحاة، يقول «الجرجاني»: «الإثباتُ لا علامة له، بل علامتهُ ألّا تَدْخلَ عليه الحُروفُ النّافية» (المقتصد، ٢، ١١٠٥). وفي المقابل

يقع وسْم بقية الأعمال من مثل النّفي، والاستفهام، والأمر، والنّهي، والنّداء بحروف تدلّ على «العمل المقصود بالقول» على حدّ عبارة «أوستين».

يترتّب عن هذا التفرّد في الإثبات باعتباره مجرّدًا من علامة تَسِمُهُ جملة من الإشكاليّات النّظريّة والإجرائية، نزعم أنّها أساس فهم هذا العمل. وقد صرَّحنا منذ البداية بأنَّ التّجرّد في الإثبات قد سَمحَ بالقول بأسبقيته على سائر الأعمال اللّغويّة، وهي لاحقةٌ به تُبنى على أساسه، ومن المُفيد أنَّ نُشير هنا إلى أنَّها أسبقيّة في الاعتبار لا في الزمن على أساسها ضَبطَ النّحاة معاني الكلام، فهي بمثابة الافتراض النّظريّ العقليّ[1] الذي على أساسه نبرّر انتظام الأشياء. وعندئذ فالبنية الإثباتيّة بنية متشكّلة من مُسند ومُسند إليه في أبسط صورها تمثّل البناء الأوّل الذي تتسلّقه سائر الأبنية، وعلى أساسه تقوم، ولنا هذا المختصر التوضيحيّ لبنية الإثبات في أبسط صُورها مقارنة ببنية الاستفهام.



(١) اعتمد «الشيباني» على قضية الأصل والفرع أساسًا نظريًّا لتفسير جُملة من الظّواهر من بينها أسبقيّة الإثبات عن سائر معاني الكلام، وقد فُسّر ذلك بكونه بعدًا نظريًّا منهجيًّا، يقول «الشيباني»: «وعلى وجْه الإجمال، فإنّ البعد الاعتباريّ للأصليّة والفرعية يُكسب زوجي الأصل والفرع بعدًا نظريًّا منهجيًّا ستظهر ثماره كلّما رام اللّغويّون تنظيم باب معاني الكلام من خلال البحث في أسس تكوينها» (الشيباني، ٢٠١٥، ٣٢٤).

ما يستدعي التوقّف هنا أنَّ بنية الإثبات جاءت خالية في مستوى الصدر من حرف يَسِمُ العمل المقصود بالقول، وهذا الغياب جعلهُ النّحاة دليلًا على أنَّ الكلام إثباتٌ، يقول «الشيباني»: «فمن الأصول المقرّرة عند النّحاة والبلاغيّين أنَّ معنى الإثبات لا يُستفاد من لفْظ طارئ على بنية الإسناد فيعجّم موضع الاعتقاد (المحلّ الإنشائي) الذي خصّه الواضع لتجلية مقاصد المتكلّم، وإنّما يُستفاد من خلوّ المحلّ الإنشائي في صدر الجملة من كلّ لفظ» (الشيباني، ٢٠١٥، ٣٥٠). هذا الأصل النّحويّ والبلاغيّ يجعلُ من كلّ إضافة في هذا الموضع إعلانًا عن بروز معنى جديدًا. ومن المهم في هذا السّياق أنْ نتساءل: ما طبيعة هذا الموضع؟ وما طبيعة عمل هذه الحُروف الطارئة على التجرّد الإثباتي؟

بات من المعروف في التّقاليد اللّغويّة العربيّة أنَّ ما يُغيّر معنى الكلام حقّه الصدارة، وهو قانون يعْكسُ قيمة صدر الكلام في الإبانة عن مقاصد المتكلّمين، فهو (أي صدر الكلام) موضع «القوة اللاقوليّة» بعبارة «الشريف» أو كمَا يحلُو لـ«ميلاد» ترجمته بموضع «العمل المقصود بالقول»، وقد اكتسبَ هذا الموضع قيمة كُبرى في تصورات أصحاب نظريّة الأعمال اللّغويّة باعتباره مثَّل أساس صياغة تصوّرهم للإنشاء الأوّليّ أو ما سُمّي بفرضيّة الفعل الإنشائي.

وإنْ حاولنا تنزيل نظريّة الحرف التي استقاها «الشريف»(الشريف، ٢٠٠٢، ٥١٨) من تصوّرات النّحاة في هذا الموضع، لقُلنَا إنَّ صدْر الكلام هو موضع يُمْلأ بالحروف غالبًا، وهي حُروف تكتسب قيمتها من دخولها في موضع فعل المتكلّم. فالنّحاة اعتبرُوا الحرفَ بمنزلة فعل المتكلّم، ومن خصائصه أنَّه يُوقع المعنى بالحرف، وقد استدلّ على ذلك المبرّد في حديثه عن بنية النداء فالياء في (يا عبد الله) بدلَ قولك أدْعُو عبد الله، وهنا نفهم أنَّ «يا» هي عمل المتكلّم، وهي تعوّض (أدْعُو عبد الله). ووفْق هذا الافتراض في نيابة الحرْف للفعل نتساءل: هل يُمكن اعتبار جملة من قبيل «زيدٌ قائمٌ» نيابة عن جملة «أثبتُ زيدٌ قائمٌ» حيث يكون فيها الشعور ترجمة لهذا الفعل؟

نبـني هـذا الافـتراض مـن كـوْن «أثْبـتُ» فعـلًا إنشـائيًّا ضمنيّـا لا يُظهـره المتكلّـم في مسـتوى الإثبـات، باعتبـار أنَّ بنيـة الإثبـات مـن خصائصهـا شُـغور صـدْر الـكلام، إلَّا أنَّـه يَسِـمُهَا بالحـروف في مسـتوى أبنيـة أخرى، وهـذا مـا يُقـرّب وظيفـة الإنشـاء مـن الحـروف، ويجعـل وظيفـة الحـرف هـي إنشـاء المعنى وتأثـيرهُ في مضمـون الـكلام، يقـول «المبخـوت»: «يمثّـل الصـدر بالحـرف أمريْـن أحدهمـا تغيـير معـنى الـكلام، والآخـر التّأثـير في مضمـون الـكلام، أمّـا تغيـير معـنى الـكلام فيقتـضي اعتبـار الإثبـات أصـلًا وبقيّـة أنـواع الـكلام بمـا في ذلـك النّفـي فروعًـا. والوجـه في ذلـك أنَّ الإثبـات لا يحتـاج إلى واسـم وإذ يكفـي في ذلـك خلـوّ الصـدر مـن مغـيّرات الـكلام» (المبخـوت، ٢٠٠٦أ، ١٠١).

نفهـمُ مـن كلام «المبخـوت» أنَّ خُلـوّ صـدر الـكلام مـن الوسـم سِـمَةٌ خاصـة ببنيـة الإثبـات، وأنَّ هـذا الموضـع هـو موضـع قصْـد المتكلّـم، وهـو موضـع رشّـحت لـه النّظريّـة النحويـة العربيّـة الحـرف واسـمًا، فـ«معـنى الإنشـاء بالحـروف غالبًـا» (شـرح الـرّضيّ، ٣، ٤٩). ويُمكـن ألَّا يُعجَّـم مثـل الإثبـات إلَّا أنَّ عـدم تعجيمـه ووسـمه باللّفـظ لا يعـني البتّـة غيـاب العامليّـة[1] فيـه، ذلـك أنَّ البنيـة يقـف وراءهـا المتكلّـم العامـل الأسـاسّي ومـا الحـروف إلَّا عوامـل ظاهـرة ومقـدّرة، فدخـول «هـلْ» في موضـع العامـل الإعـرابيّ رشَّـح معـنى الاسـتفهام، وهـذا مـا يجعـل موضـع صـدر الـكلام يطـرحُ كثـيرًا مـن الإشـكاليات ولا سـيما في ارتباطـه ببنيـة الإثبـات، وسـيتجلّى لنـا هـذا أكـثر في الحديـث عـن بنيـة الابتـداء باعتبارهـا بنيـة خاليـة في مسـتوى الصـدر مـن العوامـل الظّاهـرة، وتكتسـب قوّتهـا مـن عامـل معنـويّ.

إنَّ في اعتبـار جملـة مـن قبيـل «∅ زيـدٌ قائـمٌ» انعكاسًـا لإنشـاء ضمـنيّ - بعبـارة «أوسـتين» - لجملـة «أثْبـتُ زيـدٌ قائـمٌ»، أمـرًا لابـدَّ مـن التوقّـف عنـده والبحـث في جـدواه؛ ذلـك لأننـا نفـترضُ أنَّ الشـغور هـو سِـمة الإثبـات الوحيـدة، وأنَّ مـا يُمكـن أنْ يمـلأ هـذا الموضـع مـن حُـروف وأفعـال بمـا فيهـا الفعـل «أثْبـتُ» سـتغيّر معـنى الإثبـات. وسـنحاول في

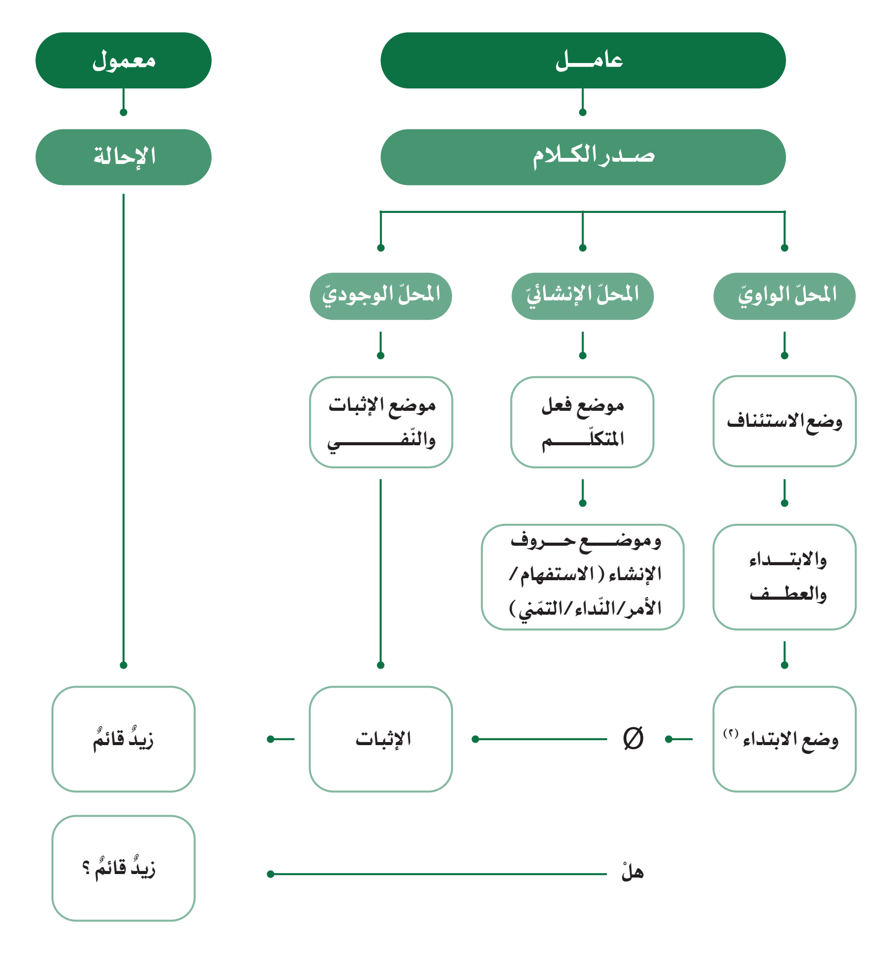
(١) تقديرُ الحروف وإظهارها في مستوى صَدْر الكلام دليلٌ على أنَّ العامل الحقيقيّ هو المتكلّم باعتبار أنَّ غياب الحرف مثل ما هو في الإثبات لا يُؤثّر في عامليّة الكلام، وهذا ما يؤكّد مبدأ ثبات البنية النحوية الدّلاليّة.

قـادم البحـث الحديـث عـن هـذا عنـد التعـرّض للفعـل «أثْبـتُ» ومـا يطـرح مـن إشـكاليات نظريّـة وإجرائيّـة.

بناءً على ما أوردناه في قضية الشغور نقول إنَّ:

- صـدْرَ الـكلام هـو الموضـع الـذي تتجلّـى فيـه مقاصـد المتكلّـم ويُوسـم بالحـروف غالبًـا، وهـي حـروفٌ مُغـيّرة لمعـنى الـكلام ومؤثّـرة في مضمونـه، وقـد اكتسـبت ذلـك مـن وجُودهـا في موضـع فعـل المتكلّـم.
- صـدْرَ الـكلام في الإثبـات يـأتي شـاغرًا، وهـذا الشّـغورُ سِـمَةٌ خاصّـة ببنيـة الإثبـات تجعلـهُ هـو الأصـل والسّـابق وسـائر المعـاني لاحقـة بـه.
- التوقّـف عنـد صـدْرِ الـكلام في الإثبـات ذو بُعْـدٍ نظـريّ مهـمّ باعتبـاره يُحـدّد خصائصـه التّركيبيّـة والإعرابيّـة الـتي تفسّـرُ وجْـه النظاميّـة في الإثبـات، وتمكّـن مـن ضبْـط دلالتـه الفقـيرة المرشّـحة للـثّراء في اتجاههـا نحـو الأقاويـل المنجـزة. وهـو افـتراضٌ عميـقٌ اشـتغل عليـه النّحـاة لوصـف مظاهـر انتظـام الـكلام.
- شُـغور صَـدر الـكلام في الإثبـات يجعـلُ المتكلّـم يعمـلُ في البنيـة مباشـرة، وهـو مـا يُفسّـر اعتبـار الاعتقـاد هـو المسـيّر الأسـاسيّ لعمـل الإثبـات بخـلاف سـائر الأعمـال الـتي تكـون مُسـيّرة بعامـل الإرادة، إذ تكتسـب قيمتهـا مـن الحـرف نتيجـة دخولـه في التّركيـب، ذلـك أنَّ الحـرف يُضيـف معـنى إذا تركّـب مـع غـيره.
- تجـرّد الإثبـات مـن الوسْـم في مسـتوى الصـدر تتخـذهُ فرضيّـةً أساسـيّةً في اعتبـاره هـو الأصـل والسّـابق، وهـي فرضيـة سـنختبرُ جدواهـا في قـادم البحـث ولاسـيما مـع قضيـة الإنشـاء غـير الطلـبيّ واتكائـه علـى بنيـة الإثبـات أساسًـا. فضـلا عـن أن خُلـو الصـدْر مـن الوسْـم في الإثبـات يثبـتُ مبـدأ أساسـيا في علاقـة البنيـة بالدّلالـة مفـادهُ أنَّ كلّ دخـول لحـرفٍ في مسـتوى هـذا الموضـع يُرشّـح لفـرق دلاليّ مُعـيّن، وهـذا مـا سـنراه في درجـات الاعتقـاد.

ولنا في هذا الرسم التّوضيحيّ[1] صورة لموضع الصدر والشكل المجرّد لبنية الإثبات:



مـا نلاحظـهُ مـن خـلال هـذا الرّسـم التّوضيـحي للشـكل الـمُجرّد لجملـة «زيـدٌ قائـمٌ»، وهـي جملـةٌ إثباتيّـةٌ خبريّـةٌ هـو أنَّ بنيتهـا تـأتي في مسـتوى الصـدر خالية مـن الوسْـم الـذي

(١) استلهمنّا هذا الرسم من (الشريف، ٢٠٠٩، ٢٩).
(٢) تعمّدنا الإشارة لموضع الابتداء في الشكل المجرّد في علاقته ببنية الإثبات وبنية الاستفهام لنصوّر علاقة الابتداء بالإثبات.

يُمكـن أنْ يغـيّر في معناهـا، ولهـذا قمنـا بمقارنتهـا ببنيـة الاسـتفهام. ولعـلّ الطّريـف في هـذا البنـاء المجـرّد لبنيـة الإثبـات هـو أنَّهـا بنيـة في علاقـة مباشـرة بالمتكلّـم العامـل أي باعتقـاده دون وسـاطة إنشـائيّة (الحـرف)، وهـذا أيضًـا يجعلهـا بنيـة شـديدة الصّلـة بموضع أدوات الرّبـط والاسـتئناف، حيـث يُثـير إشـكاليات الوصـل والفصـل في قـادم البحـث. ولعـلّ الأسـاسي في هـذه القضيّـة هـو الابتـداء في علاقتـه بالإثبـات باعتبـار أنَّـه (أي الابتـداء) التّعرّي مـن العوامـل، وهـذا نفـس مـا نـراه في بنيـة الإثبـات. فهـل يعـني ذلـك أنَّ الابتـداء إثبـاتٌ؟ ومـا حقيقـة هـذا الشّـعور والتجـرّد في بنيـة الإثبـات؟ وهـل يمكـن اعتبـار الشّـعور تعبـيرًا ضمنيًّـا عـن فعـل «أثْبـتُ» أم أنَّ دخـول أثْبـتُ في صَـدْرِ الـكلام يرشّـحُ معـنًى جديـدًا؟

٢-٣- «أثْبتُّ» في أوّل الكلام والإشكاليات النّظريّة العالقة به: هل تعوض أثبت الشّعور؟

هـلْ تعـوّض «أثْبـتُ» الشُـعور الـذي خصّـهُ الواضـع علامـة للإثبـات؟ لهـذا التّسـاؤل دوافـع نظريّـة تحرّكـه، بنيـت أسسـه ممـا صاغـه «المبخـوت» مـن فرضيّـة لعـدِّ الأعمـال اللّغويّـة وإيجاد فـروق بـين العمـل اللّغـويّ والعمـل القـوليّ، وقـد اعتـبر صاحـب دائـرة الأعمـال اللّغويّـة أنَّ الأعمـال اللّغويّـة الأساسـيّة سـتةُ أعمـال، وهـي «الإثبـاتُ والنّفـي والأمـرُ والنّهـي والاسـتفهام والتمـني»، واعتبـاره هـذا عائـدٌ إلى أنَّهـا تُوسَـمُ نحويًّـا (بالحـروف) في موضـع فعـل المتكلّـم. ولـمّا كان الإثبـات يـأتي عاريًـا مـن الوسْـم بخـلاف سـائر الأعمـال الموسـومة بالحـروف، حفّـزفينـا ذلـك التّسـاؤل حـول فرضيّـة تعويـض الشّـعور للفعـل «أثبـتُ»، وهـذا مـا سـنحاول اختبـاره.

بالعـودة إلى مـا تقـدّم ذكـره في قضيـة تجـرّد موضـع فعـل المتكلّـم في الإثبـات نجـدُ أنَّ هـذا العمـل اللّغـويّ يُحافـظ في مسـتوى بنيتـه علـى الثنائيّـة الإسـناديّة في شَـكْلها الأوّل الـذي تَغيـبُ فيـه الألفـاظ الطّارئـة. وهـذا التّصـوّر هـو الـذي رشَّـح أسـبقيّة الإثبـات علـى سـائر معـاني الـكلام وجعلهـا فروعًـا لاحقـة بـه، وهـي لاحقيّـة تُكْسِـب القـول معـنًى جديـدًا بالضّـرورة؛ لأنَّ مـا

يُغيّر معنى الكلام حقّه صَدْرُ الكلام. وقد رأينا أنَّ الحروف هي المرشّحة الأولى لتصدّر هذا الموضع باعتباره موضع الإنشاء[1] وموضعًا لتجليّة مقاصد المتكلّم. غير أنَّ ترشيحَ الحرف لوسْم الصَدْرِ لا يعني عدم قابلية هذا الموضع لواسمات أخرى، وهنا يكمنُ الإشكال في قضية شغور الإثبات من الوسْم ومجيئهِ عاريًا. فهذا الشّغور قد يُقحم البعض في مغبّة الخلْط بين إنشاء الإثبات وسِمَة العدم في بنية الكلام، وبين ما يُمكن أنْ يُعجّم هذا الموضع من حالات تدلّ على نوع العمل معجميًّا. بيان ذلك أنّنا قد نجدُ الفعل مثلًا مُرشحا لملْء هذا الموضع، وهذا ما يتبناه أصحاب نظريّة الأعمال اللّغويّة حين اعتبرُوا أنَّ «أُثْبتُ» هي الواسمة لعمل الإثبات، حيث تمثّل جملة من قبيل: «السّماءُ صافيةٌ» مطابقة لقولنا (أثْبتُ «السماءُ صافيةٌ»)، فالفعلُ الإنشائيّ «أثْبتُ» قد وَسَمَ العمل المقصود بالقول، وقام بالكشْف عن نوع العمل اللّغويّ المنجز في المقام.

ومن هنا أصبحَ الفعل هو الممثّل للإنشاء في الإثبات بخلاف سائر الأعمال اللّغويّة التي يكون فيها الحرْف هو الواسمُ للعمل المقصود القول، وهذا ما نجدهُ مترسخًا في النّظريّة النحوية العربيّة. ويأتي تبجيل الفعل هذا ضمن فرضيّة «الفعل الإنشائيّ» عند «أوستين» (Austin) وهي فرضيّة اعتمدها في تمييزه القول الإنشائيّ من القول الوصفيّ، وترتكز أساسًا على تصدير فعل مُسند إلى المتكلّم المفرد في المضارع المرفوع المبني للمعلوم من قبيل «أثبتُ» أو «أنْفي» أو «أسْتَفهمُ» وبه يُعيّن المتكلّم نوع العمل ويُسَمّيه.

زدْ على هذا، أنَّ أصحاب نظريّة الأعمال اللّغويّة اعتبرُوا أنَّ الفعل الإنشائي هو الأصل في الدّلالة الصريحة على العمل اللّغويّ. ومن هنا فهؤلاء لا يُعطون للحرْف قيمة في إفادة الإنشاء، وهذا ما يخالفُ تصوّر النّظريّة النحوية العربيّة التي تعتبرُ الحرفَ هو الموضوع لإفادة الإنشاء، فأمّا الأفعال فقد تنوبُ الحروف أحيانًا ولكن لا تُعوضُها. يقول «ابن يعيش» في هذا الإطار: «حُروف المعاني جَمْع جِيء بها نيابة عن الجُمل ومفيدة معناهَا من الإيجاز والاختصار، فحروف العطف جِيء بها عوضًا عن «أعطفُ»

(١) لقد أوردَ ابن الحاجب في الأمالي العلّة من كوْن الإنشاء للحروف غالبًا (الأمالي، ٧٥٧).

وحروف الاستفهام جِيء بها عوضًا عن «أسْتفْهِمُ»، وحُروف النّفي إنّما جاءت عوضًا عن «أنْفي»، وحروف الاستثناء جاءت عوضًا عن «أسْتَثْني»...».(شرح المفصّل، ٨، ٧).
فهل إنَّ التصريح بفعل «أثْبتُ» إنشاء للإثبات؟ وهل تعوض «أثْبتُ» هذا الشّعور الذي وضعه الواضع سِمَةً للإثبات؟

للإجابة عن هذه الأسئلة رأينا أنْ نعود بها إلى تصوّرات فلسفة اللّغة وتحديدًا إلى موقف «أوستين» في فرضيّة الفعل الإنشائيّ، وهو موقف نعتبره مهمّا في مقاربته للإنشاء، حيث اعتبر الإنشاء الصّريح تعبيرًا عن الإنشاء الأوّليّ، فبمجرد قولنا: (أثْبتُ «زيدٌ قادمٌ») فنحن بإزاء الإثبات، وهذا دليل على أنَّ «أثْبتُ» فعلٌ أوّل به «أوستين» عمل الإثبات. والملاحظ هنا أنَّ الفعل الإنشائي «أثْبتُ» قام بدور محوريّ باعتباره مثَّل الخيْط الرّابط بين القول وقوّته الـمُسندة إليه، والمقصود بالقوّة حسب «أوستين» هو القيمة الدّلاليّة التي يحقّقها القول عند الاستعمال.

نفهم من هذا أنَّ دعوته إلى التّصريح بهذه القوّة من خلال وجود الفعل الإنشائيّ يعكس وجود قوة إنشائيّة ضمنيّة (العمل المقصود بالقول) نحتاج إلى توضيحها، ويظهر هذا جليًّا في ملاحظات «أوستين» الذي ميَّز بين الإنشاء الأوّليّ (الضمنيّ) والإنشاء الصّريح وأبرز العلاقة القائمة بينهما، فهو يشير إلى أنَّ هناك علاقة اشتقاقيّة بين الإنشاء الأوّليّ والإنشاء الصّريح، تكون فيها الصّيغة الإنشائية «أثْبتُ» دليلًا على أنَّ العمل إثبات. مثال ذلك:

- ∅ زيدٌ قادمٌ.

↓

- أثبتُ «زيدٌ قادمٌ».

يبرزُ هذا التّمثيل دوْر الفعل الإنشائيّ «أثْبتُ» الذي اضطلَع بدور المفْصِح عن العلاقة القائمة بين القول (زيدٌ قادمٌ) والعمل المتحقّق (الإثبات) باعتباره يختزنُ في

داخلـه الشّـرط اللّغـويّ الـدّلاليّ لـكل عمـل، والشّـروط الاجتماعيّـة المؤسّسـتية اللاّزمـة لتحقّـق العمـل؛ ولهـذا الفهـم حضـورٌ في مقاربـة التّوليديـين، حيـث يـرى لا يكـوف (lakoff) أنَّ بـروز الفعـل الإنشـائيّ «أثْبـتُ» في البنيـة السـطحيّة للجملـة هـو انعكـاس لبنيـة عميقـة. يقـول في هـذا الصـدد: «إنَّـه يُوجـد عـدد لا يُسـتهان بـه مـن المعطيـات الـتي تُبرهـن علـى أنَّ الجمـل الخبريّـة التّقريريّـة ينبغـي أنْ تكـون مُمثلـة في الصـورة المنطقيّـة بواسـطة حضـور فعـل إنشـائيّ لـه تقريبًـا معـنى قـال أو أثْبـتُ»(lakoff, 1976, 20).

نشـيرُ في هـذا السّـياق إلى أنَّ التجـاء التّوليديـين والتّداوليـين إلى الفعـل الإنشـائيّ في صـدْر الـكلام مـن أجـل التّعبـير عـن نَـوْع العمـل المقصـود بالقـول قـد يكـون مـردّه لمـا في الفعـل مـن قـوة معجميّـة[1]. ونجـد لهـذا التّصـور صـدى في المقاربـة النحويـة والبلاغيّـة العربيّـة باعتبارهـا تـرى أنَّ أصْـل العمـل في الفعـل «والفعـل أقـوى الأنـواع مـن حيـث المناسـبة لكوْنـه أكـثر فائـدة، لدلالتـه علـى المصـدر وعلـى الزمان».(المفتـاح، ٨٦). ومـن المفيـد الإشـارة إلى أنَّ التّصـوّر اللّغـويّ العـربيّ مختلـف عـن التّصـوّر اللّسـانيّ الحديـث في قضيـة الفعـل الإنشـائي «فليـس وزن أفْعَـلُ وصيغتـه في نحونـا مخصوصتـين بصـدْر الـكلام، كمـا هـو الأمـر عنـد البرغماتيـين المعاصريـن القائلـين بالفعـل الإنجـازيّ verbe performatif)، بـل «أفْعَـلُ» معـنى لـكلّ حـرف حيـث كان» (الشـريف، ٢٠٠٢، ٥٢٠).

لكـن إذا كانـت جُملـة مـن قبيـل (أثبـتُ «زيـدٌ قـادمٌ») تُعتـبر في نظـر «أوسـتين» ضمـن اتجـاه فلسـفة اللّغـة، وفي نظـر «لا يكـوف» ضمـن مقاربـة التّوليديـين جملـة إنشـائيّة بهـا نُنشئ الإثبـات فمـا الـذي يمنـعُ مـن اعتبـار الفعـل «أثْبـتُ» قـوة زائـدة عـن مجـرّد الإثبـات؟

هـذا التّسـاؤل مـردّه أنَّ موضـع فعـل المتكلّـم يـأتي شـاغرًا في الإثبـات ودخـول أيّ فعـل في مسـتوى هـذا الموضـع قـد يتسـلّط علـى مضمـون الإثبـات فيغـيّره. هـذا خلافًـا لمـا تحتاجـه إنشـائيّة القـول مـن معطيـات أخـرى لا يؤديهـا الفعـل الإنشـائيّ منفـردًا، فـإذا أخذنـا جملـة

(١) للتوسّع في هـذا الموضـوع يُمكـن العـودة إلى عمـل (اللّحيـاني، ٢٠١٠) بعنـوان: خصائـص الـرّأس الفعلـيّ وظواهـر مـن انتظـام المعجـم.

من قبيل: أنْفي ضَرْبَ زيد لعمرو- والمثال للمبخوت- يمكن أنْ نأخذها على كَوْنها جُملة مثبتة، فجميع الجمل المبدوءة بفعل إنشائيّ هي أخبار(المبخوت، ٢٠٠٩، ٧٤)، وهذا ما يتطلبُ تدخّل السّياق أحيانًا. وتبعًا لذلك، ففرضيّة الفعل الإنشائي فرضيّة ضعيفة نظرًا لأنَّها تعتمد على آليّة تأويليّة من خارج اللّغة باقتصارها على تصوّرات حدسيّة عند كل من المتكلّم والمخاطَب، وهو ما يجعل الفعل الإنشائيّ «ضربًا من الميتافيزيقيا وعلْم الغيب إذ لا دليلَ عليه في الإعراب» (المبخوت، ٢٠٠٦أ، ٢١). وهذا ما صرّح به «أوستين» في المحاضرة السّابعة عند حديثه عن حُدود هذه الفرضيّة، وأدّى به الأمر بالبحث مرة أخرى حتى وصل إلى مفهوم «العمل المقصود بالقول» الذي جاء عنده واسع المجال، وهو ما تطلّب حسب «أوستين» نظريّة عامّة تكون «النّظريّة اللّغويّة المتّصلة بالعمل» جزءًا منها.

هذا الضّرب من التّفسير الذي اعتمده أصحاب فلسفة اللّغة لم يحتكمْ في الحقيقة للعمق الإعرابيّ الذي يُسيّر الأبنية، وإنَّما اعتمد على نوع من الإسقاط المعجميّ، ولكن نحن مدينون لهم بما أثاروهُ من إشكاليّات نظريّة ترتبط بموضع فعل المتكلّم، وهو موضع العامل الإعرابيّ الذي يختزل في عمقه النّظريّ جزءًا كبيرًا من إشكاليّات بحثنا، نصوغها في الأسئلة التّالية:

- هلْ في تصدير الجملة المُثبتة بفعل «أثْبتُ» من البراءة ما يدفعنا إلى التسليم بأنَّها تصريحٌ بالإثبات لا أكثر؟
- أليس في «أثبتُ» نوع من التّقرير؟ ألسنا مع الفعل «أثبتُ» في صَدْر الكلام نخصّص اعتقادًا سبق أنْ أثبتناه؟

قبل الإجابة عن هذه الإشكاليات نرومُ التّأسيس لها وتحديد إطار البحث فيها، فنحن نتحدّث عن موضع صدْر الكلام باعتباره موضعًا محدّدًا لمقاصد المتكلّم ومؤثرًا في مضمون الجملة. هذا إضافة إلى ما يطرحهُ الوسْم في هذا الموضع من قضايا لاسيما وأنَّه يُوسم بالحروف، يقول الإستراباذي «والإنشاءات في الأغلب من معاني الحروف» (شرح الرّضيّ، ٤، ٢١٤).

وقد أشرنا سابقًا إلى أهمية موْضع فعل المتكلّم باعتباره المحرّك الأساسيّ في فهْم خصائص الإثبات الدّلاليّة، وتعود هذه الأهميّة إلى دوره في تحديد مقاصد المتكلّم وغايته. وقد رأينا أنَّ الإثبات يأتي خاليًا من الوسْم حيث يمثّل الشّعور فيه دلالة عن الابتداء الذي يكون فيه المتكلّم مُجرّد مُخبرٍ عن حالة الأشياء في الكون الخارجيّ، ويعكسُ في ذلك مقولة الإيجاب حيث أنَّه محكوم باعتقاد يقين من مضمون كلامه، ويكون محكومًا بقصد المطابقة للخارج ذلك بخلاف سائر الأعمال اللّغويّة التي تحكمها الإرادة والاحتمال، ويكون مضمون الكلام فيها ليس مما ثبتَ واستقرّ، ولكن نُحْدثه باللّفظ ونطلبه ونستفهمُ عنه، ولا نقصدُ مطابقته للخارج، ويتمّ ذلك عبر جُملة من الحروف فهي الأساس في وسْم هذه الأعمال، فنرى النّفي يُوسم بـ(لم) والاستفهام يُوسم بـ(هلْ) والنداء يُوسم بـ(يا) والتّمنّي يُوسم بـ(ليت).

يترتّب على هذا الفهم إقرارٌ مفادهُ أنَّ الإثبات لا واسم له في اللّغة العربيّة، وهو استثناء في مقابل سائر الأعمال اللّغويّة التي خصّصت لها النّظريّة النحوية العربيّة الحروف واسمًا، وخصّصت لها نظريّة الأعمال اللّغويّة الفعل الإنشائيّ. ولعلّ فكرة الفعل الإنشائيّ لدى «أوستين» اعترافٌ بقيمة الفعل في وسْم الأعمال المقصودة بالقول، غير أنَّ «أوستين» ومن حذا حذوه يروْن أنَّ الإثبات أيضا يُوسم بالفعل «أثْبتُ»، وعلى هذه الشاكلة يُوسم الاستفهام بـ«أستفهمُ» والنّفي بـ«أنفي» والتّمني بـ«أتمنى»، وهو مخرجٌ أرادوا به إقحام الخبر والإثبات بصورة خاصة في صُلب الإنشاءات. وهذا ما سعى إليه «أوستين» عند بحثه في إنشائيّة الخبر ودَحْضه فكرة الوصف ضمن الإثباتات.

تعويلًا على هذا الإقرار، تنكشفُ لنا جملة من الإشكاليّات نروم العودة بها إلى أصُول النّظريّة النحوية العربيّة بالنّظر في حقيقة هذه الأفعال وقدرتها الإنشائيّة في مقابل الحرف الذي رشحته النّظريّة النحوية العربيّة واسمًا للإنشاء؛ ولذلك فنحن أمام مُحاكمة للفعل الإنشائيّ «أثْبتُ» واختبار قُدرته على تعويض الشّعور بما هو حالة إعرابيّة تختزلُ مقولة الإيجاب وما يُمكن أنْ تطرحه من إشكاليات في علاقة الاعتقاد بمضمون الكلام. وبضرْب من المنطق سنحاول تطبيق نظريّة الحرف في التّصور النّحويّ

العربيّ للبحث في قضية الشّغور في الإثبات بحثًا يرسّخ الإعراب في المعنى لا في اللّفظ، وسنلتزم في هذا الإطار بما التزم به «المبخوت» (٢٠٠٦أ) في بحثه عن الفعل الإنشائيّ «أنْفي» إيمانًا منّا بأنَّ الإثبات والنّفي لهما من الأسس الإعرابيّة ما يشجّع على القول إنّ تفسير كثير من الظّواهر يمرّ عبر الرّبط بينهما في الخبر.

لقد انطلق «المبخوت» في بحثه عن الفعل «أنْفي» من مقاربة طريفة في التصوّر النّحويّ العربيّ، وهي مقاربة تسعى إلى تبيّن العلاقة بين الحروف والأفعال والتّداخل بينهما لفظًا ومعنى. وقد استند في ذلك إلى «الشريف» (الشريف، ٢٠٠٢، ٥١٨) وما استقاه من نظريّة الحرف عند النّحاة بما يُعرف «بفعلية الحرف وإنشائيته»، وتوصّل إلى قضية مهمّة، مفادها أنَّ الحُروف قد تَنُوب الأفعال إلَّا أنَّ الأفعال لا تعوّض الحروف إلَّا على سبيل التّمثيل لا أكثر، يقول «المبخوت»: «ويستلزمُ هذا أنَّ وسْم الصدر بحرف نفي - وهذا ما يعنينا في هذه الفقرة - وإنْ دلَّ على نيابة الحرف لـ «أنْفي» فإنَّ «أنْفي» لا يعوضّه إلَّا على سبيل التّمثيل. فقضية نيابة الحرْف عن الفعل والجملة لا تعتبر الأمر على وجْه التّشارط حيث أنَّ «ما» تدلّ على النّفي وتعوّضها، ولكن «أنْفي» لا تعوّض «ما» والحُجج على ذلك كثيرة.» (المبخوت، ٢٠٠٦أ، ١٠٨).

نجِدُ لهذا الفهم حضورًا في النّظريّة النحوية العربيّة، يقول «ابن يعيش»: «لأنَّهم إنَّما أتوا بالحروف نائبات عن الأفعال إيجازًا واختصارًا. فإذا أخذت تعمل معاني هذه الحروف كان فيه تطلّع إلى الأفعال، وفيه نقض للغرض وتراجع عما اعتزموه» (شرح المفصّل، ٢، ٧٦). على هذا النحو، فإنَّ «كلّ حرف مهما كان فإنَّما هو موضوع على وجْه الاختصار لمعنى «أفْعَلُ»» (الشريف، ٢٠٠٢، ٥٢٠).

بالعودة إلى كلام «المبخوت» نجِدُ فيه من الوجاهة ما يحفزّ على التمسّك به للبحث في قضية الشّغور ووسمها بفعل «أثْبتُ» في عمل الإثبات، فعدم قدرة الفعل «أنْفي» على نيابة حرف النّفي مُتأتية من اعتبار مفاده أنَّ الجملة المتصدّرة بفعل أنْفي، من مثل: «أنْفي ضربَ المعلّم للتلميذ» هي جُملة إثباتيّة في حين تكون جملة «لم يَضْرب

المعلّم التّلميذ» جملة منفيّة، تفسير ذلك أنّنا مع الجملة الأولى في إطار الإخبار عن النّفي في حين نكون الثّانية في إطار إنشاء النّفي بالحرف[1] الذي احتلّ موضع فعل المتكلّم عكس الفعل الذي ينخرط في الكلام نفسه.

وإنْ حاولنا تنزيل هذا الفهم على الإثبات وقضيّة الشّعور والفعل «أثبتُ» وجدنا ما يشفي الغليل في هذه القضيّة. وقد تسمحُ لنا هذه المقارنة بتقريب الصّورة وتبيّن بعض الجوانب الدّلاليّة:

- (أ) Ø انتشر فيروس كورونا في العالم سنة ٢٠٢٠.
- (ب) أثْبتُ انتشار فيروس كورونا في العالم سنة ٢٠٢٠.
- (ج) لم ينتشر فيروس كورونا في العالم سنة ٢٠٢٠[2].
- (د) أنْفي انتشار فيروس كورونا في العالم سنة ٢٠٢٠.

نقف في البداية عند الاختلاف الحاصل بين المثال (أ) والمثال (ب) رغْم سيطرة حكْم الإثبات على الجملتين، ويتمثّل وجْه الاختلاف في أنَّ المثال (أ) تَبرز لنا فيه قوّة الإثبات مُخصّصة بالقائم بفعل الانتشار (أي الفيروس) في زمن معين (٢٠٢٠). أمّا في المثال (ب) فقوّة الإثبات متّصلة بتخصيص الاعتقاد الصّادر من المتكلّم بإزاء قضيّة انتشار فيروس كورونا في العالم سنة ٢٠٢٠، فكأنّنا مع المثال (ب): «أثبتُ انتشار فيروس كورونا في العالم سنة ٢٠٢٠» دخلنا مجال الاعتقاد، وهو مجال ذهنيّ عرفانيّ. وهنا نعتقد أنَّ دخول الفعل «أثْبتُ» ليس في نفس درجة الشّعور Ø، وإنَّما هي درجة زائدة قد تُدخلنا مَجال أفعال القُلوب من ظنّ وعلْم وشكّ من ناحية، وقد تُقحمنا أيضا مجال

(١) لا يجبُ أنْ يُفهم من كلامنا هنا أنَّنا نقصدُ حشْرَ النّفي وحروفه ضمن الإنشاء بمفهومه البلاغيّ، وإنّما نريدُ أنْ نلفت النّظر لقيمة الحرف في النّفي باعتباره اختصارًا لعملية ذهنيّة يقوم بها المتكلّم في مقابلة القول الإثباتيّ.

(٢) تعمّدنا اعتماد مثال فيه النّفي لأنَّ النّفي سيكشف لنا بعض الجوانب الدّلاليّة لعمل الإثبات باعتبارهما يقعان تحت الخبر.

التّقرير والتأكيد في الإثبات[1] من ناحية أخرى. والذي يزيد الصورة وضوحًا هي الجملة (ج) التي تردّ المضمون المُثبت للجملة (أ)، وتُنشئ النّفي إعرابيًّا، عكس الجملة (د) التي تُعيّن الاعتقاد الذي يصْدر عن المتكلّم من قضية انتشار فيروس كورونا، وهي هنا إخبارٌ عن النّفي وليس إنشاءً له. ويمكن أن نتبيّن الاختلاف بين الجملتين (أ) و(ب):

(أ) ∅ انتشر فيروس كورونا في العالم سنة ٢٠٢٠: حكمٌ بإثبات انتشار فيروس كورونا سنة ٢٠٢٠.

(ب) أُثْبِتُ انتشار فيروس كورونا في العالم سنة ٢٠٢٠: حكمٌ بإثبات يُخصّص الاعتقاد الحاصل من انتشار فيروس كورونا.

ركّزنا في إطار الجملة (أ) على حدث انتشار فيروس كورونا، وهو تركيزٌ يجعل بؤرة الكلام متّجهة إلى فعل الانتشار وزمنه، في حين نركّز في الجملة (ب) على الفعل «أُثبتُ» المسلّط على حدث الانتشار. وهنا يتجلى الفرق بين الجُملتين، تفسير ذلك أنَّنا مع «أثبتُ» انتقلنا إلى مجال الاعتقاد لنخصّصه ونعيّنه، فكأنَّنا مع «أثبتُ» نثبتُ كلامًا سَبقَ أنْ أثبتناه.

بناءً عليه، يُمكن القول إنّ الشّعور في الإثبات لا يساوي تسميته بفعل إنشائيّ، وهذا يجرّنا إلى اعتبار دلاليّ مهمّ مفاده أنّنا في الجملة من قبيل «انتشر فيروس كورونا سنة ٢٠٢٠» نكون في إطار إخبار ابتدائيّ بسيط لا يساويه شيء، فهو إثباتٌ. ويكون تبعًا لذلك العمل المقصودة بالقول من الإثبات الشّاغر غير العمل المقصودة بالقول من الإثبات المعلن فيه عن الإنشاء الضمنيّ حسب تصوّر «أوستين». ولعلّ ما أوْهم التّوافق بين الجملتين هو المضمون القضويّ، وهذا ليس بغريب نظرًا لما يُحدثه الوسْم اللّفظيّ من تضليل في قراءة القول أحيانًا. غير أنَّ وجُود الفعل الإنشائيّ «أثبتُ» في صدر الجملة

---

(١) هذا الحدْس متأتٍ من اعتبار مفاده أنَّ الأفعال الإنشائيّة تشترِكُ مع أفعال القلوب في تعيين قوة القول (المبخوت، ٢٠٠٦أ، ١١٤)؛ ولهذا فإنَّ التّساؤل حول وجُود الفعل «أثبتُ» في القول الإثباتيّ في مقابل وجُود أفعال القلوب يصبح تساؤلًا مشروعًا.

المثبتة وإنْ كان دلاليًّا مختلفًا عن الشّغور فإنّه يُطرح في إطار مقارنة مع أفعال القلوب مثلًا التي تتصدّر موضع فعل المتكلّم في الإثبات، وتعيّن الاعتقاد درجات مُختلفة. وهنا نتساءل: إذا كان الفعل الإنشائيّ «أثبتُ» لا يساوي الشّغور، وفيه درجة زائدة عن الإثبات الشّاغر الخالي من الوسْم، فهل يعني ذلك أنّنا في نفس المجال الذي نتحدّث فيه عن أفعال القلوب باعتبارها مما يعيّن الاعتقاد ويخصّصه؟ هل من فُروق بين «أثبتُ» وأفعال القلوب في موضع فعل المتكلّم؟

تعتبر الإجابة عن هذا الإشكال مُخاطرة، ذلك أنّ أفعال القلوب تشتركُ مع الفعل الإنشائيّ في تعيين الاعتقاد، وتحتّل المرتبة نفسها، إلاّ أنّ التزامنا بنظريّة الحرف وموافقتنا لرأي «المبخوت» في اعتبار وجُود فروق بين الوسْم بالفعل الإنشائيّ والوسْم بأفعال القلوب[1]، ستمكّننا من تبينّ بعض الجوانب في قضيّة وسْم صدر الكلام، والتوقّف عند قيمة هذا الموضع في تجلّي مقاصد المتكلّم.

لاحظ «المبخوت» في هذا السّياق أنّ هناك اختلافًا بين «أنْفي» وأفعال القلوب يتمثّل في أنّ الفعل الإنشائي «أنْفي» ينوبُ حروف النّفي الموضوعة لإنشاء النّفي بالمعنى الإعرابيّ في المقابل تكون أفعال القلوب تعيينًا للاعتقاد لا أكثر. وإنْ حاولنا تقريب هذا التّصور وتنزيله على عمل الإثبات فإنّ الشّغور سيكون نيابة عن العمل الإعرابيّ الصِرف في أبْسط صُوره، وهو انعكاسٌ لمقولة الإيجاب في أبسط دلالتها. هذا الفهم يجعلنا نقرّ أنّ «أثبتُ» لا تعكس الشّغور، وإنّما تشارك أعمال الظنّ واليقين في تعيين الاعتقاد إلّا أنّنا نراه اعتقادًا ليس في الدّرجة نفسها، وإنّما يرتقي إلى مستوى التّقرير الذي اكتسبه من دلالته المعجميّة. وقد يسمحُ لنا هذا التّحليل بإلحاق الفعل «أثبتُ» بكوكبة تأكيد الإثبات ما دُمنا وجدنا في دلالته طابعًا تقريريًّا، وقد وجدنا هذا التّشابه مُعبّر عنه عند

(١) يرى «المبخوت» «أنّ السّلوك الإعرابيّ للأفعال الإنشائيّة تعليقًا أو إلغاء مُختلف عمّا نجده في أفعال القلوب» (المبخوت، ٢٠٠٦، ١١٤). ونحن نلتزم بهذا المبدأ باعتباره يرسّخ فكرة نظريّة الحرف إلّا أنّنا على وعي باستثناء الإثبات في هذه الحالة باعتباره يأتي شاغرًا ولا حرف يَسِمهُ. وهذا التّصوّر مهمٌ باعتباره يؤسّس لقضية صدْر الكلام ودوره في الإبانة عن المعنى.

«الشـريف»، حيـث شـابه بـين «أثبـتُ» و«إنَّ» مـن النّاحيـة اللّفظيّـة والمعنويّة (الشـريف، ٢٠٠٢، ٥٣٨). وهـذا مـا يدعـم كـوْن وجـود هـذا الفعـل في صـدْر الجملـة الـمُثبتة فيـه درجـة زائـدة عـن الإثبـات قـد تصـلُ في بعـض الأحيـان إلى نـوع مـن التّأكيـد.

نتيجـة لمـا سـلف بيانـه، فـإنَّ الفعـل «أثبـتُ» في أوّل الكلام يُمـارس نوعًـا مـن التّأكيـد الـذي يتطلّبـه الإنجاز نتيجـة وجـود عـارض مقـاميّ (المخاطَـب) يـردّ الكلام الـمُثبت أو يشـكّ فيـه. ويسـتلزم منـك هـذا أنّـك غير الـمُثبت العـاديّ الـذي يريـدُ تثبيـت اعتقـاد يقـين في ذهـن مخاطبـه دون احتيـاج إلى التّصريـح معجميًّا بإثباتـه. فالتّصريـح بالفعـل «أثبـتُ» هـو الـذي جعـل الإثبـات يَخرجُ عـن طبيعتـه الـتي وضعهـا الواضـع والقائمـة علـى شُـغور صَـدْر الـكلام مـن الواسـمات. وقـد لمسـنا هـذا عنـد «المبخـوت» في تحليلـه لفعـل «أثبـتُ» في صـدر الـكلام، يقـول: «وينضـافُ إلى هـذا الإثبـات الضّمـني إنْ جـاز التّعبـير الإثبـات المصـرّح بـه في الفعـل الإنشـائيّ «أثبـتُ»، ويمكـن أنْ يفسّـر هـذا التكـرار بطريقـة أخـرى مفادهـا أنّ دلالـة أثبـتُ في الإيجـاب تقتـضي تحقّـق مفعولَهـا فنكـون أمـام تحقيقـيْن مقـولًا مـرة ومقتـضًى أخـرى» (المبخـوت، ٢٠٠٩، ٨١).

وأنْ يُثـير هـذا الموضـع[1] (صَـدْر الـكلام) هـذه القضيـة فـإنَّ ذلـك ليـس بغريـب باعتبـاره موضـع القصْـد والإفـادة، فهـو موضـع العامـل الإعـرابيّ أو المحـلّ الإنشـائيّ الـذي يختـزل الشّـحن الأساسـيّة في الـكلام ويوجّههـا باعتبـاره ترجمـة في الواقـع المـاديّ للغـة ممثّـلًا في البنـاء التّركيـبيّ.

تبعًـا لذلـك، فنحـن نميـلُ إلى اعتبـار دخـول «أثبـتُ» في موضـع فعـل المتكلّـم يسـلّط قوتـه علـى المضمـون القضـويّ ويغـيّر المعـنى مـن مُجـرّد الإثبـات إلى شـحنة زائـدة، قـد تكـون

(١) هـذا الموضـع في الإثبـات أثـار إشـكاليات أيضـا عنـد أصحـاب نظريّـة الأعمـال اللّغويّـة، فسـورل أكّـدَ في حديثـه عـن القضيـة وكيفيّـة التّعبـير عنهـا أنّـه «ينبغـي أنْ نُميز تمييـزًا صارمًـا بـين القضيـة مـن جهـة والإخبـار عـن القضيـة أو إثباتهـا مـن جهـة أخـرى (...) إنَّ الإثبـات والإخبـار أعمـال خلافًـا للقضايـا الـتي هـي ليسـت بأعمـال» (سـورل، ٢٠١٥، ٥٩). وفي هـذا إشـارة واضحـة مـن سـورل إلى ضـرورة التّمييـز بـين مـا يَسـمُ موضـع فعْـل المتكلّـم مـن القضيـة المعـبّر عنهـا، وقـد تجلـى هـذا في المنـوال ق(ض).

التّقرير لا سيما وأنّ عمل الإثبات يتحرّكُ تحت فرضيّة تثبيت الاعتقاد. ونزعم أنَّ هذا الفهم يخالف ما تصوّره «أوستين» ومن معه في قضية الفعل الإنشائيّ، التي تعتبر أنَّ تصدر الفعل «أثبتُ» في الجملة الإثباتيّة دليل على أنَّ العمل إثباتٌ. ونرى في هذا نوع ضربا من الإسقاط المخلّ، حيث جاءت (الفرضيّة) فضفاضة من منطقها الإعرابيّ، فهي تصورات لا تقدّم «نظريّا واختباريا حلًا لمشكلة العلاقة بين البنية الإعرابيّة (التّركيبيّة) وقوة القول» (المبخوت، ٢٠١٠، ١٥٣).

ملاك الأمر، إنّ صدْرَ الكلام هو الموضع الذي تتحدّد به الفائدة مطلقًا، وعلى أساسه نؤسّس البحث في الإثبات عمومًا. ولعلّ الطّريف في هذا الموضع أنَّه يختزل جزءًا كبيرًا من إشكاليات عملنا انبنت الحاجة لتفصيل القول فيها، فشغُور صَدْر الكلام في الإثبات يجعل منه عملًا لغويًّا مُهيًّأ لدخول واسمات عدّة تعجّم هذا الصدْر، وقد تُوهّم البعض - وقد أوهمتنا في السّابق - أنّ هذا التّعجيم سيحمل دلالة القول المعجميّة لتلك الواسمات. فحروف التّنفيس وأفعال الظنّ والشكّ واليقين وما يُسمى بالفعل الإنشائي في نظريّة الأعمال اللّغويّة كلّها قابلة أنّ تحتلّ هذا الموضع في الإثبات وتُوهم بأنّ العمل المقصود بالقول هو ما تدلُّ عليه معجميًّا لا سيما وأنّ معاني الكلام في صدور الكلام. غير أنّ الشّغور هو أساس الإثبات، وأنّ ما يُعجّم هذا الموضع في الإثبات ليس إلاّ تعبيرًا عن درجة من درجات الاعتقاد في الإثبات. ولعلّ في هذا التّعجيم ما يجلعنا نقرّ بحضور عناصر المقام في البنية ما دمنا نعتقد أنّ كل إضافة في مستوى البنية إعلانٌ عن معنًى جديد يكون للمخاطَب حضور فيه. وهذا ما سنحاول الكشف عنه في إطار فائدة الإثبات وتوزّع هذه الفائدة درجات في الاعتقاد.

نستطيع - بعد هذا التّوقّف عند الدّلالة الوضعيّة للإثبات - أنْ نقول إنّنا رصدنا أسُس تكوّنها في الأساس المجرّد وتابعنا بداية تشكّلها في الواقع الماديّ للغة، وهو وقوفٌ نكشف به عن الأساس الأوّل لانتظام المعنى الإثباتيّ البسيط السّابق لعمليّة الإنجاز الحقيقيّة. وقد استندنا في ذلك إلى اختيار منهجيّ ضمن نظريّة العمل الإعرابيّ الذي نراه صائبًا في عقلنة الدّلالة، ذلك أنَّ محاصرة المعنى في الأساس المجرّد هو الضّامن الوحيد

لرصده وتحصيل نقطة البدء لانفلاته كلّما اقترينا من دائرة الإنجاز. وهو اختيار تبنّته النّظريّة النحوية والبلاغيّة العربيّة، فنحن نرى في تطرقها لجلّ المسائل سعيًا إلى تمثّل بنائه العامّ الذي ينحو نحو التّجريد ودراسة التحام المعنى في أفق الذّهن قبل وسمه باللّفظ «فالتّمييز بين نظام العلاقات النحوية الدلاليّة ونظام الوسم اللّفظيّ لهذه العلاقات» (الشريف، ٢٠٠٢، ٣٢٤) مهمّ في نظرنا، وتنبع أهميته من كوْنه يضبط تكوّن دلالة في أفق التّجريد وهو ما يساهم في تفسيرها فيما بعد بالوسم اللّفظيّ بوصفه وجهًا من وجوهها.

يدعمُ هذا التصور فرضيتنا التي انطلقنا منها والقائمة على اعتبار المعجم مُخصِّصا للدّلالة النحوية التّركيبيّة، باعتباره عنصرًا من عناصر النظام يتفاعل مع سائر المستويات من أجل تحديد دلالة الأقوال، وليس كما تبيّن لنا عند أصحاب فلسفة اللّغة في اعتبار المعجم هو المحدّد للدلالة دون تفسير علاقته بالمستويات الأخرى. وهذا ما تجلى أساسًا في نظرية الفعل الإنشائي التي جاء فيها الفعل في صدر الكلام مسقطًا دون تفسير منطقه الإعرابيّ في علاقة محلّ فعل المتكلم بمحلّ الإحالة.

على وجه العموم، فإنَّ هذا الفصل يعدّ بمثابة وضع حجر الأساس في دراسة الإثبات، فنحن نفترض أنَّ دراسة أي عمل لغويّ لا بدّ أن تبدأ من تمثّل بنائه العام ورصد البنية النحوية التي تحويه، فهي بمثابة الوعاء الأوّل لفهم حقيقة القول، فالدّلالة الوضعيّة لعمل الإثبات تُفهم في إطار هذا القالب الأوّل الذي يُعنى بعلاقة اللّفظ بالمعنى وتمهّد الطريق لتشكّلات هذه العلاقة كلّما اتجه المتكلّم نحو الإنجاز. وعليه فالارتفاع بالإثبات إلى المقولات الذّهنيّة المجرّدة السّابقة لعمليّة وسمه باللّفظ ستمكّننا من حِفْظ الرُتب بين التّجريد والإنجاز وإعطاء لكل مستوى دوره في توجيه الدّلالة. هذا إضافة إلى أنَّ الوقوف عند القوانين البنيويّة التي تضبط معاني الكلام وتُسيّرها في الأساس المجرّد ستمكّن الباحث من آليات تفسيرها وفهْم حركتها في مستوى الإنجاز الآني، وهذا مما يساعد على ربط المنجز بالنظاميّ وتحديد العلاقة بينهما.



خاتمة الفصل الأوّل

رُمنا من هذا الفصل الوقوف عند الأسس الأولى لتشكّل معنى الإثبات، وهي أسسٌ تستوعبها نظريّة العمل الإعرابيّ التي اتّخذناها إطارًا نظريًّا لدراسة الدّلالة الوضعيّة للإثبات، إيمانا منّا أنّ الدّلالة الوضعيّة من خصوصيّات النّحو باعتبارها دلالة مُوغلة في التّجريد تتأسس في صُلب النّظام بما يحتويه من مقولات عامّة من مثل الإسناد والمتكلّم العامل.

ضمن هذه الغاية، أردنا تحديد المقولات العامّة للكلام باعتبارها ثوابت مشتركة لجميع معاني الكلام، فبدأنا بمقولة الإسناد أساس كل كلام الذي بدونه تنتفي الفائدة مطلقًا، ثم درسنا دور المتكلّم باعتباره طرفًا أساسيًّا في بناء الكلام وإليه ترجع دلالة الأقوال عامة. وفي هذا الإطار بحثنا في الفائدة التي تحصل من هذا الإسناد الذي يقف وراءه المتكلّم المعرب، وقد تبيّن لنا أنّها فائدة أعمّ تقع تحتها كل ضُروب القول خبرًا كان أو إنشاءً، إلّا أنّ ذلك لم يمنعنا من رصد التّماهي والتّقارب بين هذه الفائدة وفائدة الإثبات، وهو تقارب خفيّ لا يمكن تبيّنه إلاّ بفهم المستويات النحوية للمعنى.

بناءً على ما أسسنا له في الدّلالة الوضعيّة للإثبات نقول:

- إنّ الدّلالة عامّة، والدّلالة الوضعيّة خاصّة دلالة تركيبيّة بالأساس تتكوّن بالضمّ والتّأليف، وهو ضمٌّ ذُو معنى وليس كما جاء واتّفق. وأنّه لا يُمكن الحديث عن المعنى المُفيد خارج البنية الإسنادية الأولى التي تمثّل ثابتًا مُشتركًا بين جميع معاني الكلام، وهي المؤسِّسة للفائدة مطلقًا.
- إنّ هذا الإسناد هو البنية النحوية الأولى التي يُولد فيها المعنى النّحويّ الأوّل، وهو معنى إثبات وجُود شيء لشيء، وهي بنية دلاليّة مجرّدة تنتظم وفقها كلّ الأبنية وتستوعب العلاقات بين الأبنية مما يتطلّبه الإنجاز اللّغويّ.

- التّركيب والضّم والتّأليف هو من صُنع المتكلّم العامل الأوّل باعتباره مُنشئ الكلام في الأساس المجرّد بما يُحدثه من علاقات حسب اعتقاده، وأنَّ ما سيحدث من تغيّرات على هذا البناء الأوّل يرجع إليه الأمر كلّه.

- إنَّ الدّلالة الوضعيّة للإثبات من مشمولات الدّرس النّحويّ الذي يضبط العلاقة بين اللّفظ والمعنى، ويؤسّس للعمل اللّغويّ نظاميًّا بما يُمكّن من تتبّع تمظهراته كلّما اتجهنا نحو الإنجاز، ففي اعتقادنا أنّ فرضيّة البحث في الوجُوه الفُروق لعمل الإثبات تقتضي رصْد أساسه المجرّد الموغل في التّجريد (المستوى النظاميّ) المتحكّم في المنجز المنفلت والمتعدّد بتعدّد الغايات والمقاصد.

- إنَّ بنية الإثبات بنيةٌ خبريّةٌ احتماليّة الدّلالة، أي قابلة أنّ تتغيّر بما تتميّز به من استيعاب لسائر الأعمال اللّغويّة فهي خالية في مستوى صدر الكلام ومُهيأة لكل ضروب القول من استفهام وأمر ونداء... إلخ، وأنّ موضع الصدر فيها هو موضع فعل المتكلّم، وهو موضع الإبانة عن المقاصد والأغراض.

- إنَّ هذا الموضع هو موضع الحُروف والعلامات الدّالة عن معنى فعل المتكلّم، وهو موضع يأتي شاغرًا في الإثبات وهذه سمة خاصة به.

- إنَّ غياب الحروف الدّالة على نوع الفعل لا يُلغي عامليّة المتكلّم باعتباره العامل الأوّل، وهذا ما يؤكّد مبدأ ثبات البنية النحوية الدلاليّة بنية قارة واعتبار موضع فعل المتكلّم موضع «الحدث الإنشائي» بعبارة «الشريف» وموضع «العامل الإعرابيّ» بعبارة «ميلاد» هو أساس الفائدة.

- إنَّ بنية الابتداء هي الأنموذج الأمثل المحقّق لبنية الإثبات في أبسط صُورها باعتبارها بنية تأتي خالية في مستوى الصدر من العوامل وتتصّل مباشرة بالمتكلّم العامل. وهذا ما يحقّق حُكم الإثبات فيها حيث تمثّل صورة الإسناد في مستوى الإنجاز.

الفصل الثّاني

في فائدة الإثبات

«مَدارُ الفائدة في الحقيقة على الإثبات والنّفي»

(أسرار البلاغة – ص ٣٦٦)

«الإثباتُ كالأصل الأوّل وسائرُ تلك المعاني كالفرع له»

(عروس الأفراح ج ١– ص ١٣٣)





تمهيد:

قد لا يعارضنا أحد إذا قلنا إنَّ الإفادة هي مدار الكلام وغايته التي يسعى إلى بلوغها المتكلّم، وهذا ما أصبح مسلمًا به في الأوساط اللّغويّة. فالمتكلّم وهو ينظم كلامه يطمحُ إلى إيصال فائدة إلى مخاطَبه حتى يحقّق الاتّصال اللّغويّ وما يتّصل به من غايات الإفهام والتّبليغ. والإفادة باعتبارها لغويّة هي الكفيلة بأنْ تُبعد الكلام عن ضوضاء اللّغو وما يُمكن أنْ يتّصل بالفعل اللّغويّ في عمومه من عدم صحّة التّركيب أو صدوره من مصدر السّهو مثلًا. وبهذا فهي (الإفادة) المؤطّر لانتظام الكلام وجعله مقبولًا تركيبًا ودلالةً، وهي مدار بناء الكلام من المتكلّم في علاقته بالمخاطَب.

وقد توقّفنا في حديث الفصل الأوّل عند الخصائص العامّة للدّلالة في المستوى المُجرّد، وقد رأينا أنّها تجسّدت في مقولة الإسناد والمتكلّم العامل الذي يؤسّس قوله في إطار بنية عامّة مُجرّدة تنبني عليها جميع الأبنية في مستوى الإنجاز. وقد اتخذنا من نظريّة العمل الإعرابيّ إطارا نظريا لتفصيل هذا القول، ذلك أنَّها نظريّة تستوعب المقولات الأساسيّة في تكوّن الدّلالة عامّة والدّلالة الوضعيّة بصفة خاصّة باعتبارها دلالة تنبني عليها الوجُوه والفُروق.

إذا كان ذلك كذلك، فإنّنا نكون قد أسّسنا القول في الدّلالة الوضعيّة بالوقوف عند سماتها العامّة في مستوى المجرّد، ورصدنا بداية تكوّنها، وهو تكوّنٌ في إطار تركيب دالّ يقف وراءه متكلّم قاصد. وعليه فإنّ لكلّ كلام فائدة تحصلُ من خلاله، يقفُ وراءها المتكلّم طرفًا رئيسيًّا بما استقرّ عنده من اعتقاد، ويكون الإعرابُ هو الكاشِفُ عنها في مستوى الإنجاز. ويستلزم هذا الحديث وجود فائدة من الإثبات حري بنا أنْ نقف عندها ونتبيّن أسس تكوّنها، وهي فائدة تدلّ على ثبوت الشيء للشيء. ولعلّ الطّريف في هذه الفائدة أنَّها الأصل الذي تنبني عليه سائر الأعمال اللّغويّة، وهذا ما دفعنا إلى التّأسيس لها ضمن هذا الفصل والبحث فيها باعتبارها الأصل والسّابق في الاعتبار، وهي أصليّة

تقاطعـت في تكوّنها مـع الإسـناد في طابعـه التّركيـبيّ، ولهـا في نفـس الإطـار تعلّـق بالابتـداء باعتبـاره الفضـاء الأوّل للإنجـاز.

وفي اعتبـار الإثبـات أصـلًا للفائـدة وسـابقًا في الاعتبـار مـا يشـجّع علـى اتخاذهـا فرضيّـة نحتكـم إليهـا في ضبْـط رحلـة معنـى الإثبـات مـن النظـام إلى النّظـم في مقامـات مخصوصـة. فسبْق الإثبـات وأصليّتـه لـه مـن المبرّرات النّظريّـة مـا يعزّز عـدّه أسـاس الفائـدة مـن الـكلام، ويكشـفُ في الآن نفسـه عـن انتظـام منطـق الـكلام ونسـقه مـن التّجريـد المتّسـم بالثّبـات إلى الإنجاز المعـبّر عـن الفوضى والتّداخـل. ولمزيـد الكشـف عـن فائـدة الإثبـات وخصائصهـا يهمُنا كثـيرًا أنْ نقـف عنـد درجـات الاعتقـاد في هـذه الفائـدة ومسـتوياتها، ابتـداءً مـن مسـتوى اعتقـاد المتكلّـم البسـيط المتّسـم بقـدر كبـير مـن السّـذاجة اللّغويّـة - إنْ صـحّ التوصيـف - مـرورًا بعتبـات تشـكّله وتبلـوره ظنًّـا وتأكيـدًا، وصـولًا إلى مـا تحقّقـه هـذه الفائـدة مـن استرسـال في المعنى مع سـائر الأعمـال اللّغويّـة ولا سـيما النّفـي والاسـتفهام باعتبـار وجُـود خصائـص نظاميّـة نحويـة تجمع هـذا الثّالـوث.

١- تنزيل فائدة الإثبات ضمن فائدة الخبر:

يتـنزّل الحديـثُ عـن فائـدة الإثبـات ضمـن إطـار أعـمّ تطـرّق فيـه البلاغيـون إلى الحديـث عـن فائـدة الخـبر، فالخـبر هـو الأصـل والسّـابق في الاعتبـار، وهـي أصليّـة اعتباريّـة وليسـت في الزمـن، علـى أساسـها تُنظـم سـائر المعـاني، فالعلـم بالخـبر يُمكّـن مـن فهْـم اشـتغال معـاني الـكلام «فـإذا أحْكَمْـتَ العِلـم بهـا المعـنى عرفتـهُ في الجميـع» (الدّلائـل، ٥٢٦). ومـن هنـا تحـوّل الخـبر إلى أسـاس العلاقـات الـمُمكنة بـين المعـاني، وقـد لحظنـا في كثـير مـن المواضـع حديثهـم عـن الإسـناد الخـبريّ وأسـبقيته عـن الإسـناد الانشـائيّ، يقـول المغـربي: «فمـا يَحتـاج إليـه في الإسـناد الإنشـائيّ يُعلـم مـن أصْلـه، وهـو الإسـناد الخـبريّ» (المغـربي، ١، ١٩١). وقـد اقتـضى الحديـث عـن فائـدة الخـبر وجُـود المتكلّـم الـمُخبر الـذي يوجّـه دلالـة القـول بمـا يضفيـه مـن أحـكام علـى العقـد الإسـناديّ الأوّل الـذي يكـون عامًـا ومجـرّدًا ومختـزِلًا للدّلالـة النحويـة الأولى الـتي تقـع تحتهـا كامـل ضُـروب القـول مـن خـبر وإنشـاء. وهـذا مـا يجعلـه علاقـة بـين شـيئين همـا الـمُخبر بـه والـمُخبر عنـه يصُوغهـا المتكلّـم حسـب اعتقـاده.

هـذا التّصـوّر يجعـل الحديـث عـن فائـدة الخـبر مُقيـدًا بحكـم المتكلّـم وتصـوّره وقدرتـه علـى تشـكيل الحـسّ الإعـرابيّ في الـكلام باعتبـاره يقـف وراء العلاقـة الإسـناديّة الـتي تحصـل بالضّـمّ والتّركيـب مـن خـلال مـا رسّـخ عنـده مـن اعتقـاد. وتتـوزّع هـذه العلاقـة إلى فائدتـين في مسـتوى الإنجـاز، همـا الإثبـاتُ والنّفـي، وقـد لخّـص «الجرجـاني» هـذا التصـوّر بقولـه: «والعلّـة في ذلـك أن مَـدَارُ الفائـدة في الحقيقـة علـى الإثبـات والنّفـي (...)، وإذا ثبـت ذلـك فـإنْ الإثبـات هـو المعنى الـذي يقتـضي مثبتًـا ومثبتًـا لـه (...)، وكذلـك النّفـي يقتـضي مَنْفيًّـا ومَنْفيًّـا عنـه (...)، فلـمّا كان الأمـرُ كذلـك احتيـج إلى شـيئين يتعلّـق الإثبـاتُ والنّفـي بهمـا، فيكـون أحدهمـا مثبتًـا والآخـر مثبتًـا لـه، وكذلـك يكـون أحدهمـا منفيًّـا والآخـر منفيًّـا عنـه فـكان ذانـك الشـيئان: المبتـدأ والخـبرُ والفعـلُ والفاعـلُ وقيـل للمثبـتِ والمنّفـي «مُسـنَدٌ» و«حديـثٌ» وللمثبـت لـه والمنّفـي عنـه «مُسـند إليـه» و«مُحـدَّثٌ عنـه»(...)، فهـذه هـي القضيّـة المُبرمـة الثّابتـة الـتي تـزولُ الرّاسـيات ولا تـزولُ» (أسـرار البلاغـة، ٣٦٦-٣٦٧).

علـى هـذا الأسـاس، فـإنّ تكـوّن فائـدة الخـبر رهـين العقـد الإسـناديّ أوّلًا، وذلـك لأنَّ الدّلالـة في الأصـل تركيبيّـة، ورهـين مـا يُضفيـه عليهـا مُنـشئ القـول مـن أحـكام واعتقـادات ثانيـا «فاللّغـة لـم تـأتِ لتحكـم بحُكْـمٍ أو لتُثْبِـتَ وتنفـي وتنقُـض وتُـبرم» (أسـرار البلاغـة، ٣٧٣) وإنّمـا يعـود الأمـر إلى المتكلّـم أساسًـا، يقـول «الجرجـاني»: «والدّليـلُ علـى بُطـلان مـا اعتقـدوه، أنَّـه محـالٌ أنْ يكُـونَ «اللّفْـظ» قـد نُصـب دليـلًا علـى شيء، ثـم لا يحصـلُ منـه العلْـم بذلـك الـشيء، إذْ لا مَعـنى لكـوْن الـشيء دليـلًا إلَّا إفادتـه إيّـاكَ العلْـم بمـا هـو دليـلٌ عليه»(الدّلائـل، ٥٢٩).

إنَّ في حديـث «الجرجـاني» عـن فائـدة الخـبر باعتبارهـا حكمًـا طارئًـا علـى الأصـل الإسـناديّ جعلـه يعتـبر الخـبر أصـل الـكلام، ومـن هـذه الأصليّـة كان الإثبـات أصـلًا وسـابقًا في الاعتبـار، وكان الإثبـاتُ هـو «الحكُـم بوجُـود المعنى»(السّـابق). ومـن هنـا كانـت حقيقـة الإثبـات وجُـود هـذا الحكـم مـن المتكلّـم.

١-١- الإثباتُ الأصلُ والسّابق لا محالة:

تمثّل فرضيّة سَبْقِ الإثبات عن سائر الأعمال اللّغويّة من الركائز والمنطلقات التي بنى عليها النّحاة فهمهم لانتظام الكلام. وهي أسبقيّة في الاعتبار لا في الزمن، وقد وجدنا هذا الطرح معلنًا عنه في كتب النّحاة والبلاغيّين، فقد جاء في المقتصد للجرجاني أنّ «الإثبات الأصلُ والسّابقُ لا محالة» (المقتصد، ٢، ١١٠٥). وأشار إلى ذلك السّبكي بقوله: «الإثباتُ كالأصلِ الأوّل وسائر تلك المعاني كالفرْع له» (عروس الأفراح، ١، ٢٤٧). ونستشف ذلك أيضا من قول الإستراباذي في شرحه للكافية في حديثه عن علاقة النّفي بالإثبات بقوله: «النّفي فرع الإثبات فجرى مَجراه وألحق به» (شرح الرّضيّ، ١، ٢٩٧).

وفي هذه الإشارات دلالة واضحة على أسبقيّة الإثبات عن سائر معاني الكلام، وهي كما قلنا أسبقيّة في التّصور والاعتبار اتخذهَا النّحاة مطيّة في فهْم انتظام المعاني وكيفيّة اشتغالها، فكل فرع لا بدّ له من أصل مُفترضٍ يُبنى عليه، وهي هندسةٌ عقليّةٌ توختها النّظريّة النحوية العربيّة في مستوى أدواتها التّعليليّة للظواهر اللّغويّة. ونشير في هذا السّياق أنّ قضية الأصل والفرع لها بالغ الأثر في الفكر اللّغويّ العربيّ حيث مثّلت مدخلًا في فهْم كثير من القضايا لعلّ أبرزها - ويُهمنا هنا - تأثير هذه الفكرة في أسبقيّة الأثبات على سائر المعاني (الشيباني، ٢٠١٥، ٣١٤).

وتنبعُ أسبقيّة الإثبات على سائر معاني الكلام من أسبقيّة قديمة في الفكر اللّغويّ العربيّ متمثّلة في أسبقيّة الخبر على الإنشاء. وقد أشار «الشيباني» إلى ذلك بقوله: «إنّ أصليّة الإثبات هي الوجْه الآخر من أصليّة الخبر»(الشيباني، ٢٠١٥، ٣٤٩). وفي هذا الإطار نعقدُ القول مع «الشيباني» ذلك أنّنا نرى ما يراه ونتّجه ضمن مقاربته التي نثمّنها ونحاول استثمارها في قراءتنا للإثبات. وهو مبدأ ولئن كان حاضرًا في وعي النّحويّين والبلاغيّين العرب فإنّ ذلك لا يعني الاكتفاء به بل لابدّ من إعادة النّظر فيه ولا سيما في الخلفيّات النّظريّة التي وجّهته، والتي نراها خلفيّات عقديّة بالأساس.

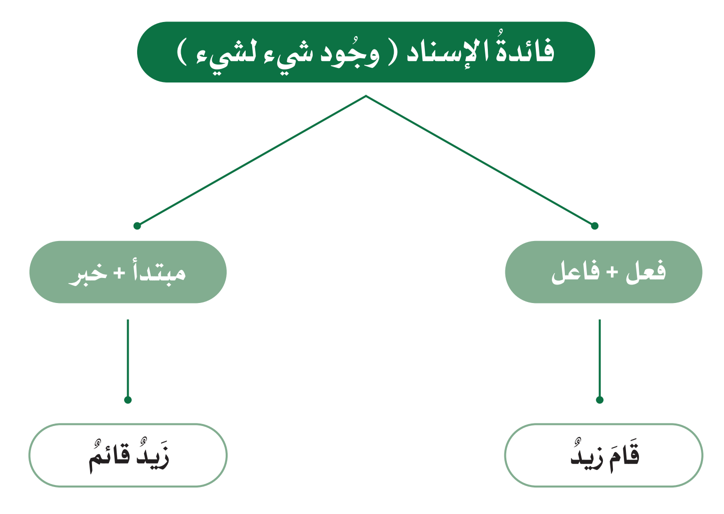
على هذا النّحو، يمكن الإقرار بأنّ الإثبات هو المعنى النّحويّ الأوّل الذي ترتكز عليه سائر المعاني في مستوى الإنجاز، وهو معنى نفترضُ أنَّه يعكس صورة الإسناد البسيطة والدّرجة الصِفْر في الخطاب، فهو لا يزيدُ عن مُجرّد الحكم بثبوت الشّيء للشّيء. فالإثباتُ يعدُّ بمثابة البنية القاعدة التي على أساسها تتركّب سائر المعاني، وهو الأساس الذي تزول الراسيّات ولا يزولُ على حدّ قول صاحب الدّلائل، ويقتضي ذلك أنّ ما سيلحقُ هذا البناء الأوّل سيضْفي دلالات جديدة، يقول «الجرجاني» في حديثه عن الفائدة الأولى: «(..) ثمّ تَعْتَورُ تِلْكَ الفائدةَ مَعَانٍ وأوصَاف، كالنّفي في قولك «ما ضُرِبَ زيدٌ» والاستفهام في قولك «أضُرِبَ زيدٌ؟» فالنّفيُ كما تَرى مَعْنًى اعْتُرِضَ على الفعل والاسم بَعْدَ ائتلافهما» (المقتصد، ١، ١٥٣). ويُضيف في موضع آخر «الإثباتُ لاَ علامةَ لَهُ، بَلْ عَلاَمَتُهُ ألّا تَدْخُلَ الحُروفُ النَّافيَةُ، وإذا كانَ ذلكَ كذلكَ عَلِمْتَ أنَّ النَّفي بعدهُ في الرُتبةِ ومستندًا إليه، وهو أصلُ لهُ» (السّابق، ٢، ١١٠٥).

وقد تطرّقت الدّراسات اللّسانيّة الحديثة إلى هذه السلّميّة الإثباتية باعتباره أبْسط درجات القوْل، يقول «بنفنيست» (Beneveniste) في مقاله الموسُوم «بجهاز القول الشكليّ»: «الإثبات في بنيته الإعرابيّة كما في إطاره النّغميّ هدفهُ أنْ يُبلّغ اعتقاد يقين، إنّه المظهر الأبسط لحضور المتكلّم في القول، لا بلْ إنَّ له أدوات مميزة تُعرب عنه وتستدعيه» (بنفنيست، ١٩٧٠، ٥٥٥). وضمن هذا التّصوّر تكون فائدة الإثبات أسًّا لبناء سائر معاني الكلام، وهي قدرة جاءت من كوْن الإثبات هو الأصل والسّابق في الاعتبار. فما طبيعة هذه الفائدة؟ وكيف تتشكّل؟

إنَّ في اعتبار الخبر أصلًا للكلام ومنه اعتبار الاثبات مُتقدمًّا على سائر المعاني يقتضي وجود أهليّة تركيبيّة رشحتهُ لأنْ يكون أصلًا مُفترضًا في الاعتبار. وهذا ما لمسناه في تحليل صاحب الدّلائل الذي جعل الإثبات والنّفي أصْلَيْ الفائدة. فقيام الإثبات على مُثبت ومُثبت له، جعلهُ يرثُ الثنائيّة الإسناديّة، غير أنَّ فائدة الإسناد أعمُّ وتفيد وجُود

شيء لشيء، ويمكن أنْ نوصّفها بأنّها في مرْتبة عالية من التّجريد، ولم تُصبغْ بعدُ باعتقاد المتكلّم وأحكامه. ويستوقفنا في هذا الإطار قول طريف للسبكي، يشرّح فيه قيام المعنى في الأساس الـمُجرّد وما يستتبعه من إضفاء الأحكام، يقول: «قول القائل: (زيدٌ قائمٌ) و(قامَ زيدٌ) ونحو ذلك من الجُمل، إذا نُظر إلى أصل وضعها فليست موضوعة لتدلّ على الإثبات من حيث هي (...)، وإنَّما هي موضوعة للنسبة الذهنيّة مطلقًا، من غير تعرّض لكوْن النّسبة ثابتة، أو منفية، أو مُستفهما عنها، أو مشروطة، أو غير ذلك، فإذا قُلت (ضَرَبَ زيدٌ) فقولك: (ضَرَبَ) معنى معقول عند إفراده، ولقولك: (زيدٌ) معنى، فإذا أسْندت ضَرَبَ إلى زيد حَدثَ بالإسناد معنى ثالث معقول، وهو نسبة مدلول ضَرَبَ إلى مدلول زيد، فهذا المعنى الذي نسبة الضرْب إلى زيد معقول مفهوم، وإنْ لم يحكم بثبوته ولا بنفيه، كما أنَّ معنى ضَرَبَ ومعنى زيد كلّ واحد منهما معقول، من قبل أنْ يحصل بينهما نسبة، ثمّ حدثت النّسبة، وكذلكَ النّسبة معقولة مفهومة، وإنْ لم يَحكم عليها بنفي أو إثبات، ثم بعد تعقل معنى النسبة بحكم الثبوت والوقوع تارة، وبالنفي أخرى، ويُستفهم عنها مرة...» (عروس الأفراح، ١، ١٣٢-١٣٣).

أوردنا هذا الشّاهد على طوله؛ لأنّه يُبرز لنا حقيقة المعنى وأساس تكوّنه. ويَهمنا في هذا السياق معنى الإثبات الذي يأتي بعد تَمام العقد الإسناديّ أو ما سمّاه السبكي نسبة مدلول إلى مدلول. ومن هنا فإنَّ «معاني الكلام من إثبات ونفي وغيرهما (...) هي أحكامُ للذّهن تطرأ بعد اكتمال البنية العامليّة» (الشيباني، ٢٠١٥، ٣٥٢). هذا التّصوّر يجعل من الإسناد قيمة مُشتركة بين معاني الكلام، ويجعلُ معاني الكلام طارئةً على النسبة الذّهنيّة الـمُطلقة (الإسناد). غير أنّنا نشير إلى أنَّ علاقة الإثبات بالإسناد لها من الخصوصيّة الكثير، فالإثبات يُحافظ على التشكيل الثنائيّ لبنية الإسناد من خلال تجرّده من العلامات المغيّرة للبنية الأولى، ذلك أنَّ «التّجريد لا يُفيد معنى آخر سوى الإثبات» (عروس الأفراح، ١، ١٣٤). ونمثّل لها بهذا المثال:



هـذا الشـكل يـدلّ علـى العلاقـة الإسـناديّة في الجملـة الفعليّـة والاسـميّة، وهـي علاقـةٌ مُجـرّدة تفيدُ وجُـود شيء لـشيء، وقابلـة في أي وقـت أنْ تتلـوّن باعتقـاد المتكلّم باعتبـاره مُنـشئ الـكلام، وإليـه يعـود الأمـر كلّـه، ونمثّـل لذلـك بهـذا المثـال:

المتكلّم ـــ ∃ (ف + فا)[1] ـــ مستوى مجرّد (لم يتحقّق باللّفظ بعْدُ)

∅	قَامَ زيدٌ	
قد	قَامَ زيدٌ	مستـوى تحقّـق المستـوى المجرّد باللّفظ[2]
لم	يقم زيدٌ	
هل	قام زيدٌ ؟	

---

(١) استلهمنا هذا التّصور من (ميلاد، ٢٠٠١، ٢٠٣).

(٢) هـذا المستوى لاحق للمستوى الأوّل، وهـو مسـتوى يقـع فيـه التّعبيـر عـن العلاقـة الإسـناديّة المجرّدة باللّفـظ إلّا أنّـه مسـتوى تتفـاوت فيـه الفائـدة مـن الـكلام حسـب مـا يضيفـه المتكلّـم في موضـع المحـلّ الإعـرابيّ، ولكـن الطّريـف في هـذا المسـتوى، وفيما يخصّ الإثبـات أساسًـا أنَّ الإثبـات يُحافظ على طبيعـة الإسـناد في مسـتوى التّركيـب الثنـائي (مسـند + مسـند إليـه) (مسـند إليـه + مسـند) ويتماهـى معـه، وهـذا الموضوع دقيـقٌ جـدًّا يختلـط فيـه الإثبـات مع الإسـناد والابتـداء، وهـذا مـا يـبرّر ربما قيـام الفائـدة علـى الإثبـات أساسًـا.

نلاحظ من خلال هذا المثال أنَّ موضع فعل المتكلّم يأتي شاغرًا في الإثبات، وهو ما رمزنا له بعلامة الشّغور(∅) إلّا أنّه قابل للملْء، وهذا ما نراه في دُخول الحروف (قد، لم، هل). غير أنَّنا نشيرُ إلى نقطة مهمّة، وهي أنَّ الإثبات نراه يُحافظ على الشكل التّركيبيّ للمستوى المُجرّد (ف+فا) عكس ما نراه في سائر الأعمال اللّغويّة، حيث أفادت (قدْ) درجة الاعتقاد في الإثبات، وهي درجة تفوق مُجرّد الشّغور، في حين مثّل دخول «لمْ» و«هلْ» انصراف معنى الكلام من الإثبات إلى النّفي والاستفهام. وسنرى كيف يمثّل هذا الموضع مجالًا لحالات عدّة ولدرجات من الاعتقاد تختلفُ باختلاف حاجة المتكلّم في التّعبير.

إنَّ أصليّة الإثبات تنبع من قُربه من دلالة الإسناد الفقيرة في دلالتها الحاصلة لقربها من التّجريد وغير المثقّلة بعوامل طارئة. ولـمّا كانت هذه العلاقة الإسناديّة هي أساس الكلام، فإنَّ ما يكون مهيًّأ لتشكيلها وبلورتها هو من سيحمل هذه الأصليّة، حيث يمثّل الإثبات إجراء للإسناد يحافظُ فيه على الثنائيّة الإسنادية قبل دخول العوامل اللّفظيّة المُغيرة لمعنى الكلام، فكأنّنا مع الإثبات «أمام حالة تأليفية ساذجة تمنحها قصديّة المتكلّم مشروعيتها التّخاطبية من خلال الحكم الذي توقعه»(السّويح، ٢٠٠٩، ٢، ٣٤٣). وهي مجرّد إخبار لا أكثر. ومن هنا كان الإسناد في أبسط تشكلاته أو في صُورته الدنيا مجرّد إخبار أو حكم بالإثبات أو النفي.

هذا الفهم يقتضي تقصّي العلاقة بين الإثبات والإسناد، حيث يكون فيها الإثبات أوّل عتبات تحقّق الإسناد في أبسط صوره. وهنا يُصبح التّساؤل مشروعًا عن طبيعة الفائدة في الإثبات، وهل في هذه الفائدة علاقة بالفائدة الأولى؟ هل أنَّنا في مستوى تتطابق فيه الفائدة ما دام هناك تطابق تركيبيّ ظاهر؟ وإذا صحّ هذا التّطابق وسلمنا به: نتساءل في أيّ مستوى هو واقع؟ وإذا استحضرنا نظريّة العمل الإعرابيّ وفهمنا أنّ الابتداء هو إنجاز للإسناد، فهل يعني ذلك أنَّ الإثبات ابتداءٌ؟ أم إنَّ لكل منهما مستوى مغايرا للآخر؟

١-٢- في التّطابق التّركيبيّ بين الإثبات والإسناد:

لقد أفاد النّظر في الإسناد إلى اعتبارٍ مهمٍّ مفادهُ وجود علاقة مجرّدة بين شيئين «وهما مما لا يغْنَى واحد مِنْهُمَا عنْ الآخر ولا يجدُ المتكلّم منهُ بدّا» (الكتاب، ١، ٢٣). فالإسناد هو علاقة بين مكونين أسند أحدهما إلى الآخر لتحقيق فائدة، هذه الفائدة[1] عامّة حسب النّحاة، فهي تشمل الكلام الخبريّ والإنشائيّ «إذ يشملُ النّسبة التي في الكلام الخبريّ والطلبيّ والإنشائيّ» (شرح الرّضيّ، ١، ٣٣). إلّا أنّ عموم هذه الفائدة يجب ألاّ يحجب عنّا قضيّة مهمّة تتمثّل في اعتبار الإثبات هو الأقرب إلى هذه النّسبة الإسناديّة المُطلقة، وهو قربٌ باعتبار الإثبات يرِثُ البناء التّركيبيّ البسيط قبل دخول الواسمات المُغيرة لمعنى الكلام، فالثنائيّة الإثباتيّة (مُثبت + مثبت له) تتماهى مع ثنائية (مُسند + مُسند إليه). وفي هذا الإطار نلتقط من البعزاوي إشارات من قبيل هذا عند دراسته للمفاهيم المشابهة للمُخبر والمُخبر عنه. (البعزاوي، ٢٠٠٨، ٢٧٩).

بالعودة إلى «الجرجاني» في الدّلائل نجده يشيرُ في كثير من المواضع إلى علاقة الإسناد بالخبر عمومًا، وبالإثبات خصوصًا، فتراه يجعل قسمًا للحديث عن «الخبر وما يتحقّقُ به الإسناد» (الدّلائل، ٥٢٥)، ويربط الحديث عن تحقّق هذا الخبر بثنائيّة الإسناديّة ويُجريها في الثنائية الإثباتيّة والمنفيّة، يقول: «فلْو حاولتَ أنْ تتصوّر إثباتَ معنى أو نفيه من دُون أنْ يكون هناك مُثْبَتٌ له ومَنْفيّ عنه، حاولت ما لا يصحُّ في عقل، ولا يقعُ في وهم. ومن أجل ذلك امْتَنَعَ أنْ يَكُونَ لكَ قصدٌ إلى فعل من غير أنْ تُريد إسنادهُ إلى شيء مُظْهَرٍ

(١) توصّل «ميلاد» في بحثه عن مفهوم الإسناد عند سيبويه إلى أنّه مفهوم أعمّ من الخبر، وأنّه يشمل النّسبة التي في الكلام الخبريّ والإنشائيّ على حدّ سواء. وقد بيّن «ميلاد» أنّ فائدة هذا الإسناد هي العلاقة الإعرابيّة الرّابطة بين مُسند ومُسند إليه، وقد كان تصوّره ينزعُ إلى تعميم هذا المعنى الأوّل، ولهذا نراه يؤكّد على سائر ضُروب القول المتفرعة عن الإسناد الأوّل، غير أنّنا وإنْ كنا نسير في المنهج نفسه إلاّ إنّنا نقول إن تصوّرنا لهذه الفائدة في الإسناد يحتاج لبعض التدقيق خاصّة إذا تعلّق الأمر بالخبر وبالإثبات بدرجة أخص؛ لأن الإثبات يُحافظ على البناء التركيبيّ الإسنادي الأوّل قبل طروء الحروف المغيّرة لمعنى الكلام.

أو مُقَـدَّرٍ وكان لَفْظُـكَ بـه، إذ أنـت لـم تُـرِدْ ذلـك، وصَوْتًـا تُصوّتـهُ سـواء» (السّـابق، ٥٢٧). ويُؤسـس «الجرجـاني» لهـذه العلاقـة بـين الإسـناد بالخـبر ضمـن قـول آخـر، يقـول فيـه: «ألفـاظ اللّغـة لـم تُوضع إلاّ لضـمّ بعضهـا إلى بعـض وبضمّهـا تكـون الفائـدة، وهـذا موضـع الإسـناد والخـبر» (السّـابق، ٥٣٩). وفي هـذا التصـوّر يكـون الخـبر هـو المحقّق للإسـناد ثـم تـأتي معـاني الإنشـاء لاحقـة عـن هـذا الأصـل الأوّل.

لـم يكتـف «الجرجـاني» بذلـك، وإنّمـا عـرضَ لنـا أمثلـة تؤكّـد تحقّـق الإسـناد بالخـبر وعلاقـة التّماهـي الحاصلـة بينهمـا، يقـول: «فانظـرْ إذا قيـل لـك: كيـفَ زيـدٌ؟، فقلـت «صَالـحٌ» هـل يكـون لقولـك «صالـحٌ» أثـرٌ في نفسـك مـن دون أنْ تُريـد «هـو صالـح»؟ أم هـل يَعْقل السَّـامعُ منـه شـيئا إن هـو لـم يَعْتقـدْ ذلك؟» (السّـابق، ٥٢٧). كل هـذه الإشـارات مـن «الجرجـاني» تجعـل الإسـناد يتحقّـق بدرجـة أولى بالخـبر، وهـذا طبعًـا عائـد لتصـوّره العقائـديّ الأشـعري الـذي ينتمـي إليـه، ولكـن أيضـا فيـه وجهـة نظرٍ قويّـة نراهـا تمـسّ جوهـر علمنـا باعتبـار الإثبـات هـو الوريـث الشّـرعيّ لثنائيّـة الإسـناد في مسـتوى التّركيـب، وعليـه تقـوم سـائر الأعمـال.

وقـد أشـارت «النجّـار» إلى العلاقـة بـين الإسـناد والخـبر في حديثهـا عـن التّطابـق بـين الخـبر الـمُجرّد والتّركيـب النّحـويّ الـمُجرّد بقولهـا «ولهـذا السـبب نتحـدثُ عـن فائـدة واحـدة أو حكـم واحـد، وهـو حكـمٌ بإثبـات الوجُـود أو انتفـاء الوجُـود، فأمّـا بقيـة أشـكال الخـبر وغيرهـا مـن أضـرب الـكلام، فهـي لا تطابـق الإسـناد الـمُجرّد وإنّمـا تُطابق الإسـناد بحسـب الزيـادة» (النّجـار، ٢٠٠٤، ٢٠٣). هـذا الفهـم يـأتي في إطـار مـا يُحدثـه الوسْـم الطّـارئ علـى الثنائيّـة الإسـناديّة مـن دلالات جديـدة تكـون في غالـب الأحيـان بالحـروف، وقـد تكـون بالأفعـال أيضـا، وهـذا خلافًـا للإثبـات الـذي يـأتي عاريًـا ومتجـرّدًا مـن الوسْـم. علـى هـذا الأسـاس يكـون الإثبـات هـو المرشّـح الأبـرز في تجسـيد العقـد الإسـناديّ في هيئتـه التّركيبيـة الثنائيّـة الـتي لا يجـدُ المتكلّـم منهـا بـدا، مـع ضـرورة مراعـاة فـارق المسـتوى بـين الإثبـات والإسـناد باعتبـار الإسـناد درجـة أعلـى في التّجريـد ولـم تصبـغ بعـدُ بأحـكام المتكلّـم، يقـول السـبكي

موضّحًا ذلك: «(زيدٌ قائمٌ) فيها ثلاث تصوّرات: (زيدٌ) و(قائمٌ) و(النّسبة)، وفيها إذا حكمت أمرٌ رابعٌ، وهو إيقاع تلك النسبة إثباتًا أو نفيا، فعلم أن نحو (زيدٌ قائمٌ) ليس فيها إثبات ولا نفي، بلْ هو مُحتمل لهما على السواء، فإذا حكمت فقلت (زيدٌ قائمٌ) **فالإثبات مُستفاد منه، مع تجريدك إياه عن حروف النّفي**» (عروس الأفراح، ١، ١٣١). من هنا نفهم كيف يحافظ الإثبات على التّجريد قبل دخول العوامل المُغيرة، وهذا ما يجعله الأقرب إلى العقد الإسناديّ.

من هذا المنطلق، فإنَّ الإثبات في أبْسط صُوره (مُثبت + مُثبت له) يتماهَى مع التّركيب النّحويّ المُجرّد القائم على (مُسند +مُسند إليه)، ولا اختلاف سوى في التّسمية والمستوى النّحويّ الذي يقع فيه، باعتبار أنّ المعنى النّحويّ مستويات، فقولك المُسند والمُسند إليه، والمبتدأ والخبر، والمحدّث والمحدّث عنه، ليست إلّا تسميات لطرفيْن في حُكْم الإثبات، تقول النّجار «أمّا المبتدأ والخبر والمُسند إليه والمُسند والمحدّث عنه والحديث فهي تسميات لذيْنك الطّرفين» (النّجار، ٢٠٠٤، ٢٠٢). وقد فهمنا من كلام «ميلاد» في دراسته للإسناد وما يعتور موضع الفائدة من معانٍ، أنَّ مُجرّد الإسناد قد يكون دالًا على مُجرّد الإثبات[1] باعتبار أنَّ هذه العلاقة يقف وراءها المتكلّم المُطلق، يقول «ميلاد»: «(...)، وقد يقتضي مثل هذا الاعتبار أنْ يكون مُجرّد الإسناد دالًا على إثبات الفائدة مطلقًا» (ميلاد، ٢٠٠١، ٢٠٤). وهذا فيه إشارة إلى التّماهي الذي نتحدّث عنه.

وقد عبّر البعزاوي عن هذا بالتّداخل الذي يؤدّي في بعض الأحيان إلى طمْس هوية أحدهما أو بعضها، يقول في هذا السّياق: «يظهر هذا التّقارب بين «البنية الإعرابيّة» و«المركّبات النحوية» بصفة خاصة (...)، فالبنية النحوية بنية ثابتة بالظّهور أو

(١) هذا التّماهي بين الإسناد والإثبات عائد إلى كون الإثبات يُنجزُ بالتّركيب النّحويّ المجرّد عكس النّفي مثلا الذي يُنجز بالأدوات النحوية، وهذا ما يحيلُ على عناصر البنية النحوية التي تتكوّن من بنية إعرابيّة تتحكّم في المعنى، وأدوات نحوية تولّد المعنى ومركّبات نحوية تُثبت معنى، وهذا هو سرّ التماهي الذي يتطلّب معرفة بهذه المستويات حتى نقف عند حدود كل مستوى. للتوسّع انظر (البعزواي، ١٩٩٨، ٦١).

بالحذف، وهي بنية تمثّلها ثنائية العامل والمعمول، **الموسومة بالثبوت في الكلام**[1]، بل لا يمكن للكلام أنْ ينعقد بدونها» (البعزاوي، ١٩٩٨، ٦٢). ونحن إذْ نكشف عن هذا التّماهي الحاصل بين الإثبات في أبسط صُور تحقّقه والإسناد، فإنّنا نُلفت النّظر إلى أسبقيّة الإسناد الخبريّ عامة على الإسناد الإنشائيّ، فقدرة الإثبات على استيعاب الثنائيّة الإسناديّة وتحويلها من مجال الإدراك والتّصور إلى مجال التّركيب النّحويّ اللّغويّ هو الذي فتَح الباب لفائدة الإثبات لتكون أصل الفائدة وعليها تتكئ المعاني والأعمال اللّغويّة قاطبة، ولكن هي أسبقيّة في الاعتبار لا في الزّمن أي أنَّنا أمام افتراض نظريّ صاغه النّحاة لفهم انتظام معاني الكلام، وهو افتراضٌ عميقٌ يستبق فوضى الإنجاز ويردّها إلى أصل مُفترض.

يترتّب على ما سبق، اعتبار «الجرجاني» و«السكاكي» الخبر أصل[2] الكلام، وأنَّه الأصل الذي تُعرف به معاني الكلام، يقول «الجرجاني»: «والأصلُ والأوّل هو الخبر إذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفتهُ في الجميع» (الدّلائل، ٥٢٧). ويقول «السكاكي»: «والسّابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان: الخبرُ والطّلب» (المفتاح، ١٦٤). ولـمّا كان الإثبات والنّفي معنيين يقعان تحت الخبر اعتبرا مدار الفائدة يقول «الجرجاني»: «والعلّة في ذلك أنَّ مدَارَ الفائدة في الحقيقة على الإثبات والنّفي[3]، ألا ترى أنَّ الخبر أوّل معاني الكلام وأقدمُها والذي تستند سائر المعاني إليه وتترتّب عليه» (أسرار البلاغة، ٣٦٦).

---

(١) هذا الإبراز من عندنا ونريد من خلاله لفت النّظر إلى التّطابق والتّماهي بين الإسناد والإثبات في أبسط درجاته.

(٢) جاء في أسرار البلاغة أنَّ الخبر أوّل معاني الكلام وأقدمها، عليه تستند سائر المعاني وتترتب (أسرار البلاغة، ٣٦٦). ويعود ذلك إلى عقيدته الأشعرية التي ترى أنَّ الله تعالى تكلّم بكلام واحد هو الخبر، يقول التهانوي: «وأكثر من أثبت لله تعالى الكلام النّفسيّ من أهل السنة على أنّه كان في الأزل أمرًا ونهيا وخبرا واستخبارا ونداء، والأشعرية تؤكّد أنّه تعالى تكلّم بكلام واحد، وهو الخبر ويرجع الجميع إليه لينتظم له القول بالوحدة» (كشاف اصطلاحات الفنون، ٣٠٣). هذا الطّرح اللّغويّ وربطه بجانب العقديّ مهمّ جدًّا ذلك أنّ المسائل الكلاميّة كانت تتحرك في إطار العقائدي، وكان علم الكلام بمثابة الملاذ من الوقوع في آفة الشرك وهوّة التشبيه على حدّ قول النويري. (للتوسع في دور علم الكلام في بلورة العقيدة انظر، النويري، ٢٠٠١، ٨٣. ٨٤).

(٣) نجد لهذا الرأي صدى في بعض الدراسات الحديثة، فجون لاينز يصرّح بأن النّفي والإثبات هما أصلا الكلام (لاينز، ١٩٨٠، ٣٩٠).

كلّ هـذه الإشـارات تجعـل مـن الإثبـات الأقـرب إلى لإسـناد، وهـو قُـربٌ يجـبُ أنْ يُراعَـى فيـه مفهـوم الإسـناد باعتبـاره تعبـيرًا عـن علاقـة نحويـة مُجرّدة في مقابـل إنجاز هـذا الإسـناد بالتّركيـب وإضفـاء الحُكـم. بيـان هـذا، أنَّنـا لا بـدّ أن نتفطّـن إلى هـذه الفُـروق الدّقيقـة في المستويات، فالإسناد القابعُ في المستوى المجرّد هـو الصّورة الدّلاليّة للكلام في مقابل الإثبات بوصفه حكمًا. وعليه فإنَّ الخبر في عمومه والإثبات بصورة أخصّ إنجازٌ لهذا الإسناد، وهو في اعتقادنـا الوريـث الشـرعيّ لـه في مسـتوى التّركيـب، حيـث يـرثُ الإثبـات في أبسـط صـور إنجـازه هـذه العلاقـة الإسـناديّة في بسـاطتها قبـل أنْ يخصّصهـا المتكلّـم أو يُخرجهـا مـن هـذه البدائيّـة الأولى. ويـأتي هـذا التّصـوّر في إطـار تمثّـل البنيـة العامّـة للنظـام النّحـويّ والعلاقـة بـين مسـتوياتها، حيـث يمثّـل كل مسـتوى تحقيقًـا للمسـتوى اللّغـويّ الأكـثر منـه تجريـدًا، وهـي فرضيّـة رسـم معالمهـا «الشـريف». وبنـاءً عليهـا نعتـبر مسـتوى الإثبـات تحقّقًـا لمسـتوى الإسـناد الأكـثر منـه تجريـدًا، وهـو تحقّـقٌ سـيحمل فيـه الإثبـات بعضًـا مـن سـمات الإسـناد.

هـذا التّصـوّر في علاقـة الإثبـات بالإسـناد نجـده مُعـبّرًا عنـه ضمنيّـا في كثـير مـن السّـياقات، فـ«ميـلاد» مثـلًا عنـد حديثـه عـن الإسـناد معـنى أوّل عنـد «سـيبويه» يُقابلـه مباشـرة بالحديـث عـن النّفـي والاسـتفهام وسـائر المعـاني باعتبارهـا معـانيَ طارئـة عليـه. يقـول «ميـلاد» متحدثًـا عـن الإسـناد: «لنبـيّن أنَّ الإسـناد عنـد «سـيبويه» معـنى أوّل، وإنّمـا النّفـي والاسـتفهام وغيرهمـا معـانٍ طارئـة تعتمدُ عليـه لإيجـاد معناهـا فيـه، وذلـك بعـد ائتـلاف طرفيـه وعمـل أحدهمـا في الآخـر» (ميـلاد، ٢٠٠١، ٥٦). فسـكوت «ميـلاد» وعـدم ذكـره للإثبـات مـع سـائر الأعمـال اللّغويّـة يُـوحي بوجـود معـنى ضمـني مفـاده – وباحـتراز– أنَّ هنـاك تماهيـا بـين الإثبـات والإسـناد. وممـا يدعـم تأويلنـا هـذا أنَّ «ميـلاد» نفسـه اخـتزل القيمتـين الدّلاليّتـين (الإثبـات والنّفـي) إلى قيمـة واحـدة هـي الإثبـات الموجـب أو السـالب، وقـد عدَّهـا «حقيقـة العلاقـة الـتي يُحدثهـا المتكلّـم بـين الـمُسند والـمُسند إليه» (السّـابق، ٨٣). وفي موضـع آخـر يقـول إنّ: «الإثبـات مُجرّد علاقـة بـين مَحلـين، وهـي علاقـةٌ يقـف وراءهـا المتكلّـم الـمُطلق، أو المتكلّـم الواضـع في المسـتوى المجـرّد، وقـد يقتـضي مثـل هـذا الاعتبـار أنْ يكـون مُجـرّد الإسـناد دالًا علـى إثبـات الفائـدة مطلقًـا» (السّـابق، ٢٠٤).

وقـد اعتـبر «الشـيباني» أنّ الإثبـات هـو الأقـرب إلى مقولـة الإيجـاب الـتي تحكـم الإسـناد ومنهـا اكتفـاء الإثبـات بنيويـا «بالبنيـة الإسـنادية الـمُجرّدة الخالية في صدرهـا مـن الواسـمات النحويـة خلافـاً لسـائر المعاني»(الشـيباني، ٢٠١٥، ٣٥٠).

نلاحـظ مـن خـلال هـذه الشـكل أنّ (المسـتوى ١) هـو المسـتوى الـذي يظهـرُ فيـه التّماهـي بـين الإثبـات والإسـناد، ولا يمكـن أن نتحـدّث عـن التّماهـي بينهمـا خـارج هـذا المسـتوى، تفسـيرُ ذلـك أنّ في إضافتنـا لـ (إنّ) في (المسـتوى ٢)، وإضافتنـا لـ (هـلْ) في (المسـتوى ٣)،

(١) هـذا الفاصـل الـذي جعلنـاه بـين المسـتويين مهـمّ جـدًّا في تمثـل الإثبـات وعلاقتـه بالإسـناد. ويظهـر لنـا مـن خـلال الرسـم التّوضيـحيّ أنّ الإثبـات أقـلّ تجريـدًا مـن الإسـناد، وذلـك باعتبـار الإسـناد مقولـةً عامّـة تنسـحب عـلى جميـع معـاني الـكلام، وقـد اعتـبر «الشـيباني» «أنّ الإسـناد عقـدٌ أوّل فيـه نظـم يـورث معـنى أكـثر تجريـدًا مـن الإثبـات الـذي هـو كمـا نعلـمُ حكـم يوقعـه القائـل بإلقائـه الجملـة في مقـام بعـد تمـام النّظم»(الشـيباني، ٢٠١٥، ٣٤٩).

يخرجُ الكلام من مجرّد الإثبات. توضيح ذلك أننا في (المستوى٢)، نلاحظ وجود تأكيد، والتّأكيد درجة من درجات الاعتقاد، وهي ليست في مثل الإثبات الابتدائيّ، أما في (المستوى٣) فينحُو باتجه الإنشاء المقابل للخبر بصورة عامّة والإثبات بصورة خاصة.

على هذا الأساس نفهم اعتبار «الجرجاني» أنّ مدار الفائدة على الإثبات والنّفي منضويين تحت الخبر؛ ولهذا عُدَّ الخبر أصل الكلام، وعليه تقومُ سائر الأعمال اللّغويّة. ومن المهمّ أنّ نشير هنا أنَّ أصليّة الإثبات بهذا الاعتبار ستسمح لنا بفهْم اشتغال حركيّة الأعمال اللّغويّة وانتظامها، فتحديد الأصل خطوةٌ مهمّة في متابعة الفرع وتفكيكه وسبْر اتجاهات تحقّقه. ونحن إذْ نشير إلى هذه الفكرة فإنَّنا ننخرطُ مع ما أسس له المبخوت (٢٠١٠) في دائرة الأعمال اللّغويّة، وما أعاد فتح أبوابه «الشيباني» (٢٠١٥) من قراءة لانتظام الأعمال اللّغويّة وتصنيفها، وهو انخراطٌ نستفيدُ من خلاله ونفيد من خلال قراءتنا لعمل الإثبات بصفة خاصة، فحركة الأعمال اللّغويّة تسير لا محالة وفْق ثنائيّة الأصل والفرع التي اختبرها ««الشيباني»»، ولها ما يبرّرها فيما رآه «المبخوت» من حركة للأعمال اللّغويّة. وفي تقديرنا – وإنْ كنا لا نخرجُ عن هذين التّصورين – فإنّ حركة الأعمال اللّغويّة تبدأ من الفضاء النّظاميّ المتّسم بالثبات والفقر الدّلاليّ كما أشار «الشريف»، وفي كلّ عتبة من هذا السفر الدّلاليّ تبرز «دلالة خاصة»، تحملُ أو ترثُ جينات – إنْ صحت العبارة – من الدّلالة الأولى.

والطّريف في هذه الحركة وإنْ كانت تُوهم بأنَّها تمضي في اتجاه واحد فإنّها تدورُ حول نفسها. وضمن هذا الفهم نعتقد أنَّ الإثبات هو الذي يُنظّم بدايات تكوّن الدّلالة لقربه من الإسناد، ونزعم أنَّ هذا هو سببُ قيام سائر المعاني وترتّبها عليه. وسنحاول اختبار ذلك أكثر من خلال استناد بعض معاني الإنشاء إلى بنية الإثبات، وسينكشف لنا ذلك أكثر في تعويل معاني الإنشاء غير الطلبيّ على البناء الإثباتيّ حتى ترتسم معانيَ قائمة بذاتها. أضفْ إلى ذلك، اتكاءَ ضُروب القول المجازي على البنية الخبريّة الإثباتيّة، وهو إيذانٌ بأصليّة الإثبات وترشيحه لاحتضان سائر المعاني؛ ولهذا فنحن نجدّد التّساؤل دائمًا لماذا تختار هذه المعاني بنية الإثبات لترتسم معاني قائمة بذاتها؟

١-٣- في علاقة الإثبات بالابتداء:

إذا كانَ مفهـوم الإسـناد قـد فتـحَ لنـا البـاب لدراسـة تشـكّل المعـنى في أساسـه الـمُجرّد باعتبـار أنَّ الإسـناد بمفهومـه النّحـويّ يقـومُ علـى إسـناد كلمـة إلى أخـرى محقّقًا بذلـك فائـدة، فـإنَّ تتبّعنـا للإسـناد الخـبريّ قـد فتـحَ لنـا آفاقًـا أخـرى للبحـث في معـنى الإثبـات، فهـو يقـوم علـى الحُكـم بمفهـوم لمفهـوم، وهـو لا شـكّ مفهـوم يقـع تناولـه داخـل التّركيـب. ومـن بـين تراكيـب هـذا الإسـناد الخـبريّ نجـدُ تركيـب الإثبـات الـذي يتحقّـق بتعـرّي العوامـل. ولكـن بـين هـذه العلاقـة الـمُجرّدة (أي الإسـناد) وإضفـاء حُكـم الإثبـات علـى هـذه العلاقـة تقـعُ جملـة مـن الإشـكاليات الاصطلاحيّـة اقتضـتْ الضّـرورة الإشـارة إليهـا، ومـن أهمهـا علاقـة الإثبـات بالابتـداء. أيكـون الإثبـات هـو نفسـه مـا يُطلـق عليـه الابتـداء؟

في البـدء تَطـرح علينـا مسـألة البحـث في علاقـة الإثبـات بالابتـداء قضيّـة اصطلاحيّـة مهمّـة تتمثّـل في البحـث عـن الفـرْق بـين الابتـداء والإثبـات اصطلاحًـا، فهـذان المصطلحـان وقـع اسـتعمالهما أحيانًـا للدّلالـة علـى الـشيء نفسـه، وقـد وجدنـا ذلـك في كتـب القـدامى والمحدثـين علـى حـدّ السـواء، ووجـه هـذا الاسـتعمال عائـد في اعتقادنـا إلى أنَّ الابتـداء والإثبـات يشـتركان في سـمة تعـرّي الصـدر مـن العوامـل اللّفظيّـة، فقـد جـاء أنَّ الابتـداء «هـو جعـلُ الاسـم أوَّل الـكلام لفظًـا أو تقديـرًا معـرّى مـن العوامـل اللّفظيّـة لتخـبر عنـه، فمثـال جعلـه في أوّل الـكلام لفظًـا: «زيـدٌ قائـمٌ»، ومثـال جعلـه أولًا تقديـرًا «أقائـم زيـدُ»؟، فزيـدٌ وإنْ كان مؤخّـرا في اللّفـظ فهـو مقـدّم في التقدير» (شـرح الجُمـل، ١، ٣٢٢).

زدْ علـى هـذا، أنّهمـا يشـتركان في المعـنى أحيانًـا، حيـث يُعـرّف الابتـداء بأنّـه إثبـات شيء لـشيء، مثـال ذلـك مـا وردَ عـن ابـن الحاجـب في تعريفـه للابتـداء بأنّـه يـدلُّ علـى ثبـوت الـشّيء وتقريـره (الأمـالي ٥٨٢). «وهـو عنـد النّحويّـين تعريـة الاسـم عـن العوامـل اللّفظيّـة للإسـناد نحـو «زيـدٌ منطلـقٌ»، وهـذا المعـنى عامـل فيهمـا، ويسـمّى الأوّل مُبتـدأ، ومُسـندًا إليـه، ومحدّثًـا عنـه، والثّـاني خـبرًا وحديثًـا ومُسْـندًا» (التّعريفـات، ٩). وقـد أشـرنا سـابقًا إلى

أنَّ مفهوم الابتداء مفهومٌ إشكاليٌّ يحملُ ثلاثةَ معانٍ مُتشارطة ومُتكاملة، المفهوم الأوّل تركيبيّ نحويّ، وهو التّعري من العوامل اللّفظيّة، وهذا تحكمهُ رؤية نحوية بالأساس. والثّاني مفهوم بلاغيٌّ، وهو ما أُطلق عليه الخبر الابتدائيّ الذي يكون فيه المتكلّم مُجرّد مُخبرٍ على سبيل الابتداء، ويكون فيه المخاطَب خالي الذّهن مما يُلقى إليه، وهذا النوع الثّاني حكمتهُ خلفية بلاغيّة تهتمُ بالمعنى في الإنجاز. أما المعنى الثّالث للابتداء فهو أيضا معنًى شكليّ تركيبيّ ارتبط بالجملة وتقاطع مع مفهوم الاستئناف أي بداية كلام جديد بعد انتهاء كلام سابق.

وقد تعرّض «ميلاد» في أطروحته إلى مفهوم الابتداء عند صاحب الكتاب، وأشار إلى مفهومه الاصطلاحيّ، ويتبيّن لنا من خلال استنتاجاته أنَّ هناك جمعًا بين الابتداء والإثبات في كثير من المواضع، يقول «ميلاد»: «(...) على أنَّ الابتداءَ لا يعدُو أنْ يكون إنجازًا لمجرّد الإسناد أي لأبسط صُور تركيبه، حيث لا يزيدُ معناه عن معنى الحُكم بالكون، أو الحُكم بإثبات الوجُود مما يفيدهُ الإسناد مجرّدًا من العوامل»(ميلاد، ٢٠٠١، ٥٩). فالابتداء في معناه لا يزيدُ عن مجرّد الحكم بإثبات الشّيء للشّيء، وهذا هو الإثبات عينه، مع العلّم أنّنا نتحدّث عن الإثبات في أبْسط درجاته بعيدًا عن الإثبات الممزوج بالتّحقيق أو الظنّ أو ما يمكن أنْ يُعيّن هذا الاعتقاد الأوّل. ومن هنا يكون الإثبات في أبسط صُوره (الابتدائي) انعكاسًا لحالة ذهنيّة تكشف عن مواقف المتكلّم في علاقته بالواقع من جهة، وفي علاقته بالمخاطَب من جهة أخرى.

بناءً على ذلك، نستطيع أنْ نُقرّر بعد هذه الإشارات المقتضبة أنَّ هناك تقاطعًا اصطلاحيّا في قضية الابتداء والإثبات، وهو تقاطعٌ حاصل نتيجة ما رأيناه في قضية فائدة الإسناد والإثبات والتّماهي بين التّركيب الإسنادي والتّركيب الإثباتي في أبسط صُوره، فالإسناد يحقّقُ فائدة أولى هي وجُود شيء لشيء. هذه الفائدة تتمظهر في مستوى التّعجيم تركيبًا عن طريق الإثبات أوّلًا ثم تأخذ أشكالًا أخرى بحسب الزيادة. ولمّا كان

الابتداء إنجازا لأبسط صُور الإسناد تماهى هو كذلك مع الإثبات، حيث أضْحى تحديد كُنْه كلّ مستوى ملتبسًا بالآخر. وللخروج من هذا الإشكال لابدّ أنْ نُلفت النّظر إلى اعتبار وجُود مستويات للمعنى النّحويّ، فالمستوى الذي نتحدّث فيه عن الابتداء هو مستوى آخر غير المستوى الذي نعالج فيه الإثبات، باعتبار أنَّ الأوّل عامل نحويّ والثّاني معنى نحويّ، وبين المستويين مسافة لا بدّ من الكشْف عنها لكيلا نقع في الخلْط، ولتقريب الصورة نضرب مثالًا، فقولك:

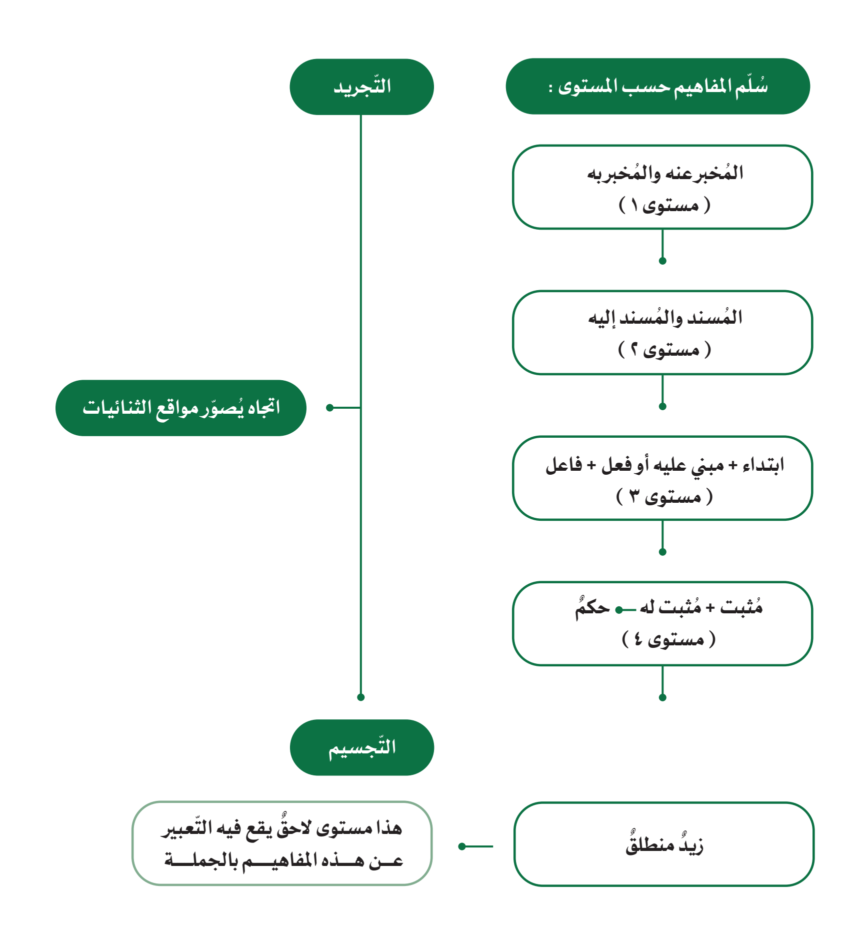
- **«زيدٌ منطلقٌ»**

هذا خبرٌ ابتدائيٌّ يكون فيه زيدٌ عاملًا ومبتدأ، ومُخبرًا عنه ومثبتًا له، ويكون «مُنطلقٌ» مَعمولًا ومبنيًّا عليه[1]، ومُخبرًا به ومثبتًا، إلّا أنّنا نشير إلى أنَّ هذه المفاهيم تقع في درجات متفاوتة في سلم التّجريد النّحويّ، وهو ما يضمن القول بوجُود مستويات للمعنى من أعلى رُتبة في التّجريد وصولًا إلى أدناها في التّجسيم، يقول البعزاوي: «على أنَّ توافق المفاهيم المذكورة في الخبر الابتدائي لا يعني تماثلها، فقد بيّنا في مواضع متقدّمة أنّ من أبرز خصائص شكل الـمُخبر عنه والـمُخبر به فقرهُ الدّلالي وإيغاله في التّجريد بما يجعلهُ موسومًا بالتّمام، وأنَّ من خصائص الابتداء والمبني عليه النّقصان، والناقص لا يكافئ التامّ في سُلم التّجريد» (البعزاوي، ٢٠٠٨، ٣٤٤). والحاصل أنّ هذه الثنائية[2] (التّجريد/ التّجسيم) قد مكنتنا من رصد مستويات المفاهيم التي تقع في السلم النّحويّ.

---

(١) نقصد هنا بالمبني عليه الخبر باعتباره وظيفةً نحوية.

(٢) استعرنا هذا الشكل - مع نوع من التّحوير من عندنا - من البعزاوي في تصويره «لثنائية المخبر عنه والمخبر به» (البعزاوي، ٢٠٠٨، ٢٩٠).



ما يعنينا هنا هو أنَّ الابتداء يمثّل الأرضيّة الإنجازيّة للإسناد، وهي أرضيّة يخرج بها الإسناد من التّجريد إلى الواقع الماديّ، غير أنَّ الطريف في كلّ هذا هو أنَّ الإثبات يُعتبر المعنى الوحيد المؤهّل لتجسيم هذا الإنجاز في بساطته التّركيبيّة من ناحية، وفي معناه الابتدائيّ من ناحية أخرى، وهنا وجْه الالتقاء بين الإثبات والابتداء. وسيوفّر علينا هذا الالتقاء بعض الجُهد في دراسة درجات الاعتقاد، فالابتداء هو التّعرّي من العوامل التي يُمكن أنْ تغيّر المعنى الأوّل، مثل دُخول حروف الاستفهام، والأمر، ولا الناهية مما يمكن أن يحتلّ صدارة الكلام، ويُغيّر معناه.

٢- الإثباتُ درجاتٌ في الاعتقاد:[١]

لقد مثّل اعتبارُ المتكلّم طرفًا أساسيًّا في بنية الكلام من خلال إيكاله دور إنشاء البنية النحوية واعتباره العامل الأوّل نحويًّا شرطا أساسيا مهما في تقصي الدّلالة، وتكمن أهميته في كوْننا نفكّك الأبنية وفْق هندسة المتكلّم واعتقاده من دُون الوقوع في مغالطة الألفاظ التي قد تُوهم من خلال الدّلالة المعجميّة الظّاهرة أنّنا ظفرنا بالمعنى، فهي لا تعدو كونها دليلًا لغويًّا على ما في نفس المتكلّم من تصورات واعتقادات وترشيح معنى دون آخر. وهذا ما يقرّب دور المعجم في تخصيص الدّلالة.

وفق هذا التصور، كان المتكلّم طرفا فاعلا في إنشاء البنية الأولى من خلال ربطه بين مُسند ومُسند إليه، فهو العاملُ والموجد لعلامات هذه المعاني على حدّ قول «الرّضيّ». تبعًا لهذا كانت الرّابطة أو العلاقة هي العمل النّحويّ الإعرابيّ الذي يعكسُ اعتقاده. وعليه فالاعتقاد هو الـمُتحكّم الأوّل في عملية إنتاج المعنى، وهو حجْر الأساس في توجيهه. ولـمّا كان موضع الاعتقاد هو موضع العامل الإعرابيّ الذي يشغلُ حيزَ الصدْر كانت تصوّرات المتكلّم واعتقاداته مُفْصَحًا عنها في هذا المستوى، وأيُّ إضافة في هذا الموضع تعدُّ انعكاسًا لجهة الاعتقاد وبلورةً لفكرةٍ جديدةٍ، تتراوح درجات في الاعتقاد وفْق سُلّم تراتيبيّ بحسب علاقة المتكلّم بمخاطبه، فنراها تتوزّع من أبسطها دلالةً من قبيل الإثبات الابتدائيّ البسيط والمعبّر عن مُجرّد الإخبار مرورًا بالإثبات الممزوج بالظنّ والحُسبان، وصولًا إلى أعقدها دلالةً والـمُتمثّل في الإثبات المؤكّد بأدوات التّأكيد ومن بينها القَسَمُ.

بناءً على ما تقدّم، كان الإثباتُ درجات في الاعتقاد، يقول «ميلاد»: «إنَّ الإثباتَ درجاتٌ في الاعتقاد (...) ووجه ذلك أنَّ «فَعَلَ» تختلف عن «قَدْ فَعَلَ» (...)، ودرجة

(١) نشيُر إلى أنَّ الإثبات يُعدُّ من باب الحجاج، فكما قال طه عبد الرحمان «كلّ إثبات هو حجة قائل» (عبد الرحمان، ٢٥٥). وتبعًا لذلك فإنّ توزّع درجات الاعتقاد سيكشف عن هذا النوع من المحاججة الضمنيّة أحيانًا والمعلنة أحيانًا أخرى. وهنا ما سنحاول رصده من خلال درجات الاعتقاد والكشف عن حضور المقام في البنية.

الاعتقاد التي وُضع لهَا هي في اعتقادنا أقوى من مُجرّد الإثبات الابتدائيّ الذي يكون من مثل «فَعَلَ» و«يَفْعَلُ»، ولكنّها مع ذلك قوةُ لا تبلغ درجة التّركيب في «إنَّ» أو «اللام»، وقد اعتبر بعض النّحاة هذه القوة الزّائدة على معنى الإثبات التي تدلّ عليها «قدْ» مع الفعل الماضي من رَهْطِ ما يفيدُ التّحقيق» (ميلاد، ٢٠٠١، ٨٠). وفي هذا السّياق يُلحُّ علينا تساؤلٌ مفادهُ: إذا كانَ الإثباتُ من الأعمال اللّغويّة التي خصّها الواضِعُ بسمة العراء في موضع فعل المتكلّم، فهل يعني ذلك أنَّ الشّغور سِمتهُ الوحيدة، أم أنَّ لهذا الموضع قدرةً على تخصيص الإثبات كلما دخلتْ حروف أو أفعال على البنية الإثباتيّة الابتدائيّة؟

قبل مُباشرة الحديث عن هذه القضيّة وتتبّع درجات الاعتقاد في الإثبات نرى أنَّه من الضّروريّ التّأصيل لها ضمن تصوّرات النّظريّة النحوية والبلاغيّة العربيّة، لاسيما أنّنا بدأنا نتحسّسُ وجود عناصر المقام ومنها المخاطَب باعتباره الباعث في توزّع هذه الدّرجات، فهو المهندس الأوّل لاعتقاد المتكلّم[1]. وقد طُرحت هذه المسألة تحت فلسفة «بناءُ الكلامِ بحسب مُقتضى ظاهر الحال»، وهو قانونٌ بلاغيٌّ يضْبط العلاقة بين المتكلّم والمخاطَب بحسب الحاجة من إلقاء القول، والتزام المتكلّم باحترام حال مُخاطبه وإخراج الكلام بما يُوافق حاله.

هذا الأصلُ البلاغيُّ مهمّ في التّأسيس لقضية درجات الاعتقاد في الإثبات، وتحت فلسفته نرصدُ تفاعل المتكلّم مع بنية كلامه من ناحية، ومع مُخاطَبه من ناحية أخرى، فنحن أمام متكلّم يصوغُ الخطاب في بنية لفظيّة ليكشف عمّا استقرَّ في نفسه من اعتقاد. تبعًا لتلك الهندسة الذّهنيّة تأتي الأبنية دليلًا لغويًّا وانعكاسًا لعلاقة ضمنيّة بين المتكلّم والمخاطَب، بيان ذلك أنَّ إلقاء الكلام في صورة ابتدائيّة تعكسُ مجرّد الثنائيّة الإسناديّة هو تعبيرٌ عن علاقة متّسمة بالهدوء التامّ بين المتخاطبين، فقولك مثلًا:

---

(١) نشيرُ في هذا السّياق إلى مقال اشتغلنَا فيه على قضية درجات الاعتقاد في الإثبات بعنوان: «دور المخاطَب في هندسة اعتقاد المتكلّم، درجات الاعتقاد في الإثبات أنموذجًا»، ضمن مجلة كلية الشيخ الطوسي، العدد الرّابع، ٢٠١٧، النجف العراق.

«العِلْمُ نورٌ» هو مُجرّد إخبار يعكسُ سلميّة العلاقة والدّرجة الصِفْر في الخطاب التي يكون فيها المخاطَب شبْه غائب، وما حضوره إلّا ضمنيٌّ لإتمام الحدث الكلاميّ.

هذا الابتداءُ يكون فيه موضع فعل المتكلّم شاغرًا، ويُعبّر في الوقت نفسه عن حالة ذهنيَّة يريد منها المتكلّم أنْ يقول لنَا متى وجدتم هذا المَوْضِع شاغرًا فإنَّه دليل على كوْن الكلام إثباتًا، وأنّي مجرّد مُخبرٍ في مقابل وجُود مخاطَب يتلقى الكلام (ضمنيًّا أو حقيقيًّا)، وهذا هو الابتداء بالمفهوم البلاغيّ، الذي يكشفُ عن علاقة المتكلّم بمخاطبه، وهي علاقة تتّسم بالسلميّة في الخطاب. وتبرز أهمية هذا الموضع في اعتباره مُعطى نظريًّا نختبرُ فيه تولّد الدّلالة، ونتعقّب من خلاله حقيقة الخطاب، فكلُّ إضافة في هذا الموضع تُنبئ عن بروز معنى اقتضت الحاجة إليه، حيث يمثّلُ دخول واسمات جديدة (أفعال، حروف) في هذا الموضع تعبيرًا عن جهة اعتقاد تحملُ وجهةَ نَظَرٍ غير التي في الابتداء. ونُنبهُ أنَّ هذا الوضع التّخاطبيّ الجديد مأتاهُ المخاطَب وما فرضهُ من احتمالات جديدة في التّخاطب، انعكستْ على البنية الذّهنيَّة للمتكلّم، التي أفْضَتْ إلى بنية جديدة في مستوى اللّفظ. وضمن هذا فإنَّ المتكلّم العامل لا يُضيف من عنده كما جاء واتفقَ، وإنَّما بحسب ما اقتضاهُ المقام، فهو لا يظنُّ ولا يشكُّ ولا يُقسِمُ إلاّ لكوْن وجُود دافع أثار فيه شيئا ما. بناءً على هذا، صَنّفتْ المتون البلاغيّة أقدار الكلام في ضُروب الخبر بحسب حال المخاطَب حيث توزّعت درجاته كالآتي:

- **الخَبرُ الابتدائيّ**: يُلْقَى لمنْ هو خالي الذّهن من الحُكْم، وتتّسمُ العلاقة بين المتكلّم والمخاطَب في هذا المستوى بنوع من الهُدوء التّام.
- **الخَبرُ الطلبيّ**: يُلقى لمنْ هو مُتردّد في ثبوت الخبر. وفي هذا الإطار اقترحتْ المتون البلاغيّة مؤكّدًا واحدًا لإخراج المخاطَب من حال التّرجيح إلى الثبوت.
- **الخَبرُ الإنكاريّ**: يُلْقَى لمنْ أنكرَ الحُكم، وفي هذه الحال على المتكلّم أنْ يدْعَم كلامه بمؤكّدين لإزالة الإنكار وتثبيت الحكم في ذهنْ مخاطبه.

ضمن هذا البناء وعلاقة المتكلّم بالمخاطَب سنحاول الكشف عن درجات الاعتقاد في الإثبات التي تتوزّع من الإثبات الابتدائيّ البسيط إلى أعلى درجات الإثبات المتجسّدة في الإثبات بالقَسم لما فيه من سلطة تأكيديّة. وسنحاول في ثنايا هذا التّحليل لدرجات الاعتقاد أنْ نقف عند الفروق الدّلاليّة البنيويّة من استعمال بنية دون أخرى.

٢-١- الإثبات الابتدائيّ والحُضور السلميّ للمخاطَب:[١]

بناءً على ما صغناه في علاقة الإثبات بالابتداء واعتبار الابتداء ضربًا أوّل من ضُروب إنجاز الإسناد وتحديد التّماهي الحاصل بين الإثبات والابتداء، مثّل الابتداء درجة من درجات الإثبات وتعبيرًا عن جهة من جهات الاعتقاد، وهي درجة ابتدائيّة في الخطاب تكشف عن مُجرّد الإخبار. ونشير هنا أنّنا نتحدّث عن الابتداء بالمفهوم البلاغيّ الذي يكشف عن علاقة المتكلّم بمخاطبه وإنْ كان هذا في علاقة بالابتداء بالمفهوم النّحويّ الذي يعكس التّعري من العوامل، فلا شكّ في أنَّ غياب الوسم والأدوات والحروف في محلّ فعل المتكلّم – أي في بنية الكلام – هو بلورة لاعتقاد ما. ومن هنا فإنّ الابتداء في التّصوّر النّحويّ في تقاطع مع الابتداء من وجهة النّظر البلاغيّة رغم اختلاف المنطلقات بين من تمسّك بالتّركيب وبين من تابع تمظهراته في الخطاب.

وفق هذا الاعتبار، فإنَّ صياغة المتكلّم لبنية كلامه صياغة إثباتيّة ابتدائيّة إنّما هو انعكاس للإسناد في أبسط صُور تركيبه، حيث لا يزيدُ معناه عن معنى الحكم بالكون، أو الحكم بإثبات الوجود مما يفيده الإسناد مجرّدًا من العوامل» (ميلاد، ٢٠٠١، ٥٩). هذا الكلام يدعمُ اعتبار الإثبات هو العمل اللّغويّ الأقرب للإسناد، فتشكّل هذه النسبة الذّهنيّة الـمُطلقة إثباتًا بخلاف تشكّلها مع سائر الأعمال اللّغويّة، تفسير هذا أنَّ الإثبات

---

(١) نقصدُ بمصطلح «سلميّة الإخبار» الدّرجة الصفر في الإثبات التي تُؤدي مجرّد التبليغ، وهو الغرض الأساسيّ البسيط، ذلك أنَّ الإثبات باعتباره خبرًا يقتضي أنْ يكون حاملًا لسمة الإخبار مطلقًا. وقد تعمّدنا اختيار السلميّة هنا وفق علاقة المتكلّم بالمخاطَب التي تكون هادئة، والتي سنرى كيف ترتفع وتيرتها كلّما أضاف المتكلّم في مستوى الاعتقاد حروفًا أو أفعالًا تعبيرًا عن درجة من درجات الاعتقاد.

يُحافظ في مستوى الشكل -على الأقلّ- على ذلك البناء الإسنادي قبل التّعجيم، أضف إلى ذلك أنّ الإثبات في مُستوى المعنى هو وسْم لمقولة الإيجاب، وهي مقولة أكثر تجريدًا من الإسناد نفسه. وهذا ما يبرّر أسبقيته (الإثبات) على سائر معاني الكلام وقيامها عليه، مما يجعل تشكّلها (سائر المعاني) يمرّ بالضّرورة عبر عمل الإثبات وأسسه ذلك أنّ الإثباتَ «يقتضي مثبتًا ومثبتًا له (...) وكذلك النّفي يقتضي مَنْفيًّا ومنفيًّا عنه، فلمّا كان الأمرُ كذلك احتيج إلى شيئين يتعلّقُ الإثباتُ والنّفي بهما فيكون أحدهما مثبتًا والآخر مثبتًا له، وكذلك يكون أحدهما منفيًّا والآخر منفيًّا عنه، فكان ذانكَ الشّيئان المبتدأ والخبرُ والفعلُ والفاعلُ، وقيل للمُثبت والمنفيّ «مُسندٌ» و«حديثٌ» وللمُثبت له والمنفيّ عنه «مسندٌ إليه» و«مُحدَّثٌ عنه»» (أسرار البلاغة، ٣٦٦).

يهُمنا في هذا السّياق الحديث عن الابتداء بالمفهوم البلاغيّ، ذلك أنّه إخبارٌ من المتكلّم على سبيل الابتداء، وهو إخبارٌ متّسم بسلميّة كبيرة تكون فيه العلاقة مع المخاطَب قائمة على نوع من الهُدوء. وقد قام «ميلاد» بتوضيح رؤية «الجرجاني» في مقابلته للابتداء المحْض بسائر الأعمال اللّغويّة من مثل التّمني والتّرجي والاستفهام، وقسم ثالث يقع بين الاثنين، وهو «التّأكيد»، واستطاع الوصول إلى نتيجة مهمّة نستثمرها في فهمنا للإثبات في البنية المجرّدة مفادها: توزّع معاني الكلام في شكل سُلّم تراتيبيّ من ابتداء محْض وآلته مجرّد التّركيب، إلى خبر مؤكّد بالأدوات وصولًا إلى الإنشاء المحْضِ، وبينه وبين الآخرين فصل قويّ (ميلاد، ٢٠٠١، ٢١٢).

هذا التصوّر في قراءة الإثبات ودورهِ التّبليغيّ في علاقة المتكلّم بالمخاطَب خطوةٌ مهمّة في قراءة درجات الاعتقاد في الإثبات، وتنبع أهميتها من كونها تمثّل الأرضيّة لفهم توزّع درجات الاعتقاد عند المتكلّم بحسب حالاته الذّهنيّة من جهة، وفي علاقته بحال مخاطبه من جهة ثانية. فالابتداء الذي مثّلوه بالواحد أوّل الأعداد يُعدُّ الصورة البسيطة في بناء الكلام التي على أساسها تنبني سائر المعاني، ومن خلالها تنسجُ خيوط العمليّة التّواصليّة. والطّريف في هذه المرحلة أنّها تؤسّس لعلاقة المتكلّم بالمخاطَب، وتمهّد لتصاعد وتيرة الخطاب بينهما كلّما تطلّب الأمر ذلك. استنادا إلى ما تقدّم، فإنّ

الإثبـات الابتـدائيّ هـو أولى درجـات الخـبر بـلْ إنَّـه الدّرجـة الصِفْـر[1] في بنـاء الخطـاب، يحمـلُ فيـه المتكلّـم لمخاطبـه مُجـرّد إخبـار يكـونُ متجسـدًا في مسـتوى بنيـة الـكلام مـن خـلال عـراء الصـدر وتجـرّده، وهـو عـراءٌ جعلتـه التّقاليـد اللّغويّـة العربيّـة علامـة للإثبـات الابتـدائي ودليلًا لغويًّـا علـى كوْنـه لا يزيـدُ عـن مجـرّد الإخبـار.

وكمـا أشـرنا سـابقًا أنَّ المتكلّـم طـرفٌ رئيـسيٌّ في عمليـة الخطـاب باعتبـار أنّ العمـدة في إنشـاء الـكلام تعـود إليـه. وعلـى ضـوء ذلـك تكـون كلّ إضافـة في مسـتوى البنيـة مـن خـلال الحـروف والأفعـال مـن مثـل (سـوف، قـد، ظـن، إنَّ...) تعبـيرًا عـن درجـة مـن درجـات الاعتقـاد، وهـي - كمـا أشـار «ميـلاد» - معـان مسـتقرّة في ذهـن المتكلّـم حيـث لا تُسـهم في تأسـيس المعـنى بقـدر مـا تُسـهم في بيـان جهـة اعتقـاد المتكلّـم وجهـة إعرابـهِ عـن ذلـك المعـنى، ويمكـن إلغـاء جميعهـا فـلا يتغـيّر القصـد الأوّل الـمُتمثّل في الإثبـات، لكـن خلـوّ هـذا الموضـع مـن التّعجيـم إذا أفـاد الإثبـات الابتـدائي فإنّـه إنْ وُسـم بحـروف خاصـة بالإثبـات وإن تأثّـر ببعـض المقـولات مثـل «مقولـة الزّمـان ومـا يتصـرّف فيـه مـن مـضيّ أو حـال أو اسـتقبال أو معـنى توقـع مـا يثبتـه المتكلّـم أو ينفيه...» (السّـابق، ٧٦)، فهـل سـيتلوّن بمعـاني هـذه الحـروف وبدلالـة هـذه المقـولات؟

٢-٢- الإثباتُ ودلالات حروف التّنفيس:

نقـفُ في هـذا السّـياق عنـد قضيّـة في غايـة الأهميـة تتعلّـق في جانـب كبـيرٍ منهـا بقضيّـة صـدر الـكلام باعتبـاره موضـع فعـل المتكلّـم العامـل بمـا رسـخَ عنـده مـن اعتقـاد، وهـذا مـا تبـيّن لنـا منـذ البدايـة في نظريّـة العمـل الإعـرابيّ. وتكمـن أهمّيـة هـذا العنصـر في رصْـد مـا

(١) نشـير هنـا إلى أنّ الدّرجـة الصفـر في الإثبـات هـي الإخبـار، وهـذا يقتـضي وجـود مقـام قـول، الأمـر الـذي يدخلنـا في مجـال البحـث البلاغـيّ. ولكـن نقـول إنّـه لمّـا كانـت الحـدود بـين النّحـو والبلاغـة متداخلـة ومتماهيـة فإنَّـه وقـع تنميـط المقامـات، بنـاءً علـى ذلـك فـإنّ حضـور المقـام في البنيـة (المقـام النمطيّ) يعـدّ بمثابـة الفرضيّـة الأساسـيّة الـتي توجّـه عملنـا فيمـا يخـصّ الدّلالـة الوضعيّـة إلى أنْ تنكشـف فضـاءات البلاغـة الحقيقيـة ويبـدأ المقـام فيهـا جليًّـا واضحًـا.

يُمكن أنْ يملأ هذا الموضع من حُروف تُعيّن الاعتقاد الأوّل وتخصّصه درجات في الاعتقاد دون أنْ تُخرج الكلام من إطار الإثبات، فنحن نعلمُ أنّ هذا الموضع قابل للملْء بالحروف والأفعال المُغيرة للكلام من مثل حُروف الاستفهام، والنّفي، والنداء... إلخ.

وقد تبيّنَ لنا فيما سبق أنَّ تجرّد موضع فعل المتكلّم من الأمارات الواسمة دليل على كوْن الكلام مُجرّد إثبات فقولك: «عبدُ الله قائمٌ» هو إثبات لوجود قيام من عبدالله، وقد تمّ لنا ذلك من مجرّد التّركيب دون دخول عوامل أخرى. وعليه كان الإثبات الابتدائيّ مجرّد حُكْم تكون فيه العلاقة بين المتكلّم والمخاطَب في حالة هدوء تامّ. غير أنَّ تجّرد هذه البنية الإثباتيّة من العوامل ليس إلاّ فرضيّة لغويّة تفسيريّة تجعل كلّ ما هو طارئ على هذا الموضع مُغيّرًا للمعنى، وحاملًا معه وجهة نظر جديدة. ومن هنا تأتي الحروف المختصّة بالفعل[1] أو ما يُسمى بحرُوف التّنفيس لتحوّر فرضيّة الابتداء في الإثبات، وتؤسّس لمعانٍ جديدة تُعيّن الاعتقاد. ولعلّ من بين هذه الحروف نجد «قد»، و«السين»، و«سوف»، و«لن»، و«لـمّا»، إضافة إلى أفعال الاعتقاد من مثل أفعال اليقين والظنّ والحسبان.

نقف في البداية عند دوْر حُروف التّنفيس في تعيين اعتقاد المتكلّم في الإثبات، وهو مصطلحٌ استعرناه من المتون النحوية القديمة. وسميت هكذا باعتبارها تمثّل متنفّسا للمتكلّم للإعراب عن مُتغيرات المقام الحاليّة والزمانية (ميلاد، ٢٠٠١، ٥٥٣)، ونخصّ بالذّكر (قد، السين، سوف، لن، لـمّا). وهي حروفٌ تدخل على الجملة الفعلية أساسًا. والظّاهر من خلال هذا أنَّها تعتبرُ حلقة وصْل بين البنية ومُتغيرات الحال المقاميّة والزمانيّة، فالمتكلّم يختارُ هذه الحروف في مستوى بنية كلامه ليس من أجل تغيير معنى الابتداء، ولا من أجل زعزعة اعتقاده الإثباتي، وإنَّما هي مُجرّد أمارات مُساهمة في إثراء العمليّة التّواصليّة، وقد مثّلت بمثابة المتنفس للمتكلّم.

(١) هذه الحروف أدرجها صاحبُ الكتاب ضمن «باب الحروف التي لا يليها بعدها إلاّ الفعل»، وهذا ما جعلهم يُسمونها بالحُروف المختصّة بالفعل. (الكتاب، ٣، ١١٤).

إذا صحّ هـذا، كانـت حُـروف التّنفيـس دليـلًا لغويًّـا علـى التصـاق البـنى الإعرابيّـة وانفتاحهـا علـى معـاني الكـون الخـارجيّ، فقولـك مثـلًا - والـكلام للسـيرافي- «قـامَ زيـدٌ فإنّمـا يبتـدئ إخبـارًا بقيامـه لمـن لا ينتظـرهُ ولا يتوقّعـه» (هامـش الكتـاب، ٣، ١١٥). وإذا قـال« قـدْ قـامَ زيـدٌ» فإنَّما يقولـهُ لمن يتوقّع قيامه أو لمن سـألَ عنه فقال: هلْ قـامَ زيـدٌ؟، وهـذا مـا دفـع بالخليـل إلى اعتبـار «هـذا الـكلام لقـوم ينتظـرونَ خـبرًا» (الكتـاب، ٤، ٢٢٣). ومـن الواضـح هنـا أنّـه بدخـول حـروف التّنفيـس علـى بنيـة الـكلام فقـد انتقلنـا مـن درجـة في الاعتقـاد إلى أخرى، فنحـن لـم نعـدْ في مسـتوى الإثبـات الابتـدائيّ البسـيط، وإنَّمـا ارتقينـا درجـة حاملـة معهـا انفتاحًـا طفيفًـا علـى ملامـح الكـون الخـارجيّ، غـير أنَّهـا في المقابـل لـم تبلـغ مصـاف التّأكيـد الـذي نلتمسـه في جملـة مـن الحـروف مـن قبيـل «إنَّ». وفي هـذه المقارنـة مـا يفتـحُ المجـال إلى الإشـارة أنَّ النّحـاة قـد صنّفـوا «قـدْ» في حقـل مـا يفيـدُ التّحقيـق خاصـة في ارتباطهـا مـع الفعـل الماضي (مغـني اللّبيـب،١، ١٩٥)، وفي مثـل هـذا أشـار السـبكي إلى أنّـه مـن «مؤكّـدات الجملـة الفعليـة (قـدْ) فإنَّهـا حـرف تحقيـق، وهـو معـنى التّأكيـد» (عـروس الأفـراح،١، ١٣١).

وإنْ وسّـعنا دائـرة النّظـر فيمـا يخـصّ هـذه الحـروف وجدنـا حرفي «السـين» و«سـوف»[1] يؤكّـدان مـا نحـن بصـدد تحليلـه والبرهنـة عليـه، فهـذه الحـروف تـدلُّ علـى اعتقـاد المتكلّـم مـن مضمـون كلامـه إلّا أنّـه اعتقـادٌ ممـزوج بالـتزام وجُـوب الحـدث في زمـن المسـتقبل، فقولـك: «سـآتيك غـدًا» أو «سـوف آتيـكَ غـدًا»، هـو الـتزام منـك بالمجيء في المسـتقبل وإنْ كانـت الأولى للقريـب والثّانيـة للبعيـد. ونُشـير في هـذا المقـام إلى أنَّ «قـدْ»، و«السـين»، و«سـوف» هـي حـروفٌ تجعـل مـن الإثبـات الواجـب يتأرجـحُ في عالـم الإمكان ذلـك أنَّ «دلالـة العوالـم الـمُمكنة تتصـل إمّـا بجهلنـا بالمـاضي (...)، وإمّـا بعـدم اليقـين الملازم للمسـتقبل»(مارتن، ١٩٩٢، ٤٧٨).

---

(١) السـين وسـوف هـي مـن حُـروف المعـاني الدّاخلـة علـى الجمـل، وتتميُز هـذه الحـروف بـأنَّ معناهـا في نفـس المتكلّـم، يقـول ابـن القيـم الجوزيـة: «إنَّ السـين وسـوف، علـى سـبيل المثـال مـن حُـروف المعـاني الدّاخلـة علـى الجُمـل ومعناهـا في نفـس المتكلّـم وإليـه يُسـند لا إلى الاسـم المُخـبر عنـه» (بدائـع الفوائـد، ١، ٩٠).

ما نودّ الإشارة إليه في هذا السّياق أنَّ تأثير هذه الحروف يبقى في حدود تعيين الاعتقاد الرّاسخ في ذهن المتكلّم، ولا يرتقي إلى مصاف تغيير دلالة الكلام على الإثبات، وهذا ما يجعلهَا تدور في فَلَك قاعدة الإثبات الأصليّة القائمة على تثبيت الاعتقاد، وتكشف في الإطار نفسه عن تفاعل المتكلّم مع مخاطبه. وإذا كان ذلك كذلك، ألا يُمكن القول إنَّ للمقام حضورًا باعتبار وجود أحد عناصره (المخاطَب)؟

نزعم أنَّ دخول هذه الحروف ليس بهذه البراءة، فلا شكّ في أنَّها ستغيّر هذا الاعتقاد الأوّل (الإثبات الابتدائيّ)، وتُغيّر معه مجرّد الإخبار إلى نوع خاص من الإثبات الذي رأينا فيه انفتاح المحلاّت الإعرابيّة على عالم الكون الخارجيّ، وهو انفتاحٌ قد يُنبئ بوجود المخاطَب، هذا خلافًا للإثبات الابتدائيّ الذي رأينا أنَّ المخاطَب فيه شبهُ غائب، وكأنّ حضوره ضمنيٌّ لا أكثر.

بناءً على هذا التّحليل لدرجات الاعتقاد وبداية انفتاح البنية على عناصر الكون الخارجيّ من خلال حُروف التنفيس يُلحُّ علينا تساؤل نصوغه كالآتي: أيّ حضور للمقام في هذا المستوى؟ أليس في هذه الإضافات من قبل المتكلّم على مستوى بنية ما يسمح بالإقرار بوجُود عناصر المقام؟ أليس المخاطَب هو من يدفع بالمتكلّم إلى هذه الإضافات؟ وإذا صحَّ هذا، أيمكن القول إنَّ المقام جزء من نظام اللّغة مُتكَهَن به منذ البداية؟

٣,٢. أفعال القلوب تعبيرٌ عن درجة من درجات الاعتقاد:

إنَّ الإقرار بقيمة الاعتقاد في توجيه البنية النحوية باعتبارِه العامل الأوّل جعلَ منه أساسًا في فهم انتظام الكلام، لا سيما في عمل الإثبات الذي يتحرّك تحت هذه المقولة. وقدْ ارتبط مفهوم الاعتقاد في النّظريّة النحوية العربيّة بأفعال المتكلّم اللّفظيّة (أفعال الاعتقاد)، وخاصية هذه الأفعال كوْنها تُعيّن الاعتقاد وتعكسُ في بنيتها اللّفظيّة ما في ذهْن المتكلّم من تصورات من ظنّ وحُسبان وعلْم، وهي إخبارٌ بما هَجَس في نفسك ولا علاقة

لهَا بما في الكون من أحداث. ورغم ما تتميز به هذه الأفعال من فُروق[1] فكل فعْل فيهَا له مراتب دلاليّة، فإنَّ ما يهمنا منها هو الكشف عن جهة اعتقاد المتكلّم من مضمون كلامه.

وتكمن ميزة هذه الأفعال في كوْنها تأتي طارئة على العقد الإسناديّ المُفيد إفادة يحسنُ السُكوت عليها، فهي لا تُمارس سلطة تركيبيّة ولا تُسهم في إنتاج المعنى الأوّل، وهذا ما يدلّ على أنّ إسقاطها أو الاستغناء عنها غير مُؤثّر في بنية الكلام التي تعود إلى أصلها الابتدائيّ الدّال على الإخبار (شرح المفصّل، ٧، ٦٤). وقد أشار المبرّد إلى معاني هذه الأفعال، وهي عنده أفعالٌ غير حقيقيّة، وإنَّما هي «إخبارٌ بما هَجَسَ في نفْسِكَ من يقينٍ أو شكٍّ فإذا قُلْتَ «علمتُ زيدًا قائما» فإنَّما أثبتّ القيام في عِلْمِكَ ولمْ توصل إلى ذاتِ زيدٍ شيئا» (المقتضب، ٤، ٤٠٣).

تأسيا بكلام المبرّد تبقى أفعال الاعتقاد مُجرّد هواجس في النّفس، تقع في حيز الإدراك، وهو حيّزٌ نزعم أنّه ذو نظرة نظاميَّة في مقابل الإنجاز الذي يتّصل بالحسّي، وهذه المقابلة نجدها اليوم في مجال العرفان، حيث نجد ملامح الفلسفة العرفانيّة عند النّحاة من ناحية التّسمية (أفعال القلوب)، فكأنّنا بهم عرفانيون قبل العرفانيّة -إنْ صحّ التّوصيف-، وبضرْب من الموضوعيّة نقول إنّهم كانوا آخذين بعيْن الاعتبار هذا البُعد العرفانيّ رغم اختلاف المنطلقات وتباعد الأزمنة، يقول «قريرة»: «على الرغْم من عرضيّة الطّرح لمثل المسائل العرفانيّة، وعلى الرغْم من أنّ بعض استعمالاتهم للمصطلحات المعروضةِ لم يتّسمْ بالدقّة فإنّ كثيرًا من أفكارهم لم تبتعدْ عن التّحليل المنسجم مع بعض أطاريح العرفانيين وإنْ كان بدون شكّ يفتقد آليات التّفكير العرفانيّ الحديث ومناهجه» (قريرة، ٢٠٠٨، ٥٩).

الطّريف في خاصّية هذه الأفعال أنَّها لا ترتقي إلى مصاف الفعليّة ولا تؤدّي الدور الذي أوكلته النّظريّة النحوية العربيّة للفعل، وهذا ما نلتمسه في مقاربة النّحاة، فانظر

(١) للتوسّع في الفروق الدّلاليّة لأفعال الاعتقاد والنّظر في خاصية كلّ فعل وما يحتمل من فرق دلالّي، يمكن مراجعة (المبخوت، ٢٠٠٩، ٥٥).

إلى صاحب الكتاب وهو يضربُ مقارنة بينها وبين أفعال من نوع «ضربتُ» و«قتلتُ»، فليست «ظننتُ» هي «قتلتُ»، وجْه الاختلاف عائد لكوْن «قتلتُ» تجيء لمعنى في ذاتها في حين تكونُ أفعال القُلوب مُعبّرة عن جهة اعتقاد المتكلّم شكًّا ويقينًا، ولكنّه شكٌّ ويقينٌ لا يُخرج الكلام من مجال الواجب[1]. ومن المفيد أنْ نشير إلى أنَّ أفعال الاعتقاد تشترك مع الفعل الإنشائي في بعض الخصائص، من بينها أنَّ الفعل الإنشائيّ يُعيّن العمل المقصود بالقول، في حين تساهم أفعال الاعتقاد في تعيين اعتقاد المتكلّم، وهما (العمل المقصود بالقول والاعتقاد) تصوران يقعانِ في ذهن المتكلّم. (المبخوت، ٢٠٠٦ أ، ١١٤).

فلو أخذنا مثلا جملة من قبيل «زيدٌ قائمٌ» وهي إثباتية تفيدُ مجرّد الإثبات إفادة ابتدائيّة، وفيها يلتزمُ المتكلّم بصدق مضمون قوله، وهو «قيامُ زيد»، وأضفنا عليها الحُروف والأفعال موزّعةً درجات في الاعتقاد بين تحقيق واحتمال وظنّ وشكّ، سنجد أنّ هذه الحروف والأفعال لم تُغيّر من معنى الإثبات، وإنّما دورهَا يقتصر على تعيين هذا الاعتقاد الذي استقرّ في نفس المتكلّم بين يقين وشكّ وظنّ وحسبان. وهذا ليس بغريب باعتبار أنّها احتلت موضع فعل المتكلّم بوصفها موضع القصد والإفادة. ومن المُفيد الإشارة هنا إلى أنَّ الظنّ مثلًا في مجال الصّدق مختلفٌ عن الإثبات الابتدائيّ؛ ذلك لأن الإثبات الابتدائي يكون فيه مفهُوم صدق أقرب للمصداقيّة من الظنّ الذي يبقى في مجَال الترجيح غير الثّابت، وهذا عائدٌ -كما قلنا سابقًا- إلى اختلاف مراتب الدّلالة داخل هذه الأفعال نفسها، فليستْ «حَسِبَ» هي «عَلم»، ولكن تبقى مُجرّد مقولات تدورُ في ساحة الوجُوب الإثباتيّ. وهي مقولةٌ منطقيّةٌ قديمةٌ وجد لهَا النّحو مبررًا للاستعمال وتوظيفها من أجل خدمة اللّغة الواصفة، وهي تصوراتٌ تبلورت منذ الكتاب مع «سيبويه». فأمّا الحروفُ فلا تعدُّ سوى أداة المتكلّم للتّعبير عن وجهٍ مخصوصٍ من الإثبات وفْق جهة اعتقاده وذلك باعتبار السّياق والمقام، فالذي يُثبت

---

(١) أدرجَ سيبويه الحديث عمّا يسمى أفعال القلوب ضمن ما سمّاه واجبًا، وهذا ما يؤكّد المبدأ الذي نسعى إلى البرهنة عليه، وهو أنَّ هذه الأفعال من سماتها تعيين الاعتقاد ولا تُخرج الكلام من الإثبات الواجب.

وينفي ويؤكّد هو المتكلّم، وقد دلّت ألفاظ هذه المعاني على أفعاله وأعماله واختلفتْ لاختلاف السّياقات والمقامات ودرجات الاعتقاد (السّابق، ٧٩). ويذكرنا هذا الطرحُ بما أوردهُ «سورل» (Searle) عند حديثه عن مقاصد المتكلّم وتسليط القوة على القضية من خلال منواله ق(ض).

ما يمكن أنْ نستنتجهُ عامّة في قضيّة هذه الأفعال والحروف أنَّها:

- تعكسُ جهة اعتقاد المتكلّم وتُعبّر عمّا هَجَسَ في نفسهِ من يقين أو شكّ؛ لذلك فهي أفعال نفسيّة.
- أفعالٌ تدورُ في فَلَكِ الدّلالة الوضعيّة للإثبات ولا يتجاوز عَملُها حُدود التّعيين والكشف عن علاقة المتكلّم بالمخاطَب من جهة وبالكون الخارجيّ من جهة أخرى.
- حروفٌ تكشفُ عن بداية انفتاح البنية على الكون الخارجيّ، وتبرزُ تصوّر المتكلّم المُثبت من مضمُون كلامه باعتبار أنَّ «اللّغة لم تأتِ لتَحْكُم بحُكْمٍ أو تُثبت...»(أسرار البلاغة، ٣٧٣).
- أفعالٌ يجسّد بها المتكلّم اعتقادهُ وتتأرجح بين الإثبات الابتدائيّ البسيط الذي يتّسمُ بهدوء العلاقة بين المتكلّم والمخاطَب، والإثبات المؤكّد الذي يكشف عن تصاعد وتيرة الخطاب كلّما اتجهنَا نحو الإنجاز، وبداية حضور المخاطَب حضورًا فعليًّا.

في هذا السّياق وما دمنا نتحدّث عن هذه الأفعال والحروف نطرح تساؤلات[1] نؤجّل الإجابة عنها مبدئيا: أيكون المتكلّم في استعماله لهذه الأفعال في علاقة بالمخاطَب مادام هناك ظنّ وشكّ ويقين؟ أليس في ظنّ المتكلّم وشكّه ويقينه ما يدلُّ على أنَّ هناك طرفًا مقابلًا (المخاطَب) يثيرُ هذا الاعتقاد الأوّل في نفس المتكلّم؟ وإذا صحّ ذلك ألا يُمكن القول ونحن في هذا المستوى النّحويّ النظاميّ أنّ للمقام حضورًا بفعل وجُود أحد عناصره؟

(١) هذه التّساؤلات نثيرها لأنَّنا وجدنا في أفعال الاعتقاد -رغم التصاقها بالمتكلّم العامل واعتقاده- طابعًا تداوليًا يطرح علاقة هذه الأفعال بسياقات القول، وهذا ما جعلها أفعالًا «حربائية تتلوّن حسب السّياق اللّغويّ المباشر وحسب المقام» (المسعودي، ٢٠١٥أ، ١٢٢)

٤-٢- تأكيد الإثبات وتزايد وتيرة الخطاب[١]:

ترتّب على ما سُقناه من حديث حول حُروف التّنفيس وأفعال الاعتقاد اعتبارٌ مهمٌّ، مفادهُ أنّ هذه الحروف ذات شُحنة دلاليّة زائدة عن مُجرّد الإثبات الابتدائيّ الخالي من الوسْم والمعبّر عن هدوء العلاقة بين المتكلّم والمخاطَب، وهي درجةٌ في الاعتقاد تُبقي الكلام في إطار الإثبات مع زيادة تدقيق في علاقته بالكون الخارجي من مثل مَقولة الزّمن مع حروف التّنفيس. وسنحاول في هذا السّياق أنْ نقف عند ضرْب من الحُروف هو أشدّ تعيينا للاعتقاد وتحمل في داخلهَا شُحنة دلاليّة أقوى درجة مما رأينا في الإثبات الابتدائيّ والإثبات بحروف التّنفيس وأفعال الاعتقاد. وهذه الدّرجة هي الإثبات المؤكّد بأدوات التّأكيد وتوزّعها درجات وصولًا إلى أعلى الدرجات، وهي درجة الإثبات المؤكّد بالقسم.

في البدْءِ لا بدّ أن نذكّر أنَّنا بدأنا نلتمسُ مظاهر المقام منذ بداية تعقبنا لدرجات الاعتقاد في الإثبات، وهذا يأتي في إطار المبدأ العامّ القائل بأنَّ تغيّر المبني مُنذر بتغيّر المعنى، أي أنَّ البنية اللّفظيّة انعكاسٌ ماديٌّ لواقع ذهنيّ سَببهُ الأوّل اتصال المتكلّم بالواقع الخارجيّ وتحديدا بعنصر المخاطَب. وسيكشف لنا التّأكيد باعتباره درجةً من درجات الاعتقاد ملامحَ المقام أكثر، فقد كنّا أشرنا إلى أنَّ ملامحه بدأتْ تتشكّل منُذ بدأ المتكلّم في إضافة الحُروف والأفعال. وسنرى أنّنا مع التّأكيد قد دخلنا إلى المقام الفعليّ، فالمتكلّم عندما يُخبر إنّما يُجيب المخاطَب عن سؤالٍ صريحٍ أو غير صريحٍ، «فكلّ إخبار يَصحّ أنْ يكون جواب مسألة» (السيرافي، هامش الكتاب، ج٢، ٢٧٥).

نستشف من كلام السيرافي دوْر المخاطَب في هندسة اعتقاد المتكلّم، فالمتكلّم عندما يُخبر إنّما يُجيب عن سؤال ضمنيّ أو صريح صاغهُ مخاطبه في الجهة المقابلة. وقد رأينا

---

(١) جاء في الكشّاف للتهانوي أنَّ التّأكيد يُطلق اصطلاحًا على معنيين: أحدهما التّقرير أي جعْل الشيّء مقرّرًا في ذهن المخاطَب وثانيهما اللّفظ الدّال على التّقرير أي اللّفظ المؤكّد الذي يقرّر به وهو ما قصدوه بقولهم: «التّوكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهو أعم من أن يكون تابعًا له» (كشاف اصطلاحات الفنون، ١، ٣٧٢).

أنَّ هذه العلاقة بين المتكلّم والمخاطَب في الإثبات الابتدائي تكاد تكون هادئة، حيث يعملُ فيها على إثبات شيء واقع في الخارج أو نفيه، إلَّا أنَّ هذه العلاقة سرعان ما تتغيّر في حالة الإثبات المؤكّد، حيث يردّ المخاطَب كلام المتكلّم ويظنّ فيه خلاف ذلك، وهنا يحتاج المتكلّم إلى «إنَّ» «ولذلكَ تراها تزداد حسنًا إذا كان الخبرُ بأمر يبعد مثله في الظنّ، ولشيء قد جرتْ عادة النّاس بخلافه» (الدّلائل، ٣٢٥). فالمتكلم يلتجئ إلى التّأكيد لينقذه «عن ورطة الحيرة، استحسن تقوية المنقذ بإدخال اللاّم في الجملة أو «إنّ»» (المفتاح، ١٧٠).

وفي هذا المستوى يقوم المتكلّم بتأكيد كلامه، ويختارُ لذلك طُرقًا عدّة كأنْ يؤكّد بحرف «إنَّ» أو باستعمال أساليب أخرى من مثل التّأكيد بالقسم أو المفعول الـمُطلق أو بأدوات الحصر والتّخصيص. وعليه فإنّ توكيد الإثبات يأخذُ أشكالًا عدّة نحاول تفصيلها في هذا القسم بالوقوف عند الإثبات بـ «إنّ» والمفعول الـمُطلق وبأدوات الحصر والاختصاص وصولًا إلى التأكيد بالقسم وبيان الفروق بينها، والكشف عن دورها في التّأكيد باعتبارها جميعًا تعبّرُ عن درجة من درجات اعتقاد المتكلّم من مضمُون كلامه. ونستثمر في هذا الإطار المقياس الذي وضعه «ميلاد» في تصنيفه الجديد لأعمَال الكلام، وهو مقياس عبّر عنه بحركة التّوتر في التلفّظ، أي نوع العلاقة التي يجري فيها العمل (ميلاد، ٢٠١٥، ١٤١). وهنا تكون العلاقة ثلاثيّة (كون، متكلّم، مخاطَب) بعد أن كانت ثنائيّة (لغة، كون)، ويهمُنا فيها أساسا قراءة تصاعد وتيرة الخطاب بين المتكلّم والمخاطَب، وانعكاس ذلك على موضع فعل المتكلّم.

يُعتبر التّأكيد أسلوبًا من أساليب اللّغة يدافعُ به المخاطَب عن أطروحته ويقتضيه سياق قول يكُون فيه المخاطَب طرفًا رافضًا أو شاكًا، يقول ابن عصفور: «التّأكيد لفظ يُراد به تثبيت المعنى في النفس وإزالة اللبْس عن الحديث أو المحدّث عنهُ» (شرح الجمل، ١، ٢٢٨). ويستبطن في هذا السّياق خلفية حجاجيّة يتبناها المتكلّم تجاه مخاطبهِ لنزع شكوكه وإماطة اللثام عمّا يختلجُ نفسه من شُبهة. وقد لمسنا غايات التّأكيد عند الإستراباذي حيث تحدّث عن أغراضه ولخّصها في ثلاث نقاط أساسيّة بقوله: «الغرض

الذي وُضع له التّأكيد: أحد ثلاثة أشياء: أحدهما أنْ يدفعَ المتكلّم ضرر غفلة السّامع عنه، وثانيهما أنْ يدفعَ ظنه بالمتكلّم الغلط، فإذا قصد المتكلّم أحد هذين الأمرين، فلا بدّ أنْ يُكرّر اللّفظ الذي ظنّ غفلة السامع عنه، أو ظنّ أن السّامع ظنّ به الغلط فيه، (...) والغرض الثّالث أنْ يدفعَ المتكلّم عن نفسه ظنّ السامع به تجوزا» (شرح الرّضيّ، ٢، ٣٥٧).

بهذا القول نجد أنفسنا مع صاحب شرح الكافية أمام غايات التّأكيد وأغراضه التي تدورُ في مجملها تحت مقولة الدَّفْع أي إزالة لُبْسِ التّواصل. هذا الفهم يعكسُ طبيعة العلاقة بينهُ وبين المتكلّم المتّسمة في الأغلب الأعمّ بالتّوتر؛ ولذا فنحن في الإثبات نصْطدم بمخاطَب قد يُنكرُ كلامنَا، وهنا نلجَأ إلى التأكيد لدفْعِ هذا الإنكار والظنّ، فالتّأكيد في مُجملهِ تقوية للإخبار.

٢-٤-١- الإثبات المؤكّد بحرف «إنَّ».

يعتبر الحرف «إنَّ» من بين المؤكّدات التي نحاول الاشتغال عليها وإثبات دوْرها في عمليّة التّخاطب، وهو حرفٌ يتنزّل من ضمن الحُروف العاملة فيما بعدها، فهي مما يدخلُ على الجملة ليؤكّدها، وهذا ما جعلَ صاحب الكتاب يضعُها ضمن قسم الإسناد الذي يجري مجرَى الفعل أو ما يكونُ بمنزلتهِ، يقول: «وأمّا «إنَّ» فإنّما هي بمنزلة الفعل لا يعملُ فيها ما يعمل في أنَّ، كما لا يعملُ في الفعل ما يعملُ في الأسماء، ولا تكون إنَّ إلاّ مبتدأةً، وذلك قولك: إنّ زيدًا منطلقٌ، وإنّك ذاهبُ.» (الكتاب، ٣، ١٢٠).

نفهمُ من كلام «سيبويه» أنّ الحرف «إنَّ» يدخلُ على كلام بعدَ اكتمالِ عَقْدهِ الإسناديّ الذي أفادَ فائدةً يحسنُ السُكوت عليها. وتبعًا لذلك فهو يُضفي شُحنة جديدةً على الكلام، وهذه الشُحنة هي التّأكيد، فقولكَ - والمثال للجرجاني-: «إنَّ عبد الله قائمٌ» هو تأكيدُ لحدث القيام من عبدالله الذي تحصّلنا عليه من إسناد القيام للذات الفاعلة، فالحرفُ «إنَّ» هنا دخلَ على كلام عَمِلَ بعضه في بعض وأفادَ فائدةً يحسنُ السكوت

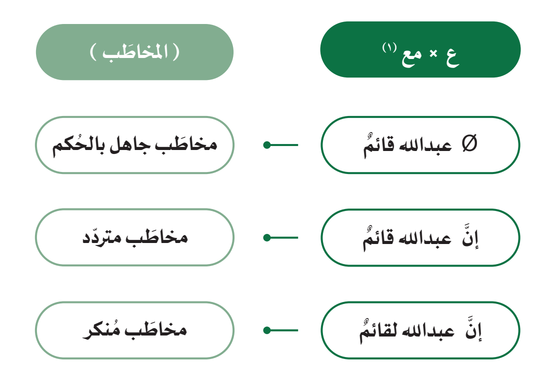
عليها، ولكنّه أضاف دلالة التّأكيد. والطّريف هنا أنّ هناك وضعًا لغويًّا مقاميًّا غير مُعْلَنٍ إذا ما وقفنا عند حُدودِ البنية – رغم أهميتها – فإضافة الحرف في بداية الكلام (في موْضع فعل المتكلّم) إشارةٌ دالة على كَوْنِ وجُود عُنصر في المقام (المخاطَب) يرفضُ كلامَ المتكلّم أو يطلبُ تأكيدًا، وهذا ما جعل مُنشئ القول يُدعّمُ كلامه بمُؤكّدٍ يَسِمُ موضع القصد والإفادة (موضع العامل الإعرابيّ) ويعكسُ جهةَ اعتقادِهِ من مضمُون كلامه.

لم يكنْ هذا الطّرح اللّغويّ بغائبٍ عن وعي نحاتنَا، ويمكن أنْ نلخّص ذلك فيما أورده «الجرجاني» في الدّلائل حول القصّة المشهورة[1] بين الكنديّ وأبي العباس المبّرد، التي تصوّر أبعاد التّواصل، وتقف بالأساس عند قانون «تغيّر الأبنية منذر بتغيّر المعنى». وقد حاول أنْ يقف عند دلالة «إنَّ» التي تفيدُ التّأكيد، يقول «الجرجاني»: «واعْلم أنَّ هَاهُنَا دقائقَ لو أنَّ الكندي استقْرى وتصفَّح وتتبّع مواقع «إنَّ» ثم ألطف النَّظرَ وأكثر التَّدبرَ، لعلم عِلم ضرورةٍ أنْ ليس سواءً دخولها وألّا تدْخل». (الدّلائل، ٣١٥). وعن الحدث نفسه يعتبرُ السّبكي أنَّ إضافة حروف التّأكيد في موْضع فعل المتكلّم غايته تقوية الكَلام التي تتجاوز مجرّد التّجريد الذي خصّه الواضعُ للجملة الإثباتيّة البسيطة (عروس الأفراح، ١، ٢٤٢– ٢٤٥).

إنَّ ما يعنينا من الحرف «إنَّ» هو دوره التّأكيديّ في الكلام، وقُدرته على كشف عن جهة اعتقاد المتكلّم من مضمون كلامه من جهة، وحقيقة علاقته بالمخاطَب من جهة ثانية، لاسيما أنَّ المخاطَب يُعتبَر عنصرًا فاعلًا في الخطاب.

---

(١) رُوي عن ابن الأنباريّ أنّه قالَ: «رَكِب الكنديّ المُتَفَلْسِفُ إلى أبي العباس وقال: إنيّ لأجِدُ في كلام العربِ حَشْوًا فقال له أبو العباس: في أي موضع وجدتَ ذلك؟ فقال: أجِدُ العربَ يقولون: «عبد الله قائمٌ»، ثم يقولون: «إنَّ عبدالله قائمٌ» ثم يقولون: «إنَّ عبد الله لقائمٌ»، فالألفاظ متكرِّرة والمعنى واحد. فقال أبو العباس: بل المعاني مُخْتلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم عبد الله قائمٌ إخبارٌ عن قيامه، وقولهم: إنَّ عبد الله قائمٌ، جواب عن سؤال سائل، وقوله: إنَّ عبد الله لقائمٌ، جواب عن إنْكارِ مُنْكر قيامَه، فقد تكرَّرت الألفاظ لتكرّر المعاني. قال: فما أحار المتفلسفُ جوابًا». (الدّلائل، ٣١٥).



يظهرُ لنا من خلال هذه الجُمل دوْر الحرف «إنَّ» في توجيه دلالة القول في كلّ مرّة، فكما قال أبو العباس المبرّد: إنَّ زيادة الألفاظ منبئة عن زيادة في المعنى، وليس هي من باب الحَشْو كما فهم الكنديّ، وإنْ تتبعنَا تسلسُل هذه الجُمل سنرى أنّ (١) مُجرّد إخبار بقيام عبد الله، وقد حصّلنا هذا المعنى من خُلو صدْر الكَلام من واسمٍ يُغيّر معنى الابتداء؛ ولهذا فإنَّ الشُعور والتَجرّد دليلُ على كون الكلام مجرّد إخبار، وهو أبسط صُور الإثبات. فأمّا (٢) وبدخول الحرف «إنَّ» فكأنَّنا أمام وضع لغويّ يتساءل فيه مُخاطَب ما وقد دخلهُ الشكّ والظنّ، فأكدْتَ له بـ«إنّ». ويشترطُ «الجرجاني» «أنْ يكون للسائل ظنٌّ في المسئول عنهُ على خلاف ما أنتَ تجيبه به، فأمّا أن يُجْعَل مُجرَّدُ الجواب أصلًا فيه فلاَ؛ لأنه يؤدي إلى ألّا يستقيمَ لنا إذا قال الرجل: «كيف زيدٌ؟» أنْ تقول: «صالحٌ»، وإذا قال: «أينَ هو؟» أنْ تقول: «في الدّار»، وألّا يصحّ حتى تقول: «إنَّه صالحٌ»، «وإنّه في الدار»، وذلك ما لا يقوله أحد» (السّابق، ٣٢٦). وتعتبر الجملة الثّالثة (٣) «إنَّ عبد الله لقائمٌ» أشدَّ تأكيدًا من الثّانية باعتبار أنَّ المتكلّم قد أكّد بمؤكّدين.

ويقترح «الجرجاني» في هذا الصدد أنْ تُجمع «إنَّ» مع اللاّم للكلام مع المُنكر، ويؤكّد ذلك بقوله: «لأنَّه إذا كانَ الكلامُ مع المُنكر، كانت الحَاجةُ إلى التّأكيد أشدَّ،

(١) (ع، مع) رمزٌ تمثيليٌّ اعتمدهُ "ميلاد" في تجريده للبنية النحوية، وترمز (ع) للمتكلّم العامل الإعرابي، وترمزُ (مع) للمضمون القضويّ الإحاليّ المرجعيّ. (ميلاد، ٢٠٠١، ٥٤٣).

وذلك أنَّك أحْوجُ ما تكون إلى الزيادة إلى تثبيت خبرك، إذا كان هُناك منْ يدفعهُ وينكرُ صِحَّته» (السّابق، ٣٢٧).

الحاصلُ أنَّ الحرف «إنَّ» يُؤتى به في إطار تأكيد الكلام، فيمارسُ نوعًا من السّلطة التّأكيديّة، وهي سلطةٌ اكتسبها من وضعه النّحويّ خلافًا للمؤكّدات السّابقة التي اكتسبتْ قوتَها من سلطتها المعجميّة والاشتقاقيّة (ميلاد، ٢٠٠١، ٩٩). وعليه فدخولُ هذا الحرف على البنية النحوية لا لتغيير معناها بقدر ما هو تقوية وتأكيد لها[1]. وفي هذا السّياق ذهب «سيبويه» إلى أنَّ معنى ««إنَّ زيدًا منطلقٌ»: زيدٌ منطلقٌ وإنَّ دخلتْ توكيدًا» (الكتاب، ٢، ١٤٤). ومن هنا فالحرف «إنَّ» دخلَ على الإثبات العدمي فأكّده، غير أنَّ السبكي يتمسّك في هذا المقام برأي يرى فيه أنَّ دخول «إنَّ» على الإثبات الابتدائي يُرجّح الإثبات دون النفي، يقول: «ولا تقول إنّها دخلت عليها وأكدتها؛ لأنَّ التّجريد مع الحرف لا يجتمعان» (عروس الأفراح،١، ١٣١).

وقد لا يكتفي المخاطَب بتأكيد المتكلّم كلامه بحرف «إنَّ» فيردّ كلامه على سبيل الإنكار، وهذا ما يجعلُ المتكلّم يبحث عن مؤكّدات أخرى يدعمُ بها كلامه، حيث يقوم بإضافة لام التّأكيد. وقد تجلّى هذا في مُحاورة أبي العباس المبرّد والكنديّ، فقولك: «إنَّ عبد الله (لـ) قائمٌ» هو ردٌّ على مُنكر أنكرَ كلامكَ، وهذا الشكل التّأكيديّ هو أقوى درجة من التّأكيد بـ«إنَّ» باعتبار فيه «مبالغة في إرادة التّوكيد» (شرح المفصّل، ٩، ٢٥).

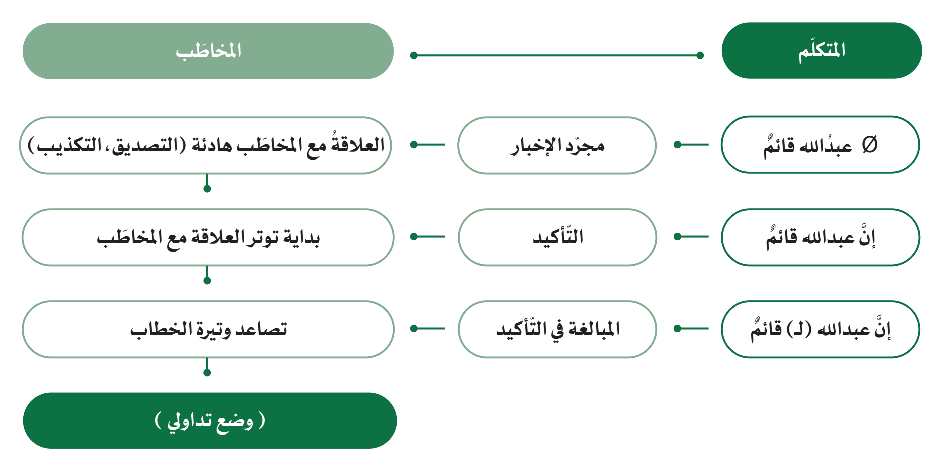
تبعًا لهذا تكون حقيقة الخِطاب مُسيّرة بنوع من التّعاقد بين المتكلّم ومخاطبه، وهو تعاقدٌ يحترم فيه المتكلّم حال مُخاطبه، حيث يأتي التّركيب على قدْر الحاجة. ووفْق هذا القانون صاغت المتون النحوية والبلاغيّة رؤيتها لأضرب الخبر، وفي هذا السياق يمكن

(١) ما يُلاحظ في عمل «إنَّ» أنّه معنى زائد على الحكم بالانطلاق لزيد في مثل «إنَّ زيدًا منطلقٌ»، فالحرف «إنَّ» من الحروف التي تُغيّر اللّفظ دون تغيير المعنى، فهي حين تدخلُ على الكلام تنصبُ الاسم وترفع الخبرَ، ولكنّها لا تمسُّ جوهر المعنى بل تقويه فقط، وهذا ما دفع «ميلاد» إلى القول «بأنَّ التّأكيد عملٌ غير موجود في الكون، ويكمن دوره في إضافة شحنة على الحكم» (ميلاد، ٢٠٠١، ٩٧).

أنْ نستدلّ عن حضور المقام (المخاطَب) من اللّفظ أي من بنية الكلام التي يصوغها المتكلّم، إذْ تُطابق البنية اللفظيّة مقتضاها، فالبنية المؤكّدة تقتضي مُخاطبًا منكرًا. يدعم هذا الكلام فكرة استبطان البنية لمقامات قولها، فكلُّ زيادة في مستوى البنية اللفظيّة تعكس وضعًا تداوليًّا غير مُعلن.

ولما كان طموح المتكلّم الـمُثبت يتمثّل في تثبيت اعتقاد في ذهن المخاطَب، وهو ما درجَ تسميته عند أصحاب نظريّة الأعمال اللّغويّة «بعمل التّأثير بالقول» فإنّنا نفهمُ درجات الاعتقاد في الإثبات ضمن هذا التّوجه كوْنها تخدمُ الغرض الأساسيّ في الإثبات. فما قام به المتكلّم - واستنادًا لقصة الكنديّ مع أبي عباس المبرّد - من تأكيد للكلام يدلُّ على دوران هذه العمليّة حول قضية تثبيت الاعتقاد في الإثبات، ولكن لا بدّ أن نُشير إلى أنَّ بلورة الخطاب بهذه الخطيّة لا يعني بالضرورة استجابةً حقيقيّةً من المخاطَب، فالأثرُ الذي يُحدثُه خطاب المتكلّم في المخاطَب قد لا يستتبعهُ مظهرُ ماديٌّ بقدر ما هو تثبيت باللّغة، يقول «الشيباني»: «وعلى هذا نقيسُ حصول الاعتقاد مع الإثبات أو نفيه أو مزيد تثبيته مع التّأكيد، إلخ. من حيث إنَّ الأثر الحاصل يتّصل بالفهم، وقد يستتبع ضروبًا من السلوك تلي مُباشرة إلقاء القول، وقد لا يستتبعهَا» (الشيباني، ٢٠١٥، ١٥٩).

الإثباتُ ومراتب التّأكيد بـ«إنّ»:



تَعكسُ لنا هذه الجُمل حقيقة الخطاب والتّفاعلَ الحاصل بين المتكلّم والمخاطَب، حيث تمثّل كلّ زيادة في مستوى البنية اللّفظيّة إعلانًا عن حدث مقاميّ فرضَ احتمالات دلاليّةً جديدةً، انعكست في مستوى التّركيب من خلال إضافة حرف «إنَّ» في مستوى موضع فعل المتكلّم. ونشيرُ إلى أنَّ هذا التّفاعل بين المتخاطبين تستوعبه البنية النحوية باعتبارها بنية تتكهّن بالوضع التّداوليّ، وتختزلُ احتمالاته الدّلاليّة[1]. ولقد لمسنا هذا عند «الشريف» في قراءته لعمل «إنَّ» حيث اعتبر أنَّ «البنية الإعرابيّة المُجرّدة تتكهّن بعمل إنَّ تكهنًا احتماليًّا مقوليًّا» (الشريف، ٢٠٠٢، ٥٤٣). وهذا يعكس قدرة النّظام على التكهّن باحتمالات الإنجاز الآني.

الحاصل أنَّ عمل التّأكيد بـ«إنَّ» هو من صُنع مُنشئ القول يأتي به نتيجة اصطدامه بالمخاطَب لحظة التّواصل سائلًا كان أو متردّدا، وهذا ما يجعل المتكلّم يؤكّد قوله مستعملًا في ذلك حروفًا وأفعالًا تعكسُ جهة اعتقاده، وتحملُ في طياتهَا مضمونًا جديدًا، وهو موقف صادر عن اعتقاد وجُوب يجعل من التّأكيد درجة من درجات الإثبات، وتعبّر من جهة ثانية عن حُضور المخاطَب في البنية النحوية من خلال دفْع المتكلّم إلى تثبيت كلامه. ونفهم ارتباط الحرف «إنَّ» بتقوية مضمون الكلام وإبراز جهة اعتقاد المتكلّم من خلال شحنته الوثوقيّة Evidentiality، فهو الواسمُ لجهة التّأكيد والوثُوق في الكلام. وقد أشار المسعودي إلى هذا التّصور بمقال طريف بحث فيه عن الجهة الوثوقيّة ووسائل تحقّقها

---

(١) وجود «إنَّ» في الجملة (٢) و«إنَّ ولام الابتداء» في جملة (٣) دليلٌ على أنَّ البنية تختزل الوضع التّداوليّ، ومن ثمّ اختزال النظام للمقام، وهو مبدأ نسعى إلى البرهنة عليه، يقول «المبخوت»: «(...) إنَّ ما يُوجد في قول ما من خصائص تركيبيّة دلاليّة تمثّل دليلًا على افتراضات مقاميّة تخاطبيّة استوجبت أنْ تكون البنية اللّفظيّة المعنويّة على هذه الصّورة أو تلك...» (المبخوت، ٢٠٠٦ ب، ٢٥). وهذا التّصوّر ينبئ عن حواريّة ضمنيّة بين المتكلّم والمخاطَب، ذلك أنَّ بنية الكلام التي يتحكّم فيها المتكلّم المنشئ للكلام يكون فيها المخاطَب حاضرًا ليُتِمّ دلالة القول. وهذا ما أشار إليه بنفنيست بقوله: «قد يكون الأنا المتكلّم هو وحده من يتحدّث أحيانًا، ولكنّ الأنا السامع يضلُّ مع ذلك موجودًا حاضرًا، فحضوره ضروريّ وكاف ليجعل قول الأنا المتكلّم دالًا» (بنفنيست، ١٩٧٠، ٥٥٦).

في العربيّـة، وقـد ركـزّ علـى عمـل «إنَّ» باعتبارهـا موضوعـة للتعبـير عـن الوثُـوق في الـكلام. ويدعـم هـذا التّصـور توجّهنـا في البحـث عـن مؤكّـدات الإثبـات ودورهَـا في تعيـين اعتقـاد المتكلّـم، وقـد ضـربَ المسـعودي مقارنـةً بـين حـرف «إنَّ» و«أنَّ» وبـيّن الفـروق بينهمـا، وقـد وصـل إلى نتيجـة مهمّـة تـبرز ارتبـاط «إنَّ» بصحـة الخـبر ونزعتهـا الوثوقيّـة، حيـث يكـون فيهـا المتكلّـم ملتزمًـا بمصـدر المعلومـات وصحتهـا عكْـسَ «أنَّ» الـتي تحتمـلُ التّحويـر في الـكلام، يقـولُ المسـعودي في هـذا الإطـار: «إنْ صـحّ هـذا اعتبرنـا «إنَّ» حاملـة لمعـنى الوثُـوق المباشـر ذلـك أنَّ المتكلّـم يُخـبر مباشـرة عـن وضْـع يدركُـه بصفـة شـخصية، ويلـتزم بتقديـم نفسـه مصـدرًا للمعلومـات المتّصلـة بـه». (المسـعودي، ٢٠١٥ ب، ٣١٤).

تأسيسًـا علـى مـا سـلفَ بيانـه يُمكـن القـول في درجـات الاعتقـاد في الإثبـات «إنَّ المعـنى الإعـرابيّ يتشـكّل لـدى إثباتـات الإيجـاب والنّفـي الواقعـة علـى الأخبـار المُولَّـدة عـن اعتقـادات:

- فإمّا شغورًا، إذ ينخزلُ إليها معنى تركيب الإعراب.
- وإمّا وسمًا بمعنى لا يتغيّر من معنى الابتداء، وهو معنى التّأكيد.

تقول:

- Ø **زيـدٌ منطلـقٌ**، علـى الابتـداء فيـدلّ تركيـب الإعـراب علـى المعـنى الإعـرابيّ الإثبـاتي في صـدْر الـكلام الـذي ورد فارغًـا.
- **إنّ زيـدًا منطلـقٌ**، بمنزلـة زيـدٌ منطلـقٌ، إذ لا تفيـدُ «إنَّ» غـير التّأكيـد، وليـس كذلـك «ليـت» لأنَّ بـين قولـك «ليـتَ زيـدًا منطلـقٌ» و«زيـدٌ منطلـقٌ» فصـلًا قويًـا في المعـنى» (ميـلاد، ٢٠٠٣، ٨٣٢). وبنـاءً علـى هـذا، فالحـرفُ «إنَّ» يُـؤتى بـه لتقويـة الـكلام، وفيـه درجـة زائـدة عـن معـنى الإثبـات الـمُجرّد، ولكنّـه ليـس «مثـل ليـتَ ولعـلّ وكأنّ، فهـي حـروفٌ خارجـة مـن معـنى الابتـداء؛ لأنـك إذا قُلْـتَ: ليـت، فإنَّمـا تتمـنى، وكأنَّ للتشـبيه، ولعـلّ للتوقّـع. فقـد زال الابتـداء ولـم يجـزْ الحمـل عليـه» (المقتضـب، ٤، ١١٤).

ولئن كان لتأكيد الإثبات أشكال عدّة تقدّم ذكرها، فإنّنا نريد أنْ نُلفت النّظر لنوع آخر من أشكال التّأكيد، وهو التّأكيد بالمصادر والصّفات المنتصبة على إضمار الفعل، وهو نوعٌ من التّأكيدات التي تعتمدُ في جانب كبير منها على المستوى المعجميّ.

٢-٤-٢- الإثبات المؤكّد بالصّفات والمصادر المنتصبة على إضمار فعل المتكلّم:

بعد النّظر في تأكيد الإثبات بـ«إنَّ» نلفتُ النّظر إلى نوع آخر من أنواع التّأكيدات وجدناه مترسخًا في النّظريّة النحوية العربيّة منذ الكتاب مع «سيبويه»، وهو التّأكيد بالصّفات والمصادر المنتصبة على إضمار الفعل. ونرى أنَّ هذا النوع يدْخل في باب ما يُعرف بالتّأكيد اللّفظيّ نظرًا لأنَّ قيمته تكمن في مادته المعجميّة، فقولك»- والمثال لـ«سيبويه»-: «هو زيدٌ معروفًا تفيدُ التّأكيد؛ لأنَّ «معروفًا» قد ساهمت في التّعريف والزيادة في تثبيت هذه المعرفة عند المخاطَب، «قولك هو زيدٌ معروفًا، فصار المعروفُ حالًا، وذلك أنَّك ذكرت للمخاطَب إنسانًا كان يجهلهُ أو ظننت أنّه يجهله، فكأنّك قلت أثبته» (الكتاب، ٢، ٧٨). وقول «سيبويه» «فكأنّك قُلتَ أثبتهُ» دليلٌ على كوْن هذه المصادر تقوم بدور تقوية الكلام وإثباته. وقد مثّل هذا النّوع عند النّحاة شكلًا من أشكال التأكيد، فقد جاءت عند «سيبويه» في الكتاب تحت مسمّى «المؤكّد به العام» (السّابق، ١، ٣٨٣). ومن خاصية هذه المؤكّدات أنّها تكون «معمُولة لفظًا عاملة معنى» (ميلاد، ٢٠٠١، ٩٣)، وهذا ما يؤكّد أنّها تأتي منصوبة على إضمار الفعل، وقد فسّر ذلك السيرافي بقوله: «(...) وأمّا نصب: هو زيدٌ معروفًا فعلى جهة التّوكيد لما ذكرتهُ وخبرت به (...)، فإذا قال هو زيدٌ معروفًا فكأنّه قال: لاشكَّ فيه وكأنّه قال: أحقّ ذلك، والعاملُ فيه أحق وما أشبهه» (السيرافي، هامش الكتاب، ٢، ٧٩). ونستدلّ بمثال لـ«سيبويه» نفسّر به عامليّة هذه المصادر في المعنى ودورها في التّأكيد فقولنا:

- «هذا عبدُ الله حقًا»

فهذه الجملة تدلّ على حُكم مُثبت بوجُود حدثٍ أوّل، وهو «هذا عبدُالله»، وهو حدثٌ متّصلٌ بما في الكون من وجُود وسابق ومزامن له، فأمّا الحدث الثّاني فهو في عبارة

«حقًا»، وقد أتى تأكيدًا للحدث الأوّل، وليس لهُ وجُود سابق ولا مُزامن لعمل القول. وقد اكتسبَ مشروعيته في كونه جاء باللّغة، حيث أفادت مادتهُ المعجميّة معنى التّأكيد على حدّ قول «ميلاد» (ميلاد، ٢٠٠١، ٩٤).

واللافت للانتباه في هذه المصادر أنّها جاءت منصوبة، وهذا ما يدلّ على إضمار الأفعال التي قبلها فقولنا: «هذا عبد الله حقًا» نُصبت على إضمار الفعل «أحقُّ» فأصل الجُملة كأنّه قالَ «أحقُّ حقًا» فجعلهُ بدلًا كظنّا من أظنُّ (...)، ولكن لا يظهرُ الفعل؛ لأنّه صار بدلًا منه بمنزلة «سقْيًا» (الكتاب،١، ٣٨٤). وقد لاحظَ «ميلاد» في تتبّعه لهذا التّأكيد بالمصادر عند «سيبويه» أنّه مُختلف على نوع آخر من التأكيدات، وهو نوع «مما يُضمر فيه عمل فعل هو كلامك الأوّل لفظًا أو معنى»، وهي مما يؤكّد بتكرار[1] الكلام السّابق. ويكمن الاختلاف في كون هذه التّأكيدات لا تفيد التّأكيد بمادّتها المعجميّة - كما رأينا في السّابق - بل تفيدُ التّأكيد من خلال تكرار الكلام، فقولك - والمثال لـ«سيبويه» -: «سيرَ عليه فقد عُلم أنّه كان سيْرٌ، ثم قال سيرًا توكيدًا» (السّابق، ٣٨٠)، «فسيرًا» هنا تكرّرت لغاية التأكيد، وقد جاءت مُطلقة، وهذا الإطلاق هو الذي يُفسّر كلمة «المفعول المُطلق» الذي يأتي بالتّكرار أيضا مثال قولك: «ضربتهُ ضربًا»، «فضربتُ معناهُ أحدثتُ ضربًا فلمّا ذكرتَ بعدهُ ضربًا صار بمنزلة قولكَ أحدثتُ ضربًا ضربًا» (شرح الرّضيّ، ١، ٢٩٧).

على هذا الأساس تبرز قيمة المفعول المُطلق في تأكيد الحدث، وهذا التّأكيد مُستفاد من المصدر «ضربًا» لا من الفعل، وهذا ما أشار إليه العيساوي بقوله: «إنَّ المفعول المطلق معنى نحويّ يُؤكّد الحدث المستفاد من المصدر لا الحدث المستفاد من

(١) لقد طُرحت فكرة التّكرار كثيرًا في مبحث التّأكيد، وقد ساهمت هذه الفكرة في توجيه قضايا التّأكيد شكلًا ومعنى، حيث ارتبط تعريف التّأكيد في المعاجم بالتّكرار أحيانًا، فقد جاء في كشّاف اصطلاحات الفنون قولهم: «التّأكيد اللّفظي ويسمّى تأكيدًا صريحًا، وهو تكرير اللّفظ الأوّل أو اللّفظ المكرّر» (كشاف اصطلاحات الفنون، ١، ٣٧٣).

الفعل؛ لأنَّ الفعل حدثٌ وزمانٌ والمصدر حدثُ فقط فهما مختلفان، فلا يجوز توكيد أحدهما لجزء وترك الجزء الآخر» (العيساوي، ٢٠٠٩، ٧٥).

إنَّ ما تتميّز به هذه المؤكّدات أنّها تقوّي الحكم وتبرز التّفاعل الحاصل بين مكونات البنية، وهو تفاعلٌ بين معنى قد سبقَ ومعنى لاحق يؤكّد المعنى السّابق، فقولك: «جاءني القومُ كلّهم» هي بخلاف قولك: «جاءني القومُ»، فكلمة «كلّهم» قد خصّصت المعنى، ومن معاني التّخصيص التّأكيد. تبعًا لذلك، فنحن انتقلنا من مُجرّد الإخبار إلى التّأكيد، «وذلك أنّك إذا قلت «جاءني القوم كُلهم»، كان «كلٌّ» فائدةَ خبرك هذا، والذي يتوجَّهُ إليه إثباتُك، بدلالة أنّ المعنى على أنّ الشكّ لم يقع في نفس المجيء، أنَّهُ كان من القوم على الجملة، وإنّما وقع في شموله «الكل» وذلك الذي عناك أمْرُه من كلامك» (الدّلائل، ٢٨٠).

هذا التّصوّر لمعاني التّأكيد يلخّص مبدأ مهمّا في البحث يتمحور بالأساس في علاقة المتكلّم بالمخاطَب، فالمتكلّم يلجأ إلى التّأكيد نتيجة اصطدامه بالمخاطَب. ومن هنا نفهم أنَّ التّأكيد تقويةٌ للكلام وتثبيتٌ له، حيث يدخل على الكلام المُثبت فيؤكّده. وإنْ دققنا النّظر رأينا «الجرجاني» شديد الحرْص على تبيّن هذه المعاني، لا سيمَا معاني المصادر المنتصبة على إضمار الفعل، وكأنّه في موقف ردّ على المعارضين الذين يعتبرون التّأكيد تكرارًا لا طائل من ورائه.

يكتسبُ هذا النوع من التّأكيدات قيمته الدّلاليّة مما تحمله من شُحنة معجميّة في دلالتها على تثبيت الشّيء وتقريره من قبيل ما رأينا مع «حقًّا» و«معروفًا» أو بعملية التّكرار للّفظ باعتبار أنَّ التكرار تأكيدٌ. صفوة القول أنَّ التّأكيد هو تقريرُ الشيء وتثبيته في ذهْن المخاطَب، وهذا الاعتبار يكشف عن الوضع التّداوليّ الذي يصطدم فيه المتكلّم بمخاطَب شاكٍّ أو رادٍ للكلام، فيعمدُ إلى التّكرار أو إضافة مصادر من مثل «حقًّا» و«معروفًا» ليدفع به شكّ المخاطَب ويُثبّت كلامه في ذهنه. فنحن أمام وضع بلاغيّ مُتكامل بين متكلّم، ومخاطَب، ومقام قول، وهذا ما يؤكّد المبدأ العامّ الذي نسعى إلى

البرهنة عليه من كوْن البنية تختزلُ المقام وتُفصح عنه، فإضافة المتكلّم للتأكيدات دليلٌ على حُضور المخاطَب بالقوة.

٢-٤-٣- الإثبات المؤكّد بأدوات القصر والاختصاص:

إنَّ دقّة «الجرجاني» في متابعة الفروق المعنويّة لتأكيد الإثبات جعلتهُ يُعمّم البحث في الأدوات الدّالة على ذلك. ومن هنا فلمْ يكتفِ بعمل «إنَّ» التي تُعتبر أداة تأكيد ظاهرة ومعلومة في البحث النّحويّ بل تعدّى بحثه إلى الأدوات التي قد لا ينتبهُ إليها البعض في دلالتها على التّأكيد، ومن بين هذه الأدوات نجد أدواتَ القصرِ والاختصاص التي يُؤتى بها عادة من أجل تأكيد الكلام وتثبيته في ذهن المخاطَب.

وتُعتبر أدواتُ القصر والاختصاص من بين الأدوات التي يستعملها المتكلّم في بنية كلامه كلّما اصطدم في مستوى الخطاب بمخاطَب منكر أو شاكّ. ولعلّ ما يدعم كلامنا في هذا السياق حديثُ «الجرجاني» عنها في إطار تأكيد الكلام، ودفْع اللُبْس، يقول «الجرجاني»: «وأمّا الخبر بالنّفي والإثبات نحو: «ما هذا إلّا كذا»، و«إنْ هو إلّا كذا»، فيكون للأمر ينكرهُ المخاطَبُ ويَشكُّ فيه...» (الدّلائل، ٣٣٢). ويبدو لنا من خلال ذلك أنَّ القصر والاختصاص فرعٌ من فروع التّأكيد. وعلى هذا الأساس اخترنا أنْ نبحث في خصائص هذا التّأكيد وعلاقته بالجملة الإثباتية، ونقف عند ملامح هذا التّأكيد باعتباره درجةً من درجات اعتقاد المتكلّم في مضمُون كلامه. وقد توقّف «الجرجاني» في كتابه الدّلائل عند هذا النوع من التّأكيد، وهو التّأكيد بـ «إنْ وإلاّ». والمتمعّن في سياقات ورود هذا النوع يرى أنَّه يُطرح في إطار دفْعِ الوهْم عن الكلام ويُؤسّس للإثبات فيه، وقد استدلّ «الجرجاني» بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤]، فجاءت الآية مُعبّرة عن التّأكيد حيث دفعتْ اللبْس والإنكار، وأثبتت كوْن ما نَزَلَ على الرسُول صلى الله عليه وسلم وحيا من عند الله، ونفي أنّ ما ينطقُ به هو من الهوى. ويأتي هذا في إطار إثبات إعجاز القرآن حيث يكثّف صاحب الدّلائل من استعمال الآيات القرآنية، وحرصا منه على تدقيق المسألة في هذا النوع من التّأكيد (القصر والاختصاص)

نـراه يفـرّق بـين هـذا التّأكيـد، والتّأكيـد بـ«إنّمـا»، وهـو فـرقٌ عـبّر عنـه «الجرجـاني» بقولـه: «إنّمـا» تـأتي ابتـداءً، وقـد أوردَ مثـالًا مـن القـرآن الكريـم ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ﴾[الكهـف: ١١٠]، بينمـا تكـون «إنْ إلّا» ردًّا علـى كلام سـابق قـد قِيـلَ.

وقـد تعمّـق «الجرجـاني» أكـثر في بيـان حقيقـة هـذا التّأكيـد ودوره في تقويـة الـكلام والتّعبـير عـن جهـة اعتقـاد المتكلّـم، حـين تعـرّض إلى الإثبـات في القصـر بالنّفـي والاسـتثناء باعتبـاره مـن بـين الآليـات الأساسـيّة في عمليـة تأكيـد الـكلام. والطّريـف في هـذا النـوع أنّـه بخلاف سـائر الأدوات باعتبـار أنَّ المخاطَـب فيـه يكـونُ جاهـلًا أو منكـرًا للخـبر، وهـذا مـا يجعـلُ المتكلّـم يسـعى إلى تثبيـت القـول وتقريـره، فـإذا رأيـتَ شـخصًا مـن بعيـد فقلـت: «مـا هـو إلّا زيـدٌ» لـم تقلـهُ إلّا وصاحبـكَ يتوهّـم أنّـه ليـس بزيـدٍ، وأنّـه إنسـان آخـرُ، ويجـدُّ في الإنـكار أنْ يكـونَ زيـدًا» (الدّلائـل، ٣٣٢).

يمـارس القصـر والاختصـاص في مسـتوى بينـة الـكلام أولًا، وفي مسـتوى المعـنى ثانيـا، دورًا دلاليًّـا تأكيديًّـا، حيـث يُلفـتُ النّظـر في مسـتوى الجُملـة إلى جـزءٍ دون آخـر، ويقحِـمُ المخاطَـب في مسـارات دلاليّـة تخـدمُ الغـرض الأسـاسيّ، وهـو التّأكيـد في الـكلام، فقولـك: «محمـود درويـش شـاعرٌ لا مسـرحيٌ» فيـه توجيـه دلاليّ ظاهـر مـن قبـل المتكلّـم، يُريـد مـن خلالـه أنْ يقـول لنـا إنَّ محمـود درويـش شـاعرٌ وليـس مسـرحيًّا، وهـذا التّوجيـه الـدّلاليّ الـذي اختـاره المتكلّـم في اعتبـار درويـش شـاعرًا دون غـيره، فيـه وجهـة نظـر تأكيديّـة مـن قبـل مُنـشئ القـول، يُريـد مـن خلالهـا رفـعَ اللبْـس الـذي يُمكـن أنْ يُصيـب المخاطَـب مـن معرفـة كونـه شـاعرًا أو مسـرحيًّا. واسـتنادا إلى هـذا الاعتبـار فـإنَّ المتكلّـم ومـن خـلال التّخصيـص يحـاول أنْ يرسـم معالـم خطابيـة واضحـة بينـه وبـين المخاطَـب متجـاوزا التّعميـم ومتجهـا نحـو التّخصيـص بدافـع التّأكيـد، وهـذا لعمـري فيـه نـوعُ مـن المحاججـة يركبُهـا المتكلّـم لتأكيـد كلامـه وإثباتـه. وضمـن هـذا التّصـور بُـني تعريـف القصـر، يقـول «السـكاكي»: «وحاصـلُ معـنى القصـر راجـعٌ إلى تخصيـص الموصـوف عنـد السـامع بوصـف دون ثـان، كقولـك: زيـد شـاعر لا منجّـم، لمـن يعتقـده شـاعرًا ومنجمًـا. أو قولـك: زيـد قائـم لا قاعـد، لمـن يتوهّـم زيـدا علـى أحـد الوصفـين، مـن غـير ترجيـح» (المفتـاح، ٢٨٨).

صفـوة القـول، إنّ القصـرَ والاختصـاصَ يحمـلان شـحنة دلاليّـة تأكيديّـة زائـدة عـن مجـرّد الإخبـار فهمَـا يُفيـدان التّأكيـد وتقويـة الـكلام، ولكـنّ ليسَـا في المرتبـة نفسـها مـع التّأكيـد بـ «إنَّ». هـذا الاختـلاف مأتـاهُ المقـام ومـا يفرضـهُ مـن احتمـالات دلاليّـة، فالمتكلّـم حينمـا ينسـجُ كلامـه يكـون في إطـار عمليـة قصديّـة مضبوطـة تنعكـس فيهـا الاعتقـادات ضمـن بنيـة لفظيّـة، فيكـون اسـتعمال أداة دون أخـرى دليـلًا على اختيـار واعٍ مـن متكلّـم ضمـن سـياق لغـويّ خـاص. ونعتقـد أنّ هـذا المبـدأ مُترسّـخٌ في نظريّـة النّظـم عنـد «الجرجـاني»، فالمتكلّـم في اختيـاره لكلامـه دائمـا مـا يصبُـو إلى أغـراضٍ معيّنـة يكـونُ فيهـا كلامـه على هيئـة دون أخـرى حسـب حاجتـه في التّواصـل.

إذا كان ذلـك كذلـك، فـإنّ الأبنيـة التّركيبيّة الـتي يختارها المتكلّـم ليس اعتباطيّـة، فاختيار «إنَّ» في موضـع فعـل المتكلّـم غـير مسـاوٍ لـ «إنَّمـا»، وهـذا مـا يعكـسُ خاصيـة كلّ حـرف في توجيـه الدّلالـة. وبنـاء علـى هـذا الفهـم، فنحـن أمـام درجـات مـن التّأكيـد، يقـول البعـزاوي في دراسـته لأدوات القصـر والاختصـاص: «تلـك الأدوات وإنْ اشـتركتْ في معـنى التّأكيـد وسـاهمت في إبـراز معـنى البنيـة اللّغويّـة (...) فإنّـه لا يمكنهـا أنْ تشـترك في درجـة التّأكيـد، إذ التّأكيـد درجـات متفاوتـة تعبر عنهـا الأبنيـة اللّغويّـة» (البعـزاوي، ١٩٩٨، ١٠٩). ومـن هـذا المنطلـق كانـت «إنَّ» مختلفـة دلاليًّـا علـى عمـل «إنَّمـا»، فلـئن كانـت الأولى ردّا علـى كلام سـابق واعتقـاد قائـم علـى الشـكّ وعـدم اليقـين مـن قبـل المخاطَـب، فـإنّ الثّانيـة تـأتي لخـبر يعلمـهُ المخاطَـب، ومـا دخولهَـا إلاّ لتقويـة الحكـم والإثبـات، وفي ذلـك يقـول «الجرجـاني»: «اعلـم أنّ موضـوع «إنّمـا» علـى أنْ تـجيء لخـبر لا يجهلـهُ المخاطَـب ولا يَدْفـعُ صِحّتـه[1]، أو لِمـا يُـنَزَّل هـذه المنزلـة. تفسـيرُ ذلـك أنَّـكَ تقـول للرّجـل: «إنَّمـا هـو أخـوكَ» و «إنّمـا هـو صاحبُـكَ القديـمُ»: لا تقولـهُ لمـنْ يجهـلُ ذلـك ويدفـعُ صحّتـه، ولكـن لمـنْ يعلمُـه ويُقِـرُّ بـه، إلاّ أنّـكَ تريـدُ أن تنبّهـهُ للـذي يجـب عليـه مـن حقّ الأخ وحُرْمَـة الصّاحـب» (الدّلائـل، ٣٣٠).

(١) قـدْ يتسـاءل البعـض عـن جـدوى التّخصيـص مـا دام الخـبر معلومًـا عنـد المخاطَـب، فنقـول إنَّ للتخصيـص نوعًـا مـن رفـع اللُّبْـس عـن الخـبر، وفيـه ينحـو المتكلّـم للتدقيـق والتّوضيـح، يقـول قريـرة: يقـترنُ التّخصيـص في الخـبر لا بزيـادة اختياريّـة في التّفصيـل بـل بتدقيـق إجبـاريّ وضـروريّ لتمـام الخـبر، ومـن دونـه يشـبّه إدراك متلقـي الخـبر مـن يـرى صـورة غـير مكتملـة الوضـوح. (قريـرة، ٢٠١٥، ٢٢٨).

على هذا الأساس، يمكنُ الإقرار بأنَّ المتكلّم وهو يُهندسُ أبنيته التّركيبيّة من أجل تبليغ مقْصده يكونُ في إطار عملية مضبوطة يراعي فيها مخاطبه. وعليه فاختيار بنية دون أخرى مشروط بالمخاطَب ووضعه في الجهة المقابلة باعتباره يُساهم في تأثيث المشهد التّواصليّ، وضمن هذا تتوزّع أدوات التّأكيد في الإثبات درجات في الاعتقاد، وتبقى في إطار هذا الغرض الأولّ، وهو تثبيت الاعتقاد، ومن هنا فإنّ دورها لا يتجاوز مجرّد تعيين هذا الاعتقاد الأوّل. ولعل الغاية من توزّع هذه الأدوات والصيغ في موضع العامل الإعرابيّ تارة، وفي دَرجِ الكلام تارة أخرى، أنّها تعكسُ جهات اعتقاد المتكلّم وتصوّر حركته باعتباره المقولة المتحكّمة والمسيّرة لعمل الإثبات. وطرافة هذه الحركة أنّها تستبطن المقام بما فيه المخاطَب، وتتكهّن بالاحتمالات الدّلاليّة الطارئة، التي نرى انعكاساتها على سطح البنية، وهذا التّصوّر من شأنه أنْ يدفع بحُدوسنا من كون البنية تستبطن مقامات قولها، وهو ما سنحاول إثباته في كامل ثنايا البحث.

إنَّ ما يُمكن أنْ نحتفظ به في تتبّعنا لهذا النوع من التّأكيد هو:

- أنَّها أدواتٌ تُسهِم في تقوية الحكم وتثبيته.
- أنَّها أدواتٌ مختلفةٌ من حيث شحنتها التّأكيديّة، وهذا ما يجعلهَا تقع في سُلَّم تراتيبيّ في التّأكيد بحسب حاجة المتكلّم وغاياته التّواصليّة.
- أنَّها أدواتٌ تعكس وضعًا تداوليًّا ضمنيّا بين المتكلّم ومخاطبه، يظهرُ في مستوى بنية الكلام كلّما أضاف المتكلّم أداة. وهذا الوضعُ يُؤكّد دوْر المخاطَب في هندسة اعتقاد المتكلّم(١).

---

(١) للمخاطب دورٌ أساسيٌّ في صياغة الخطاب، فلا ريب في أنّه عنصرٌ فاعلٌ، وهو ما يدفعُ المتكلّم لاتخاذ هيئة تركيبيّة دون أخرى. وبناء على ذلك فهو الدّافع لإنشاء الخطاب، وقد وجدنا هذا التّصور متجذرًا في النّظريّة النحوية العربيّة، وله حضور في الدّرس اللّساني الحديث، فبنفنيست مثلا يُقرّ بهذا المبدأ ويعترف بدور المخاطَب يقول:

Tout énonciation est explicite ou implicte, une allocution, elle postule un allocutaire» (beneveniste,.1970)

٢-٤-٤- القسمُ توكيدٌ للكلام وتقويةٌ في الحُكم:

لقد أفرزتْ لنا دراسة مؤكّدات الإثبات جملةً من النتائج المهمّة تساعدنا على فهْم درجات الاعتقاد، ولعلّ أبرزها ما كشفتهُ لنا من تصوّرات حول صياغة المشهد التّواصليّ، لاسيمَا حضُور المخاطَب في عملية إنتاج القول. والمهم في كلّ هذه المؤكّدات أنَّها تنبعُ مما وفرهُ النظام اللّغويّ للمتكلّم من إمكانات تساعده كلّما تطلّبَ التّواصل ذلك، حيث رأينا أنَّ الحرف «إنَّ» مثلًا اكتسبَ قوتهُ من الوضع النّحويّ، فأداؤه وضعيٌّ نحويٌّ باعتباره كالفعل في العمل، هذا إلى جانب تصدّره للحيز الكلاميّ. أما المؤكّدات الأخرى فقد اكتسبتْ شُحنتها من المستوى الاشتقاقيّ والمعجميّ مثل ما رأينا مع المفعول المُطلق الذي تعلّق بمستوى من مستويات النّحو، وهو المستوى الاشتقاقيّ. وتبعًا لذلك، فإنّنا أمام نظام لغويّ يشحذُ كامل الوسائل لتثبيت الاعتقاد. وبخلاف هذه نجدُ مؤكّدات أخرى نثبتُ بها كلامنا، ونفترض أنَّ هذه المؤكّدات لها أسُاسها في النّظام ولكنّها أيضا تنبعُ من وضع تداوليّ تؤطره الأعراف والمؤسسات، وهذا النوع هو الإثبات بالقسم. فكيف يمكنُ أنْ نؤكّد بالقسم؟ وهل في القسم معنى زائدٌ عن مجرّد الإثبات؟

يَطرحُ القَسمُ جملة من الإشكاليّات ترتبطُ بالأساس بمعناه، فارتباطه بأعمال لغويّة أخرى يُضفي عليه نوعًا من الضبابيّة، فهلْ القسم معنى مستقلّ بذاته أم إنَّ معناه مرتبطٌ بغيره؟

الظّاهر أنَّ القسمَ في المتون النحوية والبلاغيّة يطرحُ إشكالًا عميقًا في قضية تصنيفه ضمن معاني الكلام، فهذا المعنى النّحويّ عادة ما يُلحقُ بأعمال لغويّة أخرى، ولا يستقلُ بذاته، في حين يتبنّى البعض الآخر كوْنه معنًى خاصًا من معاني الكلام له خصائصه الدّلاليّة والمقاميّة المستقلة (السّويح، ٢٠١٠، ٨٠).

يَهمنا من القَسَمِ في هذا السّياق دوره التّأكيديّ وشحنته الزائدة عن مجرّد الإثبات، فاهتمامنا به باعتباره معنًى من معاني الكلام يأتي في إطار دوره الدّلالي (التّأكيد). وقد تبلورَ هذا الطرحُ منذ بدايات تأسيس النّحو، فصاحب الكتاب يعتبرُ القسم توكيدًا

للكلام، يقول «سيبويه»: «واعْلمْ أنَّ القسم توكيدٌ لكلامك» (الكتاب، ٣، ١٠٤). ونفهمُ من كلام «سيبويه» أنَّ القسم يدخلُ على الجملة بعد اكتمال الفائدة التي يحسنُ السُكوت عليها محقّقًا بذلك البُعد التّقريريّ في الكلام، فهو بمثابة «إنَّ» و«حقًّا» التي أوردناها سابقًا.

يتواصلُ الاستدلال على دوْر القسم في تأكيد الكلام عند النّحاة بعد «سيبويه»، فـ«الجرجاني» يعتبرُ القسمَ طريقًا من طُرق إثبات الجملة، وترسيخهَا في الصدق ولما في مقولة الصِدق من أهمية في توجيه الجملة المُثبتة، يقول «الجرجاني»: «ليسَ في التّأكيد معنى أكثر من أنَّك تحقّق الجملة وتثبت قِدمهَا في الصدق» (المقتصد، ١، ٤٤٨). هذا الكلام يجعلنا نفهم أنَّ المتكلّم المُقسم يصطدمُ في مستوى الخطاب بمن يزعزع فرضيّة الصدق في الكلام فيلتجئ إلى تأكيد كلاَمه بالقسم لما فيه من سلطة على تقوية الحُكم. بناء عليه، يكون التّأكيد بالقسم مرتبطًا بوضْع تداوليّ، وغرض مخصوص، وهذا ما يجعلُ من التأكيد «مقامًا إخباريًّا» (السّويح، ٢٠١٠، ٨٦).

هذا التّصوّر في علاقة القسم بمقام القول من شأنه أنْ يقرّبه من غير الواجب؛ لأنَّنا عندما نُقسم بكلام مُثبت فنحن في الأصل نلتزمُ بفعل لم يتحقّق بعدُ، بلْ زمانه المستقبل، ولهذا تحدَّث «سيبويه» عن ضرورة لزوم اللاّم والنُون له، فقولك: والله لأفعلنَّ قسمٌ تعلّقَ بزمن المستقبل لذلك «لزمتهُ اللاّم ولزمتْ اللاّم النُون[1] الخفيفة أو الثّقيلة في آخر الكلمة» (الكتاب، ٣، ١٠٤)، فغيرُ الواجب الذي لم يَتحقّق بعدُ هو الذي أكسبَ القسمَ قيمة في التّأكيد، وإلّا ما كنّا لنقسم أصلًا على شيء مضَى وإنْ كان موجودًا.

وإنْ تتبّعنا بنية القسم نجدُ أنَّ للقسَم أشكالًا نحوية مختلفة:

- القَسَمُ بالحروف، وهو الشكل النّحويّ الوضعيّ للقسم، وينضاف إليه القَسَمُ بالفعل.

(١) النّون الخفيفة أو الثّقيلة هي نُون لا تدخل على فعل قد وقع، وإنَّما تدخلُ على غير الواجب (الكتاب، ٣، ١٠٥). وبهذا يؤكّد سيبويه أنَّ القسم تأكيدُ للكلام، وتحويل غير الواجب واجبًا.

نُلاحظ أنَّ هناك تأكيدًا مُضاعفًا للإثبات الأوّل الذي هو في الأصل بهذا الشكل: «أحلفُ بالله لأفعلنَّ»، غير أنَّ هذا الأخير إنشاءٌ نحويٌّ صريحٌ بعبارة «أوستين». وقد أشار «سيبويه» إلى أنَّ للقسم شكلًا أساسيًّا، من قبيل قولنا: «والله لأفعَلنَّ»، أمّا بقية الأشكال الأخرى فقد دخلهَا القَسمُ من أبواب المعجم في التقائه بدلالتي الاشتقاق والتّصريف (ميلاد، ٢٠٠١، ١٠١).

- القَسَمُ المعبّر عنه ببنية نحوية خبريّة دخلهَا القَسَمُ من مداخل المعجم والتّصريف والمواضعات الاجتماعيّة، مثال: «عَلم الله لأفْعَلنَّ»، وقولك «شَهِدَ الله لأفْعَلنَّ»، وهذا قريبٌ من إنشاء الدّعاء بالبنية الخبريّة،« شَهِدَ لأفْعَلنَّ» لفظهُ لفظ ما قدْ وقعَ ومعناهُ أسأل أن يغفر له (المبرّد، ج٢، ٣٢٥).

استنادًا إلى ذلك، يكتسبُ القَسَمُ السّلطة التّقريريّة في الكلام، فهو أسُلوب قوْل يحتاجه المتكلّم كلَّما اصطدم مقاميا بمُنكر للكلام. وبهذا فكأنَّنا بالقَسَم خلاَصُ المتكلّم من حيرة إنكار المخاطَب. ولنا في الاستعمالات اليوميّة ما يثبتُ دوْر القَسَم في التّأكيد، فالمتكلّم المُقسم يلتجئ إلى القسم لما لهُ من سلطة على المخاطَب، وهذا طبعًا يجب أنْ ننزّله في سياق ثقافيّ يُعلي من شأن القسم بوصفه نوعًا من الالتزام الأخلاقيّ. وقد يُجانب تحليلنا هذا الموضوعيّة العلّمية وينخرطُ في التّحليل العاطفي إلّا أنَّنا نقول إنّ هذا يمكن أنّ يجذّر القسم تداوليًّا بما يُساهم في بلورة دوره بنيويًّا، ذلك أنَّ القسم توكيدٌ للكلام لدفْعِ الشّكّ والتردّد، يقول السّويح: «لهذه الأسباب تحوّل القسمُ منذ القديم إلى عُرف اجتماعيّ أخضعت له البشريّة بعض مراسِمها في المناسبات الخطيرة كيمين أبقراط الذي يجريه كلّ طبيب أو اليمين الدّستوريّ الذي يُجْريه الرئيس في فاتحة تقلّدهما لمسؤولياتهما» (السّويح، ٢٠١٠، ٩٣).

ومن البيّن في قضية القسم في علاقته بالخبر عمومًا والإثبات خصوصًا، هو أنّ القسم قد وقعَ التطرّق إليه عند البلاغيّين العرب في باب خُروج الخبر للدّلالة على الإنشاء من قبيل الدّعاء والأمر وصيغ العقود، وهو ما يستدعي ذكرهُ في الجانب البلاغيّ من البحث

بكونه معنًى بلاغيًّا يُستدل عليه من المقام، إلّا أنّنا نقول إنّ حضور القسَم في هذا الباب من البحث، وهو باب يُعنى بدراسة الخصائص النحوية للإثبات له ما يبرّره باعتبارنا وإنْ اعتبرنا القسَمَ يُستدلُ عليه من المقام فإنَّ ارتباط جملة جوابِ القسم به يكرّسهُ في مستوى البنية ويجعلُ الاستدلال عليه بنيويًّا أقرب، هذا إضافة إلى أنّنا نبحث في علاقة القسم بالإثبات من مُنطلق اعتباره يُؤكّد الكلام ويقويه، وهذا ما يجعله لا يستقل بذاته فهو ليس كلامًا يَحسنُ السكوت عليه، وإنّما يؤتى به لتقوية الحكم. وقد وجدنا عند «الشاوش» هذا الاطمئنان في «إلحاق القَسم بسائر التّأكيدات وعدم استقلاله عملًا لغويًّا بذاته» (الشاوش، ٢٠٠١، ٧٥٠). ونشير هنا إلى أنَّ «الشاوش» قد اسْتأنف هذا الاطمئنان بترجيح مفادهُ أنَّ القسمَ عملٌ لغويٌّ ومعنى مستقلٌّ عن سائر المعاني المتحقّقة بطرق التّأكيد الأخرى (السابق، ٧٥١)، وهو استئنافٌ يدلّ على حيرة الباحث في اعتبار القسم عملًا لغويًّا. وقد سارَ السويح في الاتجاه نفسه حين اعتبرَ القسمَ «معنى خاصًا من معاني الكلام له خصائصه الدّلاليّة والمقاميّة المستنبطة» (السّويح، ٢٠١٠، ٨٠).

ونحن إذا كنّا نذهب مذهبهما في كونه مختلفًا عن سائر التأكيدات، فإنّنا نخالفهم الرأي في اعتباره عملًا لغويًّا مستقلًا، ونبرّر ذلك بكون القسم لا يكتملُ معناه منفردًا بل بارتباطه بأعمال لغويّة أخرى كالإثبات مثلًا، هذا إضافة إلى عدّه من المعاني التي تُنجز ببنية إثباتية، ويُلحق بالخبر الذي جزؤه إنشاء، وهي معانٍ مشتّقة من أعمال لغويّة أصليّة، وليست مستقلة بذاتها.

الحاصلُ من عرْض أشكال التّأكيد أنّها تلتقي في الدّلالة على معنى الإثبات وتقوية الحكم، وهذا ما يجعلُ التّأكيد درجةً من درجات الاعتقاد في الإثبات. وقد رأينا أنّها درجاتٌ متفاوتة، وليست في القيمة الدّلاليّة نفسها، ذلك أنّنا في إطار سُلّم دلاليّ في الاعتقاد يمرُّ من أبسط الأدوات تأكيدًا إلى أقواها دلالة، فنحن هنا بإزاء «أعمال لغويّة يختلف فيها تأكيد الإثبات عن الإثبات، ويراعي المتكلّم عند إنجاز الأعمال اللّغويّة اعتقادات المخاطَب وافتراضاته» (المبخوت، ٢٠٠٦ ب، ٢٢)، غير أنّها تبقى في إطار ترجيح

دلالة على أخرى بحسب طبيعة الأداة، ولا يخرجنَا من المعنى الأساسيّ الذي هو تثبيت الاعتقاد. ولعلّ وجهَ الطّرافة في قراءة درجات الاعتقاد في الإثبات أنّنا كشفنا عن دوْر البنية النحوية في التكهّن بمقامات قولها، وفي المقابل توقفنا عند دَوْر المخاطَب في تأثيث العمليّة التّواصليّة باعتباره المسؤول الأوّل على الخطاطة الذّهنية التي يصوغها المتكلّم.

على وجْه العموم، فإنَّ ما جنيناهُ من فوائدَ في تتبّعنا لدرجات الاعتقاد في الإثبات هو أنّ:

- تجرّد صَدْر الكلام في الجُملة المُثبتة خصّه الواضع دليلًا على كوْن الكلام إثباتًا، وأنَّ هذا الموضع قابلٌ لدخول حروف تُعيّن اعتقاد المتكلّم وتخصّصهُ درجات بحسب الحاجة في الخِطاب، وأنَّ هذه الحروف لا يتعدّى دوْرها حُدود التّعيين، فهي غير نافذة للمحلّ الإنشائيّ حيث يوجد المتكلّم العامل، وغير قادرة على تغيير إنشاء الإثبات الذي يعودُ للمتكلّم وحده، نقول هذا لما في هذا الموضع من احتمال دخول عناصر أخرى تغيّر معنى الكلام مثل حروف النّفي والاستفهام والنّداء... إلخ.
- هذه الأدوات التّأكيديّة المعبّرة عن درجة زائدة من الإثبات المتجرّد من الوسْم هي تعبيرٌ عن درجة من درجات الاعتقاد، تعكسُ في جوهرهَا وضعًا تداوليًّا بين المتكلّم والمخاطَب، وتكشف في الإطار نفسه عن دوْر المخاطَب باعتباره المسؤول الأوّل على هندسة اعتقاد المتكلّم.
- هذه الدّرجات واقعة في مستويات مختلفة من الاعتقاد، وهذا الوقوع هو من صُنْع المتكلّم المؤسّس للإسناد الأوّل الذي يحكمُ دلالة الجملة في أبسط صورها، وهذا ما يجعل سُلطة هذه الحروف لا تمسّ جوهر البنية الإسناديّة عامّة، وبنية الإثبات بصورة خاصة. وهذه القدرة للبنية الأولى متأتية من اعتبارها بنية قارّة ثابتة رغم مُتغيرات المقام، وهذا الثبات يعكسُ قدرة النظام وتماسكه.

- للإثبـات المؤكّـد أشـكالٌ مختلفـة تتـوزّع مـا بـين حـرف «إنَّ» وصـولًا إلى أقـوى درجات التّأكيـد، وهـو التّأكيـد بالقسـم؛ لأنَّـه إنَّمـا يُـؤتى بـه لتقويـة الحكم.
- الحديـث عـن هـذه الدّرجات في الاعتقـاد يُبقينـا في إطـار الدّلالـة الوضعيـة النحويـة ولا ينتقـل بنـا إلى المسـتوى البلاغـيّ المنجـز (الفعلـي) وإنْ كنـا نتحسّسـه مـن خـلال حُضـور المخاطَـب في البنيـة (المقـام النمطـي). وهـذا مـا يعكـسُ التصـاق المسـتوى النّحـويّ بالبلاغـيّ، ويؤكّـد في الإطـار نفسـه قـدرة البنيـة النحويـة علـى التكهّـن بمقاماتهـا، ويحقّـق مبـدأ الاسترسـال بـين البنيـة والمقـام.
- الشـكّ والظـنّ والتّأكيـد هـي ضُـروبٌ مـن الاعتقـاد سـليلة منـه، وهـذه الفرضيّـة تجعـلُ مـن الاعتقـاد هـو المحـرّك والمسـيّر لعمـل الإثبـات، وهـذا مـا سـنختبره أكـثر مـع تحقّـق الإثبـات مقاميًّـا في البـاب الثّالـث.
- تـوزّع هـذه الأدوار في الإثبـات يجعـل مـن بنيتـه فضـاءً لتشـكّل أبنيـة أخـرى، وهـذا في اعتقادنـا مـا جعلـهُ الأصـل والسّـابق في الاعتبـار وجعَـل سـائر الأبنيـة تقوم عليه، لاسـيما وأنَّ التجـرّد في موضـع فعـل المتكلّـم يمثّـل فرضيّـة أساسـية في فهـم عمـل الإثبـات.

ينبغـي في نهايـة متابعتنـا لدرجـات الاعتقـاد في الإثبـات أنْ نُشـير إلى اعتبـار مهـمّ مفـادهُ أنَّ هـذه الخطيّـة في اعتقـاد المتكلّـم الـتي تنحـدر مـن أعلـى هَـرَمٍ في النظـام المتّسـم بالفقـر الـدّلاليّ نحـو الإنجـاز المتّسـم بالفـوضى والـثراء الـدّلاليّ، تصـوّر لنـا حقيقـة المعنى عامة والإثبـات بصـورة خاصـة، تفسـيرذلـك أنَّ الإثبـات - باعتبـار أصليتـه - يبـدأ في التشـكّل كلّما نحـتَ المتكلّـم معنًى جديـدًا وأظهـره في موضـع فعـل المتكلّـم الـذي اعتبرتـه النّظريّـة النحوية العربيّـة موْضـع القصـد والإبانـة، ونتخـده نحـن في بحثنـا الفرضيّـة الأصليّـة الـتي توجّـه عمـل الإثبـات ومـا يحتمـلُ مـن وجُـوهٍ وفـرُوقٍ. فالمتكلـم كلّمـا أغـنى تلـك السـلميّة الأولى (التجـرّد) بحـروف أو أفعـال بـرزتْ معـان جديـدة، هـذا خلافًـا لانفتـاح فائـدة الإثبـات عـن أعمـال لغويّـة أخـرى تشـارطه، وفي تشـارطها تتناسـلُ وتُشـتق أعمـالٌ جديـدةٌ. وهـذا مـا سـنحاول التّطـرق إليـه في قـادم البحـث.

٣- الاسترسـال النظامـي لفائـدة الإثبـات ومـا يتحقّـقُ مـن معـانٍ فـروع:

٣-١-الاسترسال المقوليّ بين الإثبات والمعاني الأصول:

إنَّ الحديـث عـن قضايـا الاسترسـال النّظـاميّ عامـة والإثبـات بصـورة خاصّـة هـو حديـثٌ عـن تأصيل نظـريّ مُجـرّد لحركيّـة الأعمـال اللّغويّـة ومـا يحكُمها مـن انتظـام لغـويّ أكسـبهَا ضبطًا وقـدرة علـى تحمّـل الاتّسـاع الـدّلاليّ الـذي يفرضـهُ الإنجاز، وهـي قـدرةٌ تعكـس صرامـة نظـام لغـة ومـا يتّسـم بـه مـن فاعليـة في شـكلنة الفـوضى الدّلاليّـة.

نقصـدُ بالاسترسـال المقـوليّ التقـاء الأعمـال اللّغويّـة في جُملـة مـن المقـولات العامّـة في الأسـاس المجـرّد، وقـد خـطّ هـذا التّصـور «الشـريف» (٢٠٠٢) في تجريـده للنظـام النّحـويّ بتأسيسـه لشُـحن أساسـيّة في الـكلام مـن إيجـاب وسـلب ومـا يتوسـطهما مـن إمـكان، وهـي مقـولاتٌ تتحكّـم في استرسـال الأعمـال اللّغويّـة وتقاطعهَـا. وقـد اسْـتلهم «المبخـوت» (٢٠١٠) في مراجعتـه لدائـرة الأعمـال اللّغويّـة مـن هـذه المقـولات الكثـير لاسـيما في بحثـه عـن قواعـد تُسـيّر الأعمـال اللّغويّـة، وهـو تصـوّر نـراه قـادرًا علـى التّأسـيس لقضيّـة الاسترسـال بيـن الأعمـال اللّغويّـة ومـا تتسّـم بـه مـن تداخـل. ونحـن في هـذا المقـام علـى وعـي بجـدوى مـا خطّـه هـؤلاء في البحـث عـن قضايـا استرسـال الإثبـات مـع سـائر الأعمـال الأخـرى، فالبحـث في جملـة مـن المقـولات العامّـة الموغلـة في التّجريـد الـتي تحكـم تكـوّن هـذه الأعمـال سيسـمحُ لنـا برصْـد تفاعلهـا مقاميًّـا الـذي سـيولّد معـاني جديـدة تـرِثُ مقوّمـات هـذا الجمـع.

تقـومُ هـذه الفرضيّـة (الاسترسـال المقـوليّ) كمـا خطّهـا «الشـريف» (١٩٩٣، ٢٠٠٢) ومـنْ بعـده «ميـلاد» (٢٠٠١) بتكريسـها في المنطـق الإعـرابيّ، وصـولًا إلى «المبخـوت» (٢٠١٠) بتصنيفـه للأعمـال بمنطـق نحـويّ، علـى اعتبـار مفـادهُ أنَّ كل الأعمـال اللّغويّـة تحكمهـا ثنائيّـة الوجُـود والعـدم الـتي تقـع تحتهـا مقـولات مـن مثـل الإيجـاب والسّـلب والإمـكان، وهـي مقـولات تتداخـل فيمـا بينهـا تداخـلًا حسـابيًّا ممـا يُولّـد الشُـحن الـتي تُسـيّر الأعمـال

اللّغويّة. وتعكس فكرة الاسترسال المقوليّ حقيقة اللّغة باعتبارها معنى، في مقابل اللّفظ الذي يُعيّنها ويخصّصها. وهذا التّصور للّغة من قبل «الشريف» يجعل الدّلالة كائنًا يقبع في مستوى أعلى من التّجريد، سابقا للوسم اللّفظيّ.

ولعلّ الطّريف في هذا المستوى -كما وصفه صاحبه- «أنَّه يصلُح لتفسير اللّغة ولربطها بالمنطق ولو على صورة فضّة» (الشريف، ٢٠٠٢، ٢٩٦). ونفهمُ من كلام «الشريف» أنَّ هذا المستوى الموغل في التّجريد يشكف لنا عن بدايات اشتغال اللّغة وتحديد العلاقات بين أبنيته المتشارطة. وعليه فإنَّ فهْم هذا المستوى المقوليّ وتبيّن خصائصه والوقوف عندها سيمكّننا من ضبْط الدّلالة والتماس ظُروف نشأتها الأولى مادامَ هذا المستوى هو المحرّك لمختلف الأبنية اللّغويّة، يقول «الشريف»: «فالقولُ بمقولة لغويّة مجرّدة تسود الأبنية المختلفة في مستواها النّحويّ من شأنه أن يؤدّي إلى الإقرار بحقائق لغويّة نظاميّة سابقة لالتقاء الدّال بالمدلول» (الشريف، ٢٠٠٢، ٧٠).

تشتغل هذه الفرضيّة على مقولات من قبيل مقولتيْ الإيجاب والسلب المعبّرتين عن مقولة الوجُود وما يتحقّق في الجمع بينهما من إمكان «ولـمّا كان الإمكان إمكانين يدلُّ أحدهما على احتمال الوجُود والآخر على احتمال العدم كان الإمكان إمّا ايجابيّا وإمّا سلبيًّا فيترجّح في الأوّل التحقّق، وفي الثّاني عدم التحقّق فتكون المقولات الدّنيا أربعا: الإيجاب (+)، والسلب (-)، والإمكان الإيجابي (±) والإمكان السلبي (±)» (المبخوت، ٢٠١٠، ١٥٨).

ما يهمّنا هو وسْم الإثبات بمقولة الإيجاب التي تحرّكه، ولـمّا كان الإثبات وسمًا للإيجاب يقتضي الإمكان الإيجابيّ (أي يقتضي التّصديق والتّكذيب)، فإنّه سيتقارب مع النّفي باعتباره يقتضي الإمكان الإيجابيّ أيضا (السّابق). وهذا الالتقاء في الإمكان لاشكّ في أنّه سيولّد عملًا لغويًّا آخر، وهو الاستفهام باعتبار أنَّ الاستفهام يَسِمُهُ الإمكان الإيجابيّ، بيان ذلك أنَّنا حين نستفهمُ فإنَّنا نستفهمُ عن شيء مُثبت أو منفيّ، وهذا ما جعل البلاغيّين العرب يلتزمونُ بمبدأ أنَّ «الأخبارَ جوابات عن استفهام»، ولكن لـمّا كانت هذه المقولات مُوغلة في التّجريد فما الدّليل عليها لغويًّا؟ أي ما الذي يُعجّم هذه المقولات ويَسمها في الأعمال اللّغويّة؟

للإجابة عن هذا السؤال عُدنا إلى ما استقاه «الشريف» من تصورات النّحاة في نظريّة الحرف، وهو تصوّرٌ يرى أنّ الحرف هو القادر على وسْم هذه الأعمال، حيث يحتلّ موضع فعل المتكلّم، ويكون قادرًا على الإفصاح عن نوْع العمل، فكانت (هلْ) مثلًا وسمًا للاستفهام، وكانت (لمْ) وسمًا للنّفي... إلخ. وفي هذا الإطار يكون الإثبات خاليًا ومتجرّدا من الوسْم، وهذا التجرّد هو وسْم لمقولة الإيجاب، حيث تكون هي المولّدة لقوّة الإثبات. هذا الفهم هو الذي أسس لعلاقة الإثبات بالابتداء كما كنّا رأينا، ذلك أنَّ المتكلّم في الإثبات يكون مُبتدئا مُخبرًا مُسيّرا باعتقاد يقين من مضمُون كلامه. ووفق هذا الاعتبار فهمنا دوْر أفعال القلوب ومؤكّدات الإثبات التي تقعُ درجات في الاعتقاد باعتبارها صادرة من هذه المقولة الكبرى (الإيجاب) التي تحرّك هذا العمل وتسيّره.

بناءً على ذلك، كان كلّ عمل لغويّ وسمًا لمقولة معيّنة، وكان الإثبات في هذه الحالة وسمًا لمقولة الإيجاب (+)، وكان النّفي وسمًا لمقولة السّلب (-)، وكان الاستفهام وسمًا لمقولة الإمكان (+-) بشقّيه الناتجة من التقاء الإيجاب بالسّلب، فمِنْ حَدَثِ التّشارط الإيجابي السلبيّ يُولَد الإمكان المتولّد عنه كلّ الأبنية المقوليّة التّواجدية الحدثية بفضل الدّور التّكراري في الحركة الشرطيّة («الشريف»، ٢٠٠٢، ٥١٠). هذا التصوّر يجرّنا إلى الحديث عن حركية الأعمال اللّغويّة، وهي حركيّة تبدأ من السّقف الأعلى في التّجريد من خلال تقاطع هذه المقولات التي تولّد معاني وأعمالًا جديدة يقتضيها المقام، لهذا اعتبرَ «المبخوت» أنَّ تمييز الأعمال اللّغويّة النظاميّة من الأعمال اللّغويّة المتحقّقة تخاطبيًّا تمييزٌ مهمٌّ في تبيّن مستويات الأعمال المتحقّقة من القول. (المبخوت، ٢٠١٠، ١٦٣).

إنْ حاولنا تنزيل هذا التّصور الذي أوردناه مقتضبًا في قضية استرسال الإثبات مع المعاني الأصول، سنجدُ أنَّ الإثبات يتّسم بجملة من العلاقات النظاميّة مع بعض الأعمال اللّغويّة، ولعلّ أبرزها صُنوه النّفي إضافة إلى عمل الاستفهام الذي يُدرس في إطار علاقة اقتضائيّة مع الإثبات لابدّ من الوقوف عندها، وتبيّن ما سيؤدّي من بروز لجملة من المعاني.

٣-٢- الإثبات والنّفي والاستفهام ثالوثًا نظاميًّا:

٣-٢-١- نظاميّة العلاقة بين الإثبات والنّفي:

لقد مكّننا البحث في المقولات الأساسيّة المسيّرة للأعمال اللّغويّة، التي تقبع في السّقف الأعلى من التّجريد في النظام النّحويّ من تبصّر حقيقة اشتغال النظام وكيفية استرسال الأعمال فيه. ويعود ذلك إلى طبيعة النظام اللّغويّ الذي يتّسمُ بقدرته على تمثّل الأشياء، وضبط الظّواهر التي تتصف أحيانًا بالاعتباطيّة واللاّمنطق. هذا الفهم أدّى بنا إلى الإقرار أنّ المقولات الأساسيّة هي مقولتا الإيجاب والسّلب وما نتج عن التقائها من مقولة الإمكان، وعليه ضبطنَا العلاقات وحدّدناها، فكانَ الإثباتُ مُسيرًا بمقولة الإيجاب، وكان السّلب الدّافع للنّفي أساسًا، واستغلّ الاستفهام التقاء الاثنين ليولَد من الإمكان. ومن هنا جاءت فكرة الاشتغال على هذا الثّالوث باعتبار وجُود علاقة نظاميّة تربطه، وهي علاقاتٌ ستكشف عن ولادة معانٍ جديدة من قبيل التّقرير الذي يستغل علاقة الاستفهام بالإثبات.

نقصدُ بهذا الثّالوث العلاقة النّظاميّة بين الإثبات والنّفي من جهة باعتبارهما يقعان تحت الخبر، وعلاقتهما بالاستفهام من جهة أخرى، وقد تكوّنت لنا هذه النّظرة في إطار ما وجدناه من حديث عن ثنائيّات من قبيل الخبر والإخبار، والاستخبار والاستفهام، هذا مع كوْن وجُود المبدأ القائم الذي يعتبر «الأخبار جوابات عن سؤال سائل» (هامش الكتاب، ٣،١١٤، والمقتضب، ٤، ٣٥٧). ولا يجب أنْ يُفهم من كلامنا أنّ الاسترسال خاص بهذا الثّالوث دون سائر الأعمال اللّغويّة، وإنّما غايتنا هي الوقوف عند هذا الثّالوث وتبيّن العلاقات بما يخدمُ غايات بحثنا.

قبل الشّروع في البحث عن هذه العلاقة (علاقة الاستفهام بالإثبات) سنركّز البحث بدايةً في علاقة الإثبات بصنوه النّفي الذي غالبًا ما تُدرس في إطار الخبر. ونودّ في البداية الوقوف عند مسألة الفائدة من الكلام التي ستكشف عن طبيعة هذه العلاقة، فـ«الجرجاني» يرى أنَّ مدار الفائدة على الإثبات والنّفي يقول: «إنّما مدار الفائدة في

الحقيقة على الإثبات والنّفي» (أسرار البلاغة، ٣٦٦)، فهما أصلاَ الفائدة وعليهما تقوم سائر المعاني؛ ولهذا سِرْنا في اعتبار الإثبات الأصل والسابق لامحالة «فالإثبات والنّفي هما المعنيان اللّذان تتمحور عليهما سائر المعاني، وهما المولّدان الأساسيان للفائدة في البنية التّركيبيّة الدّلاليّة الدنيا المجرّدة، وذلك باعتبارهما يمثّلان حكم المتكلّم ويجّسدان اعتقاده» (ميلاد،٢٠٠١، ٢٠٦).

إنَّ البحث في علاقة الإثبات بالنّفي تَطرحُ علينا - حسب ما نتصور- الوقوف عند قضية الخبر؛ لأنَّ النّفي قد وقع إلحاقه بالإثبات واعتُبر صنوه داخل الخبر، فهناك من يرى أنَّ الخبر إثباتٌ، أمّا النّفي فهو من باب غير الواجب حسب صاحب الكتاب، إلاّ أنّ «ميلاد» حاول أن يُبرز أنَّ النّفي عند صاحب الكتاب هو من باب الخبر، وذلك من خلال ما يُمكن الإِخْبَارُ عنه بالنّكرة، يقول «ميلاد»: «يظهرُ من خلال بعض الأبواب في الكتاب أنَّ «سيبويه» يعتبر النّفي خبرًا، وذلك في سياق ما يمكن الإخبار عنه بالنّكرة» (السّابق، ٧٠). ومهما يكن من وجاهة في إدراج النّفي مع الإثبات داخل الخبر فإنَّ المسألة تظهر لنا أعمق من ذلك، فالإثبات والنّفي هما عملان رئيسيان متجذّران في صُلب النّظام النّحويّ. فمن خلال هذين العملين يتمكّن المتكلّم من وسْم بنيته باللّفظ، وهو وسْم يجسّد اعتقاده باعتباره حكمًا. ومن هنا كانت معاني النّحو صنيعة المتكلّم، وهي معان تنبني على فائدة الإثبات والنّفي السّابقين لكلّ ضُروب القول. ومن صُلْبِ هذا الفهم ينبعُ اهتمامنا بهذه العلاقة بين العملين، والتي نفترضُ أنّها علاقة نظاميَّة ستكشف لنا الكثير في كيفيّة تولّد سائر المعاني. إذا كان ذلك كذلك، وكان الإثبات والنّفي هما أصلاَ الفائدة من الكلام وقيام سائر المعاني عليهما فإنّنا ننطلق في البحث في العلاقة بينهما من داخل النظام النّحويّ باعتبار أنَّ الفائدة من الكلام تتشكل في مستوى النظام بنية تركيبيّة.

بالعودة إلى النّظريّة النحوية والبلاغيّة العربية نجدُ أنَّ النّفي فرعٌ من الإثبات، يقول الإستراباذي: «النّفي فرعُ الإثبات فجرى مجراه وألحق به» (شرح الرّضيّ،١، ٢٩٧). فالإثبات هو الأصل والنّفي لاحقٌ به، ولهذا الرأي وجهة نظر قائمة على جملة من

الحُجج تتمثّل في كوْن خلوّ البنية النحوية من العوامل الواسمة لفعل المتكلّم- وهي الحروف غالبا - يفيدُ الإثبات، فالمتكلّم في قوله: «زيدٌ قادمٌ» يُخبر عن قدُوم زيد، فإنْ دخل أيّ حرفٍ ليسِمَ هذا الموضع انزاحَ المعنى النّحويّ الأوّل، وهو مجرّد الاعتقاد، وأخذ مكانهُ معنى آخر بحسب طبيعة الحرْفِ المفصَح عنه، ولعلّ من بين هذه الحُروف الواسمة نجد حروف النّفي، يقول «الجرجاني»: «الإثباتُ لا علامة له، بل علامتهُ ألّا تَدْخُلَ عليه الحُروف النّافية»(المقتصد، ٢، ١١٠٥). فإلى أي حدّ يُمكن التّسليم بهذه الحجة؟ وهل يمثّل النّفي ذلك الكلام المقابل للإثبات باعتباره واجبًا؟

إنَّ العلاقة بين النّفي والإثبات تتّضحُ في مستوى البنية النحوية، فخلوّ موضع فعل المتكلّم من الوسْم ينتج عنه الإثبات ودخول حروف تعبّر عن فعل المتكلّم في المحتوى القضويّ يُخرج البنية من مجرّد الإثبات إلى معانٍ أخرى كالنّفي والاستفهام والنّهي... إلخ. ولما كانَ الإثبات والنّفي معنيين يُنشئهما المتكلّم حسب جهة اعتقاده، فإنّ العلاقة بين الإثبات والنّفي تتضحُ كمقابلة بين دلالة الإثبات على الإيجاب ودلالة النّفي على السلب إلّا أنَّ النّفي لا يخرج من كوكبة الخبر، يقول «ميلاد»: «فالإثباتُ والنّفي كلاهمَا عمل واجب الوجُود إلّا أنَّ الأوّل واجب الوجود إيجابًا والثّاني واجب الوجود سلبًا»(ميلاد،٢٠٠١، ٧٢)، فالنّفي مطابق للإثبات من حيث البنية الإسناديّة، ومن حيث اختزالهما للمعنى النّحويّ الوضعيّ الأوّل من جهة اعتقاد المتكلّم. ويتّضحُ ذلك في استدلال «سيبويه» على علاقة الإثبات بالنّفي من خلال جملة من العلاقات بين الجمل المنفيّة بنظائرها المثبتة، وقد قدّم لنا علاقة بين جملة من التّراكيب من قبيل: (فَعَلَ - لم يَفْعَلْ)،(قدْ فَعَلَ - لمّا يَفْعَلْ)،(هو يَفْعَلُ - ما يفْعَلُ)، (هو يَفْعَلُ - لا يَفْعَلُ)، (لَيَفْعلنَّ - لا يَفْعَل)،(سَوْفَ يَفْعَلُ - لنْ يَفْعَلَ) (الكتاب، ٣، ١١٧).

هذا المبدأ القائم منذ «سيبويه» يقوم على افتراض أنَّ الجملة المنفيّة تنفي الجملة المُثبتة، لهذا زعم الخليل أنَّ «قدْ» جواب لقوله: «لمّا يَفْعَلْ»، وهو كلامٌ لقوم ينتظرونَ خبرًا (السّابق، ٤، ٢٢٣). وهذا التّقابل نراه أيضا مع «ابن يعيش»، حيث يقولُ: «اعلم

أنَّ النّفي إنَّما يكون على حسب الإيجاب؛ لأنَّه إكذاب له فينبغي أنْ يكون على وفق لفظهِ لا فرق بينهما إلّا أنّ أحدهما نفي والآخر إيجاب» (شرح المفصّل، ٨، ١٠٧). بناءً على ذلك، فهما يشتركان في عدة خصائص في مستوى البنية النحوية، وهذا ما يدعمُ خصائصهما النظاميّة التي تدلُّ على اشتراك الإثبات والنّفي في عمل الإخبار. ويعتبّر «الجرجاني» أنَّ موضع الفائدة للإثبات والنّفي معًا، ويأتي هذا في إطار اعتباره الخبر أصل الكلام، كما «أنّ النّفي شكل من الإثبات» (ميلاد، ٢٠٠١، ٧٢)، أو إثباتٌ سالبٌ، وذلك أنَّه إثبات سالب ينشئه المتكلّم إنشاء صادرًا عن اعتقاد، فيتحدّد عمل المتكلّم كما يلي:

- في حالة الإثبات: إثباتُ وجُود شيء (ف فا) من خلال التّلفظ بالقول وإنجاز غرض كلامي.
- في حالة النّفي: إثباتُ عدم وجُود ذلك الشّيء المنفي (ف فا)، فهو إنجاز لغرض كلاميّ معين مُرتبط بسياقات إثبات فعل النّفي (السّابق، ٢٠٦). واستنادًا إلى ذلك وباعتبار أنَّ الإثبات هو إثباتُ وجود شيء لشيء، فإنَّ النّفي وباعتباره إثباتًا سالبًا فهو نفي وجُود شيء لشيء، وهو ما يصطلحُ عليه بـ«الإثبات المنعدم»، ففي كلا الحالتين يقعُ الإثبات، وهو محلّ انطلاق «الجرجاني» في دراسته للقول، وما يتلفّظ به المتكلّم بصفته عنصرًا محوريًّا في عمل القول، حيث لا يكون للكلام معنى بدون نسبته إلى ذلك المتكلّم؛ لأنَّه هو من يقوم بإنجاز فعل الإثبات أو النّفي. وعليه فإنَّ العلاقة بينهما تقع في مستوى البنية، وما الاختلاف إلَّا في كوْن الإثبات يأتي متجرّدا من العوامل ويكون الصدر عاريًا على عكس النّفي الذي يكون بالحروف المعبّرة عنه.
- تتجلّى العلاقة النّظاميّة بين الإثبات والنّفي أكثر عند الحديث عن قضيّة وسْم الأعمال اللّغويّة للمقولات الرئيسيّة (الإيجاب والسلب والإمكان)، وهذا ما أشار إليه صاحب دائرة الأعمال اللّغويّة عند مراجعته للقواعد الأساسيّة التي تحرّك الأعمال اللّغويّة، تفسير ذلك أنَّ الإثبات باعتباره وسمًا للإيجاب يقتضي الإمكان الإيجابي يلتقي مع النّفي في المقتضى باعتباره (النّفي) وسمًا للسلب يقتضي

الإمـكان الإيجـابي. وفي هـذه الحالـة فإنّنـا عندمـا نكـذّب إثباتًـا فـإنَّ كلامنـا مُعـرضٌ للتّصديـق والتّكذيب أيضـا. وعلـى هـذا الأسـاس كنّـا مـع الإثبـات والنّفـي داخـل دائرة الصّدق والكذب كزوجين متلازمين نـردُّ الواحـد منهما بالآخر، فالجمع بينهما في إطار الخبر يجد من المبرّرات ما يدعمه، ولاسيما في مفهوم الاقتضاء؛ لأنَّ الجملة المنفيّـة تقتـضي الإثبـات. وقـد رسّـخ هـذه الفكـرة «الشـيباني» (الشـيباني،٢٠١٥، ٤٣٧) حين اعتـبرَ الإثبـات والنّفـي مـن «الأعمـال الأساسـيّة الـتي تختلـف مقوليًّـا لكنها تتقاربُ فيما بينها بحكم قاعدة الجمع». وإنْ حاولنا استدعاء أمثلة ديكرو (Ducrot) المشهورة في تقصّي الاقتضاء، سنرى وحدة المقتضى بين الإثبات والنّفي، وهـي وحـدة تعكس العلاقـة النظاميّـة بينهمـا، فمثـال[1]:

- أقْلَعَ زيدٌ عن التّدخين ←── كان زيدٌ يُدخّنُ.
- لم يقلعْ زيدٌ عن التّدخين ←── كان زيدٌ يُدخّنُ.

مما يؤكّد وحدة المقتضى بالنسبة إلى الجملة المثبتة والجملة المنفية ما أورده «المتوكّل» في قراءته لـ«فريغه»، يقول: «ولاحظَ الفيلسوف (يقصدُ فريغه) أنّ اقتضاء الجملة الـمُثبتة هو نفس اقتضاء الجملة المنفيّة مقابلتها بمعنى أنَّ الدّلالة المقتضاة هي الدّلالة التي لا تُنفى بنفي الجملة، ويتبيّن إبقاء النّفي على الاقتضاء من المقارنة بين الجملتين:) ماتَ كيلر فقيرًا) و(لم يمتْ كيلر فقيرًا) تقتضيان وجود كلير. (المتوكل، ٢٠١٠، ٢٠). إنَّ اتفاق الإثبات والنّفي في المقتضى يكشفُ عن طبيعة العلاقة بين العملين في النظام النّحويّ، ويصوّر لنا تقاطع الأعمال اللّغويّة «فالاقتضاءُ من حيث هو دلالة لما قِيلَ ليس إلّا بنية أخرى في علاقة ببنية ما قِيلَ منذ كان النظام نظامًا» (الشريف، ٢٠٠٢، ١٨٦).

لـئن تجلت لنا هذه العلاقة بين الإثبات والنّفي داخل الخبر من خلال إدراج النّفي ضمن الواجب، فإنّها تُخفي وراءها مقابلة أعمق بين الخبر والاستفهام، هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار أنَّ الأخبار هي في الأصل جوابات عن سُؤال سائل، وهو مبدأ قديمٌ موجُود عند

(١) هذه الأمثلة استعملها ديكرو (١٩٨٠، ٥١) وأخذناه عن (المبخوت، ٢٠٠٦، ٨٥).

النّحاة، ونجد له صدى في التّصورات الحديثة (Chomsky,1975). وقد استغل الاستفهام التقاء الإثبات والنّفي في «المقتضى»(الإمكان الإيجابي) ليولّد عملًا، كيف ذلك؟

٣-٢-٢-قضايا العلاقة بين الإثبات والاستفهام:

٣-٢-٢-١- اقتضاء الاستفهام للإثبات[١]:

تطرحُ إشكاليّة استرسال الأعمال اللّغويّة الكثير من القضايا المتعلّقة ببحثنا هذا، ولعلّ أهمها قضية العلاقة بين الإثبات والاستفهام والاسترسال الحادث بينهما، وهو تصوّرٌ قديمٌ عُبّر عنه عند النّحاة تحت مبدأ «الأخبار جوابات عن سُؤال سائل»[٢]، ووراء هذه المقابلة مقابلة أعمّ وجدناها عند «سيبويه» بين الواجب الذي يمثّله الخبر إثباتًا ونفيًّا، وغير الواجب الذي يمثّله الاستفهام والأمر والنّهي والجزاء والدّعاء والعرض... (الكتاب، ٣، ٢٤). حيث اعتبر «سيبويه» أنَّ الخبر جوابٌ عن سؤال مقدر يقول: «(...) إنّما يجْري كلامه على قدر مسْألتك عنده لو سألته» (السّابق، ١، ٤٣١)، فهو قِوامُ كل إخبار ومُحرّك عملية التّخاطب سواء أكان صريحًا أم ضمنيًّا. ويقومُ تقدير هذا السّؤال عنده وعند من جاء بعده من النّحاة على عمليّات ذهنيّة مفضية إليه أو مُصرَّح بجزء منها، ما يَجعلنا ننتبه إلى الآليات الدّالة عليه فيما نعدّه أبنية إعرابيّة قائمة على جملة من العلاقات بين عناصرها كالحذف والتّقدير... إلخ.

وقد عبّر «الجرجاني» عن هذه العلاقة في الدّلائل بربطها بدستور النّظم في الكلام يقول: «وهو أنَّه لا يجوز أن يكون لنظْم الكلام وترتيب أجزائهِ في الاستفهام معنى لا

---

(١) اسْتندَ ديكرو في تحديده لعمل الاقتضاء على بنية الاستفهام والنّفي، وقدْ وجدنا عنده أنَّ الإثبات هو مقتضي هذيْن العملين اللّغويّين؛ لذلك مثّل الإثبات مقتضى الاستفهام. وقد طرحَ ديكرو مثال «هل كفّ زيد عن التّدخين؟ وهو مثال يُعتبر مقتضاه «كانَ زيدٌ يدخنُ» وهو مقتضى إثباتي. (Dekro, 1972)، ومما يدعم هذا التّصور الحساب الدّلاليّ بين المقولات الذي ضبطه «المبخوت»، فالاستفهام يقتضي السلب والإيجاب معًا. وهذا ما سنحاول رصده في علاقة الإثبات بالاستفهام.

(٢) هذا التّصوّر له حضور في النّظريّة النحوية العربيّة، وهو مبدأ قائم عند النّحاة للتوسّع انظر (السيرافي هامش الكتاب، ٣، ١١٤، و٢، ٢٧٥)، (المقتضب،٤، ٣٥٧).

يكون له ذلك المعنى في الخبر. وذاك أنّ الاستفهام، استخبارٌ، والاستخبارُ هو طلبُ من المخاطَب أنْ يُخبرك» (الدّلائل، ١٤٠). فنفهم من كلام «الجرجاني» أنَّ للاستفهام دورًا في عملية بناء الكلام، فأنت إذا أدخلْت حرف الاستفهام على الجملة فكأنَّك تطلبُ شيئا من مخاطبك، فتقول -والمثال للجرجاني-: «أزيدٌ منطلقٌ»؟، فأنت تطلبُ جوابًا إمّا أنْ يكون إثباتًا «بنعم هو منطلقٌ» أو أن يكون نفيًّا «لا ما هو منطلقٌ»، فألف الاستفهام هنا قد أثّرت في الدّلالة على البنية النحوية من الإخبار عن الشّيء إلى الاستخبار عنه، هذا مع كوْنها حصرت المتكلّم في ثنائيّة الإثبات والنّفي (نعم، لا)، وهذا ما يؤكّد أنَّ الفائدة فيهما (الإثبات والنّفي)، وأنَّ سائر المعاني قائمة عليهما «إذا كان ذلك كذلك، كان محالًا أنْ تكون الجملةُ إذا دخلتهَا همزةُ الاستفهام استخبارًا عن المعنى على وجْه، لا تكون فيه إذا نزعت منها الهمزة إخبارًا به على ذلك الوجْه، فأعرفهُ» (السّابق، ١٤١).

نفهم من كلام «الجرجاني» أنَّ الاستفهام أصل للخبر مثبتًا كان أو منفيًّا، فالإثبات ردّ عن سؤال. ومن هنا أصبحت تُطرح علينا مسألة المقام، فهذه العلاقة تكشفُ عن أشياء ضمنية يكون فيها المقام هو مَسرح الأحداث والملابسات، فالاستفهام في علاقته بالإثبات يطرح مسألة الضمنيّ بين هذه الأعمال اللّغويّة، فنحن ضمنيًّا نُخبر؛ لأنَّ في الأصل سؤالًا قد طُرِحَ. ونجد إشارات مهمّة من «الجرجاني» تؤكّد علاقة الإثبات بالاستفهام وتُبرز المقتضى بينهما وتفسّر الاسترسال الحادث بينهما (الإثبات، الاستفهام)، ويظهر ذلك من خلال تحليله لموقع «إنَّ» في الكلام باعتبارها يجيء بها جوابًا عن سؤال سائلٍ. وقد أورد «الجرجاني» قوله تعالى - تفسيرا لذلك-: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ ۖ قُلْ سَأَتْلُوا۟ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ﴿٨٣﴾ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ (سورة الكهف - الآية ٨٣)، ففي الآية ردٌّ عن سائل أو مُنكر للكلام، ومن هنا مثّل الاستفهام المولّد لهذه الأعمال اللّغويّة (الإثبات،النّفي).

يقودنا هذا إلى اعتبار أسبقيّة الكلام غير الواجب (الاستفهام) عن الواجب الذي هو (الإثبات، النّفي)، وهذا ما نجد الكثير يُدافع عنه، فقد أشارت أوركيوني (Orecchionni) إلى أنَّ الطّفل في بداياته يُكثر من الأسئلة بدافع الجهل ولغاية المعرفة، وتكون الاستفهامات

هـي الـتي تربطـه بالعالـم الخـارجيّ[1]، وأوركيـوني إذْ تعتـبر ذلـك فهـي تنطلـقُ مـن مسـلّمة أنَّ الاسـتفهام عمـلٌ لغـويٌّ أسـاسيٌّ يقـع في المرتبـة نفسـها مـع عمـل الإخبـار والأمـر، وهـذا مـا يُفسّـر وجـود نـوع مـن القرابـة بـين الاسـتفهام والخـبر، الـتي حـاول الكثـير (الشـكيلي، ٢٠٠٧، ٧٦)، و(العـذاري، ٢٠١٣، ٦٩) التوقّـف عندهـا والإلمـام بجوانبهـا. وقـد أشـار جـيرو (Giraud) إلى ذلـك عندمـا اعتـبر الخـبر والاسـتفهام «زوجا ملازما أحدهما للآخر» (Giraud, 1991, 33). وهـي إشـارة نحـتْ إلى تقديـم الاسـتفهام علـى سـائر الأعمـال اللّغويّـة، في حـين نجـد في النّظريّـة النحويـة العربيّـة أنَّ الأسـبقيّة للخـبر، وهـذا مـا تجلّـى بالأسـاس عنـد «الجرجاني».

ولعـلّ هـذا الاختـلاف بـين التّصـورات اللّسـانيّة الحديثـة والنّظريّـة النحويـة العربيـة في قضيـة تداخـل الأعمـال اللّغويّـة (الاسـتفهام والخـبر) عائـدٌ بالأسـاس إلى اختـلاف المنطلقـات، فالتّداوليـة ترشّـح أسـبقيّة الاسـتفهام مـن خـلال ضوابـط خـارج اللّغـة ولا تربـط ذلـك بقوانـين النّحـو وأحكامـه الـتي نصـلُ مـن خلالهـا إلى الكشـف عـن العلاقـات النحويـة البنيويـة الدّلاليّـة العميقـة بـين الاسـتفهام والخـبر مثـلا. وقـد نقـد «ميـلاد» هـذه التّصـورات الـتي تعطـي أسـبقيّة للاسـتفهام عـن الخـبرويـّن أنَّ افتراضاتهـا واهيـة، وذلـك لأنّهـا افتراضـات مـن خـارج النّحـو، يقـول «ميـلاد»: «الحاصـلُ أنَّ انتبـاه أصحـاب مثـل هـذه الدّراسـات مـن الغربيـين المحدثـين لمنزلـة الاسـتفهام في مسترسـل معـاني الـكلام، إنّمـا كان منبنيـا علـى منطلـق الأشـياء أكـثر مـن انبنائـه علـى منطلـق النّحـو» (ميـلاد، ٢٠٠١، ٦٠٣).

هـذه المقابلـة الـتي حاولنـا تفصيلهـا يجـب ألّا تُوهمنـا أنّ الاسـتفهام معـنى طـارئ علـى البنيـة النحويـة الخبريّـة (الـمُثبتة أو المنفيـة)، بـل هـو إنجـاز للبنيـة النحويـة المجـرّدة (عا×مع)، ومـا الفـرق إلاّ في كـون موضـع الفائـدة في الإثبـات يـأتي شـاغرًا في حـين يكـون في الاسـتفهام موسـوما[2]. وهـذا الموضـع الـذي نتحـدّث عنـه هـو موضـع «الحـدث الإنشـائي»

---

(١) استدلت أركيوني بهذا المثال لتثبت أسبقية الاستفهام عن الخبر (Orecchionn, 1991, 9).

(٢) لقـد عـبرّ «لايـنز» في كتابـه مقدمـة في علـم الدّلالـة اللّسـانيّة عـن هـذا الاختـلاف الشـكلي بـين الإثبـات والاسـتفهام، يقـول: «يبـدو حدسـيا، أنّهمـا يتقاسـمان الكثـير مـن محتواهمـا القضـوي، إن لـم يكـن كلّـه، ولكنهمـا يختلفـان مـن جهـة معـنى الجملـة الشـكلي في كلّ منهمـا» (لايونـز، ٢٠١٤، ٢٨٢)

بعبارة «الشريف» وموضع «العامل الإعرابيّ» بعبارة «ميلاد»، وهو موضع «العمل المقصود بالقول»[1] عند أصحاب نظريّة الأعمال اللّغويّة، الذي فيه يتحدّد نوع الكلام خبرًا كان أو استفهامًا أو نهيا أو نداءً... إلخ. ونشيرُ في هذا السّياق إلى أنّ النّظريّة النحوية العربيّة أوْلت عنايتها بهذا الموضع الذي رشّحت له الحروف واسمة للإنشاء للتعبير عن نوع العمل اللّغويّ، في المقابل اعتبر أصحاب فلسفة اللّغة أنّ الفعل هو واسم الأعمال اللّغويّة لا سيما من خلال فرضيّة الفعل الإنشائي، حين اعتبروا أنّ هذا الموضع لابدّ أن يُوجد فيه فعل يُعبّر عن نوع العمل من مثل فعل «أثبتُ» في الإثبات. وقد كنّا صرحنا منذ البداية أنّ حقيقة هذا الموضع تعدُّ فرضيّة من بين فرضيّات عملنا باعتباره أساس فهم عمل الإثبات وما تحتمل دلالته الوضعيّة من وجوه وفروق.

ونحن إذْ نقف عند هذه العلاقة المتينة بين الإثبات والاستفهام ودورها في إبراز الاسترسال الحاصل بين الأعمال اللّغويّة ولا سيما الخبر في علاقته بالاستفهام، فإنّنا نشير إلى أنّ مدخلنا نحويّ. وهذا التّصور تكوّن لدينا نتيجة قراءة موضوعية لبعض البحوث[2] التي اهتمت بهذه القضية. ونبرّر اختيارنا هذا بكون العلاقة بين العملين واقعة في مستوى النّظام، وهذا ما تؤكّده البنية الإعرابيّة لكلا العملين. بيان ذلك أنّ الاستفهام يدخلُ على بنية الخبر فلا يُغيّر من هذا التّركيب الأوّل، يقول «سيبويه» في

(١) ننبّه القارئ إلى أنّ موضع «العمل المقصود بالقول» هو عينه موضع «القوة المقصودة بالقول»، ولهذا سيجد أننا نعتمد في بعض الأحيان مصطلح القوة لتبيّن تأثير موضع صدر الكلام في الإحالة وكيف يتناوب على هذا الموضع جملة من الحروف المغيّرة لمعنى الكلام من الشغور المفيد للإثبات إلى سائر الأعمال اللغوية من نفي واستفهام...إلخ. هذا فضلًا عن أننا سنعتمد منوال ق (ض) الذي اقترحه سيرل، وهو منوال يتخذ من مصطلح القوة معيارا في التفسير.

(٢) اعتمدنا في قراءتنا لهذه المسألة جملة من البحوث في الجامعة التّونسيّة التي صوّرت العلاقات القائمة بين الخبر والاستفهام، وهي تتبنى في ذلك موقفًا نحويًا يكرّس فكرة الاسترسال بين هذه الأعمال اللّغويّة، ونرى أنها وجهة نظر موضوعيّة تُحيط بالظّاهرة اللّغويّة وتفسّرها طبقًا لمنطقها النّحويّ، وهو تصوّر نراه صائبا. ومن بين هذه الأطروحات نذكر على سبيل الذكر لا الحصر: «الإنشاء بين التّركيب والدّلالة (ميلاد،٢٠٠١)»، «إنشاء النّفي (المبخوت، ٢٠٠٦أ)»، «السّؤال البلاغيّ (الشكيلي، ٢٠٠٧).

حديثه عن دخول ألف الاستفهام[1] على جملة مثبتة: «وذلك لأنّك أدخلْت الألف على كلامٍ قد عَمِلَ بعضهُ في بعض فلم يغيرهُ» (الكتاب، ٣، ٨٢).

ومما يؤكّد هذه العلاقة وهذا الاسترسال[2] بين الإثبات والاستفهام ما نجده من حديث عن ثنائيّات تتشكل في النظام النّحويّ من مثل ثنائيّة «الاستخبار والإخبار»[3]، وهي ثنائيّة قائمة نتيجة التّفاعل بين الأبنية، فإذا كانت البنية التّركيبيّة للإثبات -التي تقوم على مجرّد الإسناد- تعبّرُ عن الإخبار فإنَّ دخول الاستفهام عليها يدلُّ على بروز معنى جديدٍ، فلو قلت مثلا: «دخل زيدٌ» فأنت هنا مُخبر عن الدّخول، وحين تضيفُ ألف الاستفهام مثلا وتقول: «أدخلَ زيدٌ» فأنت تطلبُ خبرًا، وهذا ما عُبّر عنه «بالاستخبار»، وهو لا شكّ معنى متولّد من هذه العلاقة التي تقع ضمن النظام، وهي علاقات خفيّة محكُومة بالاسترسال بين الأبنية، ومحكومة أيضا بمقاصد المتكلّم «فاللّغة لم تأتِ لتحكُم بحكم أو لتثبت وتنفي وتنقض وتبرم» (أسرار البلاغة، ٣٧٣)، وهذا ما دعانا إلى تخصيص عنصر للكشف عن كنْه هذه النظاميّة بين الأعمال اللّغويّة (الإثبات والنّفي والاستفهام).

---

(١) وقع الاعتماد على ألف الاستفهام دون سائر أدوات الاستفهام الأخرى في بيان علاقة الإثبات بالاستفهام، مردّ ذلك أنّ الألف أصل أدوات الاستفهام (مغني اللّبيب، ٢١)، إضافة إلى خاصيّة التّعميم وإطلاقتيها على الاستفهام فهي «لا تنبئ عن عامل زمان أو مكان كما هو الشأن بالنسبة إلى «متى» و«أين»، وهي لا تبين عن الكيفية أو الحالة كما هو الشأن بالنسبة إلى «كيف» كما أنها لا تعمل على تحديد جنس المستفهم عنه كذلك، بل إنّ المستفهم عنه يقع تبيّنه بأداتي الاستفهام «من» و«ما» (...)، فهي من خصائصها التّفاعل مع مختلف أبنية الجملة على السواء» (البعزاوي، ١٩٩٨، ٨٤).

(٢) الاسترسال هنا حاضر بقوة في علاقة الخبر بالاستفهام عمومًا، وهي علاقة محكومة كما قالت «الشكيلي» باتجاهين اتجاه أوّل تمثّل في حضور الاستفهام حضورا قويًّا في تصورهم للخبر واتّجاه ثان تمثّل في استحضار مفهوم الخبر في تعريف الاستفهام (الشكيلي، ٢٠٠٧، ٧٦).

(٣) للتوسّع في شأن هذه الثنائية يمكن العودة إلى مقال البعزاوي بعنوان «حدثا الاستخبار والإخبار بين «سيبويه» وكاترين كريبرا أوريكيوني، (٢٠٠٥) ضمن مجلة موارد، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، ص ١٢٩.

يترتّبُ على هذا التّفاعل بين الإثبات والاستفهام والـمُتمثّل في دخول الهمزة على البنية الإثباتيّة كما كنّا رأينا ولادة معنى جديدٍ هو معنى الاستخبار عن الشّيء في مقابل الإخبار الذي يحقّقه مُجرّد الإثبات، إلاّ أنّ ذلك يجب ألاّ يحجب عنّا ما يمكن أنْ يتحقّق من معانٍ أخرى نتيجة هذا التّفاعل، ولعلّ أبرزها معنيَي التّقرير والإنكار. وهذا ما سنحاول التعرّض إليه. ونشير هنا أنّنا سنركّز بحثنا عن التّقرير باعتباره معنًى متولدًا من الإثبات.

٣-٢-٢-٢. التّقرير معنى متولدًا من علاقة الإثبات بالاستفهام:

تعتبر قضية التّقرير قضية شائكة، ويعود ذلك لكون التّقرير معنى يقعُ نتيجة استرسال بين الإثبات والاستفهام، وهو معنى التبس أحيانًا كثيرة بالإثبات لغة واصطلاحًا. وهذا ما دعانا إلى إماطة اللّثام عنه وتوضيح ما خفي منه، ونطرحهُ في إطار علاقة الإثبات بالاستفهام اقتضاءً.

لقد كشفت لنا علاقة الإثبات بالاستفهام أنَّ هناك مقتضيات بين العملين باعتبار الإثبات جوابا عن سؤال سائل، وهو أصل قائم في الوعي النّحويّ والبلاغيّ، وهذا ما يدلّ على أنّ بين العملين استرسالًا تتحقّق منه الكثير من المعاني، فالاستفهام قد يكون بمعنى الخبر حين يُخرق الشّرط الأساسيّ[1] فيه بأنْ يكون المستفهِم جاهلاً بما يطلبُ فهمه. وهنا يكون المتكلّم عالـمًا بوقوع المطلوب إثباتًا مما يولّد التّقرير، والتّقرير «تحقيق وتثبيت كقولك (...) أقتلت فلانا؟ بمعنى أنّك قتلته قطعًا» (الشروح، ٢، ٢٩٤- ٢٩٥). وهذا معنى من معاني التّقرير خلافًا لمعناه الثّاني وهو حمل المخاطَب على الإقرار.

سنحاول الوقوف عند المعنى الأوّل للتّقرير الذي يتحقّقُ منه التّثبيت والتّحقيق؛ لأنَّه يمسّ جوهر عمل الإثبات. فهل المقصود بالتّثبيت نفسه الإثبات أم أنّ هناك فروقًا دقيقة بين المعنيين؟

(١) من الشروط الأساسيّة في إنجاز عمل الاستفهام هو أن يكون المستفهم جاهلاً بما يطلب فهمه. (الشكيلي، ٢٠٠٧، ٢٤١).

إنّ تقصّي فكر البلاغيّين العرب والوقوف عند ما كتبوه في إطار البحث عن التّقرير والإثبات يلاحظُ غموضًا في المفاهيم أحيانًا ذلك أنّنا نجدهم يرادفون مثلًا بين التّثبيت والإثبات، وكذلك الإنكار والنّفي، يقول السّبكي: «(...) كقولك قرّرت هذا الأمر أي أثبته فيكون حينئذ خبرًا فإنّ المذكور عقب الأداة واقع نفيا كان أو إثباتًا» (عروس الأفراح، ٢، ٣٠٧). وقد انسحب هذا التّصوّر على بعض القراءات الحديثة حيث اعتبر «الشاوش» أنّ التثبيت هو الإثبات حيث رادف بينهما، فقد جاء في قوله وهو يشرح فرعيّة الإثبات عن الاستفهام باعتباره معنى متولدًا منه، قوله: «فالتّثبيت أي الإثبات من المعاني الفروع أي الأعمال اللّغويّة غير المباشرة التي تحصلُ بصيغة ليست لها في الأصل»(الشاوش، ٢٠٠١، ٨٦٩).» فعبارة «الشاوش» -أي الإثبات - دليل على اعتباره الإثبات هو التّثبيت. والملاحظ هنا أنَّ المتكلّم عالم بكلامه وكأنّه يؤدي دوْر الـمُخبر، وضمن هذا تتجذّر المرادفة بين المعنيين الإثبات والتّقرير، وهي مرادفة انسحبت على أعمال التّداوليين تقول «الشكيلي»: «وقد سادت المرادفة حديثًا عند أصحاب نظريّة الأعمال اللّغويّة خاصة في إطار بحثهم عن قيمة الأقوال التّداولية ومرجعهم في ذلك إلى القواعد الدلاليّة التي تحكم الأعمال عند «سورل» مثلا، أو إلى السلطة التي تحكم عمل التّلفّظ عند ديكرو» (الشكيلي، ٢٠٠٧، ٢٤٣).

غير أنّنا وقفنا عند اختلاف البلاغيّين باعتبارهم شديدي الحرص على التّدقيق في المعنى؛ لذلك فقد حرصُوا على التّمييز بين المعنيين، ورأى بعضهم أنّ التّثبيت من حيث أنَّه معنى ثانٍ مولّد من الاستفهام، يختلف عن الإثبات، من حيث أنّه معنى أوّل حاصل من دلالة اللّفظ، فلا شكّ في أنّ المرجع في الإثبات إلى حُكم المتكلّم باعتباره عالـمًا بما يُفترض أن يكون المخاطَب جاهلًا به، وهذا الحكم قابلٌ للنّقض، في حين أنّ التّثبيت هو إثبات لما هو ثابت لدى الطّرفين معًا، والسَّبيل إلى ذلك هو الاستفهام بما لا جوابَ له إلاّ أن يقول المخاطَب نعم أو لا، فيكون هو المرجع في تثبيت الحكم، وهذا ما يحولُ دون نقضه. (الشكيلي، ٢٠١١، ٩٦).«فالتّقرير أو التّثبيت الغاية منه حَملُ المخاطَب على

الإقـرار والجائـه إلى ذلـك وإلزامـه إيّـاه» (مواهـب الفتـاح، ٢، ٢٩٤). ولكـن كيـف يُولـد هـذا المعـنى؟ وكيـف يكشـف عـن علاقـة بـين الاسـتفهام والإثبـات؟

لقـد توصّلـت «الشـكيلي» في دراسـتها للمعـاني المولّـدة للاسـتفهام[1] في اتجاهـه نحـو أحـد المعـاني الأصـول - وهـي تقصـد هنـا الخـبر- أنَّ التّقريـر معـنى متولّـد نتيجـة العلاقـة الضمنيّـة بـين الاسـتفهام والخـبر عمومـا بشـقيه الإثبـات والنّفـي، وهـذا الطّـرح مفيـدٌ في بحثنـا هـذا، وسـنحاول اسـتثماره في علاقـة الإثبـات بالاسـتفهام ومـا نتـج عنـه مـن معـانٍ مـن مثـل التثبيـت أو التّقريـر. وتـرى «الشـكيلي» أنَّ للتّقريـر معنيـين، معـنى أوّل يتمثّـل في التّحقيـق والتّثبيـت، ومعـنى ثانيـا يتمثّـل في حمـل المخاطَـب علـى الإقـرار بمـا يعرفـهُ، وقـد اتخـذت هـذا التفصيـل مطيّـة للوصـول إلى معـنى التّقريـر، فهـي تعتـبر أنَّ عمليـة التّثبيـت تقـع في منطقـة وسـطى بـين الإثبـات والتّقريـر، فالمتكلّـم يحـاول في البدايـة أن يثبّـت كلامـه في نفـس المخاطَـب، وعمليـة التثبيـت هـذه -كمـا رأينـا- تختلـفُ عـن الإثبـات، ذلـك أنّ الإثبـات يُفـترض أن يكـونَ المخاطَـب جاهـلًا بالحكـم، وهـذا الحكـم قابـلا للنقـض، في حـين أنَّ التثبيـت هـو إثبـات لمـا هـو ثابـت لـدى الطّرفـين معًـا. ومـن ثـمّ تـأتي عمليـة التّقريـر، وهـي حمـل المخاطَـب علـى الإقـرار، ونفهـم هـذا الإقـرار مـن خـلال جـواب الاسـتفهام، تقـول «الشـكيلي»: «مـن خـلال هـذا التّحليـل يتبـيّن لنـا أنَّ الجـواب في الاسـتفهام عامـة هـو إقـرار مـن المخاطَـب» (الشـكيلي، ٢٠٠٧، ٢٤٥).

بهـذا الفهـم يتبـيّن لنـا أنَّ معـنى التّقريـر يمـرّ بمرحلتـين متتاليتـين، تتمثّـل المرحلـة الأولى في تثبيـت الحكـم ثـم حمـل المخاطَـب علـى الإقـرار بـه، وهـي عمليـة حاصلـة مـن توجيـه الاسـتفهام إلى معـنى الإثبـات، وهـذا التّوجيـه يمـرّ عـبر التّقريـر ولاسـيما الاسـتفهام بالهمـزة -كمـا رأينـا سـابقًا- باعتبـاره دليـلًا علـى الاسـتخبار يقـول «الجرجاني»: «اعلـم أنّ

---

(١) تعرضـت «الشـكيلي» في دراسـتها لمعـاني السـؤال البلاغـيّ لأهـمّ المعـاني المولّـدة مـن الاسـتفهام في اتجاهـه نحـو المعـاني الأصـول وهـو معـنى «التّقريـر» الـذي أشـارت إلى أنّـه نتيجـة لعلاقـة الاسـتفهام بالخـبر. (الشـكيلي، ٢٠٠٧، ٢٤١).

هـذا الـذي ذكـرت لـك في «الهمـزة وهـي للاسـتفهام» قائـم فيهـا إذ هـي كانـت للتّقريـر. فـإذا قلـت: «أأنـت فعلـت ذاك؟» كان غرضـك أن تقـرّره بأنّـه الفاعـل» (الدّلائـل، ١١٣). ونعـثر علـى موقـف طريـف عنـد لايكـوف(Lakoff)وجونسـون (Johnson) يضربـان فيـه مقارنـة بـين الاسـتفهام والإثبـات، حيـث اعتـبرا أنَّ الأسـئلة ذات التنغيـم المسـتقل «لا تُفهـم باعتبارهـا أسـئلة حقيقيّـة، بـل باعتبارهـا أسـئلة بلاغيّـة تـدّل علـى إثباتـات» (لايكـوف، جونسـون، ١٩٩٦، ١٤٢). ويـأتي هـذا الفهـم في إطـار «اسـتعارة المجهـول فـوق والمعلـوم تحـت»، أي كلّمـا ارتفعـت حـدّة السـؤال تنغيميًّـا كان هنـاك طلـبٌ لـشيء يجهلـه السـائل، وكلّمـا كان السـؤال تنغيميًّـا مسـتقلًا كان الـشيء المسـؤول عنـه معلومًـا عنـد المتكلّـم، فهـو لا يطلبـه بقـدر مـا يريـد إثباتـه، وهـذا مـا يمكننـا مـن فهـم التّقريـر كوْنـه معنـى ثابتًـا في ذهـن المخاطَـب، ولكـن يريـد المتكلّـم أنْ يقـرّره.

مـن هـذا المنطلـق يتأكّـد لنـا مبـدأ الاسترسـال بـين الأعمـال اللّغويّـة، وهـو استرسـالٌ تتحقّـق مـن خلالـه معـانٍ ثانويـة تُفهـم مـن المقـام إلَّا أنَّهـا تُفسَّـر في ظـلّ هـذا النظـام المجـرّد الـذي يقـوم علـى ثنائيّـات رئيسـيّة تتطلـب الدّراسـة مـن مثـل قضيـة الاقتضـاء والاسـتلزام، فمـا نـراه مـن علاقـة ضمنيّـة بـين الإثبـات والاسـتفهام في النظـام النّحـويّ هـو السَّـبيل لتفسـير تقاطعهـا في المعـنى لحظـة الإنجـاز، ذلـك أنَّ تحديـد الثّابـت المشـترك في النظـام المجـرّد يمكنّنـا مـن عقلنـة الطـارئ لحـظ الإنجـاز، وهـذا المبـدأ هـو الـذي يعـزّز ربـط البنيـة بالدّلالـة، ويثبـت مبـدأ الاسترسـال بينهمـا.



خاتمة الفصل الثّاني

في ختـام هـذا الفصـل يمكـن القـول إنَّ قضيـة تفاعـل الإثبـات مـع سـائر الأعمـال اللّغويّـة ولاسـيما النّفـي والاسـتفهام تؤكّـد تجـذّر هـذا العمـل في الأسـاس الإعـرابيّ باعتبـاره بنيـةً لغويّـةً ينشـئها المتكلّـم العامـل ليعبّربهـا عـن مقاصـده وأغراضـه بمـا يلائـم المقـام، وهـو في ذلـك متسـلّح بنظـام النّحـو ومـا يوفّـره لـه مـن إمكانـات تسـمحُ لـه بهـذا التّصـرف بمـا يحقّـق لـه أغراضـه ومقاصـده. وعليـه يمكـن القـول إنَّ:

- الإثبـات والنّفـي مـن جهـة والاسـتفهام مـن جهـة أخـرى أعمـال لغويّـة أساسـيّة لهـا علاقـات نظاميّـة، وهـذا مـا تبـيّن لنـا مـن خـلال الاسترسـال المقـولي الحاصـل بينهـا.
- الإثبـات والاسـتفهام بنيتـان تتفاعـلان ضمـن قانـون التّشـارط بـين الأبنيـة في النّظـام النّحـويّ، وهـو تشـارط ولّـد التّقريـر، حيـث اسـتغلّ هـذه العلاقـة في النّظـام ليولـد مـن جهـة أولى، واسـتغلّ دور المقـام في تحديـد هـذا المعنـى ولـو جزئيًّـا.
- تفسـير تكـوّن مثـل هـذه المعـاني (التّقريـر) يعـود بالأسـاس إلى الانطـلاق مـن البنيـة النحويـة التركيبيّـة ومـا يحـدث داخلهـا مـن علاقـات إعرابيّـة، وهـذا المبـدأ يرسّـخ المعـاني في أساسـها الإعـرابيّ النّحـويّ بعيـدًا عـن تصـورات فلسـفيّة لغويّة (نظريّـة الأعمـال اللّغويّـة)، وضمـن هـذا نفهـم تكـوّن معـنى التّقريـر باعتبـاره عمـلًا غـير مباشـر وغـير موسـوم بنيويًّـا، وإنّمـا هـو نتـاج علاقـة بـين الإثبـات والاسـتفهام باعتبارهـا أعمـالًا لغويـةً أصليـةً.

والحاصل أنَّ ما جنيناه من فؤائد في تعقّب فائدة الإثبات عمومًا هو كالآتي:

- إنَّ الإثبـات هـو الأصـل والسّـابق لا محالـة، وهـذا السّـبق في الاعتبـار لا في الزّمـن، وهي أسـبقيّة باعتبـار الإثبـات يُنجـز بالتّركيـب وعليـه تقـوم سـائر المعـاني اللّغويّـة، نتيجـة تجرّده مـن العوامـل في موضـع فعـل المتكلّـم، مـا جعـل بنيتـه بنيـة مرنـة تسـتند عليهـا سـائر الأبنيـة.

- إنَّ فائدة الإثبات في أبسط درجاتها تحافظ في مستوى التّركيب المنجز على ثنائيّة الإسناد، وهذا التّماهي يجب أن يُفسّر في إطار وجود مستويات للمعنى النّحويّ، وأنَّ أولى تمظهرات الإسناد يكون بالإثبات الابتدائي.

- إنَّ الإثبات درجاتٌ في الاعتقاد تتوزّع من أبسطها دلالة، بدءا من الإثبات الابتدائي إلى أعقدها وهو الإثبات المؤكّد بالقسم. وأنَّ هذه الدّرجات قد كشفت عن الكثير في تكوّن المعنى النّحويّ وخاصة في قضية صدر الكلام الذي يستوعبُ الدّلالة باعتباره موضعا لفعل المتكلّم.

- إنَّ درجات الاعتقاد في الإثبات قد كشفت لنا عن حُضور المقام في البنية ولو نسبيًّا، ممثّلا في المخاطَب، وهو حضورٌ يؤكّد المبدأ الذي نسعى إلى إثباته بكون الأبنية النحوية تتكهّن بمقاماتها، وعليه اختزال النظام للمقام.

- إنَّ درجات الاعتقاد في الإثبات درجاتٌ تقع بين الإثبات الابتدائي والإثبات المؤكّد من دون أن تُخرج الكلام عن الإثبات، نصرّح بهذا لاعتبارات عدّة تهمُّ موضع العامل الإعرابيّ وقدرته على توجيه دلالة القول، فقد يتوهّم البعض أنَّ تصدّر أفعال الظنّ واليقين مثلًا قد يخرج الكلام عن الإثبات إلى أعمال لغويّة أخرى.

- إنَّ العلاقة بين الإثبات والنّفي والاستفهام هي علاقة نظاميّة، وهو مبدأ مترسّخ عند النّحاة القدماء ولاسيما في تصورهم للعلاقة بين الخبر والاستفهام، ومنه تمكنّا من رصد ضمنيّات القول وعلاقات الاستلزام والاقتضاء بين هذه الأعمال والوقوف على الاسترسال الحادث بينها.

- إنَّ التّقرير معنى متولّد من علاقة الإثبات بالاستفهام، وهذا يدلّ على ترابط الأعمال اللّغويّة، وأنَّ بروز المعاني الثّواني هو نتيجة تفاعل بين الأبنية النحوية.

- إنَّ هذه العلاقات بين هذه الأعمال اللّغويّة كشفت لنا عن الحدود الواهية بين النّحو والبلاغة، وهي حدودٌ حجبتْ عن الكثير سرّ تماسك النّظام النّحويّ.

الفصل الثّالث

وجُوه الإثبات التّركيبيّة وفروقها الدّلاليّة

«... وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه النّاظم بنظمه غير أنْ ينظر في وجُوه كل باب وفُروقه فينظر في الخبر إلى الوجُوه التي تراها في قولك: زيدٌ منطلقٌ وزيدٌ ينطلقُ وينطلقُ زيدٌ ومُنطلقٌ زيدٌ وزيدٌ المنطلقُ والمنطلقُ زيدٌ وزيدٌ هو المنطلقُ وزيدٌ هو منطلق...»

(دلائل الإعجاز- ص٨١)





تمهيد:

كسائر الجمل في جميع اللّغات تخضع الجملة العربيّة إلى منطق التّحوير والتّبديل فتكون مهيّأة لقبول التّغيرات الطّارئة عليها نتيجة ما يحدُث لها من مؤثّرات تُخرجها من وضعها العادي البسيط إلى وضع طارئ مشكّل تشكيلًا جديدًا. ولا شكّ في أنّ هذا الوضع الجديد سيحملُ معه ملامح جديدة، «فكل تحوير على مستوى المبنى سيحقّق تحويرا على مستوى المعنى». وعليه فإنّنا نروم من هذا الفصل البحث فيما يحتملهُ الإثبات من وجوه تركيبيّة تقتضي فروقًا في المعنى، فلا ريب في أنّ جانبًا كبيرًا من عملنا يقف على تقصّي الدّلالة الوضعيّة للإثبات وما تحتمل من وجُوه وفُروق.

من هنا تكمن أهميّة هذا الفصل الذي سنطرح فيه عدّة قضايا، ارتأينا أن نوضّح الخطوط العامّة التي نسير وفقها لدراسة هذه الظّاهرة. وما يجبُ الإشارة إليه في البداية هو أنّنا نقصد بالوجُوه كلّ زيادة أو نقصان تقع في مستوى التّركيب يمكن أن تؤثّر في المعنى، ونقصد بالفروق ما يتحقّق نتيجة التّحوير من معنى دلاليّ خاص دون غيره، وهي عبارة عن خواص من المعاني. ولا شكّ في أنَّ ذلك من صُنع المتكلّم مُنشئ القول، فهو المتصرّف في بنية الكلام من تقديم وتأخير، وحذف وذكر، ووصل وفصل، إضافة إلى وجُوه الإثبات بالاسم والفعل... إلخ.

ولـمّا كانت دراسة وجُوه الإثبات وما تحتملهُ من فروق دلاليّة قد وجدت الأرضيّة الإجرائيّة في كتاب الدّلائل تحت فرضيّات نظريّة النّظم، فإنَّنا اخترنا أن ندرسَها وفق إطارها النّظريّ. وقد كان اختيارنا نابعًا من تصوّر عامّ يرى أنَّ هذه النّظريّة استطاعت بشكل أو بآخر أن تربط المعاني بالتّركيب، وترسّخ مبدأ العمل والإعراب بكون المتكلّم هو الـمُتحكّم الرئيسيّ في عمليّة بناء القول بما يضْفيه من مقاصد وأغراض توجّه دلالة القول عامّة، إضافة إلى كوْن هذه النّظريّة اعتنت بالتّركيب، ونحن نعتقد أنَّ المعاني النحوية لا تُفهم إلَّا في إطار «النّظم والتّركيب»، فمن خلال هذا التّركيب تتحقّق جملة

من الفروق نتاج ما يقوم به المتكلّم النّاظم من تصرّف في البنية، وهو تصرّف في إمكانات النّحو، لهذا أرجع «الجرجاني» النّظم إلى علم النحو.

نبني هذا الفصل على افتراض وجود بنية إعرابيّة مجرّدة ثابتة مهما تغيّر التّركيب فإنّه لا يُفسَّر إلَّا في إطار هذه البنية الأولى. ومن هنا فإنَّ دراسة هذه الوجُوه وفروقها الدّلاليّة في إطار نظريّة النّظم سيمكّننا من فهم كثير من القضايا تخصّ الدّلالة الوضعيّة للإثبات؛ لذلك سنعالج في هذا الفصل ارتباط النّظم بمعاني النّحو ونبيّن الصّلة بينهما. وما يُمكن أنْ ينتج عنها من تصوّر عامّ للكلام يجذّره في البنية النحوية مفسّرًا انفتاحه على مقامات القول ودور المتكلّم في كلّ ذلك. وسنلفتُ النّظر إلى قضيّة ربْط البلاغة بالنّحو وخاصّة من خلال إرجاع علم المعاني إلى أساسه النّحويّ، ومن ثمَّ تقريب مشروع «السكاكي» بتصور «الجرجاني». وفي مرحلة متقدّمة سنقف عند الوجُوه التي تعْتور الإثبات والتي سنطرحها بحسب مستويات النّظام النّحويّ (تركيب، اشتقاق، تصريف) بالكشف عن التّغيّرات الطّارئة على البنية الأولى وما يُمكن أن تحمل من معانٍ وفروقٍ دقيقة تكشف عن علاقة بين النّظام والمقام من ناحية والمتكلّم ومقاصده من ناحية ثانية.

١- نظريّة النّظم إطارًا نظريًّا لدراسة وجُوه الإثبات:

تعدّ نظريّة النّظم جوهر عمل «الجرجاني» وركيزة أساسيّة في مشروعه الفكريّ الذي بنى عليه كلّ تصوّراته، ونحن إذ نتبنّى «الدّلائل» مدوّنة نشتغل عليها وجب منّا أن تكون خطواتنا المنهجيّة مبنيّة على تصوّرات «الجرجاني». وهذا ما جعلنا نختار نظريّة النّظم أساسًا نظريًّا نطرحُ من خلاله وجُوه الإثبات إيمانًا منّا بأنَّها نظريّة تقف عند الجوانب المهمّة لتشكّل الظّاهرة اللّغويّة، وتربط سياقات القول بالمتكلّم العامل المنشئ للخطاب. هذا مع كونها نظريّة فسّر من خلالها «الجرجاني» وجُوه القول في الإثبات وفروقها الدّلاليّة مجذّرًا إيّاها في الأساس النّحويّ باعتبار أنَّ «النّظم أنْ تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النّحو».

إنَّ اعتمادنا على نظريّة النّظم أساسًا نظريًّا لدراسة وجُوه الإثبات وفروقها الدّلاليّة اعتبار ذو وجهين: الوجْه الأوّل هو أنَّ نظريّة النّظم تستوعب كثيرًا من المفاهيم في نظريّة العمل الإعرابيّ، وهذا ما يدعم تصوّرنا للفصل الأوّل من هذا الباب الذي بنيناه على نظريّة العمل الإعرابيّ لدراسة الدّلالة الوضعيّة للإثبات، فأمّا الوجْه الثّاني فيتمثّل في اعتبار النّظم هو الأساس الذي بنى عليه «الجرجاني» تصوّره، وعليه فإنَّ اعتماد الدّلائل مدونة يستوجب استحضار الأسس التي قام عليها الكتاب.

إذا كان ذلك كذلك، فإنَّ رصْد حقيقة النّظم وعلاقة ذلك بمعاني النّحو أصبح مطلبًا ضروريًّا نكشف من ورائه الأسس والخلفيات التي قامت عليها نظريّة النّظم، ومن ثمّ دراسة وجُوه الإثبات وفروقها الدّلاليّة التي نرى أنَّها وجُوه تركيبيّة نحوية مترسّخة في النظام النّحويّ في كامل مستوياته، وهي مما وفّره النّظام للمتكلّم حتى يتسنّى له استعمالها بما يوافق أغراضه ومقاصده. ومن هذا المنطلق، سنتطرّق إلى قضيّة النّظم وحقيقته عند «الجرجاني» والأسس التي قام عليها ببيان علاقة معاني النّحو بالنّظم، ومن ثمّ محاولة ربْط مشروع «السكاكي» الذي صنف هذه المعاني ضمن باب «علم المعاني» بمشروع «الجرجاني» الذي نراه مشروعًا واحدًا في المضمون وإنْ تباعدا في الزمن.

١-١- المعنى جوهر النّظم.

إنَّ القارئ لنظريّة النّظم عند عبد القاهر «الجرجاني» يجب أنْ يتسلّح بالأسس المعرفيّة التي قامت عليه والمنطلقات التي انبنت وفقها، وهو تسلّحٌ معرفيٌّ ضروريٌّ يتّخذه الباحث منطلقًا يبني من خلاله نظرة عميقة تمكّنه من كشف خفايا هذه النّظريّة. ولعلّ من بين هذه المنطلقات اعتبار المعنى هو جوهر النّظم، وهو الأساس الذي قامت عليه هذه النّظريّة، فالنّظم كما جاء في الدّلائل ليس نظمًا للحروف وتواليها في النّطق، وإنَّما هو نظمٌ للمعاني، يقول «الجرجاني»: «أمّا نظم الكَلم فليس الأمر فيه كذلك؛ لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس» (الدّلائل، ٤٩).

على هـذا الأسـاس، مثّـل النّظـم في جوهـره نظمًـا للمعـاني، وهـو النّظـم الـذي سـعى «الجرجـاني» إلى إثباتـه، فالمعـنى هـو جوهـر النّظـم. وقـد خصّـص «الجرجـاني» فصـلًا كاملًا يتحدّث فيـه عـن قيمـة المعنى واعتبـاره هـو الأصـل الـذي يـدور عليـه في عمليـة النّظم متصدّيـا للـرأي القائـل بأسـبقيّة اللّفـظ عـن المعـنى. ونشـير هنـا أنّ «الجرجـاني» لا يهمـلُ قيمـة اللّفـظ بـل يقـرّ أنّ للفـظ شـرفًا، ولكـن ليـس اللّفـظ بمـا عُـرف بالدّلالـة اللّفظيّـة الـتي مـن شـأن اللّغـة بـل الألفـاظ الـتي تدخـل في إطـار التّركيـب وتسـاهم في صُنـع الدّلالـة، يقـول «الجرجـاني»: «واعلـم أنّي لسـت أقـول إنَّ الفِكْـر لا يتعلّـق بمعـاني الكلـم المفـردة أصـلًا ولكـنّي أقـول إنّـه لا يتعلّـق بهـا مُجـرّدة مـن معـاني النّحـو، ومنطوقًـا بهـا علـى وجـهٍ لا يَتـأتّى معـه تقديـر معـاني النّحـو وتوخّيهـا فيهـا» (السّـابق، ٤١٠).

ويعتـبر «الجرجـاني» أنَّ هـذه العمليـة (أي عمليّـة نظـم المعـاني) واقعـة في الذّهـن، وهـي ممـا يقتضيهـا العقـل. تبعًـا لذلـك فالمعـاني الـتي يتحـدّث عنهـا «الجرجـاني» معـانٍ تقـع في الفكـر وسـابقة لنظمهـا باللّفـظ، وهـذا مـا جعلـه يؤكّـد أسـبقيّة المعـنى النّفسـيّ علـى المعـنى اللّفظـيّ، يقـول: «لـو كان القصْـدُ بالنّظـم إلى اللّفـظ نفسـه، دون أن يكـون الغَـرَضُ ترتيـب المعـاني في النفـس ثـم النطـق بالألفـاظ علـى حَذْوِهـا، لـكان ينبغـي ألّا يختلـف حـال اثنـين في العلّـم، بحُسْـنِ النّظـم أو غـير الحُسْـنِ فيـه؛ لأنهمـا يُحِسَّـان بتـوالي الألفـاظ في النطـق إحساسًـا واحدًا ولا يعـرف أحدهمـا في ذلـك شـيئًا يجهلـهُ الآخـر» (السّـابق، ٥١)، وهـي أسـبقيّة نابعـة مـن تصـوّر عقائـديّ (الأشـعريّة) ينتسـبُ إليـه عبدالقاهـر، وهـو تصـوّر يثبـت الـكلام النّفسـيّ.

وفي عمليّـة لاحقـة حـاول «الجرجـاني» إبـراز هـذا النّظـم وماهيتـه وعـن أيّ معـان يتحـدّث، فـأورد قـولًا جامعًـا لهـذه العمليّـة، ودقّـق وفسّـر بيـان محصـول النّظـم الـذي يقـع «باسـم تجعلـه فاعـلًا لفعـل أو مفعـولًا، أو تعْمِـد إلى اسـمين فتجعـل أحدهمـا خـبرًا عـن الآخـر أو تُتْبِـع الاسـم اسـمًا علـى أن يكـون الثّـاني صفـة لـلأوّل، أو تأكيـدًا لـه، أو بـدلًا منـه، أو تـجيء باسـم بعـد تمـام كلامـك علـى أن يكـون صفـةً أو حـالًا أو تمييزًا...» (السّـابق، ٥٥). وفي هـذا إشـارة واضحـة إلى أنَّ عمليـة النّظـم تتـمّ بربـط اسـم أو اسـمين، وهـو مـن خـلال ذلـك يشـير

إلى أنَّ هذه العملية عملية عقلية في بناء الكلام تقع من متكلّم يتصرّف في هذه العلاقات النحوية. وعليه «خضوع الكلام لنواميس الفكر وبروزه على هيئة تحاكي الرّوابط المنطقية التي يقيمها بين المعاني فتكون البنية اللّغويّة صدى لبنية عقليّة منطقيّة سابقة» (صمود، ٢٠١٠، ٤٦٣). ولكن عن أيّ نظْم للمعاني يتحدّث «الجرجاني»؟ وما أساس هذه المعاني؟

١-٢- معاني النّحو أساس النّظم.

بعد الحديث عن أسبقيّة المعنى على اللّفظ والتّأكيد على أنّه جوهر العمليّة، سنحاول في هذا العنصر أن نبيّن أنَّ المعاني التي تحدّث عنها «الجرجاني» هي معاني النّحو، وأنَّها أساس النّظم، يقول «الجرجاني» مرسّخا النّظم في النّحو ومعانيه: «اعلم أنْ ليس النَّظْمُ إلَّا أنْ تضعَ كلامك الوضْعَ الذي يقتضيه علم النّحو وتعملَ على قوانينه وأصوله، وتعرف مَناهجه التي نُهِجَتْ فلا تزيغ عنها، وتحْفَظَ الرّسوم التي رُسِمت لك فلا تُخِلُّ بشيء منها» (الدّلائل، ٨١،٨٢). ومن مقول قول «الجرجاني» نلاحظ إضافة كلمة المعاني إلى النّحو «معاني النّحو»، فهي إضافة تؤكّد الصّلة بين النّظم والنّحو، وتعتبر نظْم الكلام متوقّفا على الدّراية بعلم النّحو وقوانينه وأصوله، فالنّظم يقوم أساسًا على هذه المعاني، ولكن كيف تتشكّل هذه المعاني وما حقيقتها؟

إنَّ العلاقة بين معاني النّحو والنّظم تتشكّل عن طريق الضمّ والتّركيب[1]، فالتّركيب عمدة أساسيّة ومبدأ أساسيّ في نظريّة النّظم «فلا معنى للنظم غير توخّي معاني النّحو فيما بين الكلم» (السّابق، ٣٧٠). وهذا الكلام يجعل من شُروط النّظم الالتزام بقوانين النّحو وأصوله ومعانيه، وهذا يتمّ عبر وسم البنية التّركيبيّة بالألفاظ وسمًا تحصلُ به

(١) مسألة التّعليق والتّركيب هي مسألةٌ في غاية الأهميّة، قامت عليها نظريّة النّظم، وهي الأساس في تحقيق الكلام وإبراز معانيه، وقدْ استطاع «الجرجاني» بهذا المبدأ أنْ يُرسّخ الكلام في أساسه النّحويّ وربط ذلك بالمقاصد والأغراض فلا شكّ في أنّ التّعليق واقعٌ في مستوى النظام، وهذا ما رأيناه من خلال نظريّة العمل الإعرابيّ.

فائـدة. وضمـن هـذا نـنزّل الحديـث عـن الفائـدة «فمـدار الفائـدة ليـس فيمـا تحيـلُ عليـه القضيـة الحاصلـة مـن معنـى في ذاتهـا، وإنّمـا مـدار الفائـدة علـى الإثبـات والنّفـي» (ميـلاد، ١٩٩٨، ١٦٥). فالإثبـاتُ والنّفـي همـا المعنيـان النّحويّـان الأساسـيّان للجملـة في شـكلها الأسـاسيّ المجـرّد، ذلـك أنَّ الإثبـات «هـو المعنى الـذي يقتـضي مثبتًـا ومثبتًـا لـه (...) وكذلـك النّفـي يقتـضي مَنفيًّـا ومَنفيًّـا عنـه (...) فلـمّا كان الأمـر كذلـك احتيـج إلى شـيئين يتعلّـق الإثبـات والنفـي بهمـا فيكـون أحدهمـا مثبتًـا والآخـر مثبتًـا لـه، وكذلـك يكـون أحدهمـا مَنفيًّـا والآخـر منفيًّـا عنـه فـكان ذانـك: الشـيئان المبتـدأ والخـبر، والفعـل والفاعـل. وقيـل للمثبَـت وللمنفـي «مُسـندٌ» و«حديـثٌ» وللمثبَـت لـه والمنفـيَّ عنـه «مُسـندٌ إليـه» و«محـدَّث عنـه» (...)، فهـذه هـي القضيـة المبرمـة الثابتـة الـتي تـزول الراسـيات ولا تـزول» (أسـرار البلاغـة، ٣٦٧-٣٦٦).

يؤسّـس «الجرجـاني» مـن خـلال هـذا القـول المعـاني الأساسـيّة الـتي تنبـني عليهـا سـائر معـاني الـكلام، وهمـا الإثبـات والنّفـي المعـبّران عـن اعتقـاد المتكلّـم والمجسّـدان لحكمـه. ومـن هنـا جـاء إقحـام المتكلّـم طرفًـا أساسـيًّا في عمليّـة الـكلام باعتبـاره المنـشئ للدّلالـة. وعليـه فمعـاني النّحـو هـي مـن صُنـع المتكلّـم، تتشـكّل في إطـار بنيـة ويحكمهـا اعتقـاده. اسـتنادًا إلى ذلـك، فنظـم الـكلام يتأسّـس علـى هـذه المعـاني الـتي يؤلّفهـا المتكلّـم فيمـا بـين الكلـم، فعمليّـة النّظـم هـي أنْ تتـوخى معـاني النّحـو فيمـا بـين الكلـم مـن أجـل حصـول فائـدة باعتبارهـا حُكـم المتكلّـم واعتقـاده. وضمـن هـذا السّـياق فـإنّ السّـبيل إلى معرفـة دقائـق هـذه المعـاني عائـد إلى معرفـة المتكلّـم واعتقـاده ومعرفـة البنيـة المجـرّدة الأولى الـتي تقـع تحتهـا سـائر الأبنيـة المحكومـة بثنائيّـة الاعتقـاد والاحتمـال، وهـي ثنائيّـة عامّـة تختـزل ضـروب القـول خـبرًا كان أو إنشـاءً. فالاعتقـادُ المحْـض يرشّـح الخـبر، أمـا الاحتمـال فتقـع تحتـه كامـل ضـروب الإنشـاء. ومـن هـذا المنطلـق فـإنَّ الوجُـوه والفُـروق في هـذه المعـاني هـي تمظهـرات لمعـاني النّحـو الواقعـة تحـت ثنائيـة الاعتقـاد والاحتمـال، وهـذا مـا أشـار إليـه «ميـلاد» بقولـه: «فالوجُـوه والفـروق هـي اخـتزال لسـائر معـاني النّحـو المتولّـدة عـن إثبـات الموجـود أو المنعـدم أو الاحتمـال» (ميـلاد، ١٩٩٨، ١٦٨).

إنَّ هذا التّصور لمعاني النّحو المؤسّس على ثنائيّة الاعتقاد والاحتمال في استرسالهما يمكّن من معرفة الوجُوه والفُروق، ويرسّخ النّظم في الأساس النّحويّ ويعتبره وجهًا من وجُوه النّظام، إضافة إلى أنَّ هذا التّصور قادرٌ على ربْط المقام بالنظام، وتفسير المعنى في كامل مستوياته وربط المجاز بالبنية النحوية. فنحن بإزاء «نحوية البلاغة ونحوية المزية» (الجلاصي، ٢٠٠٧، ٤٥)، فالمجاز من عمل النّاظم «والاستعارة والكناية والمجاز صُور يُحدثها المتكلّم في المعنى» (السّابق، ٤٥). وهذا ما يجرّنا إلى الحديث عن علاقة البنية بالدّلالة والتحامها من خلال فكرة النّظم التي ترسم لنا صورة عن هذه العلاقة وتؤسّس لفكرة نحوية المعنى.

١-٣- وجُوه النّظم وفُروقه صُورة من صُور التحام التّركيب بالدّلالة:

لـمّا كان النّظم هو «توخّي معاني النّحو فيما بين الكَلم» (الدّلائل، ٣٧٠)، فإنَّه يمكن القول إنَّنا أمام مستويين:

- مستوى أوّل وهو مستوى معاني النّحو.
- ومستوى ثان وهو مستوى التّعبير عن هذه المعاني باللّفظ.

وهذا ما وقع اختزاله في الثنائيّة المعروفة (كلام نفسيّ وكلام لفظيّ)، إلّا أنَّ هذه الثنائية يجب ألاّ تُوهمنا بأنَّ المستويين منفصلان بل لابدّ أن نأخذ بعين الاعتبار أنّ ما يحدثُ من تأليف في الألفاظ هو انعكاس لحدث في الذّهن، وهو عبّرنا عنه في فرضيات بحثنا من كوْن الدّلالة اللّفظية لديها قيمة تخصيصية للمعنى النّحويّ العام. هذا التّصور لبناء الكلام يجعلنا نقف عند وجُوه الإثبات وفروقها الدّلاليّة نتيجة اختيار تركيب دون آخر، فلو اخترنا مثلا هاتين الجُملتين سنجدُ اختلافًا في المعنى:

- زيدٌ منطلقٌ.
- زيدٌ المنطلقُ.

تفسير ذلك حسب تصوّر «الجرجاني» أنَّ الاختلاف في التّركيب يؤدّي إلى اختلاف في المعنى، وأنَّ التّغيير في النّظم يحقّق تغيّرًا في المعنى، فقولك: «زيدٌ منطلقٌ» يعكس حالة إخبار عن حدث في الـمُطلق لا يعلمُ المخاطَب منه شيئا فسقته له ابتداءً، أمّا قولك: «زيدُ المنطلقُ» فتعكسُ كوْن مخاطبك - شاهد بالبُعدِ منك انطلاقًا يعلمُ أنَّه تمّ ولكن يجهلُ صاحبهُ - فقلتَ له «زيدُ المنطلق»، وفي هذا تركيز على بؤرة القائم بالحدث. وقد ساهم التّعريف في لفظ (المنطلق) في تخصيص الانطلاق لزيد دون سواهُ «فصارَ الذي كان معلومًا على جهة الجواز معلومًا على جهة الوجُوب» (الدّلائل، ١٧٨). هذا الاختلاف في الوجوه التّركيبيّة حقّق فروقًا دلاليّة، ونفترض أنَّها فروقٌ نحوية متجذّرة في الأساس النّحويّ، وما الإنجاز إلاّ تخصيص لها وصُورة من صُور هذا الانتظام الدّلاليّ النّفسيّ.

هذا التّصور للفروق الدّلاليّة يرسّخ المبدأ العامّ الذي نسعى إلى البرهنة عليه، وهو ارتباط البنية بالدّلالة وعمق العلاقة بينهما، وهو ارتباطٌ يعكس تمثّل النّظام لمقامات قوله ويرسّخ النّظم في الأساس النّحويّ. لهذا نرى «الجرجاني» يذكّر دائمًا بقيمة النّحو في تأسيس النّظم حتى أنَّنا وجدنا على لسانه قولًا جامعًا لهذه الوجُوه، يقول: «اعلم أنْ ليس النَّظْمُ إلاّ أن تضَعَ كلاَمكَ الوضْع الذي يقتضيه «علم النّحو» وتعملَ على قوانينه وأُصوله، وتعرف مناهجه التي نُهِجَتْ (...). وذلك أنّا لا نعلم شيئًا يبتغيه النَّاظمُ بنظمهِ غير أنْ يَنْظر في وُجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوُجوه التي تراها في قولك: «زيدٌ مُنْطلقٌ»، و«زيدٌ ينطلقُ»، و«ينطلقُ زيدٌ»، و«مُنطلقٌ زيدٌ»، و«زيدٌ المنطلقُ»، و«المنطلقُ زيدٌ»، و«زيدٌ هو المنطلقُ»، و«زيدٌ هو منطلقٌ»» (السّابق، ٨١).

ضمن هذا التّوجه نقرّر علاقة البنية بدلالتها، وهي علاقة يقوم بها المتكلّم العاملُ في الأساس الـمُجرّد السّابق للوسْم، وهي عمليّة بنيويّة بامتياز، تتجلّى فيما يقوم به المتكلّم من تحوير لعناصر الجملة الأساسيّة من تقديم وتأخير، وذكرٍ وحذفٍ، ووصلٍ وفصلٍ، وهو تحويرٌ محكومٌ بقواعد نحوية يؤدّي إلى كثير من الأغراض والمعاني التي تكونُ في وجه منها تداوليّة - إنْ صحتْ العبارة -، ذلك أنَّ المتكلّم في إطار عمليّة خِطابيّة تتوفّر على وجود طرف المخاطَب. وعلى هذا الأساس، فنحن أمام عناصر المقام، إلاّ أنَّها عناصر

مُسجّلة في الأساس النّحويّ وفي الحساب الدّلاليّ للمتكلّم حتى وإنْ كان هذا المخاطَب افتراضيًا. هذا الفهم من شأنه أنْ يربط البنية بالدّلالة، ويعبّر عن الالتحام الحاصل بينهما، وهو التحامٌ يتجسّدُ في عوالم النّفس قبل وسْمه باللّفظ ليكون الأسلوب اللّغويّ انعكاسًا لحركة ذهنيّة صِيغت في الذّهن.

لقد تبيّن لنا من خلال نظريّة النّظم وقيامها على الأساس النّحويّ[1] أنَّ البحث في الوجُوه والفُروق بحثٌ نحويٌّ بالأساس، وأنَّ المدخل النّحويّ هو القادر على تفسير هذه الفُروق في الإثبات تفسيرًا يربط المعنى البلاغيّ المقاميّ بأساسه النّحويّ النظاميّ، وهو فهمٌ يعكسُ علاقة علوم البلاغة بالنّحو، ويتجاوز الفصل بين النظام والمقام. تبعًا لذلك يُمكن اعتبار علم المعاني بابًا من أبواب البلاغة وضربًا من التّبويب والتّصنيف لما جاء متفرعًا عند «الجرجاني»، وأنَّ «السكاكي» يُعتَبر مواصلة لمشروع «الجرجاني»، وأنّ الرّجلين في إطار بحثٍ واحدٍ، وهذا ما سنحاول تأكيده لاحقا.

٢- علم المعاني وجه آخرَ من نظريّة النّظم:

إنَّ الحديث عن معاني النّحو يجرّنا لاستحضار عَلَمٍ من أعلام البلاغة العربيّة، وهو «السكاكي» الذي يرجع إليه الفضل في تبويب البلاغة، فـ«السكاكي» أوّل من بوّب البلاغة العربيّة وقسّمها إلى أقسامها الثّلاثة: المعاني، والبيان، والبديع، وهو أوّل من أدخل علم المعاني في البلاغة على الصّورة التي نراها في مفتاح العلوم، يقول: «وقد ضمنْت كتابي هذا من أنواع الأدب دُون علم اللّغة (...) وجعلت هذا الكتاب ثلاثة أقسام: القسم الأوّل في علم الصرف، القسم الثّاني في علم النّحو، القسم الثالث في علمي المعاني والبيان...» (المفتاح، ٦).

---

(١) الأساس النّحويّ هو محور نظريّة النّظم، وهذا ما جعل «الجرجاني» يحتكم إلى هذه النّظريّة، ويؤسّس لبلاغة نحوية -إن صحّت العبارة- واعتباره البحث البلاغة بحثًا في النّحو. يقول المسدّي: «فالنّظمُ يرتد إلى النّحو قبل أنْ يرتد إلى البلاغة، فإنْ رمنا الوفاء للنسق الفكريّ الذي اختطه له صاحبه والامتثال إلى المعمار المنهجي الذي سوّاه له، تعيّن علينا القول: إنَّه سؤال البلاغة الذي ينعطف على سؤال النّحو من خلال سؤال المعنى» (المسدّي، ٢٠١٠، ٤٨).

ما يهمّنا من هذا التّعريف هو مُصطلح علم المعاني الذي أدرجهُ «السكاكي» ضمن أقسام البلاغة. وفي هذا الإطار نتساءل عن أيّ معانٍ يتحدّث «السكاكي»؟ هل هي معاني النّحو التي تحدّث عنها «الجرجاني» في نظريّة النّظم؟ وإذا صحّ ذلك فهلْ يتفقُ الرجلان في مبحثهما؟

لا شكّ في أنَّ المعاني التي تحدّث عنها «السكاكي» في باب علْم المعاني هي معاني النّحو التي تطرّق إليها «الجرجاني» في الدّلائل، فعلم المعاني هو وجْه آخر من نظريّة النّظم وتفصيلٌ لها وجمعٌ وتبويبٌ، مردّ ذلك أنَّ علم معاني هو بحثٌ في التّقديم والتّأخير، والوصل والفصل، والذّكر والحذف، وهذا ما رأيناه في الوجُوه الفُروق التي تعرّض إليها «الجرجاني». وقد أشار إلى ذلك «السكاكي» أيضا في تعريفه لعلّم المعاني حيث يبيّن صلته الشّديدة بالنّحو، يقول «السكاكي»: «أوردت علم النّحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان» (المفتاح،٦). ومن هنا فهو يربط علم النّحو بعلم المعاني.

جملة الأمر أنَّ موضوعات علم المعاني هي صورة من صُور نظريّة النّظم التي رأينا أنّها تأسّست على النّحو، فما أشار إليه «الجرجاني» في معاني النّحو واعتباره الوجُوه والفُروق مترسّخة في الأساس النّحويّ، هو عينه ما أشار إليه «السكاكي» في باب مستقل وسمه بـ«علم المعاني». وهذا يجعلُنا نقرّ بالعلاقة المتينة بين النّحو والبلاغة، وأنَّ موضوعات علم البلاغة شديدة الصّلة بالنّحو، إلَّا أنَّ هذا الرأي على ما فيه من وجاهة قد وجد طعونا، وهذا ما أحدث جملة من التوجّهات[1]، فهناك من يتبنى فكرة إرجاع علم المعاني إلى النّحو واعتباره مبحثًا نحويًّا (المخزومي، ١٩٨٦) (صمود، ٢٠١٠)

---

(١) تعدّدت الآراء في جدوى الحاق علْم المعاني بالنّحو أو إبقائه علمًا ضمن باب البلاغة، فقد رأى المخزومي (١٩٨١) أنَّ علم المعاني لابدَ أنْ نلحقه بالنّحو، وعبّر صمود وهو يبحث في التفكير البلاغيّ وأسس تكوّنه عن هذه الإشكالية (صمود، ٢٠١٠). ونرى أنَّ هذا الاختلاف يعود إلى اختلاف أعمق منشؤه العلاقة بين النّحو والبلاغة. ونرى في هذا الصدد أنَّ الظّاهرة اللّغويّة لا بد أنْ تُدرس في إطار الجمع بين المبحثين فما يقوم به البلاغيّ هو تكملة لما توصّل إليه النّحويّ، وأنَّ العلاقة بين الاثنين علاقة تحكمها ثنائية الاقتضاء والاستلزام، فالنّحو يستلزم البلاغة والبلاغة تقتضي النّحو.

وهناك من يتبنّى فكرة النّحاة والبلاغيين العرب التي تضبط الفروق النّظريّة بين دراسة معاني النّحو (التّقديم والتّأخير، التّعريف والتّنكير، الذكر والحذف... إلخ) دراسة نحوية ودراسة بلاغية، وهذا ما أشار إليه «الشريف» (١٩٩٣/٢٠٠٢) و«ميلاد» (٢٠٠١) و«المبخوت» (٢٠٠٦أ، ٣٠). وفي هذا الإطار ننوه بجهود تمام حسان الذي حاول أن يكشف عن عمق ارتباط النحو بالبلاغة والمزيا التي يمكن أن نستفيد منها في خصوص هذه النقطة. وتتوضّح إشاراته خاصة عند الحديث عن علاقة علم المعاني بالنحو وحدود كل علم. والمفيد الإشارة هنا إلى جملة طريفة تكشف تفكير الرّجل في هذه القضية، يقول: «فالنحو بغير المعاني جفاف قاحل والمعاني بغير النحو أحلام طافية، ينأى بها الوهم عن رصانة المطابقة العرفية، وينحاز بها إلى نزوات الذوق الفردي» (حسان، ٢٠٠٠، ٣١٣).

وإنْ حاولنا التماس نقاط التّقارب بين المبحثين نجد أنَّ ما قِيلَ في علم المعاني هو جمعٌ لقضايا النّظم ووجُوهه وفُروقه التي تحدّث عنها «الجرجاني»، بيان ذلك أنَّ تعريف علم المعاني عند «السكاكي» يعكسُ حقيقة هذا الفهم، يقول: «اعْلَمْ أنّ علم المعاني هو تَتبّع خواصّ تراكيب الكَلام في الإفادة، وما يتّصلُ بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقْتضي الحال ذكرهُ» (المفتاح، ١٦١). والمتأمّل في هذا التّعريف يقفُ عند حقيقة علم المعاني باعتباره يهتمّ بخواصّ التّراكيب بما يُوافق مقتضى حال المخاطَب، ويقصدُ هنا «بخواص التّراكيب» كل ما تتميزُ به من وُجوه تركيبيّة (تقديم وتأخير، ذكر وحذف، وصل وفصل) تحملُ فروقًا دلاليّة في المعنى، وهي فُروق يقصدُ بها المتكلّم إفادة مخاطبه غرضًا ما بحسب مُقتضى حاله، وهذا لعمري ما تحدّث عنه «الجرجاني» وسيأتي تفصيله.

ولعلّ الطّريف في كلّ هذا أنَّ علم المعاني يهتمّ فيه بطرفي الخطاب والعلاقة بينهما، وهو اهتمام يُخفي وراءه ربطًا عميقًا بين النّحو والبلاغة أي بين المتكلّم المنشئ للتّراكيب وخواصّها، والمخاطَب بحسب الحال التي هو فيها، غير أنَّ هذه المثاليّة في التّخاطب قد تسقط في أوّل مُخاتلة يقوم بها المتكلّم لغرض ما، وذلك بخرق شروط التّعاقد اللّغويّ.

مـن هـذا المنطلـق، فـإنّ الارتبـاط بـين المشـروعين (الجرجـاني، السـكاكي) يجـد مـن المبررات الكثير، ومن هنا فإنّنا نسيرُ في اتجاه إثبات مبدأ كوْن البلاغة العربيّة بلاغة نحوية أساسًا، وقد أسس إلى هذه النحوية «الجرجاني» وأكمل «السكاكي» ذلك بالضبط والتّقنين، ولا سيما عندما ربَط البلاغة بالمنطق والاستدلال، يقول الجلاصي «لقد بنى «الجرجاني» تصورًا نظريًا مجرّدًا عن نحوية البلاغة، وأجرى هذا التّصور لمعالجة الأقوال المنجزة»(الجلاصي، ٢٠٠٧، ٥٨). بناءً على هذا، يمكن القول إنَّ «الجرجاني» هو من فتح الباب لاستيعاب البلاغة وثرائها في تصور نحويّ عميق وأنَّ «السكاكي» هو من أكمل ضبطها وتبويبها.

صفوة القول: إنَّ نظريّة النّظم التي أسسها عبد القاهر «الجرجاني» تقوم على تصوّر عميق لمعاني النّحو يرسّخها في النظام ويربطها بالمقام، فنحن أمام قانون يربط المقام بالنّظام، ويربط المتكلّم بالمعنى والمقصد حتى أضحى المعنى نتيجة لعلاقات خفيّة يقوم بها المتكلّم بربط نظام النّحو بما يتطلبه المقام ربطًا يمكننا من دراسة الوجُوه والفُروق في المعاني باعتبارها فروقًا نابعة من متكلّم قاصد يتصرّف في البنية وفْق ما يتطلبه المقام «فليست المزية بواجبة لها في أنفسها (معاني النّحو ووجوهه وفروقها) ومن حيث هي على الإطْلاق ولكن تَعْرض بسبب المعاني والأغراض التي يُوضع لها الكَلام ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض»(الدّلائل، ٨٧). وفي هذا الكلام إشارة واضحة من «الجرجاني» إلى أنَّ المزية في الوجُوه والفُروق تعود إلى المتكلّم الواضع وليس كما هي عليه هذه المعاني في الوضع. وهذا ما سنحاول الكشف عنه لاحقًا بالبحث في فروق الإثبات في إطار نظريّة النّظم، وما يمكن أن تتحقّق من معانٍ نتيجة تصرّف المتكلّم في البنية.

٣- الفُروق في الإثبات:

لقد استطاع «الجرجاني» من خلال ربْط النّظم بالنّحو وقوانينه وأصوله ومناهجه أنْ يجد قانونًا يُنظّم الأقوال، ويكشفُ عن عمق بنائها الذي يصدرُ من سِراجٍ

واحدٍ (النّحو). وعلى هذا الأساس نفَى أنْ يكون النّظم في الألفاظ وبنى تصورًا يُجذّر المعنى في البنية النحوية. ووفْق هذا الاعتبار اخترنا أنْ نبحث في الفُروق في الإثبات في المستوى النّحويّ المجرّد تحت ثلاثة مستويات كبرى: المستوى الاشتقاقيّ، والمستوى التّصريفيّ، والمستوى التّركيبيّ، إيمانًا منّا أنَّ النظام النحويّ هو الذي يوفّر للمتكلّم إمكانات يتصرّف فيها بحسب حاجته وما يطمحُ أنْ يحقّق من مقاصد وأغراض.

ننطلقُ في بحثنا عن الفروق في الإثبات عند «الجرجاني» تحت باب «القولُ على فُروق في الخبر» (الدّلائل، ١٧٣)، ومن الضروري أنَّ نقف عند هذه العبارة الدّقيقة من صاحب الدّلائل باعتبارها تصوّر حقيقة الفُروق، حيث ترتكز رؤيته (الجرجاني) لعمليّة بناء الكلام على فكرة النّظم التي ارتبطت بالنّحو بدرجة أولى، وهو نظمٌ يقتضى المعرفة بعلم النّحو وقوانينه يقول: «اعْلم أنْ ليس النّظم إلاّ أنْ تضعَ كلامكَ الوضع الذي يقتضيه علم النّحو وتعمل على قوانينه وأُصولهِ وتعرف مناهجهُ التي نُهِجتْ فلا تزيغُ عنها، وتحفظُ الرسوم التي رُسمتْ لك فلا تُخلّ بشيء منها، وذلك أنّنَا لا نعلمُ شيئا يبتغيه النّاظم بنظمه غير أنْ ينظُر في وجُوه كل باب وفُروقه، فينظر في الخبر إلى الوجُوه التي تراها في قولك «زيدٌ منطلقٌ» و«زيدٌ ينطلقُ»، و«ينطلقُ زيدٌ»، و«منطلقٌ زيدٌ»، و«زيدٌ المنطلقُ»، و«المنطلقُ زيدٌ»، و«زيدٌ هو المنطلقُ» و«زيدٌ هو مُنطلقٌ»» (السّابق، ٨١).

يظهر لنا من خلال هذا التّعريف أنَّ النّظم تتحكّم فيه شُروط لغويّة وأخرى غير لغويّة، فما هو لغويّ يظهر لنا من خلال معرفة المتكلّم الفرق بين قوانين النّحو ومعانيه، فالقوانين هي معرفة القواعد النحوية والصرفيّة في الوضع اللّغويّ. فأمّا معاني النّحو فتتعلّق بمعرفة المعاني المختلفة مثل (وجُوه الخبر ووجُوه الحال... إلخ) التي يقصد إليها المتكلّم باستعمال تركيب من التّراكيب. وعلى هذا الأساس فنحن أمام مستويين، مستوى الدّلالة النحوية ومستوى الدّلالة البلاغيّة، وهذان المستويان يقع التّعبير عنهما في المستوى التّصريفيّ الإعرابيّ المعجم، وتقوم بين المستويين علاقة إمكان، بمعنى «أنَّ الدّلالة النحوية ترشّح معنى الجملة مُجرّد ترشيح لأداء المراد، والمعنى البلاغيّ هو الذي يقرّر تحقّق هذا الإمكان أو عدم تحققه» (المبخوت، ٢٠٠٦أ، ٢٦).

لـمّا كان الأمر كذلك، كان النّظم خلافًا لتوخّي معاني النّحو فيما بين الكلم معنى زائدًا يتصرّف فيه المتكلّم داخل مقام بلاغيّ، وهذا سرّ إطلاق «الجرجاني» قوله «الفُروق في الخبر، الفُروق في الحال» أي أنَّ فيها فروقًا مهيأة للاستعمال والاستدلال عليها. ويعتبر «الجرجاني» أنَّ هذه الوجُوه والفُروق تنطلقُ من أصلٍ واحدٍ ثم تتفرّع بحسب ما يقتضيه الاستعمال (المقام) الذي جعله أساسيًّا في إيضاح المعنى والفروق بين المعاني، وهذا ما انبنت عليه النّظريّة اللّغويّة العربيّة منذ الخليل و«سيبويه».

في البداية وقبل الشروع في الحديث عن وجُوه الإثبات التّركيبيّة وفروقها الدّلاليّة، نشير إلى أنَّنا نلتزم منهجيًّا بذكرها (الفُروق الدّلاليّة) في سياق البحث عن الخصائص النحوية للإثبات، وهو التزام منهجيٌّ لا أكثر، نظرًا لأنَّنا وجدنا لهَا بعدًا بلاغيًّا متشكّلًا في دقائق معنويّة في علاقة المتكلّم بالمخاطب، ولكن سنحاول قدْر المستطاع التوقّف عند إبراز نحوية هذه الفُروق باعتبارها مرتبطة بالمستويات النّظاميّة تصريفًا واشتقاقًا وتركيبًا، وعدم التوسّع فيما سينتج عنها من أغراضٍ بلاغيّة مقاميّة، نترك البحث فيها عند دراسة الإثبات في وجهه البلاغيّ. ويعكس هذا الحذر المنهجيّ صُعوبةً نظريّةً تتعلّق بتحديد خصائص المستوى التّصريفيّ المعجّم باعتباره مستوى تلتحمُ فيه معاني النّحو مع معاني الكَلم، ونظفرُ من خلاله ببنية إعرابيَّة معجّمة، يرى البعض أنَّها حقيقة لفظيّة إنجازيّة، للمقام فيها دورٌ في تحديد الدّلالة (الشريف، ٢٠٠٢، ٣٠٥)، في حين يرى البعض الآخر أنَّه مستوى مجّرد لم يدخلْ بعدُ ساحة الإنجاز، وإنْ كان يستبطنه (المبخوت، ٢٠٠٦أ).

نذهب في هذا السّياق مذهبَ «المبخوت» حيث نرى أنَّ هذا المستوى مجرّد أيضا، تكون فيه وجُوه الإثبات مُستَبطِنةً في مستوى بنيتها مقامات قولها، وتختزلُ ملابسات المقام من مخَاطب وظروف حافّة، تحافظُ على التّجريد من ناحية ومهيأةً للإنجاز من ناحية أخرى. هذا التوّجه سيمكّننا من حِفْظِ الرُتب بين ما هو نظاميّ وما هو إنجازيّ صِرْف يسمحُ بفهم كيفية اشتغال اللّغة، ومنه تحديد عمل الإثبات وما يحتملُ من وجُوه وفُروق.



٣-١- حسب المستوى الاشتقاقيّ:

٣-١-١- الإثباتُ بالاسْم.

نبحثُ في هذا المستوى عن الفُروق في الإثبات حسب المستوى الاشتقاقيّ، وهو مستوى يدرسُ الأبنية الاشتقاقيّة، ومن خلاله سنحاول التوقّف عند الفرق بين الإثبات بالاسْم والإثبات بالفعل، فلا شكّ في أنَّ الفائدة تحصلُ بتصرّف المتكلّم المنشئ للكلام، فهو الذي يختارُ استعمال عبارة دون أخرى. ونشيرُ قبل مباشرة الوجُوه التّركيبيّة المعجمة المستعملة للاسم تارة والفعل تارة أخرى إلى أنَّ مستوى التّعجيم هذا لاحق للمستوى التّصريفيّ المجرّد الأعلى منه درجة بحسب تقسيم «الشريف» لمستويات النّظام النّحويّ (الشريف، ٢٠٠٢،٣١)، فهذا المستوى المجرّد يوفّر للمتكلّم احتمالات حسابيّة لاختيار بنية دون أخرى، يقول «الشريف»: «يستمدُّ المستوى الإعرابيّ التّصريفيّ المعجّم دلالته أيضا من مستوى إعرابيّ آخر سميناه بالمستوى الإعرابيّ التّصريفي المجرّد» (السّابق، ٣٣٠). في حين يخصّص المستوى المعجميّ (معاني الكلم) في التقائه بهذه المستويات الدّلالة ويرشحها.

بدءًا يُفرّق «الجرجاني» مثلًا بين تركيبين من قبيل: «**زيدٌ منطلقٌ، وزيدٌ ينطلقُ**»، والمتأمّل في ظاهر التّركيبين قد لا يقفُ عند الاختلاف بينهما، وقد يستغرب السامعُ من قول أحدهم إنَّ هناك فرقًا بينهما، فالتّطابق يغْلبُ عليهما، والتّشابه يُخفي كلّ الفروق المُمكنة. فالتركيبان رُكّبَا من مُسند، وهو في الحالتين الشّخص نفسه «زيدٌ»، ومُسندٌ إليه يدّل على حاله «الانطلاق». وهذا ما يجعل التفتيش عن الفرق بينهما مطلبًا ضروريا يكشف عما تخفيه الأبنية التّركيبية من اختلافات في المعنى.

يقرُّ «الجرجاني» بوجُود فروق دلاليّة بين التّركيبين رغم التّطابق الظّاهر، ولنا أنْ نتساءل هنا. ما هي الآليات التي استعملهَا «الجرجاني» في الاستدلال على هذه الفروق؟ وما حُججه في ذلك؟ وما هي طبيعة هذه الحجج؟

إنَّ البنيـة الوضعيّـة لجملـتي (زيـدٌ منطـلقٌ، زيـدٌ ينطلـقُ)، جـاءت علـى هيئـة (مبتـدأ+ خـبر) والموضوعـة لإفـادة معـنى الإثبـات، وهـو المعـنى المتحقّـق والمنجـز نحويًّـا مـن خـلال تركيـب إسـنادي، وقـد خُصّصـت لـه هـذه البنيـة الوضعيّـة، حيـث لا يفيـد تعجيمهـا غـير معنى الإثبـات بذلـك اللّفـظ، وهـو هنـا الإثبـات النّحـويّ الوضعـيّ بالمعنـى اللّغـويّ المعجـميّ. ومثّلـت هـذه النقطـة منطـلق «الجرجـاني» في تقـصّي الفـرق بـين إثبـات الانطـلاق لزيـد في الجملتـين السّـابقتين، فالإثبـاتُ قـد تحقّـق مـن خـلال البنيـة التّركيبيّـة للجملتـين، لكـن «الجرجـاني» علـى وعـي تـامّ بوجُـود اختـلاف سـاهمت الطبيعـة الاشـتقاقيّة للمُثبـت بـه في توجيهـه، فوجُـود اسـم مُشـتق في الجملـة الأولى «زيـدٌ مُنطلـقٌ» يجعلنـا نُلفـت النّظـر إلى هـذا قسـم مـن أقسـام الكلـم في اللّغـة العربيّـة (الاسـم) نظـرًا لأنَّ الوقـوف عنـد الفـرق بينـه وبـين الفعـل يتطلّـب التّعريـف بـه وإبـراز سـماته العامّـة. فالاسـم[1] – وكمـا جـاء في تعريـف السّـيرافي – يـدلُّ علـى معـنى مُفـرد بالوضْـع في غـير اقـتران بزمـن، وقـد عرّفـه ابـن السـرّاج بقولـه: «الاسـمُ كلمـةٌ دلـتْ علـى معـنى في نفسـها مـن غـير اقـتران محصّـل» (الأصـول، ١، ٣٧). وتبعًـا لذلـك فـإنَّ مـن خصائصـه الجوهريّـة الثُبـوت وعـدم التجـدّد نظـرًا لأنّـه ليـس مرتبطًـا بزمـن.

وعليـه، فـإنَّ الإثبـات بالاسـم يُثبـتُ معـنى مفـردًا للاسـم الـمُثبـت لـه، ولهـذا نـرى «الجرجـاني» في مواضـع كـثيرة في كتابـه الدّلائـل يُشـيرإلى هـذه القضيـة: «وبيانـه أنَّ موضـوع الاسـم علـى أنْ يثبـت بـه المعـنى للـشيء مـن غـير أن يقْتـضي تَجـدُّده شـيئا بعـد شيء» (الدّلائل، ١٧٤). ويـردف ذلـك بقولـهِ فـإذا قلـتَ: «زيـدٌ منطلـقٌ فقـد أثبـتَّ الانطـلاق فعـلًا لـه مـن غـير أن تجعلـهُ يتجـدَّدُ ويحـدث منـه شـيئا فشـيئا، بـل يكـونُ المعـنى فيـه كالمعـنى في قولـك «زيـدٌ طويـلٌ»، و«عمـرو قصـيرٌ» فكمَـا لا تقصـدُ هاهنـا إلى أنْ تجعـلَ الطُـول أو القِصـر يتجـدّدُ ويحـدثُ، بـل توجبهمـا وتثبتهمـا فقـط وتقـضي بوجودهمـا علـى الإطـلاق، كذلـك لا تتعـرض في قولـك «زيـدٌ منطلـقٌ» لأكـثر مـن إثباتـه لزيـدٍ»(السّـابق).

---

(١) توسّـع عاشـور(١٩٩٩) في دراسـته للاسـم عنـد النّحاة، بالوقـوف علـى خصائصـه النحويـة. وقـد عـرض إشـكاليات تعريفـه لغـة واصطلاحًـا وتحديـد نظامـه الاشـتقاقيّ الصـرفيّ.

في خطوة أخرى لتقصّي الفُروق في الإثبات بالاسم نرى «الجرجاني» يتتبّع خصائص الإثبات متخذا المثال الأنموذج «زيدٌ منطلقٌ» ليقف عند الإثبات المتحقّق بالصفة المشبّهة، ومن مميزاتها أنّها صفةٌ تُشتق من الأفعال اللاّزمة التي تدلّ على ثبوت وجود الصفة في صاحبها مطلقًا. فلو عُدنا إلى المثالين السّابقين «طويلٌ» و«قصيرٌ» سنجد أنّ الصفة فيهما ثابتة مطلقًا»، فلا وجُود لتجدّد وتحوّل في صفة القِصَر لعمرو، فالمعنى هو الإثباتُ الموجب والقضاء مطلقًا بوجُود الصفة، يقول «الجرجاني»: «فكمَا لا تقصدُ هاهنا إلى أنْ تجعل الطول أو القصر يتجدّدُ ويحدثُ بل توجبهما وتثبتهما فقط وتقضي بوجدهما على الإطلاق». (السّابق).

على هذا الأساس كان الإثباتُ بالاسم إثباتًا من خصائصه الجمود والاستقرار[1] ولا يتبعهُ تجدّد وتدرّج وتراخ في حدوث المعنى المُثبت في الاسم المُثبت له، يقول: «ويقتضي الاسم ثبُوت الصّفة وحصولهَا من غير أنْ تكونَ هناك مزاولة وتزجية فعل ومعنى يحدثُ شيئا فشيئا» (السّابق، ١٧٥). ويستشهدُ في ذلك بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨] التي يُخبر فيها الله تعالى بحَال الكلب الذي قضى في الكهف مئات السّنين. وبالعودة إلى هذا المقام الذي يصوّرُ فيه الله حال الكلب نراهُ مقامًا تنقطع فيه الحركَة والتّجدّد والتّحوّل، ويطغى عليه السُكون والثُبوت والجمود، وعلى هذا جاء قوله تعالى يصوّر وضع «الكلب» بما يوافِقُ هذا المقام المتّسم بالجمود والاستقرار: «فأمّا وأنت تُحدّثُ عن هيئة ثابتة وعن شيء قد استقرّ طوله ولم يكنْ ثَمّ تزايُدُ وتجدّد فلا يصح فيه إلّا الاسم»(السّابق).

(١) دلالة الاسْم على الثّبوت والاستقرار ليست دلالة مطلقة لأنّنا نجد في بعض الحالات صيغًا اسميّة تدلّ على الحدوث والتّجدّد (اسم الفاعل)، وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى الفعل، وقد عبّر عن هذا المأزق السّعدي بقوله: «لقد أوقع القول بدلالة الاسم على الثّبوت دلالة وضعيّة شّراح التّلخيص المتأخّرين في حرج التّوفيق بين هذا المبدإ وبين ما يُلاحظ في بعض الصّيغ الاسميّة من دلالة ظاهرة على الحدوث ومنها صيغ اسم الفاعل الذي يمثّل الحدوث أحد أركان حدّه الدلاليّ عند النّحاة» (السّعدي، ٢٠١٣، ٢٦٤).

وفْق هذا الفهم كانَ الإثبات بالصّفة في هذا المقام أنْسب وأبلغ من الإثبات بالفعل الذي لا يُوافق هذا الموضع من القول، إذْ الإثبات لو كانَ بالفعل لاختلفَ عن الإثبات بالاسم أو بالصفة تحديدًا، فاختيار «باسطٌ» مكان «يبسطُ» يعكس لنا بلاغة الكلام بما يوافق الحال، باعتبار أنَّ الكلب قد مرَّ عليه زمن وهو على هذه الحال ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]. فالكلبُ اخْتيرت له كلمة باسط، وهي صفة جعلتهُ في حال لا يصيبهُ تغيّرٌ وتحوّلٌ.

إنَّ ما يثيرُ الانتباه في هذا التّفصيل وحرص «الجرجاني» على الإحاطة بهذه الظّاهرة هو توخّيه لمنهج تفسيريّ الذي صاحبه كمٌّ هائل من الأمثلة، وكأنّنا به في إطار سجال يقدّم فيه حُججًا إلى معارضيه الذين أنكرُوا ما ذهبَ إليه رادّين عليه ما ذكرهُ في قسم الإثبات في الصّفات من أنَّ هذا الضّرب من الإثبات لا يفيدُ تجدّدا. ومن هنا فكأنّنا بـ«الجرجاني» يريدُ أن يستبقَ مُساجليه ويسدّ الثّغرات التي قد يستغلّها هؤلاء، ولعلّ أهمها طبيعة الاسم المعتمد، فالأمثلة التي اعتمدها «الجرجاني» «زيدٌ منطلقٌ»، «وكلبهمُ باسط» ترتكز على الأسماء، ولكنّها ليست أسماء جواهر أو أسماء ذوات أو أيّ نوعٍ من الأسماء الأخرى الموغلة في الاسميّة التي تنعدمُ فيها الحدثيّة فتوحي صيغتها بجمودها.

إنَّ «الجرجاني» وهو يفصّلُ هذه الأمثلة ويؤكّد الفروق بينها على وعي تامّ باللّحظة التّاريخيّة التي يتكلّم فيها، فهو في سياق إثبات إعجاز القرآن، وما يدورُ من خلافات كلاميّة في ذلك الوقت، فـ«الجرجاني» هنا في موْقع سِجال مع معارضيه الذين يبحثون له عن مزالقَ، ولهذا نراه حريصا على تقديم أمثلة تدعم تصوره العقائدي، حيث كانت فيها درجة الاسميّة عاليّة. هذا الحرص يُريد به «الجرجاني» تنزيه أمثلته عمّا قد يَلحقُها من آثار الفعليّة وما تحتويهِ من صفات الحدثيّة، فنراه يُساوي بين عبارات «باسطٌ» و«واحدٌ»، ويقول في عبارة صريحةٍ أنّه «لا فرق بين «كلبُهم باسِط» وبين أنْ يقولَ «وكلبُهم واحد»، فلئن وردتْ كلتا اللّفظتين على صيغة اسم الفاعل، فإنّ باسطٌ اشتقّ من جذر يدلّ على الحدث (ب، س، ط) وهو جذر متعدّ، فنفس هذا اللّفظ في غير

هـذا السّـياق القـرآني الـذي نعلـمُ منـه حيثيـات القصّـة (قصـة أهـل الكهـف) ومـا يحيـطُ بهـا مـن جُمـود وسـكون لا يمكـنُ أن تكـونَ معـهُ عبـارة «باسـط» سـوى صفـة مشـبّهة، فعبـارة «باسـطٌ» تسـتجيبُ تمامـا للخصائـص اسـم الفاعـل، وهـي أرقَى الـمُشتقات دلالـةً علـى الحدثيّـة خلافًـا للصفـة المشـبّهة باعتبارهَـا صيغـةً مُشـتقة مـن الـلازم للدّلالـة علـى معنـى الثّبـوت، وذلـك هـو الحـال في «واحـدٍ وقصيـرٍ وطويـلٍ» باعتبارهـا صفـات مشـبّهة يفيـدُ بهـا المتكلّـم إثبـات هيئـة مُسـتقرّة وحالـة ثابتـة لا تحصـلُ إلّا بالاسـم «فأمّـا وأنـتَ تحـدَّث عـن هيئـة ثابتـة، وعـن شيء قـد اسـتقرّ طولـهُ ولـم يكـنْ ثَـمَّ تَزايـدٌ وتجـدّد، فـلا يصلـحُ فيـه إلَّا الاسـم» (الدّلائـل، ١٧٥).

بنـاءً علـى ذلـك، فقـد مكّـن المسـتوى الاشـتقاقيّ – وهـو مسـتوى نحـويّ مُجـرّد – المتكلّـم مـن إمكانـات اسـتعمال الاسْـم مـكانَ الفعْـل لمـا في الاسـم مـن دلالات الثبـوت والجمـود. وهـذا التّصـوّر يدعـمُ فكـرة المسـتويات النحويـة واشـتغالها، فالمسـتوى الأعلـى تجريـدًا يخـدمُ المسـتوى الـذي بعـدهُ وهكـذا دواليـك. وتبعًـا لهـذا، فالمسـتوى التّصريفـيّ المعجـم يسـتفيدُ مـن الأبينـة الاشـتقاقيّة بمـا يخـدمُ المتكلّـم في التّخاطـب، فهـذا المسـتوى يرشّـحُ جملـة مـن الاحتمـالات يختارهـا المتكلّـم بحسـب أغراضـه ومقاصـده، وهـو الـذي يحقّـق التّمايـز بيـن جملـة وأخـرى، ويُعطـى للبنيـة الإعرابيّـة دلالتهـا (الشـريف، ٢٠٠٢، ٣٣١). هـذا الفهـم مـن شـأنه أن يثبـتُ مبـدأ استرسـال المسـتويات ودورهـا في خدمـة الظّاهـرة اللّغويّـة، ويحقّـق فكـرة حركيّـة الأبنيـة داخـل النظـام النّحـويّ المجـرّد. ومـن البـيّن في هـذا السّـياق أنَّ عناصـر المقـام حاضـرة، وكأنَّنـا بالمقـام هـو مـن يُحيّـن مقـولات النظـام ويشـغّلها، وهـو مـن يدفـعُ بالمتكلّـم لاختيـار بنيـة دون أخـرى، وهـذا مـا يدعـم فكـرة العلاقـة بـين البنيـة والدّلالـة.

٣-١-٢- الإثبات بالفعل:

إنّ التوقّـف عنـد هـذا النّـوع مـن الإثبـات يقتـضي منّـا أولًا تحديـد حـدّه والتّعـرّف علـى خصائصـه، فالفعـلُ قسـمٌ مـن أقسـام الكَلِـمِ، يختلـفُ عـن الاسْـم في بعـض الخصائـص كالحدثيّـة، والمظهـر، والصيغـة الزمنيّـة، وهـذا مـا جعلنَـا نخصّـصُ لـه عنصـرًا بمفـرده في مقابـل عنصـر الإثبـات بالاسـم.

ينطلـقُ «الجرجـاني» في الاسـتدلال علـى الإثبـات بالفعـل بقولـه: «وأمّـا الفعْـل فموضوعـهُ علـى أنَّـه يقتـضي تجـدّد المعنـى الـمُثبت بـه شـيئا بعـد شيء» (الدّلائـل، ١٧٤). ولـو تمعنّـا قليـلًا في هـذا الموقـف سـنقتفي آثـار القصـد. وأوّل مـا يسـتدعي الانتبـاه هـي معـاني التّـدرّج والمرحليّـة والـتّراخي، وهـي معـانٍ تحملُهـا عبـارة «شـيئا فشـيئا»، فكأنَّنـا مـع مُنـشئ القـول في الإثبـات بالفعـل نعيـشُ نسـقا وتحـولًا في المعـنى خلافًـا للإثبـات بالصفـة الـذي يمتـازُ بالثبـات والاسـتقرار، فالإثبـات بالصفـة الـذي صـورَلنـا الـمُخبر عنـه في هيئـة مسـتقرّة ثابتـة تـأبى التّحـوّل والتّبـدّل ليـس بالفاعليـة نفسـها في الإثبـات بالفعـل الـذي يُضْفـي حركيّـة وتجـدّدًا. وقـد اختـار المتكلّـم أنْ يثبـتَ بالفعـل، وهـذا الضّـرب مـن الإثبـات لا يخلُـو مـن حركـة اقتضتهـا «مزاولـة وتزجيـة الفعـل» (السّـابق). وبالعـودةِ إلى المثـال الـذي اعتمـده «الجرجـاني»: «زيـدٌ هـا هـو ذا ينطلـقُ» وجدنَـا المتكلّـم في هـذا النـوع مـن الأقـوال يثبـتُ انطلاقًـا مـن زيـد في لحظتـه، وكأنَّنـا بـه يُعايـش اللّحظـة ويراقبهـا، واللّطيـف هنـا أنَّ البنيـة الخبريّـة الإثباتيّـة تُفصـح عـن نفسـها، وتصـوّرلنـا الحـدّث وإنْ لـم نكـنْ في مقـام حقيقـيّ.

نستشـفّ مـن هـذا المثـال مـا ذهـب إليـه «الجرجـاني» في بدايـة نصّـه في قضيـة تجـدّد المعـنى الـمُثبت بالفعـل، ففـي قولـه: «زيـدٌ ينطلـقٌ»، يتمثّـل الذّهـن معـنى الإثبـات الـذي تُـوحي بـه البنيـة، لكنّنـا هنـا نتابـعُ مراحـلَ هـذا الانطـلاق فالفعْـل «ينطلـقُ» بمـا يحملـهُ مـن معـاني الحدثيّـة[1] والتجـدّد هـو الـذي حقّـق لنـا هـذه الغايـة، حيـث يتحـوّل بنـا إلى المشـهد مباشـرة، وهـي كلّهـا معـانٍ درَّتْ بهـا طبيعـة الوحـدة الـمُثبت بهـا، وهـي الفعـل الـذي يقتـضي مزاولـة وتجـدّدًا. وقـد اسـتدلّ «الجرجـاني» بقـول آخر، يقـول: «فقـد زعمـتَ أنَّ الانطـلاق يقـع منـهُ جـزءًا فجـزءًا وجعلتـه يزاولـهُ ويزجيـه» (السّـابق، ١٧٥)، ويسـتنجدُ «الجرجـاني» بأمثلـة مـن الشـعر يقـرّبُ بهـا الصـورة في هـذا الموضـع فيدعونـا إلى تأمـل هـذا البيـت (البسـيط):

«لا يَألَـفُ الدِّرهَـمُ المضْـرُوبُ صُرَّتَنـا   لَكِـنْ يَمُـرُّ عَلَيْهَـا وَهْـوَ مُنْطَلِـقُ»

---

(١) يمتـاز الفعـل بسـمة الحدثيّـة، فهـو مصـدر التحـوّل والتجـدّد، وهـذا مـا أعلـن عنـه الكثـير مـن النّحاة في تفصيلهـم للسّـمات الأساسـيّة للفعـل، ولعـلّ هـذا مـا دفـع «الشـريف» (٢٠٠٢، ٣٦٠) إلى اعتبـار الحـدث (حـ) هـو المسـؤول علـى تكويـن مقولـة الفعـل في حيـن اعتـبر (حا) مسـؤولا عـن مقولـة الاسـم الـتي رأينـا أنّهـا مقولـة تسـم الجمـود والثّبـوت.

يشيرُ «الجرجاني» من خلال هذا البيت إلى أنَّ الشّاعر يختارُ العبارات ويتصرّف فيها حسب ما يليقُ بالمقام، فلو قال: «لكن يَمُرُّ عَلَيْهَا وهو يَنْطَلِقُ فَمَا اسْتَقَامَ ذلك». ما يلفتُ الانتباه في هذا السّياق من الحديث عن الإثبات بالفعل هو أنَّ «الجرجاني» يركّز على الفعل المضارع، وهذا منطقيّ باعتبار أنَّ صيغته هي الصّيغة المشهورة للتّعبير عن حدث التجدّد والقيام بالفعل شيئا فشيئا، إلَّا أنَّ ذلك لا يمنعُ من القول إنَّ الفعل الماضي يدلُّ أيضًا على هذا التجدّد من جهة كونِه فعلًا، يقول «السعدي»: «فالفعل الماضي دال على الحصول التّدريجيّ والوقوع حسب أطوار متعاقبة من جهة كوْنه فعلًا، ولكن صيغته الدّالة على الانقضاء والانقطاع والتّمام من باب التّصريف...»(السعدي، ٢٠١٣، ٢٦٦).

يصرّحُ «الجرجاني» في أكثر من موضع أنَّه يعمدُ إلى الفعل في موضع الاسْم، وهذا وعيٌ منهُ على دقّة الاختيار، وأنَّه لا يعني أنَّ هناك استواءً بينهما في المعنى، وقد ذكر ذلك في الدّلائل: «ولا ينبغي أنْ يغُرَّك أنَّا إذا تكلّمنا في مسائل المبتدأ والخبر، قدَّرنا الفعل في هذا النّحو تقدير الاسم كما نقول، في «زيدٌ يقومُ» إنَّه في موضع «زيدٌ قائمٌ»، فإنَّ ذلك لا يقتضي أنْ يستوي المعنى فيهما استواء لا يكون بعده افتراق، فإنَّهما لو استويا هذا الاستواء لم يكنْ أحدهما فعلًا والآخر اسمًا بل ينبغي أنْ يكونا جميعًا فعلين أو يكونا اسمين» (الدّلائل، ١٧٧). وبهذا فهو يؤكّد الفرق بين الإثبات بالفعل والإثبات بالاسْم، وأنَّ وراء ذلك أغراضًا ومقاصدَ يسعى المتكلّم إلى تبليغها.

الحاصلُ من كلّ ما تقدّم في دراسة الفُروق الدّلاليّة في المستوى الاشتقاقيّ بالوقوف عند الفرق بين الإثبات بالاسم القائم على الثبوت والاستقرار، والإثبات بالفعل القائم على التجدّد والحُدوث، هو أنَّها فروق متأصّلة في الأساس الدّلاليّ المجرّد السّابق للوسْم اللّفظيّ، وهي فروقٌ دلاليّةٌ نحوية بالأساس، ترتبط بمستوى من مستويات النّحو وما الإنجاز فيها إلَّا عارض اقتضاه السّياق. وتعكسُ هذه الثّنائيّة جُملةً من الثّنائيّات الأخرى في النظام النّحويّ مثل الجامد والمشتق في الأسماء، أو كالفعل الدّال على الأعمال والفعل الدّال على الصفات. وقد أشار إلى ذلك السعدي بقوله: «فليستْ دلالتَا الثبوت

والحدوث مقتصرتين على المضمون التّصوريّ الخامّ الذي تنقلهُ العناصر المعجميّة، بل تظهرُ في المستوى الاشتقاقيّ الذي تتقابل في أولى درجاته الصيغة الاسميّة الدّالة على الثبوت والصيغة الفعلية الدّالة على الحدوث، والذي يحتوي في درجات موالية على مستويات متفاوتة من التّقابل بين الدّلالتين كالتّقابل بين الفعل الدّال على الأعمال وفعل الدّال على الصفات...» (السعدي، ٢٠١٣، ٢٣٢).

لقدّ وفّر النّظام النحويّ – من خلال المستوى الاشتقاقي – للمتكلّم من استعمال بنية دون أخرى، فالنّاظم يلتقط من المستوى الاشتقاقي الاسْم أو الفعل بما يخدمُ الغرض والمقصد المخصوص. وعلى هذا الأساس فإنَّنا أمام مُستويين: مستوى نظم معاني النّحو في معاني الكلم في مرحلة أولى ثمّ يأتي مستوى استعمال هذه البنية الأولى داخل مقام حقيقيّ من أجل تحقيق أغراض ومقاصد.

هذا التّصوّر من شأنه أنْ يرسّخ الدّلالة في الأساس النّحويّ المجرّد، ويكشف عن قدرة النظام وفاعليته في التكهّن بالمقام، فهو نظام يوفّر من الإمكانات للمتكلّم ويجعله قادرًا على التّعبير في شتى ضُروب الإنجاز، فهذه الفروق الدّلاليّة للإثبات تعكسُ قدرة نظم المتكلّم للكلام بما يوافق أغراضه ومقاصده، وتعكس في الوقت نفسه ارتباط هذه الأغراض والمقاصد بالأساس النّحويّ. ومن هذا المنطلق اعتبر «الجرجاني» النّظم هو «أنْ تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النّحو» (الدّلائل، ٣٧٠). ووفْق هذا مثّل كل اختيار لبنية أو وجه من الوجُوه دلالةً وفرقًا مخصوصًا يحمل مقاصد وأغراض.

٢-٣- حسب المستوى التّصريفيّ:

بعد الوقوف عند الفروق في الإثبات تحت المستوى الاشتقاقيّ، وهو كما نعلمُ أحد مكوّني المستوى الصّرفيّ، نلفت النّظر الآن إلى ثاني مكوّناته، وهو المستوى التّصريفي الذي يهتمّ بمقولات من مثل التّعريف والتّنكير، والإفراد والتّثنية والجمع، وهو نظامٌ يهتمّ بالكلمة بشكل عامّ. وحريّ بنا والحال هذه أنْ ندرس الفروق في الإثبات في إحدى هذه

المقـولات الـتي أثـار مـن خلالهـا «الجرجـاني» هـذه القضيّـة، وهـي مقولـة التّعريـف والتّنكـير. فهـل يختلـف معـنى الإثبـات في الجملـة بمجـرّد أنْ يدخل علـى اللّفظ الـمُثبت بـه أداة التّعيين؟

يقـول «الجرجـاني» في هـذا الصـدد: «ومـن فُـروق الإثبـات أنَّـك تقـول: زيـدٌ منطـلقٌ- وزيـدُ المنطلقُ- والمنطلقُ زيـدٌ- فيكـون لـك في كل واحـدة مـن هـذه الأحـوال غـرضٌ خـاصٌ، وفائـدة لا تكـون في البـاقي، وأنـا أفسّـر لـك ذلك» (الدّلائـل، ١٧٧).

يقـف «الجرجـاني» في مثالـه: «زيـدٌ منطلقٌ» عنـد إثبـات الانطـلاق لزيـد بعـد أنْ كان هـذا الحـدث مجهـول الفاعـل، فالمتكلّـم في هـذا الحـال يُخبرُ مخاطبـه بوقـوع الانطـلاق مـن زيـد. وقـد جاء هـذا الخبر مُتعرّيـا مـن كلّ مـا يمكـنُ أنْ يُغـيّر المعـنى، فهـو مثبـت لانطـلاق واقـع من زيـد على سـبيل الابتـداء، فالمخاطَـب لا يعلـمُ بالانطـلاق أصـلًا ولا مـن صاحبـهُ زيـدًا كان أم عمـرو، فـإذا مـا أدخلـت أداة التّعريـف مثـلا فإنّنـا سـنكون في إطـار معـنًى جديـد. فقولـك: «زيـدٌ المنطـلقُ» إعـلان بوجُـود طـرف يسْـأل عـن الـذات القائمـة بالفعـل فقلـت لـهُ: «المنطلـقُ» معرّفـة بالألـف والـلاّم لتعلمـهُ أنَّـه صـارَ مـن زيـد دون غـيره، فأنـتَ في هـذه الحـال تقصـرُ الانطـلاق علـى ذات واحـدة هـي في هـذه الحالـة: «زيـدٌ»، مـع إثباتـك فعـل الانطـلاق بإسـناده إليـه، كمـا أنَّـك إذا عرّفـت الخـبر نفيـتَ أنْ يكـون الانطـلاق مـن غـير فاعلـه الـذي كانَ منـه انطـلاق.

وقـد أضـاف «الجرجـاني» معـنًى آخـر إلى هـذا الإثبـات وهـو «إثبـات الوجُـوب» الـذي يتـمّ بدخـول ضمـير فصـل[1] بـين جـزئي المركّـب الإسـناديّ الاسـمي مثـال قولـك: «زيـدٌ هـو المنطلـقُ». أمّـا إذا أردنـا إثبـات الانطـلاق لشـخصين فـلا يصـحُّ قولنـا في ذلـك «زيـدٌ منطلـقٌ وعمـرو»، إذ الجملـة تثبـتُ الانطـلاق مـن زيـدٍ بعـد أنْ جـاء الـمُثبت بـه معرفًـا مخصّصًـا

(١) ضمـير الفصـل هـي تسـمية علـى مذهـب البصريـينّ، وقـد سـماه الكوفيّـون «العمـاد» (الأصـول، ج٢، ١٢٥)، يـؤتى بـه في العـادة للتمييـز بـين النعـت والخـبر، وهـذا موقـف النّحويّين، فـإذا قلـت مثـلا - والمثـال للجرجـاني- «زيـدٌ هـو المنطلقُ» أتيـت بــ«هـو» لتقطـع الشـكّ علـى أنَّـه نعـت، وهـذا التّصـور موجـود في كتـب النّحـاة، وقـد لقـي اعتراضـات. (للتوسّـع في المسـألة راجـع حسـن حمـزة، ضمـير الفصـل أم ضمـير الحصـر؟، أعمـال نـدوة: المعـنى وتشـكله، ج١، ٣٣٥).

لذات دون أخرى، وعليه لا يجوز أنْ نثني بعمرو «ذلكَ لأنَّ المعنى مع التّعريف على أنَّك أردتَ أنْ تُثبت انطلاقًا مخصوصًا قد كانَ من واحد فإذا أثبته لزيد لم يصحّ إثباته لعمرو» (السّابق، ١٧٨). وهنا فإذا أردت أنْ تثبت الانطلاق للاثنين، فمن الضّروريّ أنْ تجمع بينهما في الخبر، فتقول «زيدٌ وعمرو هما المنطلقان».

يقف «الجرجاني» في التّعريف والتّنكير عند «الألف واللام» الدّالة على الجنس موضّحًا وجوهًا منها، يقول: «واعلم أنَّك تجد الألف واللاّم في الخبر على معنى الجنس، ثم ترى له في ذلك وجوهًا» منها ما نجدهُ متضمّنا لمعنى المبالغة[1] كما في: «زيدٌ هو الجوادُ» و«عمرو هو الشجاعُ»، فلام التّعريف هنا هي لام الاستغراق الجنسيّ، وهو التّعريف الذي يتناول معنى الاسم المعرّف أي الجنس المقصود عامّة، وفي هذه الأمثلة يستغرق زيد الجُود بأسره ويحيط عمرو بالشجاعة كاملة أي «أن تَقْصرُ جنس المعنى عن الـمُخبر عنه لقصدك المبالغة». (السّابق، ١٧٩). ويتوغّل «الجرجاني» أكثر في الكشف عن معاني الإثبات بلام التّعريف، ويقف هنا عند معنى الاختصاص الذي يكون بقصر جنس المعنى الـمُثبت على الـمُثبت له، ويشترط تقيّد هذا المعنى الـمُثبت بظروفه التي أحاطتْ به وتنزيله في أطره، «ولا يكونُ ذلك إلّا إذا قيَّدت المعنى بشيء يخصّصه ويجعلهُ في حُكم نوع برأسه وذلك نحو أن يُقيَّدَ بالحال والوقت كقولك: «هو الوفيُّ حين لا تَظُنُّ نَفْسٌ بِنَفْسٍ خَيْرا» (السّابق، ١٨٠)، وهذا ما يكشف اهتمام «الجرجاني» بتنزيل الشّاهد موضعه في علاقته بمقام قوله.

---

(١) لا شكّ في أنَّ من معاني الحصر هي المبالغة والتّأكيد، وفي هذا المثال أراد «الجرجاني» أنْ يحصر الخبر بالمبتدأ، وقد قام ضمير الفصل بهذه الدور. وقد أشار حسن حمزة إلى ذلك في حديثه عن دلالة هذا الضمير. (السّابق، ٣٥١). ونشير هنا إلى أنّ لعب ضمير الحصر دور التأكيد لقي طعونا واعتراضات أهمها ما أورده ابن الحاجب يقول: «لا جائز أن يكون تأكيدا لأنّه لو كان تأكيدا لم يخلُ إمّا أن يكون لفظيًّا وإمّا أن يكون معنويا، لا جائز أن يكون لفظيا؛ لأن اللّفظي إعادة اللّفظ الأوّل بعينه إنْ كان ظاهرا، وإعادة اللّفظ إن أمكن، وإلاّ فما يدلّ عليه من بابه إن كان مضمرا كقولك: مررت بك أنت، ورأيتني أنا؛ لأنهم لما قصدوا إلى التّأكيد اللّفظي فيه وتعذّر أن يؤتى بالمتصل من غير متصل به وجب الانفصال». (الأمالي، ٨١١-٨١٢).

إنَّ الـذي يسـتوقفنا هنـا أنَّ الاختـلاف في الأبنيـة أدّى إلى اختـلاف في المعـنى ضـرورة، فالنمـاذج الـتي قدّمهـا «الجرجـاني» تتفـق في كونهـا تفيـد ثبـوت الـشيء إلَّا أنَّهـا مختلفـة في كيفيّـة أداء هـذا الإثبـات، فـكلّ اختيـار قـام بـه المتكلّـم هـو اختيـارٌ عـن وعـي واقتضتـه الضّـرورة المقاميّـة والمقصـد الإبلاغـيّ، وهـذا لعمـري يحمـل أبعـادًا تداوليـة تعكـس وعـي «الجرجـاني» بهـذه المسـائل. وقـد واصـل «الجرجـاني» تفريـع الفـروق الدقيقـة لمعـاني القصـر الـتي نجدهـا بالإثبـات بـلام التّعريـف، وهـي إسـناد الـشيء الـمُثبت بـه في ظاهـره إلى الـمُخبر عنـه كمـا في قـول حسـان، والمثـال للجرجـاني (الطويـل):

«وإنَّ سَـنَامَ المجْـدِ مِـنْ آلِ هَاشِـمٍ بَنُـو بِنْـتِ مَخْـزُومٍ وَوالِـدُكَ العَبْـدُ»

ففـي هـذا البيـت «أرادَ أن يثبـت العبوديَّـة ثـم يجعلـه ظاهـرَ الأمـر فيهـا ومعروفـا بهـا، ولـو قـال: «ووالـدك عبـد» لـم يكـن قـد جعـل حالـه في العبوديـة حالـةً ظاهـرةً متعارفـة» (السّـابق، ١٨٢). ويفصّـل معـنى آخـر مـن الفـروق في الإثبـات بـأداة التّعريـف، وهـو الوهـم والتقديـر كمـا في «هـو البطـل المحـامي» (...) تريـد أن تقـول لصاحبـك: (...) فهـذا كلُّـه علـى معـنى الوهْـمِ والتّقديـر وأن يُصـوَّر في خاطـره شـيئًا لـم يـره ولـم يعلمـهُ ثـم يجريـه مجـرى مـا عهـد وعلـم» (السّـابق، ١٨٤). هـذه الفـروق في المعـاني لا يفهمهـا إلَّا مـن فهـم النّحـو فهمًـا دقيقًـا، وهـذه هـي معـاني النّحـو الـتي تحـدّث عنهـا «الجرجـاني»، وهـي الوجُـوه والفُـروق الـتي لا يصـل إليهـا إلّا مـن كان متبصـرًا بدقائـق الأمـور.

ولعـلّ مـا يمكـن أن نتبينـه في قضيـة الإثبـات وعلاقتـه بالتّعريـف والتّنكيـر هـي قضيّـة الفُـروق الدّقيقـة بـين المعنيـين، وهـي فـروق تصـوّر لنـا قضيـة أساسـيّة نسـعى إلى البرهنـة عليهـا والتوقّـف عنـد جوانبهـا، والمتمثّلـة في علاقـة المتكلّـم بمخاطبـه ومـا تصـوّره لنـا مـن وضْـع تـداوليّ عميـق امتـازت بـه البلاغـة العربيّـة. هـذا الوضـع التّـداوليّ يـبرز لنـا أنَّ المتكلّـم ينـشئ كلامـه آخـذا باعتبـارات المخاطَـب وكلّ مـا يمكـن أنْ يحـدّد العمليـة التواصليّـة برمتهـا، فالتّعريـف والتّنكيـر وسـائلُ يركبُهـا المتكلّـم من أجـل تبليـغ مخاطبـه المعـنى في أحسـن صورتـه. وهـذا العلّـم بحـال المخاطَـب موجُـود منـذ الكتـاب مـع «سـيبويه»، يقـول: «فـإذا قلـت كان زيـدٌ فقـد ابتـدأت بمـا هـو معـروفٌ عنـده مثلـه عنـدك، فإنَّمـا ينتظـر الخبر، فـإذا قلـت حليمًـا،

فقد أعلمته مثل ما علمت» (الكتاب، ١، ٤٧). وفي المسار نفسه سار «الرّضيّ» بأنْ جعل مُراعاة حال المخاطَب قضيّة لابدَّ منها لقيام المعنى فكلّ إضافة في البنية تنبئ عن وضع تداوليّ بين متكلّم ومخاطب، يقول «الرّضيّ» «(...) فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد فقلت: زيدٌ قائمٌ عدّ لغوا. ولو لم يعلم كوْن رجل من الرّجال قائما في الدار جازَ لك أن تقول: رجلٌ قائمٌ في الدار، وإنْ لم يتخصص النّكرة بوجه...» (شرح الرّضيّ، ١، ٨٩).

٣-٣- حسب المستوى التّركيبي:

٣-٣-١- التّقديم والتّأخير:

إنَّ المتأمّل في بناء الجملة العربيّة يلاحظ قيامها على نمط تركيبيّ مُتعارف عليه، فنرى الجملة الفعليّة مثلا تبدأ بفعل مع فاعله إضافة إلى متممات الجملة، ونرى الجملة الاسميّة لها شكل المبتدأ والخبر، إلّا أنَّ هذا النّمط قابل للتصرّف فيه من حين إلى آخر حسب مقاصد المتكلّم وأغراضه، وهذا هو مبحث التّقديم والتّأخير الذي لقي حظًّا وافرًا من البحث من قبل المختصين في هذا المجال. ونحن في هذا السّياق سنحاول رصْد هذه الظّاهرة من خلال تصوّر «الجرجاني» في إطار نظريّة النّظم، والبحث في الغايات والمقاصد التي يصبُو المتكلّم إلى بلوغها من تقديم وتأخير لعناصر الجملة، وإذ نخصّ «الجرجاني» بالدراسة في هذا المستوى فلسببين: أحدُهما يتمثّل في كون «الجرجاني» يعتبر مُدونة بحثنا التي نشتغل عليها، وثانيهما وهو الأهمّ مرتبط بطبيعة مبحث التّقديم والتّأخير الذي يعتبر- وحسب تصنيف صاحب المفتاح- مبحثًا بلاغيًّا توجّهه معطيات نحوية، وهذا ما أشار إليه صاحب الدّلائل من قبل. ومن هنا فإنَّ دراستنا له ستحاول التطرّق إلى العلاقة بين بعده النّحويّ التّركيبيّ، وما يتحقّق من ذلك من أبعاد دلاليّة بلاغيّة.

يعتبر التّقديم والتّأخير: «أحد أساليب البلاغة أتوا به دلالة على تمكّنهم في الفصاحة، وملكتهم في الكلام وانقياده لهم. وله في القلوب أحسن موقع، وأعذب مذاق» (البرهان، ٣، ٢٣٣). إذا كان ذلك كذلك، فالتّقديم والتّأخير مبحثٌ نحويٌّ بلاغيٌّ تتمثّل دراسته فيما يطرأ على التّركيب من تغيّرات تتطلّبها مقاصد بلاغيّة؛ ولهذا سيكون

بحثنا فيه مرتبطًا بما يحدُث من فروق لغويّة للإثبات، وسنركّز عملنا هنا على تصوّر «الجرجاني» باعتباره درسَ المسألة من منطلق تركيبيّ في علاقته بمقام القول.

يبيّن «الجرجاني» في هذا المبحث الفروق في معاني الإثبات في المستوى التّركيبيّ النّحويّ، فيبّين فضل تقديم اللّفظ وتأخيره في توليد المعنى، فيجعل «الجرجاني» التّقديم على وجهين أوّلهما:

- تقديم على نيّة التّأخير: وهو الذي لا يتغيّر فيه الوصف الإعرابيّ للكلمة المقدمة، فيتقدّم خبر المبتدأ على أنَّ الأصل أنْ يتقدّم المبتدأ في الرّتبة على خبره مع الإبقاء على الوظائف ذاتها، فلا يخرج الخبرُ على مبتدئه من ابتدائه أو المفعول المقدّم على الفاعل من فاعليته، ولا ينزعُ عنهما هذا التّحوير المكانيّ وظيفتهما باعتبار أنَّ الأوّل مبتدأ والثّاني فاعل وحكمهما الرفع، ومثاله «زيدٌ منطلقٌ» و«ضربَ عمرا زيدٌ». ويعتبر «الجرجاني» أنَّ هذا التّقديم لم يُخرج «منطلقٌ» في «منطلقٌ زيدٌ» عن كونه خبرًا مرفوعا للمبتدأ، ولم يحدْ بـ«عمرا» من كونه مفعولًا منصوبًا كما لو حافظ على رتبته ولم يتقدّم على فاعله.
- المعنى الثّاني فهو تقديم لا على نية التّأخير، وهو التّقديم المتبوع بتغيّر في الوظيفة وفي الحكم الإعرابيّ للألفاظ التي يلحقُها هذا التّقدير فيصير خبرَ الجُملةِ كما في «زيدٌ المنطلقُ» و«المنطلقُ زيدٌ»، فأمّا الغاية الظّاهرة من هذا فهي الإبراز والعناية والاهتمام، يقول «الجرجاني»: «واعلم أنّا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئًا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام» (الدّلائل، ١٠٧).

وأمّا ما يتبع الخبر الـمُثبت لمعانٍ لطيفةٍ إذا خُصّ بتقديم فيجريها صاحب الدّلائل على قسمين أولهما يصفه بالجليّ لا يُشْكِلُ، وهو تقديم الـمُخبر عنه وإردافه بفعل مخبر يختصّ به، ويكون هو القائم به دونا عن سواه، وهو الفاعل لا غيره فينفرد بالفاعلية المفردة لذلك الحدث، وثانيهما نجد فيه معاني التّحقيق والتّنبيه والتّأكيد، فتنتفي به كل شبهة ولا يكون إلى إنكار الخبر من سبيل وذلك كما في «هو يعطي الجزيل» (السّابق، ١٣٠).

ونجد معاني الوعد والضمان والمدح، وذلك في قوله: «أنا أقوم بهذا الأمر»، وفي تقديم المُحدّث عنه بالفعل تأكيد إثبات ذلك الفعل له، يقول: «فإن قلت: فمن أين وجب تقديم ذكر المحدّث عنه بالفعل، آكد لإثبات ذلك الفعل له، وأن يكون قوله «همَا يَلْبسانِ المجد» أبلغُ من جعلهما يلبسانهِ من أنْ يُقالَ «يلبسان المجد»؟، فإنَّ ذلك من أجل أنّه لا يؤتى بالاسم مُعرًّى بالعوامل إلَّا لحديث قد نُوي إسناده إليه» (السّابق، ١٣٢). وتبعًا لذلك، فتقديم المحدّث عنه يقتضي تأكيد الخبر وتحقّقه، وكما أشرنا إلى إنَّ وجوه هذا التّقديم ومعانيه كثيرة من مثل الوعْد والضمان، ومثال «الجرجاني» قول الرّجل «أنا أعطيك، أنا أكفيك، أنا أقومُ بهذا الأمر» «وذلكَ أن من شأن من تَعدُه وتضْمَنُ له أنْ يعترضهُ الشكّ في تمام الوعد وفي الوفاء به، فهو من أحوج شيء إلى التّأكيد» (السّابق، ١٣٤). وكذلك من وجوهه ومعانيه (تقديم المحدّث عنه) المدحُ، كقوله «أنت تعطي الجزيل، أنت تقري في المحلّ، أنت تَجُود حين لا يَجُود أحد»،«وذلك أنّ من شأن المادح أنْ يمنعَ السّامعين من الشكّ فيما يمدحُ به ويباعدهم من الشبهة» (السّابق، ١٣٥).

من هذا المنطلق، أعطى «الجرجاني» للتّقديم والتّأخير أهمية كبيرة، ويتجلّى ذلك في تفصيله لهذا المبحث، فهو لا يكتفي بالقول مثلا في التّقديم أنَّه للاهتمام والعناية بل لابدّ من بيان سبب ذلك، إضافة إلى أنَّه يحثّ على استنباط قانون عام يُخضع له التّقديم والتّأخير في جميع الكلام، فلا يجوزُ أنْ نقول إنَّ هذا التّقديم والتّأخير مفيدٌ في موضع وغير مفيد في موضع آخر. فالجرجاني يعتبرُ أنَّ الأغراض والمقاصد لا تتحقّق إلَّا بتوخّي معاني النّحو داخل التّركيب، ومعرفة معاني النّحو هي التي توّجه الأغراض والمقاصد. وعليه فنحن بإزاء جدليّة بين قوانين النّظام وما يفرضهُ الاستعمال. وحسب هذا الفهم فإنَّه يمكننا توسيع دائرة النّظم لتشمل كامل ضُروب القول ولتشمل بديات تشكّل المعنى في الأساس النّحويّ وصولًا لاستعماله في مقامات حقيقية مُوغلة في الإنجاز، وسيظهر لنا هذا أكثر في ردّ البيان للنحو والنّظم أساسًا.

ولئن كشفنا من خلال مبحث التّقديم والتّأخير عن الغايات والمقاصد التي يبحث عنها المتكلّم نتيجة ما يتصرّف فيه في البنية الأولى، فإنَّنا نريد القول إنَّ هذه المقاصد

والغايات تقع تحت قانون عامّ يتميّزبالصّرامة والدقّة يوجّه دلالة مثل هذه الأبنية (التّقديم والتّأخير)، ويؤكّد مبدأ قدرة البنيّة الإعرابيّة على استيعاب هذه التغيّرات. وهذا ما عبّرعنه «الجرجاني» نفسه بقوله: «ومِنْ سبيل مَنْ يَجْعل التّقديم وتَرْك التّقديم سواءً أن يَدَّعي أنَّه كذلك في عموم الأحوال، فأمّا أنْ يجعله شريحيْن، فيزعم أنَّه للفائدة في بعضها، وللتصرّف في اللّفظ من غير معنى في بعض، فمما ينبغي أن يُرْغب عن القول به» (السّابق، ١١٠- ١١١).

الملاحظ من خلال ذلك أنَّ «الجرجاني» يردّ على من يعتبرهذه الظّاهرة غايتها تصلحُ في موضع ولا تصلحُ في آخر، ويؤكّد ضمنيًّا صرامة القوانين الإعرابيّة التي تتحكّم في مثل هذه الأبنية. فالحديثُ عن النّظم لا يتمّ إلّا بالحديث عن التّركيب المؤسَس على قوانين النّحو وأحكامه، فكلّ تغييرفي النّظم هو دليلٌ على تغيير البنيّة التركيبيّة، ومنه تغييرفي مستوى المعنى. وفي هذا التّصور ردٌّ صريحُ على من يظنُّ أنَّ المقاصد والأغراض المتحقّقة من التّقديم والتّأخير، والذّكر والحذف، والوصل والفصل هي مقاصد تُفهم من سياقات القول، وأنّ رصْد المعاني فيها خارج عن نطاق هذا البناء التّركيبيّ العامّ، وهو ما يسقطنا في القول «بخذلان البنية الإعرابيّة» -على حدّ قول «الشاوش»-، والحال أنَّ البنية الإعرابية التي يرسُم معالمها المتكلّم في مستوى التّعجيم هي المفصِحة عن معنى الكلام، وهي الموجّه لدلالة القول، فليس تقديم الفعل أو الاسم مظهرًا عبثيا بل هو عملية تحمل مقاصد وأغراض، وهي مقاصد وأغراض تُفهم من البنية ذاتها دون انتظار كفايات سياقية تحدّدها، وإنْ كان للسياق دوره في توجيه الدّلالة. ويهمنا أنْ نشير أنَّ التّعجيم يُساهم في تخصيص الدّلالة النحوية في مقامات القول.

إنّ الأساس الذي بنى عليه «الجرجاني» قضيّة التّقديم والتّأخير هو التّركيب النّحويّ، فنحن أثناء التّركيب نتوخّى منهجًا دقيقًا ونتوخّى معاني النّحو فيما بين الكلم لننتج معنى، وهذا التّوخّي هو من صنع المتكلّم. واستنادًا إلى ذلك، فإنّ الغرض من التّقديم والتّأخير يعود في الأصل إلى مستخدمه الأوّل الذي ينتجها بالعقل المؤسّس

للمعنى، وهذا ما عبّر عنه «الجرجاني» كثيرًا، حيث يقول: «ليس الغرضُ بنَظْم الكَلِم، أنْ توالَتْ ألفاظها في النّطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاَقَتْ معانيها على الوجْه الذي اقتضاه العقل»(السّابق، ٤٩- ٥٠).

ولئن اتجهت غايتنا إلى تأصيل هذا المبحث في الأساس النّحويّ، فإنّنا نريدُ لفت النّظر إلى أنّه مبحثٌ ذو ملامح تداوليّة - إنْ صحّ التوصيف - فقد تجلّى لنا في قراءتنا للتقديم والتّأخير أنَّ القصْد هو المحرّك والدّافع للتصرّف في هذا البناء العادي للجملة، فخواصّ تراكيب الكلام شديدة الارتباط بمقاصد المتكلّم، حيث يُفهم التركيب ضمن مقام القول وما يحفّ به من ملابسات. وهذا التأكيد لدور المقام يكشف عن التّقاطع بين الدّرس البلاغيّ العربيّ والدّرس التّداوليّ، ويظهر لنا هذا التّقاطع أكثر ضمن مبحث التّقديم والتّأخير من خلال رصْد العلاقة بين المتكلّم والمخاطَب، ومراعاة المتكلم لحال مخاطبه، فكأنّنا في هذا الموضع مع مبدأ الاستلزام التّخاطبيّ[1] المؤسّس على مبدأ التّعاون بين المتخاطبين، وهو مفهوم تداوليّ النّشأة، يحثّ في جوهره على ضرورة وجود أرضيّة معرفيّة تخاطبيّة بين المتكلّمين. إنَّ المتكلّم المتصرّف في الكلام حين يُقدّم أو يؤخّر أو يستعمل بنية دون أخرى هو في الحقيقة محكومٌ بمقاصد وأغراض، فهو لا يفعل فعلًا أو يتصرّف تصرّفًا إلَّا وهو مراع لمعنى مخصوص اقتضاه سياق القول. وقد مكّن نظام اللّغة - باعتباره فضاء يستوعب متغيّرات المقام - المتكلّم من إمكانات تسمحُ له بالتّعبير عن مقاصده وأغراضه بما يتلاءم مع مقام القول.

٣-٣-٢- الوصل والفصل:

بعد التّعرّض إلى قضيّة التّقديم والتّأخير التي صنّفناها في المستوى التّركيبيّ ضمن ما توخّيناه من منهج في دراسة الفُروق في الإثبات تحت المستويات النحوية الثلاثة،

(١) هذا المفهوم «غرايسي» النّشأة وهو نسبة لغرايس(Grice) أحد روّاد فلسفة اللّغة، ويعتني هذا المفهوم بالاستلزامات الحوارية بين المتخاطبين وما يحيط بهم من شروط أداء الخطاب.

نقف الآن عند ظاهرة أخرى، وهي ظاهرة اعتنى بها الباحثون قديمًا وحديثًا، وأفردوا لها أقسامًا في دراساتهم، وينبعُ اهتمامهم بها لما فيها من غُموض ودقّة وصنعة بلاغيّة «فقد جاء عن بعضهم أنَّه سُئل عنها، فقال: معرفة الفصْل من الوصْل، ذاك لغموضه، ودقّة مسلكه، وأنَّه لا يكمل في إحراز المزيّة فيه أحد إلاّ كمل لسائر معاني البلاغة» (البيان والتبيين، ١، ٨١). فالوصلُ والفصل له من الشّأن الكثير عند النّحاة والبلاغيّين إلَّا أنّ مُؤلِف دلائل الإعجاز له فضل ومزيّة في إثارة ما كان غامضًا فيه، وقد أعلنَ عبد القاهر عن صعوبة هذا المبحث بقوله: «اعلم أنَّه ما مِنْ علمٍ من علوم البلاغة أنت تقول فيه إنّه «خفيٌّ غامضٌ ودقيق صعب» إلاّ وعِلم هذا الباب أغمضُ وأخْفَى وأدقُّ وأصعبُ. وقد قَنِع النّاسُ فيه بأن يقولوا إذا رأوا جُمْلةً قد تُرِك فيها العطفُ: «إنّ الكلام قد استؤنف وقُطِعَ عمّا قبله» لا تطلُب أنفسهم منه زيادةً على ذلك. ولقد غَفَلُوا غفلةً شديدةً» (الدّلائل، ٢٣١).

بحث «الجرجاني» في قضيّة الوصْل والفصْل بحثًا مستفيضا، وقد رأينا أنَّه تعرّض إلى الظّاهرة وفصّلها بعد أن وضعنَا في الإطار العامّ لتناولها من خلال ربط البلاغة بمعاني النّحو، فلا شكّ في أنّ الوصل والفصل، والتّقديم والتّأخير، والذّكر والحذف معانٍ نحوية. وقد تحدّث في البداية عن الأصول والقوانين التي تتحكّم في هذه الظّاهرة ثم أجمل قوله وقال: «إنَّ الجمل على ثلاثة أضرب:

- جملةٌ حالها مع التي قبلها حال الصّفة مع الموصوف والتّأكيد مع المؤكّد، فلا يكون فيها العَطفُ البتَّةَ، لِشبْه العطف فيها، لو عُطِفتْ، بعطف الشيء على نفسه.
- جملةٌ حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله، إلَّا أنَّه يشاركه في الحُكم، ويدخل معه في المعنى، مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلًا، أو مفعولًا، أو مضافا إليه، فيكون حقُّها العطف.
- وجملة ليست في شيء من الحالين، بل سبيلهَا مع التي قبلها سبيلُ الاسم مع الاسم لا يكون منهُ في شيء فلا يكون إيّاه ولا مشاركًا له في المعنى، بل هو شيء إنْ

ذُكِر لم يُذْكَر إلاّ بأمر ينفردُ به، ويكون ذِكْرُ الذي قبله وتَرْكُ الذّكر سواءً في حاله، لعدم التّعلّق بينه وبينه رأسًا، وحقُّ هذا ترْك العطف البتّة. فترك العطف يكون إمّا للاتصال إلى الغاية، أو الانفصال إلى الغاية، والعطفُ لما هو واسطةٌ بين الأمرين، وكان له حالٌ بين حالين، فاعرفه». (السّابق، ٢٤٣).

- **في معاني الوصل:**

جاء حديثُ «الجرجاني» عن الوصل في معرض حديثه عن فائدة العطف عن المفرد التي يرى فيها «أنْ يشرك الثّاني في إعراب الأوّل، نحو أنَّ المعطوف على المرفوع بأنّه فاعل مثله والمعطوف على المنصوب بأنّه مفعولٌ به أو فيه أو لَهُ شريك له في ذلك» (الدّلائل، ٢٢٢). وقد اتّخذ «الجرجاني» المفرد مبدأ في دراسة العطف على الجملة، يقول «الجرجاني»: «واعلم أنَّ سبيلنا أن ننظر إلى فائدة العطف في المفرد، ثم نعود إلى الجملة فننظر فيها ونتعرّف حالها» (السّابق)، وقد قسّم في حديثه عن العطف على الجملة، الجملَ المعطوف بعضها على بعض إلى ضربين:

- ضرب أوّل: يكون للجملة المعطوف عليها موضع من الإعراب، وهذا ما يتماهى مع حُكم المفرد فهي مثله، كقولك - والمثال للجرجاني - «مررتُ برجلٍ خُلُقُه حَسن، وخُلُقُه قَبيح»، فالواو هنا قد أشْركت الجملة الثّانية في حُكم الجملة الأولى، فكانت بالتّالي صفة للنّكرة التي جاءت مجرورة «برجلٍ». (السابق، ٢٢٤).

- ضرب ثانٍ: وهو المتمثّل في عطف جملة عارية الموضع من الإعراب على جملة أخرى، كقولك - والمثال للجرجاني - «زيدٌ قائمٌ، وعمرو قاعد» فلا يمكن بأي حال من الأحوال أنْ نقول إنَّ الواو هنا قد أشركت الجملة الثّانية في إعراب الأولى، فنحن هنا وكأنّنا أمام جُملتين. وفي هذا الإطار يتساءل «الجرجاني» عن دور الواو في هذا الموضع وتركها، خاصّة وأنَّ تركها كأنْ تقول «زيدٌ قائمٌ، عمرو

قاعـدٌ» يثـيرُ كثـير مـن الإشـكاليات تتعلّـق بمعـاني حـروف العطـف[1] ومعـنى الـواو، فـترك الـواو في هـذا الموضـع لا يعطينـا معـنى أصلًا خلافًـا لسـائر حـروف العطـف الـتي تفيـد معـنى الإشـراك «فليـس للـواو معـنىً سـوى الإشـراك في الحُكـم الـذي يقتضيـه الإعـراب الـذي أتبعـتَ فيـه الثّـاني بـالأوّل، فـإذا قلـت جـاءني زيـد وعمـرو، لـم تفـد بالـواو شـيئا أكـثر مـن إشـراك عمـرو في المجيء الـذي أثبتـه لزيـد» (السّـابق، ٢٢٤).

- وعليـه، فالعطـف يقتـضي أنْ تُشـرك الثّـاني بـالأوّل علـى سـبيل تحصـل بـه فائـدة ومعـنى، فلـو قلـتَ - والمثـال مـن عندنـا - «الكاتـبُ بـارعٌ والطقـس حـارٌّ» لمـا حصـل معـنى، ولا وقـع تآلـف بـين براعـة الكاتـب وحـرارة الطّقـس، وإنّمـا الواجـب في العطـف كمـا قـال «الجرجـاني» أن تقـول: «زيـدٌ كاتـبٌ وعمـرو شـاعرٌ»، و«زيـدٌ طويـلُ القامـة وعمـرو قصـير» (السّـابق، ٢٢٥).

نفهـم مـن تصـوّر صاحـب الدّلائـل أنّـه يركّـز علـى علاقـة الانسـجام في المعـنى، وهـي علاقـات نفسـيّة تُصـاغ في الذّهـن. وهـذا لعمـري هـو جوهـر نظريّـة النّظـم عنـده، باعتبـاره مـن الذيـن يؤمنـون بانتظـام المعـاني في الفكـر قبـل الإفصـاح عنهـا باللّفـظ، فهـو حـين يؤكّـد ضـرورة الرّبـط المعنـويّ بـين المعطـوف والمعطـوف عليـه يريـدُ أن يبـيّن لنـا قيمـة التّناسـق المعنـويّ بينهمـا وإلّا فـإنّ النّظـم فاسـدٌ وغـير سـليم. وبهـذا فـإنّ المنظـار الـذي ينظـرُ بـه «الجرجـاني» في هـذه المسـائل هـو منظـار النّظـم الـذي ترجـع إليـه كلّ المسـائل.

---

(١) يفصّـل «الجرجـاني» تـرك العطـف وعلاقـة ذلـك بمعـاني حـروف العطـف في مقابـل معـنى الـواو، فحـروف العطـف الأخـرى مثـل «الفـاء»، و«ثـمّ»، و«أو» تفيـد في مثـل هـذا الموضـع معـاني مـن مثـل قولـك: «أعطـاني فشـكرته» «فالفـاء» هنـا أفـادت أنّ الشـكر كان نتيجـة العطـاء، أو مثـل قولـك: «خرجـتُ ثـم خرجَ زيـدٌ» فقـد دلّـت «ثـمّ» علـى أنّ خـروج زيـد وقـع بعـد زمـن مـن خروجـك، وأفـادت أو في مثـل قولـك: يعطيك أو يكسـوك علـى فعـل واحـد مـن الفعلين. (الدّلائـل، ٢٢٤). وقـد توسّـع البوعنـاني في إبـراز منزلـة الـواو في الوصـل والفصـل عنـد «الجرجـاني» بخـلاف أدوات العطـف الأخـرى معتـبرا «أنَّ الإشـكال في الـواو يتمثّـل في عـدم ظهـور الفائـدة مـن الرّبـط بـين الجملتـين بـه خلافـا لبقيّـة الحـروف المذكـورة الـتي إذا عطفـت بواحـد منهـا الجملـة علـى الجملـة ظهـرت الفائـدة» (البوعنـاني، ٢٠١٥، ٢، ٣١٩)

في إطار الحديث عن هذا الرّبط المعنويّ وقيمة التّناسق والتّجانس في علاقات العطف، أشار «البوعناني» إلى البعد العرفانيّ التّداولي في تصوّر «الجرجاني»، يقول: «أنّ «الجرجاني» تنبه إلى أنَّ العلاقات بين الجمل المتعاطفة بالواو هي علاقات ذهنيّة تخضع لمعرفة السّامع، وهو في ذلك لا يبعدُ عمّا توصلت إليه النظريّات النفسيّة الحديثة من أن الانسجام بين الجمل هو مُعطى عرفانيّ تترابط فيه المفاهيم يخضع لتقدير المُتقبل ومعرفته الخلفيّة ولما هو مخزّن في ذاكرته من أطر وخطاطات عرفانية» (البوعناني، ٢٠١٥، ٣٣٥).

وإن تابعنا تشخيص عبد القاهر في قضايا الوصْل والفصل سنراهُ يعرِض لنا قضيّة تتعلّق بعطف جملة، يقول: «هذا فنٌّ من القول خاصٌّ ودقيق، اعلم أن مما يَقِلُّ نظر النّاس فيه من أمر العطف أنّه قدْ يُؤتَى بالجملة، فلا يعطف على ما يليهَا ولكن تُعْطف على جملة بينها وبين هذه التي تعطف جملة أو جملتان» (الدّلائل، ٢٤٤). ويجعل ما يُصنع في جملتي الشّرط والجواب أصلًا يُبنى عليه، ذلك أنّه قد تعطف جملة على أخرى ولكن يُجمعان تحت معنى الشّرط، ويفسّر لنا ذلك بمثال قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [سورة النساء: ١١٢]. فالملاحظ أن معنى الشرط موجود في الآية، وقد تحصلنا عليه نتيجة مجموع الجملتين، فالبهتان والإثمُ هما نتيجة واحدة لما وقعَ من عطف بين الجملتين السّابقتين، وهذا القياس يتطابقُ على العطف.

بناءً على ذلك، فإنَّ الجرجاني يواصلُ تطبيق منهجه النّظميّ، لنراه يؤكّد القيمة المعنويّة لتناسق الجمل وترابطها مبرزا دور العطف في تحديد العلاقات، وهو في ذلك ملتزم بتصوّره للمعنى والغرض الأساسيّ في بناء النّظم. ومن هنا فهو دائما يحاول أن يفتّش عن الدقائق التي دُقّ فيها الصُنع وبانت فيها البراعة وحُسْن اختيار النّظم. وهذا ما جعل معاني النّحو مصطلحا يتعلّق بـ«الجرجاني» أكثر من غيره وإنْ لم تكن هذه المعاني مُبوبة في فصل يُسمى علم المعاني، وهذا ما سيحدثُ مع أبي يعقوب «السكاكي» حين يُصنّف علم المعاني ضمن باب من أبواب علم البلاغة. وضمن هذا يتأكّد الأصل الذي نصبُو إلى إثباته من كوْن المشروعين مترابطين في المضمون وإنْ كانَا متباعدين في الزّمن.



- **في معاني الفصل**

جاء حديث «الجرجاني» عن الفصل في إطار حديثه عن «الصّفة والتّأكيد التي لا تحتاج إلى شيء يَصِلُها بالموصوف أو المؤكّد»، يقول «الجرجاني»: «واعْلم أنّه كما كان في الأسماء ما يَصلهُ معناه بالاسم قبله، فيستغني بصلة معناه له عن واصل يصلهُ ورابطٍ يربطه وذلك كالصّفة التي لا تحتاج في اتّصالها بالموصوف في شيء يصلها به، وكالتّأكيد الذي لا يفتقر كذلك إلى ما يصلهُ بالمؤكّد، كذلك يكون في الجُمل ما تتّصل به من ذات نفسها بالتي قبلها وتستغني برابط معناها عن حرف عطف يربطها (...) فإذا قلت «جاءني زيدٌ الظّريف» «وجاءني القوم كلّهم» لم يكن «الظريف»، و«كلّهم» غير زيد وغير القوم» (الدّلائل، ٢٢٧).

أوردنا هذا الشّاهد على طُوله؛ لأنَّه يختزلُ ما نحن بصدد بيانه والبرهنة عليه، فصاحب الدّلائل يُفصّل ويوضّح مواطنَ الفصل وخاصة في الجمل المؤكّدة التي لا نحتاج فيها إلى وصل المؤكّد به بالمؤكّد مثال ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ [البقرة: ١] «فلا ريب فيه» هنا جاءت مؤكّدة لذلك الكتاب، فهي زيادةٌ وتثبيتٌ للقول السّابق ولم نحتجْ هنا إلى الوصل؛ لأن الوصل في هذا الموضع يُفسد المعنى. واستنادا إلى ذلك، فاختيار مواضع الفصل من مواضع الوصل يُنبئ عن تصوّر المتكلّم للمعنى وانتظامه في ذهنه، وهو ما جعل الألفاظ في النطق به تكون على أحسن حال من النّظم. وهذا ما فتئ «الجرجاني» يدافعُ عنه في نظريّة النّظم باعتبار أسبقيّة الكلام النفسيّ على اللّفظيّ، وأنَّه كلّما اتّحد المعنى في النّفس ظهر تناسقه في اللّفظ كأحسن صورة.

يكثّف «الجرجاني» في استدلاله على الفصْل في الجمل المؤكّدة من استعمال الآيات القرآنيّة، وذلك عائد إلى السّياق الذي كُتب فيه الدّلائل، فهو لا شكّ سياق سجال بين «الجرجاني» ومعارضيه في إثبات إعجاز القرآن الذي يردّه للنظم، ومن بين الشواهد التي استدلّ بها قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ٦ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ [البقرة: ٦-٧]. فنرى أنَّ قوله تعالى

«لا يؤمنون» جاء مؤكّدًا لحالة الكفر التي بقي عليها هؤلاء سواء أنذرتهم أم لمْ تنذرهم، وجاءت بقية الآية تأكيدًا في درجة عالية من القوّة والبلاغة؛ لأنَّ حال هؤلاء بعد إنذارهم ليس كحالهم قبل الإنذار. وتبعًا لهذا ندرك دقّة «الجرجاني» في تتبّع مثل هذه المسائل وقدرته على التّفتيش عن المعنى ومكامنه ليظهر لنا الإعجاز جليًّا وتظهر لنا المعاني واضحة.

يتحقّق لنا من خلال هذه الإشارات حِرص «الجرجاني» على تتبّع المعنى في هذا العطف وتركيزه على مواطن الوصْل والفصْل وماهية الدّلالات النّاتجة عنه، وهي كما نرى دلالات نحوية وفّرها النظام النّحويّ للمتكلّم يتصرّف فيها متى استدعى الإنجاز ذلك، وهذا ما أردنا تقصّيه في قضية وجُوه الإثبات وفروقها الدّلاليّة، وهي فروق -كما قلنا منذ البداية - نحوية تمسّ في جوهرها مستويات النظام النّحويّ، مما جعلنا لا نتوسّع في ذكر أغراضها البلاغية باعتبارنا سنتطرق إلى ذلك في الإثبات في وجهه البلاغي.

٣-٣-٣- الذّكر والحذف:

تعدّ ظاهرة الحذف[1] ظاهرة دقيقة المسلك، وهذا ما جاء على لسان صاحب الدّلائل في تعريفه للحذف بقوله: «هو بابٌ دقيقُ المسلك، لطيفُ المأخذ، عجيبُ الأمر، شبيهٌ بالسّحر، فإنَّك ترى به تَرْكُ الذّكر، أفصحَ من الذّكر، والصَّمْتُ عن الإفادة، أزيدَ للإفادة، وتجدك أنطقَ ما تكون إذ لم تَنْطِق، وأتمَّ ما تكون بيانا إذ لم تُبِنْ» (الدّلائل، ١٤٦).
سنقف في هذا التّعريف على ما يُمكن أن يخدمنا في قضيّة الحذف في علاقته بما يطرأ على التّركيب من تغيّرات، فقول «الجرجاني» «تَرْكُ الذّكر أفصحَ من الذّكر»، و«الصّمتُ عن الإفادة أزيدَ للإفادة» فيه إيحاء بأنَّ جوهر الذّكر والحذف يدورُ في فَلَكِ ما يمسّ التّركيب من تغيرات تحصل بها فائدة يصبُو المتكلّم إلى تبليغها. ولا شكّ في أنَّ ذلك مما يوفّره النظام النّحويّ من مادّة خام تسمح للمتكلّم بالتّصرف في إمكانات

(١) مصطلح الحذف في النّظريّة النحوية العربيّة وقع استعماله تحت مسميّات أخرى من قبيل «ترك الذّكر» «الاستغناء»، وقد أشار إلى ذلك «الشاوش» في حديثه عن التسميات الراجعة إلى مفهوم الحذف (الشاوش، ٢٠٠١، ١١٣٣).

اللّغة حسب مقاصده وأغراضه، وهذا هو جوهر نظريّة النّظم التي تُميّز بين مستويين في تركيب الكلام، مستوى النظام النّحويّ وأحكامه ومعانيه، ومستوى نظم هذه المعاني فيما بين الكلم بما يوافق المقام. ونعتبر أنَّ هذا المستوى (مستوى توخي معاني النّحو فيما بين الكلم) مستوى لم يتّصل كليّا بالمقام، وهو المستوى التّصريفي الإعرابيّ المعجّم بعبارة «الشريف»، ونؤكّد في هذا السياق دوْر المعجم على تخصيص الدّلالة كلما اتجهنا نحو الأقاويل المنجزة.

هكذا يتضح لنا، أنّ قضيّة الحذف ترتكز أساسًا على التّركيب وما يحدثُ فيه من تغيرات، وهي ممارسة واعية من متكلّم قاصد، فالحذف مقصودٌ، ويقابله الذّكر الذي هو من خصوصيات التّركيب اللّغويّ على أساس قواعده النظاميّة، وهذا مما جرت العادة فيه[1]. فالحذف مما هو طارئ على الكلام، يقول صاحب الكتاب: «هذا باب ما يُكون في اللّفظ من الأعراض: واعْلم أنّهم مما يحذفون الكَلِم» (الكتاب، ١، ٢٤). ونشير هنا إلى مسألة في غاية الأهميّة، فالحذف وإنْ مسّ التّركيب في ألفاظه بحذف ما يمكن حذفهُ فإنّه لا يمسّ المعنى بل يزداد المعنى جمالًا فنيًّا، وهذا ما يكرّس مبدأ أنَّ الإعراب معنى لا لفظًا، فلو ذهبنا في اعتبار الإعراب في اللّفظ، فإنَّنا بمجرّد الحذف يسقط المعنى ولا نجد فائدة في التّركيب. وهذا ما جعل «الجرجاني» يُولي المعاني قيمة أكبر في نظريّة النّظم.

ونحن إذْ ندرس هذا المعنى النّحويّ «الحذف» في بحثنا ونربطه بالإثبات نريدُ أنْ نقف على مقاصد اختيار وجْه دون آخر في الإثبات، وما يحدثه المتكلّم من معانٍ بترك الذّكر، ومن ثمّ التوقّف عند القوانين التي تتحكّم في هذه العمليّة، بدءا من أساسه المجرّد وصولًا إلى اتّصاله باللّفظ في مقامات مخصوصة. غير أنَّنا نلتزم بالحديث عنه في التّركيب والتّحولات الطّارئة عليه دون التّوسّع في ذكر الأغراض من ذلك، ونبرّر ذلك

---

(١) مما جرت العادة فيه أنْ يذكر التّركيب اللّغويّ تاما غير منقوص من عناصره، وذلك بخلاف الحذف الذي يأتي لضرورة بلاغيّة، تقول النّجار معرّفة الحذف: «نفهم الكلام عمومًا على أنّه غياب دال من الموقع الذي ينبغي أن يكون حاضرًا فيه أو جرت العادة أن يكون حاضرا فيه» (النّجار، ٢٠٠٤، ٦٠).

باعتبارنا سنكشف عن ذلك في الحديث عن الإثبات بلاغيًّا، بالوقوف عند تمظهرات الإسناد الخبريّ وغاياته المقاميّة التّداوليّة. فالحذفُ الطارئ على الجملة المثبتة هو تصرّف واعٍ من متكلّم يريدُ تبليغ مخاطبه مقاصد وأغراضًا، فيعمدُ إلى حذف عنصرٍ من عناصر التّركيب يكون للمخَاطَب علمٌ بذلك حتى تنجح عمليّة التّواصل، فالمخاطَب[1] عنصرٌ فاعلٌ في عمليّة بناء الكلام، وهذا ليس بجديد بل هو مبدأ قائم في تراثنا النّحويّ والبلاغيّ العربيّ، يقول الإستراباذي: «لا يحذف شيء لا جوبًا ولا جوازًا إلاّ مع قرينة دالة على تعيينه» (شرح الرّضيّ، ١، ٢٧٢)، وهو أيضا مما تحدّثت عنه المدارس اللّغويّة الغربيّة من مثل أصحاب نظريّة الأعمال اللّغويّة، يقول «سورل»: «إذا ما كان للتواصل أنْ يكون ناجحًا فيجب أن يُشارك السامع في فروضه» (Searle 1261982,) .

نجد لهذا التّصوّر صدى في المقاربة العرفانيّة التي تطرقت إلى ظاهرة الحذف بنظرة مغايرة، حيث يرى أصحابها أنَّ هناك نوعًا من «التعاقد الذّهنيّ» بين المتكلّم والمخاطَب، وأنَّ أي عنصر محذوف في الكلام يُساهم في صياغته ذهن المتكلّم والمخاطَب معا. وقد بيّن هذه النّظرة «قريرة» بقوله: «نقصد بالتعاقد الذّهني وجُود ضرب من المواضعة والاتفاق بين المتكلّم والسّامع حول معنى من المعاني لم يرد عليه لفظ، وإنّما قدّر لفظه أو حذف فكان حاضرًا حضورًا ذهنيًّا رغم تغييب اللّفظ له» (قريرة، ٢٠٠٨، ١٤٤). فالسّامع يفهم من كلام المتكلّم العنصر المحذوف ولهذا يذهب في تأويل كلامه. وإذا ما ثبت ذلك وأقررناه فإنَّ المتكلّم في الحذف هو الذي يختار، وهو المتصرّف الوحيد فهذه الإمكانات التي وفّرها له النّظام النّحويّ حتى يُبلغ مقاصده بما يقتضيه المقام. يجعلنا هذا نقرّ بحضور المقام في البنية من خلال أحد عناصره (المخاطَب)، ويجعلنا أيضا نثبت المبدأ

(١) أشار «»الشاوش«» إلى منزلة المخاطَب في عمليّة الحذف بقوله: «للمخاطب المنزلة المحوريّة في عمليّة الحذف فالمتكلّم لا يحذف إلَّا ما كان معلوما غير ملبس عند المخاطَب» (الشاوش، ٢٠٠١، ١١٣٦). وأشار في السّياق نفسه إلى أنَّ الحذف إذا كان من دون علم المخاطَب أصبح لغوا وتحوّل الكلام إلى كلام فاسد لا فائدة تُرجى منه (السّابق، ١١٤٩).

الذي نسعى إلى تأكيده من كون النّظام النّحويّ يستطبن مقاماته، وأنَّ النّظم صورة من النظام، وأنّ ما يحفّ المقام من ملابسات وفوضى إنجازيّة نجد له ما يضبطه في النظام.

لعلّ ما يُحسب للجرجاني في تناوله لهذه الظواهر أنَّه تفطّن لما تؤدّيه من دقائق لغويّة فنّيّة تتجاوز التقعيد اللّغويّ - وإن كان هذا التّقعيد مساهما في المعنى - إلى الذّوق الفنّي وقيمته التّعبيريّة. فالحذف يُبلّغ الكثير بالقليل. ونحن إذْ نعرض بعضا من معاني الحذف نريد القول إنَّنا لا نميلُ إلى الذين يعتبرون أنَّ هذا من مهامّ البلاغيّ الذي يفتّش في خفايا المعنى بعدما اكتمل في جانبه النّحويّ بل نقول إنَّ دراسة الظاهرة اللّغويّة تتطلب جمع شتات هذا الفصل بين النّحو والبلاغة، والجمع بين المتكلّم ومقصده، وأنَّ الأساس البلاغيّ شديد الارتباط بالأساس النّحويّ، وهو مبدأ عامّ صرّحنا به في اختياراتنا المنهجيّة ونصبو إلى البرهنة عليه.

لقد ساق «الجرجاني» في كتابه كثيرًا من الأمثلة عن الحذف، وهي -كما عوّدنا- أمثلة من كتاب الله فهو في إطار محاورة وسجال لإثبات إعجاز القرآن، هذا إضافة إلى استعماله شواهد من الشّعر. وقد توخى «الجرجاني» ذلك من أجل الإقناع وإبراز فوائد الحذف وغاياته، وقد ارتكز منهجه في إثبات ذلك على إيراد التّراكيب التّامة غير المحذوفة ومقارنتها بأخواتها ليكشف لنا عن قيمة الحذف. حيث انطلق من تتبّع عناصر الكَلِم (اسم، فعل) ومواقعها في الجملة. وقد بدأ بالمبتدأ ومواطن حذْفه، وأكّد أنَّ من مواطنه القطْع والاستئناف، يقول «الجرجاني»: «ومما أعتيد فيه أن يجيء خبرًا قد بُني على مبتدإ محذوف قولُهم بعد أن يذكروا الرّجل «فتى من صفنه كذا»» (الدّلائل، ١٤٩). وفي هذا إشارة إلى أنَّ اختيار تركيب محذوف المبتدأ هو عملية مقصودة ومدفوعة بغايات. وقد جاء مخالفًا لما يتطلبهُ هذا التّركيب في أصله (مبتدأ + خبر). والطّريف في هذه المخالفة لأصل التّركيب أنها وإنْ مسّت الجانب التركيبي، فإنّها لم تزعزع غاية المعنى فيه بل أفادت فرقًا لطيفا زائدًا عن المعنى الأوّل. ونستعرض مثال «الجرجاني» (السريع):

«غَضْبَى، ولاَ والله يَا أهْلَها لا أَطْعَمُ البَارِدَ أوْ تَرْضَى»

«والمقصود قوله «غَضْبى» وذلك أنّ التّقدير «هي غضْبى» أو «غضبى هي» لا محالة، ألا ترى أنّك ترى النَّفس كيف تتفادى من إظهار هذا المحذُوف وكيف تأنسُ إلى إضماره؟ وترى الملاحة كيف تذهبُ إذ أنت رُمْتَ التكلّم به؟»(السّابق، ١٥٢). وعليه فإنَّ حذف المبتدأ هنا أبلغ من ذكره وأخفّ في القول، فالبلاغة إيجاز[1]، وفي هذا سعي من المتكلّم إلى التّأثير في المخاطَب، ولمّا كان الأمر كذلك، فتغيّر التّركيب في وضعه الإخباريّ الابتدائي مقصود منه تحقيق جملة من الأغراض. وهذا الوضع اللّغويّ يفسّر البعد الحجاجيّ[2] في الكلام، فنحن حينما نتكلّم نقوم بنوع من المحاججة لاسيما إذا أخرجنا الكلام من صبغته الإبلاغية. ومما تناوله صاحب الدّلائل بالدّراسة هو حذف الفعل، وقد أشار إلى ذلك في قوله إنّ العرب «وكما يُضْمِرون المبتدأ فيرفَعُون، فقد يضمرون الفعلَ فينصبون» (السّابق، ١٤٧)، وقد استشهد ببيت شعر أنشدهُ ذو الرمّة في ديوانه (البسيط):

«دِيَارَ مَيَّةَ إذْ مَيٌّ تُسَاعِفُنا ... ولا يُرَى مِثْلُهَا عُجْمٌ ولاَ عَرَبُ»

فأوّل ما يشدّ الانتباه هو النّصب الظّاهر في كلمة «دِيَارَ» وهو نصبُ على إضمار الفعل «اذكرْ» فكأنَّه قال: اذكرْ ديارَ مَيّةَ، وهنا لا شكّ في أنَّ الحذف أبلغُ في هذا الموضع وأقرب للمعنى الذي يريد المتكلّم تبليغه إلى المخاطَب.

فيما يخصّ حذف المفعول به فقد خصّص له «الجرجاني» قسمًا كبيرًا تناوله بالتّحليل والتّمحيص مُستخرجا معانيه والفروق الدّلاليّة الناتجة عنه. وقد عبّر عن أهميّة هذا الحذف باعتباره يصوّر لنا القيمة الدّلاليّة، ويكشف لنا تشكّلات المعنى بالإسناد الظّاهر والمقدّر، ويكرّس مبدأ نحوية هذه المعاني؛ لأنَّنا بالنّحو وإمكاناته

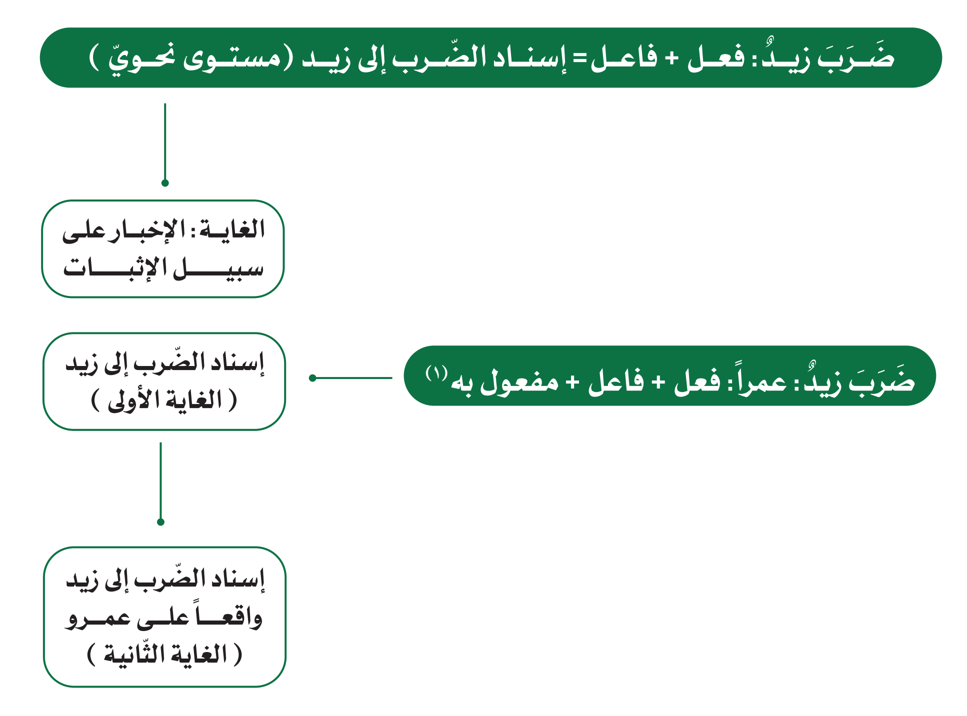
---

(١) جاء في تعريفات عدّة أنَّ البلاغة إيجاز، وأنّ الحذف نوع من الاختصار، وهو مما تحصل به البلاغة، فالمتكلّم عندما يحذف قد تكون غايته الإيجاز، وهذا مما يجعل القول بليغا. وقد أورد التّهانوي أنَّ من فوائد الحذف الاختصار والتّخفيف (كشاف اصطلاحات الفنون، ج١، ٦٣٨).

(٢) أشار إلى هذا البعد الحجاجي صولة في كتابه في نظريّة الحجاج بقوله: «ولمّا كانت كل زيادة أو نقصان يدخل على الجملة في مظهرها الخبري الابتدائيّ مؤذنا بتغيير نوع الكلام فيها من كلام ذي صبغة إبلاغيّة «informativité» إلى كلام ذي صبغة حجاجية «argumentativité» أسمينا هذا العدول في حالتي الزيادة والنقصان عدولا كميا نوعيا معا» (صولة، ٢٠١١، ١٢٦).

نستطيع التّصرف بهذا الشكل، يقول في حذف المفعول به: «فإنّي أُتْبِع ذلك ذِكْر المفعول به إذا حُذف خصوصًا، فإنَّ الحاجة إليه أمسُّ، وهو بما نحن بصدده أخصّ، واللّطائف كأنَّها فيه أكثر ومما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر»(السّابق، ١٥٣).

لقد انطلق «الجرجاني» في بحثه عن حذف المفعول به بوضْع القانون العامّ لدراسته ثمّ انتقل إلى الحديث عن الأغراض من هذا الحذف بقوله: «فاعلم أنَّ أغراضَ النّاس تختلف في ذكر الأفعال المتعدّية» (السّابق، ١٥٤). وفي هذا إشارة من «الجرجاني» إلى أغراض المتكلّم ومقاصده، فالمتكلّم يستعمل تارة فعلًا متعدّيا ويُظهر المفعول به، وتارة أخرى يكتفي بذكْر الفاعل فقط، وهذا مما يتطلّبه المقام. ويدعم هذا حدوسنا بكون المقام جزءًا من النظام، فالمتكلّم وفرّ له النظام النّحويّ ما يمكّنه من استعمالات عدة داخل مقامات متنوّعة، فكلّ ما يتطلّبه المقام مترسّخ في النظام ويحتويه، وكلّ معنى له بنية تتكهّن به باعتبار أنَّ المعنى النّحويّ هو نتيجة تفاعل بين أبنية نحوية. وسنحاول في هذا الموضع الوقوف عند حذف المفعول به بطرْح جملة من الأمثلة تخصّ الإثبات.



نلاحـظ مـن خـلال الجملتـين أنّ المتكلّـم أراد في الأولى أنْ يُثبـت الضـرْب لزيـد، وهـذا نـاتج عـن العلاقـة الإسـناديّة بـين الـمُسند والـمُسند إليـه (الفعـل والفاعـل)، وهـي ضمٌّ وتعليـق نتـجَ عنـه مجـرّد إثبـات الضّـرب إلى الفاعـل، في حـين مثّلـت إضافـة المفعـول بـه في الجملـة الثّانيـة فـكّا للالتبـاس حاصـل مـن الضّـرب، فعندما تقـول «ضَـرَبَ زيـدٌ» فأنـت لم تحـدّد هـذا الضـرب، وعلـى مـن وقـع، فيـأتي المفعـول بـه «عمـرا» ليزيـل الالتبـاس الحاصـل. والطّريـف هـو أنَّ هـذه الأبنيـة الـتي يلتـجئ إليهـا المتكلّـم في كلامـه مـن أجـل تبليـغ مقصـده اختـيرت عـن وعـي، واختيارهـا نابـع ممـا يوفّـره النّظـام النّحـويّ للمتكلّـم مـن إمكانـات تجعلـه يتصـرّف حسـب الأغـراض والمقاصـد.

(١) مـن الضّـروري الإشـارة هنـا إلى أنَّ الفائـدة الحاصلـة مـن زيـادة المفعـول في الجملـة الثّانيـة هـي غـير الفائـدة الحاصلـة مـن الجملـة الأولى لأنَّ الضّـرب الواقـع في الجملـة الأولى هـو ضـربٌ في المطلـق في حـين كان الضّـرب في الثّـاني مـن فاعـل معلـوم علـى مفعـول بـه معلـوم، وهـذا أدى إلى اختـلاف في المعنـى "وصـار غـير الـذي كان "حسـب قـول "الجرجـاني" (الدّلائـل، ٥٣٤).

بناءً على ذلك، فنحن إزاء عملية تشارطيّة تحضر فيها المقتضيات والمستلزمات، فما يقتضيه المقام مُسجّل في النظام وما يستلزمه النظام متوفّر في المقام. وهكذا فنحن أمام عملية مدّ جزر عبرّ عنها «الجرجاني» من خلال نظريّة النّظم وعلاقة المعاني النحوية بالمقامات. وإنْ وسعنا دائرة البحث في أغراض حذف المفعول به كما طرحها «الجرجاني» سنجد كثيرا من الأغراض أهمّها هو أنْ «يَصير الفعل المتعدّي كغير المتعدّي «في أنَّك لا ترى له مفعولاَ لا لفظًا ولا تقديرًا» (السّابق، ١٥٤)؛ لأن غايته الأساسيّة إثبات الفعل إلى الفاعل على الإطلاق، وقد استدلّ بمثال: «فلان يَحُلُّ ويَعْقِدُ ويأمُرُ وينهى ويَضُرُّ ويَنْفَع» (السّابق)، فغرض المتكلّم في هذه الأمثلة إثبات الفعل إلى فاعل، وقد استعاض المتكلّم عن ذكر المفعول بغية الوصول إلى أغراض ومقاصد استدعاه مقام قول مخصوص.

من بين الأغراض التي يسعى المتكلّم إلى الوصول إليها في حذف المفعول به هو غرض الإيهام والإخفاء قصْد المبالغة، ويأتي ذلك من خلال حذف المفعول به لفظًا وإبقائه معنى، وهذا ما لمسناهُ في البيت الشّعريّ الذي اختاره «الجرجاني»، وهو بيت للبحتري في غرض المدح (الخفيف):

شَجْوُ حُسَّادِهِ وغَيْظُ عِدَاهُ   أنْ يَرَى مُبْصِرٌ ويَسْمَعُ وَاعٍ

شَجْوُ حُسَّادِهِ وغَيْظُ عِدَاهُ   أنْ يَرَى مُبْصِرٌ ∅ ويَسْمَعُ وَاعٍ ∅

هذا البيت الذي جاء في مقام المدْح، حذف فيه الشّاعر المفعول به لفظًا مع بقائه في المعنى، فأصل الشّيء أنْ «يرى مُبْصِرٌ مَحَاسِنَهُ» و«يَسْمَعُ وَاعٍ أخْبَارَهُ وأوصافه». وقد دلّ هذا الحذف على الزّيادة في المبالغة، وهذا ما يتناسب مع مقام المدح.

وقد يكون من معاني الحذف أحيانًا إظهار قدرة المتكلّم على التّصرف والبراعة في الكلام، وهي قدرة كما أشرنا إليها سابقًا نابعة مما وفّره النظام النّحويّ للمتكلّم من إمكانات تجعله يُمارس عمليّة التّركيب بحسب ما يتطلّبه مقام القول، فيحذف حينا ويذكر حينا آخر ويقدّم ويؤخّر، ويعرّف ويأتي بالنّكرة في مواضع. وهذه كلّها هي المعاني النحوية التي تحدّث عنها «الجرجاني»، وهي المعاني التي أردنا أن نقف عندها في وجُوه الإثبات وفروقها الدّلاليّة.

جملة الأمر، إنَّ النّحو بكامل إمكاناته غزا ساحة البلاغة وأثّر فيها، يقول «عبد المطلب» في إشارة إلى قيمة النّحو وعلاقته بالبلاغة: «إنَّما التّحول يتجاوز عملية الضمّ إلى عملية التّعليق، حيث تؤدي العلاقات النحوية دورًا بالغا إخباريًّا وإبداعيًّا، ومن خلال التّعليق يكتسب التحوّل خوّاصه الإبداعية، فتأتي الإفادة مضافا إليها كمًّا متوازيا من الملاحظ الشكلية التي أفرزتها البلاغة، ليكون التّضافر بين النّحو والبلاغة قمة الأدبية. إنَّ دخول النّحو بكل حقائقه التّحويلية إلى منطقة الأدبية، قد ساعد على تحقيق معنى النّظم سطحًا وعمقًا» (عبد المطلب، ١٩٩٧، ١٢٤).

في ختام قولنا في قضية الذّكر والحذف نقول إنَّ:

- الذّكر والحذف معانٍ نحوية مترسّخة في النظام النّحويّ قبل الاستعمال، وما الاستعمال إلاّ إنجازٌ لهذه المعاني من قبل المتكلّم بحسب المقاصد والأغراض. وهذا ما جعل دراسة الحذف عند النّحويّين مختلفة عن دراسته عند البلاغيّين، فلئن اهتمّت الطّائفة النحوية بالحذف من منطلق بحثهم عن علله الشكلية التّركيبيّة فإنّ الطائفة البلاغيّة قد اقتصر دورها على البحث في أغراض المتكلّم من الحذف والمعاني البلاغيّة المتحقّقة من ذلك. ونحن إذ نعرض هذا الاختلاف في الدّراسة نريد القول إنَّ جزءًا مما تدرسه البلاغة أساسه نحويّ، وهذا ما يكرّس مبدأ الرّبط بينهما.

- الذّكر والحذف مما يمسّ التّركيب ويغيّر الإسناد في اللّفظ ويُبقيه في المعنى، وهذا ما يجعل النّظم نظمًا للمعاني لا نظمًا للألفاظ، وأنَّ الإعراب معنى لا لفظ، وأنَّ البنية الإعرابيّة بنية مُصاحبة للمعنى في مستوياته المختلفة، وهذا ما يجعلها بنية مَرِنة.

- الذّكر والحذف في الإثبات يُغيّر من هذه البنية الأولى (مسند + مسند إليه) شكلًا ومعنى. وهذا التّغيير نابعٌ من تصرّف المتكلّم حسب مقاصده وأغراضه، وهو تغيير لئن غيّر من هذه البنية الأولى لصالح المقصد والمعنى فإنَّه يبقى مشدودا إليها يدور في فلكها.

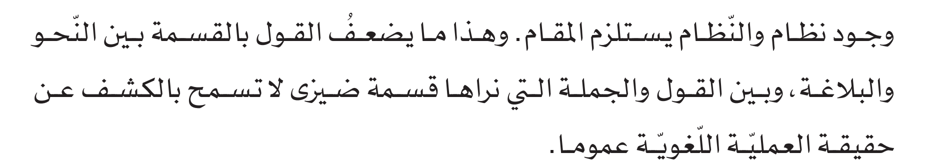
- «الجرجاني» في قضية الذّكر والحذف ربْط المتكلّم العامل النّحويّ ببنيته ربطًا يكشف لنا أنّ كلّ تغيّر في البنية التركيبية دالّ على تغيّر في المعنى اقتضاه المقام، وهذا ما يثبتُ المبدأ الذي نسعى إلى البرهنة عليه من كوْن المقام جزءًا من النظام يتكهّن به في كل عملية قول.
- الذّكر والحذف اختيار من المتكلّم العامل الذي يتصرّف في الأبنية بما وفّره له النّظام النّحويّ من إمكانات تصرّفًا خالف به «الجرجاني» النّحاة في إدراج المتكلّم في الاستعمال وربط الأشكال النّظريّة للبنيّة بمستعمليها داخل السّياق.

خاتمة الفصل الثّالث

ينهينا هذا التعقّب لوجُوه الإثبات وفروقها الدّلالية عند صاحب الدّلائل ضمن نظريّة النّظم إلى نتيجة مهمّة تتمثّل في ربط هذه الفروق بمنطقها النّحويّ، فنحوية هذه الفروق وترسيخها في إطار النّظام النّحويّ الذي به ومن خلاله نستطيع تفسير مثل هذه الظّواهر هو أساس عمل «الجرجاني»، حيث وضعنا أمام فروق دقيقة في التّعبير وربط هذه الفروق بأساسها النّحويّ وما يتّسم به نظام اللّغة من قدرة على ضبْط هذه النكت والمزايا. فهو نظامٌ يوفّر للمتكلّم مساحة كبرى في التّصرف بحسب مقاصده وأغراضه. ولعلّ هذا ما يحسب للجرجاني على سابقيه، وإليه يعود الفضل في ربط البلاغة بالنّحو وتأسيس الدّرس البلاغيّ من وجهة نظر نحوية، حيث غدا التّلازم بينهما سمة بارزة لكل باحث عن قضايا المعنى.

نجمل ما تحصّلنا عليه في النقاط التّالية، فنقول:

- إنَّ التّقديم والتّأخير، والذّكر والحذف، والوصل والفصل، والتّعريف والتّنكير هي من صُنع المتكلّم وتصرّفه باعتباره منشئًا للخطاب. وهو تصرفٌ محكومٌ بقوانين النّحو التي وفّرها النظام من خلال ما يتّسع في الإسناد من تصرّف باعتباره البنيّة النحوية الأولى للمعنى النّحويّ الأوّل، ومن خلاله تنحدرُ كل الأبنية التي تشمل المعاني النحوية التي ذكرنا.
- إنَّ «الجرجاني» تطرّق إلى هذه الظّاهرة في إطار نظريّة النّظم، باعتبارها نظريّةً نحوية المنطلق تربط بين التّركيب والدّلالة، وتكشف عن القوانين التي تتحكّم في إنشاء الظاهرة اللّغويّة.
- إنَّ التّقديم والتّأخير، والذّكر والحذف، والوصل والفصل، معانٍ نحوية يتطلبها مقام القول، فليست العملية خارج نطاق القصد والإبلاغ بل هي نتيجة علاقات خفيّة يحكمها الاقتضاء والاستلزام بين النظام والمقام، بمعنى أنَّ المقام يقتضي



وجود نظام والنّظام يستلزم المقام. وهذا ما يضعفُ القول بالقسمة بين النّحو والبلاغة، وبين القول والجملة التي نراها قسمة ضيزى لا تسمح بالكشف عن حقيقة العمليّة اللّغويّة عموما.

- إنَّ للإثبات فروقًا لغويّة وإنّ هذه الفروق واقعة ضمن الدّلالة الوضعيّة باعتبارها فروقًا تتجذّر في الأساس النّحويّ وتنطلق منه رغم مراعاتها للمقام، ورغم أنَّها مرشّحة للاستعمال الفردي في مقامات مختلفة، ولكن تبقى ضمن ما يوفّره النّظام من إمكانات للمتكلّم.

- إنَّ الأغراض والمقاصد كثيرة ليست لها غاية تقف عندها، وإنَّ البنية التي تتكهّن بها بنية ثابتة رغم فوضويّة المعنى. وأنَّه كلّما اتجهنا من النظام إلى المقام كثُرت الاحتمالات وتعدّد المعنى، وكلّما اتجهنا من المقام إلى النظام ضعفت الاحتمالات واقترنا من الضّبط والتقعيد والثّبات.

- إنَّ تبويب «السكاكي» لهذه المعاني في باب اسمه علم المعاني لم يكنْ إلَّا إعادة ترتيب المادة التي جاءت متفرعة في الدّلائل[1]، وهذا التّصريح ليس إضعافا من شأن صاحب المفتاح بل هو إشارة منّا إلى دمْج المشروعين في مشروع واحد.

- إنَّ دراسة الاستعمال تخضع لمعرفة سابقة للنظام بما هو جهاز نظريّ مجرّد يحكم هذه الخصوصيّات المقاميّة ويتكهّن بها. وهذا ما جعل «الشريف» يربط بينهما، ويعتبر أنَّ الاستعمال بمثابة مواصلة لإثبات قدرة النّظام وثباته.

---

(١) هذا الحكم ليس من باب الإسقاط بل إنَّنا وجدنا إشارات عديدة تؤكّد عدم انتظام المسائل في كتاب الدّلائل. وهذا ربما عائد إلى طبيعة الطّرح الذي توخاه «الجرجاني» في مناقشة معارضيه، وقد نوّه صمود (٢٠١٠) لهذه النقطة بقوله: «إنّ إعادة ترتيب المادة البلاغيّة في مؤلفي «الجرجاني» لاتخلو من فائدة ومع ذلك لم نرى، في حدود ما اطلعنا عليه، من اهتم بهذا الجانب رغم وفرة الإشارات المتعلقة بالتخطيط في المؤلفين» (صمود، ٢٠١٠، ٤٤٥).

خاتمة الباب الأوّل

لامسنا فيما تقدّم بيانه في هذا الباب الأوّل وجُوه الدّلالة الوضعيّة للإثبات وما يتحقّق منها من فروق حاولنا أن نرسّخها في «النحوية» باعتبارها فروقًا واقعة في صُلب النّظام. وقد كان منهجنا منذ البداية قائما على تصوّر إعرابيّ، وهذا ما دفعنا إلى تصدير هذا الباب بفصل نظريّ حول نظريّة العمل الإعرابيّ اتّخذناه إطارًا نظريًّا نستند إليه في دراسة الإثبات في الأساس النّحويّ. وقد انبنى وعينا بهذا التّصور من خلال ما وجدناه في نظريّة العمل الإعرابيّ من قدرة على تفسير تشكّلات المعنى في الأساس المجرّد، وهو تفسير يربط الدّلالة بالبنية ويربط البنية بالمتكلّم المنشئ للكلام عامة، ومن هنا فإنّ عملنا في هذا الباب عمل في البنية النحوية التي يخضع لها القول خبرا كان أو إنشاء.

وفْق هذا التّصور قامت خطّتنا في هذا الباب، فدرسنا في البداية محاور الاهتمام في نظريّة العمل الإعرابيّ التي تمحورت بالأساس حول مفهوم الإسناد ودور المتكلّم العامل في توجيه دلالة القول من خلال الإعراب، وضمن ذلك مثّل الإسناد القضيّة الأولى التي فصّلنا فيها بداية تشكّل المعنى باعتبار الكلام ينتفي دونه. وقد توصلنا إلى نتيجة مهمّة، وهي أنَّ الإسناد هو الحاضنة الأولى التي يُولد فيها المعنى باعتباره بنية نحوية أولى للمعنى النّحويّ الأوّل السّابق لكل ضروب القول. وقد تبيّن لنا من وراء هذا الربط الفائدة الأولى الحاصلة من الإسناد، التي رأينا أنها فائدة تتماهى مع فائدة الإثبات لاسيما أنّه يُنجز بالتّركيب والضمّ وهي مدار الفائدة في الكلام.

في مرحلة لاحقة وقفنا عند دور المتكلّم العامل في توجيه دلالة القول باعتباره طرفًا ثالثًا في الشكل المجرّد للبنية النحوية، وهو العاملُ الأساسيّ في بناء الكلام بما استقرّ عنده من اعتقاد، وهذا ما جرّنا إلى الحديث عن اعتقاد المتكلّم العامل الذي رأينا أنّه يتوزّع بين ثنائيتي الوجوب والإمكان وتحت هذه الثنائية تقع سائر الأعمال اللّغويّة. وقد فتحت لنا علاقة المتكلّم ببنية قوله المجال لدراسة الخصائص الإعرابيّة لبنية الإثبات، حيث درسنا فيه المقومات الأساسية المسيّرة لعمل الإثبات بالوقوف في البداية عند شعور

صدر الكلام الذي يمثّل سمة أساسية لهذا العمل، وتكمن قيمة هذا الوقوف لما في موضع فعل المتكلّم من قيمة في بلورة الحدث الكلامي باعتباره موضع الإبانة والقصد.

وفق هذا الشّعور الدّال على الإثبات، اختبرنا إمكانية الوسْم بالفعل الإنشائي «أثبتُ» بكونه دليلا على البنية العميقة للإثبات. وقد توصلنا إلى اعتبار مهمّ يجعل من الفعل الإنشائي غير قادر على تعويض هذا العدم الذي وضعه الواضع سمة الإثبات، تفسير ذلك أنَّ زيادة فعل في موضع فعل المتكلّم قد ترشّح معنى التّقرير في الإثبات بعد أن ثبت وأثبتناه.

عملنا في الفصل الثّاني من هذا الباب على دراسة فائدة الإثبات بعد أنْ أسسنا لها في إطار نظريّة العمل الإعرابيّ بالوقوف عند مبادئها الأساسيّة، وانطلقنا من اعتبار متأصل في النّظريّة النحوية العربيّة القائل بأصليّة الإثبات. وهذا ما دعانا إلى دراسة الإثبات باعتباره الأصل والسّابق في الاعتبار، ومن خلاله عرضنا علاقة الإثبات بالإسناد، وافترضنا أنَّها علاقة في معنى بخلاف التّركيب، وهي ما هيأت لنا دراسة علاقة الإثبات بالابتداء واعتباره الأنموذج الأمثل لبنية الإثبات. وقد سعينا في مرحلة متقدّمة إلى تعقّب معنى الإثبات بالوقوف عند محطّات تشكّله من خلال درجات الاعتقاد التي توزّعت من أبسطها دلالة إلى أعقدها، وقد وقفنا على الإثبات الابتدائيّ، وهو أبسط درجات الاعتقاد الذي تكمن فائدته في الإخبار عن مجرّد الابتداء لإيصال خبر إلى المخاطَب. ومن هنا كان الإثبات خبرًا، ورأينا كيف شكّل دخول العوامل في موضع الابتداء نوعًا من تخصيص هذا الاعتقاد، فكانت أفعال القلوب والحروف المشبّهة بالفعل تصويرا لحالة اعتقاد مخصوصة، تعكس الحالة النّفسيّة للمتكلّم بين الشكّ واليقين والتّحقيق... إلخ.

ومن ثَمَّ حاولنا الكشف عن كيفيّة تأكيد الكلام باعتبار أنّ التّأكيد درجة من درجات الاعتقاد في الخبر عموما وفي الإثبات خصوصا. فوقفنا في البداية عند عمل «إنَّ» ودوره في تأكيد الإثبات، وتبيّن لنا أنَّها حرف بمنزلة فعل المتكلّم دخلت على كلامٍ عَمل بعضه في

بعض وأوجبَ فائدة لتقوية المعنى في ذهن المتكلّم لا لتغيير معنى البنية النحوية. ولعلّ ما لفت انتباهنا في عمل «إنّ» هو إبرازها للوضع التّداولي الذي يحكم علاقة المتكلّم بالمخاطَب، حيث تعتبر أي زيادة في موضع فعل المتكلّم دليلا على استحضار المخاطَب بالقوة باعتباره طرفًا فاعلًا في تأسيس الكلام، حيث يستفزّ المتكلّم ويرغمه على التّأكيد، وهذا ما جعلنا نقرّ بأنَّ المتكلّم عندما يؤكّد فهو يستبطن مقام القول مسبقا، وفي هذا إقرار بكون إلى البرهنة المقام جزءا من النّظام النّحويّ.

خلافا لعمل «إنَّ» في تأكيد الإثبات تقصّينا الإثبات المؤكّد بالمصادر المنتصبة على إضمار الفعل والإثبات المؤكّد بالقسم، وقد تبيّن لنا أنّها أشكال أخرى من التّأكيد تكتسب قوتها من مادتها المعجميّة. ولعلّ ما يمكن أن نستنتجه عامّة من هذه المؤكّدات أنّها صورت لنا العلاقة بين البنية والمقام، وأنَّ كلّ تغيير في البنية يُنبئ عن تغيّر في المعنى، وإن كان هذا التّغيير لم يحوّل الإثبات مطلقا بل خصّصه درجات في الاعتقاد لا تُخرج الكلام عن الواجب بل تبقيه متأرجحًا درجات.

إنَّ البحث في فائدة الإثبات وتوزّعها درجات في الاعتقاد فرضَ علينا تبيّن علاقتها وتقاطعها مع أعمال لغوية أخرى تشترك معها في الجانب النظامي. وهذا ما جعلنا ندرس علاقة فائدة الإثبات بفائدة النّفي والاستفهام تحت مقولة «الثالوث النظامي»، وهي علاقة كشفت لنا عن الكثير في استرسال الأعمال اللّغويّة، وما يمكن أن يُولد من أعمال ثانوية مثل التّقرير والإنكار، وقد مكّننا ذلك من الوقوف عند مقتضيات القول بين الإثبات والنّفي من جهة والاستفهام من جهة أخرى، وهي ثنائية مهمّة في بناء الكلام.

فأمّا الفصل الثّالث من هذا الباب فقد تطرقنا فيه إلى وجُوه الإثبات التركيبيّة وفروقها الدّلالية. وقد سعينا فيه إلى ترسيخ هذه الفروق في الأساس النّحويّ باعتبارنا بنينا موقفنا على تصوّر أنّ الفروق في المعاني يحكمها النّحو بما يوفره من إمكانات للمتكلّم حتى يتصرّف فيها حسب المقاصد والأغراض بما يلائم المقام. ولمّا كانت هذه الفروق هي معاني النّحو التي تُتوخّى فيما بين الكلم، اعتمدنا نظريّة النّظم إطارًا نظريًا لدراستها،

وقـد بررنـا اختيارنـا بكونهـا نظريّـة تربـط هـذه المعـاني بسـياقات القـول إضافـة لمـا حاولنـا أن نـبرزه مـن ترابـط شـديد بـين نظريّـة النّظـم عنـد «الجرجـاني» وعلـم المعاني عنـد «السـكاكي».

وقـد وقفنـا علـى الأسـس الرئيسـيّة لهـذه النّظريّـة القائمـة أساسـا علـى التّركيـب واعتبـار النّظـم هـو معـاني النّحـو، وهـذا مـا فتـح الطّريـق أمامنـا لدراسـة الفـروق في الإثبـات الـتي قسّـمناها حسـب محاورهـا في النّظـام النّحـويّ إلى ثلاثـة مسـتويات، بـدءًا مـن المسـتوى الاشـتقاقي الـذي درسـنا فيـه فـروق في الإثبـات بالفعـل والاسـم، الـتي تبـيّن لنـا فيـه أنّ اختيـار الفعـل مـكان الاسـم أو العكـس هـو اختيـار واعٍ مـن المتكلّـم باعتبـار أنّ الفعـل سـمة للحركـة والاسـم دال علـى الجمـود. ثـمّ انتقلنـا إلى المسـتوى التّصريفـي لدراسـة الفـروق بـين الإثبـات المعـرّف بالألـف والـلاّم والإثبـات الـذي يـأتي نكـرة، وقـد جنينـا فوائـد كثـيرة في هـذا المسـتوى اختُزلـت في مجملهـا في معـاني التّعريـف والتّخصيـص... إلـخ. فأمّـا ثالـث هـذه المسـتويات فهـو المسـتوى التّركيـبيّ الـذي حـاز علـى الجـزء الأكـبر مـن التّحليـل باعتبارنـا نـدرس هـذه الفـروق مـن خـلال نظريّـة النّظـم، وباعتبـار أنّ هـذا المسـتوى قـد مكّننـا مـن الوقـوف عنـد تنـوّع التّراكيـب، وهـو مـا يمـسّ جوهـر المسـألة. وفي هـذا المسـتوى تحدّثنـا عـن مسـائل ثـلاث، كانـت البدايـة مـع التّقديـم والتّأخـير والوقـوف عنـد مـا يمكـن أن يمـسّ التّركيـب الأصلـيّ مـن تغـيرات تـؤدّي إلى بـروز معـان جديـدة بخـلاف مـا كانـت عليـه، وهنـا توصلنـا إلى كـوْن المتكلّـم في علاقتـه بالمخاطَـب يتصـرّف في هـذه البنيـة الأولى بمـا يحقّـق لـه مقاصـده وأغراضـه، وقـد بـان لنـا أنّـه تصـرّفٌ محكـومٌ بالنّحـو بمـا هـو جهـاز يختـزل كلّ ضـروب القـول الـتي يمكـن أن تصـادف المتكلّـم في مقامـات معيّنـة.

وفي مرحلـة لاحقـة مـن هـذا العنصـر وقفنـا عنـد قضيـة الوصـل والفصـل، وهـي قضيـة تركيبيّـة تـبرز دقائـق اسـتعمالات العطـف وتركـه، وقـد اسـتخلصنا منهـا الكثـير مـن النّتائـج تمحـورت جلّهـا حـول إبـراز وعـي المتكلّـم بهـذه الفـروق الدقيقـة، واعتبـار مواضـع الفصـل مختلفـة عـن مواضـع الوصْـل، وهـو اختـلافٌ اسـتدعاه المقـام، وهـذا عينـه مـا توصّلنـا إليـه في الذّكـر والحـذف، وهـي ظاهـرة تركيبيّـة تـنزع للإضمـار في الـكلام حينـا، والتّصريـح حينـا آخـر، وهـو مـن صنـع منـشئ الـكلام لغايـات بلاغيـة اقتضاهـا المقـام.

في ختام قولنا نريد الإشارة إلى أنَّ الدّلالة الوضعيّة للإثبات هي دلالة من خصوصيّات النظام النّحويّ المسؤول الأوّل عن بناء المعنى في قالب بنائي قادر على التلوّن بحسب المقاصد والأغراض، وأنّ هذا التلوّن محكوم بالنّحو باعتباره يختزله ويتكهّن به في مقامات القول ذلك أنَّ المعنى هو الإعراب، والإعراب هو المتكلّم المنشئ للبنية. ومن هنا كانت الفروق نحوية شديدة الارتباط بالمتكلّم العامل، ولكنها أيضا قريبة من المخاطَب والمقام في جدليّة دائمة معه، وهذا ما يسمح لنا بالقول إنَّ بلاغة الكلام وإنْ كانت متجذّرة في المقام وما يحيط به من ملابسات فإنّها تنبثق من الأساس النّحويّ المجرّد الذي نراه جهازا يختزل كلّ ضروب القول ويتكهّن بها، وبناء على ذلك كان الإثبات معنى نحويّا يتخصّص بلاغيا بحسب ما يقتضيه مقام القول وبحسب المقاصد والأغراض التي يصبو بلوغها.

الباب الثّاني

الإثبات خصائصه التّداوليّة والبلاغيّة



مقدّمة الباب الثّاني

نروم من هذا الباب البحث عن الخصائص البلاغيّة لعمل الإثبات ضمن المقاربتين التداوليّة ممثّلة في نظريّة الأعمال اللّغويّة تحديدًا، والنّظرية البلاغيّة العربيّة ممثّلة في التّصور البلاغيّ العربي من ناحية أخرى. وهو جمعٌ أقرت به جلّ الكتابات الحديثة. وتأتي هذه المحاولة في إطار البحث عن الإثبات وما تحتمل دلالته الوضعيّة النحوية من وجُوه وفروق يقتضيها سياق القول وما يحفّ به من ملابسات.

سنحاول في البداية التّوقّف عند رؤية أصحاب نظريّة الأعمال اللّغويّة لعمل الإثبات بالنّظر في مقاربة كلّ من «أوستين» و«سورل» و«غرايس»، والتطرّق إلى تصورات هؤلاء في تناولهم للأعمال اللّغويّة والخلفيات النّظريّة التي وجهت أعمالهم. ونبرّر هذا السبق في تناول اتجاه أصحاب فلسفة اللّغة ضمن ما سنحاول استثماره من آليات تدفع بنا إلى مقاربة الإثبات ضمن التّصور البلاغيّ العربيّ، هذا إضافة إلى أنّنا نؤجل البحث في قضايا الإثبات ضمن التصوّر البلاغيّ العربيّ من أجل ربط ذلك منهجيّا بما سيقع الحديث عنه في الباب الثّالث.

سنتعرّض في الفصل الثّاني من هذا الباب إلى الإثبات ضمن التّصور البلاغيّ العربيّ بالوقوف عند رؤية كلّ من «الجرجاني» و«السكاكي». وسيكون عملنا في هذا الفصل متجهًا نحو رصْد الخصائص البلاغيّة لعمل الإثبات ضمن علم المعاني بدرجة أولى تمهيدًا لما سنعاينه في علم البيان. ويعتني بحثنا في هذا الفصل بخبرية الإثبات باعتباره الشقّ الأبرز في الخبر، من خلال رصد وجُوه وفُروق الإثبات باعتبارها مقتضيات لأغراض ومقاصد بلاغية بالأساس، وهنا تتجه عنايتنا لربط الدّلالة الوضعيّة للإثبات بمقتضى الحال.

وسنتجه في الفصل الثالث نحو البحث في الوجُوه والفُروق وآليات تحديدها في التّصوّر البلاغيّ العربيّ التي ستمكننا من التّمهيد لمعالجة ثبات البنية وتعدّد المعنى في الباب الثّالث، وفيه سنقف عند المحدّدات الرئيسية التي توّجه دلالة القول، حيث تمكّن من البحث في الوجُوه والفُروق للدّلالة الإثباتيّة الوضعيّة التي ضبطنا ملامحها في الباب الأوّل.

الفصل الأوّل

الإثبات في الاتّجاه التّداوليّ، نظريّة الأعمال اللّغويّة أنموذجًا

«إنَّ صدْق الإثبات أو كذبه لا يتوقَّف على دلالة الكلمات فحسب بل على تحديد أيّ الأعمال تنجز في أيّ ظرف» .

(Austin,1970,148)





تمهيد:

يعتبر الاتّجاه التّداوليّ[1] اتجاهًا من بين الاتجّاهات الأساسية في التفكير اللّساني الحديث، وقد جاء ردّة فعل على التّصورات المنطقيّة الصوريّة في فهم اللّغة التي انكبت عقودا من الزمن في البحث عن خصائص نظام اللّغة بعيدًا عن الاستعمال. وتتفق جلّ التّعريفات على اعتبار التّداولية درسا لسانيًّا يُعنى باللّغة أثناء الاستعمال بالتّركيز على أحوال المتخاطبين وما يُحيط بالعمليّة التّواصليّة من ملابسات، ولهذا مثّل البحث التّداولي ثورة حقيقيّة على المقولات الصوريّة الشكليّة ليرتبط أساسا بالاستعمال ودراسة اللّغة في سياقات القول والانتقال من دراسة اللّغة (اللّسان) إلى دراسة الكلام.

أمام هذه الحقيقة المعرفيّة الجديدة أصبحنا نتحدّث عن اتجاهين كبيرين في الدّراسات اللّغويّة، اتجاه بنيوي يتبنّى المقولات الصوريّة ويعتني بالشكل (البنيوية، النّحو التّوليديّ) مقصيًا الكلام من حقل الدّراسة اللّسانيّة، في مقابل تصوّر حديث (التداولية) يقوم على الاحتفاء باستعمالات اللّغة داخل مقامات قولها. وقد اكتسح هذا التصوّر مجال علوم اللّغة وغيّر الكثير من المفاهيم وزعزع الفرضيّات القائمة، وحوّل وجهة البحث في اللّغة من كائن ثابت إلى كائن متحرّك بانفتاحه على المعطيات اللّسانيّة الخارجية المرتبطة بسياق القول وكلّ ما يُحيط بالعمليّة التواصليّة من ملابسات.

مما ترتّب على هذا التّحوّل بروز جملة من المفاهيم والتّصورات، حيث أصبحنا نتحدّث عن مفهوم «العمل اللّغويّ»، وتكرّست أكثر فكرة «المقام»، إضافة إلى ولادة شبكة من المفاهيم العصريّة التي مثّلت آليات مهمّة في دراسة اللّغة، ونخصّ بالذّكر

(١) التّداولية هي الترجمة المعتمدة للمصطلح إنكليزي (pragmatics)، وهو اتجاهٌ لغويٌّ صعب الضبط والتعريف، وهذا ما صرحت به فرانسوزا أرمينكو بقولها «التّداولية درسٌ جديدٌ وغزيرٌ، إلّا أنّه لا يمتلك حدودًا واضحة (...)، تقع التّداولية كأكثر الدروس حيوية في مفترق طرق لأبحاث الفلسفية واللّسانيّة» (أرمينكو، ١٩٨٦، مقدمة المؤلف). إلّا أنّ ذلك لم يمنع من وجود تعريفات عدّة، فهي كما يقول «صحراوي»: «نسقٌ معرفيٌّ استدلاليٌّ عامّ يعالج الملفوظات ضمن سياقاتها التلفظية، والخطابات ضمن أحوالها التخاطبية» (صحراوي، ٢٠١١، ٣٢).

مفهوم «الاقتضاء» و»الاستلزام»، وكذلك بروز قوانين تداولية مثل «قانون المحادثة». وتعود هذه المفاهيم في أصل تكوّنها إلى ما رسّخته نظريّة الأعمال اللّغويّة في مرحلة أولى، باعتبارها نظريّة برزت داخل الاتّجاه التّداولي، تمثّلت غايتها في دراسة العلاقة بين نظام اللّغة والاستعمال. وهي نظريّة ركّز أسُسها الفيلسوف الإنكليزي جون «أوستين» وطوّرها فيما بعد تلميذه جون «سورل» فأكسبها نضجا وضبطًا منهجيّا جعلها أكثر صرامة.

ولا شكّ في أنَّ هذا التّطور في البحث اللّساني كان له صدى في الدّراسة العربيّة اللّسانيّة الحديثة، وأثّر بالفعل في إعادة قراءة التّراث النّحويّ والبلاغيّ العربيّ. وقد تبلور ذلك ضمن جملة من البحوث، وجهّت عنايتها إلى دراسة الأعمال اللّغويّة. وفي هذا الإطار ننزّل دراسة الإثبات عملًا لغويًّا ضمن هذا الاتّجاه، وننظر في خلفيات قراءته والأسس القائم عليها. ونرى أنَّ هذا يتمّ في البداية عبر توصيف دقيق لهذه النّظريّة واستحضار ركائز نشأتها، وذلك بغية الوقوف عند الآليات والمنطلقات النّظريّة التي نستدعيها في هذا الزمن لإعادة قراءة منطلقات البلاغيّين، وما خاضوا فيه من مباحث، وما توصّلوا إليه من نتائج. فالقراءة العلّمية في وقتنا الرّاهن تتطلب قدرًا كبيرًا من الموضوعية بالقبول بمبدأ التثاقف والاستفادة من بحوث الأخرين.

لـمّا كان الأمر كذلك، نجعل هذا الفصل بحثًا عن الإثبات داخل نظريّة الأعمال اللّغويّة، وتحديدًا عند المؤسسين الأوائل «أوستين» و«سورل» و«غرايس»»، ونبرّر ذلك – كما قلنا سابقا – لشمولية الدّرس التّداولي وانفتاحه على علوم شتى. وهذا ما قد يبعده عن مغزاه الأساسي، وهو مغزى لغويّ بحت. لذا فإنَّ مقام العمل يسمح لنا باختيار منهجي دقيق عولنا فيه على نظريّة الأعمال اللّغويّة وتحديدًا ضمن المؤسسين الأوائل، وما صاغوه من أدوات عمل جديرة بالدّرس.

على هذا النحو، فإنَّ خطّتنا في هذا الفصل تبدأ برصد ملامح هذه النّظريّة أولًا بالوقوف عند أسس نشأتها وعلاقة ذلك بقضية الإثبات الذي مثّل دافعًا أساسيا في انطلاق بحثهم، ثم سنحاول رصْد عمل الإثبات عند كل من «أوستين» و«سورل»

و«غرايس»، وأهمّ الإشكاليات التي تعرضوا إليها في تصنيف الإثبات، ومحاولة استثمار آليات عملهم تمهيدًا لقراءة الإثبات في التصوّر البلاغيّ العربيّ.

١- نظريّة الأعمال اللّغويّة: بوادر التّأسيس والمنطلقات:

تحتلّ نظريّة الأعمال اللّغويّة مكانةً مهمّة في البحث اللّساني عامّة وفي البحث التّداوليّ بصفة خاصة، وقد جاء بها الفيلسوف جون «أوستين» وطوّرها فيما بعد تلميذه «سورل»، فأكسبها نُضجا وضبطًا منهجيّا جعلها أكثر صرامة. وقد نشأت هذه النّظريّة نتيجة عدّة عوامل، وقامت على جُملة من الأسس المعرفيّة والمنطلقات الفكريّة؛ لذا فنحن مطالبون بالتّعريف بها والغوْص في مفاهيمها متخذين منها مجالًا نظريًّا نركّز فيه بحثنا عن الإثبات علّنا نظفر بتصوّر يقرّب المسافة بين التصوّر البلاغيّ العربي والبحث اللّساني الحديث.

في البدء نرى أنّه من الضروري الإشارة - ونحن نُقبل على هذه النّظريّة - إلى أنّها نظريّة صعبة الضبط في مستوى الاصطلاح خاصة، وفي مستوى المفهوم والمضمون عامّة، ويعود ذلك إلى أنّها نظريّة غربية تستعملُ جهازا مفاهيميا من فضاء لغويّ آخر (غير عربي). لذا فإنّ التّعامل معها سيكون بما توصّل إليه الباحثون العرب من ترجمات، وهذا ما يستدعي التوقّف عند جملة المصطلحات التي سيقع الاعتماد عليها حتى يجد القارئ نفسه أمام قدر كبير من الوضوح في التّعامل مع المادة المقدّمة.

مُصطلح «الأعمال اللّغويّة» هو ترجمةٌ للمصطلح الإنجليزي «speech acts»، وهي ترجمة وقع اعتمادها لدى أساتذتنا في البحوث المنجزة في رحاب الجامعة التّونسيّة[1]، إلّا أنّ ذلك لا ينفي وجود ترجمات أخرى، من قبيل ترجمتها بـ«الأفعال الكلاميّة» عند

(١) انظر «الشريف»،(١٩٨٦): تقديم عام للاتجاه البراغماتي، والشرط والإنشاء النّحويّ للكون، (٢٠٠٢)، «ميلاد»: الإنشاء بين التّركيب والدّلالة (٢٠٠١)، «المبخوت»: إنشاء النّفي (٢٠٠٦أ)، الأعمال اللّغويّة (٢٠٠٨)، بسمة بلحاج رحومة «الشكيلي»، السؤال البلاغيّ (٢٠٠٧)، محمّد «الشيباني»: من قضايا تنيف الأعمال اللغويّة (٢٠١٥).

«صحراوي» في كتابه «التّداولية عند علماء العرب»، وقنيني في ترجمته بما يعرف «كيف نُنجز الأشياء بالكلمات»، إضافة إلى وجود ترجمات أخرى من مثل الأعمال القوليّة، والأفعال اللّغويّة. وقد برّر «ميلاد» سبب اختيار مصطلح «الأعمال اللّغويّة» بأنَّ «الإثبات والنّفي والتّعجب والوعد وغيرها من معانٍ لا وجود لها في واقع الأشياء الخارجة عن اللّغة وأحكامها ومعانيها، فهي أعمال لا تنجز إلّا في اللّغة وباللّغة، وأنَّ هذه المعاني هي معانٍ إعرابيّة صرفيّة معجميّة» (ميلاد، ٢٠٠١، ٤٩٩). وإنْ كان «ميلاد» نفسه استأنف تسميتها «بأفعال الكلام» ضمن مقال بعنوان «تصنيف آخر لأعمال الكلام» (ميلاد، ٢٠١٥). وقد وجدنا مثل هذا الطّرح عند «المبخوت» في كتابه «دائرة الأعمال اللّغويّة (٢٠١٠)». ويبرّر «المبخوت» استعمال مصطلح «الأعمال اللغويّة» بكون وجود أعمال لغويّة أساسيّة في مقابل أعمال قوليّة التي تُعتبر تجسيدا واستعمالًا للأعمال اللّغويّة في المقام الحقيقي. ومن ثمَّ فإنَّ تحديد المصطلح الذي سيقع اعتماده يعدّ خطوة مهمّة لما قد يثيره من انعكاسات في قادم البحث، هذا إضافة إلى السير بالبحث نحو وحدة المصطلح بما يضمن الوضوح. وتبعًا لهذا فإنّنا سنعتمد مصطلح «الأعمال اللّغويّة»، وهو مصطلح جرتْ عادة العمل به في الجامعة التّونسية، ونبرّر ذلك بكوْنه مصطلحا تصنيفيّا يحفظ المستويات بين الأعمال، ذلك أنَّ هناك أعمالًا تقع في صُلْب النظام وأخرى قريبة من الاستعمال عكْس ما قد يتوهّم البعض أنّها في نفس المستوى.

تنطلق نظريّة الأعمال اللّغويّة من فرضيّة مفادها: أنّنا عندما نتلفظ بكلام إنَّما ننجز عملًا، وهي فرضيّة تُرسّخ لمبدإ الفعل داخل العمل اللّغويّ، وتقف عند مقوماته من لحظة التّكوين إلى طوْر الإنجاز، وتُبرز لنا مكوناته (مقام، متكلّم، فعل اجتماعيّ). ويؤدي تفاعل هذه العناصر إلى شكل لغويّ مناسب لغرض اجتماعيّ تواصليّ معيّن في مقام حقيقيّ، حيث يتبيّن لنا سير العملية التّواصليّة وتفاعل المتكلّم مع المخاطَب، وبمجرّد توفّر هذه العناصر يؤدّي المتكلّم عملًا يسميه «أوستين»: «عملًا لغويًّا» كالإثبات والنفي والأمر والوعد (عنده). ولعلّ الأساسي في هذا العمل - حسب «أوستين» - هو أنَّ

الكشف عنه يكون بتنزيله في سياق ثقافيّ واجتماعيّ مُعيّن، فالعمل اللّغويّ عنده يتعيّن في لحظة الخطاب والتّلفظ أساسا[1].

وبهذا فهو يتجاوز الإثبات باعتباره بناء تركيبيّا ويتجاوز مظهر الشكل والبناء اللّغويّ ليهتمّ بلحظة إنشاء القول وما يحفّ بها من ملابسات مقاميّة. فخذْ على سبيل المثال قول أحدهم مثلًا مخاطبًا صديقه «نلتقي غدًا في الكلية»، وقد نفهمه إذا ما وقفنا عند حدود البنية ودون العودة إلى ملابسات القول على كوْنه إخبارًا باللقاء وزمنه، في حين تكون الجملة نفسها مهيأة لعديد من المعاني إذا ما أحطنا بظروف التّلفظ وعلاقة المتكلّم بمخاطبه، ذلك أنّنا قد نفهمها على أساس أنّها وعدٌ بالمجيء غدا، خلافا لما قد نفهمه أيضا بأنّه لن يأتي وإنّما يقدم وعدًا على سبيل التهكّم لما وقع بينهما من شجار.

هذا الفهم لهذه الجملة في بساطتها التّركيبيّة الإثباتيّة يجعل من العمل اللّغويّ عملًا مُعقدًا يتجاوز البناء التّركيبيّ الظّاهر إلى ظروف إلقائه، وهذا ما تؤكّده نظريّة الأعمال اللّغويّة، بجعْل العمل اللّغويّ نمطا معينًا من فعل اجتماعي كما أشرنا.

١-١- السّياق العام لبروز نظريّة الأعمال اللّغويّة:

يمثّل الوقوف عند السّياق العامّ لنشأة نظريّة الأعمال اللّغويّة خطوة منهجية ضروريّة في البحث عن خصائص قراءتهم للظّاهرة اللّغويّة عامّة وعمل الإثبات بصفة خاصة، ونبرّر ذلك بأهميّة رصْد المقومات العامّة التي أثّرت في هذه النّظريّة وانعكاسها منطلقًا في البحث. فلا شكّ في أنّ ما تأثرت به هذه النّظريّة سيكون عاملًا مهمّا في تكوينها وطُرق استدلالها. وقد أغنتنا البحوث والدّراسات عناء البحث، إلّا أنّ ذلك لا

(١) من حيث المضمون تركّز نظريّة الأعمال اللّغويّة على مبادئ لها حضور فعلي في تصور البلاغيّ العربيّ، وخاصة في حديث «الجرجاني» عن «المعنى» و«معنى المعنى»، أو في مباحث علم المعاني عند السكاكي، فاحتفاء هؤلاء (أصحاب نظريّة الأعمال اللّغويّة) بشروط التّخاطب ليس بجديد وإنْ كان لهم الفضل في طرح الإشكال بمنظور جديد. وقد أشار الكثير من الباحثين إلى هذا البعد التّداولي في البلاغة العربيّة.

يمنعنا من التّطرق إليها بما يحفظ للبحث انخراطه ضمن الدّراسات الحديثة، وبما يهيئ لدراسة الإثبات دراسة تداولية.

لـمّا كانت عوامل بروز هذه النّظريّة متشعّبة، فإنّنا ارتأينا تصنيفها إلى عوامل مباشرة وأخرى غير مباشرة، ويمكن أن نُجمل العوامل والسّياقات التي ساهمت في بروز نظريّة الأعمال اللّغويّة في النّقاط التالية:

- ظهور تيار فلسفة اللّغة باعتباره الحاضنة الأولى للمنهج التّداولي عامة، ونظريّة الأعمال اللّغويّة خاصة، وهو تيارٌ تربّى في أحضان التّصورات المنطقية التي تعود إلى المنطق الأرسطي ومقولاته الصّورية. وهذا ما مهّد الطريق إلى الكثير من ترسيخ فكرتهم فدعا «فريغه» (Frege) إلى تصّور ينبني على ضرورة الفصل بين جهة الوجُود (المضمون القضوي) وجهة الاعتقاد (القوة)، وتمييز قوة القول من المضمون القضوي الإحاليّ المرجعيّ في جميع القضايا وخاصة الخبريّة منها. هذا الرّافد وجدنا إرهاصاته فيما بعد عند «أوستين» وخاصة «سورل»، (ميلاد، ٢٠٠١، ٤٨٩). وقد أكّد الكثير هذه النقطة، وبيّنوا تأثّر نظريّة الأعمال اللّغويّة بالفلسفة التّحليلية للفيلسوف فريغه وكذلك الفيلسوف «فيتغنشتاين» (Wittgenstein) التي أكّدت أهمية وضع اللّغة موضع الدّراسة والتّحليل، وتحويل وجهة البحث إلى ظروف التّخاطب الفعليّة.
- تأثّرت نظريّة الأعمال اللّغويّة بما رسّخه كل من أوغدن ورتشاردز في تمييزهما بين الوظيفة التّأثيرية للغة والوظيفة العرفانية، وما وصلت إليه الدّراسات المهتمّة بالأخلاق التي درست الأحكام التقويميّة ضمن دراستها للغة، ولا ننسى أنَّ «أوستين» كان ينتمي إلى هذا التّوجه. (السّابق، ٤٩٠).
- هذه التّأثيرات جعلت من نظريّة الأعمال اللّغويّة ثورة حقيقية على المقولات الصوريّة المنطقيّة التي سيطرت على الدّرس اللّسانيّ الحديث عقودًا من الزمن باهتمام روادها بدراسة نظام اللّغة وإقصائهم الكلام من حقل الدّراسة اللّغويّة.

وقـد تبلـور هـذا مـع دي سوسـير، وبقـي حاضـرا فيمـا بعـد عنـد «تشومسـكي» (Chomsky). وقـد صرّح بهـذا عبـد القـادر قنيـني في مقدمـة كتابـه نظريّـة الأفعـال الكلاميـة قائـلا: «يَصحُّ أنْ نعتـبر نظريّـة أفعـال الـكلام العامّـة لـ«أوسـتين» أوّل محاولـة جـادة تتجـاوز بالفعـل الطـرح الأرسـطي (..)، بإعـادة تنظيـم منطـق اللّغـة الطبيعيـة علـى ضـوء اللّسـانيات المعاصـرة. (قنيـني، ١٩٩١، المقدّمـة). ومـن هنـا فقـد نشـأت نظريّـة الأعمـال اللّغويّـة ضمـن هـذه السّـياقات وكانـت نتيجـة مراجعـات ونقـود عديـدة انطلقـت بنظريّـة الإنشـاء مـع «أوسـتين»، وانتهـت بنظريّـة الأعمـال اللّغويّـة مـع «سـورل».

في هـذا السّـياق التّاريـخيّ نشـأت نظريّـة الأعمـال اللّغويّـة وتكوّنـت، إلَّا أنَّ ذلـك لا يحجـب عنّـا وجـود عوامـل مباشـرة، تمثّلـت بالأسـاس فيمـا لاحظـه «أوسـتين» مـن وجـود جُمـل لا تخضـع لمُـواضعات النّحـاة باعتبارهـا تلفظًـا يحمـل مضمونًـا قضويًّـا يفيـد اعتقـاد وجـود، مُهملـين جمـلًا أخـرى اعتبروهـا لا تخـرج عـن كونهـا لا تُعـبر عـن قضايـا وأحـكام لكنّهـا لاتصـف ولا تنقـل شـيئا. وانتهـى الأمـر بـ«أوسـتين» إلى أنَّ هـذه الجمـل المهملـة تحمـل بنيـة الجمـل الخبريّـة الإثباتيـة لكنهـا لاتصـف شـيئا ولا تُثبـت شـيئا لـشيء، ولا تخضـع إلى معيـار الصّـدق والكـذب، وإنّمـا معناهـا إيقـاع عمـل في الكـون الخـارجيّ بواسـطة أفعـال مسـندة إلى المتكلّـم في صيغـة المضـارع المبـني للمعلـوم مـن قبيـل قولـك: «أُسـمي هـذه الباخـرة الملكـة إليزابيـث» (أوسـتين، ١٦، ١٩٩١).

بمثـل هـذا القـول يعتـبر «أوسـتين» أنّنـا لا نصـف واقعًـا أو نخـبرُ عنـه، وإنّمـا ننجـزُ عمـلًا بالقـول. فهـو يعتـبر أنَّ تصديـر الـكلام بفعـل مُسـند إلى المتكلّـم يجعـل الأقـوال إنجـازًا، وهـذا مـا يرسّـخها في منطـق العمـل. ويؤكّـد «أوسـتين» هنـا أنّه مـن الضـروري توفّر شـروط للقيـام بهذا العمـل، فتسـمية السـفينة تتطلّـب مقامًـا خاصًـا مـن خلالـه تكـون للمتكلّـم القـدرة والأهليـة علـى التسـمية. وتجـد هـذه الأطروحـة حظّهـا في التّصـور البلاغـيّ العـربيّ، فالإنشـاء الإيقاعـي مـن قبيـل قـول الرجـل لزوجتـه: «أنـتِ طالـقٌ» أو قـول البائـع «بعتـكَ الـدّار» بـه نُوقـع عمـلًا

بالقول. وهذا ما جعل «أوستين» يُطلق عليها اسم الإنشائيات (performatives)، والتي أوهمته فيما بعد بأنَّ كل الأعمال إنشاء. والحاصل أنّ توجّه «أوستين» كان يسير نحو مراجعة ثنائيّة الصدق والكذب إضافة إلى اعتباره جميع الأفعال ضربًا من الأعمال[١].
ضمن هذا السّياق الفكريّ العامّ وضمن ما رسّخه «أوستين» و«سورل» في اتجاه فلسفة اللّغة نشأت نظريّة الأعمال اللّغويّة، وقد أسهمت مختلف العوامل التي ذكرنا في تكوين هذه النّظريّة حتى غدت نظريّة كما نعرفها اليوم.

٢-١- أسس نظريّة الأعمال اللّغويّة:

بعد الوقوف عند الإطار العامّ لولادة هذه النّظريّة نلفت الآن النّظر إلى أسسها الفعلية والمباشرة، بالوقوف عند روادها المؤسسين وتبيّن رؤيتهم في ذلك، فكتاب «أوستين» «كيف نصنع الأشياء بالكلمات» (١٩٦٢)[٢] يُعتبر تاريخيّا منطلقًا لبناء نظريّة الأعمال اللّغويّة، في حين يقوم كتاب «سورل» «الأعمال اللّغويّة»(١٩٦٩)[٣] بتأصيل التّصورات التي قدّمها «أوستين» بتنظيمها وإعادة بلورتها بالسعي إلى تجاوز الأخطاء التي وقع فيها «أوستين»، وقد تراءت في كتاباته اللاّحقة من خلال مصنفيه «التعبير والمعنى» (١٩٨٢)[٤]، وكتاب مشترك مع فندرفاكن Vanderveken)[٥].

(١) المماهاة بين القول والفعل هو جوهر نظريّة الأعمال اللّغويّة، فـ«أوستين» مؤسّس هذه النّظريّة يقرّ بالتّطابق بين الحدث اللّغويّ والحدث الفعليّ، فأنْ تُنجز عملًا لغويًّا مُعينا يماهيه في الوقت نفسه فعل، وهذا ما يستدعي اعتبار اللّغة سلوكًا وليس مجرّد وصف للوقائع وأداة للتواصل.
(٢) صدر هذا الكتاب في نسخته الأولى بالإنجليزية سنة ١٩٦٢ بعنوان «How to do things with words»، ونُشر لأوّل مرة بالفرنسية سنة ١٩٧٠.
(٣) صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى بعنوان «speech acts» سنة ١٩٦٩، وصدرت له أوّل ترجمة بعنوان «نظريّة الأعمال اللّغويّة» سنة ١٩٧٢.
(٤) التّعبير والمعنى هو كتاب صدر في نسخته الأصليّة تحت عنوان: «Expression and Meaning» سنة ١٩٧٩، وقد تُرجم إلى الفرنسية سنة ١٩٨٢ تحت عنوان «Sens et Expression».
(5) Fondations of illocutionary logic. Cambridge Univ Press. 1985.



١-٢-١- أوستين والتّأسيس لإنشائية القول:

لقد سادت تصورات دي سوسير في الوسط اللّغويّ عقودا من الزمن، ومثلت منطلقًا منهجيًّا انبنت عليه كثير من التّصورات اللّغويّة، وهو تصوّرٌ يرى أنَّ اللّغة يجب أن تُدرَس في ذاتها ولذاتها. وعليه نبّه إلى الاهتمام ببناء اللّغة بعيدًا عمّا يمكن أن يُعالج داخل الاستعمال، وقد فتح هذا مجالًا للنقد والردّ لاسيما مع بروز مدارس لغويّة تباشر اللّغة مباشرة نفسيّة واجتماعيّة. في إطار هذا السّياق برزت نظريّة الأعمال اللّغويّة على يد الفيلسوف «أوستين» المتأثر بهذا الطّابع الاجتماعيّ والنفسي للغة، ليحمل على عاتقه ريادة الردّ على التّصور السوسيري للغة باعتبارها أداة لوصف الواقع، وليقرّ في مرحلة أولى بأنَّه يُوجد عدد كبير من الأقوال الخبريّة الإثباتيّة لا يمكن الحكم عليها بالصّدق والكذب رغم تشابهها تركيبيًّا مع الأقوال الخبريّة، ضمن هذا التّصور يمكن اعتبارها «إثباتات زائفة». (موشلر وريبول، ٢٠١٠، ٥٦).

فضلًا عن ذلك، فإنَّ «أوستين» في بدايات بحثه كان يطمح إلى كسْر هذا الوهم الوصفيّ للغة التي يعتبرها أداة لوصف الواقع مجذرا إياها في الأساس العملي باعتبارها تُحوّل الأقوال إلى أفعال، وتساهم في عملية الخلق والتّأثير، يقول: «لاينز» (j. lyons)مبينا رؤية «أوستين»: «لقد كان هدف «أوستين» الأساسي، في الأصل، على الأقلّ، تحدّي ما يعتبره مغالطة وصفية: وهو الرأي الذي مفاده أنَّ وظيفة اللّغة الوحيدة المهمّة من الناحية الفلسفية، هي إنشاء تقريرات صادقّة أو كاذبة» (لايونز، ٢٠١٤، ٣٦٥).

أمام هذه الحقيقة كان همُّ «أوستين» في البداية ومن خلال محاضراته أنْ يدحض التصوّر التقليديّ للغة (الطّابع الوصفيّ)، ويبني رؤية جديدة تعمّم الإنشاء على سائر الأقوال معتبرا أنَّ كثيرًا من الأقوال لا يمكن أن نطبّق عليها مبدأ الصّدق والكذب. وضمن هذا التّوجه ميّز بين الإثباتات التي هي أوصاف حقًا وسمّاها وصفية، والإثباتات التي

ليست أوصافا. (موشلر وريبول، ٢٠١٠، ٥٦). وهذا ما دفعه إلى نفي الطّابع الوصفيّ وأطلق عليه ما يُسمى «**الوهم الوصفيّ**»[1] أو «**المغالطة الوصفيّة**».

لقد اختار «أوستين» زاوية نظر تضمن له أطروحته بأن ركّز اهتمامه على صنف مُعيّن من الأعمال اللّغويّة، وهو صنف من الأقوال «**المقنعة بأشكال خبريّة**» على حدّ عبارة «ميلاد»، وحاول عزلها ووصفها. فكانت دراسته متوجّهة إلى الأقوال ذات الشكل الإثباتي، والتي تتضمن فعلًا مسندًا إلى المتكلّم المفرد في صيغة المضارع الدّال على الحال المبني للمعلوم، وميزة هذه الأقوال أنّها لاتصف شيئا رغم أنَّها توافق إنجاز عمل، فاقترح أن يسميها أقوالًا إنشائيّة، ومن أمثلته على ذلك «أقبلُ الزواج» و«أراهنك»، «كما لاحظ أنَّ هذا النوع من الجمل يمكن إعطاؤه قيمتين مقابلتين لقيمتي الصّدق والكذب من قبيل صائبة happy وخائبة in happy» (الطبطبائي، ١٩٩٤، ٦٦)، أو ما يُطلق عليه بمعيار التّوفيق والإخفاق. (روبول وموشلار، ٢٠٠٣، ٣١).

نستشف من خلال هذا القول أنَّ «أوستين» حاول أنّ يجد مخرجًا لقضية مطابقة الكلام لحالة الأشياء في الخارج، فاعتمد قيمتي التّوفيق والإخفاق بدل الصّدق والكذب حتى يقرّب مثل هذه الأقوال ذات الشكل الإثباتيّ من الأقوال الإنشائية باعتبارها (الأقوال الإنشائية) لاتصفُ حالة الأشياء في الكون بأنّها صادقة فعلًا أو كاذبة، وإنّما هي إنجاز للعمل بالقول. هذا التّحول في الحكم على الأخبار المثبتة من الصّدق والكذب إلى التوفيق والإخفاق مهمّ في نظرنا باعتباره يُلفت النّظر إلى سياق القول، ويُخرج التّراكيب المثبتة من حالتها المغلقة إلى تصوّرها في الخطاب. وهذا يساعدنا في معالجة الإثبات معالجة أكثر مرونة تتجاوز حُدود وصفة الصّدق والكذب المنطقيّة التي تقيّد فهم الإثبات استعماليًّا «فأنْ ندّعي وجُود عمل إثباتي خالص يُمكّن القائل من الحكم

(١) هذا المصطلحُ «أوستيني نسبة لـ»أوستين»، وهو مصطلحُ يحمل دلالته في ذاته، وفيه اعتراض مُعلن على قضية اعتبار اللّغة وظيفتها وصف الأشياء في العالم الخارجي وخضوعها لحكم الصّدق والكذب، وهو إذْ يردّ هذا الزعم يقرّ بإنشائية الأقوال عامّة بما فيها الخبريّة.

بثبوت شيء لشيء، حكمًا محضًا نقيًا من شوائب غيره من معاني الكلام، فهذا وهم من الأوهام» (الشيباني، ٢٠١٥، ٥٦).

بهذا الاعتبار المهمّ في قراءة الأعمال اللّغويّة انصب اهتمام «أوستين» في البداية على محاولة عزل هذه الأقوال الخبريّة المحضة عن الأقوال الإنشائية إلّا أنَّ عمله لم يقف عند حدود ذلك الفصل، بلْ مال في الأغلب الأعمّ إلى تعميم مفهوم الإنشاء عن الأقوال رغم التزامه بقدر من الموضوعية أحيانا بوجود أخبار تحتمل الصّدق والكذب، وهذا ما جعل تصوره للأقوال في البداية كالآتي:

- **قسم تقريريّ:** (Constatif) ويتمثّل في الأخبار المحضة التي تحتمل الصّدق والكذب.
- **قسم إنشائيّ** (Performatif): يُنجز به المتكلّم أعمالًا، ولا يقتصر على مجرّد الكلام بها. وقد تنبّه «أوستين» ضمن هذا الصنف إلى أنّه لا يمكن إنجاز هذه الأعمال إلّا بتوفّر شروط مناسبة[1] ترتبط بمقام القول من إرادة وقدرة وقصد وحسن نية، ونحوها من مقتضيات المقام عموما التي تتناسب مع الأعمال اللّغويّة المنجزة وتجعلها ناجحة «Heureux» أو بما يطرأ عليها من خرق لتستحيل أعمالًا خائبة «Malheureux».

هذه الثنائية لم يسلّم بها «أوستين» طويلًا، وهذا ما تجسّد في مرحلة لاحقة، حيث لاحظ أنّ الأخبار أيضا ليست بمنأى عن العناصر المقاميّة لاسيما «أنّ الخبر المحضَ لا يعدو أن يكون في الحقيقة تعبيرًا عن اعتقاد، وهو ما يقتضي توفّر عناصر مقامية، ويقتضي توفّر شروط سياقية لا تختلف عن الشروط المطلوبة لنجاح الإنشاءات» (ميلاد،٢٠٠١، ٤٩٤)، فما لبث أنْ تخلّى عن التّمييز بين القول والفعل معتبرا

---

(١) هذه الشروط هي ملابسات القول (القصد، النية، القدرة)، وهي شروطٌ تداوليةٌ ومصطلحات ركّز عليها هذا الاتّجاه في دراسة اللّغة، وهي سمة غالبة على هذا الخطاب باعتباره خطابا يبحث في اللّغة من منطلقات نفسية واجتماعية وفلسفية، وهذا ما جعلها لا تركز مصطلحات نحوية من قبيل الإعراب والبنية والعامل. وهذا في نظرنا هو الذي جعل الدّراسة التّداولية دراسة قاصرة على فهم الظّاهرة اللّغويّة من منطق إعرابيّ يجذّر العمل اللّغويّ في الإطار النّحويّ.

الأقوال الخبريّة صنفًا من أصناف الأقوال الإنشائية. تبعًا لذلك بنى «أوستين» تصورًا جديدًا يُغلّب فيه الإنشاء على الخبر، ويقوم بتأويل العبارات الخبريّة تأويلًا إنشائيًّا، وهذا ما أدى به إلى اعتبار الكلام كلّه إنشاء، حيث «خلص «أوستين» إنَّ مفهوم الإنشاء لا ينفع أن يكون معيارًا تصنيفيًّا، فكلّ الكلام بما فيه الخبر هو إنشاء، فالموضوع المهم والشامل إذن هو دراسة الأفعال التي تحصل عند الكلام» (الفاخوري، ١٩٨٨، ١٣٣١). وهذا التّصور لا شكّ يدحض خبريّة الأقوال، ويؤسّس لتعميم إنشائية القول، ومنه وسمنا عنوان هذا القسم «التّأسيس لإنشائية الأقوال عامّة».

إنَّ مذهب «أوستين» في تعميم الإنشاء يطرح علينا البحث فيما يعتمده من فلسفة في إثبات ذلك. وقد توقفنا عند ذلك من خلال سعيه إلى إيجاد مقاييس أخرى يُبرهن بها عن صحة تصوّره، حيث ارتأى في مرحلة لاحقة اعتماد المقياس النّحويّ، والذي مكّنه من الفصل بين الإنشاء الصّريح[١] (Performatif explicite) المنجز بواسطة فعل مُسند إلى المتكلّم المفرد المعلوم في زمن الحال، وبين الإنشاء الأوّلي (Performatif primaire) الذي تقودنا إلى تأويله بنية نحوية يتصدّرها فعل إنجازي صريح تمثّله مختلف الصيغ الإنجازية التي يسِمها فعل.

هذا التّفريق بين الإنشاء الصّريح والإنشاء الضمنيّ لم يُنصف «أوستين» لأنَّه بكل بساطة مقياس غير قادر على التّفريق بين الأقوال الإنشائية والخبريّة، هذا مع كوْن الفعل الإنشائي الذي يتصدّر الجملة ويدلّ على هذا الإنشاء الصّريح ليس دائما ينجز ويتحقّق بواسطة فعل «أفعل» بل يمكن أن يتحقّق من خلال المصادر مثال: «سحقا». وقد عبّر «أوستين» عن هذا الفشل بقوله: «إنَّنا نفشلُ في إيجاد مقياس نحويّ معجميّ لتمييز الإنشاء من الخبر»[٢]. ونقدّم هنا مثالا نبرز به تصوّر «أوستين» للإنشاء الأوّلي والإنشاء الصّريح: (أحذّرك الأسدَ الأسدَ). هذا الإشكال الذي وقع فيه «أوستين»

(١) تعود قضية الإنشاء الصّريح عند «أوستين» إلى فرضيّة الفعل الإنشائي التي حاول من خلالها إثبات تصوّره في قضية تعميم إنشائية الأقوال، وهي فرضيّة تثبت وجود فعل إنشائي يتصدّر الأقوال، ويبرز نوع العمل اللّغويّ.

(2) «Nous avans échoue a trouver un critère grammatical pour les performatif» (Austin,1970,107).

مـردّه أنّـه اعتمـد علـى المعجـم[1] مـن خـلال فعـل «أحـذرك» ظنًّـا منـه أنَّ تعجيـم موضـع فعـل المتكلّـم بفعـل سـيكون حـلًا في تعميـم الإنشـاء، في حـين أنَّ هـذا فيـه نـوع مـن الإسـقاط دون مراعـاة الجانـب الإعـرابيّ، فقولنـا: «الأسـدَ الأسـدَ» «إشـارة ضمنيـة إلى بنيـة مقصـودة بالقـول، هـي «احـذر الأسـدَ الأسـدَ»، ولا نحتـاج هنـا لأنْ نكـون في مقـام حقيقـي يمثّـل فيـه الأسـد خطـرًا داهمـا لنفهـم قصْـد المتكلّـم» (بـن عامـر، ٢٠٠٦، ٧٩). مـن هـذا المنطلـق لايمثّـل وجُـود فعـل إنشـائي في صـدر الـكلام حـلًا، هـذا بخـلاف مـا يمكـن أن يُثـيره هـذا الموضـع مـن إشـكاليات باعتبـاره قابـلًا للمـلإ بحـروف وأفعـال في علاقـة بمقاصـد المتكلّـم وعلاقـة المحـلّ الإنشـائي بمحـلّ الإحالـة.

ودون الغـوص في نقـد قصـور الإنشـاء الصّريـح واسـتدلاله علـى العمـل المقصـود بالقـول، نعتـبر أنَّ تفريـق «أوسـتين» مهـمّ في حـدود مـا؛ ذلـك لأنـه يُعتـبر بدايـة لتمثّـل العمـل اللّغـويّ. فالإنشـاء الصّريـح يُلفـت النّظـر إلى دوْر صـدر الـكلام باعتبـاره موضـع العمـل الإعـرابيّ وموضـع الإبانـة والقصـد، فالفعـل «أحُـذرك» تكمـن مهمتـه في تعجيـم موضـع الفائـدة، وهـو كمـا رأينـا في البـاب الأوّل موضـع فعـل المتكلّـم[2] الـذي يُوسـم بالُحـروف غالبـا والدّالـة علـى نـوع العمـل اللّغـويّ. وفي هـذا الإطـار نشـير إلى أنَّ الإنشـاءين (الصّريـح والضمـني) يختزلان الدّلالـة عـن العمـل اللّغـويّ، وقـد خـصّ «أوسـتين» الإنشـاء في الأصـل بقـوة القـول الـتي تتصـدّر موضـع فعـل المتكلّـم وتـدلّ علـى نـوع العمـل، فقولـك:



(١) المدخل المعجميّ للأقوال هـو مدخلٌ وقع الاعتماد عليه بقوة في التّصـور التّداولي للغة، وهـذا ما نتـج عنـه قـراءة سـطحية للأقـوال لا تكـرّس العمـل اللّغـويّ في الأسـاس الإعـرابيّ بقـدر مـا تربطـه بانفعـالات نفسـيّة واجتماعيّـة، وهـذا يـدلّ علـى أنّ منطلقـات هـؤلاء منطلقـات فلسـفية مخالفـة لمنطلقـات النّظريّـة النحويـة العربيّـة الـتي تُجـذّر العمـل اللّغـويّ في الأسـاس الإعـرابيّ النّحـويّ، وإنْ كان المعجـم يدخـل أحيانـا في تحيـين المعطيـات النحويـة.

(٢) انظر الباب الأوّل من هذا البحث.

بناءً على ذلك ميّز «أوستين» - وإنْ بشيء من الصعوبة[1] - بين نوعين من الأعمال اللّغويّة:

- **أعمال لغويّة مباشرة**: وهي أعمال تتكهّن بها البنية النحوية الحرفيّة لعمل القول، ويشترط فيها مطابقة عمل القول للمقام والمقاصد والأغراض.

- **أعمال لغويّة غير مباشرة**: وهي أعمال يُعتمد فيها على قدرة المخاطَب في تحديد قوة القول والمقاصد التي يُعبّر عنها المتكلّم.

إنَّ الهاجس الذي كان يشغل «أوستين» هو الإجابة عن سؤال: ماذا نفعل عندما نتكلّم؟ وما هي حقيقة الأعمال التي نحققها بالكلام؟

إنَّ ما نحقّقه بالكلام عندما ننجز عملًا لغويّا يتجلى حسب «أوستين» في ثلاثة أعمال[2] هي:

- **عملُ القول** (l'acte de locution): ويُراد به إنتاج أصوات طبقا لأحكام النّحو من إعراب وصرف ومعجم.

- **العملُ المقصُود بالقول** (l'acte d'illocution): هو العمل الإنجازي ويتمثّل فيما ينبغي أنْ يُفهم من القول في الحال. ويُعدّ هذا العمل قطب الرحى الذي تدور عليه نظريّة الأعمال اللّغويّة حتى غدت نظريّة كما نعرفها اليوم، والفرق بين عمل القول والعمل المقصود بالقول هو أنَّ العمل المقصود بالقول خلافًا لقول شيء ما هو قيام بفعل، فأمّا الأوّل فهو مجرّد قول.

---

(١) قلنا هنا بشيء من الصعوبة لأنَّ هذا التّقسيم مازالت لم تُوضع معالمه بعدُ، وهذا ما سيترسخ مع سورل في كتابه «الأعمال اللّغويّة».

(٢) عولنا في ترجمة هذه المصطلحات على التّرجمة التي استعملها «ميلاد» (٢٠٠١) في إبرازه لتقسيم «أوستين» للأعمال المتحقّقة من الكلام (عمل القول والعمل المقصود بالقول وعمل التّأثير بالقول). وقد ورد استعمالها تحت مسميات أخرى فنجدها عند «المبخوت» (٢٠٠٦أ) و(٢٠٠٨) (عمل قولي، عمل في القول، عمل تأثير بالقول) ونجدها عند طالب هاشم طبطبائي (١٩٩٢) ومسعود «صحراوي» (٢٠٠٥) (فعل القول، الفعل المتضمن في القول، الفعل الناتج عن القول).

- **عمل التّأثير بالقول** (**l'acte de perlocution**): هو الأثر أو ردّ الفعل الذي يقوم به المخاطَب من قبيل الاقتناع[1]. ونشير هنا إلى أنَّ هذا العمل ضعيف في الأخبار لا نكاد نراه.

ما يُلاحظ في هذا العمل اللّغويّ أنّه عمل ذو خصائص متداخلة فهو يحملُ من التّركيب ملامح، ويحمل من الدّلالة الكثير باعتباره عملًا نؤثّر به في مخاطبنا، والأهمّ من ذلك أنّه إنجازٌ للأشياء باللّغة، فقولك شيء ما هو إنجاز لفعل معين. وهذا هو جوهر العمل اللّغويّ الذي سعى «أوستين» إلى البرهنة عنه. ولمّا كان التّلفّظ (l'énonciation) يشتمل على هذه الأعمال جميعًا في الوقت ذاته وبدرجات مختلفة، فإنّه يقودنا إلى أنَّ الإثباتات أو الأخبار المحضة وإنْ بدتْ في ظاهرها مُجرّد «عمل قول» فهي لا تخلو من عمل مقصود بالقول «فالإثبات الخبريّ عمل لغويّ إنجازي مثله مثل سائر الأعمال الإنشائية الإنجازية» (ميلاد، ٢٠٠١، ٤٩٧). بناء على ذلك -واعتمادًا على القوة المقصودة بالقول- ميّز «أوستين» بين الإنشاء والخبر.

ما نجنيه من فوائد في تمييز «أوستين» الإنشاء من الخبر هو الآتي:

- الإنشاء له أثرٌ في المخاطَب في حين أنَّ الخبر قد لا يكون فيه تأثير مباشر.
- الصّدق والكذب مبدأ خاص بالخبر دون الإنشاء، وهذا المبدأ -حسب «أوستين»- يحجب عنّا الكثير في فهم عمل الإثبات باعتباره يحصر عمله في وصْف الأشياء والإخبار عنها في حين له من الوظائف العمليّة الكثير.

(١) حسب أصحاب نظريّة الأعمال اللّغويّة القبول أو الرفض يستوجب فعلا فيزئيا (Austin, ١٩٦٢, ١٠٦)، وهذا ما يتعارض مع عمل الإثبات في التّراث النّحويّ الذي تكمن الغاية منه في تثبيت اعتقاد لدى المخاطَب، وهذا التثبيت غير متبوع بفعل فيزئي يثبت ذلك. هذا الاعتراض مدعوم بتصوّر نحويّ للإثبات يقوم فيه المتكلّم بتوجيه كلامه للمخاطب قصد تثبيت اعتقاد من خلال اللّغة وباللّغة دون أنّ نربط ذلك بانفعالات وردّة فعل من المخاطَب «فمن الضروري التمييز بين القصدية النّظاميّة للعمل اللّغويّ وتحقّقها المقامي» (المبخوت، ٢٠١٠، ١٤). ولعلّ هذا الاختلاف بين التّصورين نابع من اختلاف المنطلقات لكلا المبحثين.

- صدق الخبر وكذبه مرتبطٌ بالظروف المنجز فيها، وليس بالوقوف عند بنية القول ودون تنزيلها في مقامها التي صِيغت فيه.
- إنَّ الفرق الأهمّ بين الإنشاء والخبر هو أنَّنا في الإنشاء نلحُّ على القوة المقصودة بالقول (la force illocutoire) في حين أنَّنا لا نلحّ على شيء في الخبر، فقوته تستفاد من اللّفظ، أي الملفوظ (l'acte locutoire) بعكس تدخلّ عدّة أشياء في الإنشاء.

إنَّ ما توصّل إليه «أوستين» من فروق بين الإنشاء والخبر لم يكن كفيلًا لحلّ الإشكال القائم، فاعتبر أنَّ نظريّة الإنشاء ينبغي أن تُهمل لفائدة نظريّة لغويّة أعمّ، وهي نظريّة الأعمال اللّغويّة، فارتأى أن يُصنّف الأعمال التي ننجزها بواسطة اللّغة إلى أسر خمس هي:

- الحكميّات (les verdictifs): تتمثّل في حُكم يصدره قاض أو حكم.
- التنفيذيات (les excercitifs) : تتمثّل في اتخاذ قرارات كالتعيين والعزل والطرد.
- الوعديات (les promissifs): تتمثّل فيما يقطعه المتكلّم على نفسه من وعود وعهود.
- السلوكيّات (les comportatifs): تتمثّل في ردّ الفعل لحدث ما كالاعتذار والتعاقد.
- العرضيّات (les expositifs): تتمثّل فيما يستخدم لأجل الإيضاح أو بيان وجهات نظر.

هذا التّصنيف هو تحديدٌ لكلّ ما نفعله باللّغة. ورغم ما تميّز به من هشاشة لوجود نوع من التّداخل بين الأسر فإنّه يُعتبر أوّل محاولة تصنيفيّة لما نفعله باللّغة سواء أكان ذلك في الدّراسات اللّسانيّة عامّة أو في التّداولية بصفة خاصة، ويضمُّ الأعمال اللّغويّة الإنشائية والخبريّة. وقد عمَد «أوستين» في مرحلة موالية إلى التّمييز بين العمل المقصود بالقول وعمل التّأثير بالقول، ويكمن الفرق بينهما في كوْن العمل المقصود بالقول عملًا ذا خصائص نحوية وضعيّة بينما يخضع عمل التّأثير بالقول إلى عناصر مقاميّة، تفلت من حدود الضبط والتقنين. كما قام «أوستين» بالتّمييز بين عمل القول، وهو عمل تمثّله البنية النحوية وما تخضع له من مقاييس تركيبيّة وصرفيّة ومعجميّة، وبين العمل

المقصود بالقول بما هو إنجاز لتلك البنية النحوية في مقام معيّن، وهذا ما يتقاطع مع علم المعاني في النّظرية البلاغية العربية وتحديدًا ضمن أضرب الخبر أو الإنشاء. إنَّ هذا التّمييز مهمّ في دراسة جملة من الأعمال اللّغويّة ولاسيما عمل الإثبات بما يطرحه من إشكاليات، فالعمل المقصود بالقول من الإثبات هو تقريبًا تثبيت اعتقاد رسخ في ذهْن المتكلّم عن حالة الأشياء في الكون الخارجيّ، وهو مختلفٌ عن «عمل التّأثير بالقول» عند «أوستين»، هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار أنَّ عمل التّأثير بالقول هو إحداث أثر في المخاطَب لإنجاز فعل أو تغيير حالة في الكون الخارجيّ. وهذا ما سيأتي ذكره في مرحلة قادمة من البحث.

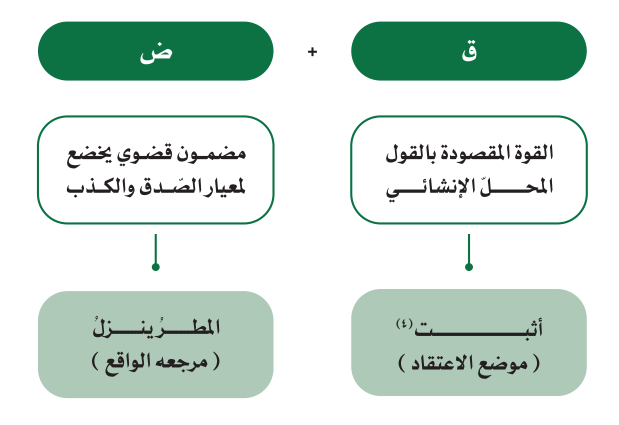
الحاصل فيما يتعلّق بعرضنا لتصوّر «أوستين» أنَّ العمل المقصود بالقول هو جوهر الدّراسة في نظريّة الأعمال اللّغويّة، ولعلّ هذه الأهمية نابعة - حسب رأينا - مما يحقّقه العمل المقصود بالقول من نتائج تتماشى مع تصورات أصحاب هذه النّظريّة باعتباره عملًا يُرسّخ فكرة عمل شيء ما من خلال قول شيء ما، ومنه ربْط الجملة باعتبارها مستوى مجرّدًا نظريًا بعناصر مقامية من خلال استحضار أطراف الخطاب وما يُحيط بالقول من ملابسات، وما ينظم عملية الخطاب من أعراف ومعارف مشتركة.

إجمالًا فإنَّ ما طرحه «أوستين» فيما يخصّ الأعمال اللّغويّة كان بمثابة «الورشة المفتوحة» - على حدّ قول «الشيباني» - وهو ما سيفتح الطريق إلى كثير من الباحثين في هذا التصوّر، ونخصّ بالذّكر «سورل» و«غرايس» اللذين عمّقا نظريّة «أوستين» وجعلاها أكثر اتساعا لاستيعاب جملة من القضايا مرتبطة بالمجال التّداوليّ.

١-٢-٢- مقاربة «سورل» للعمل اللّغويّ:

إنَّ الحديث عن نظريّة في الأعمال اللّغويّة تعلّق أساسًا بما بلوره «سورل» الذي استجاب لحدوس أستاذه «أوستين» وسعى إلى ضبطها وتعميق النّظر فيها منهجيًّا، ومن ثمّ إعادة صياغتها ضمن نظريّة مُحكمة متداركا ما وقع فيه «أوستين» من مزالق. وقد انطلق «سورل» من فرضيّة أنَّ «العمل اللّغويّ يمثّل الوحدة الدنيا الأساسيّة

للتواصل اللّساني»[١]. ويأتي ذلك في إطار اعتباره أنَّ «تكلّم لسان ما هو الانخراط في شكل من أشكال السلوك محكوم بقواعد» (سورل، ٢٠١٥، ٤٧). ويرى أنَّ الأعمال اللّغويّة لا تعدو أنْ تكون الأعمال المقصودة بالقول، وأنَّ «نظريّة الأعمال اللّغويّة لا تعدو أن تكون جزءًا من نظريّة العمل»[٢]، ويرى «سورل» أنَّ العمل اللّغويّ يتكون من عنصرين: القوة المقصودة بالقول: (force illocutoire) المضمون القضوي: (proposition) وقد رمز لهما بـ ق (ض)[٣] حيث تمثل في هذه الجملة:



(1) «Les actes de langage sont les unités minimales de base de communication linguistique» (Searle,1972 , p52).

(2) «une théorie du langage fait partie d'une théorie de l'action» (Searle,1972, p53).

(٣) نشير إلى أنَّ هذا الفصل بين القوة والقضية عند سورل تبلور بالأساس عند «أوستين» وإنْ كان بصورة ضمنيّة وغير واضحة، تفسير ذلك أنَّ ما توصّل إليه «أوستين» في تقسيمه للعمل اللّغويّ إلى عمل قول وعمل مقصود بالقول وعمل تأثير بالقول هو عينه ما يريد سورل إثباته، فعمل القول عند «أوستين» يقابل القوة عند سورل، والعمل المقصود بالقول وعمل التّأثير بالقول هما ما يمثّلان عند سورل القضية.

(٤) التّنصيص على الفعل «أثبتُ» في سطح الجملة هو إظهار للبنية العميقة لها بكونها تدلّ على الإثبات، وهو عينه ما أشار إليه «أوستين» في قضية الفعل الإنشائي، وهو معيار يعمد إلى الاعتماد على المعجم في وسْم العمل المقصود بالقول غير أنّه اعتمادٌ ضعيفٌ على حدّ قول سورل نفسه حيث تمثل الدّلالة المعجمية دلالة غير ثابتة.

هـذا الفصـل الـذي أقامـه «سـورل» مـردّه أنَّـه اعتـبر تصنيـف مـا نفعلـه باللّغـة ليـس إلَّا تصنيفًا للقوى المقصودة بالقـول لكونهـا تختزل مقاصـد وأغـراض المتكلّـم، فيمكـن أن يكـون لأقـوال متعـدّدة قضيـة واحـدة لكـن القـوة مختلفـة. وهنـا نتسـاءل كيـف يمكـن أن يحمـل القـول الواحـد أكـثر مـن قـوة؟ ومـاذا يسـمى هـذا في نظريّـة الأعمـال اللّغويّـة؟

لنبيّن ذلك نقدّم هذه الأمثلة:

- متى ستكتب الدّرس؟ ⟵ الغرض هنا الاستفهام عن كتابة الدّرس.
- سأكتب الدّرس غدًا ⟵ الغرض هنا إخبار عن موعد كتابة الدّرس.
- لن أكتب الدّرس ⟵ الغرض هنا نفي كتابة الدّرس في المستقبل.

إنَّ المتأمّـل في هـذه الجمـل يقـف عنـد اشـتراكها في المحتـوى القضـوي، وهـو» كتابـة الـدّرس»، وتكـون قـوة الفعـل جـزءا مـن معنـاه الـدّلاليّ. ويعتـبر «سـورل» أنَّ معيـار التّمييز بـين جمـل تتشـابه في الغـرض قائـم علـى تبـيّن درجـة شـدّة القـول مـن ذلـك، وهـو مـا حملـهُ إلى إعـادة تصنيـف لهـذه القـوة، ونجـد لهـذا التّصـور حضـورًا قويـا في الـتّراث اللغـويّ العـربيّ وتحديـدًا ضمـن حـروف المعـاني الدّالـة علـى القـوة الإنجازيـة المختلفـة، مـن قبيـل دلالـة «هـل» علـى الاسـتفهام، و«لـم» علـى النّفـي، و«ليـت» علـى التمـني. ويـأتي هـذا في إطـار اعتبـار الحـروف في النّظريّـة النحويـة العربيّـة هـي المرشّـحة الأولى لوسْـم الإنشـاء مـع حفـظ الفـروق الدّلاليـة الدقيقـة بـين حـرف وآخـر.

الحاصـل أنَّ «سـورل» قـد بـنى نظريّتـه علـى أسـس ثلاثـة تمثّـل المعايـير الأساسـيّة[1] في تصنيفـه الأعمـال اللّغويّـة، وتتمثّـل في:

- الغرض الإنجازي.

---

(١) نشـير هنـا إلى أنَّ المعايـير الـتي اعتمدهـا سـورل في تصنيفـه للأعمـال الإنجازيـة تتقـارب مـع المعايـير المعتمدة في الـتّراث النّحويّ والبلاغـيّ، ويمكـن أنْ نجـد لهـا أرضيـة رغـم اختـلاف المنطلقـات والمصطلحـات.

- مراعاة اتجاه المطابقة.[١]

- مراعاة شروط الصّدق.

أضاف إلى جانب هذه الأسس محدّدات أخرى ثانوية وصلت إلى اثني عشرَ معيارًا للتمييز بين الأعمال اللّغويّة، ومنها دوْر السلطة والعلاقات بين المتخاطبين والحالة النفسيّة للمتكلّم. وهذا ما مكّنه من الوصول إلى التقسيم الذي تقدّم ذكره.

ويمكن أن نلخّص ما جاء به «سورل» في النقاط التالية:

- تعديله للتقسيم الذي ورثه عن أستاذه لتنحصر عنده في أربعة أعمال خاصة وأنّه قسّم عمل القول إلى قسمين: أحدهما الفعل النطقي وثانيهما الفعل القضوي.

- اعتبار العمل اللّغويّ هو الوحدة الدنيا للتواصل اللّساني (Searel,1972,52). وهنا يُلفت «سورل» النّظر إلى أنَّ دراسة اللّسان هي الغاية في مقابل من ينادون بدراسة الكلام، قد (نقول «قد» لأنَّ هذا الاحتمال نرى له انتكاسة واضحة خاصة فيما يخصّ فرضيّة الفعل الإنشائي) يكون «سورل» هنا مسكونا بالجانب النظاميّ للعمل اللّغويّ.

- اعتبار أنَّ نظريّة الأعمال اللّغويّة جزء لا يتجزأ من نظريّة عامّة للعمل (la théorie de l'action).

- ذهابه إلى أنَّ العمل اللّغويّ لا يحدّده قصد المتكلّم وحده بل لابدّ من تضافر عناصر أخرى من مثل العرف اللّغويّ والاجتماعيّ.

- تطويره شروط الملاءمة، إذ جعلها أربعة، وهي: شرط المحتوى القضوي، والشرط التّمهيدي، وشرط الإخلاص والشرط الأساسيّ، وعن طريقها جميعًا يتسنى التمييز بين الأعمال اللّغويّة المختلفة.

---

(١) هذا المعيار كان محلّ نقود كثيرة من بعض الدّارسين. انظر (الطبطبائي، ١٩٩٤، ١٤٥)، (صحراوي، ٢٠١١، ٥٦-٥٧-٥٨).

– **تصنيفه الأعمال اللّغويّة في أسر خمس هي:**

- **التّقريرات** (les assertifs): الغرض منها وصف حدثٍ مُعين من خلال قضية. وتتميز التّقريرات باحتمالها الصّدق والكذب، ويكون اتجاه المطابقة فيها من القول إلى العالم، حيث يكون القول مطابقًا للوقائع الموجودة في العالم الخارجي، فضلًا عن تميزها بالصدور عن حالة نفسية مُعبّر عنها بالاعتقاد.
- **الطلبيات** (les directifs): يسعى فيها المتكلّم إلى جعْل المخاطَب يقوم بشيء ما، فأمّا اتجاه المطابقة فيكون من العالم إلى القول، وبعبارة أخرى يُطلب فيها مطابقة العالم للقول.
- **الوعديات** (les promissifs): الهدف المقصود بالقول من الوعديات هو التزام المتكلّم بتحقيق عمل ما. ويكون اتجاه المطابقة هنا من العالم إلى القول شأنها في ذلك شأن الطلبيات.
- **الإفصاحيات** (les expressifs): الغرض منها التّعبير عن حالات نفسية انفعاليّة تجاه الوقائع التي تمثل مضمون القول (Searle, 1982, 54)، ولا تطابق في هذه الأعمال «لأنّ صدق القضية في الإفصاحات صدق مقتضى»(السّابق، ٥٦).

– **التصريحات** (les declartifs): الغرض منها إحداث تغيير في العالم الخارجي، ويكون اتجاه المطابقة فيها مزدوجًا من القول إلى العالم ومن العالم إلى القول. وبمعيار «سورل» يكون الإثبات مُدرجا ضمن التّقريرات، وهو إدراج مسؤولية المتكلّم عن صحة ما يُلفظ به باعتباره في الأصل ينبني على اعتقاد.

١-٢-٣- «سورل» والأعمال اللّغويّة غير المباشرة:

لئن واصل «سورل» مشروع أستاذه «أوستين» في عديد من القضاياK فإنّه قد انفرد برؤية تمثّلت أساسًا في حديثه عن الأعمال اللّغويّة غير المباشرة. ويقصد بها أنَّ المتكلّم يمكن أن ينقل للمخاطَب أكثر مما تبلغه الكلمات تحت خلفيات معرفيّة مشتركة

سواء أكانت لغويّة أم غير لغويّة. وقد صرّح «سورل» أنَّ المسألة التي تطرحها الأعمال اللّغويّة غير المباشرة تكمن في إشكال أساسي مفاده: كيف يتسنى للمتكلّم أن يقول شيئا ويعنيه، وفي الوقت نفسه يعني به شيئا آخر؟

للإجابة عن هذا السؤال اعتمد «سورل» المثال المشهور لتوضيح ذلك:

- أ تستطيع أنْ تناولني الملح؟ المقام: في مطعم والقائل في حاجة إلى الملح.

يتضمّن هذا القول قوة الاستفهام مُجسّدة في حرف الاستفهام (الألف) الذي يُستعمل لطلب التّصديق أو التّكذيب، وتقتضي تبعًا لذلك الإجابة «بنعم» أو «لا»، غير أنَّه مقام لا يُراد به حقيقة الاستفهام، ويدخل هنا استدلال المخاطَب الذي يقوم بتسليم الملح إلى متكلّم بعد أنْ أدرك أنّ المتكلّم لا يستفهم عن قدرته وإنّما يلتمس، وفي هذا المقام تكون الإجابة بـ»نعم» أو «لا» غير مناسبة.

يذهب «سورل» إلى أنَّ هذا ما أراده المتكلّم بصفة حرفية من خلال عمل القول، وهو العمل اللّغويّ المباشر الذي تكشف عنه البنية النحوية المنجزة، وما يُفهم من تقابل أو تعارض اللّفظ مع المقام هو العمل اللّغويّ غير المباشر. فالمتكلّم توسّل بالبنية النحوية المنجزة للاستفهام ليحقّق عمل الالتماس. وهكذا فإنَّ الاستفهام عمل لغويّ مباشر والالتماس عمل لغويّ غير مباشر. وقد توصّل في دراسته للأعمال اللّغويّة غير المباشرة إلى جملة من النتائج نراها مهمّة في قادم البحث وهي:

- في القضية الواحدة قد تتعاقب القوى الإنجازية، ولكن يبقى دائما هناك قوتان رئيسيتان إحداهما تُفهم مما يُؤدّى بالقول تركيبيا، والأخرى يُستدل عليه من المقام عن طريق أداء فعل آخر.
- يعتمد الاستدلال على قوة القول غير المباشرة اعتمادًا رئيسيًّا على العرف، فهو الذي يُكسب القول الحرفيّ معنى آخر يعبّرُ عن مقصد المتكلّم.

– في الأعمال اللّغويّة غير المباشرة، وباعتبار وجود خلفيات معرفيّة مشتركة يُبلّغ المتكلّم المخاطَب أكثر مما يقول، ويُعوّل هنا على استدلال[1] المخاطَب.

وعليه فإنّ لمقترحات «سورل» دورًا كبيرًا في ترسيخ نظريّة الأعمال اللّغويّة. ويمكن أن نجمل أهمّ ما تطرق إليه في النقاط الآتية:

– اعتباره أنَّ العمل المقصود بالقول هو الوحدة الدنيا للتواصل اللّغويّ.

– اعتباره أنَّ العمل اللّغويّ لا يحدّده قصد المتكلّم وحده بل لابدّ من اعتبار العرف اللّغويّ الاجتماعيّ، وكما قلنا إنَّ هذه الأعراف هي المفصحة عن مقاصد المتكلّم.

– تمييزه بين أعمال لغوية مباشرة وأخرى غير مباشرة.

لقد ارتبطت ولادة نظرية الأعمال اللّغويّة تاريخيًّا بكتاب «أوستين» «كيف نصنع الأشياء بالكلمات»، وقد كان لسورل دورٌ بارزٌ في ترسيخ تصورات «أوستين» ومحاولته الخروج بتصوّر جديد تلخّص بالأساس في اهتمامه بالعمل المقصود بالقول الذي اعتبره أساسًا للتمييز بين مختلف الأعمال اللّغويّة من خلال اهتمامه ببنية هذا العمل وإبراز شروط تحقّقه وصولًا إلى اقتراح تصنيف جديد للأعمال اللّغويّة. وقد بينّا أنَّ أبرز ما توصّل إليه «سورل» يكمن في تقسيم الأعمال اللّغويّة إلى مباشرة وغير مباشرة، وفيها توصلنا إلى دور الأعراف المؤسساتية في تحديد نوع العمل المنجز.

وقد وجد التّداوليون في نظريّة الأعمال اللّغويّة ما يحقّق لهم أهدافهم في النّظر إلى الكلام نظرة جديدة، حاولت الجمع بين مقومات اللّغة ومتطلبات السّياق. وهذا ما لمحناه فيما طرحته من إشكاليات. لعلّ أبرزها إعادة النّظر في ثنائية الخبر والإنشاء،

(١) نشير هنا إلى قيمة مفهوم الاستدلال عند سورل، وهو مفهوم مترسخ في النّظريّة النحوية العربيّة. وقد أولى الكثير من الباحثين لهذا المفهوم قيمة كبرى وأعادوا طرحه ضمن رؤية جديدة متسلحين بالطرح التّداولي، ونخص طه عبد الرحمان «اللّسان والميزان أو التكوثر العقلي، وشكري «المبخوت» «الاستدلال البلاغيّ».

والبحـث في الفـروق القائمـة بينهمـا متجـاوزة الطّـرح القديـم المرتكـز علـى شـرط الصّـدق والكذب. ومن أهـمّ النتـائج المتحصّل عليها هـي أنّ الإثباتـات أعمـالٌ لغويـةٌ إنجازيـةٌ تخضع إلى عـدّة مُواضعـات وقواعـد وشـروط مقاميـة مثلهـا مثـل الإنشـاءات، وهـذا مـا سـنراه مع الإثبـات في هـذه النّظريّـة، والـذي مثّـل منطلقًا للبحـث، وكان هـو المحرّك الأوّل لما وصلـت إليـه هـذه النّظريّـة اليـوم.

علـى هـذا النّحـو، فـإنّ البحـث في الإثبـات باعتبـاره عمـلًا لغويًّـا يخضـع إلى عـدّة شـروط ومحـدّدات أصبـح ضـرورةً ملحـةً، هـذا إذا أخذنـا بعـيْن الاعتبـار أنّ للعمـل اللّغـويّ بعديـن: أحدهمـا لغـويّ نظـاميّ والآخـر اسـتعمالي مقـاميّ. ولـمّا كانـت نظريّـة الأعمـال اللّغويّـة قـد درسـت الإثبـات مـن منطـق الاسـتعمال التّـام في السّـياق التّـام، وجـبَ خـوض غمـار البحث في هـذه النّظريّـة ورصْـد تصـوّرها لعمـل الإثبـات وشـروط تحقّقـه. فمـا هـو موقـع الإثبـات في نظريّـة الأعمـال اللّغويّـة؟ وكيـف تطـرّق أصحـاب هـذه النّظريّـة إلى عمـل الإثبـات؟

٢- الإثبات في نظريّة الأعمال اللّغويّة:

يـرى أصحـاب نظريّـة الأعمـال اللّغويّـة أنّ اللّغـة مؤسّسـة كفيلـة بترجمـة الأقـوال إلى أفعـال ضمـن سـياق محـدّد، وهـذا مـا يُفهـم مـن كلام مؤسّسـها «أوسـتين» الـذي رأى أنَّنـا حين نتلفـظ بقـول مـا فإنَّنـا ننجـز فعـلًا اجتماعيـا عُـرف عنـده «بالعمـل اللغـوي»، وهـو عمـل يتطلّـب جملـة مـن العناصـر المقاميّـة لنجاحـه. وهـذا مـا كنـا أشـرنا إليـه سـابقا، لكـن يبقـى الأمـر عمليا يطـرح جملـة مـن التّسـاؤلات لاسـيما أنّنـا نعلـم أنّ الدّلالـة التّامـة للقـول أمـرٌ يصعـب ضبطـه، نقـول الدّلالـة التّامة للقـول؛ لأنَّنـا نعلـم أنّ الدّلالـة شيء يصعـب حصـره، وأن القـول بمـا هـو تلفـظ يحكمـه نظـام لغـويّ يختـزن في داخلـه المقـام وحيثياتـه ويتكهّـن بـه بحسـب حاجـة المتكلّـم.

وفْـق هـذا الفهـم فـإنّ معالجـة الإثبـات باعتبـاره عمـلًا لغويّـا يتطلـب منّـا المعرفـة الكافيـة بمـا يطرحـه هـذا العمـل مـن إشـكاليات في مسـتوى النّظـام اللّغـويّ واسـتعماله

المقاميّ خاصة أنّنا في إطار بحث لغويّ يجمع بين النّظريّة النحوية والبلاغيّة العربيّة في علاقة مدّ وجزر مع ما تشهده الدّراسة اللّسانيّة الحديثة من تقدّم في الفرضيّات وأدوات التّحليل، وقضية الحال هنا الوجهة اللّسانيّة التّداولية. فالبحث عن الإثبات باعتباره عملًا لغويًّا إنجازيًّا أصبح متعلقا بما يطرحه إنتاج فعل قول ما في مقام ما من تبعات مقاميّة رهينة نجاحه أو فشله. ولعلّ ما يهمّنا في بحثنا هذا هو كيفية تطرّق «أوستين» و«سورل» و«غرايس» للإثبات، وأهم الإشكاليات التي تعرضوا إليها.

٢-١- «أوستين» وإنشائيّة الإثبات:

٢-١-١- الإثبات بوصفه عملًا لغويًّا إنجازيًّا:

انتهينا فيما سبق أنَّ الإثبات عملٌ لغويٌ إنجازيٌ يخضع إلى عدّة شروط ومحدّدات مقاميّة مثله مثل سائر الأعمال اللّغويّة، وهذا يتنزّل في إطار التصوّر العامّ الذي التزم به «أوستين» من كوْن مجال بحثه «ليس دراسة الجملة وإنّما هو دراسة إنتاج فعل القول في مقام خطاب»[1]. وقد بحث عنه في إطار إثبات إنشائيّة الخبر عموما.

قبل الخوض في المسألة حريٌّ بنا أن نقف عند مفهوم «العمل اللّغويّ» كما نجده عند أصحاب نظريّة الأعمال اللّغويّة حتى يتسنى لنا فهم تصوّر أصحاب هذه النّظريّة للعمل اللّغويّ عامّة والإثبات بصفة خاصة، إضافة إلى ما يطرحه هذا المفهوم من إشكاليات تمسّ جوهر عمل الإثبات، وتحديدًا فيما يتعلّق بما هو نظاميّ. فـ«سورل» يعرّف العمل اللّغويّ بأنّه: «إنتاجُ جملة نمطيّة أو التلفّظ بها في ظروف معينة» (Searle 1972, 52).. هذا التّعريف يستند إلى فرضيّة مفادها أنَّ التّخاطب باللّغة يستلزم أعمالًا من طبيعة لغويّة، فنحن عندما نتخاطب نرغب في التّأثير في مخاطبنا، وهذا التّأثير صورة من الصور التي تدلّ على أنّنا ننجز باللّغة أعمالًا.

(1) «L’Object à étudier ce n’est pas la phrase , mais la production d’une énonciation dans la situation de discours.(Austin, 1970, 143).

وقد أورد «المبخوت» القصد من مصطلح عمل لغويّ وحدّد دلالته، حيث بيّن أنّه يدلّ على:

- (أ) عملية إنجاز قول في مقام ما (أي عملية القول في حدّ ذاتها).
- (ب) القوى اللاقولية.
- (ت) المعنى الذي يدرك من كلام المتكلّم.
- (ث) إنشاء البنية النحوية المتكهنة بالنقطة (أ) أعلاه. (المبخوت، ٢٠٠٦أ، ١٥٦)

حسب هذا التّصوّر، فإنَّ العمل اللّغويّ يعكس وضعًا تداوليًّا بكامله من خلال وجُود المتكلّم والمخاطَب وبنية كلامية تُراعى فيها قوانين النّحو وإنشائها في إطار مقام معيّن، ما يُمكّننا من تصوّر التّفاعل الحاصل بين المتكلّمين والظروف الحافّة بالقول إضافة إلى تبعاته الحاصلة. تبعًا لهذا يكون الإثبات عملًا لغويًّا إنجازيًّا يُنجز به المتكلّم فعلًا لغويّا لحظة التلفّظ.

على هذا النحو، نلمس العلاقة القائمة بين هذه العناصر (المتخاطبين، القول، المقام، وما يحقّقه المتكلّم بقوله). ورغم ما في هذا الطّرح من اعتناء بالعملية الكلاميّة برمتها، فإنَّ ما يثيره من إشكاليات تجعلنا نُعيد النّظر فيه خاصة فيما يتّصل بما هو نظاميّ ومقاميّ والعلاقة القائمة بينهما، لاسيما أنَّ جُلّ التّداوليين ركزوا على الاستعمال وأهملوا علاقة الإنجاز بالنّظام، وقضية الحال هنا الإثبات وما يطرحه من إشكاليّات سنحاول الإجابة عنها في مراحل أخرى من البحث. وتتلخّص في الأسئلة التالية: ما طبيعة العلاقة بين الإثبات في النظام النّحويّ واستعماله في مقام حقيقيّ؟ كيف نفهم العلاقة بين الإثبات في وضعه اللّغويّ النّحوي التّركيبيّ وبين ما يحقّقه المتكلّم من إثبات نتيجة استعماله لأقوال تتضمّن إثباتات؟

نترك هذه الإشكاليات إلى قادم البحث ونركّز عملنا الآن في مفهوم العمل اللّغويّ، الذي يظهر لنا أنَّه مفهوم واسع المجال، نظرًا لما يحتويه من عناصر مترابطة فيما بينها

(متكلّم، قول، مخاطَب، مقام). فالتّركيز عليه يقحمنا في دائرة الإنجاز دون تبيّن جوانبه النّظاميّة، وهذا بالفعل ما لمسناه في تصوّر «أوستين»، حيث نجده يعبّر عن العمل اللّغويّ دلالةً عن الفعل الإنشائي لاسيما أنّ العمل اللّغويّ سابقة فعلية لم يقع التّصريح بها، وقد اختُزل هذا في الفرضيّة الإنشائية التي اعتمدها في بيان إنشائية الإثبات.

من هذا المنطلق، مثّل الإثبات في تصوّر «أوستين» عملًا لغويّا إنجازيًّا مثله مثل سائر الأعمال اللّغويّة. ويأتي هذا التّصور في إطار محاولة رائد الأعمال اللّغويّة تعميم الإنشاء على جميع الأعمال ومنها الإثبات، فـ«أوستين» بدأ من الإثبات؛ لأنَّه الحالة النموذجية التي تتسم بالاستقرار، وتكون فيها العلاقة مع الخارج واضحة باعتبار أنَّ الإثبات خبرٌ، والخبرُ حديث عن الواقع بالصدق أو بالكذب من وجهة نظر منطقيّة.

٢-١-٢- «أوستين» والشكّ في مثالية الإثبات:

انطلاقًا من أسس قيام نظريّة الأعمال اللّغويّة التي اشتغلنا عليها في بداية هذا الفصل، نجد أنَّ «أوستين» بدأ في بلورة فرضياته من القول الإثباتي أساسًا، فلم يعدْ هناك شكّ في أنَّ الإثبات مثّل الحافز الأوّل لطرق أبواب نظريّة العمل عنده. فالإثبات وما يتّسم به من طابع وصفيّ إخباريّ مثّل منطلق فكرة «أوستين»، وعليه فإنَّ رؤيته إلى هذا العمل ستكون لها تبعات في فهم سائر الأعمال اللّغويّة.

لقد مثّل الإثبات عند «أوستين» نقطة الانطلاق في دراسة الأعمال اللّغويّة قاطبة، فقد دوّن لنا الإرث التّداوليّ على اختلاف مشاربه أنَّ «أوستين» بدأ رحلته بدحْض الجانب الوصفيّ للغة، الذي يُنجز أساسًا بالإثباتات الخبريّة. هذه المسلّمة مهمّة في تتبّع رؤيته اللّغويّة عامّة وما يتعلق بالإثبات بصورة خاصة. وبالعودة إلى محاضرات «أوستين» نجده يُدرج الإثبات في الصنف الخامس من أصناف الأفعال الإنشائية (الإنجازية) الصّريحة التي تمثّل عنده القوى المقصودة بالقول، وهو الصنف الذي عنونه بالعرضيات، حيث يضعها في السلسلة الأولى التي تتضمّن « affirmer, nier, state, noter, décrire, classer, identifier» (Austin, 1970, 163). وقد تطرّق إليه في إطار بحثه عن الخبر عمومًا ومحاولة

إبراز إنشائيته والإلمام بجوانبه وصولًا إلى تحديد الإنشاء، وكما هو معلوم فإنّه انطلق من التّمييز بين صنْف من الأخبار ينقل الواقع ويمثّله ويصفه، وآخر يُحدث شيئا ويُوجده. وقد اهتم في البداية بالخبر الذي تحقّق به عملًا من قبيل «الموافقة على الزواج»، وهذا يتطلّب مقام قول مناسب يعتبر فيه جزءا من طقوس خاصة، وهو ما يوافق تقريبا «الإنشاء الإيقاعي» عند البلاغيّين العرب (شرح الرّضيّ، ٤، ١١).

يقودنا هذا الفهم إلى أنَّ «أوستين» اهتمّ بالخبر الذي نُقل إلى معنى الإنشاء، وهو صنْف من الأقوال له حضوره في النّظريّة النحوية والبلاغية العربيّة، فأصبح تركيزه منصبًا على إثبات الطّابع الإنشائيّ لمثل هذه الأقوال، وقد مكّنه اكتشاف» العمل المقصود بالقول»[1] من ذلك أي ما ينبغي أنْ يُفهم من القول في الحال، بما أنَّ كلّ قول يتحقّق فيه عمل قولي وعمل مقصود بالقول وعمل تأثير بالقول (التّبعات الذّهنية والعمليّة). هذا الفهم ينطبق على الإثبات أو النّفي أي ما يكوّن الخبر من أعمال لغويّة. وبناء على ذلك، لا فرق بين الأمر والإثبات والنّفي والاستفهام في إنشاء شيء أو إيجاده، وهذا يؤكّد إنشائية الإثبات وإخضاعه لما هو مقاميّ إنجازيّ. هذا التّوحيد بين القول الوصفيّ والإنشائيّ من خلال مفهوم العمل المقصود بالقول مكّن «أوستين» من تجاوز التّصوّر المنطقي للخبر (الإثبات) واعتباره شأن الإنشاء خاضعًا إلى مقياس التّوفيق

(١) تعرّضنا إلى عدة ترجمات للمصطلح الإنجليزي Illocutoire/Illocutionnaire، واخترنا هذه الترجمة لـ»ميلاد» (٢٠٠١) «العمل المقصود بالقول» لاشتماله على مفردة القصد، وهي في نظرنا تُفصح عن المراد، مع العلم أنّ «المبخوت» في كتابه الأعمال اللّغويّة (٢٠٠٨)، قد اعتمد ترجمة «العمل في القول»، واعتمده «الشريف» تحت اسم «العمل اللاقولي» في تقديم عام للاتجاه البراغماتي ضمن أهم المدارس اللّسانيّة، واستعملها الطبطبائي في نظريّة الأفعال الكلامية (١٩٩٤) تحت اسم العمل المتضمّن في القول. وقد أشار الباحثان سيف الدين دغفوس محمّد «الشيباني» في ترجمتهما لكتاب التّداولية اليوم علم جديد في التّواصل أنَّ عبد القادر قينيني مُترجم كتاب «أوستين» نظريّة أفعال الكلام العامّة: كيف نُنجز الأشياء بالكلام، قد ميّز بين فعل الكلام Locutionary وقوة الكلام Illocutionary ولازم فعل الكلام Perlocutionary (روبول وموشلار، ٢٠٠٣، ٣٢)، ونجد مقترحات أخرى للمصطلح نفسه «الفعل التكلمي» أو «فعل الإنجاز» طه عبد الرحمان اللّسان والميزان أو التكوثر العقلي.

والإخفاق حسب جملة من الشروط؛ لذلك قال «أوستين»: «إنَّ صدق الإثبات أو كذبه لا يتوقّف على دلالة الكلمات فحسب بل على تحديد أيّ الأعمال تنجز في أيّ ظرف» (Austin, 1970, 144)، مع العلم أنَّ «أوستين» اعتبر الخبر المحض خبرًا.

من هذا المنطلق – وحسب «أوستين» – فإنَّ قول الرجل لزوجته «أنْتِ طَالقٌ» هو إنجاز للعمل باللّفظ، ولا يمكن تبعًا لذلك أنْ نخضعه إلى منطق الصّدق والكذب؛ لأنَّه ليس نقلا لواقع استقرّ في الذّهن والاعتقاد، وإنَّما هو وليد اللّحظة. ويشترط «أوستين» في هذا السّياق جملة من القواعد المقاميّة التي تُسيّر الخطاب؛ ذلك لأن الرجل لا يستطيع إنجاز الطلاق إلّا بوجود شهود ومؤسّسة تُشرف على هذا الفعل، وعدم توفّر هذه الشروط يجعل العمل خائبًا (in happy)، ومن هنا فإنَّنا انتقلنا من ثنائية الصّدق والكذب إلى التّوفيق والإخفاق.

على هذا الأساس، فإنَّ «أوستين» بتعميمه الطّابع الإنشائيّ ليشمل الإثبات يُقرّ بخاصية الاستعمال فيه، ويُدرجه ضمن الأعمال الإنشائية. وهو بهذا التّوجه يزعزع سمة الإخبار المحْضة، فلم يعدْ الإثباتُ -حسب «أوستين» - ذلك الوجْه المقابل لإنشائيّة الأقوال والممثّل الأبرز لسمة الإخبار الواصفة، وإنَّما أصبح من الأعمال التي يتخذها المتكلّم من أجل تحقيق أغراض مقاميّة إنجازيّة، وهذا من شأنه أنْ يُثبت مبدأ التّداخل بين الأعمال اللّغويّة. هذه الحدوس أشار إليها «الشيباني»(٢٠١٥) – وإن بتحفظ كما قال – في تصنيفه للأعمال اللّغويّة، ونحن نثمّن ذلك، ونعتبر أنَّ «أوستين» قد أشار – وإنْ بصورة غير مباشرة – إلى هذا التّداخل بين الأعمال، وهي إشارةٌ مهمّةٌ تساعدنا على فهْم العلاقات الحاصلة بين الإثبات بوصفه عملًا لغويّا نظاميّا وبين ما يتحقّق من خلاله من أعمال قوليّة نتيجة الاستعمال. وعليه فإنَّ هذا التّداخل يكشف عن ترابط عميق بين الأعمال اللّغويّة ويثبت سمة التّعايش فيها.

إنَّ ما قام به «أوستين» في البداية هو كسْر مثالية الإثبات التي مثّلت عقبة أمام مشروعه الإنشائيّ(تعميم إنشائية الأقوال)، فالإثباتُ -باعتباره خبرًا- يعدّ الحالة

المثالية الوحيدة التي تبقي على هامش من الإنشائية، وهو ما يحلو للبعض أن يُسميه «الإثبات المحض». فـ«أوستين» كان يسعى إلى نسْف هذه المحضية في الإثبات وإدراجه ضمن كوكبة الإنشاء. ولعلّ الطّريف في هذه المقاربة أنَّ «أوستين» يُشير - وإنْ بصورة غير مباشرة - إلى أولويّة الإثبات وتقدّمه على سائر الأعمال اللّغويّة، وهذا يذكرنا بما عالجناه في الباب الأوّل في اعتبار الإثبات الأصل والسّابق لا محالة، وهو تصوّر متجذّر في النّظريّة النحوية العربيّة التي تعتبر الخبر أصل الكلام.

غير أنَّ كسْر مثاليّة الإثبات القائمة على منطق الإخبار والوصف لم تكن بالأمر الهين عند «أوستين» الذي كان يؤمن بهذا الضرب من الخبر المحْض؛ ولذا فقد تسلّح بكامل إمكانات الإنجاز، وقد كان عمله متجهًا نحو تغليب العيني الصوريّ على المنطق البنيويّ التّركيبي الإعرابيّ، ولهذا كانت من بين أسلحته الإسقاط المعجميّ الذي تبلور في فكرة الفعل الإنشائيّ التي جاءت فضفاضة من منطقها الإعرابيّ وتعلن عن شكل ظاهري لمقولة الإنشاء دون أن تحتكم إلى قوانين بنيوية إعرابيّة.

٢-١-٣- فرضيّة الفعل الإنشائي[1] «أثْبتُ» والفخّ المعجمّي:

يُقرُّ «أوستين» أنَّ العمل اللّغويّ هو جماع عمل قول وعمل مقصود بالقول وعمل تأثير بالقول، ونعلم أنَّها قسمة وضعها وهو يسعى إلى ضبْط المعنى المقصود من اعتبار قول شيء ما إنجازا للعمل وإيجادا له. ولعلّ أبرز ما يُذكر في هذه القسمة الثلاثية هو «**العمل المقصود بالقول**» الذي أكّدنا سابقًا أنَّه قطب الرحى الذي تدور عليه نظريّة الأعمال اللّغويّة. فلمّا كان عمل القول لا يؤدّي القصْد من القول (المجنون أو النائم)، وبما أنَّ عمل التّأثير بالقول مُتغيّر حسب ردود فعل المتخاطَبين فلمْ يبقَ سوى العمل المقصود بالقول الذي يقتضي تحقّقه عملًا قوليّا.

(١) هذه الفرضيّة اعتمدها «أوستين» في تمييزه القول الإنشائيّ من القول الوصفيّ، وأساسها «اعتماد فعل مسند إلى المتكلّم المفرد في المضارع المرفوع الدّال على الحال والمبنيّ للمعلوم حين يتصدّر القول ويكون مسميا للعمل الذي يقوم به المتكلّم عند إلقاء كلامه» (المبخوت، ٢٠٠٨، ٣٤). وقد لقيت هذه الفرضيّة كثيرًا من الطعون كشفت عن ضعفها (المبخوت، ٢٠٠٦أ، ١٣).

من هنا احتاج العمل المقصود بالقول لتحقّقه عملًا قوليّا، وهذا ما استلزم وجُود فعل إنشائي[1] يصرّح به، هذا مع العلم أنَّ «أوستين» كان يبحث عن مقياس نحويّ ومعجميّ يمكّنه من التعرّف على الأقوال الإنشائية التي قابلها في البداية بالأقوال الوصفيّة الخبريّة. ولعلّ أبرز ما تفطّن إليه هو أنَّ هذا الصنف من الأقوال (الإنشائية) يتصدّره فعل مسند إلى المتكلّم المفرد في المضارع المرفوع الدّال على الحال والمبني للمعلوم، ومثاله في عمل الإثبات (أثبتُ). استنادًا إلى ذلك يصبح الفعل الإنشائيّ دالاّ على إنشائية القول إذا تصدّره، ويكون دليلًا على تحديد العمل المقصود بالقول إذا وُضع للتصريح بالإنشاء الضمنيّ في القول. وقد استدلّ «أوستين» على ذلك من خلال اختباره للفعل الإنشائي «أثبتُ» الذي يصرّح بالإنشاء الأوّلي حيث إنّ (٢) تصريح بـ(١):

١. Il ne L'a pas fait

(لم يفعل ذلك)

٢. J'affirme qu'il ne L'a pas fait

(أثبتُ أنّه لمْ يفْعل ذلك).

فما نتوقعه[2] نحن في المثال الأوّل (لمْ يفعل ذلك) تصريح بالنّفي نجده عند «أوستين» تصريح بالإثبات.(المبخوت، ٢٠٠٦ أ، ١٥٨).

---

(١) نجد صدى لهذا التّصوّر في الفكر اللّغوي العربّي، فالفارابي مثلاً صنّف العبارات الكلامية الصادرة عن الإنسان إلى «عبارات قول»، و»عبارات فعل». وقد اعتبر المخاطَبات نوعين: أقوال وأفعال تتمّ بالأقوال (كتاب الحروف، ١١٢)، يقول: «(...)، والقول الذي يقتضي به شيء ما، فهو يقتضي به أمّا قول ما، وأمّا فعل شيء ما والذي يقتضي به فعل شيء ما فمنه نداء، ومنه تضرع، وطلبة وإذن ونعي ومنه حثّ وكف وأمر ونهي» (السّابق، ١٦٣).

(٢) نشير هنا إلى أنَّ هذا التّوقع مردّه أن في اللّغة العربيّة، كل جملة منفية هي ردٌّ على جملة مثبتة سواء كانت هذه الجملة المثبتة قد قيلت فعلًا أو تصوّرها المتكلّم النّافي. وهذا يدلّ عن العلاقة النظاميّة بين النّفي والإثبات. وقد أشار «المبخوت» إلى ذلك بقوله: «أنّ بنيتي النّفي والإثبات بنيتان مترابطتان داخل النظام المجرّد قبل الإنجاز ولا يُفسّر الإنجاز إلّا استنادا إلى هذا التّشارط النّظامي» (المبخوت،٢٠٠٩، ١١).

نلاحظ هنا أنَّ الفعل الإنشائي «أثْبتُ» قام بدور محوري باعتباره الخيط الرّابط بين القول وقوته الـمُسندة إليه، والمقصود بالقوة حسب «أوستين» هو الوظيفة التي يحقّقها القول عند الاستعمال. نفهم من هذا أنَّ دعوته إلى التّصريح بهذه القوة من خلال وجود الفعل الإنشائي أنَّ هناك قوة إنشائية ضمنيّة نحتاج إلى توضيحها. ولعلّ هذا يظهر جليا في تمييزه بين الإنشاء الأوّلي (الضمنيّ)، والإنشاء الصّريح وإبراز العلاقة القائمة بينهما، فـ«أوستين» يُشير إلى أنَّ هناك علاقة اشتقاقية بين الإنشاء الأوّلي والإنشاء الصّريح، حيث تمثّل الصيغة الإنشائية «أثبتُ» دليلًا على أنَّ العمل إثباتٌ. مثال ذلك:

- **زيدٌ قادمٌ.**
- **أثبتُ أنَّ زيدًا قادمٌ.**

نلاحظ أنّ الفعل الإنشائيّ «أثبتُ» هو الذي اضطلع بدور المفصح عن العلاقة القائمة بين القول (زيدٌ قادمٌ) والعمل المتحقّق (الإثبات) باعتباره يختزن في داخله الشّرط اللّغويّ الدّلاليّ لكل عمل والشروط الاجتماعية المؤسساتية اللازمة لتحقّق العمل، لكن ما الذي يمنع من قراءة جملة من قبيل «أثبتُ أنَّ زيدًا قادمٌ» قراءة خبرية؟

هذا التّساؤل مردّه أنَّ هذا الضرب من الأفعال لا يُمكّن مباشرة من قراءة الجملة المصدّرة بفعل إنشائي قراءة إنشائية خاصة وأنَّ الحُكم على إنشائية القول يتطلّب - خلافًا للفعل الإنشائي- جملة من المعطيات الأخرى. وعليه ففرضيّة الفعل الإنشائيّ فرضيّة ضعيفة، نظرًا لأنَّها تعتمد على آلية تأويلية من خارج اللّغة باقتصارها على تصورات حدسية عند كل من المتكلّم والمخاطَب مما جعل الفعل الإنشائي «ضربًا من الميتافيزيقيا وعلم الغيب إذ لا دليل عليه في الإعراب» (المبخوت، ٢٠٠٦أ، ٢١). وهذا ما صرّح به «أوستين» في المحاضرة السّابعة عن حديثه عن حُدود هذه الفرضيّة، وأدّى به الأمر بالبحث مرة أخرى حتى وصل إلى مفهوم «العمل المقصود بالقول» الذي جاء عنده واسع المجال، وهو ما تطلّب حسب «أوستين» نظريّة عامّة تكون «النّظريّة اللّغويّة المتّصلة بالعمل» جزءًا منها.

بنـاءً علـى ذلـك، مثَّـل الإثبـاتُ الصعوبـة الأساسـية في عمـل «أوسـتين»، فهـو العمـل الوحيـد الـذي أزعجـه ووجـد كثـيرا مـن الإشـكاليات في كيفيّـة إقحامـه ضمـن نظريـة أعمالـه. وكمـا قلنـا في بدايـة تقديمنـا أنَّ هـذا كان دافعًـا أساسـيا في بحثنـا عـن الإثبـات في نظريـة الأعمـال اللّغويّـة، فبقـدر مـا كان الإثبـات حافـزا انطلـق منـه «أوسـتين» في تصـوّره للـكلام بوصفـه عمـلًا، فإنّـه مثّـل عقبـة في مشـروعه التّصنيفـيّ.

وإذا أردنا أن نجمل قولنا في الحقبة الأوستنية الأولى نقول:

- إنَّ مـا قـام بـه «أوسـتين» فيمـا يخـصّ عمـل الإثبـات يتمحـور بالأسـاس حـول إبـراز إنشـائيته مـن خـلال فرضيّـة الفعـل الإنشـائيّ الـذي يتصـدّر الـكلام. ولعـلّ مـا دفعـه إلى ذلـك هـو أنَّ الأقـوال الـمُثبتة خاليـة في صدورهـا مـن وسْـم يُفصِـح عـن قصْـد المتكلّـم مباشـرة، فمـا قـام بـه «أوسـتين» هـو الإقـرار بـأنَّ الإثباتـات تختـزن في داخلهـا قـوة مقصـودة بالقـول تتجسّـد مـن خـلال الفعـل الإنشـائيّ المتصـدّر للـكلام حيـث يمثّـل دليـلًا لغويًّـا علـى إنشـائية القـول.

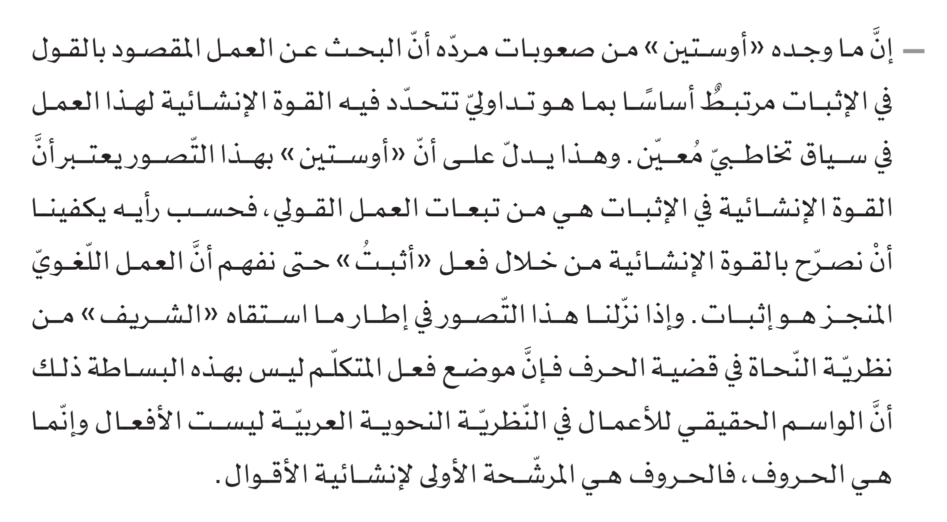
- هـذا الفهـم قـاد «أوسـتين» إلى اعتبـار الإثبـات عمـلًا لغويـا، ولا يختلـف عـن بـاقي الأعمـال اللّغويّـة مـن اسـتفهام وأمـر ونهـي وتمـنٍ، فقولـكَ: «عـاد زيـدٌ» يـكافئ قولـك: «هـلْ عـادَ زيـدٌ؟»، ومـا الفـرق إلّا كونـك في الجملـة الأولى تُنجـز عمـل الإثبـات، وفي الثّانيـة تُنجـز عمـل الاسـتفهام. وعلـى هـذا الأسـاس، فالإثبـات مثلـه مثـل الاسـتفهام عمـل يُحدثـه المتكلّـم، وهـذا عينـه مـا أشـار إليـه في كيفيـة «ربْـط ضُـروب الإثبـات أو الإسـناد الحملـي في الجملـة الخبريّـة، فقولـك «إنَّ جـون راكـضٌ» يـدلّ أنَّـك حملـت أمـرًا علـى آخـر وأثبتـه لـه، وحكمـت بـه كأنَّـك قلـت: إنّي مُثبـت حكمـي بكـوْن جُـون يوجَـد في حالـة ركـض» (أوسـتين، ١٩٩١، ٧٠-٧١). وحيئنـذ «فـأنْ تثبـتَ هـو بالضبـط أنْ تُنجـز مـن كل وجْـه قـوة فعـل الـكلام كأنْ تُحـذر أو أن تعلن» (السّـابق، ١٥٦). ونجـد هـذه الإشـارة عنـد بـراون (Brown) حيـث يُشـير إلى أنَّ «أوسـتين» يعتـبر

الإثبات مثل سائر الأعمال اللّغويّة الأخرى ويخضع إلى الشروط التي تخضع لها سائر الأعمال كالاستفهام والنّفي[1].

- إنَّ «أوستين» كان يتصوّر أنَّنا نستطيع من خلال اللّفظ أنْ نقول كلّ ما نريد، فما طرحه من فرضيّة الفعل الإنشائيّ هو تعبيرٌ عن تصوّر لغويٍّ يُولي اللّفظ المعجميّ قيمة كبرى. وهذا ما استتبعته جملة من الإشكاليات، نرى أنَّ أبرزها إسقاط الدّليل المعجميّ المتمثّل في فعل «أثبتُ» في صدر كل جملة مثبتة. وقد عبرّنا عنه في مستوى العنوان «بالفخّ المعجميّ». فالمعجم الذي يمثّل مستوى من مستويات النّحو أضحى عند «أوستين» الدّعامة الأساسيّة في فهم الأقوال. ومن هنا ضيق «أوستين» مجال البحث عن الإثبات وحصر نفسه في اللّفظ دليلًا عمّا يحمله القول من معانٍ ضمنية، ونرى أنّه لم يؤسّس لمنهج يدرس علاقة اللّفظ بالمعنى علاقة متينة تراعي كلّ المستويات النحوية، فليست الألفاظ إلَّا أوعية للمعاني -كما يقول «الجرجاني»- وليس اللّفظ إلَّا مجرّد وسْم للمعنى[2] كما أشار إلى ذلك «الشريف». ولا غرابة في هذا ما دامت أطروحات هؤلاء (أصحاب نظريّة الأعمال اللّغويّة) تندرج في إطار دراسة الخطاب المُعلي من شأن الإنجاز في مقابل إهمالهم للأساس الإعرابيّ البنيوي المؤسّس على صلابة النّظام، حيث يُعتبر المعجم مستوى من مستويات النحو يتفاعل مع المستويات الأخرى في توجيه دلالة الأقوال.

(1) It is important to note that, according to Austin, all illocutionary acts (e.g. assertions) are also illocutionary acts: whenever you make an assertion or ask a question, you are also performing elocutionary act, i.e. you say something. The various illocutionary speech acts are...)Herman Cappelen, Against Assertion, Forthcoming in Assertion (Eds. Brown and Cappelen, Oxford 2010.p3).

(٢) أشارَ «الشريف» في أطروحته إلى أنَّ اللّفظ يقف عند حدود وسْم المعنى، وهو غير قادر على استيعاب اللّغة، يقول: «اللّفظ وإنْ كان ثابتا فهو عاجزٌ عن استيعاب اللّغة ومقدّر له أنْ يكون مجرّد وسم « للغة – المعنى »»(الشريف، ٢٠٠٢، ٤٢). هذه الإشارة من «الشريف» مهمّة جدًّا نظرًا لأنّها تكشف عن عجْز المعجمي في تمثّل إمكانات الذّهنيّ، وهو تصوّر يخالف تصور المناويل اللّسانيّة التّداولية التي تعتبر المعجم أساس توجيه المعنى.



- إنَّ ما وجده «أوستين» من صعوبات مردّه أنّ البحث عن العمل المقصود بالقول في الإثبات مرتبطٌ أساسًا بما هو تداوليّ تتحدّد فيه القوة الإنشائية لهذا العمل في سياق تخاطبيّ مُعيّن. وهذا يدلّ على أنّ «أوستين» بهذا التّصور يعتبر أنَّ القوة الإنشائية في الإثبات هي من تبعات العمل القولي، فحسب رأيه يكفينا أنْ نصرّح بالقوة الإنشائية من خلال فعل «أثبتُ» حتى نفهم أنَّ العمل اللّغويّ المنجز هو إثبات. وإذا نزّلنا هذا التّصور في إطار ما استقاه «الشريف» من نظريّة النّحاة في قضية الحرف فإنَّ موضع فعل المتكلّم ليس بهذه البساطة ذلك أنَّ الواسم الحقيقي للأعمال في النّظريّة النحوية العربيّة ليست الأفعال وإنّما هي الحروف، فالحروف هي المرشّحة الأولى لإنشائية الأقوال.

- ومن هذا المنطلق، فأثبت أو أنفي أو أستفهم لا تعوّض الحرف، ففي اعتقادنا أنَّ غياب الوسْم بالنسبة إلى الإثبات عقّد الأمر على «أوستين» ودفعه إلى تصوّر وجود فعل إنشائيّ يتصدّر الجملة ويصرّح بما هو ضمنيّ، وهذا ما جعل «أوستين» يقع في جملة صعوبات تطلبت حسب رأيه نظريّة عامّة تكون النّظريّة اللّغويّة المتصلة بالعمل جزءًا منها.

٢-١-٤- عمل الإثبات وشروط تحقّقه عند «أوستين»:

لـمّا كان منطلق الدّراسة في نظريّة الأعمال اللّغويّة هو المقام وما يحفّ به من ملابسات عديدة تتحكّم في تأويل القول والحكم عليه، فإنَّ تحليل «أوستين» للإثبات تمحور بالأساس في بحثه عن شروط تحقّقه عملًا لغويّا خاصة وأنّه صرّح أنَّ الإثبات عرضة لجميع حالات الإخفاق, (Austin ,52,1970). ونستعرض - فيما يلي - الشّروط التي حدّدها «المبخوت» في كتابه «إنشاء النّفي» باعتبار اهتمامه بالإثبات خاصة أنّ مجال بحثه هو عمل النّفي الذي يمثّل الوجْه المقابل لمجال بحثنا. وتتلخّص هذه الشروط في:

أ. كلّ إثبات يُفهم منه ضمنيا (يوحي) أنَّ المتكلّم يعتقد في مضمون قوله (مثلما يُوحي الوعد بأنَّ المتكلّم ينوي تحقيق مضمون الوعد أو هو قادر على تحقيقه). ولكن يمكن أن يكون الإثبات عرضة «لعدم الصّدق» وهذا ما يجعله يخفق.

ب. كل إثبـات يقتـضي وجُـود مضمونـه، وفي حالـة عـدم المرجـع يكـون الخـبر مُلغًـى باطـلًا. وهـو في ذلـك شـبيه بمـن ينـشئ البيـع وهـو لا يملـك المبيـع.

ت. كل إثبـات يقتـضي أهليـة المتكلّم لإنجازه فـلاَ يحقّ للمتكلّم أنْ يُثبـت مـا لا حقّ لـه في إثباتـه إذا لـم يكـن في موقـع يسـمح لـه بذلـك كأنْ يُخبر عـن عـدد الأشـخاص في غرفـة مجـاورة وهـو لـم يرهـم. فهـو في هـذا شـبيه بمـن يتلفـظ بالطـلاق لزوجـة جـاره.

ث. كل إثبـات يقتـضي وجـود مضمـون مثبـت لـم يسـبق قولـه. ومـن يثبـت مـا سـبق أن وقـع الإخبـار عنـه يكـون كمـن يُعيـد اللّفـظ بعبـارة الموافقـة علـى الـزواج.

ج. كل إثبـات يقتـضي ألا يُوجـد عيْـب في الإنجـاز كأنْ يقصـد إثبـات وجـود قطـة علـى الحصـير فيقـول «بطة» ممـا يعـني أنّ الإثبـات عرضـة لضـروب مـن الإخـلال والتّعـثر.

نلاحظ أنَّ هـذه الشـروط الـتي نقلناها عـن «المبخـوت» (المبخـوت، ٢٠٠٦أ، ١٥٨)، تبرهن ما حاولنـا الاشـتغال عليه منـذ البدايـة مـن أنَّ الإثبـات عملٌ لغـويٌّ إنجـازيٌّ خاضع لشـروط ومحـدّدات مقاميّـة مثلـه مثـل الإنشـاءات، وهـذا مـا يؤكّـد إنشـائيته وإنشـائية الخـبر عامّـة. ويعـود هـذا إلى تصـوّر عـامّ نبّـه إليـه «أوسـتين» يكْمـن في أنَّ موضـوع بحثـه «ليـس الجملـة بـل إنتـاج القـول في مقـام خطـاب» (Austin, 1970, 143). هـذا التحـوّل لـه تبعـات علـى عمـل الإثبـات باعتبـاره يدرجـه في صنْـف الأقـوال الإنشـائية، يقـول «أوسـتين»: «وحالمـا نـدرك أنَّ مـا يجـب أن ندرسـه ليـس هـو العبـارة (sentence) بـل التّلفـظ بالعبـارة وإصدارهـا، حينمـا نـدرك ذلـك، لـم يكـد يبقـى مجـال للاحتمـال إلاّ أنْ نلاحـظ أنّ حـال الإثبـات هـو بالضبـط حـال إنجـاز الفعـل وإيقاعـه» (أوسـتين، ١٩٩١، ١٦٠).

مُحصّلة البحث في رؤية «أوستين» لعمل الإثبات نُجملها في النقاط الآتية:

- حافظ على اعتبار الخبر المحض خبرًا.
- اسـتطاع في مسـتوى الخـبر أنْ يفصـل بـين الأخبـار النّاقلـة والواصفـة للواقـع وأخـرى مُحدثـة مُوجـدة لـه. وبهـذا مثّـل الإثبـات عنـده عمـلًا لغويـًا إنجازيـًا معرضـًا إلى جميـع الإخفاقـات، ومنـه الشـكّ في مثاليـة الإثبـات.

- إضفاء الطّابع الإنشائيّ على الإثبات من خلال التّصريح بالقوة المقصودة من القول «أثبتُ» بالاعتماد على فرضيّة الفعل الإنشائيّ.
- الإثباتُ عملٌ لغويٌّ مثله مثل سائر الأعمال اللّغويّة يخضع إلى محدّدات مقاميّة.
- الإقرار بوجود إثبات محض يعدّ ضربًا من الوهم الذي لا يقبله العقل، وإن كان هذا الإقرار يشوبه تردّد في بعض الأحيان.

نشير في نهاية هذه القراءة إلى أنَّ «أوستين» درس الإثبات من منطلق مقاميّ سعى فيه بالأساس إلى أنْ يُضفي الطّابع الإنشائي لمثل هذه الأقوال، فوجد ضالته في الفعل الإنشائيّ الذي رأى فيه حلًّا، إلَّا أنَّ هذه النّظرة يمكن اعتبارها نظرة ضيقة شابها كثير من الغموض حيث لا ترى القول إلَّا من منطق المعجم، فليس البحث عن المعنى - ونخصّ هنا الإثبات - مشروطًا بأن يتلازم الدّال الذي هو الفعل «أثبتُ» على المدلول وهو «الإثبات»، ولعلّ هذا عائد إلى أنّ «أوستين» بدأ البحث عن الكلّ من خلال الجزء.

وقد نزعت رؤية «أوستين» لعمل الإثبات نحو البحث في ضروبه وتفصيل شروطه التي تسمح بنجاحه وفشله، وهو بذلك يُقحم الإثبات في إطار الأقوال الإنشائية من قبيل الوعد والوعيد والتّحذير... إلخ، المعرّضة لضروب الفشل والنجاح، يقول «أوستين»: «ومن الأهمية بمكان أنْ نلاحظ أيضا بأنَّ ضُروب الإثبات قد يلحقها هي ذاتها هذا النوع من عدم مطابقة مقتضى الحال، كالوعد والوعيد والتحذير وغير ذلك على نحو ما لحق بالعقود والالتزامات» (أوستين، ١٩٩١، ١٥٩). وقد اعتبر هذا التّصور نقطة انطلاق لاتجاه كامل طوره فيما بعد تلميذه «سورل».

٢-٢- رؤية «سورل» لعمل الإثبات:

طرحنا في الفصل الأوّل من البحث مُقترح «سورل» لنظريّة الأعمال اللّغويّة، وهو مقترحٌ كان بديلًا لما أنجزه «أوستين» لاسيما أنَّ «سورل» رسّخ نظريّة الأعمال اللّغويّة بإعادته النّظر في دور اللّسان والنّظام اللّغويّ، وخاصة فيما قدّمه من منوال دلاليّ لصياغة قواعد دلاليّة تسيّر استعمال قوة القول، وحتى نركّز مجال

بحثنا على عمل الإثبات عند «سورل» فمن الضروري الوقوف عند صياغة العمل اللّغويّ رغبة في استقصاء رؤيته لعمل الإثبات.

٢-٢-١- الإثباتُ وأنموذج ق (ض) عند «سورل»:

اقترح «سورل» أنموذجًا موحّدا للعمل اللّغويّ، وأقرّ بأنَّ معظم الأعمال اللّغويّة تخضع للشكل التّالي: ق(ض)[1]، حيث تمثّل «ق» قوة القول، وتعبرّ« ض» عن مضمون القول أو القضية. وهذا يقودنا إلى وجُود فرق بين العمل المقصود بالقول ومحتواه القضوي.

- **الإثبات: ق (ض)**

يقودنا هذا المنوال إلى اعتبار مهمّ مفاده أنَّ داخل القول مُكونين أساسيين، هما مؤشّر قوة القول ومؤشّر القضية، ويضطلع مؤشر القوة بوظيفة الإفصاح عن الوجْه الذي تحمل عليه القضية التي يجب أنْ تُسند إلى القول ونوع العمل المقصود بالقول الذي حقّقه قائل الجملة (Searle،1972 ،31). وبصورة أوضح فإنَّ مؤشّر قوة القول هو ما يُوسَم به العمل المقصود بالقول، وهو عند «أوستين» الأفعال الإنشائيّة. وقاد هذا المنوال «سورل» إلى الفصل بين تحليل الأعمال المقصودة بالقول وتحليل القضية خاصة أنّه اكتشف قواعد تسيّر قوة القول ويمكن صياغتها بمعزل عن قواعد التّعبير عن القضايا، وما يدعم رأيه أنَّ القضية الواحدة يمكن أنْ تُسند إليها قوى مختلفة كما هو الحال مع هذا المثال:

- انْتَصَرَ العدلُ.
- لم يَنْتصِرْ العدلُ.
- هل انْتَصرَ العدلُ؟

---

(١) ق(ض) هو شكلٌ رياضّي اعتمده سورل في إبرازه للأنموذج الموحّد للعمل اللّغويّ، وهو أنموذج يميّز بين قوة القول ومضمونه، ولنا مثال الإثبات حيث تدلّ (ق) على الإثبات، وتدلّ (ض) على القضية. (سورل، ٢٠١٥، ٦٣). والمثير في هذا التّصور أنّه كان لدى سورل حدوس قوية بين ما هو نظاميّ وما هو مقاميّ، فمنواله ق (ض) استجابة حقيقية إلى هذه الحدوس، وإنْ كانت هذه الحدوس ستنقلب على أعقابها حين يسقط في قضية الفعل الإنشائيّ التي أثارها أستاذه «أوستين».

نلاحظ في هذه الأمثلة أنَّ القضية واحدة، وهي «انتصار العدل» والقوة مختلفة «إثباتًا ونفيًا واستفهامًا، ويؤكّد «سورل» أنَّه لا توجد قضية دون قوة قولية. وتبرز إضافته في تقسيمه للأعمال اللّغويّة من خلال تفريع عمل القول إلى فعل نطقيّ وعمل قضويّ، وهذا مردّه العلاقة الوثيقة بين دلالة الجملة عند «سورل» (الدّلالة الحرفية للقول)، وبين العمل المقصود بالقول، يقول «سورل»: «إنَّ إنجاز عمل مضمّن في القول هو إنجازٌ فعليٌّ لعمل قضويّ وعمل قوليّ» («سورل»، ٢٠١٥، ٥١).

إنّ ما ينبّه إليه «سورل» في هذا الصدّد أنَّ الإثبات قوة تتسلّط على مضمون قضويّ مُرشّح إلى أنْ تتسلّط عليه قوى أخرى، وهو هنا يفصل القوة عن القضية، وكأنَّنا به يتّجه نحو الاهتمام بالجانب النّظاميّ للعمل اللّغويّ عامة والإثبات بصورة خاصة، فليس فصل قوة القول عن القضية (المضمون القضويّ الموسوم لفظيا) إلاّ نزوعًا نحو دراسة علاقة اللّفظ بالمعنى، ومن وراء ذلك الاهتمام بخصائص القوة القوليّة بمعزل عن القضية التي قد تُوهم بمعنى القول من خلال سلطتها المعجميّة الظّاهرة.

ولـمّا كان العمل المقصود بالقول[1] هو محور الاهتمام في نظريّة الأعمال اللّغويّة انصب تركيز «سورل» عليه باحثًا أساسًا في بنيته وأهمّ القواعد الأساسيّة المسيّرة له، واتخذ مثال الوعد أنموذجًا. وقد افترض لذلك وجود جملة تامّة مناسبة لتحقّق هذا العمل ودرس شروط تحقّقه، واستخلص أنموذجًا لمختلف الأعمال المقصودة بالقول، ولاحظ أنَّ هذه الشروط لا تخصّ الوعد فقط، وإنَّما هي شروط عامّة توجد في كل الأعمال اللّغويّة.

---

(١) ننبّه في مستوى العمل المقصود بالقول عند سورل على أنَّه اعتبر «الشكل النّحويّ المميز لهذا العمل هو الجملة» (سورل، ٢٠١٥، ٥٣). وهو بذلك يتّجه نحو التّفريق بين الجملة وإلقائها وإنْ كان اتجاهًا يشكو التذبذب وعدم الاستناد إلى الصرامة النّظاميّة إلَّا أنَّه في ذلك كان متجاوزا لتصورات «أوستين» وكانت مقاربته أكثر فاعلية.

٢-٢-٢- موقع الإثبات وشروط تحقّقه عند «سورل»:

ينـدرج الإثبـات في تصنيـف «سـورل» للأعمـال المقصـودة بالقـول ضمـن التّقريـرات (Assertifs)، وهـو صنـفٌ يتميزبثـلاث خصائـص أساسـية، وهـي:

- **الهـدف المقصـود بالقـول:** (ولا يعـني هنـا عمـل التّأثـيربالقـول)، وهـذا الغـرض هـو جـزء مـن العمـل المقصـود بالقـول. ونشـيرإلى أنّ الغـرض مـن الخبريـات هـو إدراج مسـؤولية المتكلّـم وصـدْق القضيـة المعـبّرعنهـا. وسـنرى أنَّ كل إخـلال بهـذا الشـرط تتولّـد عنـه معـان وأغـراض جديـدة.
- **اتّجـاه المطابقـة:** بـين الكلمـات والعالـم، وهنـا يكـون الاتّجـاه مـن القـول إلى العالـم، أي أنْ يكـون القـول مطابقًـا للوقائـع والأحـداث في الخـارج. ومـن المفيـد التنبيـه إلى أنّ القـول الإثبـاتي الخـبريّ موجـود ولـه معـنى بمعـزل عـن حالـة الأشـياء في العالـم، وهـو بخـلاف سـائر الأعمـال اللّغويّـة الـتي يتطلّـب القـول فيهـا تغيـيرا حاصـلًا في عالـم الأشـياء مـا دام اتجـاه المطابقـة فيهـا مـن العالـم إلى القـول.
- **الحالـة النّفسـيّة المعـبّرعنهـا:** وهـي تمثّـل الموقـف الـذي يعـبّرعنـه المتكلّـم، وتتلخّـص بالتحديـد في الاعتقـاد الصـادرعـن إثبـات أو إخبـار.
- ويلخّـص «سـورل» الخبريـات في الصيغـة الرمزيـة التاليـة: ـــ↓ع (ض)
- حيـث ( ) = الإثبـات، و(↓)= اتجـاه المطابقـة مـن الكلمـات إلى العالـم، وع= الاعتقـاد في «ض»، و ض = المحتـوى القضـوي. (سـورل، ٢٠١٥، ٦٣)

يُـبرز تحليـل «سـورل» للإثبـات جملـة القواعـد الـتي تُسـيّرالأعمـال المقصـودة بالقـول. مـا يهمنـا هنـا هـو عمـل الخـبرعامـة والإثبـات بصفـة خاصـة (Affirmer)، وهمـا عنـد «سـورل» متشـابهان تقريبًـا خاصـة أنّنـا نعلـم أنَّ الخـبريكـون إمّـا خـبرًا مثبتـا وإمّـا خـبرًا منفيـا. وينبّـه «سـورل» إلى أنَّ البحـث في شـروط أي عمـل مقصـود بالقـول يتحـدّد وفـق أربـع قواعـد، وهـي:

- **شروط المحتوي القضوي:** (المضمون الذي تعبّرعنه الجملة).



- **الشروط الأوّلية أو التحضيرية:** (جملة من المعطيات المتعلّقة بالمتخاطبين).
- **شروط الصّدق:** (تتصل بصدق اعتقاد المتكلّم في حكمه).
- **الشروط اللازمة:** (تحدّد الهدف المقصود بالقول).

ولـمّا كان تركيز «سورل» على البحث في القوة المقصودة بالقول من الخبر(الإثبات) فإنَّنا نستنتج أنَّ عمل الإثبات يقتضي لنجاحه قضية مُعبَّرا عنها رُمز لها بـ(ض) وشرطين أوليّن، وأنْ يعتقد المتكلّم في القضية المعبّر عنها مع التزامه أنَّ (ض) تمثّل حالة الأشياء في الخارج، وهي شروطٌ لا تختلف كثيرًا عما قدّمها «أوستين». وفي هذا الإطار يقول «سورل» مُلخّصًا هذه الشّروط: «الكلام الإثباتي هو التعهّد للمستمع بحقيقة الخبر، فهي أن نقدّم الخبر بوصفه تمثيلًا لحالة موجودة في العالم(...) وتنطوي جميع الإثباتيات على اتجاه ملاءمة من الكلمة إلى العالم، وشرط الصّدق في الإثباتات هو دائما الاعتقاد. فكلّ إثبات هو تعبير عن اعتقاد. وأبسط اختبار لتحديد هوية الإثبات هو أن نسأل ما إذا كان المنطوق صادقًا أو زائفًا بالمعنى الحرفي، ولأنَّ للإثباتات اتجاه ملاءمة من الكلمة إلى العالم، فهي يمكن أن تكون صادقة أو زائفة»(سورل، ٢٠٠٦، ٢١٧-٢١٨).

٢-٢-٣- الإثبات ومفهوم العمل اللّغويّ غير المباشر:

لقد أفادت ملاحظات «غرايس» (Grice) في قضية الاستلزام الحواريّ من أجل البحث عن خصائص الأعمال اللّغويّة، حيث مثلّت منطلقًا حقيقيا في دراسة تعدّد العمل اللّغويّ، وبلورة فهْم جديد يقرّ بوجود أعمال لغويّة مباشرة تُفهم من مجرّد التّركيب إلى أعمال لغويّة يقع الاستدلال عليها مقاميا نتيجة استعمال هذا التّركيب في مقام ما، وهي الأعمال اللّغويّة غير المباشرة التي بنى أسسها «سورل».

لقد مكّن المنوال «ق (ض)» الذي فصل فيه «سورل» بين القوة والقضية من اعتبار مهمّ، مفادهُ وجود عمل لغويّ مباشر نقف على معناه من خلال الدّلالة الحرفيّة للجملة في حين يمثّل العمل اللّغويّ غير المباشر وليد ملابسات مقاميّة حافّة بالقول في

استعمال مخصوص. وفي إطار هذا التّفسير كان على «سورل» تحديد شروط الانتقال من هذا المعنى الأوّل إلى المعنى الثّاني. وليس من الصعب أن نفهم من «سورل» أنَّ من شروط هذا الانتقال الاعتماد على الدّلالة اللّغويّة الظّاهرة من القول (شرط لغويّ) بدرجة أولى، ويبقى فهم المعنى الثّاني غير المباشر وليد السّياق وما يتضمن من شروط (غير لغويّة)، تفسير ذلك أنّ المعنى الثّاني لصيق الخطاب وما يصاحبه من ملابسات «فإدراكه والتوصّل إليه يتوقّف على ما يؤطّر هذا الاستعمال من معارف خلفيّة تشتغل بشكل مباشر وبصورة غير مرئية» (علوي، ٢٠١٤، ٢٠٨).

ضمن هذا التّوجه في قراءة العمل اللّغويّ ننزّل الإثبات بكونه عملًا لغويّا يطمح من خلاله المتكلّم إلى تثبيت اعتقاد في ذهْن مخاطبه. ولمّا كانَ الإثبات مشحونا بالاعتقاد الذي يوجّه عمل الإخبار عموما فإنَّ ما يحتمله هذا العمل من معانٍ غير مباشرة سيكون وليد المساس بهذا الشرط الأساسيّ القائم على صدْق المحتوى المنقول والتزام المتكلّم بذلك.

وعلى هذا النّحو فإنَّ المساس بجوهر هذا العمل سيوجّه دلالة القول من الإثبات إلى معانٍ أخرى تُفهم من المقام، ومن أجل تمثّل ذلك نفترض حوارا بين صديقين، يقول فيه:

- الصديق (أ) لصديقه (ب): الطقسُ جميلٌ اليوم ومناسب للعب كرة القدم.
- الصديق (ب): غدا عندي امتحان رياضيات.

إنَّ متابعة ردّ الصديق (ب)، وهي جملة خبريّة إثباتية يُعلن فيها أنَّ امتحانه غدًا، وهو عمل لغويّ مباشر (الإخبار)، في حين يمثّل العمل اللّغويّ غير المباشر من هذا القول الإثباتي (رفض لعب كرة القدم). والسؤال المطروح هنا: كيف سيفهم الصديق (أ) أنَّ قول صديقه (ب) يحملُ رفضًا بعدم الذهاب والاستجابة لطلبه. وهنا نستدعي تصوّر «سورل» من كوْن العمل اللّغويّ الذي أنجزه (ب) في دلالته الحرفية المباشرة ليس هو المقصود، ولكنّ المقصود - بحكم السّياق - هو الرفض نتيجة وجود امتحان الرياضيات. وعليه فهو لا يُخبر وإنَّما يُبدي رفضًا. والطّريف هنا أنَّ الصديق (ب) التزم بمبدأ التّعاون

بأن تأدّب مع صديقه وصاغ له الرفض صياغة مناسبة ليس فيها حدّة الرفض المباشر، وإنّما بصورة غير مباشرة فيها من الالتزام بشروط الحوار الكثير. وهذا الجانب التأدبيّ في الحوار أشار إليه «سورل»، واعتبر أنّ الحوار بين المتكلّمين يجب أن يقوم على التأدب أساسًا، ولاسيما في الأعمال اللّغويّة غير المباشرة (Searle, 1982, 9).

على هذا الأساس، مثّل استعمال القول الإثباتيّ في مقام تواصليّ معيّن خروجًا للدّلالة على أغراض ومقاصد جانبية. وعليه نقول إنّ بين الإثبات في دلالته الوضعيّة المستخلصة من تطابق الجملة حرفيا مع مقاصد المتكلّم، واستعمال الإثبات في مقام ما مسافةٌ لا بدّ من الكشف عنها لتحديد القصد. فالرفضُ غرضٌ مقاميٌّ مخصوص استدعته لحظة تواصلية مخصوصة وقع التّعبير عنه بقول إثباتيّ، وهذا ما يجعل الإثبات عملًا لغويًّا مباشرًا والرفض عملًا لغويًّا غير مباشر نتيجة استعمال الإثبات في مقام حقيقيّ. ويأتي هذا في إطار بحث «سورل» عن إمكانية قول المتكلّم شيئا ما وهو يقصدُ شيئا آخرَ (السّابق، ٧٢). ويشترط «سورل» في ذلك وجُود جملة من الخلفيات المعرفيّة بين المتخاطبين تمكّن من ضرْب نوع من الاستدلال من أجل الوصول إلى القصد (السّابق، ٧٣)، وكأنّنا به في هذا الموضع يسير نحو التّفريق بين الجملة بما هي بناء تركيبيّ نحويّ وبين استعمالها في مقام، وما ينتجُ عنه من بروز معانٍ ثوانٍ.

واللافت للانتباه في توجهات «سورل» في حديثه عن العمل اللّغويّ غير المباشر أنّها تنهلُ من فلسفة «غرايس» وحديثه عن الاستلزامات الحواريّة ودور المعارف المشتركة بين المتخاطبين، فـ«سورل» ورغم تعارضه مع «غرايس» في الدّلالة الطبيعية فإنّه يتّفق معه في خصوص هذا الضرب من الاستلزامات[1].

---

(١) للتوسّع في قضية تأثّر سورل بغرايس في خصوص العمل اللّغويّ غير المباشر راجع (روبول وموشلار، ٢٠٠٣، ٥٨-٥٩-٦٠). ويمكن العودة أيضا إلى عمل «الشّيباني» «من قضايا تصنيف الأعمال اللّغوية» للنظر في الاختلاف والائتلاف بين سورل وغرايس (الشّيباني ٢٠١٥، ١٤٠-١٤٣-١٤٦-١٥٠).

تبعًا لذلك، فنحن أمام مستويين للإثبات:

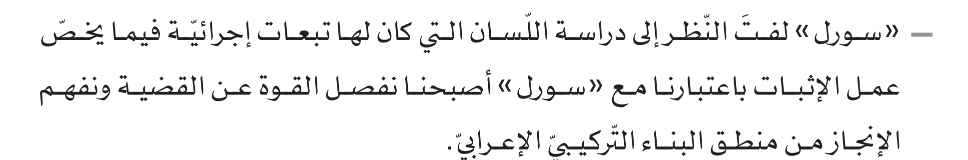
- مستوى العمل اللّغويّ المباشر: يُفهم من دلالة الجملة الحرفية نتيجة تطابقها مع ما يقصد القائل، وهذا قدْ يحصل فيكون المعنى المستفاد دائما الإخبار. وفي العادة يطمح المتكلّم في مثل هذه الحال إلى تبليغ مخاطبه قضية ما يعتقدُ فيها ويُريد مخاطبه أيضا الاعتقاد فيها.

- مستوى العمل اللّغويّ غير المباشر: تخالف فيها الجملة في منطوقها الحرفيّ مقاصد المتكلّم، وذلك نتيجة عارض مقامي، ولنا في المثال السّابق معنى الرفض. وتشمل هذه الحالة (عمل اللّغويّ غير المباشر) كثير من المعاني التي لا يمكن أن نحدّها لارتباطها بالمقام والأغراض والمقاصد التي يصبو المتكلّم إلى بلوغها، وتدور في الأغلب الأعمّ على ضروب المجاز والكناية والاستعارة كما أشار صاحب الدّلائل في حديثه عن معنى المعنى.

الحاصل إنَّ فضل قراءة «سورل» للإثبات يكمن في أنَّه وسّع من رؤية «أوستين» ولاسيما في تمييزه بين العمل المقصود بالقول والمحتوى القضويّ وبين الواسم القضويّ وواسم القوة المقصودة بالقول، وتجاوز ما كان مجرّد حدس عند «أوستين». ما يمكن استنتاجه عامّة أنّ:

- المقترح الذي قدّمه «سورل» يتّسم بوضوح الصياغة وإبراز مقتضيات العمل اللّغويّ من علاقات التّخاطب والاعتقاد الصّادر عن المتكلّم، وكلّ هذا ضروري لفهم عمل الإثبات.

- «سورل» فرّقَ في العمل اللّغويّ - وإنْ بشيء من التردّد - بين الجانب النّظاميّ والجانب الإنجازي، ويظهر ذلك من خلال المنوال ق(ض) الذي يميلُ إلى ترسيخ العمل اللّغويّ في وجهه التّركيبيّ؛ لأنَّ الشكلنة التي اقترحها «سورل» تنبئ عن شيء من هذا.



- «سـورل» لفتَ النّظـر إلى دراسـة اللّسـان الـتي كان لها تبعـات إجرائيّـة فيما يخصّ عمـل الإثبـات باعتبارنـا مع «سـورل» أصبحنـا نفصـل القـوة عـن القضيـة ونفهـم الإنجاز مـن منطـق البنـاء التّركيـبيّ الإعـرابيّ.

- «سـورل» لديـه حـدوس نظريّـة في دراسـة علاقـة اللّفـظ بالمعـنى، وذلـك مـن خـلال منوالـه ق(ض) الـذي يعكـس صـورة مـن علاقـة قـوة القـول (تكـون في الإثبـات شـاغرة وهـذا الشّـغور معـنى) والقضيـة المعـبّر عنهـا (الإحالـة اللّفظيـة).

- «سـورل» صـوّر لنـا -ومن خـلال الأعمـال اللّغويّة غـير المباشـرة في الإثبـات- العلاقة بـين المتكلّـم والمخاطَـب، وكشـفَ العلاقـة بـين العمـل اللّغـويّ المباشـر والمستَـدلّ عنه بنيويًّـا والعمـل اللّغـويّ غـير المباشـر المتحقّـق مقاميًّـا مـن خـلال اسـتعمال العمـل الأوّل (الجملـة) في المقـام. وهـو كشـف يعكـس ربْـط البنيـة بالدّلالـة وإنْ كانـت حـدوس «سـورل» في هـذا المسـتوى تتسـم بنـوع مـن هشاشـة باعتبارهـا غلّبـت الإنجاز ومالـت لاعتبـارات الاسـتعمال. وهـذا مـا سنكشـف عنـه أكـثر مـن خـلال شـروط المحادثـة مـع «غرايـس».

٣- الإثبات والاستلزام الحواري عند«غرايس»:

لقـد فتحـت تصـوّرات «أوسـتين» في رؤيتـه للخطـاب وتحديـدًا مـن خـلال بلورتـه للعمـل اللّغـويّ، وتركيـزه علـى دوْر المقـام في دراسـة الأقـوال، البـاب لـبروز أعمـال ورؤى جذّرت هـذه المفاهيـم، وأضافـت تصـوّرات جديـدة، لتكـون أعمـال «غرايـس» خـير تتويـج لذلـك، فـ«غرايـس» صاحـب مبـدأ الاسـتلزام الحـواري يـرى أنَّ الجملـة خلافًـا لشـكلها الظّاهـر قـد تفيـد إذا مـا وضعـت في سـياقها التّـام أكـثر مما يمكـن أن تحقّقـه في منطقهـا الصـوريّ الشـكليّ.

هـذا الفهـم يجعـل تحصيـل دلالـة الأقـوال رهـين الانتقـال مـن المعـنى الصّريـح الواضـح إلى المعـنى الضمـنيّ، وهـذا يتـمّ -حسـب «غرايـس»- في إطـار جملـة مـن الشـروط والقواعـد تمكّـن مـن هـذا الانتقـال. يـأتي هـذا المبـدأ في إطـار فهْـم عـامّ يـرى أنّ الدّلالـة يمكـن الاسـتدلال

عنها بالوقوف عند مجرّد التّركيب، أو من خلال البحث في استعمال هذا التّركيب في مقام معيّن مما يستوجب الإلمام بملابسات المقام وظروفه.

إذا كان ذلك كذلك، فما الاستلزام الحواري؟ كيف المرور من المعنى المباشر الصّريح إلى المعنى الـمُستلزم ضمنيا؟ وتبعًا لذلك، كيف نحقّق من الإثبات في دلالته الوضعيّة النحوية معاني مُستلَزمة مقاميا؟

٣-١- الاستلزام الحواري عند «غرايس» وشروطه:

إنَّ مبدأ الاستلزام الحواريّ (conversational implicateur) عند «غرايس» يأتي في إطار تسلسل تاريخيّ في الاهتمام بالعمل اللّغويّ عند أصحاب نظريّة الأعمال اللّغويّة، وهذا التّرابط أشار إليه الكثيرون[١]، فـ«غرايس» أسس فهمه للعمل اللّغويّ غير المباشر مما توصّل إليه «أوستين» وخاصة «سورل» في رؤيتهما للعمل اللّغويّ المباشر، وما يمكن أنْ يحمل من دلالات سياقية. وقد تبلور فهمه أساسا من خلال مقاله الشهير المنطق والمحادثة (logic and conversation)[٢]، حيث رسّخ فيه «غرايس» البحث اللّغويّ أكثر في أصول الخطاب وشروطه باشتغاله على مبادئه العامّة الّتي تؤطّر العملية التّواصليّة، وهو تحوّل مهمّ في النّظر إلى الكلام نظرة تخاطبية، وما يحيط به من ملابسات. فـ«غرايس» خلافًا لـ«أوستين» انصبّ اهتمامه في أصول الخطاب «فلمْ يعدْ الأمرُ يُعنى بوضع نظريّات عامّة للخطاب وإنّما انصبّ الاهتمام على العملية في حدّ ذاتها» (أدواري، ٢٠١١، ١٦).

من هذا المنطلق، يُعتبر «غرايس» بمفهومه هذا تحولًا عميقًا في قراءة العمل اللّغويّ؛ ذلك لأنه وجّه عنايته لأصول الخطاب وما يحفّ بالقول من أبعاد خطابية تُقحم القول

---

(١) انظر على سبيل الذّكر لا الحصر (أدواري،٢٠١١، ٧١).
(٢) هذا المقال نشره غرايس سنة ١٩٧٥، وقد تُرجم تحت عنوان «المنطق والمحادثة» ويُعتبر من المقالات الأصول في الدّراسات التّداولية (غرايس ١٩٧٥، ج٢، ٦١١)، انظر أيضا (نحلة، ٢٠٠٢، ٣٢).

في بيئته، حيث تحوّل (القول) بما هو بنية لغويّة محضة إلى فعل لغويّ داخل مؤسّسة تحيط بكل شروطه وقواعده. وضمن هذا التّوجه يرى «غرايس» أنَّ مُعاينة الخطاب تكون وفق خطاطة ثلاثية الأبعاد، وهي:

- بنية الجملة بما هي ملفوظ من متكلّم تجاه مخاطَب مُعيّن.
- المقام المنجزة فيه.
- شروط تؤطر هذه العملية، وهو ما أطلق عليه «غرايس»« مبدأ التّعاون» principe de coopération

وفق هذا البناء العامّ للخطاب، ووفق هذه الشروط تجاوز «غرايس» حدود الشكل الظّاهر لبنية الكلام ونفاذه لما يُفسّر عملية القول ضمن مقامها الحقيقيّ، هذا خلافًا لما نصَّ عليه في «مبدأ التّعاون» حيث مثّل إضافة حقيقية في أعماله، مفاد هذا المبدأ «لتكن مساهمتك في المحادثة موافقة لما يتطلّبه منك في المرحلة التي تجري فيها ما ارتُضي من هدف أو وجهة للمحاورة التي اشتركت فيها» (غرايس، ١٩٧٥، ٦١١). فهذا المبدأ ينصّ على التّعاون بين المتكلّم والمخاطَب مما يساهم في توجيه المحادثة ونجاحها، وهو مبدأ يجعل من الخطاب مُلتصقا بظروف إلقائه الحقيقية التي تجعل من المتكلّم يراعي حال مخاطبه ومنه تحقيق التّواصل النّاجح. ونجد لهذا صدى في التّصور البلاغيّ العربيّ من خلال المبدأ البلاغيّ العام «مراعاة الكلام لمقتضى الحال»، وهو مبدأ يعكس البعد التّداوليّ في البلاغة العربيّة.

استنادًا إلى ذلك، فإنَّ معنى الجملة دلاليّا لا يكمن في الوقوف على بنائه التّركيبيّ بقدر ما هو غوصٌ في المعاني الثّواني الـمُستلزمة مقاميا، «فهو ينطلقُ من فكرة أنَّ اللّغة عاجزة عن الإخبار إذا اقتصرت على محتواها الصّريح، وهي لا تكتسب هذه القدرة إلّا إذا افترض كلا المتخاطبين أنّه راغب في إعلام الآخر أو الحصول على ما عند الآخر من معلومات (مبدأ التعاون).» (دوكرو، وشافار، ٢٠١٠، ٤٨٢). وحسب هذا التّعاقد يكون

المخاطَب بحكم مبدأ التّعاون مُؤوِلًا منتقلًا من الدّلالة الوضعيّة البسيطة إلى الدّلالة الـمُستلزمة من المقام، وهذا التّأويل يمرّ عبر جملة من القواعد يكون التّركيب أولها[1] باعتبار أنَّ المعنى الـمُستلزم يمرّ ضرورة عبر المعنى الصّريح.

وفي هذا الإطار نتساءل كيف يُنتقل في الإثبات من المعنى الصّريح إلى المعنى الـمُستلزم من المقام؟ هل تكون الدّلالة الوضعيّة النحوية كافية في تحقيق معنى الإثبات أم أنَّ إدراج الإثبات في سياقه التّخطابيّ هو السَّبيل إلى ذلك؟

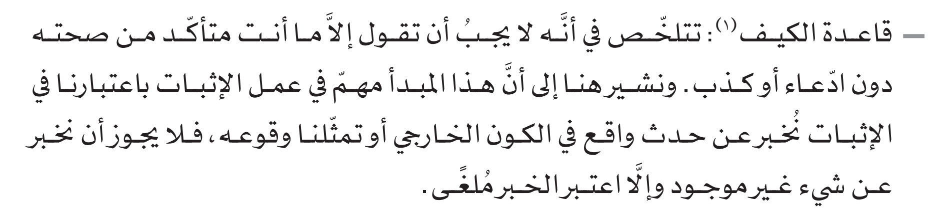
إنَّ الإجابة عن هذه الأسئلة تستدعي منّا التّوقف عند قواعد وشروط هذا الاستلزام كما حدّدها «غرايس»، وهي قواعدُ مهمّة في كيفية الانتقال من المعنى الحرفيّ إلى المعنى الضمنيّ. وقد جاءت هذه القواعد والشّروط تحت مبدإ عامّ «مبدأ التّعاون»، الذي ينصّ على ضرورة التّعاون بين المتخاطبين في تحقيق التّواصل، فالمتكلّم يجب أنْ يكون حريصًا على توجيه خطابه إلى مخاطبه في أحسن حال بما يضمن له الفهم وتنجح العملية التّواصليّة.

ويقوم مبدأ التّعاون عند «غرايس» على قواعد فرعية انبثقت منه:

- قاعدة الكمّ: تتلخّص في التّعبير عن القصْد دون زيادة أو نقصان، فتكون الفائدة فيه على قدر الحاجة.

---

(١) أشار غرايس إلى قيمة المعنى الوضعيّ في الاستدلال على المعنى المستلزم، باعتبار أنَّ المرور للمعنى المقامي يمرّ عبر تمثّل المعنى الأوّل المفهوم من التّركيب، يقول: «سيمكّن المعنى الوضعيّ للكلمات المستعملة من تحديد ما هو مستلزم، فضلًا عن مساعدته عن تحديد ما قيل: فإذا قلت (بكل زهو) هو إنجليزي إذن هو شجاع فإنّي -ولا ريب في هذا- ألزم نفسي بموجب الكلمات التي أتلفظ بها، بالبرهنة على أنَّ شجاعته (تتأتى من) كونه انجليزيا» (غرايس، ١٩٧٥، ٦١٧). هذه الإشارة من غرايس قد تكشف عن أنَّ الاستلزام مكون نحويّ، وطبعًا هذا خلافًا لما يتصوره غرايس نفسه الذي يقحم الاستلزام أكثر في جانبه المقاميّ السّياقي الصِرف.



- قاعدة الكيف[1]: تتلخّص في أنّه لا يجبُ أن تقول إلاّ ما أنت متأكّد من صحته دون ادّعاء أو كذب. ونشير هنا إلى أنَّ هذا المبدأ مهمّ في عمل الإثبات باعتبارنا في الإثبات نُخبر عن حدث واقع في الكون الخارجي أو تمثّلنا وقوعه، فلا يجوز أن نخبر عن شيء غير موجود وإلّا اعتبر الخبر مُلغًى.
- قاعدة الملاءمة: تتلخّص في ضرورة مراعاة حال المخاطَب، وهي شبيهة بمبدإ «لكل مقام مقال»، أي ليكن قولك بقدر المقام الذي أنت فيه، هذه القاعدة قد تكون لها صلة ببروز نظريّة المناسبة عند سبربر وولسن باعتبار هؤلاء تأثروا بمقولات «غرايس».
- قاعدة الكيفية أو الطريقة: تتلخّص هذه القاعدة في الكيفية أو الطريقة التي يجب أنْ يُقال بها القول، ومحاولة أدائه أداء صحيحًا دون إطناب أو إيجاز أو التباس يُفسد الاتصال. وتُذكرنا هذه القاعدة بمبادئ في النّظريّة البلاغيّة العربيّة مثل (المساواة، الإطناب، الإيجاز) التي وقع التّنصيص عليها في باب علم المعاني.

هذه القواعد مجتمعة تنظّم سير العملية التّواصليّة وتضمن نجاح التّواصل، ويعتبر «غرايس» أنَّ الإخلال بشرْط من هذه الشروط يُفسد حقيقة التّواصل، مما يؤدي إلى بروز معانٍ طارئة على المخاطَب يصعب فكَّ شفرتها والوصول إلى مقاصد المتكلّم. وقد نفهم من «غرايس» نفسه أنَّ هذه السيرورة الاستدلاليّة قد تشكّل نوعًا من الإثبات باعتبار أنَّ المتكلّم يُقحم مخاطبه في نسق استدلاليّ[2] يسعى من خلاله إلى توجيه دلالة

---

(١) تمثّل قاعدة الكيف استثمارًا مهمّا في عمل الإثبات، باعتبار أنَّ هذه القاعدة لها علاقة مباشرة بالإخبار، فهذه القاعدة تنصّ على شرط أساسي وهو عدم الإخبار فيما لا نعتقد فيه، وهذا ما يمسّ جوهر عمل الإثبات الذي يتحرّك بالاعتقاد أساسًا. وتفيدنا هذه القاعدة في مراحل قادمة من البحث، حيث سنحاول استثمارها في تصوّرنا لخرق مقتضيات التّواصل وخروج الإثبات للدّلالة على معانٍ سياقية.

(٢) قد يمثّل الاستلزام الحواريّ نسقًا استدلاليّا إثباتيا يتخذه المتكلّم عمدا في سيرورته الحجاجية وذلك أنّنا نراه يتعمّد المغالطة وخرق مقتضيات التّواصل وشروطه، وهذا طبعًا فيه نوع من المحاججة التي تفتح المجال إلى نوع آخر من الخطاب؛ ذلك لأن المتكلّم في أغلب الأحيان يكون متكلّما محاججا، وهذا ربما مافتح المجال إلى ديكرو ليستأنف الحديث عنه مُمهدا إلى بلاغة الحجاج.

قولـه، في المقابـل يكـون المخاطَـب بحكـم قواعـد الخطـاب مشـاركًا فعليًّـا في هـذه العمليـة[1]. وعليـه يتّجـه الاسـتلزام الحـواريّ عنـد «غرايـس» نحـو ضمنيـات الخطـاب (implicite) ويكـون ذلـك مشـروطًا بقواعـد الحـوار ومـا يحـفّ بالسّـياق مـن ملابسـات.

الحاصـل مـن هـذا الوقـوف المقتضـب عنـد قواعـد المحادثـة الـذي قـد يكـون مخـلًا بالعـرض، هـو أنّنـا نريـد أنْ نلفـت النّظـر إلى جوانـب الخطـاب الحافّـة بالقـول. وهـذا في اعتقادنـا مهـمّ جدًا في قـراءة عمـل الإثبـات، ذلـك أنّنـا نـدرس الإثبـات ومـا يمكـن أن يتحقّـق مـن وجُـوه وفـروق. فجـزءٌ مـن إشـكال بحثنـا يتمحـور حـول البحـث عـن المسـتوى الـذي يتحـدّد فيـه الإثبـات. فالإثبـات -حسـب تصـوّر «غرايـس»- لـه جانـب تخاطـبيّ مهـمّ يسـاعد في الكشـف عـن كنهـه؛ ولهـذا فنحـن ممتنـون لـه بمـا قدّمـه لنـا مـن قـراءة بفضلهـا نقـف عنـد مـا يتحقّـق مـن هـذا العمـل اللّغـويّ مـن معـانٍ في مقامـه التـامّ، فالإثبـات باعتبـاره بنيـة تركيبيّـة إثباتيـة يطمـحُ مـن خلالهـا المتكلّـم إلى تثبيـت اعتقـاد في ذهْـن مخاطبـه يحقّـق إذا مـا نزّلنـاه في أصـول الخطـاب معـاني متعـدّدة، ويكشـف في الآن نفسـه أنّ دراسـة الأعمـال اللّغويّـة مشـروطة خلافـا لبنائهـا التّركيـبيّ النّحـويّ بجملـة مـن القواعـد الـتي تؤطـر الخطـاب.

هـذا الفهـم مهـمّ في قـادم البحـث لاسـيما أنّـه يقـف عنـد الجوانـب الأساسـيّة للعمليـة التّواصليّـة الـتي تُوهـم أحيانـا -في فقرهـا الـدّلاليّ التّركيـبيّ الظّاهـر- أنّهـا بنيـة إثباتيـة بسـيطة في حـين أنّهـا مهيـأة لعديـد مـن الاسـتعمالات. وعليـه فإنّنـا ارتأينـا توجيـه عملنـا إلى البحـث في بعـض اسـتلزامات الإثبـات بضـرب أمثلـة تخـصّ قواعـد وشـروط المحادثـة.

---

(١) دخـول المخاطَـب في عمليـة إنشـاء القـول يجعـل سـمة الخطـاب تفاعليـة حواريـة بـين الطّرفـين (أدواري، ٢٠١١، ٢١)، وهـذا مهـمّ باعتبـاره يكسـر رضـوخ الخطـاب لبنيـة المتكلّـم وحـده الـتي عـادة مـا تكـون في اتجـاه واحـد ليؤسّـس إلى البعـد العملـي لشـروط الخطـاب، حيـث يدخـل فيهـا المخاطَـب بالقـوة في العمليـة التّواصليّـة، وهـذا في اعتقادنـا جوهـر مـا أتـت بـه النّظريّـات اللّسـانيّة التّداوليـة.

٣-٢- الإثبات ونماذج من معانيه المُستلزمة حواريّا:

سنحاول في هذا السياق من البحث تطبيق مبدأ الاستلزام الحواريّ عند «غرايس» على عمل الإثبات، وذلك وفْق القواعد والشّروط المتفرّعة عن مبدإ التّعاون للكشف عن معاني الإثبات المُستلزمة حواريّا، فالإثبات وما يتحقّق فيه من معان مقامية سيكون نتيجة خرق لشرط من هذه الشروط. وننبّه هنا إلى أنَّ هذا الخرق يُمكن أنْ يكون مقصودًا ويمكن أن يكون غير مقصود حسب المقاصد والأغراض التي يطمح المتكلّم إلى تحقيقها. ومن هذا المنطلق سنقوم بتقديم أمثلة إثباتية تشكّل في الأصل نوعًا من الإخبار عن الشيء، وستكون هذه الأمثلة موزّعة على بعض من قواعد «غرايس» للخطاب، ونحاول في كلّ مرة تتبّع ماهية الخرق وكيفيته وإبراز المعاني المتحقّقة من ذلك.

٣-٢-١- الإثبات وخرق قاعدة الكمّ:

تتمحور قاعدة الكمّ عند «غرايس» حول صياغة الكلام صياغة دون زيادة أو نقصان، أي أنَّه على المتكلّم قوْل ما يجب أنْ يُقال فقط، وهو ما يُمكّن مخاطبه من فهْم كلامه على الوجْه المطلوب حتى تتحقّق الفائدة. ويمكن أنْ نفهم هذه القاعدة في محاورة تدور بين شخصين في إطار قضية ما حتى نتبيّن أصول هذه القاعدة وأسسها. ولنا أنْ نفترض حوارا بين زوجة وزوجها حول دخولها إلى العمل في مؤسّسة، يكون فيه الزوج رافضًا لهذا المبدإ لعدّة أسباب، فتسأله زوجته:

- الزوجة: ما رأيك لو أرسل مطلبًا إلى شركة (أ) من أجل العمل.
- ويكتفي الزوج في هذه الحالة بالجواب الآتي: أنت زوجةٌ قادرة على العمل في أي شركة، ولكن مثاليتك تكمن فيما تقدمينه من أعمال في البيت.

بالعودة على إجابة الزوج في هذا الحوار – وهو قولٌ إثباتيّ خبريّ يُثبت فيه أنَّ زوجته قادرة على العمل في أي شركة غير أنَّ مثاليتها تكمن في أدوارها المنزليّة – نجدُ فيه مخالفة لقواعد الحوار وأصوله، فالزوجُ أخلَّ بقاعدة الكمّ التي تفترض أن يجيب عن سؤال

زوجتـه إجابـة واضحـة دون نُقصـان أو زيـادة. ويُمكـن أنْ نلاحـظ الإخـلال مـن خـلال توجيـه الخطـاب نحـو شـؤون المـنزل وقضايـاه. وهنـا لا بـدَّ أن ننبـه أنَّ الـزوج تعمّـد ذلـك وليـس مـن بـاب عـدم المعرفـة بالشـركة (أ) وظـروف عملهـا أو أي شيء آخـر، وإنّمـا رفضـه لفكـرة عمـل الزوجـة جعلـه يُجيـب هـذه الإجابـة الـتي تسـتلزم رفضًـا ضمنيّـا، فهـو- وبشـكل غـير صريـح - يبلّـغ زوجتـه رفضـه التحاقهـا بالعمـل وضـرورة بقائهـا في المـنزل.

غـير أنَّ في إجابـة الـزوج ملمحًـا آخـر فهـو حقّـق العمـل المقصـود بالقـول بتـأدّب واحـترام، وفي إجابتـه نـوع مـن التّعـاون، تفسـير ذلـك أنَّـه قـدّم خـبرًا إثباتيّـا خـالٍ مـن الإحـراج (قـادرة علـى العمـل في أي شـركة، زوجـة مثاليـة) ليمكّـن زوجتـه مـن فهـم مقصـده فهمًـا يتجـاوز المشـاحنة والتشـنّج مـا قـد يفسـد الحـوار برمّتـه.

ووفـق هـذا الخـرق لشـرط الكـمّ في الخطـاب نُـدرك اسـتلزام الإثبـات الـذي خـرج مـن الدّلالـة الوضعيّـة الإثباتيّـة المحضـة إلى معـنى الرفـض. وقـد سـاهم المقـام والسّـياق العـامّ للحـوار في تبـيّن ذلـك. وبنـاءً علـى ذلـك، فـإنّ للمقـام دورًا كبـيرًا في توجيـه دلالـة القـول.

لتوضيـح تصـوّر «غرايـس» للخطـاب في هـذا المثـال الـذي أوردنـاه سـلفا، نقـول إنَّ «غرايـس» يعتـبر «الرفْـض» هـو الحاصـل مـن دلالـة القـول، وهـو بهـذا الاعتبـار يركّـز علـى الخطـاب مـن منطلـق التّأثـير بالقـول الحـادث خـارج اللّغـة، وهـو منطلـق سـلوكيّ[1]، دون التوقّـف عنـد علاقـة الرفـض بعمـل الإثبـات. ونحـن إذْ نعـترض علـى تصـوّر «غرايـس» في وجهتـه هـذه فإنَّنـا ننطلـق مـن فرضيّـة تـرى أنَّ الرفـض عمـلُ قـوليٌّ نتيجـة اسـتعمال الإثبـات داخـل سـياق تواصلـي، وهـي فرضيّـة تفصـل مـا هـو نظـاميّ عمّـا مـا هـو اسـتعماليّ، وتؤمـن بقضيـة الاسـترسـال بينهمـا.

(١) يمكن العودة في قضية تحديد الدّلالة من منطلق سلوكيّ عند غرايس إلى عمل (الشيباني، ٢٠١٥، ١٤٩).



٣-٢-٢- الإثبات وخرق قاعدة الكيف:

بالعودة إلى قاعدة الكيف عند «غرايس» وجدنا أنَّ فحواها يدور حول مبدإ أساسي مفاده «**لا تقل فيما لا تعتقد فيه**»، وهو مبدأ ينصّ على قول الحقيقة وعدم ادعاء غيرها الذي يؤدي إلى سوء الفهم وتشويش الخطاب على المخاطَب. وضمن هذه القاعدة التي صاغها «غرايس» لنا أنْ نتصور جملة من الأقوال الإثباتيّة التي تخرج عن حقيقة الإثبات في دلالته الوضعيّة النحوية التي تقتضي وجود دلالة واضحة مُصرَّح بها من التّركيب ذاته، وهي دلالة الإخبار في الأصل، إلى جملة من الدّلالات الـمُستلزمة سياقيا.

ولتبسيط المسألة نفترض حوارا بين (س) و(ص) و(ع) حول مشروع عمل، يستشير فيه (س) صديقه (ص) حول مشاركة (ع)، مع العلّم أنَّ (ع) غير أمين وقد قام سابقا بالتحيّل على (ص).

- يقول (س) لـ(ص): ما رأيك في انضمام(ع) إلى مشروعنا؟
- يقول (ص) لصديقه (س): إنَّ الصّديق (ع) أمين جدًا جدًا، ولكَ أنْ تعتمد عليه دون خوف.

إنّ المتأمّل في هذا الحوار وبالتّركيز على قول (ص) يمكن أنْ نفهم أنَّه قال: «ما لا يعتقد فيه»، فهو بتصريحه أنَّ (ع) أمين وصادق ويمكن الاعتماد عليه، يُخالف صراحة اعتقاده الضمنيّ من أنَّه مُتحيل. والتزاما بقاعدة الكيف عند «غرايس» يكون (ص) خارقًا لشرط أساسيّ. ومن هذا المنطلق فهو يوجّه الخطاب خلافًا لمعناه الأصليّ نحو معنى ضمنيّ مُستلزَمٌ من مقام القول، وقد يكون هذا المعنى بحكم المقام تحذيرا ضمنيّا لـ(س).

إذا كان ذلك كذلك، يمكننا من خلال هذا المثال تصوّر المعنى الـمُستلزم (التّحذير) الذي وصلنا إليه بحكم خرق شرط أساسيّ من شروط قواعد المحادثة، فعدم احترام المتكلّم لقاعدة الكيف التي تفترض وجُوب قول ما نعتقد فيه، نتج عنه بروز معنى مُستلزَم. فالمتكلّم في هذا القول الإثباتيّ المحكوم بصدْق الاعتقاد مطلقًا لم يكن ملتزمًا

وخالف ما يؤمن به، وهذا ما ساهم في الخروج عن معناه الأصليّ إلى معنى ضمنيّ. والمهمّ في هذا الإطار هو الكيفية التي سيفهم بها المخاطَب قول المتكلّم، حيث نعتقد أنّ بنية الكلام هي السَّبيل إلى ذلك، فهي مُفصحة في وجْه منها على المقصد، فقول المتكلّم «جدًا جدًا» فيه إيحاء بالتّحذير. هذا الاعتقاد أو الحدس يجعلنا نعتبر الاستلزام مكونًا نحويًا مترسخًا في النّظام والبنية أساسا. وهذا ما سنحاول البرهنة عليه في قادم البحث.

ما دمنا في إطار الحديث عن الاعتقاد باعتباره المؤسّس لعمل الإثبات نشير إلى أنّ هذه الفرضيّة هي التي سنعتمدها في البحث عن خروج الإثبات من دلالته الوضعيّة النحوية إلى الدّلالة عن معانٍ مقامية، فخرقُ الاعتقاد المؤسس لعمل الإثبات هو المُولّد لهذه المعاني الثّواني. وتفيدنا تصوّرات «غرايس» في هذا المضمار في دراسة خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، ففي هذا النوع من الكلام يقوم المتكلّم بخرق شروط أساسيّة تنظم الحوار والعملية التّواصليّة برمتها، فليس تنزيل غير الـمُنكر منزلة المنكر مثلا إلّا تمظهرًا من تمظهرات خرق شروط التّخاطب. فالمتكلّم الذي يصوغ تركيبه صياغة تأكيدية لمخاطَب غير مُنكر ليس إلّا متكلّمًا خارقًا لشروط التّخاطب، فهو يقول فيما لا يعتقد فيه، ذلك أنّه يعلم أنّ مخاطبه غير مُنكر لكلامه، ولكن هو ينزّله هذه المنزلة لغايات ومقاصد يصبو إلى بلوغها.

٣-٢-٣- الإثبات وخرق قاعدة الملاءمة:

تشكّل قاعدة الملاءمة قطبُ الرحى في القول البلاغيّ، فهي قاعدة تتوافق مع المبدإ البلاغي العربيّ «لكل مقام مقال»، وهو مبدأ يختزل المضمون البلاغيّ ويحدّد كنهه، فلكي يكون كلامك بليغًا يجب أنّ تحترم المقام الذي قيل فيه. وفي هذا الإطار سنحاول طرح مثال إثباتي نبرز فيه مخالفة المقال للمقام ونرصد المعاني المتحقّقة من هذا الخرق.

- المتكلّم (م) يخاطب (ب): صديقك (ج) لا يفقه شيئا في مجال اللّسانيات.
- يُجيب (ب): الطقسُ اليوم مناسب للعب كرة القدم.

في متابعتنا لهذا الحوار بين (م) و(ب) يمكن أن نرصد وجهة الخطاب، ويُمكن أن نتمثّل الخرق القائم فيه، فإجابة المخاطَب (ب) تثيرُ إشكاليات تخطابية، حيث خرق شرط الملاءمة حسب «غرايس»؛ ذلك لأن إجابته مخالفة لمقام القول. فالحوار يفترض أنَّه حديث حول (ج) وعدم كفاءته في مجال اللّسانيات، ولكن يمكننا أنْ نفهم كلام (ب) على أنَّه إعلانٌ بتغيير الموضوع بسبب قدوم (ج)، ولنا أنْ نفترض أيضا أنَّ (ب) يتهكّم على (م) لعلّم منه أنَّه أقل مستوى من (ج) في مجال اللّسانيات.

بناءً على ذلك، فإنَّ القول الإثباتيّ الذي قدمه (ب) يحمل خلافًا لمعناه الأصليّ (الطقس اليوم مناسب للعب كرة القدم)، معاني استلزامية (التنبيه، التّهكم) التي نفهمها وفق سياقها التامّ داخل الخطاب. وتبعًا لذلك يمكن أنْ نلاحظ جميع استلزامات الإثبات وفق هذه القواعد والشّروط، وهذا مهمّ جدًا في تمثّل عمل الإثبات وما يتحقّق من وجوه وفروق، فالإثبات بهذا الفهم يمكن أن يتحقّق من خلاله معانٍ لا حصر لها إذا ما نزّلناه في مقامه التام.

٣-٢-٤- الإثبات وخرق قاعدة الكيفية أو الطريقة:

تُركّز هذه القاعدة أساسًا على الالتزام بمبدإ الوضوح في الكلام، فهي تدعو إلى تجنب الغموض الذي يمكن أنْ يلحق القول، كأن تنظم كلامًا يحملُ في مدلول عبارته أكثر من معنى، على سبيل الحقيقة أو المجاز، ولنا في الأقوال البيانية خير مثال، فهذه القاعدة تنصّ على ضرورة اختيار المتكلّم من عبارته ما يمنع التباسها بمعانٍ أخرى. وفي هذا الإطار نضرب مثالًا نبيّن فيه حقيقة هذا الخرق والمعاني المترتّبة عن ذلك، ونستأنس بمثال[1] ذكره العياشي أدواري في كتابة الاستلزام الحواريّ نقلاً عن ابن الأثير في كتابه

(١) هذا المثال الذي أخذناه من كتاب أدواري العياشي ورغم كونه يَصلح لبيان الالتباس الحاصل في الأبيات الشعريّة باعتبار كلمة «مالك» قد تفيد أكثر من معنى، فإنَّنا لا نطمئن إليه اطمئنانًا كاملًا باعتبار أنَّ سياق القول في هذا الإطار قد نفهم منه أنَّ كلمة «مالك» مقصود بها مالك بن أنس دون مالك خازن النار، وذلك لما في الأبيات التي قبلها من حديث عن أصحاب المذاهب التي ترشح كفة هذا المعنى، وهذا عكس ما أشار إليه أدواري بكونها تحتمل المعنيين.

المثل السائر، وهو من باب المشترك اللّفظيّ الذي يحتمل أكثر من معنى، ونحن نعرف أنَّ المشترك اللّفظي فيه نوع من الالتباس، والغموض. ولنا هذه الأبيات التي قيلت في هجاء رجل كان على مذهب ابن حنبل ثم انتقل إلى مذهب أبي حنيفة، ثم إلى مذهب الشافعي:

تَمَذْهَبْتَ للنعمان بعدَ ابْن حَنْبل	وفارَقْتَه إذْ أعْوزَتكَ المآكلُ
وما اخْترتَ رأي الشّافعي تَدُيِّنًا	ولكنّما تَهْوى الذي مِنْهُ حَاصلُ
وعَمّا قليلٍ أنْتَ لا شكَّ صائرٌ	إلى مالكٍ، فَافْطَنْ لما أنا قائلُ[1].

فكلمة «مالك» في هذه الأبيات قد يكون المقصود بها «مالك بن أنس» صاحب المذهب، وقد يكون مالكًا خازن النار (أدواري، ٢٠١١، ١١٥). وحسب هذا الفهم لخرق قاعدة الطريقة فإنَّ المتكلّم إذا لم يراع الطريقة المناسبة ويتخذ الوضوح في العبارة فإنَّ القول يستلزم معاني أخرى بحسب مقام القول أو سياق ورود الكلمة داخل الجملة.

الحاصل من هذا العرض لبعض النّماذج في خرق قواعد المبدإ وشروطه ضمن القول الإثباتيّ هو أنّنا وقفنا عند أساسيات الخطاب وشروطه، فنحن مدينون لـ«غرايس» لما خطّه من شروط للخطاب بمقتضاها تسير العملية التّواصليّة. ولعلّ الأساسي هو كيفية الانتقال من المعنى الحرفيّ للجملة إلى المعاني الـمُستلزمة مقاميا. وهذا مفيدٌ في قادم البحث باعتباره يضبط لنا كيفية البحث في وجُوه الإثبات وفروقه في مقابل دلالته الوضعيّة النحوية. وسيتجلى لنا هذا أكثر في الباب الثّالث حيث نستثمر تصورات «غرايس» وقواعده في مساءلة جانب من جوانب التّصور البلاغيّ العربي لاسيما في قضية خُروج الكلام على خلاف مقتضى أو ما يُحتَمَل من معانٍ في الإثبات بالقول البياني.

لقد أفادنا النّظر في الإثبات عند أصحاب نظريّة الأعمال اللّغويّة من إبراز ملامحه الاستعمالية، والوقوف عند دور المقام في تحديد دلالة القول الإثباتي. ولعلّ الطّريف عند هؤلاء هو تحديدهم لشروط نجاح العمل اللّغويّ (الإثبات) التي تمكّن في سياقات كثيرة من تعديل جوانب نظاميّة الأقوال التي تتراءى لنا أحيانا أنّها مُوغلة في التجريد. ونشير

(١) للعودة إلى هذه الأبيات انظر (المثل السائر، ج٣، ٧٧-٧٨).

في هذا السياق إلى أنَّ أصحاب نظريّة الأعمال اللّغويّة كانت لهم الجرأة في دخول حقل معرفيّ جديد يدرس الأقوال من منطق الاستعمال، وهو حقلٌ محفوف بالمخاطر النّظريّة والإجرائية، وهذا ما جعلهم يواجهون جملة من الصعوبات، نُرجعها في قالبها العامّ إلى تقديس إمكانات المقام والسياق في الكشف عن حقيقة الأقوال في مقابل زهدهم في دراسة النّظام اللّغويّ ومزاياه في تنظيم فوضى الإنجاز. وهذا ما سنحاول رصده بالوقوف عند صعوبات هذه النّظريّة التي تعكس جملة من المنطلقات النّظريّة ينطلقون منها، وهي منطلقات فلسفيّة بالأساس.

٤- الإثبات بين الإنجاز في نظريّة الأعمال اللّغويّة وتثبيت الاعتقاد في النّظريّة النحوية العربيّة:

بعد النّظر في تصوّر كل من «أوستين» و«سورل» و«غرايس» لعمل الإثبات وإبراز رؤية كلّ واحد منهم، سنحاول في هذا العنصر التوقّف عند مواطن الخلل، وأهمّ الإشكاليات المصاحبة لأعمالهم التي نراها تتمحور بالأساس في قضيتين أساسيتين تتعلّق إحداهما:

- بصعوبة تصنيف الإثبات عملًا لغويًا، لاسيما وأنّنا صرحنا منذ البداية أنَّ الإثبات أحرج «أوستين» في مشروعه التّصنيفيّ ووجد صعوبة في إقحامه ضمن نظريّة أعماله.
- وتكمن الأخرى في أنَّ مصطلح «العمل اللّغويّ» كما جاء تفريعه عند أصحاب نظريّة الأعمال اللّغويّة لا يتماشى مع جوهر عمل الإثبات لاسيما فيما يتعلّق بعمل التّأثير بالقول.

نبني نقدنا لهؤلاء مما توصّلنا إليه من فهْم لعمل الإثبات في إطار النّظريّة النحوية والبلاغيّة العربيّة، باعتباره عملًا لغويًا مترسخًا في الأساس النّحويّ الإعرابيّ المُجرّد قبل الإنجاز، وما الإنجاز إلّا فضاء تعبيري للمتكلّم عمّا استقرّ في نفسه واعتقاده. وهو اعتبار مهمّ يؤمن بتكوّن العمل اللّغويّ ضربًا من العلاقات النحوية المجرّدة السّابقة

لعملية الإنجاز باللّفظ، التي بفضلها نقنّن فوضى المعنى في الاستعمال وما يمكن أن يُوهم به الوسْم اللّفظي في مقام ما. وتعود هذه الإشكاليات في أساسها إلى التصوّر الإنجازيّ العمليّ لعمل التّأثير بالقول عند أصحاب فلسفة اللّغة الذين - ورغم وعي «سورل» - يعولون في فهم التّأثيرات بالقول على الأبعاد الفيزيائية، وضمن ملابسات المقام دون فهمها نحويًّا وإيجاد حساب دلاليّ يُعقلنها.

من هذا المنطلق سنحاول تشخيص إشكاليات أصحاب نظريّة الأعمال اللّغويّة في قراءة عمل الإثبات بالوقوف في البداية عند رؤية «أوستين» للإثبات وما ترتّب عنها من فهم للتأثيرات المقصودة بالقول، ومحاولة مقارنتها بما توصّلت إليه النّظريّة النحوية والبلاغيّة العربيّة. وفي الإطار نفسه سنكشف عن بعض إشكاليات «سورل» في رؤيته لعمل الإثبات وخاصة من منظور منواله ق(ض) الذي وعدنا بأنّه متجاوز لأستاذه ناقدا إياه. وتعتبر تصورات «غرايس» لعمل التّأثير بالقول العلامة الأبرز باعتباره استند على المظهر السلوكيّ في تحديده متجاوزا المواضعات وما يُمكن أن يُسيّر العمل اللّغويّ عامّة من بُنى نحوية نظاميّة.

٤-١- الإثبات ومفهوم عمل التّأثير بالقول عند «أوستين»:

بالعودّة إلى تقسيم «أوستين» للعمل اللّغويّ إلى «عمل قول، وعمل مقصود بالقول، وعمل تأثير بالقول»، ومحاولة فهم الإثبات وفْق هذه الخُطاطة، نجد كثيرًا من الإشكاليات التي يمكن أن نقف عندها ومراجعة البحث فيها، فلا شكّ في أنَّ عملنا يأخذ بمصادر البحث الحديثة، ويحاول فهمها بما يتوافق مع رؤية النّحاة والبلاغيّين العرب، هذا مع التوقّف عند اختلاف المنطلقات بين المقاربتين التي ستفضي بالضرورة لاختلاف النتائج.

ولعلّ من بين الإشكاليات التي اعترضتنا فيما يخصّ تقسيم «أوستين» للعمل اللّغويّ وتطبيق ذلك على عمل الإثبات، نجد مفهوم «عمل التّأثير بالقول» الذي يتطلّب في اعتقادهم إيقاع شيء ما وإنجازه في الخارج، وهو فهمٌ يحوّل العمل اللّغويّ من بنية تركيبيّة نحوية إعرابيّة إلى واقع إنجازي فعليّ دون مراعاة العلاقة بين البنية وما تنتجه

من دلالة، وهذا يتعارض في اعتقادنا مع التأثيرات المعلّقة بالإثبات في النّظريّة النحوية والبلاغيّة العربيّة التي تدور في عمومها حول قضية تثبيت الاعتقاد في ذهن المخاطَب دون الحاجة إلى عمل فيزيائي فعلي في واقع الأشياء، وهنا نتساءل: ما مدى مطابقة مفهوم العمل وتقسيمه عند أصحاب نظريّة الأعمال اللّغويّة على جوهر عمل الإثبات؟

في البداية لابدَّ أن نذكر ونحن نُقبل على تحديد صعوبات هؤلاء في تقسيمهم للعمل اللّغويّ أنَّ مفهوم العمل عندهم يقوم على «إيقاع شيء ما وإنجازه»، إضافة إلى أنَّ التّخاطب في نظرهم يتمحور حول التّأثير في من يسمعنا وترك أثر فيه، ومن ثمَّ فإنَّ التّأثير من تبعات القول، وهو غاية رئيسية يقوم عليها الكلام، إلَّا أنَّ التّأثير حسب هؤلاء يقوم على تصوّر فعل عيني في الواقع يتجاوز حدود الإقناع باللّغة، إلى تغيير سلوك المخاطَب في الواقع. ومن هذا المنطلق فهمْ يُفسرون عمل التّأثير بالقول تفسيرًا خارج اللّغة ويجعلونه متروكًا لحدوس المخاطَب وردّة فعله دون إقحام هذا العمل في بنية خطاب المتكلّم وخطته في إنتاج القول.

هذا الفهم للعمل اللّغويّ عامّة لا يتوافق مع جوهر عمل الإثبات، خاصة أنّنا لا نحقّق به شيئا في الكون ولا نُغيّر به واقعًا بقدر ما نريد تثبيت اعتقاد في ذهْن مخاطبنا. ولتبسيط الأمر أكثر نقول إنَّ الإثبات ليس فيه عمل تأثير بالقول إذا أخذنا بعيْن الاعتبار فهْم «أوستين» لهذا العمل على كوْنه ممارسة فعلية في واقع الأشياء، وقد كان «أوستين» نفسه صرّح في محاضرته الحادية عشرة حيث قال: «لا وجُود لهدف تأثير بالقول مرتبط بصفة خاصة بالإثبات، إلَّا أنَّ غياب هدف تأثير بالقول ملحوظ في عدد من الأعمال في القول» (Austin،144 ,1970)، ويأتي تصوّره هذا في إطار رفضه الطّابع الوضعيّ لعمل التّأثير بالقول (السّابق، ١١٢– ١١٨).

لندقّق الأمر أكثر ونقول إنَّ المتكلّم يبتغي في العملية التّواصليّة أن يحقّق شيئا كأن يُقنع أو يجعل مخاطبه يحقّق فعلًا معينًا، إلَّا أنَّ هذا المبتغى قد يحصل (إذا استجاب المخاطَب)، وقد لا يحصل (عدم استجابة المخاطَب)، وإذا استثنينا عدم الاستجابة؛ لأنّها

قـد تُفشـل العمـل برّمتـه، فـإنَّ المخاطَـب زيـادة عـن الاقتنـاع بـكلام المتكلّـم يجـب أن يُجسّـد الفعـل الـذي طُلـب منـه حتى تكتمـل العمليـة التّواصليّـة، وهـذا أمـرٌ مـتروكٌ لـه وليـس مـن عمـل المتكلّـم في شيء. وتبعًـا لذلـك يبقـى في حـيّز الإمـكان، وهـذا مـا يتعـارض مـع وجُـوب الإثبـات، فعمـل التّأثـير بالقـول «قـد يكـون وقـد لا يكـون، أو يمكـن أن تُوقعـه فـلا يحصـل، أو يحصـل» (الشـريف، ١٩٨٦، ١٠٦).

ولتقريـب الصـورة أكـثر نضـرب مثـالًا تقـول فيـه الزوجـة لزوجهـا: «الطقـسُ جميـلٌ اليـوم»، وهـو إخبـارٌ بجمـال الطقـس تقصـدُ مـن خلالـه الزوجـة التّأثـير في زوجهـا مـن أجـل الخـروج للتـنزه، ولـكَ أنْ تفـترض أنَّ الـزوج اقتنـع بجمـال الطقـس ولكّنـه لـم يبـدِ أي رغبـة في الخـروج للتـنزه. ومـن هنـا فـإنَّ التّأثـير بالقـول لـم يتحقّـق. هـذا الفهـم يجعلنـا نقـرّ كمـا أقـرَّ «المبخـوت» أنَّ التّأثـير بالقـول ليـس «مـن بنيـة القـول الـذي خاطـب بهـا المتكلّم سـامعه وإنَّمـا هـو أمـر مـتروكٌ للمخاطَـب علـى وجْـه الإمـكان وليـس واجبًـا وجـوب الإثبـات» (المبخـوت، ٢٠١٠، ٧١). ونعتقـد أنّ هـذا الفهـم عائدٌ إلى كـوْن هـؤلاء (أصحـاب نظريّـة الأعمـال اللّغويّـة) ينظـرون للعمـل اللّغـويّ مـن منطلـق مقـاميّ حيـث ينزّلونـه في السّـياق الفعلـيّ الصِـرف دون النّظـر في التّفاعـل الحاصـل بـين البنيـة والمقـام، وهـذا مـا جعـل «أوسـتين» يبحـث في التّأثـيرات الفعليّـة في عمـل الإثبـات الـتي ترتبـط بتأثـير النّمـوذجيّ للقـول في سـياقه الحقيقـي.

وفي إشـارة مهمّـة لبيـار «لارشي» (LARCHER) يضـرب فيهـا مقارنتـه بـين البلاغـة العربيّـة والبلاغـة الأرسـطية، نستشـف هـذا الفـرق بـين عمـل التّأثـير بالقـول في النّظريّـة البلاغيّـة العربيّـة وبـين طـرح اللّسـاني عنـد أصحـاب نظريّـة الأعمـال اللّغويّـة، يقـول: «ويتضـح هنـا الفـرق بـين البلاغـة العربيّـة والبلاغـة الأرسـطية، فالبلاغـة الأرسـطية تركّـز حسـب مصطلحـات «أوسـتين» علـى العمـل التّأثـير بالقـول النّمـوذجيّ وهـو الإقنـاع، فأمّـا البلاغـة العربيّـة فتركّـز علـى النشـاط المتضمـن في القـول» («لارشي»، ١٩٩٨، ٥٠٧). هـذا التصـور يكشـف إلى اختـلاف المنطلقـات، وقـد أشـار إلى ذلـك «لارشي» (السّـابق). وعلـى هـذا الأسـاس مثّـل عمـل التّأثـير بالقـول حسـب فلسـفة أصحـاب نظريّـة الأعمـال اللّغويّـة الحلقـة الأضعـف في تصوّرهـم التّصنيفـيّ.

إنَّ الإشكال الذي وقع فيه «أوستين» راجعٌ -في نظرنا- إلى أنَّه يُقحم الإثبات عملًا لغويًّا في سياقه التامّ دون البحث في أسسه النحوية الإعرابيّة، فالإثبات القائم أساسًا على الاعتقاد (وهو مفهوم إعرابيّ في بنية القول)، الذي يمكن أنْ يتخصّص غرضًا أو قصدًا آنيا بفعل المقام، يتحوّل مع «أوستين» إلى فعل فيزيائي عينيّ، حيث يركّز فيه على تمظهر من تمظهرات الاعتقاد في المقام وعمّمها على الاعتقاد كلّه، ليتحوّل بموجب ذلك التّأثير بالقول من الإثبات إلى جزء من أجزائه من قبيل الغرض أو القصد أو النية، وهي كلّها مفاهيم سليلة الاعتقاد. هذا الفهم سنختبر جدواه)[1](في الباب الثّالث من البحث بمتابعة الاعتقاد وتخصّصه مقاميّا، وما ينتجُ عن ذلك من معانٍ مقامية للإثبات.

استنادًا إلى هذا التّحليل يمكن الإقرار بأنَّ ارتماء «أوستين» في مقولات المقام والإنجاز جعله يجد كثيرًا من الصعوبات، وقضية الحال هنا «عمل التّأثير بالقول» في علاقته بالإثبات. فـ«أوستين» الذي يفسّر الأعمال اللّغويّة من منطلق المقامي (Austin,1970, 117) رفض أن يكون عمل التّأثير بالقول وضعيا وترك الاستدلال عليه للمقام أساسًا، وهذا لا شكَّ عائد إلى منطلقاته الفلسفيّة التي تُعنى بالكلام في سياقه التامّ مقصية البنية النحوية من مجال دراستها.

إنَّ قناعة «أوستين» بجدوى عمل القول في التّعبير عن الأثر هو الذي جعله في اعتقادنا يجدُ هذه الإشكالية، فهو - باعتباره سليل فلسفة اللّغة التي تدرس الأقوال من منطق فلسفيّ اجتماعيّ - يرى الأعمال من داخل المؤسّسة، ويحكم عليها من منطق الإنجاز، وهو منطق محكوم بالمعجم أساسًا. وترتّب على هذا قراءته لعمل التّأثير بالقول من خلال العمل بالقول أي من خلال التّصريح بفعل في صدْر الكلام يُفصح معجميّا عن

(١) هذا الفهم يأتي في إطار تساؤل بدأه أساتذتنا، ونخصّ بالذّكر (الشريف، ١٩٨٦)، (المبخوت، ٢٠١٠)، (الشيباني ٢٠١٥) يتمثّل في محاولة إيجاد أساس وضعي لعمل التّأثير بالقول، ونحن نعتقد في إطار هذا التساؤل أنّه - وضمن الإثبات على الأقل - تتصل التبعات الذّهنية والتّأثيرات بالاعتقاد المؤسّس لعمل الإثبات (العمل المقصود بالقول). وتبعا لذلك يمكن ردّها للأساس الوضعي، وهو أساس يستبطنها ويتكهّن بها كلما اقتضت الحاجة.

القصد من القول في المقام المعيّن، ويشترط أنْ يتبعه عمل ماديّ سلوكيّ فعليّ. فلجوء «أوستين» إلى الفعل الإنشائي في صدْر الكلام -كما أشرنا سابقًا- له علاقة بفهمه للتأثيرات بالقول، تفسير ذلك أنَّ صاحب «كيف نصنع الأشياء بالكلمات» كان مهوسًا بسلطة الفعل الإنشائي في إيقاع العمل، وهذا ما جعله يعتبر هذا النوع من الأفعال يُحقّق عمل التّأثير بالقول معجميّا، فقولك: «أفْعَل كذا»[1] هو إنجازٌ للفعل لحظة التكلّم، وهذا فيه نوع من الإسقاط على بنية القول دون البحث في علاقاتها المعنويّة، ذلك أنَّ إلقاء الجملة في المقام له من التبعات التّأثيرية الكثير التي لا يمكن محاصرتها إذا ما وقفنا عند حُدود الوسْم اللّفظيّ الظّاهر.

ابتعادا عن التعميم في نقدنا لهؤلاء نقول إنَّ عمل التّأثير بالقول من الإثبات له صلة ببنية العمل المقصود بالقول وليس متروكًا للخارج، ويأتي هذا الفهم في إطار السعي إلى إيجاد نظاميّة[2] لعمل التّأثير بالقول الذي فتح أبوابه «المبخوت» في دائرة الأعمال اللّغويّة (المبخوت، ٢٠١٠، ٧١- ٧٢- ٧٣- ٧٤)، وواصل العمل فيه «الشيباني» في قضايا تصنيفه (الشيباني، ٢٠١٥، ٤٦٤- ٤٦٥). ونعلّل هذا الفهم فيما يخصّ عمل الإثبات بكوْن التّأثيرات الحاصلة في المخاطَب نتيجة إلقاء القول الإثباتي لها علاقة بمفهوم الاعتقاد المؤسّس لهذا العمل، فالمتكلّم المنشئ للإثبات وقبل إلقائه للقول معجميّا (العمل القولي الذي أوهم «أوستين») يعلّق به أغراضًا ومقاصد (تأثيرات) خلافًا للعمل المقصود بالقول (تثبيت اعتقاد) يقع الاستدلال عليها بالجمع بين ما هو نظاميّ حاصل قبل التّعجيم وبين ما هو مقاميّ يحيّن هذا الحاصل.

---

(١) تعلقت صيغة «أفعلُ» بالبنية اللّغويّة المفيدة للجعلية، وهذا في اعتقادنا ما جعل «أوستين» يركّز على هذه الصيغة في تفسيره لعمل التّأثير بالقول «فهي بنية تفيدُ حمل المخاطَب على فعل شيء ما أو اعتباره مستقرًا لحدث نفسي أو عملي» (المبخوت، ٢٠١٠، ٧٣).

(٢) المقصود بهذا الافتراض أنْ نختبر إمكانية الربط بين الأعمال في القول إثباتًا ونفيًا وتأكيدًا لهما، وأمرًا واستفهاما... إلخ والأغراض التي تُساق لأجلها بغية النّظر في مدى شرعية البحث عن إدراج عمل التّأثير بالقول (أو جزء منه على الأقل وما هو هذا الجزء؟) في حسابنا الدّلاليّ للعمل اللّغويّ. (المبخوت، ٢٠١٠، ٧٢).

بنـاء علـى ذلـك فـإنّ عمـل التّأثـير بالقـول في جزء منـه نظـاميّ ويبقـى جـزؤه الآخـر رهـين الإنجاز، وهـذا يـدلّ علـى الاسترسـال الحاصـل بينهمـا (النظامي /المقـامي). وهـو مـا جعـل «المبخـوت» يقـول في «جـزء منـه علـى الأقـل» (المبخـوت، ٢٠١٠، ٧٢) لحـدوس عنـده أنّ لعمـل التّأثـير بالقـول وجهًـا نظاميًـا، وهـذا أيضـا مـا جعـل «الشـيباني» يقـول: «ليـس عمـل التّأثـير بالقـول مُجـرّد تبعـات عيانيـة سـلوكية أو ذهنيـة يكشـف عنهـا المقـام وحـده الـذي يغـني عـن التمـاس هـذا العمـل نظاميًـا» (الشـيباني، ٢٠١٥، ٤٦٧).

٤-٢- منوال ق(ض) وإشكاليات تنزيله على سمة الشغور في الإثبات:

إنّ سـعي «أوسـتين» المتواصـل إلى الإقـرار بإنشـائية الإثبـات وتعميـم مفهـوم الإنشـاء علـى سـائر الأعمـال اللّغويّـة مـن خـلال طرحـه لفكـرة الفرضيّـة الإنشـائية المتمثّلـة في الفعـل الإنشـائي واسـمًا للعمـل المقصـود بالقـول كان لـه كبـير الأثـر في مشـروع «سـورل» رغـم نـزوع «سـورل» إلى دراسـة اللّسـان عـوضَ الـكلام، واتجاهـه - بتحفـظ - منـحى نظاميّـا في دراسـة العمـل اللّغـويّ الـذي يـتراءى لـكلّ دارس لفكـر «سـورل» أنّـه متجـاوز ومُجـدّد لنظـرة أسـتاذه، ولكـنّ الأمـر غـير ذلـك فيمـا سـنرى. فصاحـب كتـاب «التّعبـير والمعـنى» ومـن خـلال اعتمـاده علـى منـوال ق(ض) الـذي اقترحـه مـن أجْـل إيجـاد حسـاب دلاليّ للأعمـال المقصـودة بالقـول، حيـث تمثّـل (ق) موضـع القـوة وترمـز (ض) إلى المحتـوى القضـويّ أو القضيـة المعـبّر عنهـا، كان يطمـحُ إلى التّمييـز بـين القـوة المسـلّطة علـى التّركيـب مـن التّركيـب نفسـه الـذي هـو القضيـة، وقـد كان مـن خـلال ذلـك يسـير نحـو إيجـاد وجـه نظـاميّ لاسـيما أنّـه اسـتطاع عـزْل مقصـد المتكلّـم عمّـا يمكـن أن تُوهـم بـه القضيـة المعـبّرة عنـه لفظًـا، وليـس أدلَّ علـى هـذا عنـد «سـورل»، مـن مثالـه المشـهور الـذي وقـع تداولـه كثـيرًا حـول الجنـدي الأمريكـي الـذي وقـع أسـيرًا عنـد القـوات الإيطاليـة (Searle, 1972, 84)، وبنـاءً علـى هـذا فـإنّ القضيـة المُحيـل عنهـا يمكـن أن تتعاقـب عليهـا قـوى إنشـائيّة متعـدّدة مـن إثبـات ونفـي واسـتفهام... إلـخ.

ولـمّا كان «سـورل» يؤمـن بـأنّ القـوى المقصـودة بالقـول يجـب أن تكـون موسـومة وضعيّـا (وهـذا يُحسـب لـه باعتبـار أنّـه كان يؤمـن بـأنّ التّركيـب هـو الحلقـة الواصلـة بـين

مقاصد المتكلّم وما سيفهمه المخاطَب من أثر)، فإنَّه بحث عمّا يمكن أن يسِمَ عمل الإثبات نحويًّا، ولم يجدْ - في حُدود ما نَعلم - أكثر من الفعل الإنشائي واسمًا. وبهذا نراه قد عاد على أعقابه فيما لاحظه في البداية، وانخرط هو نفسه في تصوّرات أستاذه، فبهذا التصوّر اختزل «سورل» كل عمل قوليّ إنجازيّ في مفهوم القوة المقصودة بالقول ضمن البنية الدّلاليّة العامّة ق(ض) (ميلاد، ٢٠٠١، ٥٤١). يكشف هذا الفهم عن إشكالية مردّها أنَّ الخبر عموما والإثبات خصوصا ينبني على عمل القول دون العمل المقصود بالقول، فـ«سورل» مزج القضية في القوة حيث لم نعدْ نرى الفوارق بينهما أو بصورة أدقّ لا نجد ذلك التّلازم الإعرابيّ الذي يُوهم به منوال ق(ض) في ظاهره.

إنَّ منوال **ق(ض)** على مزاياه الكثيرة التي تكشف عنها المعاينة الأولى لكلّ قارئ لأعمال «سورل» فيه من الإشكاليات الكثير، فصاحب هذا المنوال أراد أن يبيّن أنَّ كل عمل لغويّ فيه قوة مقصودة بالقول، وفيه قضية لكن وراء هذا التّفصيل إشكالٌ أعمق لا يبدو ظاهرًا مفاده أنَّ «سورل» يريد أن يُبين أنَّ هذه القوة ربما لا تظهر في الجملة فنحتاج إلى ما يُحدّدها في مقام مُعيّن من مثل الفعل الإنشائي «أثبتُ» في الإثبات، ووراء هذا إشكالٌ أخطر هو أن نختزل كلّ قول في قوته المقصودة. وإنْ طبقنا هذا التّمشي الذي قدّمه «سورل» على عمل الإثبات سنقف عند موطن الخلل لاسيما أنَّ الإثبات ينبني على عمل القول ولا يُوسم بحرف أو فعل يُبرز قوته المقصودة. وأساس هذا الفهم أنَّنا ننطلق في دراستنا للإثبات من خلال ما استقاه «الشريف»(٢٠٠٢) من نظريّة الحرف في النّظريّة النحوية العربيّة، وما توصّل إليه «ميلاد» (٢٠٠١) في ترسيخ علاقة موضع فعل المتكلّم بالمحلّ الإحالي إعرابيًّا، أو فيما فسّره «المبخوت»(٢٠١٠) من حركيّة وحساب دلاليّ في الأعمال اللّغويّة.

فشغور صدر الكلام في الإثبات حسب النّظريّة النحوية العربيّة دليلٌ على أنَّ العمل إثبات، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يعوض الفعل الإنشائي «أثْبِتُ» قوة الإثبات تعويضًا سطحيًا في صدر الجملة، وإنَّما علاقة موضع فعل المتكلّم بالموضع الإحالة هي

شبكة معقّدة يتصرّف فيها المتكلّم بحسب أغراضه، فهذا الشّغور الذي في الإثبات مهيأ أن يُمْلأ بكثير من الأفعال والحروف التي تُغيّر معناه بما في ذلك فعل «أثْبِتُ»، هذا خلافًا إلى أنَّ موضع فعل المتكلّم يكسب إنشائيته من الحرف غالبًا، فالحرف في النّظريّة النحوية العربيّة هو المرشّح الأوّل للإنشاء. ويزدادُ الأمر صعوبة حين تجد حروفًا تتصدّر موضع فعل المتكلّم ولا تُغيّر الإثبات، وإنّما تخصّص الاعتقاد، وهذا ما كنا تناولناه في الباب الأوّل ضمن درجات الاعتقاد في الإثبات. وخلافًا لذلك، فإنَّ اختزال القضية في القوة المقصودة بالقول في عمل الإثبات اعتبارٌ خطيرٌ، وتكمن خطورته في كونه يحجب عنّا علاقة اللّفظ بالمعنى، ويحجب كذلك مقصد المتكلّم في مقابل ما يُحيل عليه المضمون الإحالي، ولتبسيط الأمر نقترح مثالًا تقول الأستاذ لطلبته:

- «الجو بارد في الفصل»، وهو يقصد خمول الطلبة وعدم تفاعلهم، وبالوقوف عند هذا القول بحسب منوال ق (ض) عند «سورل» الذي يختزل القضية (الجو بارد في الفصل والمحتملة للصدق والكذب) في القوة المقصودة (التي رُشّح لها الفعل الإنشائي أثْبتُ)، فإنَّ الطلبة سيفهمون أنَّ الأستاذ يخبرهم عن برودة الجو، مردّ هذا أنَّ إرجاع القضية واختزالها في القوة المقصودة جعل الطلبة لا يتعرّفون عن مقصده لاسيما أنَّ «سورل» يرى القوة موسومة بالفعل، وهو وسْم مُسْقَطٌ ولا يأخذ بعيْن الاعتبار العلاقة بين موضع فعل المتكلّم والمضمون الإحالي. وتعتبر تصورات «غرايس» الأكثر إيغالًا في المقام باعتبار أنَّ صاحب «المنطق والمحادثة» يُعاين التّأثيرات بالقول مُعاينة سلوكيّة، ويرفض أنْ تكون لها مواضعات، وهذا ما يجعلها متروكة إلى حدوس المخاطَب وردّة فعله.

على وجْه العموم، فإنَّ محاولات «أوستين» ومن بعده «سورل» و«غرايس» تُعدّ من باب الإسقاط المعجميّ الذي قال عنه «المبخوت» إنّه «ضربٌ من الميتافيزيقيا»، فموضع فعل المتكلّم في الإثبات الذي يكون شاغرًا موضعٌ مُؤسّسٌ وقابلٌ لاحتضان كثير من المعاني، فهو ليس بهذه السلميّة التي ترشّح المعنى بمجرّد تصدير فعل إنشائي

في صدْر الكلام. وحسب هذا الفهم يكون «سورل» قد سقط في «جبرية «أوستين»» - إنْ صحَّ التّوصيف-، وهي جبريّة مقنّعة أراد بها تجاوز أستاذه ولكنّه في اعتقادنا وقع في نفس الإشكال بأنْ فسَّر العمل المقصود بالقول من الإثبات تفسيرًا معجميّا، مفاده إسقاط الفعل الإنشائي في موضع فعل المتكلّم دون البحث في علاقة هذا الموضع (ق) بموضع الإحالة (ض) بحثًا إعرابيًّا يكشف عن علاقة البنية بالدّلالة. وقد عبَّر عن هذه الفكرة «الشيباني» بموقف طريف يقول: «وقد لا نجازف إنْ قلنا إنَّ الفعل الإنشائيّ كانَ بمثابة قشرة الموز التي ألقى بها «أوستين» في طريق تأسيسه لنظريّة في أعمال الخطاب، ففطن إليها «سورل»، ولكنَّه عوض أن يبعدها عن طريقه حتى لا ينزلق، أبقى عليها أمامه فوقع بسببها» (الشيباني، ٢٠١٥، ٤٠٨).

إنْ دققنا النّظر بصورة عامّة سنجد جملة من الإشكاليات المرتبطة بمميزات الخبر عن الإنشاء، ومن أهمها فيما يخصّ الإثبات أنَّ أصحاب نظريّة الأعمال اللّغويّة حاولوا تطبيق معيار النّجاح والفشل بدَلَ الصّدق والكذب، ووراء هذا التّمشي مخرجٌ اتخذه كلّ من «أوستين» و«سورل» تمثّل في أنَّ معيار النجاح والفشل يُدرج الإثبات ضمن الأعمال اللّغويّة الإنشائية، ويبعده عن مصاف الخبر وإنْ صرّحا أنَّ للإثباتات ميزةً خاصة عن الإنشاءات بقبولها معيار الصّدق والكذب.

ونحن إذْ نعرض هذه الصّعوبات التي وقع فيها أصحاب نظريّة الأعمال اللّغويّة في مقاربتهم لمفهوم العمل اللّغويّ إنّما نريد الإشارة إلى أنَّنا ننطلق من تصوّر نحاتنا الذين ينطلقون في تحديد الظّاهرة اللّغويّة من النظام، وهذا على خلاف ما رأيناه عند التّداوليين عامّة وأصحاب فلسفة اللّغة خاصة من تغليب النّظم على النظام، فالإثبات عندهم ليس معنى نحويًّا وليس عملًا لغويّا مجرّدًا ولكنه إنجاز عمل (Austin, 1970, 14)، وهو إنجاز معرّض كسائر الأعمال اللّغويّة لكل خصوصيات المقام التي تتوفّر للإنشاءات من قبيل النّجاح والفشل والاعتقاد وحسن النية... إلخ. ولعلّه من الضروري الإشارة إلى أنَّ هذه الصعوبات التي صاحبت مشروع «أوستين» و«سورل» و«غرايس» في دراستهم

للإثبـات تعـود بالأسـاس إلى انحصار منطلق هـؤلاء فيما هـو فلسـفيّ لغـويّ لا يُعـنى بالأسـس النحويـة، وهـذا مـا سـنحاول العـودة إليـه في البـاب الثّالـث.

نـودّ في نهايـة هـذا التّشـخيص للصعوبـات الـتي وجدهـا أصحـاب نظريّـة الأعمـال اللّغويّـة أن نقـول إنَّ هـؤلاء رصـدوا الإثبـات رصـدًا يبـدأ مـن المقـام في اتجـاه النّظـام، أي درسـوه مـن منطلـق الآني الفـرديّ المُنغـرس في خصوصيـات التّخاطـب في علاقتـه بالمتغـيّر المتحـوّل غـير الثّابـت، وحاولـوا تنزيلـه علـى الـمُجرّد المُسـتقرّ الثّابـت، وهـذا في اعتقادنـا سـرّ الانـزلاق الخطـير في قراءتهـم باعتبـار منهجهـم يتـوخى «معـاني الكلـم في معـاني النّحـو» وليـس العكـس، ويبـدأ مـن الخصوصيـات المعجـم ليعمّمهـا علـى الـكلّ (النّظـام)، وهـذا يجـد مـن الأرضيّـة المعرفيّـة لهـؤلاء مـا يـبرّره نظـرًا لأنَّهـم ينطلقـون مـن تصـورات فلسـفيّة بعيـدة - نوعـا مـا - عـن النّحـو.

خاتمة الفصل الأوّل

لقد حاولنا في هذا الفصل التوقّف عند قراءة أصحاب نظرية الأعمال اللّغويّة لعمل الإثبات، وكان لازمًا علينا في البداية أن ننظر في نشأة هذه النّظرية وأهمّ المرتكزات القائمة عليها، مما جعلنا في مرحلة قادمة التّعرض إلى رؤية روادها لعمل الإثبات وأهمّ الإشكاليات التي تعرضوا إليها.

بدأنا مع «أوستين» من خلال تعميم مشروعه الإنشائيّ على سائر الأعمال، ومنها البحث في إنشائية الإثبات الذي جاءت في إطار بحثه عن إنشائية الخبر عمومًا، وكنا قد بينّا كيف مكّنه اكتشاف «العمل المقصود بالقول» من ذلك أي الدّلالة الإنشائية الأساسيّة التي يحمل عليها القول بما أنَّ كلّ قول يتحقّق فيه عمل قولي وعمل مقصود بالقول (القصد) وعمل التّأثير بالقول (التبعات الذّهنية والعملية). وقد تتبّعنا مع «أوستين» فرضيّة الفعل الإنشائي التي وضعها ليختبر بها إنشائية الأقوال حيث تُترجَمُ إلى صيغ مبدوءة بفعل إنشائي يختزل في داخله «صانع القول ومُوجد العمل وزمان الإيقاع» حتى يُخرج القول من التباسه الإنشائيّ وما يحتملهُ من تأويلات متعدّدة، ثم حدّدنا في مرحلة أخرى رؤية «سورل» التي تمحورت بالأساس في الأنموذج الموحّد ق (ض) الذي مكّنه من اعتبار مفاده أنَّ داخل القول مكوّنان أساسيان، هما مؤشّر قوة القول ومؤشّر القضية الذي يضطلع بوظيفة الإفصاح عن الوجْه الذي تحمل عليه القضية التي يجب أنْ تسند إلى القول ونوع العمل المقصود بالقول الذي حقّقه قائل الجملة، ويكمن جوهر عمل «سورل» بتركيزه البحث في العمل المقصود بالقول من الخبر.

لم يكن ما توصّل إليه هؤلاء في بحثهم عن الإثبات خاليًا من الإشكاليات لذا قمنا في مرحلة أخرى بنقْد تصوّرهم وخاصة فيما يتعلّق بتعميمهم للطّابع الإنشائيّ على الإثبات، الذي تمحور أساسًا في فرضيّة الفعل الإنشائيّ وحدودها، فأمّا ثاني هذه الإشكاليات فتعلّقت بقصور تطبيق مفهوم العمل اللّغويّ على الإثبات وخاصة في مفهوم عمل التّأثير بالقول الذي جاء مخالفًا للتصوّر البلاغيّ العربيّ. وتعود هذه الإشكاليات إلى أنَّ

«أوستين» و«سورل» بحثا عن الإثبات من مُنطلق تداوليّ لا يُعنى بما هو نحويّ، وهذا ما جعلهما لا يُحدّدان الظّاهرة تحديدًا دقيقًا إلّا أنّنا مدينون لهما بما أدخلاه من مفاهيم جديدة وأساليب بحث دقيقة تدفع بنا إلى إعادة قراءة بعض التصوّرات في النّظريّة اللّغويّة العربيّة.

وقد مثّلت المرحلة الثّالثة في التّصوّر التّداولي مرحلة «غرايس» بمفهوم الاستلزام الحواري التي درسنا فيها استلزامات الإثبات وقواعده وشروطه التي تمكّن من معالجة المعاني البلاغية المتحقّقة. ولعلّ الأساسيّ في هذه المرحلة هو ما صاغه «غرايس» من قواعد «مبدأ التّعاون» تؤطّر العملية التّواصليّة، وما يمكن أن يحدث من خرق في الشروط التخطابيّة التي تؤدّي إلى بروز أغراض تُفهم من سياق القول، وتعتبر مرحلة «غرايس» مرحلة مهمّة في البحث في الإثبات، ذلك أنّ «غرايس» أقحم العمل اللّغويّ عامّة في أصول الخطاب. والحاصل أنّ الإثبات أحرج أصحاب فلسفة اللّغة ومثّل عَقبة في مشروعهم التّصنيفيّ.

الفصل الثّاني

الإثبات في التصور البلاغي العربي





تمهيد:

نسعى من خلال هذا الفصل إلى الوقوف عند الخصائص البلاغيّة للإثبات في التصوّر البلاغيّ العربيّ، وهي خصائص تجد حظّها في عنوان بحثنا ضمن الوجُوه والفُروق المستخلصة من الدّلالة الوضعيّة، التي بسطنا كيفية تكوّنها في الباب الأوّل، وتبيّن لنا أنّها دلالة نشأت في تربة نحوية، وأنّها أصل المعنى الذي تنبني عليه سائر المعاني الثّواني.

وقد تبيّن لنا في مستوى البحث عن الدّلالة الوضعيّة للإثبات أنّها دلالة شديدة الصّلة بالمتكلّم العامل، ولهذا نزّلناها في إطار نظريّة العمل الإعرابيّ، التي مكّنتنا من معرفة الأسس النحوية لتكوّن الدّلالة عامّة وما يمكن أن تحقّق من معان بلاغية، لهذا فنحن على وعي بأنَّ المرور إلى الوجُوه والفُروق البلاغيّة للإثبات رهين التّعرض إلى تركيبه ضرورة «فتتبّع خواص تراكيب الكلام في الإفادة مشروط بالتّعرّض لتراكيبه ضرورة» (المفتاح، ١٦٣). يترتّب على هذا أنَّ التّصور البلاغيّ العربيّ يقوم على أساس نحويّ، فلمّا كان التّعرّض إلى الوجُوه والفُروق رهين التّعرّض للتراكيب ضرورة، كانت المعاني الأصول هي المحدّد الأساسيّ للمعاني الثّواني، وهذا مبدأ بلاغي، فما يتوصّل إليه النّحويّ في دراسته للمعنى يبقى معلقًا إلى أن يأتي البلاغيّ ليتمّه، وما يقوم به البلاغيّ يؤسّس أعمدة بنائه النّحويّ أساسًا. ونحن إذْ نقول هذا الكلام ليس معناه أنَّ النّحويّ في دراسته للتراكيب لا يطمح إلى البحث في معانيه المقامية، وأنَّ البلاغيّ في دراسته للمعاني لا يهتمّ بالتّراكيب ضرورة، وإنّما هذا الفصل هو مجرّد فصل منهجيّ نرسم من خلاله الخطوط العريضة لدراسة الظاهرة اللّغويّة التي تتأسس على الجمع بين الاثنين، جمعًا يتجاوز هذا الفصل الذي قد يجعلنا نسقط في نتائج تخلُّ بمنهج البحث عمومًا.

بذلك نخلصُ إلى القول إنَّ البلاغيّ في دراسته لهذه الدّلالة الوضعيّة التي حدّد معالمها النّحويّ يسعى إلى البحث عن الوجُوه والفُروق البلاغيّة المُمكنة لتحقّق هذه الدّلالة لما يقتضيه الحال حسب المقامات وسياقات القول، فهو باحثٌ في دقائق تتجاوز حدود الدّلالة السطحيّة بالغوص في عمق التّراكيب مفتشًا عن مكامن المعنى وما يحملُ

من دلالات عميقة وصولًا إلى البيان والإعجاز. ولمّا كان المعنى البلاغيّ متعددًا تعدّد الوجُوه والفُروق، وتعدّد المقامات التي تقتضيه كان لا بدّ من ضبطه وتقسيمه، وهذا ما ذهب إليه «الجرجاني» أولًا ومن بعده «السكاكي» في مفتاح العلوم؛ ذلك لأنه فتح لنا المجال لبداية محاصرة المعنى بأنْ جعل علم المعاني أوّل العلوم التي يبدأ فيها تشكّل المعنى بلاغيّا؛ ولذلك سنتخذه إطارًا نظريًّا نبحث فيه عن الوجُوه والفروق، لاعتقادنا أنَّ علم المعاني هو الفضاء الوحيد الذي نفسّر فيه علاقة النّحو بالبلاغة، ومن خلاله يمكن أنّ نلجَ وجُوه البيان درجةً أعمق في علوم البلاغة.

ولمّا كان الإثبات يُدرج ضمن الخبر فإنَّ بحثنا فيه سيكون بالتّعرّض للخبر أولًا ثمّ تفصيل القول في الإثبات باعتباره حكمًا بثبوت الشّيء للشّيء، وهو الممثّل الأبرز لخبريّة الكلام. وفي الإطار نفسه سنحاول التوقّف عند تقاطع هذا العمل اللّغويّ بلاغيّا مع أعمال أخرى صُنفت ضمن الإنشاء الطلبيّ والإنشاء غير الطلبيّ خاصة الذي يُنجز ببنية إثباتيّة، وسيكون عملنا في الخصائص البلاغيّة للإثبات في مرحلة أولى وصفيا بتتبّع موقف البلاغيّين في ذلك وإبراز التّأسيس للإثبات البلاغيّ على منطق نحويّ تمهيدًا للباب الأخير من البحث الذي سنكشف فيه عن القوانين المتحكّمة في خروج الإثبات للدّلالة عن جملة من الوجوه والفروق.

قبل ولوج عمق المسألة في دراسة الإثبات ضمن ثنائية الخبر والإنشاء لم نجد بدًا من تحديد ماهية علم المعاني وجوهره؛ ذلك لأنّ هذا العلّم اعتبر الخيط الرفيع بين البلاغة والنّحو، حتى أنّهم اختلفوا في إلحاقه بالنّحو أو البلاغة لعسر ضبطه وتماهي الدّرس فيه، هذا مع كونه علمًا تقع تحته ثنائية الخبر والإنشاء.

عملا بما تقدّم، فنحن نعتقد أنَّ الوقوف عند أساسيات هذا العلّم ستمكننا من فهم الإثبات بلاغيّا، وعليه فإنَّ عملنا في هذا الباب سيكون متجهًا نحو دراسة الخصائص البلاغيّة للإثبات بتنزيله في إطار علم المعاني وخاصة في ثنائية الخبر والإنشاء، ومن ثمَّ البحث في خصائص التّصور البلاغيّ العربيّ وكيفية اشتغاله والأسس التي تحرّكه

لنمهّد العمل للباب الثّالث الذي سندرس فيه الوجوه والفروق البلاغيّة المتحقّقة من بنية الإثبات. وفي هذا الإطار نتساءل عن السّبيل التي يتخذها البلاغيّ ليحقّق مبتغاه؟ وماهي الوجوه والفروق البلاغيّة المتحقّقة من عمل الإثبات؟ وهل يمكن القول إنَّ البلاغيّ وهو يؤسّس لعمله على أنقاض عمل النّحويّ أنَّ البلاغة العربيّة هي بلاغة نحوية بالأساس؟

١- علم المعاني إطارًا نظريًّا لدراسة الإثبات بلاغيًّا:

إنَّ البحث في الإثبات وخصائصه البلاغيّة يحتّم علينا منذ البداية تنزيله منزلته الصحيحة من البحث، فلا شكّ في أنَّ التّعرّض إليه كان في إطار التّعرّض لثنائية الخبر والإنشاء، وهي ثنائية دُرست في التّصور البلاغيّ العربي ضمن باب علم المعاني؛ ولذلك فإنَّ اختيار علم المعاني إطارًا نظريًا لتأسيس العمل في الخصائص البلاغيّة للإثبات يُعدّ من باب وضْع الأمور في إطارها. إلَّا أنَّنا نشير إلى أنَّ التزمنا بعلم المعاني إطارًا نظريًّا لدراسة الإثبات بلاغيًّا لا يعني البتة أنَّنا نقصر النّظر على مباحث علم المعاني بل إنَّنا سنخوض في ظواهر البيان؛ ذلك لأنّ افتراضنا ينبني على كوْن الإثبات في دلالته الوضعيّة النحوية مهيأ للاستعمال بلاغيًا مما ينتج عنه بروز جملة من المعاني. وهذا مما يؤكّد ترابط العلوم، فعلوم البلاغة (معانٍ وبيان وبديع) ليست إلَّا ساحات استعمال لهذه الدّلالة الوضعيّة، وهي انعكاس للإثبات النّحويّ مقاميًا، فما كشفنا عنه في الباب الأوّل من دراستنا للفروق في الإثبات ضمن الدّلالة الوضعيّة[1] سنحاول تشريح القول فيه مقاميًا. ومن هنا الدخول إلى ساحة العمل البلاغيّ الذي يدرس تطابق هذه الخواص في التّركيب بما يوافق مقتضى حال المخاطَب.

---

(١) لقد تحدثنا عن الفروق في الإثبات في الباب الأوّل من هذا البحث ضمن الدّلالة الوضعيّة إيمانًا منّا بأنَّها فروق نحوية وإنْ كان فيها للمقام حضور، فنحن التزمنا بها في هذا القسم باعتبارنا نعتبر هذا المستوى لم يدخلْ بعدُ ساحة البلاغة، فاستعمال هذه الفُروق في مقاماتها هو الذي سيولّد معاني جديدة، وهنا يدخل عمل البلاغيّ الذي يهتمّ بهذه الخواص في مطابقتها لمقتضى الحال.

إنَّ بلورة فكرة معاني الكلام في النّظريّة النحوية العربيّة جاءت ضمن علم المعاني تحديدًا، وهذا من باب التّصنيف لا أكثر إذ نلتزم به منهجيًا في البحث رغم عدم إيماننا به في تحديد ظاهرة الإثبات وما يحتمل من وجُوه وفروق؛ ولذلك فإنَّ عملنا في هذا الإطار سيكون بالتوقّف عند الإثبات وموقعه من ثنائية الخبر والإنشاء، ومحاولة رصْد كيفية تطرّق البلاغيين إليه في هذا الباب الذي عدّه «السكاكي» بابًا في «تتبّع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتّصلُ بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره» (المفتاح، ١٦١). ونبتغي في هذا الإطار الكشف عن طبيعة الإثبات البلاغيّة وفْق هذا التّعريف؛ ذلك لأنّ الإثبات بعد اكتماله تركيبًا دالًا له تمظهرات بلاغيّة عدّة تجعله يتماهى - باعتباره خبرًا- مع الإنشاء ويتقاطع معه، وهذا التّماهي ربّما سيكون من باب اتصال علْم المعاني بالنّحو وقيامه عليه.

بالعودة إلى تعريف «السكاكي» لعلْم المعاني، ومحاولة تفكيكه نجده يهتمّ بخواص تراكيب الكلام بربطه بالإفادة أولًا، وفي موافقته لقوانين النّحو وصولًا لمراعاة مقتضى الحال ثانيا، فعلمُ المعاني يتجاوز التّراكيب في نحويّتها الصِرفة ليهتمّ بخواصها التي تقتضي مطابقة الحال. وفي هذا يشير «السكاكي» إلى نقطة مهمّة، وهي أنَّ التّراكيب المقصودة هي «التّراكيب الصّادرة عمن له فضْل تمّيز ومعرفة، وهي تراكيب البلغاء، لا الصّادرة عمن سواهم، لنزولها في صناعة البلاغة منزلة أصوات الحيوانات، تصدر عن محالها بحسب ما يتّفق، وأعني بخاصية التّراكيب ما يسبق منه إلى الفهْم عند سماع ذلك التّركيب، جاريًا مجرى اللازم له، لكونه صادرًا عن البليغ، لا لنفس ذلك التّركيب من حيث هو هو، أو لازمًا لما هو هو حينًا» (السّابق).

نفهم من كلام صاحب المفتاح، أنَّ علم المعاني يهتمّ بالتّراكيب البليغة التي تتجاوز الدّلالة الوضعيّة (أصل المعنى)، غير أنَّه تجاوز يحمل معه ملامح الأصل، ومن بينها خواص التّراكيب. وعليه فإنَّ مجال علم المعاني وموضوعاته مزدوج بين التّراكيب وأصلها الذي هو من مشمولات علم النّحو، وبين خواصّها بما يُطابق الحال الذي هو

مستوى بلاغي. هذا الترابط بين العلمين يتحرّك في أرضية مشتركة لها ثوابت نظرية، حيث يسلم أهل المعاني بقضية أصل الوضع التي هي من مشمولات علم النحو، وهنا يقول تمام حسان: «ولعل من صور التكامل بين العلمين أن نرى علماء المعاني يقبلون قبول التسليم أهم أصل من أصول النحو، وهو أصل الوضع، سواء أكان هذا الأصل مرتبطا بنمط الجملة (والمقصود بينة الجملة في صورتها التامة التي تتضمن الذكر والإظهار الخ)، أم كان مرتبطا بالعلاقات الداخلية والقرائن الدّالة على المعاني المفردة فيها» (حسان، ٢٠٠٠، ص ٣١٣).

من هذا المنطلق فإنَّ علم المعاني يمثّل بمثابة الحلقة الأولى لبداية انفتاح النّحو على مقامات القول، ولا شكّ في أنَّ هذا الانفتاح سيحمل معه الكثير من الدّلالة الأولى ليكون علْم المعاني جامعًا بين النّحو والبلاغة في آنٍ واحد، وهذا ليس بغريب باعتبار وجود اتصال بين العلوم في تحديد الظّاهرة اللّغويّة. غير أنَّ التّوضيح ضروريّ في هذا السّياق لنفهم التّقابل بين الدّلالة الوضعيّة وهي من مشمولات علم النّحو، والوجُوه والفروق التي نراها تحمل وراءها أغراضًا بلاغية رغم ارتكازها أساسًا على علْم النّحو ما دامت فروقًا نحوية أساسا وقائمة على معاني النّحو.

هذا الفهم يجعلنا نعود إلى تعريف البلاغة، وفهْم حدودها وتقاطعها مع النّحو، يقول القزويني: «وأمّا بلاغة الكلام فهي مُطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته» (الإيضاح، ٢٠). ويزيد التّخصيص أكثر حين يعتبر علْم المعاني «علم يُعرف به أحوال اللّفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال» (السّابق، ٤). فتعريف القزويني يوضّح لنا مجال بحث علْم المعاني، فبعد أن يكتمل الكلام في الإفادة نحويًّا تأتي البلاغة لتدرس هذا التّطابق بين الكلام ومقتضى الحال، وتحديدًا بين خواص تراكيب الكلام في علْم المعاني، يقول «المبخوت»: «فالمطلوبُ في البلاغة هو النّظر في العلاقة التي تكون بين الكلام ومقتضى الحال» (المبخوت، ٢٠٠٦ أ، ٢٥).

بناء على ذلك، فعلم المعاني:

- ينطلقُ من التّراكيب التّامة من النّاحية النحوية (هذه التّراكيب هي أبنية إعرابيّة تقتضي شرط الإفادة)، ويدرس علاقتها بمقتضى الحال، وأحيانا تكون مقاماتها نمطيّة، وهي في الإثبات مُجرّد الإخبار.
- يدرسُ خواص التّراكيب باعتبارها استعمالًا مخصوصًا من المتكلّم اقتضته حال معينة، وهذا ما يُخرجها من إطار المقامات النّمطية إلى المقامات الفعلية.
- يدرسُ مقتضى الحال، وهو ما يجري من الذكر وما يُرى من الحال، وهنا استحضار للطّرف المقابل (المخاطَب). وهذا ما يعكس اهتمام علْم المعاني بأطراف التّخاطب.

من هذا المنطلق فإنَّ موضوع علم المعاني هو دراسة الكلام المفيد في مطابقته لمقتضى الحال، وهذا المجال مشترك بين النّحو والبلاغة، فتراكيب الكلام سماتها لغويّة نظاميّة أساسًا، ومقتضى الحال يدخل في باب المقام والسّياق عموما[1]. هذا التّصور لعلم المعاني سينعكس على دراسة الإثبات باعتباره معنى من معاني الكلام ينحدر من التّركيب أساسا الذي هو من مشمولات علم النّحو، ويقتضي أيضًا مقام قول ومراعاة حال المخاطَب بلاغيًّا. هذا الفهم يجعلنا نُقرّ مبدئيا بأنَّ الإثبات باعتباره تركيبًا مفيدًا تتحقّق من خلاله دلالة وضعية نحوية هي من مشمولات علم النّحو يكون مهيأ للتصرّف فيها بلاغيّا متى بدأ المتكلّم التّصرف في هذا التّركيب الأوّل في بساطته الدّلاليّة نحو الوجُوه والفروق، وتكون أيضا الوجُوه والفُروق خصوصية زائدة عن هذا المعنى الأوّل. غير أنَّ الأمر ليس بهذه البساطة؛ ذلك لأنّ الوجُوه والفُروق المقابلة لأصل المعنى «كثيرة ليس

---

(١) هذا التّصوّر عند صاحب المفتاح يعكس وعي البلاغيّين بفكرة المقام، فكأنّنا بالمفاهيم التّداولية الحديثة مترسّخة في النّظريّة البلاغيّة العربيّة، فعلْم المعاني بهذا الفهم يُعدّ علمًا جامعًا بين المستوى النّحويّ الصِرف والمستوى التّداوليّ الذي يتطلّب الإلمام بجوانب المقام. وسنحاول في قادم البحث إثبات هذه الفكرة وخاصة في تبلورها أكثر في علم البيان إيمانا منّا بأنَّ علمي المعاني والبيان هما بمثابة ساحات الاستعمال الحقيقية للدّلالة الوضعيّة.

لها غاية تقف عندها ونهايةٌ لا تجد لها ازديادًا بعدها» (الدّلائل، ٨٧). فهي تبدأ من مجرّد تصرّف في التّركيب كما كنّا رأينا ضمن الفروق في الإثبات (التّقديم والتّأخير، الذكر والحذف، الوصل والفصل) لتؤسّس لأغراض بلاغية مُوغلة في البلاغة وصولًا إلى أعلى درجات الإعجاز، وهذا ما يجعل الالتحام بين النّحو والبلاغة التحامًا دقيقًا يصعب فيه الفصل.

هذا التراتب البلاغيّ في الإثبات نراه يبدأ بالتشكّل مع الوجُوه والفُروق التي تُدرس في إطار علم البلاغة في مقابل الدّلالة الوضعيّة التي هي من مشمولات علم النّحو، وتحديدًا في علم المعاني الذي نراه الإطار الذي تلتحم فيه الدّلالة الوضعيّة بمقامات قولها التحامًا أوليّا[1]. وهو حسب تفصيل «الشريف» لمستويات النظام النّحويّ، يقع في المستوى التّصريفي الإعرابيّ المعجّم الذي يبدأ فيه وسْم الأبنية النحوية الإعرابيّة المجرّدة باللّفظ، وتتوخى فيه معاني النّحو فيما بين الكَلم على حدّ قول «الجرجاني». هذا الوسْم يُخرجها من ساحة التّجريد إلى ساحة الاستعمال، ولكنّه استعمال ليس بالصفة التي نجدها مثلًا ضمن المقامات الحقيقية (التّداولية) أو ما يُمكن أنْ نجده في علم البيان؛ ذلك لأنّ هذه المستويات تتّسم بمقام مخصوص بلاغيّا، من قبيل استدعاء المقام الأدبيّ للبيان.

بهذا الاعتبار يمكننا القول إنَّ الوجُوه والفُروق مبحثٌ بلاغيٌّ بامتياز ما دامت تقع وتتأسس على الدّلالة الوضعيّة التي هي أصل المعنى، وما دامت تُعتبر خصوصيات زائدة عن هذا الأصل. غير أنّنا نشير إلى أنَّ استعمالنا لمصطلح الوجُوه والفُروق المقابل

(١) نشير هنا إلى أنَّ المقامات نمطيّةٌ، فهي من باب المقامات العامّة التي تشرّع لقيام الكلام، ويكون هذا الكلام قابلًا للدخول في مقامات حقيقيّة (تداوليّة) تظهر فيها علاقة المتكلّم والمخاطَب أكثر وتنكشف فيها سياقات القول والمعارف المشتركة والتعاقد الثقافيّ الذي يُشرّع لاكتمال العملية التّواصليّة. وقد وجدنا هذا التّصور مترسخًا في وعي البلاغيّين العرب، يقول السكاكي: «فإذا شرعت في الكلام فلكل كلمة مع صاحبتها مقام ولكلّ حدّ ينتهي إليه الكلام مقام» (المفتاح، ١٦٨). وهذا فيه تنبيه إلى أنّه خلافًا للمقام الضمنيّ للخطاب - وهو مقام مجرّد تجرّد البنية النحوية - نجد مقامات حقيقية تحدّد الكلام ضمن الاستعمال.

للدّلالة الوضعيّة النحوية قد يتقاطع مع مصطلحات أخرى في الدّرس البلاغيّ العربي، بيان ذلك أنّنا نجد ترادفًا بين مصطلح «الوجُوه والفُروق»، و«المعاني الثّواني»، و«معنى المعنى»، و«المعاني الفروع»، و«الخصوصيات الزائدة»، مما يستوجب التوقّف عندها وتوحيد النّظر فيها، باعتبارها كلّها معانٍ بلاغية للإثبات وإنْ كانت هناك فروق دقيقة بينها. وهذا ما سنؤجل الحديث عنه في الأسس والآليات التي تساعد على البحث في الوجُوه الفُروق لنلفت النّظر الآن للإثبات وموقعه من ثنائية الخبر والإنشاء البلاغيّة.

٢- ثنائيّة الخبر والإنشاء وموقع الإثبات منها:

تعتبر ثنائية الخبر والإنشاء موضوعًا من موضوعات علم المعاني، وهي ثنائية تهتم بصنفي الكلام عمومًا خبرًا كان أم إنشاء، ضمنها تقع كلّ ضروب القول المعبّرة عن حال المتكلّم، من إثبات ونفي وأمر واستفهام... إلخ، وليس أدلّ من ذلك تنزيلها عند المفكرين العرب ضمن ما يُدرس في الدّرس التّداولي تحت اسم «الأعمال اللّغويّة»[(١)]، يقول «صحراوي»: «ولذلك تعتبر نظريّة الخبر والإنشاء عند العرب من الجانب المعرفيّ مكافئة لمفهوم الأفعال الكلامية عند المعاصرين» (صحراوي، ٢٠٠٥، ٤٩). ولعلّ اللافت للانتباه في البحث في قضية الخبر والإنشاء هو تقاطع العلوم[(٢)] في دراسة هذه الظّاهرة، فنجد النّحويّين والبلاغيّين والأصوليين والمناطقة. وهذا عائد إلى احتواء هذه الثنائية لجميع ما نفعله باللّغة مما يجعلها مجالًا واسعًا يتّسع لجميع التّخصّصات، هذا بالإضافة إلى كوْنها تختزل صنوف القول المعبّرة عمّا يختلج في نفس الإنسان.

---

(١) نذكّر أنَّ مصطلح الأعمال اللّغويّة هو المعمول به في البحث اللّغويّ في الجامعة التّونسيّة خلافًا لما نجده من تعريفات أخرى مثل الأفعال الكلاميّة أو الأعمال القوليّة.

(٢) سنلاحظ هذا التّقاطع أكثر في الباب الثّالث من البحث وخاصة في اختلاف وجهات النّظر في تعليل الظواهر، ونحن نعتبر أنَّ هذا التّقاطع بين النّحويّين والبلاغيّين والأصوليين منطقي باعتباره يعكس التنوع الثقافي في مباشرة الكلام، وفي علاقة ذلك بصراعاتهم العقائدية التي وجّهت أعمالهم.

يُعتبر الخبر والإنشاء معنيين سابقين في كلام العرب، وتحتهما تقع سائر الأعمال اللّغويّة سواء أكانت أعمالًا أصولًا، كالإثبات والنّفي والاستفهام والأمر والنهي والتمني، أو كانت أعمالًا متفرّعة عنها كالتّقرير والإنكار... إلخ. وهي جميعًا تعكس مقاصد المتكلّم وأغراضه في تفاعله مع الوجود، وتجمع هذه الأعمال في تكوّنها بين ضوابط النّحو والتقعيد وبين غايات الكلام البلاغيّة وما يتطلّبه الاستعمال؛ ذلك لأنّ الغاية من الكلام الإفادة والتّواصل عمومًا. وعليه فإنَّ دراسة الخبر والإنشاء هي دراسة للتراكيب بعد اكتمالها نحويًا في الإفادة، وهي إفادة وضعيّة بالأساس، والبحث فيما تحقّقه من معانٍ تخرج عن هذا الأصل الوضعيّ للدّلالة عن وجُوه وفُروق دقيقة، يطمح من خلالها المتكلّم إيصال غرضٍ ما يقتضيه مقام قول معيّن.

بهذا الفهم ننتقل من علم النّحو إلى علم البلاغة، إلَّا أنّه انتقال ليس بهذه البراءة في التّحليل؛ ذلك لأنّه يحمل معه إشكاليات في الفهم تستدعي التّفصيل، تفسير ذلك أنَّ البحث في هذه الوجُوه والفُروق للدّلالة الوضعيّة (أصل المعنى) سيحمل معه الكثير من ضوابط النّحو ويستدعي في الوقت نفسه جوانب المقام. وهذا ما يجعل الباحث في حيرة من أمره بين اعتباره للوجُوه والفُروق على أنّها معان نحوية، وبين ما يتحقّق منها من أغراض، وهي بلاغية بالأساس، ويزداد الأمر صعوبة حين يقع استعمال هذه الفروق باعتبارها مقتضيات لأغراض ومقاصد.

هذا التعدّد والتزايد في الوجُوه والفُروق، وهذا التّصرف في تراكيب الكلام، وهذا التّداخل والتّشعب بين النّحو والبلاغة استدعى من البلاغيّين العرب تحديد الأصل في الكلام، وضبطه أساسًا ننطلق منه في البحث عن معاني الكلام، فاعتبر «الجرجاني» الخبر هو الأصل والسّابق في الاعتبار، واعتبر «السكاكي» الخبر والطلب أصلاَ الكلام. وتفيدنا هذه الإشارات في تعقّب دلالة الإثبات باعتباره عملًا لغويّا يُدرج ضمن الخبر عموما؛ ولذا فإنَّ دراسة الإثبات عملًا لغويّا تقتضي منّا إدراجه في منزلته الصحيحة في كلام العرب، وتحديدًا ضمن الخبر.

٢-١- في خبرية الإثبات:

يُعدّ البحث في الإثبات بحثا في شقّ من شقي الكلام عمومًا، وهو الخبرُ في مقابل الإنشاء الذي تقع تحته سائر ضُروب القول من استفهام وأمر ونهي... إلخ. ويمثّل الإثبات جانب الإخبار الموجب في الخبر مقابل الإخبار السّالب الذي ننجزه بالنّفي. ومما يزيد الأمر وضوحًا التّماهي الحاصل في الحديث عن الخبر والإثبات بالمعنى نفسه في أغلب الأحيان؛ لأن الإثبات هو الممثّل الأبرز لخبريّة الكلام، وهو المرشّح الأساسيّ للدّلالة عن الخبر، فالإثبات عملٌ لغويٌّ يستعمله الإنسان لحاجته عن الإخبار عن الكون. بناء على ذلك، فإنَّ التوقّف عند خبريّة الإثبات وتمثّلها بدا مطلبًا ضروريّا لمواصلة البحث في دلالة الإثبات وما يحتمل من وجُوه وفُروق. وهذا ما ينتجُ عنه البحث في حقيقة الخبر والمفاهيم المتّصلة به التي ستمكننا من الإلمام بالجوانب الأساسيّة التي تؤسّس للإثبات في الكلام. فما هو الخبر؟ وكيف يُعتبر الإثبات خبرًا؟

٢-١-١- فرضيّة «الخبرُ أصلُ الكلام»[1]:

إنَّ البحث في ضُروب القول ومحاولة ضبْطها استدعى ضبْط أصلها، وما هو سابق في الاعتبار في كلام العرب، وهذا ما قام به صاحب دلائل الإعجاز حين اعتبر الخبر أصل الكلام، ولم يكنْ صاحب المفتاح بعيدًا عن هذا التّصور حيث اختار الخبر والطّلب، ولهذا نرى أنَّ التوقّف عند الخبر في هذا المستوى من البحث ضروريّ في الحديث عن الإثبات الذي يمثّل أحد شقيه الأساسين، حيث نرى أنَّ الأصليّة في الخبر ستنسحب على الإثبات باعتباره أصل الفائدة، مع العلم أنَّ الحديث عن الخبر باعتباره أصل

(١) لقي مفهوم الخبر اهتمامًا كبيرًا من قبل الفلاسفة والنّحاة والبلاغيّين، فقد اختلفت الآراء في حدّه وكلٌّ حسب منطلقه فنرى أهل المنطق يعتبرون الخبر «هو المحمول Prédicat، وهو الحدّ (الصفة) الذي يحكم به على الموضوع في القضية المنطقية، بمعنى هو المحكوم به على الموضوع (...)، ويعرفه ابن سينا بقوله: «هو المحكوم به بأنّه موجود أو ليس بموجود لشيء آخر»، وعند النّحاة، الخبر هو المسند إلى المبتدإ (...)، وهو عند المتكلّمين عبارة عن صفة، وعند الفقهاء كناية عن حكم. (انظر الموسوعة الفلسفية العربيّة، معهد الإنماء العربي، ٤٠٨).

الكلام هو حديث في الأصليّة الاعتبارية وليس في الزمن. وقد كان هذا محكومًا بخلفيات عقائدية توجّه البحث النّحويّ، ومحكوما بتصوّرات نظريّة اعتباريّة اتخذها النّحاة سبيلًا في ضبْط معاني الكلام.

نرى قبل مباشرة الحديث عن أصليّة الخبر والبحث في عمقها النّظريّ، أنّه من الضّروري الإشارة إلى أنَّ الخبر يُثير إشكالات في مستوى المصطلح تستوجب التّوضيح؛ ذلك لأنّ هذا المصطلح يدّل على معنيين، فالخبر قد يُفهم بمعناه الخاص الضيق باعتباره الزوج الثّاني للمبتدإ، وهو في هذا الإطار وظيفة للمحل إعرابيّ، في حين يكون الخبر في معناه العامّ المضمون الدّلاليّ من الكلام عمومًا خبرًا كان أو غيره. وقد أشار «ميلاد» إلى هذا الاختلاف بقوله: «أمّا المعنى الأوّل للخبر فهو معنى خاص يتمثّل في وظيفة المحلّ الإعرابيّ للمبني عليه على المبتدإ، فهو المسند الذي لا يغني عنه المسند إليه، وأمّا المعنى الثّاني للخبر فهو معنى عامّ يتمثّل في الوظيفة الدّلاليّة للقول باعتباره يكون خبرًا واستخبارًا وأمرًا ونهيا... إلخ» (ميلاد، ٢٠٠١، ٦٠).

ما يُفهم من كلام «ميلاد» أنَّ الخبر بالمفهوم الأوّل هو الخبر النّحويّ، فأمّا الخبر بالمفهوم الثّاني فهو الخبر البلاغيّ[١]، وهو الخبر الذي يعرفونه بأنَّه الكلام الذي يحتملُ الصّدق والكذب، وهذا ما أوردهُ المبرّد في المقتضب، يقول: «الخبرُ ما جازَ على قائله التّصديق والتّكذيب» (المقتضب، ٣، ٨٩). ويقول ابن فارس: «وأهل النّظر يقولون: الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه. وهو إفادة المخاطَب أمرًا في ماضٍ من زمان أو مستَقبل أو دائم، نحو «قَامَ زيدٌ» و«يقومُ زيدٌ» و«قائم زيدٌ» ثم يكون واجبًا وجائزا وممتنعا» (الصاحبي، ١٣٣). وقد عرّفه «الجرجاني» «بأنّه الحكمُ بوجُود المعنى أو عدمه» (الدّلائل، ٥٢٩).

---

(١) نشير إلى أنَّ سياقات ورود مصطلح الخبر عند النّحاة والبلاغيّين تحتاج إلى تتبع وتدقيق، حيث نراهم يستخدمون مصطلحات أخرى متاخمة كالمبني عليه، والحديث، والمحدث به، وهذا ما جعل «ميلاد» يصرّح بوجود تماس واسترسال بين معنيي الخبر، وهو تماس فسّره بافتراضه «أنّ المصطلح الموضوع أصلًا لوظيفة المحل الثّاني بعد المبتدإ إنّما هو المبني عليه أمّا الخبر فقد ورد منذ الصفحة الأولى من الكتاب بمعنى وظيفة الكلام في علاقته بالمتكلّم والمخاطَب» («ميلاد»، ٢٠٠١، ٦٢).

هذا المفهوم البلاغيّ للخبر نجد له تأصيل في المقاربة المنطقيّة تحت مصطلح القضية، فالمناطقة يعرفون القضية في كثير من الأحيان باحتمال الصّدق والكذب، ومن هؤلاء نخصّ بالذّكر الفارابي الذي يُعرّف القضية بقوله: «هي القول الجازم الذي يصدق أو يكذب، وهو مركب من محمول وموضوع» (العبارة،٨١). غير أنَّ ما يهمّنا في هذه التّعريفات التي ذكرنا هو الخبر بالمفهوم البلاغيّ الذي يحتمل الصّدق والكذب، وما يهمنّا أكثر هو اختلاف هذه التّعريفات التي تحمل وراءها مقاصد تكشف عن اختلاف المنطلقات بين النّحاة والبلاغيين والمناطقة. فما أورده المبرّد في تعريف الخبر بأنَّه يحتمل التّصديق والتّكذيب مختلف عن حديث «الجرجاني» الذي يتحدّث عن الحكم بوجُود المعنى أو عدمه، وهذا أيضًا مختلف عن أهل المنطق وفهمهم للخبر. وكلّ هذه الإشكاليات تدور حول كنْه الخبر وكيفية ضبطه.

بالعودة إلى فرضية الخبر أصلًا للكلام نجد «الجرجاني» يقول: «اعلم أنَّ معانيَ الكلام كُلَّها معانٍ لا تُتَصوَّر إلَّا فيما بين شيئين، والأصْلُ والأوَّل هو «الخبرُ»، وإذا أحكمتَ العلم بهذا المعنى فيه، عرفتَه في الجميع (...)، وجملة الأمر أنَّ الخبرَ وجميعَ الكلامِ مَعانٍ يُنشئها الإنسان في نفسه (...) وتُوصف بأنَّها مقاصدُ وأغراضٌ، وأعظمها شأنًا «الخبرُ» فهو الذي يَتَصوّر بالصُّورِ الكثيرة، وتقع فيه الصناعات العجيبةُ، وفيه يكون، في الأمر الأعمّ، المزايَا التي يقع بها التّفاضلُ في الفصاحة» (الدّلائل، ٥٢٦-٥٢٨). يقول السكاكي: «والأصل في التّركيب هو نوع الخبر لكثرته وقلّة ما سواه بالنسبة إليه بشهادة الاستقراء، وتنزيل الأكثر منزلة الكلّ بحكم العرف» (المفتاح، ١٤١).

لقدّ أقرَّ كلّ من «الجرجاني» و«السكاكي» في نَصيْهما السّابق أصليّة الخبر، ولنا نصوص أخرى في الدّلائل تثبت الاهتمام بالخبر وإثبات تقدّمه على سائر معاني الكلام، فقد اعتمد كلمة «خبرٌ» في تقسيمه للجملة العربيّة، حيث اشتقَّ منها «المُخبر به والمُخبر عنه» بدلًا من «المُسند والمُسند إليه» يقول: «ومن الثَّابتِ في العقول والقائمِ في النفوس أنَّهُ لا يكون خبرٌ حتى يكون مُخْبَرٌ به ومُخْبَرٌ عنه؛ لأنَّه ينقسم إلى «إثبات» و«نفي»، والإثباتُ يقتضي مثبتًا ومثبتًا له، والنّفيُ يقتضي مَنْفيًّا ومَنْفيًّا عنه، فلو

حاولـت أنْ تَتَصـوَّر إثبـاتَ معـنى أو نفيـه مـن دون أنْ يكـون هنـاك مُثْبَـتٌ لـه ومَنْفِـيٌّ عنـه، حاولـتَ فيما لا يصـحُّ في عَقْـل، ولا يَقـعُ في وهـم. ومـن أجـل ذلـك امتنـع أنْ يكـونَ لـك قَصْـدٌ إلى فِعْـلٍ مـن غيرأن تُريـد إسـنادَه إلى شيء مُظْهَـرٍ أو مُقَـدَّرٍ، وكانَ لفظُـك بـه، إذَا أنـت لـم تُـرِدْ ذلـك، وصوتًـا تُصَوّتـه سـواء» (السّـابق، ٥٢٧).

نفهـم مـن كلام «الجرجـاني» أنَّ الخـبرعلاقـة بـين شـيئين، وهـذان الشـيئان همـا الـمُخبر بـه والـمُخبرعنـه، وهـي علاقـة تصوريّـة عقليّـة، وليسـت لفظيّـة باعتبـار أنَّ «الجرجـاني» يعتـبر الألفـاظ لاحقـة للمعـاني. ولعـلّ هـذا مفيـدٌ في فهـم الإثبـات، المعـبّرعـن جانـب الإيجاب الحاصـل والواقـع في هـذه العلاقـة؛ ولهـذا نـرى «الجرجـاني» بعـد تفصيـل هـذه العلاقـة في الخـبرإلى مُخـبرٌ بـه ومُخـبرٌ عنـه، نـراه يُفصّلهـا إلى إثبـات ونفـي باعتبارهمـا قيمتـين دلاليّتـين للخـبرعمومًـا.

هـذا التّصـوروجدنـا لـه صـدىً في البـاب الأوّل مـن البحـث حـين تحدّثنـا عـن الإثبـات والنّفـي باعتبارهمـا أسـاس الفائـدة مـن الـكلام، وهـي أصليّـة نابعـة مـن تقـدّم الخـبراعتباريـا عـن سـائرمعـاني الـكلام. وقـد حكمـت هـذه الفرضيـة اعتبـارات وخلفيـات عقائديـة باعتبـار أنّ «الجرجـاني» كان أشـعريًّا مُثبتـا لقـدم كلام الله، واعتبـار أنّ الله تكلّـم بالخـبرأساسًـا، حيـث كان مدفوعًـا بتصـوّره الأشـعري في اعتبـاره الخـبرأصـل الـكلام. غـيرأنَّنـا نشـيرإلى أنَّ لهـذه الفرضيـة حضـورا عنـد النحـاة بـدءًا مـن الكتـاب عنـد «سـيبويه» وصـولًا إلى المتأخريـن مـن النّحـاة، وقـد كانـت محكومـة بخلفيـات أخـرى لعـلّ أهمهـا اعتبـار الخـبرمُتقدّمـا علـى سـائر معـاني الـكلام، وهـو ضـربٌ مـن التّقنـين النّظـري، وأصـلٌ مفـترضٌ اتخـذه النّحـاة في ضبْـط معـاني الـكلام، يقـول البعـزاوي: «ونحـن نعلّـل عـودة «سـيبويه» إلى الخـبرفي تمثيلـه لتلـك الأصـول إلى كـون الخـبرمعـنى أوليـا واجبًـا وأنّ الألفـاظ الـتي تدخـل علـي بنيتـه المنجـزة(...) توجّـه دلالـة تلـك البنيـة فتؤسـس المعـاني الثـواني» (البعـزاوي، ٢٠٠٨، ٣٢١).

لـم يكتـفِ «الجرجـاني» في بلـورة فكرتـه في الخـبروأصليتـه المطلقـة في كتابـه الدّلائـل بـل وجدنـا لهـذا الفهـم صـدى في أسـرار البلاغـة، حيـث اعتـبر«الجرجـاني» الخـبر«أوّلَ معـاني الـكلام وأقدمُهـا والـذي تسـتند سـائرالمعـاني إليـه تترتّـب عليـه» (أسـرار البلاغـة، ٣٦٦). هـذا الفهـم الـذي أوردنـاه مـن شـأنه أن يُؤسّـس لحقيقـة الخـبرباعتبـاره علاقـة ذهنيّـة بـين

شيئين يؤلفهما المتكلّم في الذّهن بحسب ما استقرّ في اعتقاده حول واقع الأشياء، وهي علاقة تحتاج من بعد هذا لمنْ يُخبر عنها أولًا ولمنْ يُخبَرُ له ثانيا، وهذا ما يستدعي طرفي الخطاب في الخبر (المتكلّم والمخاطَب) ذلك لأنَّ الخبر لا يُمكن أن يتمّ بدون أن نُخبر عنه. هذا الطرح مُهمّ باعتباره يسْتدعي المخاطَب وما يقومُ به من ردّ الخطاب أو قبوله؛ ولهذا نجدهم كثيرًا يتحدّثون عن الصّدق والكذب مقياسًا للخبر عموما. إذا كان ذلك كذلك، فإنَّ البحث في حقيقة الخبر والأطراف الفاعلة فيه أصبح مطلبًا ضروريًّا من أجل التوقّف عند الخصائص الدّلالية للإثبات.

٢-١-٢- حقيقة الخبر ومقياس الصّدق والكذب(١):

٢-١-٢-١- في اعتبار الخبر فعل المتكلّم أساسًا:

إنَّ الحديثَ عن الخبر معنىً من معاني الكلام هو حَديثٌ عن المقياس الأساسيّ في تحديده، فالخبرُ ما يَصحُّ فيه الصّدق والكذب، والإنشاء ما لا يَصحُّ فيه ذلك. ونحن إذْ نعرضُ هذا المقياس في الخبر لعلّمنا بانعكاس ذلك على قضية الإثبات، فالتصديق والتكذيب في الخبر سيكونُ له انعكاسٌ على فَهْم حقيقة الإثبات.

يُعتبر مقياس الصّدق والكذب أحد المقاييس الرئيسيّة(٢) في تحديد الكلام خبرًا كان أم إنشاءً، وهو مقياسٌ كان محلَّ اتفاق بين البلاغيّين، وربما ذلك عائد إلى بساطته في

---

(١) تعرضت «الشكيلي» (٢٠٠٧) في بحثها عن الخبر والإنشاء إلى حقيقة الخبر بعد كشفها عن عدم وجود حدّ يضبطهما. وقد توصلت إلى قضايا مهمّة تحدّد الخبر وأطرافه. ولعلّ أبرزها إرجاع الخبريّة في الكلام للمتكلّم المخبر، والكشف عن علاقة هذا المتكلّم بالواقع من جهة والمخاطَب من جهة أخرى، ونحن نرى أنَّ هذا مهمّ في البحث عن حقيقة الإثبات.

(٢) أشار مسعود صحراوي إلى المعايير المُعتمدة في التّفريق بين الخبر والإنشاء وأجملها في:
- قبول الصّدق والكذب.
- مطابقة النسبة الخارجية للنسبة الكلامية.
- إيجاد النسبة الخارجية.
- قصد المتكلّم.
- عدد النسب.
- تبعية النسبة الخارجية للنسبة الكلامية أو العكس. (صحراوي، ٢٠٠٥، ٥٧).

التّفريق بين الخبر والإنشاء تفريقًا منطقيّا صِرْفًا، حيث يخضع الخبر لمعيار الصّدق والكذب في حين يخرج الإنشاء عن هذه الدّائرة. ولنا في نصوص البلاغيين خير دليل، يقول «السكاكي»: «الخبرُ هو الكَلَامُ الـمُحتمل للصِدْق والكَذب» (المفتاح، ١٦٤)، وفي الـمُقتضب أوردَ المبرّد: «الخبرُ ما جَازَ على قائله التّصديق والتّكذيب» (المقتضب، ٣، ٨٩).
وقد أشار «الشريف الجرجاني» في كتابه التّعريفات إلى هذه القسمة بين الخبر والإنشاء، حيث قال: «وأمّا الخبرُ فهو الكلام الـمُحتمل للصدق والكذب، وأمّا الإنشاء فيطلق على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تُطابقه أو لا تُطابقه، وقد يُقال على فعل المتكلّم، أعني إلقاء الكلام الإنشائيّ، والإنشاء أيضا إيجادُ الشّيء الذي يكون مسبوقا بمادة ومدّة» (التّعريفات، ٣٥).

على الرغم من قيمة هذا المقياس في ضبْط الخبر واعتماد البلاغيّين عليه يبقى فيه نوع من التّعميم المخلّ؛ ذلك لأنّنا في الخبر تُطرح علينا إشكاليات نصوغها في السؤال الآتي: أنصدّق ونكذّب الواقع الذي ينقلهُ المتكلّم أمْ نقف عند حُكمه؟ هذا السؤال أيضًا يكشف عن أطراف عدّة في الخبر، فنحن أمامنا واقع منقول وأمامنا متكلّم ناقل للواقع في شكل خبر. هذا إضافة إلى المخاطَب وما يقوم به من عملية ردّ الكلام أو قبوله (التّصديق والتّكذيب)؟

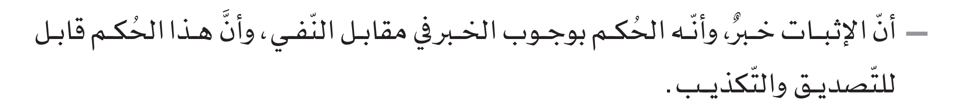
هذا الإشكال يجعلنا نبحث في ماهية الخبر وحقيقته عمومًا، والوقوف عند أطرافه الفاعلة. ولعلّ أبرزها المتكلّم الـمُخبر الذي وجدنا أنَّ خبريّة الكلام تُرجع إليه ولحكمه، يقول «السكاكي»: «اعلْم أنَّ مَرجع الخبريّة واحتمال الصّدق والكذب إلى حُكم الـمُخبر» (المفتاح، ١٦٦). فالاحتكام إلى المتكلّم في الخبر هو الطّريق الصحيح في الوصول إلى حقيقته، فهو من يقوم بربْط العلاقة بين شيئين في الذّهن، وإليه تُرجع خبريّة الكلام عموما. وهذا في اعتقادنا مهمّ جدًا في البحث باعتبار أنَّ التوقّف عنده إعلان بوجود القَصد؛ ذلك لأنّ المتكلّم لا يُعلّق النسبة الذّهنية كما جاء واتفق، وإنّما يُعلقها ليقصد بها شيئًا؛ ولهذا اعتبر البلاغيّون الإفادة في الخبر ضروريّة في عملية الإخبار، فالمتكلّم يحقّق الربط والتّعليق في الذّهن ثمّ يُعبّر عن ذلك لاحقًا باللّفظ، وهو تعبيرٌ ذو قَصْد (الإخبار). وعليه،

يخرجُ الخبر من صُورته المنطقيّة الصِرفة إلى ربطه بالقصد والإفادة، يقول «السكاكي»: «ومَرْجع كوْن الخبر مفيدًا للمخاطب إلى استفادة المخاطَب منه ذلك الحكم» (السّابق).

هذا التّصور يُعلن عن بروز الطّرف الثّاني في الخبر (المخاطَب) باعتباره طرفا يُصاغ لأجله الكلام، فالمخاطَب له دورٌ أساسيٌّ في عمليّة بناء الخبر، وهذا مما يؤكّد التزام البلاغيّين بدور عناصر المقام في إخراج الكلام على هيئة مخصوصة. فالمتكلّم في إنشائه الخبر يكون مراعيًا لحال مُخاطبه، وفي هذا إشارةٌ واضحةٌ إلى دور المخاطَب في صياغة الخبر عمومًا والإثبات خصوصًا. غير أنَّ صدور الخبر من متكلّم قاصدٍ إلى مُخاطَب يُتوجَّه إليه الكلام لا يعني ذلك اكتمال عناصر العمليّة الإخباريّة؛ ذلك لأنّ الإفادة في الخبر تقتضي وجُود تفاعل حاصل بين المتكلّم والواقع المنقول؛ ولهذا نرى بعضهم يبحث في وجُوه العلاقة بين المتكلّم والواقع، تفسير ذلك أنَّ نقل المتكلّم للواقع يطرح أمامنا إشكالية المطابقة، وهذا هو سبب وقوفهم عند مقياس الصّدق والكذب في الخبر واعتبارهم شرْط المطابقة ضروريّ في تحديده، يقول الدسوقي: «فالخبرُ لا بدَّ فيه من قَصْد المطابقة أو قصْد عَدمها» (شروح التلخيص، ١، ١٦٦).

لـمّا كان نقلُ الخبر يمرّ عبر اعتقاد المتكلّم بما هو قصْدٌ، اعتُبرت المطابقة في الخبر مُطابقة لحكم المتكلّم لاَ إلى الواقع نفسه. ولـمّا كان الإثبات حكمًا بالإيجاب في الخبر فإنَّه يمكن القول إنَّ الإثبات خبرٌ، وإنَّه حكمٌ يحتملُ التّصديق والتّكذيب، وهذا ما سنحاول تفصيل القول فيه. ولعلّ الأساسيّ في البحث في قضية الخبر هو:

- أنَّ مرجع الخبريّة في الكلام عائد إلى المتكلّم الـمُخبر أساسًا.
- أنَّ المتكلّم الـمُخبر حين ينقلُ الواقع يُصبغه باعتقاده، وهذا ما يجعل المطابقة فيه ليس في الواقع بقدر ما هي في حُكم المتكلّم واعتقاده ودعوى يدّعيها.
- أنَّ الخبر حُكم بوجُود المعنى، وليس صفة للفْظ كما قد يَتوهّم البعض.



- أنّ الإثبـات خبرٌ، وأنّه الحُكم بوجوب الخبر في مقابل النّفي، وأنَّ هـذا الحُكم قابل للتّصديـق والتّكذيـب.
- أنَّ للمخاطَب دورًا أساسيًّا في صياغة الخبر باعتباره الطّرف الذي يُصاغ له الخبر، وفي هـذا إعلانٌ بدخول عناصر المقام في تشكيل الخبر.

٢-١-٢-٢- الإثبات حكمٌ يحتملُ التّصديق والتّكذيب:

إنَّ الاستئناس بحقيقة الخبر باعتباره حكم المتكلّم يجعلنا نقرّ مبدئيا أنَّ الإثبات حكمٌ يحتملُ التّصديق والتّكذيب، أي أنَّ مطابقة الكلام في الخبر تعود لاعتقاد المتكلّم أساسًا، فنحن في الخبر لا نكذّب الواقع أو نصدّقه، وإنَّما نُكذّب أو نصدّق حُكم المتكلّم وما يعتقده.

إنَّ الإثبات حكمٌ يحتملُ التّصديق والتّكذيب عنوانٌ يستبطن ثلاثة مفاهيم أساسيّة تتعلّق بإنشاء[(١)] الخبر عامّة والإثبات بصورة خاصة، وتتمثّل هذه المفاهيم في «الُحكم» و«المتكلّم» و«المخاطَب»، فأمّا الحكم فهو ما يُصبغه المتكلّم من اعتقاد على العلاقة التي أنشأها بالإسناد في المستوى الذّهنيّ، وهي علاقة تتحوّل بموجب التلفّظ إلى نسبة

---

(١) نقصدُ بالإنشاء هنا إنشاء المتكلّم وليس الإنشاء البلاغيّ الذي يقابل الخبر، نقول هذا الكلام لعلّمنا اكتساب الإنشاء صفة الاثنين، أي الإنشاء بما هو فعْل المتكلّم والإنشاء بما هو إيجاد وإيقاع، وهذا هو الإنشاء بالمفهوم البلاغيّ المقابل للخبر. وقد أشار إلى هذا الفرق «الشريف الجرجاني» حيث قال: (...) وأمّا الإنشاء فيطلق على الكلامِ الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، وقدْ يُقال= = على فعل المتكلّم، أعني إلقاء الكلام الإنشائي، والإنشاء أيضا إيجاد الشيء الذي يكون مسبوقا بمادة ومدة» (التّعريفات، ٣٥). وقد أثار هذه الفكرة بيار لارشي في مقاربته للإنشاء في علوم اللّغة العربيّة الإسلاميّة ضمن دراسته الموسومة «بتداولية قبل التّداولية»، بقوله: «تمثّل مقولة الإنشاء هذه مقولة منسية عند المستعربين، وقد اعترضتني منذ أكثر من ربع قرنٍ في ثنايا مُختصر لنحويّ متأخر هو ابن هشام الأنصاري في شكل تصنيف للكلام (الجامع الصغير) يقول فيه: الكلام قولٌ مفيدٌ وهو خبر وإنشاء. ما هو هذا الإنشاء الغريب الذي يعرّف ما صدقه extension بالسلب (فهو باب الأقوال التي ليست خبرا) في حين أنّ اسمه ذاته الذي يدلّ معناه الحرفيّ على الخلق يفيد أنّ مفهومه يتضمّن تعريفا بالإيجاب» (لارشي، ١٩٩٨، ٥٠١).

كلاميّة، وهي في الإثبات تدلّ على ثبُوت الشّيء لشّيء. فأمّا ثاني عناصر هذا العنوان فهو المتكلّم، فلاَ حديثَ عن حُكم بدون المتكلّم المنشئ للكلام، وهذا ما تجلى لنا في نظريّة العمل الإعرابيّ وما يقوم به المتكلّم من إنشاء للكلام بما رسَخ في تصوّره واعتقاده من أحكام تجاه واقع الأشياء، فالمتكلّم هو من يُطلق الأحكام. في حين يكون ثالث هذه العناصر هو المخاطَب، وقد عبّرنا عنه في مستوى العنوان بلفظي «التّصديق والتّكذيب» ضمنًا، تفسير ذلك أنَّ التّصديق والتّكذيب من فعل المخاطَب وهو طرفٌ أساسيٌّ في العملية التّواصليّة حيث يُصدّق كلام المتكلّم أو يُكذّبه. ونشيرُ إلى أنَّ استعمالنا لفظي «التّصديق والتّكذيب» عوض الصّدق والكذب مردّه الاختلاف في المضمون وما يترتّب عن ذلك من إشكاليات تخصّ بالأساس اعتقاد المتكلّم وعلاقته بالواقع، وفي هذا تفصيل سيأتي ذكره.

وعليه، فإنَّ البحث في الإثبات باعتباره يَجعلنا ندور في فلك حقيقة الخبر التي تتضمّن عناصر أساسيّة هي جوهر العمليّة الخبريّة الإثباتية، وهذه الحقيقة ستكشف عن جوانب الإثبات الأساسيّة التي نلخّصها في الحُكم وما يثيرُ من مفاهيم مثل الصّدق والكذب في علاقتهما باعتقاد المتكلّم ودور المخاطَب طرفًا فاعلًا في العملية التّواصليّة. فما هي حقيقة الحكم في الإثبات؟ وما علاقة هذه الحقيقة بمفهوم الصّدق والكذب عامّة؟ وما مدى وجاهة اعتماد هذا المعيار في الإثبات، وما الإشكاليات العالقة به؟

لقد ارتبط مفهوم الحكم بمفهومي الصّدق والكذب، فما يُخبر عنه المتكلّم يحتملُ ضرورة الصّدق والكذب، وهذا مما أصبح متعارفا عليه في شأن الخبر، يقول «السكاكي»: «الخبرُ هو الكلامُ الـمُحتمل للصّدق والكذب» (المفتاح، ١٦٤). ويقول أيضا في سياق تعريف الخبر: «وإذ قدْ عرفت أنَّ الخبر يرجع إلى الحكم بمفهوم لمفهوم، وهو الذي نُسميه الإسناد الخبري كقولنا: شيء ثابتٌ، شيء ليس ثابتًا فأنتَ في الأوّل تحكم بالثبوت للشيء وفي الثّاني باللاثبوت للشيء... إلخ. (السّابق، ١٦٧).

لـمّا كان الأمر كذلك، فحقيقة الخبر هو هذا الحكم، يقول «الجرجاني»: «وجبَ أن يُعْلَم أنَّ مَدلول اللّفظ ليْس هو وجودُ المعنى أو عَدَمهُ، ولكن الحُكْم بوجودِ المعنى أو

عَدَمِه، وأنَّ ذلك، أي الحُكمَ بوجودِ المعنى أو عدمِه حقيقة الخبر، إلَّا أنَّه إذا كان بوجود المعنى من الشيء أو فيه يُسمَّى إثباتًا، وإذا كان بعدَمِ المعنى وانتفائه عن الشيء يسمى نفيًّا» (الدّلائل، ٥٢٩). ولـمّا كان هذا الحكم هو من صناعة المتكلّم نتيجة تفاعله مع الواقع، عُدّ البحث في الإثبات باعتباره حكمًا بحثًا فيما يقوم به المتكلّم في كلّ هذه العملية، يقول «السكاكي»: «اعْلَم أنَّ مرجع الخبريّة واحتمال الصّدق والكذب إلى حُكم الـمُخبر» (السّابق، ١٦٦). وفي هذا إشارة إلى أنَّ احتمال الصّدق والكذب مرتبطٌ بالحكم باعتباره يدور في فلك الإمكان الذي يُمكن أنْ يتحقّق أو لا يتحقّق، وقد أشار «الشريف» إلى ضرورة «التّمييز بين المعنى الذي يقتضيه الوجود الفعليّ للشيء واعتقادنا في وجوده، والمعنى الذي يقتضيه الكلام في ذاته» (الشريف، ١٩٩٩، ٤٦).

إذا كان ذلك كذلك، فالحُكم هو عملٌ ذهنيٌّ يقوم به المتكلّم وتكمنُ ماهيته في الرّبط بين طرفَيْن بنسبة أحدهما إلى الآخر. فالمتكلّم يقوم بتسليط حُكمه على الإسناد، وهي عمليّة سابقة للحقيقة اللّفظية التي تعتبر لاحقة في مستوى التشكّل، وهذا التّصوّر له أثرٌ عند العرب القدامى وإلّا ما كان للحديث عن معنى نفسيّ ومعنى لفظيّ من جدوى أصلًا. وإذا صحّ هذا -الذي أوردناه مقتضبًا- صحّ كوْن الحُكم هو النّسبة التي يُؤلفها مُنشئ الكلام بين طرفَيْن، وهو تأليفٌ حاصل في الذّهن قبل حُدوثه باللّفظ، يقول الدّسوقي: «فتصور تلك العلاقة وحُضورها في ذهْن المتكلّم هو النسبة الذّهنية» (الشروح، ١، ١٦٤). من هذا المنطلق فإنَّ تأليف الألفاظ في النطق هي عمليّة لاحقة لهذه النسبة الذّهنيّة التي كوّنها المتكلّم نتيجة تفاعله مع الواقع. وعليه يمكن الحديث عن نسبة لفظيّة كلاميّة يتحقّق بها مقصد المتكلّم، وفي هذا السّياق يكون المخاطَب طرفًا ثانيا في تقبّل هذا الكلام ومنه تأويله وقبوله أو ردّه. ولكن هل ينقل المتكلّم الواقع كما هو؟

في الحقيقة إنَّ المتكلّم في تفاعله مع الواقع لا ينقل هذا الواقع كما هو بل ينقل ما استقرّ في اعتقاده عن هذا الواقع. وتبعًا لذلك فهو لا يحافظ على صورة كما هي بل تتلوّن باعتقاده. ومن هنا فإنَّ العمليّة ذهنية بالأساس، وضمن هذا يكون الإثبات معنى حاصلًا

في الذّهن قبل الإفصاح عنه باللّفظ، وهي دعوى يدّعيها على حدّ قول «الجرجاني»، فمفهوم المطابقة هنا يمكن تفسيره في عملية ثلاثية الأبعاد، يمرّ فيها المعنى من التّصور إلى الاعتقاد ثم يعبّر المتكلّم عن هذا الاعتقاد باللّفظ ليبلّغ مخاطبه مقصده.

ولتجسيد هذه العملية نضرب مثالًا نقرّب به الصورة، فهبْ أنَّ صديقكَ طلب منْك أنْ تنقلَ له وقائع ندوة حول اللّغة العربيّة في إحدى الكليات، وبعدْ أنْ ارتسم المشهد في ذهنك وتكوّن لديكَ كمٌّ هائلٌ من المعلومات عن النّدوة، ورسخت في ذهنك كلّ الملابسات وطريقة العرض والحُجج التي أدلى بها الحضور وغيرها من التّصورات، فإنَّ ذلك يبقى في مستوى التّصوّر، ويكفي أنْ تصُوغ لصديقكَ خطابا وصفيّا تَصفُ فيه كلّ ما جرى لتتحوّل هذه التّصورات[1] من عوالم الذّهن إلى عوالم التلفّظ (بنية لفظية). يَنتج عن ذلك أنَّنا أمام ثلاث محطّات يمرّ بها المعنى، أوّلها نقل الندوة من العيان إلى الذّهن ثم صياغة ذلك الواقع بإضفاء الحكم عليه، ثم بلورة هذا الحكم في اللّفظ وما يطرأ عليه من خداع مقصود أو عدم قدرة تصرّف المتكلّم في التّعبير عن المناظرة. وفي هذه العمليّة نكون قد غيرنا الكثير عن هذه الحقيقة الواقعية (الندوة) نتيجة ما أضفيناه من أحكام وتصوّرات، مع العلّم أنَّنا نرتكز في نَقلنا للواقع - باعتبارنا مُخبرين عنه - على قاعدة أساسيّة مَفادها أنَّ الكلام يُبنى على الصّدق (الشريف، ٢٠٠٢، ١٢٦)«أمّا احتمال الكذب فهو عقليّ لا مفهوم للفظ» (مواهب الفتاح، ١، ١٦٨).

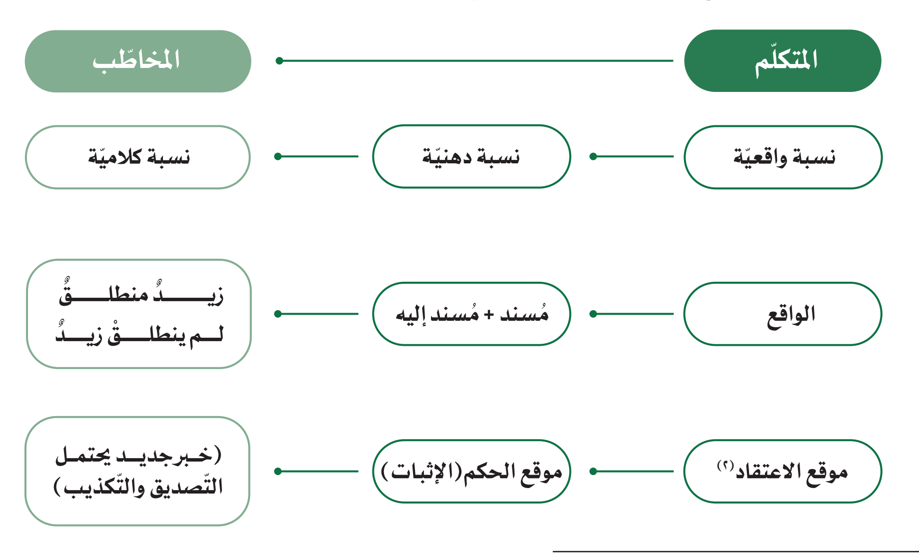
نجد لهذه الفهم صدىً في المقاربة اللّسانيّة الحديثة يقول مارتن: «من الملاحظات البديهيّة والحاسمة في الآن نفسه أنَّ «الصّدق اللّغويّ» يتميّز بكوْنه صادقًا تتعهّد به ذات ما، إذ القول يكون صادقًا بالنسبة إلى ذات ما، وكلّ جهد المتكلّم يقضي بإقناع الغير بما يعتقد هو أنه صادق، ولا يهمّ إنْ كان يكذب، إذ اللّغويّ يأخذ بمبدإ الصّدق sineérite،

(١) نشير إلى أنَّ التّصورات دائما تكون ذهنيّة وموقعها اعتقاد المتكلّم، باعتباره يبني هذه الصورة في العقل ويترجمها لاحقا باللّفظ بعْد أن يُضفي عليها حكمه؛ ولهذا ارتبط التّصوّر في العادة بقضية الصّدق والكذب، هذا الفهم للتصوّر يقرّب تصورنا للإثبات باعتباره حكمًا خاضعا للتصديق والتّكذيب في إطار تعامل المتكلّم مع واقع الأشياء في الكون الخارجي.



ومفاده أنَّ ما هو صادق هو ذاك الذي يثبته المتكلّم. كما لا يهمّ إنْ كان المتكلّم مخطئا أو إنْ كان ما يتوهّمه صادقًا غير متطابق مع المعطيات الموضوعية للأشياء. ذلك أنَّ الإثبات ينقل صدقه في ذاته، وهو صدق يصحّ داخل كوْن يتعهّد به المتكلّم سواء عن خطإ أمْ عن صواب، سواء عن حسن نية أمْ عن سوء نية» (مارتن، ١٩٩٢، ٤٨٥).

ويمكن أنّ نوضّح عملية الإخبار[1] كالآتي:



(١) ننوه هنا أنَّ المقصود بالإخبار ذلك القسم المقابل للكلام الإنشائي، وهذا الإخبار كما نرى في الرسم أعلاه يحتمل التّصديق والتّكذيب ذلك أنَّ أساسه حكم من المتكلّم. وفي تنصيصنا على هذا الفهم تجنب للخلط الذي قد يحدث في مفهوم الإخبار الذي يحتملُ خلافا لهذا التعريف تعريفين أوردهما «الشيباني»: «المفهوم الأوّل للإخبار هو إلقاء الكلام أي نفس الإخبار المرادف لمجموعة الإنباء والتنبئة والتخبير والتّحديث بمعنى الإعلام الذي هو الحدث الواقع منك أي التلفّظ والتكلّم المخصوص على حدّ قول الإستراباذي، أمّا المفهوم الثّاني للإخبار فهو وظيفة من وظائف الكلام الخبري وربّما من وظائف الكلام الإنشائي تجوزا. فإلقاء الجملة الخبريّة في مقامات مخصوصة لا يعني بالضرورة تحقّق وظيفة الإخبار» (الشيباني، ٢٠١٥، ٣٢٧).

(٢) لا بدّ من الإشارة هنا أنَّ الفصل الذي قمنا به في الرسم بين موقع الاعتقاد وموقع الحكم هو فصلٌ نمثّل به الحركة الذّهنية التي تتمّ في الخبر في حين أنّها في حقيقة عملية واحدة يقوم بها المتكلّم نتيجة تفاعله مع الواقع من جهة والمخاطَب من جهة أخرى. وهذا الرسم يكشف لنا عن الأطراف الثلاثة، وهي «الواقع» وتمثّل المتكلّم للواقع، وتعبير المتكلّم عن هذا التمثّل باللّفظ.

ما نراهُ من خلال هذا الرسم التّوضيحيّ أنَّ المتكلّم في مستوى الخبر لا ينقلُ الواقع كما هو بلْ ينقلهُ حسب ما استقرّ في نفسه من اعتقاد تجاه الواقع. وعليه فإنَّ المطابقة للواقع هنا تكون ضربًا من الخيال في العادة، وتتحوّل بمُوجبها ثنائية الصّدق والكذب إلى ثنائية التّصديق والتّكذيب، فنحن في الأصل نكذّب أو نصدّق حُكم المتكلّم واعتقاده لا الواقع نفسه. ونلاحظ أنَّ المخاطَب حين ينفي الخبر الذي أوردهُ المتكلّم فهو لم ينفِ عملية الإخبار عن انطلاق زيد، بل أقصى ما فعلهُ هو أنَّه أنتجَ خبرًا جديدًا يحتملُ هو أيضًا التّصديق والتّكذيب، تفسير ذلك أنَّ المخاطَب حين ردّ قول المتكلّم، وقال: «لم ينطلقْ زيدٌ» فهو قد قام بردّ ونفي مضمون الكلام (انطلاق زيد) وليس إنشاء المتكلّم لهذا المضمون. ونشير هنا إلى أنَّ هذا التّصور المنطقيّ هو الذي دفع بالبلاغيّين العرب إلى تصنيف النّفي مع الإثبات ضمن الخبر.

إنَّ طرح مسألة الإخبار في الإثبات مهمّة جدًا؛ ذلك لأنّها تضعُ أمامنا فعل المتكلّم وتفاعله مع الواقع، والتّعبير عن هذا الواقع باللّفظ وما ينتجُ عنه من فهْم وما يمكن أنْ يقوم به المتكلّم من تلاعب إيهامًا للمخاطب، وهذا ما يجعلُ عمل الإثبات مُحتملًا لوجُوه وفُروق لا حصرَ لهَا. استنادا إلى ذلك، فإنَّ عملية الإخبار على بساطتها تكشفُ لنا عن بدايات تشكّل المعنى الأوّل الذي سيولّد جميع المعاني. ويلحّ علينا في هذا الإطار تساؤل مفاده: هل الالتجاء إلى اللفظ هو الحلّ في فهم مقاصد المتكلّم أمْ أنَّ الاستدلال عن المعنى باللّفظ هو الطّريق الصحيح في ذلك؟ وبصورة أدق: أنتخذ ظاهر اللّفظ والمقصود المباشر أمْ نركب اللّفظ ونحلّل ما يُخفي وراءه من معنى؟

هذه التّساؤلات نراها جديرة بالطّرح باعتبارها تحدّد لنا الاختيار المنهجيّ في تحديد المعنى لاسيما أنَّ بحثنا يأخذ بمبدإ الجمع بين التّصورات اللّسانيّة الحديثة والنّظريّة اللّغويّة العربيّة، فالإسقاط المعجميّ عند أصحاب نظريّة الأعمال اللّغويّة (الفعل الإنشائي مثلًا) يكشفُ توجّههم في التطرق للمعنى، حيث يقفون عند المقصود في ظاهره دون الغوْص في المعنى والكشف عن الملازمات التي يضربها المتكلّم بين المعاني التي تختفي

وراء لبوس اللّفظ، في حين يتخذُ صاحب الدّلائل تناسق المعاني في الذّهن سبيلًا إلى الكشف عن مقاصد المتكلّم. ونحن إذْ نعرضُ التّوجهين فإنّنا نرى منهج «الجرجاني» أنجع في تقصّي الظّواهر اللّغويّة، وقضية الحال هنا الإثبات، فاعتبار الإثبات عملًا لغويًّا مُتجذرا في الأساس النّحويّ بما هو بنية يكشف عنها المتكلّم باللّفظ، هي السَّبيل في تعقّبه دلاليّا، وما يحتمل من وجُوه وفُروق نتيجة اتصاله بمقامات قول تخاطبية.

والظّاهر من خلال هذا أنَّ التوقّف عند البنية النحوية في مظهرها المعجميّ فيه من الادّعاء والمغالطة الكثير، ولاسيما مع الجُمل الإثباتيّة التي تمتزجُ فيها القضية مع الجملة امتزاجًا يصعُب فيه التّفريق بين إنشاء الإثبات والقضية المثبتة. وقد عبّر لاينز عن هذا الخلط بقوله: «من المهمّ أيضا وضع تمييز بين القضايا التي تعبّر عنها الجملة في مناسبات معينة من الإنجاز، ومحتواها القضوي» (لايونز، ٢٠١٤، ٢٢٩).

بناءً على ذلك، يمكننا القول إنَّ بنية الجملة الإثباتيّة نحويًّا ليست في جميع الحالات تتوافق مع القضية المعبّر عنها، وإنَّما قد يَحدث - في أغلب الأحيان- التّعارض بين ما يُريد المتكلّم قولهُ وبين المحتوى القضويّ المعبّر عنه، وهذا ما يجعلُ مفهوم الصّدق في الإثبات مَحلّ نظر باعتباره الشّرط الأساسيّ المحرّك لهذا العمل. ولـمّا كان الإثبات باعتباره خبرًا قائما على الصّدق أساسًا، وما الكذب إلَّا احتمال يتطلّبه التّخاطب، فهل يعني ذلك أنَّ الإثبات دائما صادق؟ وهل يمكن اعتبار الصّدق مقتضيا للإثبات؟

٢-١-٣- في اقتضاء الإثبات للصدق نحويّا وحدود ذلك بلاغيّا:

إنَّ تتبّعنا للإثبات باعتباره حكمًا يحتملُ التّصديق والتّكذيب، قد فتحَ لنا أبواب البحث في قضايا مهمّة، لعلّ أبرزها هي ماهية الحُكم الذي يمثّل حالة ذهنيّة سابقة لعملية الإنجاز اللّفظيّ، وهي حالة شديدة الارتباط بالتّصور أساسًا. وقد رأينا أنَّ المتكلّم حين ينقلُ الواقع لا ينقله كما هو، وإنَّما ينقلهُ حسب ما استقرّ في نفسه واعتقاده عن هذا الواقع، ومنْ هنا وجب التّساؤل عن حقيقة هذا الحُكم في الإثبات وأسسه النحوية وما يستلزمه بلاغيّا؟

يعتبر الصدق من الأسس النّظريّة المسيّرة لعمل الإثبات، فهو قائم على صدْق المقتضى، حيث أنَّنا حين نُخبر (الخبر الإثباتي) أو نُنشئ الإثبات نكونُ مُلتزمين بصدْق قولنا أو مُعتقدين أنَّ قولنا صادقٌ ومحتوى إثباتنا كذلك. فالالتزام بصدْق الجُمل الإثباتيّة هو الذي يُشرّع لقيام عمل الإثبات. ويعتبر الصدق من القواعد التّكوينية لهذا العمل، فنحن مع عمل الإثبات إزاء حالة ذهنيّة نعتقدُ من خلالها مُطابقة الكلام للخارج الذي نصوغه. وبعيدًا عن الأسئلة من قبيل (هل ننقل الخارج كما هو أم نصبغه باعتقادنا؟) فإنَّنا في الحالتين نُخبر عن حالة الأشياء في الخارج، ونلتزم تجاه مخاطبنا بصدق إثباتنا، ولعلّ ما يدعمُ كلامنا أنَّ القاعدة الأساسيّة تقول: إنَّ الكلام يُبنى على الصّدق (الشريف، ٢٠٠٢، ١٢٦) «أمّا احتمال الكذب فهو عقليّ لا مفهوم للّفظ» (مواهب الفتاح، ١، ١٦٨).

على هذا الأساس، يُمكننا القول إنَّ الصّدق من مقتضيات الإثبات، فالإثبات يقتضي الحكاية عن الواقع، ومن شُروط هذه الحكاية أنْ يكون الحاكي مُخبرًا مُعتقدًا اعتقاد اليقين في مضمُون كلامه وإلّا فهو خارق لشرط أساسيّ في قيام عمل الإثبات. وقد وقع التّطرّق إلى هذا المبدإ في الطرح اللّساني الغربيّ، فـ«سورل» مثلًا يرى أنَّ اتجاه المطابقة في الخبر عامّة والإثبات بصورة خاصة يكون من القول إلى العالم، وفيه يكون المتكلّم ملتزمًا بصدْق حالة الأشياء في الكون (Searle, 1982, 52). ويُعتبر مُقتضَى الإثبات شرطًا أساسيًّا يُحرك هذا العمل، فنحن لا نتكلّم دون مقتضيات. ونفترضُ بدءًا أنَّ مقتضَى الإثبات له علاقة بمقولة الإيجاب الواسمة لعمل الإثبات، فالإيجابُ قيمة إيجابيّة تجاه العالم والواقع، ومن هنا تأسّس اقتضاء الإثبات على الصّدق.

هذا النّزوع نحو تحديد مُقتضى الإثبات الذي نراهُ مقتضى نظاميًّا سابقًا للإنجاز، يجعلنا نسيرُ في اتجاه سمات الفقر الدّلاليّ الحَاصل في الإثبات قبل تنْزيله في إطاره البلاغيّ الثّري دلاليًّا. وقد وجدنا عند «الشريف» ملامح هذه الفكرة وهو يبحث في «مفهوم الصّدق النّحويّ الـمُطلق»، ذلك أنَّ الصّدق عنده هو «المدلول الوضعيّ للجملة (...) وهو كنه اللّغة من حيث هي نظام مجرّد» (الشريف، ٢٠٠٢، ١، ١٢٦). هذا الفهم من

«الشريف» الذي يميلُ إلى التّجريد واعتداده بقيمتي الصّدق والكذب ودورهما في تبيّن الفقر الدّلاليّ الحاصل في مقابل ثرائها المُحتمل، قد يُساعدنا في إثبات حُدوسنا حول بنية الإثبات القائمة - كما قلنا - على مفهوم الصّدق مُقتضىً، وهذا أيضًا يقودنا إلى نتيجة مفادها أنَّ بنية الإثبات أشدّ الأبنية قربًا من بنية الإسناد، وهو ما يَجعلها مُؤهلة لاحتضان سائر المعاني، مما يكرّس مبدأ أصليّة الخبر المُثبت.

وفي إطار هذا الفهم يأتي تصوّرنا لاتكاء الإنشاء غير الطّلبي على بنية الإثبات، ومن خلاله أيضا نفهم ثراء الإثبات واعتباره مجالًا واسعًا للتصرف، إلّا أنَّ قيام الإثبات على الصّدق لا يمنعُ من مراجعة هذا المفهوم، والسّؤال المطروح: هل أنَّنا عندما نثبتُ نكون على درجة من الالتزام الصادق من مضمون كلامنا؟ ألا يمكن خرق هذه المقتضيات الصادقّة في عمل الإثبات؟

لننطلق من أمثلة قارينا بها أمثلة «المبخوت» (٢٠١٠، ١٠٦) ونحاول تبيّن ذلك:

- الأخ: أغلقت النافذة؛ لأن الطقس مُمطرٌ.
- الأخت: النّافذةُ مُغلقةٌ.
- لو تتبّعنا هذا الحوار بين الأخ وأخته سيتبيّن لنا شيء غير عادي، وتتوضّح لنا مزالق الخطاب وخرق شروط المقتضيات. فالحوار يكشف بدءًا على أنَّ الأخ قدّم خبرًا على جهة الوجوب، وهو غلق النافذة باعتبار أنَّ الطقس ممطرٌ، وفي الجهة المقابلة كان ردُّ الأخت مخالفًا لما يقتضيه كلام الأخ، ذلك أنَّ القول:
- سأغلق النافذة؛ لأنّ الطقس مُمطرٌ: ⟵ يقتضي أنَّ النّافذةَ مفتوحةٌ.

فما قامت به الأخت هو تكذيبٌ لكلام الأخ (الإثبات)، وفي كلتا الحالتين فإنَّ كلام الأخ لا يتوافق مع مُقتضيات كلامه، وهنا يصبح التساؤل مشروعًا عن حُدود الصّدق باعتباره مُقتضى للإثبات؟ وبعبارة أخرى إذا كان الكلام يُبنى على الصّدق عمومًا فمنْ أين دخل الكذب في الإثبات؟ فهل يكون الكذب مما يقتضيه الإثبات في المقام؟

للإجابة عن هذه الإشكاليات عُدنا لتصوّر «المبخوت» لما سُمي «بمفارقة الخبر»؛ ذلك لأنّ «المبخوت» يعتبر أنَّ «الكلام مبنيّ على الصّدق أمّا الكذب فعارض» (السّابق، ١٠٩)، ونفهمُ من كلامه أنَّ الصّدق كما قلنا مُقتضى للإثبات، وهو مُقتضى مُسجّلٌ في الأساس النّحويّ بحكْم قواعد عمل الإثبات الأصليّة المؤسّسة على الاعتقاد الموجب من حالة الأشياء في الكون، وهي قواعد تُدرج مقتضيات الإثبات في الصّدق بما في ذلك استعماله في المقامات، إلّا أنَّ الكذب عارضٌ، وهو نوعٌ من الردّ على اعتقاد المتكلّم من مضمون كلامه بتكذيبه وزعزعة إثباته. ونشيرُ في هذا السياق إلى دَوْر الاقتضاء في كشْف عن العلاقات الخفيّة بين البنية والدّلالة، وبيان كيف يُضعف القول (إي إنجاز الجُملة في المقام) من هذه العلاقة. (الشريف، ٢٠٠٢، ١٨٥).

مثل هذا الطّرح قد يُزعزع مثالية الصّدق في الإثبات باعتباره مقتضيًّا له؛ ذلك لأنّ الإثبات الذي يلتزم فيه المتكلّم بصدْق مضمون كلامه تجاه حالة الأشياء في الكوْن الخارجيّ أصبح حالة مشكوكا فيها. وتذكرنا هذه المسألة بما عُرف في البلاغة العربيّة «إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظّاهر»، التي تتجلى فيها صُور هذا الخرْق لشروط التّخاطب الرئيسية وخاصة في الخبر الـمُثبت، فتنزيل الـمُنكر منزلة غير الـمُنكر والعكس، وتنزيل العالم منزلة الجاهل والعكس، هو نوْع من زعزعة المقتضيات التّواصليّة التي تفْرض ولادة واقع تواصليّ جديد لا شكّ سيولّد معاني جديدة. فبالعودة إلى مَقُول قول الأخت في الحوار السّابق نراهُ السبب الرئيسيّ في الكشف عن كَذب الأخ وفضْح قُصور خطابه الذي جاء مخالفًا لمقتضيات التّواصل[١]. فكلام الأخ بكوْنه أغلق النافذة؛ لأنّ الطقس ممطر ليس مطابقًا لحالة الأشياء الموجودة في الخارج. وهنا يبرز الإشكال باعتبار أنَّ اقتضاء الإثبات للصدق ليس دائمًا موفقًا، وإنَّما يجوزُ تكذيبه لاسيما إذا ما

---

(١) يمكن في هذا السّياق من الحديث أنْ نستحضر قواعد التّخاطب عند غرايس المشتقة عن مبدإ التّعاون، فالأخ في هذا الحوار قد خرق شرطا من شروط الحوار بأنْ قدّم قولًا مغلوطا، فبنية كلامه مخالفة لما في الواقع من أحداث. ونحن في هذا السّياق نثمّن دوْر غرايس في فتح أبواب البحث عن قواعد المحادثة التي تُسيّر العملية التّواصليّة.

نزلناه في جانبه البلاغيّ المقاميّ. وهذا يدلُّ على أنَّ التّواصل والتّعامل المقاميّ هو الذي سمح لنا بتكذيب الكلام المُثبت للأخ، وهو تكذيبٌ مقاميّ تخاطبيّ لا دخل للّغة فيه، فهو مُرتبطٌ بمقام القول وحُضور المخاطَب في العمليّة التّواصليّة.

على هذا الأساس، وبعيدًا عن التّصورات المنطقيّة للصدق والكذب نقول إنَّ عمل الإثبات يكون فيه المتكلّم ملتزمًا بصدْق كلامه، وهو التزام بحكْم قواعد النّحو، أمّا الكذب فهو عارض مقاميّ، فأنْ نُكذّب إثباتًا يعني أنْ نُخالف تصوّرات القائل واعتقاداته، يقول «المبخوت» مترجمًا هذا التّصور: «فالصّدق نحويّ قد يتأكّد تعامليًّا والكذب تعامليّ مقاميّ يعبّر عنه ببنية نحوية معاكسة لبنْية القول المردود على قائله» (المبخوت، ٢٠١٠، ١٠٩).

إنَّ البحث في مقولة الصّدق في الإثبات مهمّ في مواصلة الكشف عن حقيقة الإثبات وما يحتملُ من وجُوه وفُروق، لاسيما أنَّنا سنتعرض إلى خرْق مُقتضيات التَّخاطب في الإثبات وما يتحقّق من هذا الخرق من أغراض ومقاصد، وستنكشف لنا حقيقة الصّدق أكثر في البحث عن الإثبات بالقول البياني الذي يقتضي بناء القول على المجاز، وما يطرحهُ المجاز من إشكاليات في علاقة بالكذب البلاغيّ الذي يستدعيه مقام القول الأدبيّ. والحاصل من تقصّي خبريّة الإثبات هو:

- أنَّ الإثبات خبرٌ، وأنَّه المُمثل الأبرز لخبريّة الكلام حتى وإنْ اعتبرنا النّفي ضمن الخبر.
- أنَّ الإثبات حكمٌ من المتكلّم نتيجة تفاعله مع الواقع، وهو حكمٌ يحتمل التّصديق والتّكذيب، وهذا ما يرسّخُ مرجع الخبريّة للمتكلّم العامل دون الواقع، وهو ما ينبّه إلى إعادة قراءة مفهوم الصّدق والكذب معيارًا في خبريّة الكلام.
- أنَّ الصّدق هو مقتضى الإثبات بحكْم قواعد النّحو، أمَّا الكذب فيأتي عارضًا في المقام، وهو نوع من الردّ والاعتراض على مضمون كلام المُثبت.
- أنَّ تكذيب الإثبات لا ينفَذُ إلى إنشاء المتكلّم (إنشاء الإثبات) ويردّه، وإنَّما أقصى ما يمكن أنْ يفعله هو تكذيب المحتوى والنّظر في قضية مطابقته للواقع.

- أنَّ الصّدق في الإثبات - باعتباره شرطًا ضروريًا لقيامه وباعتباره مفهومًا نحويًّا مُجرّدا - يكشف عن نزوع بنية الإثبات نحو التّجريد وقُربها من بنية الإسناد. وهذا ما يمكن أنْ يُفسّر فقرها الدّلاليّ الحاصل وثراءها الدّلاليّ المُحتمل الذي تكشفه فيما بعد متاهات الإنجاز وحيثياته.

٢-٢- الإثبات بين المقامات النّمطيّة والمقامات الحقيقيّة.

٢-٢-١- الإثبات والمقام النّمطي: أي حضور للمقام في مستوى البنية؟

إنَّ ما قُمنا به من فصل منهجيّ في البحث عن الإثبات من خلال تجريد الدّلالة الوضعيّة ووضعها في سياق نظريّة العمل الإعرابيّ في مقابل البحث عن الوجُوه والفروق، قد يُوهم البعض أنَّ الدّلالة الوضعيّة القابعة في المستوى الأعلى من التّجريد تفتقر لمقامات قولها، مُعتبرين أنَّ الأعمال اللّغويّة تُدرس في هذا الجانب الإنجازي الحقيقيّ بعيدًا عن طبيعتها التركيّبية. وهذا في نظرنا ما سقطت فيه الدّراسة التّداوليّة، وخاصة نظريّة الأعمال اللّغويّة بأنْ اعتبرت دراسة الأقوال لا تتمّ إلّا في مقامها الواقعيّ الحقيقيّ؛ ولذا فإنَّ الانخراط في تصوّر النّظريّة النحوية العربيّة التي جرّدت المقامات بتجريد البنية النحوية واعتبرت أنَّ «مقام التّخاطب تصوّر ذهنيّ في النظام النّحويّ نفسه» (الشريف، ١٩٩٩، ٥٣) هو التّوجه الذي نراه صائبًا في معالجة الأقوال.

ولـمّا كان الإثبات في دلالته الوضعيّة يحملُ مقامات قوله فإنَّه من الضّروريّ البحث في هذه المقامات المجرّدة، وهي ما يطلق عليها بالمقامات النّمطية. وقد يتساءل البعض: لماذا إدراج هذا العنصر في هذا السّياق من البحث ضمن الخصائص البلاغيّة للإثبات؟ فنقول إنّنا أجلنا البحث فيها لضرب من المقارنة مع المقامات الحقيقية؛ ذلك لأنّ الإثبات في دلالته الوضعيّة البسيطة يحمل مقام الإخبار مطلقًا، وقد نستعمل هذه الدّلالة في مقام حقيقيّ نستحضر فيه المتكلّم والمخاطَب وكامل أطراف الخطاب لتتحوّل دلالته من مُجرّد الإخبار إلى دلالات تُفهم من المقام.

من هذا المنطلق فإنَّ الإثبات في دلالته البسيطة يُفيد الإخبار مطلقًا، فالإثبات يعتبر المثّل الأبرز لخبريّة الكلام، وهو أساس الفائدة، هذا إضافة إلى أنَّ الإنسان حين يُخبر عن الكون يحملُ معه في البداية شحنة إثباتية ايجابيّة من مضمون ما يراه وما يتمثّله. وعليه فإنَّ الإثبات يُعدّ المعنى الأوّل في مباشرة الوجود والحديث عنه. ولمّا كانت خبريّة الكلام تتحقّق بالإثبات أساسًا، فإنَّ الغرض البسيط منه يعدّ إفادة المخاطَب بمضمون ما، وهو مضمون يُفترَض أنْ يكون قد استقرّ وثبت في الاعتقاد؛ ولهذا رأينا أنَّه يحتمل التّصديق والتّكذيب.

هذا الكلام يجعلنا نقرّ بأنَّ الإخبار هو الغاية الأولى من الإثبات، فيه ينقلُ المتكلّم خبرًا للمخاطب، ويكون هذا الخبرُ على سبيل الابتداء والحكاية عن شيء موجودا في الخارج، ويمرّ ذلك عبر التزام منه تجاه مُخاطبه بحقيقة هذا الخبر، ويتوزّع هذا الخبر درجات في الاعتقاد حسب حال المخاطَب. وقد عالجنا ذلك في الباب الأوّل من البحث ضمن درجات الاعتقاد، وقد تبيّن لنا أنَّ الإثبات في مفهومه الابتدائيّ يعكس حقيقة الخبر البسيطة التي هي مجرّد الإخبار، وتعكس لنا أنواع الإثبات الأخرى (الطلبيّ والإنكاريّ) علاقة المتكلّم بمخاطبه في الخبر عموما، وهي علاقة تحكمها عناصر لغويّة وأخرى غير لغويّة. فالقوْل الإثباتيّ يكون في درجته الصفْر حاملًا لسِمة الإخبار مطلقًا (تُفهم من مجرّد التّركيب)، وهي سِمة تكون فيه علاقة المتكلّم بالمخاطَب هادئة، حيث ينقل المتكلّم خبرًا موجودًا في الواقع، ولتبسيط الفكرة نأخذ المثال الآتي:

- عبد الله قائمٌ.

هذه الجُملة تحمل في مضْمونها إخبارًا عن قيام عبد الله، وهي فائدة تحملُ حكمًا بثبوت القيام لعبد الله، ولهذا مثّل «الإثباتُ حكمًا بوجُود المعنى» يلتزمُ فيه المتكلّم بأنَّ محتوى قوله مُطابق للواقع، وأنَّ هناك عبد الله، وأنَّ هناك حدثَ القيام واقعًا منهُ. ويحتملُ هذا القول التّصديق والتّكذيب؛ ذلك لأنّ المتكلّم حين ينقلُ الخبرَ للمخاطَب يُصبغه باعتقاده، ويكون المخاطَب في الجهة المقابلة عاملًا أساسيًّا في حركة هذا الخبر

(التردّد، الشكّ، الإنكار). وقد فصّل البلاغيّون فائدة الخبر عمومًا تحت شقّيْن أساسيين وقع فيهما تحديد علاقة المتكلّم بالمخاطَب:

- فائدةُ الخبر: ونقصدُ بها الفائدة التي يُقدّمها المتكلّم للمخاطَب بشرْط أنْ يكون المخاطَب جاهلًا بها غير معلومة عنده.
- لازمُ الفائدة: ويُقصَدُ بها أنْ يقدِّم المتكلّم للمخاطَب معلومة هو يَعرفها ولكنْ يُقدّمها من أجل تحقيق أغراض ومقاصد تُفهم من المقام.

ما يهمنا هنا أنَّ الإثبات في دلالته البسيطة يُفيد الإخبار عن الشّيء، وهي إفادة تكون في العادة مشروطة بجهْل المخاطَب بها من ناحية، وتكون من وجهة نظر المتكلّم التزاما بتقديم معلومة جديدة للمخاطَب. وقد تحدَّث الأصوليون أيضا عن الدّلالة الإخباريّة في الإثبات من خلال تعرّضهم إلى جملة من الأقوال، وكما هو معروف فإنَّ طرحهم كان على خلاف طرح النّحويّين والبلاغيّين لاسيما أنَّ تصوّرهم كانَ دائمًا ما يتعلّق بالأحكام الشرعيّة، فقولنا «مُحمّدٌ رسولُ الله» هو إثبات الرسالة الإلهية للرسول محمّد (صلى الله عليه وسلم)، ونلاحظ في هذه الأمثلة من الدّلالة الأصليّة كيف تتطابق الصيغة اللّفظية مع ما يفهمه المخاطَب، وهذا الفهم عند الأصوليين أثّرَ في طبيعة استدلالهم ضمن بحوثهم؛ ذلك لأنّهم يتوجّهون إلى دلالة التّراكيب من منطلق الأوامر والنّواهي، مَحكومين بخلفيات دينية.

هذه الدّلالة الوضعيّة البسيطة للإثبات (الإخبار) تُفهم من مُجرّد التّركيب دون الحاجة إلى مقام حقيقيّ، وهذا ما يُطلق عليه في العادة «بالمقام النّمطيّ» الذي تختزلهُ البنية النحوية في الأساس المجرّد، حيث يمثّل المقام وجهًا من وجوهها وآلية فاعلة في تحديد المعنى من داخل البنية ومنطقها. وعلى هذا الأساس، فالمقامُ ليس ذلك الكائن الغريب الواقع خارج حيز البنية، وإنَّما هو جُزء من منطقها يَسيرُ جنبًا إلى جنْبٍ مع البنية في تشارط دائم معها، ويمثّل آلية من آلياتها في الاستدلال عن المعنى.

هذا الاعتبار يجعلنا نسلّم بإمكانية تتطابق الدّلالة التّركيبيّة النحوية الوضعيّة مع استعمالها مقاميًّا تطابقًا يكشفُ عن العمل المقصود بالقول حرفيًا، وهو تطابق عبّر عنه «سورل» في كثير من المواضع (Searle, 1972, 54)، إلّا أنّ استعمال هذه التّراكيب البسيطة في مقام حقيقيّ قد يُخرجها أحيانا - بحكم المقام الذي قِيلت فيه - عن دلالتها البسيطة التي قد يُوهم بها مُجرّد التّركيب، وهذا تفصيل مُهمّ جدًا في البحث في الوجوه والفروق؛ ذلك لأنّنا نتحدّثُ عن التّركيب الإثباتيّ البسيط قبل تصرّف المتكلّم فيه وما يُحدثه هذا التصرّف من فروق تركيبيّة (تقديم وتأخير، ذكر وحذف، وصل وفصل) باعتبارها تمثّل مُقتضيات لأغراض ومقاصدَ، فنحن هنا مع استعمال التّراكيب في بساطتها داخل مقامات حقيقيّة التي سينتج عنها بروز معانٍ سياقية جديدة.

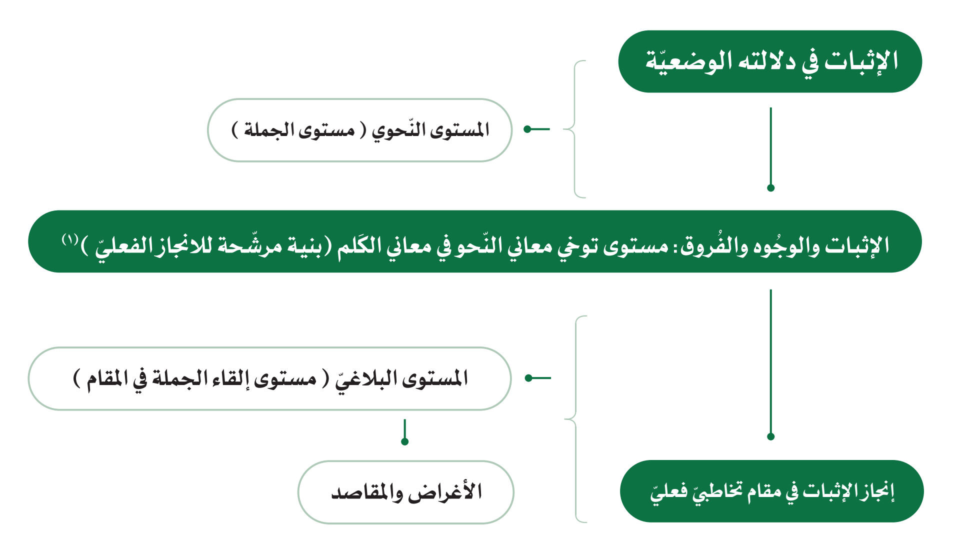
هذا الفهمُ يجعلنا نتعامل مع الإثبات وفق ثلاثة مستويات تقريبًا:

- المستوى الأوّل: مستوى الدّلالة الوضعيّة للإثبات، والتي تفيدُ مُجرّد الإخبار، وفي هذا المستوى يكونُ المقام نمطيا بفعل تجريد البنية، وهو مقام حاضرٌ لإتمام العمليّة الكلاميّة لا أكثر وحضوره ضمنيّ. في هذا المستوى تتطابقُ الدّلالة الوضعيّة مع مقام القول تطابقًا تامًا.
- المستوى الثّاني[1]: التّصرف في هذا التّركيب الإثباتي الوضعيّ تقديمًا وتأخيرًا، وذكرًا وحذفًا، ووصلًا وفصلًا... إلخ، وهذا هو مستوى الوجُوه التركيبيّة التي تحقّق فروقًا دلاليّة نحوية تكون مقتضيات لأغراض ومقاصد بلاغيّة. وهو مستوى يكون فيه المقام مزدوجًا بين التنميط لقُربه من مستوى النّظام والبنية، وبين المقام الحقيقيّ (التّداوليّ)، حيث ترتبط هذه الفروق بأغراض ومقاصد

(١) هذا المستوى هو في اعتقادنا المستوى نفسه الذي تحدّث عنه «المبخوت» (٢٠٠٦، ٢٧-٣١) حين اعتبره حلقة وسطى بين المستوى المجرّد والمستوى الإنجازي الفعلي، وهو مستوى دقيق لأنّه في إطاره تخالط الدّلالة النحوية الدّلالة البلاغيّة، ولكنّه يبقى مستوى أعلى في التّجريد مقارنة بمستوى الاستعمال الفردي.

أكثر إيغالًا في المقام. ويُعدُّ هذا المستوى مستوى فاصلًا بين المستويين: المستوى الأوّل والمستوى الثّالث، وهو مستوى دقيقٌ جدًّا (مستوى توخي معاني النّحو فيما بين الكلم)، يمثّل الوعي به نقطة البدء في تعقّب حركة العمل اللّغويّ من أولى عتبات الوسم اللّفظيّ وصولًا إلى المقام الحقيقيّ.

- المستوى الثّالث: استعمال هذا التّركيب الإثباتي المُفيد لمجرّد الإخبار في مقام حقيقيّ، تُضبَط فيه ملابسات القول وكلّ الظروف الحافّة بالسّياق، وهذا المستوى تتولّدُ فيه المعاني السّياقيّة للإثبات بحكم التّأويل، وهو مجالٌ واسعٌ في التصرّف، وهو مستوى العمل القوليّ بعبارة «المبخوت»، أي هو مستوى إنجاز الجملة في المقام، ويُعبَّر عنه بالمستوى التّداوليّ التّخاطبيّ الفعليّ.



هذه المستويات الثّلاثة في مُعاملة الإثبات تُفيدنا في تمثّل العلاقة بين النّظام والاستعمال، وتكشف في الإطار نفْسه عن المحطّات الدّلاليّة التي يُمكن أنْ يمرَّ بها

(١) هذا المستوى واقعٌ بَيْنَ بينْ، حيث يحملُ سمات المستويين النّحويّ والبلاغي، وهو مستوى دقيقٌ جدًّا، ونحن منذ البداية اعتبرنا هذا المستوى أقرب للتّجريد منه للإنجاز الفعلي، وهذا ما يجعل الوجُوه والفُروق نحوية بالأساس واعتبارها مقتضيات لأغراض ومقاصد مُوغلة أكثر في المقام الفعليّ.

الإثبات بدءًا من السقْف الأعلى في التّجريد وصولًا إلى تخصّصه مقاميًّا. ولعلّ الطّريف في سَفر دلالة الإثبات هذه هو وراثة كل مستوى للمستوى الذي قَبله حيث تبقى رائحة الإثبات الوضعيّة حاضرة في كامل ضُروبه وتحولاته، وهذا يدلُّ على تحكّم النّظام النّحويّ المجرّد وتكهنه بجميع أبنية الإنجاز، مع ضرورة الإشارة إلى أنَّ هذا لا يعني تغييب عناصر المقام والسياق، وإنَّما هي حاضرة في تشارطها مع البنية من أجل توجيه المعنى.

٢-٢-٢- الإثبات والمقام الحقيقيّ وتولّد المعاني السّياقية:

لقد توصّلنا من خلال ما سبق ذكرهُ إلى تحديد المستويات التي نُعالج فيها الإثبات، وتبيّن لنا أنَّ حضور المقام في مستوى الإثبات الخبريّ حضورٌ مُنمّط يُجرَّد بتجريد البنية، إلَّا أنَّ ذلك لا يمنعُ من استعمال مثل هذا التّركيب في بساطته داخل مقام حقيقيّ فعليّ، وما يترتّب على ذلك من معانٍ جديدة. فلو عُدنا إلى المثال السّابق مثلًا ووضعناه في إطار حديث صديقٍ مع صديقه حول «عبد الله» في مقام حقيقيّ، فلنا أنْ نتصور الاحتمالات المُمكنة لهذا القول البسيط، فقد يكون الصديقُ مُحذّرا من قيام عبد الله وقُدومه اتجاههم نتيجة ما حَدث بينهما من خلاف، وقدْ نأخذ هذا القول مأخَذ التّعجب من قيام عبد الله بعْد أنْ كان جالسا لتوّه، مما يُثير الاستغراب من قيامه. ولنا أنْ نحمل القولَ على سبيل التّهكم والسخريّة بعد أنْ أزعجهم وجوده في هذا المكان، وأصاب الجماعة الاستبطاء.

ولتقريب الصورة أكثر نضربُ مثالًا لتركيب إثباتيّ بسيط، ونحاول إدراجه في مقام حقيقيّ، من أجل تبيّن دور المقام الحقيقيّ في إثارة المعنى وتوجيهه، فخذْ على سبيل المثال:

- الإرهابُ ظاهرةٌ عالميةٌ.

هذا الكلامُ في ظاهره وفي بساطته التّركيبيّة يفيدُ إخبارًا بكوْن الإرهاب ظاهرة عالميّة، ويكفي أنْ نقرأ هذا الكلامَ في مجلّة تصدرُ يوميا أو نسمعه في الحافلة أو يقولهُ لنا صديقٌ في إطار إخبار حتى نفهمَ أنّه يفيدُ إخبارًا بوجود هذه الحالة، وهذا ما يجعل الكلام حاملًا لمقامه ضمنًا، ومن التّركيب نفسه نستفيد من دلالة الإثبات نظاميًّا. غير أنَّ هذا الكلام

ليس بهذه السلميّة، وليس بهذه البساطة في الإخبار إذا ما نزّلناه في إطار تخاطبيّ فعليّ؛ ذلك لأنّنا لو افترضنا هذا الكلام قد قِيل في مُلتقى حول الإرهاب تكون فيه الأطراف المشاركة بين مُؤيد ومُعارض لعالميّة ظاهرة الإرهاب، فإنَّه لا يمكننا مُحاصرة عمليّة التّأويل الناتجة عن ذلك إذا لمْ نُحطْ بظروف إلقاء القول وسياقه. فهذا القول الإخباريّ الإثباتيّ قد يُفهم في إطار الردّ على أحد الأطراف بكونه توبيخًا أو تجهيلًا أو تهكمًا بحسب خصوصيّة المقام، تفسير ذلك أنَّ القائل قدْ يكون في مقام تجهيل وتهكّم لخَصمه المؤيد لاعتبار الإرهاب ظاهرة تَخصّ فئة دون أخرى، فيكون ردّه «الإرهابُ ظاهرةٌ عالميّةٌ» تجهيلًا لمخاطبه وتهكّما عليه. هذا الفهم عائد إلى ما يُمكن أنْ نتمثّله من ظروف السّياق الحافّة بالملتقى، وما يكون فيه من شحن سياسية توجّه الخطاب عامّة.

هذه المعاني التي يخرُج إليها القول الإثباتي الدّال في دلالته الوضعيّة عن مُجرّد الإخبار هي نِتاج استعمال هذا القول في مقام تخاطبيّ فعليّ[1] تكون عناصر الخطاب فيه حاضرة، ويتكوّن لدينا كمٌّ هائلٌ من المعلومات عن ظروف إلقائه. بناءً على ذلك فإنَّ الدّلالة الوضعيّة النحوية المتحقّقة من مُجرّد التّركيب ليست بمنأى عن الاستعمال المقاميّ وإنْ كانت تحملُ في أصل تكوّنها مقامات نمطيّة، ولهذا الفهم صدىً في المقاربة اللّسانيّة، فدكرو يعتبرُ أنَّ استعمال الجُملة في المقام قدْ يُفضي إلى جملة من الأعمال اللّغويّة، يقول: «ولكنّنا نعلمُ أنَّ الجملة نفسها قد تصلح لإنجاز أعمال مختلفة أيّما اختلاف، فقد تصلح جملة خبريّة نحويّا (على سبيل المثال الطقسُ حارٌّ) للإثبات أو التّذكير أو توجيه لوم أو تقديم شُكر أو الطلب أو الرجاء إلخ... لذا ينبغي ألا نكتفي بمعرفة الجملة بلْ ينبغي معرفة المقام الذي أُنجِزتْ فيه لمعرفة ما يفعله من يتلفّظ بها» (ديكرو، ١٩٨٤، ٥٦٥).

---

(١) نجد لهذا الفهم صدىً في التيار الوظيفي للغة، الذي يؤكّد على دوْر الاستعمال في توجيه دلالة القول. وقد أشار المتوكّل إلى القدرة التّواصليّة التي تتجاوز حُدود القواعد الصوتيّة والصرفيّة والتّركيبيّة إلى البحث في القواعد التي تمكّن من أداء هذه العبارات في سياقها الحقيقيّ، وما يُمكن أنْ تحقّقه من أغراض ومقاصد، يقول المتوكّل: «لا تنحصرُ قدرة مستعملي اللّغة الطبيعية في المعرفة الصرفيّة التّركيبيّة والصوتيّة والدّلاليّة بل تتعدّاها إلى معرفة القواعد التّداوليّة». (المتوكّل، ٢٠٠٣، ١٩).

بناءً على ذلك، يُمكن القول إنَّ الدّلالة الوضعيّة للإثبات وإنْ كانت تحملُ مقاماتها النّمطيّة بحكْم تجرّد البنية وتنميط المقامات مَعها التي تُؤهّل جانب الإخبار المُطلق فيها، فإنَّها قد تُستعمَل في مقامات حقيقيّة تتولّد منها أغراضٌ ومقاصد أخرى بحكْم المقام، وهذا مجالٌ واسعٌ جدًا للتصرّف في المعاني بحكْم التّأويل الذي ليست له حدود معروفة. ومن الموضوعيّة بمكان أنْ نُشيرإلى أنَّ هذا الفهم القائم على تقسيم الإثبات إلى عمل لغويّ نظاميّ يُفهم من مجرّد التّركيب وعمل قوليّ نتيجة استعمال العمل اللّغويّ في مقام معيّن، قد وجدَ اعتراضًا -ولو جزئيا- «فالشيباني» توجّس من إمكانية ضَبط الدّلالة الوضعيّة بمعزل عن السّياق (الشيباني، ٢٠١٥، ٤٢١)، ففي محاورته للمبخوت حول دلالة جملة «الطقسُ حارٌ» يعتبر «الشيباني» أنَّه لا يوجدُ مُبرّرٌ من ترشيح الدّلالة الحرفيّة على أي دلالة أخرى يُمكن أنْ تخرج لها هذه الجملة نتيجة الاستعمال، ويعتبرُ أنَّ هذه الدّلالة ملابسة للسياقات المقاليّة والمقاميّة، وهو ما جعلهُ يعتبرُ جملة «الطقسُ حارٌ» في إطلاقيتها مهيأة للوضعيّ والمنجز.

وقد رافقتنا الحيرة نفسها في تحديد هذا المستوى[1]، فهو مستوى دقيقٌ جدًا يتماهى فيه المنجز مع النّظاميّ، غير أنَّنا نرى أنَّ «المبخوت» في بلورته لفكرة دائرة الأعمال اللّغويّة كان يسعى إلى تصنيف الأعمال اللّغويّة الأساسيّة عن الأعمال القوليّة، وهو سعيٌ منهجيٌ بالأساس يبحثُ عمّا هو نظاميّ بمعزل عن المقاميّ الصِرف ليجد طريقًا لضبطها (الأعمال القوليّة)، وإنْ كان يؤمن بمبدأ الاسترسال بينها، ويعتبر المنجز بما فيه المقام جزءًا من القوانين النظاميّة النحوية.

(١) نعتقد أنَّ هذا المستوى هو المستوى التّصريفي الإعرابّي المعجّم حسب تقسيمات «الشريف» لمستويات النظام، وهو مستوى يبدأ فيه تشكّل المعنى بالخروج من إطار التّجريد نحو الوسم اللّفظيّ. ونعتبر أنَّ هذا المستوى هو الحلقة الأهم في متابعة الوجُوه والفُروق لأنَّه مستوى يُقدّم لنا بنية معجّمة نستطيع من خلالها تحصيل ولو جزءًا من المعنى، والشّيء الغامض في هذا المستوى هو حضور المقام، أنعتبر البنية المعجّمة المُقدّمة بنية حاملة لمقامها ضمنًا ولم تتصل بعدُ بالمقام الحقيقيّ أم نعتبرها بنية دخلت ساحة الاستعمال؟ وهذه التّساؤلات في اعتقادي هي التي جعلت «الشيباني» يحترز من تقسيم «المبخوت» (الشيباني، ٢٠١٥، ٤٢٠- ٤٢١- ٤٢٢- ٤٢٣- ٤٢٤- ٤٢٥).

على هذا النحو، فإنَّ اعتبار جملة من قبيل «الطقسُ جميلٌ» دالة على الإثبات بدرجة أولى، ومرشّحة لإفادة دلالات أخرى حسب السّياق قولها يعدُّ موقفًا صائبًا وإنْ كان لتساؤلات «الشيباني» ما يُبرّرها عمليًا. ونحن إذْ نقول هذا فإنَّنا مع التّوجه الذي يحفظ الحدود بين المستويات، ويرتفع بها إلى مستوى التّجريد حتى يَستطيع فهْم المنجز. ونشير إلى أنَّ بين التّركيب الإثباتيّ البسيط واستعماله في مقام حقيقيّ تقع الوجُوه والفُروق باعتبارها وجوهًا وفروقًا في التّراكيب يَنتجُ عنها أغراض ومقاصد.

هذا التّمييز بين المقامات النّمطيّة التي تُجرَّد بتجريد البنية والمقامات التّخاطبية الفعليّة مهمّ جدًا في تعقب دلالة الإثبات في الأساس النّحويّ وما ينتجُ عنها من وجوه وفروق باعتبارها مقتضيات لأغراض ومقاصد، وتنبعُ أهميته من كوْنه يقفُ عند دور المقام التّخاطبيّ الفعليّ في تحديد دلالة القول، فهذا المقام الخاصّ جدًا خلافًا للمقام العامّ يحوّل الأقوال من طابعها الـمُجرّد إلى طابعها الفعليّ العينيّ الماديّ حيث تتكهّنُ به لحظة الخطاب وعَناصرها من متكلّم ومخاطَب، ومَعارف مُشتركة. وضمن هذا المقام الفعليّ تبرز المعاني السّياقيّة التي يُطلق عليها في التّصوّر البلاغيّ العربيّ بأغراض الخبر السّياقية التي تُفهَم من السّياق التّام للقول، ولنا في نُصوص البلاغيين الكثير في هذا المضمار، حيث تتسع هذه المعاني لاتساع المقام والتّأويل. لذا فإنَّنا سنذكر البعض منها دون تعمّق فيها؛ لأنَّ كُتب البلاغة قديمًا[1] وحديثًا[2] أغنتنا عن البحث فيها.

ولعلّ من أبرز هذه المعاني نجد:

- **الوعدُ والوعيدُ:** وقع التعرّضُ إليه الكثير في كتاب الله من قبيل قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]. ففي هذه الآية خرج الخبر الإثباتي عن معناه الأصليّ ليدّل على التوعّد لهؤلاء بالعذاب، ونفهم ذلك من خلال سياق القول، وهو سياق مخاطبة الذين ظلموا.

---

(١) انظر على سبيل المثال (شروح التلخيص، ج١، ١٩٣).

(٢) استندنا في ذكر الأمثلة إلى كتاب معجم المصطلحات البلاغيّة (١٩٨٦) لأحمد مطلوب، الجزء الثّاني، ص ٤٦٨. ٤٦٩. ٤٧٠.

- **إظهارُ الضّعف:** من ذلك: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: ٤].
- **المدح:** غَرضُ المدح كثيرًا ما نجدُ له حضورًا في سياقات الشّعر، وذلك بغية الفخر بالممدُوح، والإعلاء من شَأنه، فانظرْ مثلًا إلى قول النّابغة الذبياني (الطويل):

«فإنّكَ شَمْسٌ والمُلُوكُ كَواكِبٌ إذا طَلَعَتْ لم يَبْدُ منهُنّ كَواكِبُ»

فالشّاعر في هذا البيت يَمدحُ مَمدوحه بصيغة خبريّة إثباتيّة مؤكّدة باستعمال «إنَّ» المؤكّدة، وهذا فيه ضَربٌ من تعديد خصال الممدوح. فالذبياني التجَأ إلى صيغة الإثبات الخبريّة بحكْم السّياق المدحيّ ليُظهر الصفات وكأنّها حَاصلةٌ في ممدوحه لا محالة. وفي إطار الحديث عن المعاني السياقيّة المُعلّقة بالإثبات بحكم المقام، نذكرُ جملة من الأغراض الأخرى التي يَطول الحديث فيها. ولعلّ من بين هذه الأغراض نجد الاسْترحام، والاستعطاف، والدّعاء، والتّوبيخ، والتّهكم. والملاحظ في هذه الأغراض أنّها غير قابلة للحصر والعدّ، وهذا ليس بغريب فنحن نتحدث عن مستوى الإنجاز الذي يبدو في أغلبه مجالًا واسعًا للتصرّف في المعاني.

٣- وجوهُ الإثبات وفروقه باعتبارها مقتضيات لأغراضٍ ومقاصدَ:

تعتبر دراسة أحوال المسند والمسند إليه من القضايا التي يجبُ الحديث عنها في الإثبات البلاغيّ، ذلك أنَّ ما وقعَ التّعرّض إليه في علم المعاني، وفي الحديث عن الخبر عمومًا هو دراسة الإسناد وأحواله[1]. وقد كنّا رأينا في الباب الأوّل في نظريّة العمل الإعرابيّ دوْر الإسناد في صياغة الدّلالة الوضعيّة، فالإسناد هو المؤسّس للكلام باعتباره المعنى النّحويّ الأوّل.

(١) في إطار الحديث عن الإسناد الخبريّ تساءل عبد المطلب في كتابه البلاغة العربيّة: لماذا لا يقعُ إلحاقُ الإسناد الإنشائيّ بمبحث علم المعاني؟ وقد فسّر عبد المطلب ذلك بقول السّبكي كوْن الإسناد الإنشائيّ بنية متولّدة من الخبريّ (عبد المطلب، ١٩٩٧، ٢١٤). وهذا التّساؤل نراه عميقا في الكشف عن علاقة الإنشاء بشقيه الطلبيّ وغير الطلبيّ بالخبر، وهي علاقة تُفسّر أصليّة الخبر وتوجيهه لسائر الأعمال. هذا الفهمُ من شأنه أنْ يُفيدنا في دراسة الدّلالة الوضعيّة للإثبات وما تحتمل من وجُوه وفروق باعتبار أنَّ الإثبات خبرٌ، وهو أصل الفائدة، وهي أصليّة جعلت كثيرا من المعاني تختار هذه البنية لترتسم معانٍ قائمة بذاتها.

وسنحاول الآنَ الكشْف عن أحوال هذه الصياغة بلاغيًّا وما ينتجُ عنها من تحويرات تُصاحبها معانٍ جديدة نتيجة تصرّف المتكلّم حسب حاجته في التّواصل، وهو كشفٌ سنحاول من خلاله تتبّع تمظهرات هذه الدّلالة الأولى مقاميًّا. والذي زادنا إيمانًا بضرورة دراسة هذه التّحويرات في التّركيب الإسناديّ البسيط هو كوْنها تتقاطع مع الوجُوه والفُروق، فليست أحوال الإسناد الخبريّ التي تعرّضَ إليها «السكاكي» وفصّل القول فيها إلّا الوجُوه والفُروق التي تطرّق إليها «الجرجاني» واعتبرها مقتضيات لأغراض ومقاصد.

وقبل ولوج دائرة البحث في الوجُوه والفُروق باعتبارها مقتضيات لأغراض ومقاصد، نُشير إلى أنّنا تعرضنا إليها في الباب الأوّل ضمن وجُوه الإثبات وفروقها الدّلالية، وأنّ طرحنا لها الآن هو طرحٌ بلاغيٌّ بالأساس يُحاول الكشف عن أغراض المتكلّم ومقاصده والنكت التي يُريد تحقيقها. وقدْ يَتساءلُ البعض عن مُبرّرات البحث عنها ضمْن الدّلالة الوضعيّة وإعادة رَصْدها ضمن التّصور البلاغيّ فنقول إنّ إدراجنا لها ضمن الدّلالة الوضعيّة عائد إلى ارتباطها بمستويات النظام النّحويّ (التّركيب، الاشتقاق، التّصريف) باعتبارها معانيَ نحوية، رغم تحسّسنا لحضور المقام (المقام النّمطيّ) لإتمام العمليّة الكلاميّة لا أكثر، وهو حضورٌ ضمنيٌّ في أساسه. غير أنّنا سنلاحظ تجلي المقام وبروزه أكثر بتوجيه عنايتنا إلى الأغراض في علاقتها بالمخاطَب وما يُحيط به من ملابسات، فالمتكلّم لا يُقدّم أو يُؤخّر، ولا يذكر ويحذف إلّا لغايات ومقاصد بلاغيّة.

ولهذا فإنّنا اكتفينا في الباب الأوّل بالتوقّف عند بعض الأغراض مُلتزمين بمنهج البحث، وتركنا البحث فيها بلاغيًّا إلى هذا الفصل من أجْل البحث في الأغراض المتحقّقة منْ هذه الوجوه مُعتبرين إياها مقتضيات لأغراض ومقاصد مقاميّة بالأساس. ويأتي هذا في إطار الرّبط بين معاني النّحو باعتبارها معطىً نظاميًّا وما تؤدّيه منْ أغراض ومقاصد باعتبارها مُرتبطة أكثر بمقامات القول، وهذا الاعتبار مُهمّ لاسيما أنّه يسمحُ بإيجاد أسس نحوية للمقاصد والأغراض مما يُمكّن من وصْفها وصفًا منظمًا يُدرجها في إطار التكهّن النّحويّ ويُبعدها عن الحدْس وإلى مظاهر خارج اللّغة أحيانًا.

هذه الإشارة تجعلنا نتطرّق إلى وجُوه الإثبات بلاغيًّا والبحث فيما تُفضي إليه من فُروق دقيقة في المعنى. وعليه سيكون عملنا فيها متجهًا إلى البحث في أغراض المتكلّم ومقاصده. ولمّا كان من غايات البحث رصْد مشروع صاحب الدّلائل في علاقة بمشروع صاحب المفتاح فإنَّ تتبّعنا لهذه الأغراض سيكون فيه نوعٌ من المزاوجة بين المشروعين، فـ«الجرجاني» قد تعرّض إلى هذه القضية ضمن بحثه عن «مزايا النّظم بحسب الأغراض والمعاني»، وهو في هذا مُلتزمٌ بفكرة النّظم التي انتظمتْ وفقها المسائل في كامل كتابه، حيث يرى أنَّ المزية في النّظم هي في الأغراض والمقاصد التي يُومأ إليها، فأمّا «السكاكي» فقد اتّجه بحثه في تتبّع أحوال الإسناد[1] وأحواله بربطها بمقام القول وعلاقة المتكلّم بالمخاطَب، فالرجلان في مسار واحد، مع وجود فارق دقيق يجعلُ «السكاكي» أكثر ضبطًا وتبويبا للمسائل عكس عبد القاهر الذي كانت دراسته غير مضبوطة، وربما ذلك عائد إلى طبيعة السجال الكلاميّ الذي خاضه «الجرجاني» في إعجاز القرآن.

وإنْ بدأنا مع «الجرجاني» في دلائل الإعجاز فإنَّه يُمكن القول إنَّ الرّجل جَعل أساس النّظم في الوجُوه والفُروق، وجعل المزيّة من الوجُوه والفُروق في الأغراض والمقاصد التي يصبُو المتكلّم إلى بلوغها. وقد فهمنا منه هذا حين اعتبر أنَّ المزيّة ليست في الوجُوه والفُروق بل فيما تحقّق من أغراض ومقاصد، يقول «الجرجاني»: «وإذ قدْ عرفت أنَّ

(١) تعرّض السكاكي إلى وجُوه الإثبات وفروقها الدّلاليّة ضمن حديثه عن أحوال الإسناد الخبريّ وتفاوت المقامات التي تساهم في صياغة تراكيب الكلام، يقول السكاكي: (...) وإنْ كان مقتضى الحال طيّ ذكر المسند إليه، فحسن الكلام تركه، وإنْ كان المُقتضى إثباته على وجه من الوجُوه المذكورة، فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا إنْ كان المقتضى ترك المسند، فحسن الكلام وروده عاريًا عن ذكره، وإنْ كان المقتضى إثباته مخصصًا بشيء من التّخصيصات فحسن الكلام هو نظمه على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدّم ذكرها، وكذا إن كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها، والإيجاز معها أو الإطناب، أعني طي جمل عن البين ولا طيّها، فحسن الكلام تأليفه مطابقًا لذلك. (المفتاح، ١٦٩). هذا الشاهد يعدّد فيه السكاكي المقتضيات التي تحقّق المقاصد والأغراض، فالتّقديم والتّأخير، والذّكر والحذف، والوصل والفصل ليست إلَّا تصرفا في التّركيب يطمحُ من خلاله المتكلّم بلوغ مقاصد وفْق حال مخاطبه، وهذا عينه ما عرضه «الجرجاني» في الدّلائل.

مَدار أمر النّظم على معاني النّحو، وعلى الوجُوه والفُروق التي من شأنها أنْ تكون فيه، فاعلم أنَّ الفُروق والوجُوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندَها، ونهايةٌ لا تجد لها ازديادا بعدها، **ثم اعْلَم أنْ ليست المزيّةُ بواجبة لها في أنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تَعْرض بسبب المعاني والأغراض التي يُوضَع لها الكلام**» (الدّلائل، ٨٧).

يقفُ «الجرجاني» من خلال هذا الشّاهد - وتحديدًا الذي قمنا بإبرازه - عند الغاية من هذه الوجُوه والفُروق، حيث تكمن فيما تحقّقه من مقاصد وأغراض، فالمزية تتجاوز حدود التّحوير التّركيبيّ في ذاته لتنفذ إلى الغايات البلاغيّة المتحقّقة من ذلك. هذا الفهم يدعمُ تصوّرنا الذي التزمنا به منذ البداية في اعتبار الوجُوه الفُروق بداية انفتاح القول على عناصر المقام الحقيقيّة؛ ذلك لأنّ الدّلالة الوضعيّة للإثبات تحتملُ هذه الفروق الدقيقة. ولكن تبقى مهيأة للتصرف البلاغيّ الحقيقيّ الذي يُقحمها ضمن مقامات حقيقيّة ينتجُ عنها أغراض ومقاصد، وهذا عينه ما وقع التطرّق إليه عند صاحب مفتاح العلوم وضمن شروح التّلخيص في دراستهم لأحوال الإسناد، وما يطرأ عليها من تغيرات تحقّق أغراضًا ومقاصد. فالفرُوق في الإثبات لئن حدّد معالمها النّحويّ فإنَّ البلاغيّ هو الذي يُتِمُّ أدوارها ووظائفها البلاغيّة. ونشير هنا إلى أنَّ الفصل منهجيٌّ لا أكثر باعتبار أنَّ النّحويّ بلاغيٌّ في وجْه منه، والبلاغيّ نحويّ في صورة أخرى. هذا في اعتقادنا ما جعل مستوى الوجُوه والفُروق دقيقًا جدًا (المستوى التّصريفي المعيّن معجميًّا).

وقد ألقت هذه الصعوبات بظلالها على البحوث في الجامعة التّونسيّة، حيث اتّجه «المبخوت» إلى اعتباره مستوى مجرّدًا لم يتصل بعد بالمقام الحقيقيّ، عكس ما ذهب إليه «الشريف» في اعتباره دخولًا إلى ساحة الاستعمال. ونحن إذْ نعرض التّوجهين فإنّنا نسير على خطى «المبخوت» باعتبار أنَّ الفصل بين المستوى الـمُجرّد والمستوى التّخاطبيّ الفعليّ يحفظ لنا الفروق الدقيقة في متابعة الأغراض والمقاصد وتعقّب مستوياتها، فالذهاب في اعتبار الوجُوه والفُروق هو مستوى «بيْنَ بيْن» أنجع في الاستدلال عليها.

وفي إطار تتبّعنا لسياقات الحديث عن الوجُوه والفُروق في الإثبات نجد «الجرجاني» يتوقّف في حديثه عن التّقديم التّأخير عند الغايات والمزايا، ويتجاوز بذلك الفروق

التّركيبيـة مـن قبيل «العنايـة والإبـراز» ليحدّثنـا عمّـا هـو أعمـق في خفايـا نفـس المتكلّـم وهندسـتها الإبلاغيـة، معتـبرا الوجـه الأوّل «جَلـيٌّ لا يُشْـكِل» - والعبـارة لـه- «وهـو أنْ يكـون الفعـلُ فعـلًا قـد أردت أن تنـصَّ فيـه علـى واحـدٍ فتجعلـه لـه، وتَزعُـمَ أنَّـه فاعلـه دُون واحـد آخـر، أو دون كلّ أحـد، ومثـال ذلـك أن تقـول: «أنـا كتبـتُ في مَعـنى فـلان، وأنـا شـفعتُ في بابـه»، تريـد أن تدّعـي الانفـراد في بذلـك والاسـتبداد بـه» (السّـابق، ١٢٨). ومـن صُلـب هـذا التّحليـل نلتقـط إشـارة لمـا يَحـدث في التّقديـم مـن إبـراز للـذّات الفاعلـة، وهـو حسـب «الجرجـاني» جَلـيٌّ وواضـحٌ، وليس فيـه إشـكالٌ، وإنَّمـا الإشـكال الحقيقـيّ هـو في الأغـراض والمقاصـد، يقـول: «القسـم الثّـاني ألّا يكـون القصْـدُ إلى الفاعـل علـى هـذا المعـنى، ولكـن علـى أنّـك أردتَ أنْ تُحقّـق علـى السـامع أنَّـه قـد فعـلَ، وتمنعـهُ مـن الشـكّ» (السّـابق).

هـذه الإشـارة مـن «الجرجـاني» نستشـف في ثناياهـا ردّا علـى مـن يقفـون عنـد غايـات التّقديـم والتّأخـير في حـدود التّركيـب، وربمـا هـو اعـتراض مُوجَّـه إلى صاحـب الكتـاب، وقـد أعلـنَ عنـه «الجرجـاني» صراحـة في بعـض المواطـن، حيـث توجّـه باللـوم إلى الذيـن سـبقوه في التعـرّض إلى الوجُـوه والفُـروق باعتبارهـم لـم يقفُـوا عنـد حقيقتهـا البلاغيّـة يقـول: «وكذلـكَ صَنعـوا في سـائر الأبـواب، فجعلُـوا لا ينظـرُون في «الحـذف والتكـرار»، و«الإظهـار والإضمـار»، و«الفصـل والوصـل»، ولا في نـوع مـن أنـواع الفـروق والوجُـوه إلّا نظـرَك فيمـا غـيرُه أهـمُّ لـك، بـلْ فيمـا إنْ لـم تعلمـه لـم يُضِرْك» (السّـابق، ١٠٩).

ونحـن إذْ نرصـدُ طبيعـة دراسـة كلّ منهمـا لقضيـة التّقديـم والتّأخـير، والتوقّـف عنـد الغايـات والمزايـا، نريـدُ القـول إنَّ صاحـب الكتـاب وباعتبـار كتابـه كتابًـا في النّحـو أساسًـا قـد يكـون ملتزمًـا بالنزعـة النحويـة التّقعيديـة الصِرفـة علـى عكـس صاحـب الدّلائـل الـذي كان يميـلُ إلى البحـث عـن إعجـاز القـرآن، ومزايـا النّظـم ضمـن سـياقاته. ولا يجـبُ أن يُفهـم منّـا أنَّ «سـيبويه» غـير واع بهـذه الغايـات والأغـراض والمقاصـد البلاغيّـة المتحقّقـة مـن التّقديـم والتّأخـير، بـل بالعكـس فقـد لمحنـا في كثـير مـن السـياقات تعرّضـه إلى الغايـات البلاغيّـة المتعلّقـة بهـذا التّحويـر التركيـبيّ، ولكنّـه ظـلّ تعرضـا مشـدودا إلى البنيـة والتركيـب أساسًـا.

وبالعودة إلى الشّاهد الذي أوردناه من الدّلائل في حديث «الجرجاني» عن القسم الثّاني من غايات التّقديم والتّأخير، نجد أنّه يركّز على غرض **التّحقيق والتّأكيد، وهو الغرض البلاغيّ المقصود من التّقديم**. وعليه فإنَّ الوجُوه والفُروق ليست الغاية في ذاتها وإنَّما الغاية فيما يطمحُ المتكلّم إلى تبليغه، وهذا طبعًا يُدخل التّركيب الإثباتيّ في مجال البحث البلاغيّ ومراعاة مُقتضى حال المخاطَب الذي يُكون في هذا السّياق مُتسائلًا في حيرة الباحث عن الحقيقة أو منكرًا رافضًا كلام المتكلّم. فما قامَ به المتكلّم من تصرّف في التّركيب هو نتاج مقام قول معيّن مخصوص، وبهذا عُدت الوجُوه والفُروق مقتضيات لأغراض ومقاصد. فالتّحقيق أو التّأكيد يُعدّ الغرض البلاغيّ والمقصد الذي يسعى المتكلّم إلى تحقيقه نتيجة لاختياره وجهًا تركيبيّا دون آخر، فالاختيار التّركيبيّ مقصودٌ، والنّظم الحادث مرتبطٌ بغايات ومقاصد.

ولم يكتفِ صاحب الدّلائل بالتّحقيق والتّأكيد غرضًا من التّقديم والتّأخير، وإنّما حدَّد مقاماتها التي قد تُساق فيها من قبيل الوَعْدُ والضّمانُ «كقول الرجل: أنا أعطيك أنا أكفيك، أنا أقُوم بهذا الأمر» (السّابق، ١٣٤)، أو في مقامات المدْح لمنع السّامعين من حالات الشّك على حدّ قول «الجرجاني». يُذكرنا هذا بحديث «السكاكي» عن المقامات وتَفاوتها. وقد أشار صاحب الدّلائل إلى أنَّ تقديم المحدّث عنه يَقتضي التّأكيد والتّحقيق، وهو غرضٌ بلاغيٌّ استدعاه مقام قول مخصوص، ومما يؤكّد ربْط «الجرجاني» هذا التّحوير الحادث في التّركيب بالمقام، وإبراز علاقة الوجُوه والفروق باعتبارها مقتضيات لمقامات قولها، قوله: «ويشهدُ لما قلنا من أنَّ تقديم المحدَّثِ عنه يقتضي تأكيد الخبر وتحقيقه له، أنّا إذا تأمّلنا وجَدْنا هذا الضرْب من الكلام يجيء فيما سبق فيه إنكارٌ من منكر» (السّابق، ١٣٣).

وفي إطار الحديث عن الأغراض البلاغية المتحقّقة يتعرّض «الجرجاني» إلى الذّكر والحذف، ويَظهر ذلك مثلًا من خلال حديثه عن حذْف المفعول به، وتأكيده الغرض من ذلك، الذي يتمحور حول تثبيت المعنى، يقول «الجرجاني»: «وهكذا كلُّ موضع

كان القصدُ فيه **أن تُثْبِت المعنى في نفسه** فعلًا للشيء، وأنْ تُخْبر بأنَّ من شَأنه أنْ يكون مِنْه، أو لَا يكونُ إلَّا منه، أو لا يكونُ منه، فإنَّ الفعل لا يُعدَّى هناك؛ لأن تعديتهُ تَنْقُض الغرض وتغيِّر المعنى» (السّابق، ١٥٥). وفي هذا القول تأكيدٌ منه للغرض البلاغيّ من الحذف، وعدم تعدية الفعل، وما في ذلك من تثبيت وتأكيد للفعل، وهذا يدعمُ تَصورنا في ضبْط المقاصد والأغراض التي تحوم حول التّقرير والتّأكيد. ويواصلُ صاحب الدّلائل إبراز أغراض الحذف التي تدقُّ فيها الصنعة وتخفَى بقوله: «وأمّا الخفيُّ الذي تدخله الصَّنْعةُ فيتفنّن ويتنوَّع، فنوع منه أن تذكُر الفعل وفي نفسك له مفعولٌ مخصوصٌ (...) إلَّا أنَّك تُنْسيه نفسك وتُخْفيه، وتُوهم أنَّك لم تذكُر ذلك الفعلَ **إلَّا لأنْ تُثْبتَ نَفْس مَعناه**، من غير أن تعدّيه إلى شيء أو تعرّض فيه لمفعول» (السّابق).

ودون التوقّف عند كلّ الوجُوه والفُروق التي يصعب حصرها نقول إنَّ «الجرجاني» كان يعتبر أنَّ الأغراضَ والمقاصدَ لا تتحقّق إلَّا بتوخّي معاني النَّحو في معاني الكَلم في مرحلة أولى، والتوقّف عند وجوهها وفروقها وما تحقّقه من أغراض في مرحلة ثانيّة. وهذا المعطى فيه إشارة إلى أنَّ معرفة معاني النّحو هي التي توجّه الأغراض والمقاصد. ومن هذا المنطلق فنحن في إطار جدليّة بين قوانين النّظام وما يَفرضه الاستعمال، وحسب هذا الفهم فإنَّه يُمكننا توسيع دائرة النّظم لتَشمل كامل ضُروب القول، ولتشمل بدايات تشكّل المعنى بدءًا من الأساس النّحويّ وصولًا لاستعماله في مقامات حقيقيّة مُوغلة في البلاغة، وسيظهر لنا هذا أكثر في ردّ البيان إلى النحو والنّظم أساسًا.

الحَاصل من كلّ ذلك أنَّ «الجرجاني» وإنْ تَبع السّابقين في بعض وجُوه التّقديم والتّأخير، والذّكر والحذف، والوصل والفصل، فإنَّه انفرد في ربْط هذه الوجُوه والفُروق بمقامات قَولها ربطًا يكرّس علاقة البنيّة بالدّلالة، ويعكسُ علاقة الوجُوه والفُروق - باعتبارها معاني نحوية - بمقامات قوْلها. وهذا ما يفسّر اعتبار التّغيرات الطارئة على التّركيب مقتضيات يُبنى عليها الخطاب. والطّريف في كلّ هذا أنَّ جُلّ المقاصد والأغراض تدور حول التّأكيد والتّقرير، وهو غرضٌ في علاقة مباشرة بالعمل المقصود بالقول من الإثبات (تثبيتُ الاعتقاد).

وقد كان صاحب مفتاح العلوم أكثر دقّة في حديثه عن الوجُوه والفُروق باعتباره كانَ يُصنّف المباحث، ويتعرّض لكلّ ظاهرة في باب مستقلٍ، حيث جاء بحثُهُ عن هذه المقتضيات ضمن أحوال الإسناد وتفصيله لاعتبارات المُسند والمُسند إليه، ومنذ البداية حدّد «السكاكي» القَانون العامّ الذي يوجّهُ مبحثه، وهو«**مراعاة المتكلّم لحال مُخاطبه**»، وفي هذا إعلان لقيام هذه التّراكيب وفُروقها على أساس الأغراض والمقاصد في علاقة بالمخاطَب وحاله، يقول «السكاكي» على المتكلّم «أنْ يعرفَ أيمَا حال يقتضي طيّ ذكره، وأيمَا حال يقتضي خلاف ذلك، وأيمَا حال يقتضي تعرفه: مضمرًا، أو علمًا، أو موصولًا، أو اسْم إشارة، أو معرفًا باللام، أو بالإضافة، وأيمَا حال يَقتضي تعقيبه بشيء من التّوابع الخمسة، والفصل، وأيمَا حال يقتضي تنكره، وأيمَا حال يقتضي تقديمه على المُسند، وأيمَا حال يقتضي تأخيره عنه، وأيمَا حال يقتضي تخصيصه أو إطلاقه حال التّنكير، وأيمَا حال يقتضي قصرهُ على الخبر» (المفتاح، ١٧٥).

هذا الشّاهد على طُوله يختزل حديث «السكاكي» اعتبارات المُسند إليه، ومثلها اعتباراتُ المُسند، ونلاحظ دقّة «السكاكي» في جَعْل كلّ حال له مُقتضَى، فهو يُكرّر كلمة «مُقتضَى» مع كل حالة من الحالات التي يُمكن أنْ يكونَ عليها المخاطَب، حيث تَقتضي وجهًا تركيبيا معينًا من قبيل التّقديم والتّأخير، والذكر والحذف، والفصل والوصل. وفي إطار حَذف المُسند إليه يَضْبط «السكاكي» الأغراض والمقاصد بقوله: «والتَرك راجعٌ إمّا **لضيق المقام**، وإمّا **للاحتراز عن العبث بناء على الظّاهر**، وأمّا التّخييل أن في تركه تعويلًا على شهادة العقل، وفي ذكره تعويلًا على شهادة اللّفظ من حيث الظّاهر، وكم بين الشاهدتين، وأمّا **لإيهام أن في تركهِ تطهيرا للسان عنه، أو تطهيرا له عن لسانك، وإمّا للقصد إلى عدم التّصريح ليكون لك سبيل الإنكار** إنْ مست إليه الحاجة، **وإمّا لأنّ الخبر لا يصلحُ إلّا له حقيقة كقولك**: خالق لما يشاء فاعل لما يُريد، أو ادعاء، وإمّا لأنّ الاستعمال واردٌ على تركه أو ترك نظائره، كقولهم: نعم الرجل زيد، على قول من يرى أصل الكلام: «نعم الرجل هو زيد»» (السّابق، ١٧٦).

يَضبُط «السكاكي» في هذا الشّاهد أغراض حَذف المُسند إليه، حيث ربطها ربطًا دقيقًا بتغيّر حالة التّركيب، وهو ربطٌ يعكس وضعًا تداوليًا ضمنيًّا بين المتكلّم والمخاطَب يجعل مُنشئ القول ينشئ كلامه حسب حال مُخاطبه، ويجعل كلّ وجْه تركيبيّ انعكاسًا دلاليًّا لمقصد معيّن وغرض بلاغيّ استدعته لحظة التّخاطب. ولعلّ هذا ما يرسّخ مبدأ «تغيّر اللّفظ مُنبئ عن تغيّر في المعنى»، كما أنَّه يجعل الوجُوه التّركيبيّة وما تحقّق من فروق مُقتضيات لأغراض ومقاصد، ويكرّس مبدأ ارتباط البنية بدلالتها ارتباطًا متينا. وإنْ عرجنا على حالات الذّكر دون الحذف التي تعرّض إليها «السكاكي» سنجدُ أنَّ المقاصدَ والأغراض تتمحور في مُطلقها حول تنبيه السّامع أو تقرير الكلام، هذا خلافًا لما قدْ يطمحُ إليه المتكلّم من حالات أخرى من قبيل التّهكم والتّجهيل.

يتوقّف «السكاكي» عند الأغراض والمقاصد من التّقديم والتّأخير ليكشف لنا عن علاقة البنية بالدّلالة، ويبرز حقيقة الوجُوه والفُروق باعتبارها مُقتضيات توجّه دلالة القول، حيث اتجهت عنايتهُ لاستعمال الوجُوه التّركيبية وغايتها ضمن مقامات مَخصوصة، فجاءت مقاصدُ التّقديم مَحكومة باعتبارات تداوليّة أساسًا. فالتّقديم عنده يُحقّق غاية التّشويق للمخاطَب بغية تثبيته في ذهنه، فيُلفت انتباه السّامع ويشدّه، ويُذكّرنا هذا بمقصد العناية والإبراز عند صاحب الكتاب، ويَضرب «السكاكي» مثالًا (المفتاح، ٢٢١) من شعر محمّد بن وهيب في المدح المعتصم (البسيط):

«ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُنْيا بِبَهْجَتِهَا   شَمْسُ الضُحَى، وأبو إسحاق، والقَمَرُ»

الملاحظ من خلال هذا البيت - وهو في غَرض المدْح - قُدرة الشّاعر على هندسته وفْق غايات الإبلاغ والتّأثير في السّامع، فبتقديمه للخبر النّكرة (ثَلاثةٌ) على المبتدأ استدراج للسّامع وإقحامه في لُعبة انتظار الخبر، وهذا ما يجعل التّقديم في هذا الموضع يَخدم غرض التّشويق بإدْخال السّامع في متعة الانتظار. وحينئذ عُدّ التّقديم والتّأخير مطية يَركبها المتكلّم من أجل تحقيق مقاصد وأغراض وفق مقامات القول، وما تستدعيه من بناء لغويّ. ودون التّوسّع في ذكْر كلّ الحالات التي أوردها «السكاكي» في

مفتاحه؛ لأنَّها كثيرة. نُلفت النّظر إلى ما قام به جميل عبد المجيد ضمن كتابه البلاغة والاتّصال[1] من إحصاء للتّغيرات الـمُسند إليه عند «السكاكي» في المفتاح والإيضاح للقزوينيّ مقصدًا ومقتضىً، حيث بحثَ في الوجُوه التّركيبية وفروقها، وما نتجَ عنها من مقاصد وأغراض. وقد توصّل بعملية إحصائيّة دقيقة إلى ضَبْط ثلاثة مقاصد أساسيّة تدُور حولها المقتضيات، **وهي الإيضاح والتّأكيد، والمدح والذمّ.**

وقد دفعتْ بنا هذه العمليّة الإحصائيّة ضمن كتاب مفتاح العلوم إلى محاولة تطبيقها على كتاب دلائل الإعجاز بالبحث في الوجُوه والفُروق باعتبارها مقتضيات لأغراض ومقاصد، وعلاقة ذلك بما يتحقّق من غايات بلاغيّة، وقد توصلنا إلى نتائج أحصيناها في الجدول التّالي:

المقتضيات (الوجُوه والفُروق)	المقاصد والأغراض	الأمثلة والصفحات ضمن دلائل الإعجاز
التّقديم والتّأخير	التّقرير والتّأكيد	– تحقّق على السّامع أنّكَ أردّت وتمنعهُ من الشّك.... (ص ١٢٨).
		– ولكنّك تريدُ أنْ تحقّق على السّامع... (ص ١٢٩).
		– ليحقّق الأمر ويؤكّده...(ص ١٣٠).
		– وذلك لا محالة أشدُّ لثبوته، وأنفى للشبهة، وأمْنع للشّك، وأدخلُ في التّحقيق... (ص ١٣٢).
		– تقديم المحدّث عنه يقتضي تأكيد الخبر وتحقيقه له... (ص ١٣٣).
	التّنبيه	– وجُملة الأمر أنّه ليْس إعلامك الأمر بغْتةً غفلًا مثل إعلامك له بعد التّنبيه عليه...(ص ١٣٢).
	الوعْدُ والضّمان	– ومما يحْسُن ذلك فيه ويكثرُ الوعْدُ والضّمان (ص ١٣٥).

---

(١) للعودة إلى هذه العمليّة الإحصائيّة انظر (عبد الحميد، ٢٠٠٠، ص ٣٨- ٣٩).

الذكرُ والحذفُ	التّقرير والتّأكيد	– وتُوهم أنَّك لم تذكر ذلك الفعل إلّا لأن تُثْبت نفس معناه...(ص ١٥٦). – وذلك الغرضُ أن تتوفَّر العِناية على إثبات الفعل للفاعل.... (ص ١٥٦). – وذلك أنَّ الغرض هو أن يُثْبت أنَّه كان من الرماح إجرارُ...(ص ١٥٧). – الغرض أن يُثبت أنَّه كان منها...(ص ١٥٨). – تُسقط المفعول لتوفر العناية على إثبات الف... (ص ١٦١). – يُصرّح بذكره ليقرّره في نفس السّامع (ص ١٦٥). – يوقع المعنى في نفس السّامع إيقاعًا يمنعه به... (ص ١٧٦).
	المدْح	– وسبب ذلك أنَّ الذي هو الأصلُ في المدْح والغَرَضُ بالحقيقة، هو نفي الوجُود عن المثل (ص ١٦٨).
التّعريف والتّنكير	التّقرير والتّأكيد	– ثمّ إنَّهم أرادوا تأكيد هذا الوجوب...(ص ١٧٨). – صار الذي صار معلومًا على جهة الجواز معلومًا على جهة الوجوب...(ص١٧٨). – ولكنَّها أرادت أن تُقرَّه في جنس ما حُسْنُهُ الحُسْن الظّاهر... لا يشكّ فيه شاكّ...(ص١٨١). – فإذا قلت زيدٌ المنطلقُ أزلت عنه الشكّ...(ص ١٨٦).
	المبالغة	– أن تَقصر جنس المعنى على المُخبر قصد المبالغة (ص ١٧٩).

الوصْلُ والفَصْلُ	التّقرير والتّأكيد.	- صار الذي كانَ معلومًا على جهة الجواز معلومًا على جهة الوجوب...(ص١٧٨). - بيانٌ وتأكيد وتحقيقٌ لقوله....(ص ٢٢٧). - تأكيد ثان أبلغُ من الأوّل....(ص ٢٢٨). - إلاّ أنَّ الثّاني أبلغُ وآكدُ في الذي أريد...(ص ٢٢٩). - إثبات كونه ملكًا تحقيقًا لا محالة وتأكيدًا لنفي أنْ يكون بشرا...(ص٢٢٩). - كانَ ذِكرهُ إذا ذُكِرَ تأكيدًا لا محالة؛ لأنَّ حدَّ التّأكيد أن تحقّق اللّفظ....(ص ٢٣٠). - وقد زاد هذا أمْر القَطْع والاستئناف وتقدير الجواب تأكيدًا.(ص ٢٣٦).
	المبالغة	- أنْ تَقْصُر جنْس المعنى على المُخبر عنه لقصدك المبالغة...(١٧٩).

بالنّظر إلى هذه العمليّة الإحصائيّة التي قُمنا بها، وبتتبّعنا للأغراض والمقاصد المتحقّقة من الوجُوه والفُروق التي يطمحُ المتكلّم إلى بلوغها، نجدُ أنَّ قصْد التّأكيد والتّقرير هو الحائز على القِسْط الأكبر من هذه المقاصد والأغراض، وهي تقريبًا النتيجة نفسها التي توصّل إليها جميل «عبد الحميد» في عمليّة إحصائية[1] لكتاب مفتاح

(١) لقد توصّل جميل عبد الحميد في كتابه «البلاغة والاتّصال» بعد عملية إحصائيّة للمقتضيات والمقاصد في كتاب مفتاح العلوم إلى أنَّ مقصد الإيضاح والتّأكيد أكثر المقاصد فاعليّة واقتضاء، حيث يقول: كما أنَّ مَجيء مقْصد الإيضاح والتّأكيد أكثر المقاصد الثلاثة فاعلية واقتضاء، يتسق والوظيفة الأولى والأساسيّة للبلاغة عامّة، وهي البيان والتبيين، ويتسق والمعيار البلاغيّ المتمثّل في الإعراب عما في النفس. (عبد الحميد، ٢٠٠٠، ٤١). ولئن اعتبر عبد الحميد أنَّ الغاية الأساسيّة من كثرة ورود غرض التّأكيد والإيضاح راجعة إلى وظيفة البلاغة عامّة، وهي البيان والتبيين، - وهذا نثمّنه طبعا- فإنّنا نعتقد أنَّ تأسيس هذه الفروق على الإسناد الأوّل القائم على الإثبات وتثبيت الحكم في ذهْن المخاطَب هو الذي جعل غايتها (الوجُوه والفُروق) تدور في فَلَكِ هذه الغاية الأولى، فالتحويرات القائمة على مستوى تركيب الإثبات بقيت شديدة الصّلة بالمستوى الأوّل البسيط المتعلّق بإثبات الحكم، وهذا في اعتقادنا ما جعل الوجُوه والفُروق مستوىً أقرب إلى التّجريد منه إلى الاستعمال.

العلوم. هذا التّقارب في مستوى النتائج من شَأنه أنْ يُثبت لنا تمحور الوجُوه والفُروق (التّقديم والتّأخير، الذكر والحذف، الوصل والفصل، التّعريف والتّنكير) على غرض التّأكيد والتّقرير.

ويُفسّر ذلك في اعتقادنا بعلاقة هذا الغرض بالهدف الأساسيّ من عمل الإثبات (تثبيت الاعتقاد)، ويعكس في الآن نفسه ارتباط مستوى الوجُوه والفُروق بالقصد النّحويّ لعمل الإثبات وارتباطه بالمستوى الأوّل في الإسناد قبل تصرّف المتكلّم فيه، بيان ذلك أنَّ المتكلّم في التّركيب الإثباتيّ البسيط يَطمحُ إلى إيصَال خبرٍ وتَثبيته في ذهْن مُخاطبه، وهي الغاية الأساسيّة من عمل الإثبات عمومًا، ويكون تبعًا لذلك أيّ تغيير في مستوى هذا التّركيب الإثباتي البسيط شديد الصّلة بالغرض الأساسيّ. ولم تكنْ سائر الأغراض والمقاصد (المبالغة، المدح) المستخلصة من الوجُوه والفُروق خارجة عن دائرة هذا المقصد الأوّل (تثبيت الاعتقاد)، وإنَّما هي ضمْن كوكبته ما دُمنا قد وجَدنا أنَّ غاية المبالغة والمدْح شديدة الصّلة بالتثبيت والتّقرير، وهي أغراضٌ إثباتيّة بالأساس، فالمادح أو المبالغ في الوصْف ليس إلَّا مثبتًا مقرّرًا في وجْه من الوجُوه، يُريد أنْ يُثبِّت كلامه في ذهْن مُخاطبه في ذلك المقام المخصوص.

بناءً عليه، فإنَّ هذا الاتّفاق الحاصل والتّقاطع الظّاهر بين كتاب دلائل الإعجاز ومفتاح العلوم فيما يخصّ الأغراض والمقاصد المتحقّقة من الوجُوه والفُروق، يعكسُ عُمْق العلاقة بين المشروعين ويُؤسّس لبْعد عمليّ مهمّ في التّطرق إلى قضايا اللّغة القائم أساسًا على مبدأ التّراكم المعرفيّ، فما تعرّض إليه «السكاكي» مثلًا من نُقود تمحورت حول ادعاء تجميده البلاغة وشلّ حَركاتها يكشف في اعتقادنا عن نوْع من إسقاط الأحكام، وعدم تنْزيل الرجُل مَنزلته ضمن التّسلسل الحضاريّ الذي يَربطه بسيرورة تاريخيّة توثّق صلته بمن سبقوه وخاصة «الجرجاني». والحاصلُ أنَّ التّحليل السّابق يكشف لنا أنَّ الوجُوه والفُروق لها بعدٌ نحويٌّ نظاميٌّ بالأساس باعتبارها مقتضيات للأغراض ومقاصد مقاميّة، وهذا ما جَعلنا نبسط القول فيها في الباب الأوّل من البحث، ونركّز بالأساس على نحويتها، حيث تعْكس لنا سُلطة النّظاميّ في تَوجيه المنجز الاستعماليّ الطارئ. ولعلّ ما يدَعم كلامنا ارتباط هذه الأغراض بالمقصد النّحويّ الأوّل من الإثبات، وهو تثبيت الاعتقاد.

خاتمة الفصل الثّاني

مثَّل هذا الفصل مجالًا تقصّينا فيه الإثبات في التصوّر البلاغيّ العربيّ بعد أنْ أسسنا له في التّصور التّداوليّ عند أصحاب نظريّة الأعمال اللّغويّة. وقد بدأنا بحثنا بتأصيله في عُمقه النّظريّ الذي طُرح فيه من خلال تنزيله ضمْن علْم المعاني إطارًا نظريًّا، بوصفه الفضاء الأوّل لبداية التحام الدّلالة الوضعيّة بمقامات قولها باعتبار أنَّ علم المعاني يَدرس خواصّ التّراكيب ومراعاة ذلك بمقتضى الحال، هذا إضافة إلى أنَّ ثنائية الخبر والإنشاء البلاغيّة دُرِست ضمن هذا القسم البلاغيّ، وهذا ما جعلنا نُنزل الإثبات ضمن علم المعاني.

ولـمّا كان الإثبات يُدرج ضمن الخبر عمومًا فإنَّنا لم نجدْ بدا من التّوقف عند خبريّة الإثبات وتفصيل القول فيها. وفي هذا السّياق بحثنا عمّا يحقّق خبريّة الكلام، التي تراءى لنا فيها أنَّها تعود إلى المتكلّم الـمُخبر واعتقاده وحكمه. هذا الاعتبار المهمّ في الخبر قادنا إلى تتبّع الاعتقاد ورصْد الإثبات باعتباره حكمًا يَحتملُ التّصديق والتّكذيب؛ ذلك لأنّ المتكلّم في الإثبات يطمحُ إلى تثبيت اعتقاد في ذهْن مُخاطبه، وهذا الاعتقاد مَحكومٌ بثنائيّة الصّدق والكذب أساسًا، التي بحثنا فيها، وتوصلنا إلى أنَّ الإثبات يَقتضى الصّدق وما الكذب إلَّا عارض مقاميّ بلاغيّ. هذا الفهم جعل من شروط الإثبات الأساسيّة قيامهُ على صدْق المحتوى في حين يكون تكذيب الإثبات من مَشمولات استعماله داخل مقام معيّن تفرضهُ علاقات التّخاطب.

اسْتوجَب منّا تنزيل الإثبات في مَقامات قوْله البحث عن حضور المقام داخل بنية التّركيب الإثباتيّ. ولـمّا كان المقام ذا مُستويين بحثنا في البداية عن المقام النّمطي الذي يكون حاضرًا ضمنًا في كل بنية، وهو مستوى مُجرّد يقع فيه تجريد المقام بتجريد بنيته. وفي هذا المستوى عالجنا الإثبات في دلالته الوضعيّة البسيطة التي تبيّن لنا أنَّها دلالة إخباريّة أساسًا يطمحُ فيه المتكلّم تثبيت خَبر في ذهن مُخاطبه. هذه السلميّة في دلالة الإثبات عن الإخْبار مَهّدت لنا الطّريق إلى معالجة التّركيب الإثباتي ضمن المقامات

الحقيقيّة؛ ذلك لأنّ استعمال هذا التّركيب الإثباتي البسيط في مقام حقيقيّ نتَج عنه بروز جملة من الأغراض السّياقية من مثل التّوبيخ، والوعْد والوعيد، والاستعطاف... إلخ، وهي أغراضٌ ومعانٍ كان للسياق دورٌ كبيرٌ في الاستدلال عليها.

هذا التّصوّر لمستويات حُضور المقام مهمّ جدًا في تتبّع الوجُوه والفُروق، وتكمن أهميته في اعتبار مستوى الوجُوه والفُروق حَلقة وسطى بين الإثبات البسيط المحقّق لمقولة الإخْبار مطلقًا وبين استعمال الإثبات في مقام حقيقيّ، تفسير ذلك أنَّ مستوى الوجُوه والفُروق مستوى «بيْنَ بيْن» ينبع من مستويات النّظام، ومن معانيه النحوية، وينبع أيضا من الاستعمال داخل المقام باعتبار أنَّها مقتضيات لأغراض ومقاصد، وهذا سرّ التّجاذب الحاصل بين المستوى النّحويّ والمستوى البلاغيّ في هذه الوجُوه والفُروق.

من هذا المنطلق، بحثنا في الوجُوه والفُروق باعتبارها مقتضيات لأغراض ومقاصد، وحاولنا التوقّف عند جُلّ الأغراض التي يَطمحُ المتكلّم إلى بُلوغها. وقد توصلنا بعمليّة إحصائيّة دقيقة في كتاب دلائل الإعجاز إلى أنَّ المقاصد والأغراض الناتجة عن هذه الوجُوه والفُروق تدور في مُجملها حول غَرض التّأكيد والمبالغة، وهو غرضٌ بلاغيٌّ يقتضيه سياق القول، والطّريف في هذا البحث هو أنَّنا وجدنا تقاطع مع ما توصّل إليه جميل عبد الحميد في عملية إحصائيّة في كتاب المفتاح، وهذا ما يُنبئ عن تكامل المشروعين («الجرجاني»، «السكاكي»).

إنَّ الإثبات في التّصور البلاغيّ العربيّ قائمٌ على مُسلّمة أساسيّة يكون بُموجبها المتكلّم مُخبرًا مثبتًا معتقدًا اعتقاد يَقين من مَضمون كَلامه في مقابل مُخاطَب جَاهلٍ بما يُساق إليه، إلّا أنَّ هذه المُسلّمة تسقط في أوّل طُموح مقاميّ يسعى من خلاله المتكلّم إلى تبليغ مَقاصد وأغراض حسب سياق القول، وفي كلّ هذا يكون المخاطَب مُجبَرًا على فكّ شفرة الخطاب، وما يحيط بها من ملابسات. هذا الفهم يَدعونا إلى البحث في الآليات التي يعتمدها من أجْل تَحليل خطاب المتكلّم، والوصول إلى مقصده، وهذا ما سَنحاول التّطرق إليه في الفصل الثّالث من البحث بدراسة الأسس والآليات التي حُدّدت في التصوّر البلاغيّ العربيّ من أجل البحث في المعاني البلاغية المتحقّقة.

الفصل الثّالث

الوجُوه والفُروق: أسسها وآليات تحديدها



تمهيد:

بعد التعرّض إلى المهاد النّظريّ العامّ لدراسة الإثبات في التّصور البلاغيّ العربيّ، وتنزيله منزلته الصحيحة من البحث ولاسيما بالتوقّف عند نظريّة الخبر والإنشاء، وإبراز دوْر علم المعاني باعتباره علمًا يدرسُ أحوال التّركيب في علاقتها بمقتضى الحال، نقف في هذا العنصر من البحث عند الأسس والآليات المحدّدة للوجُوه والفُروق وكيفيّة اشتغالها[1]، وهي آليات نرى أنَّها أساسيّة في البحث باعتبارها ستمكّننا من تقصيّ خروج الإثبات من دلالته الوضعيّة نحو إفادة جملة من الأغراض والمعاني.

إلَّا أنَّ مباشرة وجوهُ الإثبات وفروقه من منطلق بلاغيّ تستدعي في البداية تحديد ماهيتها؛ ذلك لأنّنا وجدنا في هذا الاصطلاح «الوجُوه والفُروق» نوعًا من الغُموض بلاغيًّا، فلئن كانت الفُروق المتحقّقة من الوجُوه التّركيبيّة التي تحدّثنا عنها في الدّلالة الوضعيّة تمسّ البنية أساسًا، (وهي واضحة نسبيًا، وهذا الوضوح عائد إلى ثبات البنية وما يُتصرّف فيها شكلًا) فإنَّ البحث فيها باعتبارها معاني بلاغية متحقّقة يشُوبه الكثير من الالتباس، تفسيرُ ذلك أنَّنا وجَدنا في حديث البلاغيين عن الدّلالة الوضعيّة وما يُقابلها من معانٍ الكثير من المصطلحات التي تترادف مع الوجُوه والفُروق، من قبيل «المعاني الثّواني»، و«المعاني الفروع»، و«الخُصوصيات الزائدة»، و«معنى المعنى»، وكلّها تقع في الجهة المقابلة للدّلالة الوضعيّة. وهذا في اعتقادنا ما يتطلّب التّوضيح أولًا، ومن ثمَّ محاولة الكشف عن آليات تَحديدها بالوقوف عند المقام وعناصره، والاستدلال باعتباره آلية مهمّة، وصولًا إلى ربط الدّلالة الوضعيّة بالوجُوه والفُروق، واعتبار الإثبات

---

(١) الإقرار بوجود تصوّر بلاغي له أسس وآليات في البحث هو انخراطٌ ضمنيٌّ في مشروع لبناء علم دلالة عربيّ، وهو مشروع لطالما أشار إليه كثير من الباحثين العرب وأصبح متشكّلًا وله منهج وأسس اشتغال. وقد تبلورت لدينا هذه الفكرة نتيجة لقراءتنا لكثير من الأعمال تسعى إلى بناء هذا التّصوّر، وقد لفت انتباهنا قول لـ«ميلاد»، على أساسه بنينا تصورنا، يقول: «(...) لذلك كلّه فإنَّ كلّ مشروع لبناء علم دلالة عربيّ ينبغي أن يستند في نظرنا إلى منهج البلاغيّين ومذهبهم في دراسة المعنى» (ميلاد، ١٩٩٢، ١٦٩).

البلاغيّ صُورة من صُور الإثبات النّحويّ، الذي سنُمهّد به النّظر في المعاني المقصودة بالقول من بينة الإثبات.

١- في ماهية الوجُوه والفُروق:

١-١- الوجُوه والفُروق بين سلطة التّركيب ومتطلبات القول البلاغيّ:

لقد ثبتَ مما سبق طرحه في علْم المعاني إطارًا نظريّا أنَّ الوجُوه والفُروق تبدأ بالتشكّل في هذه الزاوية من البحث، أي بعد اكتمال التّركيب نحويًّا في الإفادة، وهذا ما جعلنا نعتبرها (الوجُوه والفُروق) مبحثًا بلاغيًّا وإنْ كانت تتأسس في رحاب النّحو أولًا، ذلك «أنَّ الغرضَ الأصليّ من وضْع الكلم إنّما هو التّركيب لامتناع وضْعها إلّا لفائدة وامتناع الفائدة فيها غير مُركّبة لامتناع استعمالها من أجْل إفادتها المسميات» (المفتاح، ٦١). فكأنَّنا مع «السكاكي» أمام إشارات واضحة في خروج دلالات الألفاظ ومعانيها المعجميّة من ساحة الطّرح البلاغيّ. ومن هذا المنطلق فإنَّ الحُكم على الكلام بالبلاغة يبدأ من الكلام المركّب تركيبًا تحصلُ من خلاله فائدة يَحسنُ السُكوت عليها، وهذا القول لا يعني أنَّ كل كلام تحصل من خلاله فائدة هو كلامٌ بليغٌ، وإنَّما من شُروط الكلام البليغ أنْ يكون صحيح الإعراب مفيدًا بالضّرورة، ومنه نحصّلُ الشّروط الأساسيّة التي يَعتمدها البلاغيّون للحكم على بلاغة الكلام، ولكن إذا كان التّركيب والقصدُ شرطين من شُروط الكلام البليغ، فما الكلام البليغ؟ أي كيف يكون الكلام مُستوفيًا للبلاغة بخلاف التّركيب والقصد؟

نجد هذه الإجابة عند البلاغيّين العرب في تعريفهم للبلاغة، فقد جاء عند صاحب الإيضاح: «وأمّا بلاغةُ الكلام فهي مُطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته» (الإيضاح، ٢٠)، ومقتضى الحال هو الاعتبارات التي تدعو المتكلّم إلى أنْ يَصوغ كلامه على نحو من الأنحاء، فهو ضربٌ من الاعتبار المناسب. وقد اعتبر «الجرجاني» أنَّ البلاغة هي معنى المعنى من خلال قوله: «فهاهنا عبارة مُختصرةٌ وهي أن تقول المعنى ومعنى المعنى» (الدّلائل، ٢٦٣)، ويقصد «بمعنى المعنى» الدّلالة الثّانية التي تحدّد الغرض من الكلام.

إذا كان ذلك كذلك، فَهمنا أنَّ بلاغة الكلام هي ما يَحملهُ التّركيب من مقاصد وأغراض خفية، فهي المعاني الثّواني التي تُفهم من المقام، وهي خصوصيات زائدة عن المعنى الوضعيّ الأوّل الذي هو من مقتضيات التّركيب النّحويّ. وهذا ما كنّا تناولناه في الباب الأوّل بالوقوف عند الدّلالة الوضعيّة للإثبات، والتي تبيّن لنا أنّها دلالة تُفهم من مجرّد التّركيب. وضمن هذا التّصور يقول المغربي: «البلاغة هي صفةٌ راجعةٌ إلى اللّفظ (...) ولكن لا باعتبار كونه لفظًا ومُجرّد صوت، ولا باعتبار أنّه دلّ على المعنى الأوّل الذي هو مُجرّد إفادة النسبة بين الطّرفين على أي وجْه كانت تلك النسبة (...)، وإنّما يُوصَف بها باعتبار إفادته المعنى الثّاني، وهو الخصوصيّة التي تُناسب المقام، ويتعلّق بها الغرضُ لاقتضائها المقام» (شروح التّلخيص، ١، ١٣٤).

إذا سلمنا بهذا، واعتبرنا أنَّ البلاغة هي المعنى الثّاني، وهي خصوصية زائدة عن أصل المعنى، فإنَّه يُمكن القول إنَّ الوجُوه والفُروق هي أيضا مما يُعتبر في إطار البحث البلاغيّ، فلا شكّ في أنَّها تتجاوز لغة الخطاب العادية؛ ولهذا وسَمنا هذا العنصر بالوجُوه والفروق بين سلطة التّركيب ومتطلبات القول البلاغيّ، فالوجُوه والفُروق وإنْ كانت تُبنى على التّركيب أساسًا فإنَّها تُمثل مقتضيات لأغراض وغايات بلاغية. غير أنَّ اعتبار الوجُوه والفُروق مبحثًا بلاغيًّا لا يكشف لنا عن ماهيتها؛ ذلك لأنّ الوجُوه والفُروق كثيرًا ما يقعُ التّعبير عنها عند البلاغيين مُترادفة مع جملة من المصطلحات الأخرى، فالبحث عنها يَكتنفه الغموض الذي يؤدّي إلى الخلْط بين المعاني وعدم تحديد المستويات بينها، وهذا ما سنحاول الكشف عنه.

١-٢- وجُوه وفُروق أم معان ثوان؟:

١-٢-١- في ماهية المعنى الثّاني:

إنَّ البحث في الوجُوه والفُروق يَستوجبُ في البداية تَحديد مَفهومها؛ ذلك لأنّ تحديد المفاهيم يُجنبنا ويجنب القارئ اللبس في التّعامل مع الظّاهرة. ولم تكن غاية هذا

التوقّف عند دلالة المفهوم عرضيةً بل هي اسْتجابة حقيقيّة اقتضاها البحث، نظرًا لما وجدناه من استعمال للمفهوم في سياقات مُتنوعة مما يُوحي أحيانا أنَّ المصطلح استُعمل للدّلالة على الشّيء نفسه. فوجُود مفاهيم من قبيل «المعاني الثّواني»، و«معنى المعنى»، و«الغرض»، و«المعاني الزائدة»، قد يجعل المقبل على هذه المادة في حيرة؛ لأنَّها تُحيل على الشيء نفسه. فهل الوجُوه والفُروق هي نفس ما يُطلق عنه المعاني الثّواني أو الخصوصية الزائدة أو معنى المعنى أو الأغراض والمقاصد؟

إنَّ الحديثَ عن المعنى الثّاني وما يَرتبطُ به من مُصطلحات حافّة هو في الأصل حَديثٌ مَبنيٌ على وجُود معنى أوّل مُستخلص من التّراكيب في دلالتها الوضعيّة، وما تفيده الألفاظ في أصلْ الوضع. وعليه فالمعنى الثّاني هو خروج الألفاظ عن هذا الأصل إلى الدّلالة عن معنى آخر. بناءً على هذا، فنحن أمام معانٍ اكتملتْ من النّاحية التّركيبيّة ومهيأة للاستعمال بحسب ما يقتضيه الحال، يقول «ميلاد»: «إنَّ للتراكيب في جهازها النّحويّ معاني أول أصليّة فإذا ما دَخلتْ ساحة الاستعمال دخلتْ فضاء البلاغة ووجدت لتلك المعاني معانٍ ثوانٍ على المعنى المقصود الذي يُريد المتكلّم إثباته أو نفيه أو ما إلى ذلك» (ميلاد،١٩٩٢، ١٦٢). ولعلّ مجال بحث هذه المعاني الثّواني المقابلة للمعاني الأول هو علم المعاني الذي ابتدعه «السكاكي» في تقسيمه لأبواب البلاغة، وهو علم يَنطلقُ من التّراكيب التّامة في الإفادة التي أصبحت مُهيأة للاستعمال حسب المقاصد والأغراض، ويدرس خواصّها على ما يقتضي الحال ذكره، يقول «السكاكي» معرفًا علم المعاني: «هو تتبّع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصّل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطإ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره» (المفتاح، ١٦١).

من هذا المنطلق، يكون المعنى الثّاني هو المعنى الذي فيه خصوصيّة زائدة عن مُجرّد التّركيب، وهي خُصوصية يتطلّبها مقام قول ما. فالمتكلّم يَختار تراكيبه بما يُناسب مقاصده لكي يُبلّغ مُخاطبه، ويحقّق الغرض الذي يسعى إليه. وقد وجدنا ضمن شُروح التّلخيص ما يُوحي بتقاطع هذه المصطلحات مع مُصطلح المعنى الثّاني، فقد جاء في

تَعريفهم للمعنى الثّاني أنّه: «الغرضُ الذي صِيغَ الكلام أي ذُكر لأجل إفادته، وهو الخُصوصيات التي يقتضيها الحال، وهذا تفسير المعنى الثّاني» (الشروح، ١، ١٣٤).

نفهمُ من هذا الكلام أنَّ المعنى الثّاني هو الخُصوصيّة الزّائدة، وهو الغرضُ، وهو المقصدُ الذي يَسعى المتكلّم إلى تبليغه. وعليه فإنَّ المعنى الثّاني هو مَعنى يحملُ كلّ هذه الدّلالات، هذا بالإضافة إلى أنّنا وجدنا مفهومًا آخر يدلُّ عن المعنى الثّاني، وهو مَفهوم «**مَعنى المعنى**» عند «الجرجاني» فقد جاء على لسانه أنَّ «الكلَام على ضَربيْن: ضَربٌ أنتَ تَصلُ منه إلى الغرضِ بدلالة اللّفظ وحدهُ، وذلك إذا قصدتَ أنْ تُخْبر عن «زيد» مثلًا بالخروج على الحقيقة، فقلت «خرجَ زيدٌ» وبالانطلاق عن «عمرو» فقلت «عمرو منطلقٌ»، وعلى هذا القياس، وضربٌ آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللّفظ وحدَه، ولكن يَدُلّك اللّفظ على معناه الذي يقْتضيه موضوعُه في اللّغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالةً ثانية تصل بها إلى الغرض، ومَدارُ هذَا الأمر على الكناية والاستعارة والتّمثيل (...)، وإذ قد عرفت هذه الجملة، فهاهنا عبارة مُختصرةٌ، وهي أنْ تقول **المعنى ومعنى المعنى**، تعني بالمعنَى المفهوم من ظاهر اللّفظ، والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى أنْ تعقل من اللّفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر كالذي فسَّرت لك» (الدّلائل، ٢٦٢، ٢٦٣).

ما نلمحه في تعريف «الجرجاني» اعتباره المعنى الثّاني هو مَدار الفائدة، وهو الغاية من الكلام، وهذا ما يعزّز تصوّرنا لاعتبار المعنى الثّاني في تقاطع مع كثير من المفاهيم التي أوردناها. ولكن ما يَجب الإشارة إليه في هذا الصّدد أنَّ «معنى المعنى» حسب نصّ «الجرجاني» مَداره الكناية والاستعارة والتمثيل، وهذا ما يفتحُ المجال إلى الحديث عن تصوّر آخر للمعنى الثّاني يتعلّق بكل ما هو مرتبط بالوجُوه البيانية. ومن هنا يُمكن القول إنّنا أمام مفهوم متشعّب[1]، فالمعنى الثّاني هو الغرضُ أحيانا، وهو الخُصوصيّة

(١) لقد عبرّ الكثير عن هذا التّشعب للمعنى الثّاني وصُعوبة تحديده، فقد جاء على لسان العيساوي أنّه: «لا يُوجد تعريف علميّ دقيق للمعاني الثّواني (...)، ولو طلبنا من أي بلاغيّ ضبط حدود المعاني الثّواني لعجز؛ لأنه معنى لا معنى له في ذاته.» (العيساوي، ٢٠٠٩، ٥١، ٥٢).

الزائدة عن أصل الوضع، وهو مما يُدرج ضمن المجاز والبيان أحيانا أخرى. لذا فإنَّ توحيد القول في هذا المفهوم سيوفّر علينا كثيرًا من الجُهد في دراسة الوجُوه والفُروق التي تُستخلص من الدّلالة الوضعيّة.

١-٢-٢- توحيد النّظر في المعنى الثّاني:

قد لا نُجانب الصواب إذا اعتبرنا أنَّ المعنى الثّاني هو الذي تتكالب النّظريّات قديمها وحديثها للظفر به وتحديد مَلامحه، فهو مدارُ العلوم على اختلافها، نظرًا لأنَّه مَقصد المتكلّم وغايته التي لا تُدرك. فالمعنى الثّاني هو المعنى الذي من أجْله يَصوغ المتكلّم كلامه، وهو الغرضُ والمقصدُ أساسًا. هذه الأهميّة للمعنى الثّاني جعلتْ الكثير يتناوله بالدّرس والمتابعة، ومن خلاله وُلدتْ المصطلحات وتشعّبت، وقد رأينا أنَّه مفهوم يتقاطعُ مع كثير من المفاهيم الأخرى من مثل «الغرض»، و«الخصوصية الزائدة»، و«معنى المعنى»، و«الوجُوه والفُروق»، وقد رأينا أنَّها مفاهيم وإنْ تقاطعت يبقى هناك وجود بعض الفوارق مثلما تبيّن لنا مع «معنى المعنى» باعتباره تصورًا خاصًا بالكناية والمجاز مبدئيا[1]، ولكن إنْ تتبّعنا سياقات القول لهذه المعاني الثّواني نجد أنَّها تتفق في شيء واحد، وهو نُبوعها من أصلٍ يُوحّدها، تقول «الشكيلي»: «يقومُ تعريف المعاني الثّواني في مُختلف السّياقات التي استُعمل فيها هذا الـمُصطلح على مفهوم الخصوصية الزائدة فهي باعتبارها أغراضًا للخصوصيات الزائدة عن أصل المراد، وهي باعتبارها مُولّدة من معنى أصلي بعد انصراف اللّفظ عنه، معانٍ زائدة، وهي أخيرا باعتبارها معاني مَجازية زيادات في أنفس المعاني وخصائص» (الشكيلي، ٢٠٠٨، ٣٦).

استنادًا إلى ذلك، يتبيّن لنا أنَّ «الخُصوصيّة الزائدة عن الأصْل» هي الشّيء الذي يوحّد القولَ في المعنى الثّاني، فالمعنى الثّاني هو معنى يُولَد في رِحاب المعنى الأوّل، وينبني عليه،

(١) نقول مبدئيا لأنَّ هذا التّصور يتعارض مع ما نسعى إلى البرهنة عليه؛ ذلك لأننا نفترض أنَّ «معنى المعنى» عند «الجرجاني» يتجاوز الوجُوه البيانية ليدخل في باب إثبات المعنى وتأكيده والارتقاء به إلى درجة البيان، وقد بنينا افتراضنا هذا على جملة من الكتابات التي ننخرط ضمنها ونتبنى تصوراتها نخص بالذّكر (ميلاد، ٢٠٠١)، (المبخوت، ٢٠٠٦)، (الشكيلي، ٢٠٠٧).

ولا يُمكن أنْ نتمثّله إلّا في وجوده. ولـمّا كان المعنى الأوّل معنى مُستخلصًا من التّركيب، وهو معنى نحويّ بالأساس باعتبار التّركيب يَرجع العلّم به إلى علْم النّحو عُدّت «الخصوصيّة الزائدة»، و«الغرض»، و«معنى المعنى» مُشروطة بوجُود الدّلالة الوضعيّة.

غير أنَّ الخصوصيّة الزائدة عن الدّلالة الوضعيّة وإنْ كنّا من خلالها نفهم أنَّ المعنى الثّاني هو كلّ هذه الدّلالات الزائدة سواء أكانت «غرضًا» أو «معنى المعنى» أو «مقاصد المتكلّم» أو «وجوهًا وفروقًا»، فإنَّ ذلك لا يَجعلنا نسلّم بتوحيد هذا المعنى؛ لأنَّنا وجدنا في «معنى المعنى» ما يُشير إلى أنَّ مداره على الكناية والاستعارة والتّمثيل. ومن هنا فالمعنى الثّاني هو مراتب في المعنى خلافًا للخصوصية الزائدة عن مجرّد التّركيب، تفسير ذلك أنَّ البيان قد يكون وجهًا آخرَ من مراتب المعنى، وقد يكون هو مدار مقصد المتكلّم وغايته القصوى؛ ولهذا فإنَّ الكشف عن قضية «معنى المعنى» ودوره في تحديد مراتب القول أصبح ضروريًّا لاسيما وأنَّ جانبًا كبيرًا من بحثنا يعالج هذه القضية، هذا بالإضافة إلى أنَّ تحديد اشتغال التّصور البلاغيّ العربيّ لهذا النوع من الكلام وآليات البحث فيه سيمهّد للبحث في كثير من الظواهر في قادم البحث.

١-٢-٣- معنى المعنى بين الخصوصية الزائدة والصنعة الأدبيّة:

إنَّ الوقوف عند التّصور البلاغيّ العربيّ وأسسه وآليات اشتغاله حتّم علينا رصْد تصوّره للكلام البليغ عمومًا. هذا الكلام الذي تبيّن لنا أنّه كلامٌ يتجاوز الدّلالة الوضعيّة لما هو أعمق في خفايا التّراكيب التي تحمل مقاصد المتكلّم وغاياته، وهي غايات قلما عُبّر عنها تعبيرًا ظاهرًا؛ ولهذا عُدَّ المعنى الثّاني هو مَدار البحث في علم البلاغة. غير أنّه معنى مُتشعّب، ويكمن تشعّبه في تقاطعه مع جملة من الدّلالات الأخرى تقف عائقًا أمام الكشف عن مزياه. وقد أدّى هذا القول بالكثير إلى البحث عن شيء يُوحّد القول في المعنى الثّاني للإحاطة به، نظرًا لأنَّ المعاني الثّواني كثيرة يَصعُب حصرها.

ولئن مثّلت «الخُصوصيّة الزّائدة» عن أصْل المعنى المخرج الوحيدَ في توحيد النّظر في الوجُوه والفُروق فإنَّ ذلك لم يكنْ كافيا؛ لأننا قد نَجد معاني زائدة عن أصْل المعنى لا

تقعُ في المرتبة نفسها مع الوجُوه والفُروق، وهذا ما دَفعنا إلى اعتبار الوجُوه والفُروق في مستوى آخر غير المعاني الثّواني. ويمكن أنْ نفسّر ذلك من خلال قضية «مَعنى المعنى»، فالقارئ لهذا الـمُصطلح قدْ يُلاحظ منذ البداية أنّه حديث عن المعنى الثّاني، وهذا ما تكشف عنه ألفاظ التّركيب نفسها، فهو معنى قائم على معنى آخر، إلّا أنَّ صاحبه قد حدَّد مدار البحث فيه عن الكناية والاستعارة والتّمثيل، يقول «الجرجاني»: «الكلامُ على ضَرْبين: ضَرْبٍ أنتَ تصلُ منه إلى الغَرض بدلالة اللَّفظ وحده، (...)، وضَربٍ آخر أنتَ لا تصلُ منه إلى الغَرض بدلالة اللّفظ وحده، ولكن يَدُّلك اللّفظ على مَعناه الذي يقْتضيه موضوعُه في اللّغة، ثم تجدُ لذلك المعنى دِلَالةً ثانية تصلُ بها إلى الغَرض، ومَدَارُ هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتَّمثيل... إلخ، (...)، وإذ قدْ عرفتَ هذه الجملة، فهاهنا عبارة مُختصرةٌ، وهي أنْ تقول المعنى ومعنى المعنى، تعني بالمعنَى المفهوم من ظاهر اللّفظ والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللَّفظ معنى ثم يفضي بكَ ذلك المعنى إلى معنى آخر كالذي فسَّرت لك» (الدّلائل، ٢٦٢-٢٦٣).

من خلال هذا التَّعريف يرى «الجرجاني» أنَّ المعنى الثّاني يَدور حول القول المجازيّ الذي هو من مشمولات علْم البيان. وهذا التّصوّر لا يجب أن يُفهَم منه أنَّ «الجرجاني» أراد به تخصيص «معنى المعنى» على الكناية والاستعارة والتّمثيل، وهذا ما تبناه كثير من الدّارسين[١]، وإنَّما قد يتّسع ليشمل كثيّرا من المعاني المقابلة للدّلالة الوضعيّة، بموجبها يتحوّل المجاز إلى مرتبة من مَراتب المعنى التي تتجاوز الخصوصيّة الزائدة عن أصل المعنى إلى تقوية المعنى والوصول به إلى مرتبة البيان، فالكناية مثلا عُدّت زيادة في التبليغ باعتبارها قولًا مجازيًّا أبلغ من القول في صورته الحقيقة، حيث تمثّل المبالغة طريق من طرق الارتفاع بالكلام إلى مرتبة البيان والإعجاز. وهذا ما جعل «الجرجاني» يَعتبر مدار «معنى المعنى» على الكناية والاستعارة والتّمثيل، وذلك بغية تأكيد المعنى وتقويته.

(١) تمام حسان وعز الدين إسماعيل. انظر مجلة فصول، إبريل – سبتمبر ١٩٨٧، ص ٢١,٣٧.

بناءً على ذلك، فإنَّ تصورنا لمعنى المعنى باعتباره خُصوصيّةً زائدةً عن أصْل المعنى هو تصوّرٌ يقوم على اعتبار «معنى المعنى» معنى ثانيا غير أنَّه لا يقعُ في المرتبة نفسها مع الخصوصيّة الزائدة أو سائر المعاني التي قد تُفهم من المقام. إنَّه مبحثٌ يتجاوز فيه المعنى مُجرّد التبليغ إلى مراتب أخرى لها مقامات مخصوصة (الأدب)، أو هي كما قال «ميلاد»: «إخراجٌ فنيٌّ لتلك المعاني الثّواني غايته فنيّة أدبية تتجاوز الإفهام وإبلاغ القصد إلى إحداث الطّرب لدى السّامع القارئ» (ميلاد، ١٩٩٢، ١٦٧).

إنَّ ما نريد الإشارة إليه فيما يخصّ «معنى المعنى» أنَّه هيئة تركيبيّة مَخصوصة اقتضاها نَظْمٌ معيّن للكلام بحسب مقاصد المتكلّم وأغراضه، فهو معنى نحويّ مرتبط أشدَّ الارتباط بالمتكلّم العامل ومقاصده وإنْ كان يَظهرُ لنا في الإنجاز بعيدًا عن هذا المستوى النّحويّ باعتبار الإنجاز أثرى معنويًّا؛ ولهذا فمستوى «معنى المعنى» يَظهر لنا أبْعد عن الدّلالة الوضعيّة من الخصوصيات الزائدة. هذا التّصور لمعنى المعنى سيوجّه بحثنا عن الوجُوه والفروق الـمُمكنة، لاسيما أنَّها سَتُحدَّد وفْق هذا السُلّم التّراتبي، حيث نجدُ معاني تُنجز ببنية الإثبات (الدّعاء، صيغ العقود، التعجّب، المدح والذّم) أشدَّ التصاقًا بالمستويات النّظاميّة منها إلى المعاني التي يقعُ البحث فيها من خلال استدلال المخاطَب، وخُطط وصوله إلى مراد المتكلّم، وهذا ما سنراه مع الإثبات والأقوال المجازيّة. ولعلّ ما يُمكن أنْ نجنيه من فوائد في تتبّعنا لماهيّة المعنى الثّاني عمومًا أنَّه:

- معنى يَحملُ خصوصيّة زائدة عن الدّلالة الوضعيّة.

- معنى لا يَمكنُ أنْ نَبحث عنهُ إلَّا في إطار المعنى الأوّل، وهذا المعنى الأوّل هو من مَشمولات علم النّحو الذي به «تنحو مَعرفة كيفية التّركيب فيمَا بين الكَلم لتأدية أصْل المعنى مطلقًا» (المفتاح، ٧٥).

- معنى بلاغيّ بعد أنْ أتمَّ النّحويّ صياغتهُ، وتكمنُ بلاغتهُ في مراعاته لحال المخاطَب؛ ولهذا جاء تعريف البلاغة بكونها «مُطابقة الكلام لمقتضَى الحال».

- أنَّه معنى ذو مَراتب في التّحليل، يقعُ بين إبلاغ المتكلّم واقتصاره على مجرّد الإفهام، وبين قُدرته على إخْراج الكلام في هيئة تركيبيّة فنيّة وراقيّة.
- أنَّه معنى يقعُ الوصول إليه عبر جُملة من الآليات، لعلّ أبرزها آلية الاستدلال التي يَستعملها المخاطَب لفكّ شفرة الخطاب. وهي آلية تُبرز لنا الجانب التّداوليّ في البلاغة العربيّة خاصة أنّها تكشف دوْر المخاطَب في العملية التّواصليّة واعتباره طرفًا فاعلًا بالضّرورة.
- ولعلّ الأهمّ من ذلك أنَّنا وجدنا في مصطلح «الوجُوه والفُروق» قدرة على احتواء كلّ هذه المعاني. وبناءً على ذلك، فإنّنا نعتبر كلّ المعاني المقابلة للدّلالة الوضعيّة للإثبات وجوهًا وفروقًا سواء أكانت هذه المعاني منْ باب ما يُدرج في علاقة الإنشاء بالخبر أو ما يُمكن اعتباره داخلًا ضمن باب القول البياني.

٢- الوجُوه والفُروق وآليات تحديدها:

إنَّ الاشتغال على الوجُوه والفُروق المتحقّقة من الدّلالة الوضعيّة لأي عمل لغويّ عامّة أو لعمل الإثبات بصفة خاصة، يستدعي في الحقيقة التوقّف عند التّصور العامّ في دراستها. فالبحث فيها لمْ يعدْ بحثًا في المجهول على الأقل في مستوى الآليات والخَلفيات النّظريّة التي تحرّكها. ونحن إذْ نقول ذلكَ فلأنَّ بين أيدينا تَصورات صَاغها أصْحابُها في بحوث ورؤى نَعتمد عليها من أجل الخوض في هذه الظّاهرة. وتكمن طَرافة هذه البُحوث[1] في كوْنها أعَادت قراءة جوانب من النّظريّة اللّغويّة العربيّة مُتسلّحة بالمناهج اللّسانيّة الحديثة، وضبطتْ لنا في مُستوى المنهج جُملة من آليات الاشتغال.

---

(١) اعتمدنا في بناء تصوّرنا لآليات اشتغال التصوّر البلاغيّ العربّي على جملة من البحوث في الجامعة التّونسيّة تبنت ضمنا أو صراحة هذا المنهج في كتاباتها، ومن بين هذه البحوث نذكر: الشرط والإنشاء النّحويّ للكون (الشريف، ٢٠٠٢)، الإنشاء بين التّركيب والدّلالة (ميلاد،٢٠٠١)، إنشاء النّفي (المبخوت، ٢٠٠٦أ)، السؤال البلاغيّ (الشكيلي،٢٠٠٧).

ويَهُمنا في كلّ ذلك الآليات المعتمدة ضمْن التّصوّر البلاغيّ العربيّ لاسيما آليات البحث عن الوجُوه والفُروق؛ ولذا كان من الضّروريّ الانطلاق من لبنة في البحث حتى نَدفع بحركته نحو تصوّرات أعمق. وتبعًا لذلك، يُمكن القول إنَّ للوجُوه والفُروق تصورًا خاصًا في التّفكير البلاغيّ العربيّ، وهو تصوّرٌ نحاول من خلاله الكشف عن الآليات المعتمدة في البحث. ويعتبر «المقام» آلية من بين الآليات الفاعلة التي وقع الاعتماد عليها عند البلاغيين قديمًا وحديثًا، هذا مع وجُود آلية الاستدلال التي تُعتبر آلية نحوية بلاغية تساعد المخاطَب في فهْم مقاصد المتكلّم. وسنحاول في كلّ ذلك الانفتاح على التّصورات اللّسانيّة الحديثة باعتبارها تتقاطع مع التّفكير البلاغيّ العربيّ في كثير من القضايا.

٢-١- المقام ودوره في تحديد الوجُوه والفُروق:

ونحن نَبحث في آليات إنْتاج المعنى في التّصور البلاغيّ العربيّ حَريٌ بنا أنْ نَستحضر مُقوّما أساسيًّا من مُقومات تَحديد المعنى، فالمعنَى نَستدلُ عنه خلافًا لبنيته وهيئته التّركيبيّة بالمقام أحيانًا، مَردّ ذلك أنَّ المعاني النحوية التي تُفهم منْ مُجرّد التّركيب تكون أحيانا قاصرة عن أداء المعنى المُراد، وذلك لأنَّ المعنى يُساق في أغلب الأحيان ضمن ظُروف خاصة لا يُفهم إلّا في إطارها، يقول تمام حسان: «ولقد سَبق أنْ قلنا أنَّ المعنى على مُستوى النّظام الصوتيّ، والنّظام الصرفيّ، والنّظام النّحويّ هو معنى وظيفيّ أي أنَّ ما يُسمى المعنى على هذا المستوى هو في الواقع وظيفة المبنى التّحليلي ثم يأتي معنى الكلمة المفردة وما يكون بمجموع هذين المعنيين مضافًا إليهما القرينة الاجتماعية الكبرى التي نرتضي لها اصطلاح البلاغيّين المقام contexte of situation، وكلّ ذلك يَصنع المعنى الدّلاليّ» (حسان، ١٩٩٤، ١٨٢).

وقد كان المقامُ حاضرًا في الدّرس البلاغيّ العربيّ حضورًا قويًا بدءًا من الجاحظ مرورًا بـ«الجرجاني» وصولًا إلى «السكاكي» وشُروح التّلخيص، حيث جاءت تعريفاتهم للبلاغة مُندرجة في سياق اهتمامهم بالمقام، يقول القزويني: «وأمّا بلاغة الكلام فهي مُطابقته

لمقتضى الحال[1] مع فصاحته» (الإيضاح، ٢٠). ما يفهم من كلام القزويني في تعريفه للبلاغة أنَّ المتكلّم يَصوغ كلامهُ حسب الحال التي تَستدعي ذلك، وإنْ استثنينا الفَرق بين الحال ومُقتضى الحال مبدئيّا فإنَّ مقتضى الحال هو الحال الذي تدعُو المتكلّم أنْ يُنشئ كلامه على هيئة مَخصوصة. وقد أشار التّهانوي إلى هذا في قوله: «والحال في اصْطلاح أهْل المعاني هي الأمْرُ الدّاعي إلى التكلّم على وجْه مَخصوص، أي الدّاعي إلى أنْ يَعتبر مع الكَلام الذي يُؤدي به أهْل المعنى خُصوصيّة ما هي المسمّاة مُقتضى الحال» (كشّاف اصطلاحات الفنون،١، ٦١٦).

تُعتبر المقُولة المشهورة «لكلّ مقام مقال» قاعدة بلاغيّة مهمّة تكشف عن الحضور القوي للمقام في التّفكير اللّغويّ العربيّ، وقد أشار الجاحظ في كثير من المواضع إلى قيمة المقام ودَوره في توجيه المعنى، يقول: «يَنبغي للمتكلّم أنْ يَعرف أقدارَ المعاني ويوازنَ بينها وبين أقدار المُستمعينَ وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طَبقة من ذلك كلاماءولكلّ حالة من ذلك مقامًا، حتى يقسم أقدارَ الكلام على أقدار المعاني ويُقسّم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المُستمعين على أقدار تلك الحالات» (البيان والتّبيين، ١، ١٣٨). وقد اعتُبر المقام آلية من آليات تحليل الخطاب وكان حُضوره في التّصور البلاغيّ العربيّ حضورًا ذا سمة خاصة باعتبار أنَّه في علاقة مباشرة بالمتكلّم العامل، فصياغة الكلام تقتضي وجُود المقام ضمنًا أو صراحة. فالمتكلّم المنشئ للخطاب وهو يُعدُّ خطابه يَستحضرُ مخاطبه بالضرورة، ولهذا تعلّق تعريف الإسناد في الدّرس البلاغيّ بإفادة السّامع.

(١) مطابقة الكلام لمقتضى الحال هو مبدأ أساسّي في التّصور البلاغيّ العربّي، على أساسه بنىَ البلاغيّون تصوّرهم للكلام البليغ، ويظهرُ ذلك من خلال اعتبارهْم «البلاغة مُطابقة الكلام لمقتضى الحال» (الإيضاح، ٢٠)، (الكشّاف، ١٢٥). ولعلّ الطّريف في هذا المبدإ حُضوره القويّ في التّصورات اللّسانيّة الحديثة، وخاصة في تصور غرايس (GRICE) من خلال مبادئه المَعروفة من مثل الاستلزام الحواريّ ومبدإ التّعاون الذي تؤسّس لمفهوم المُناسبة، القائم أساسا على فكرة « لكل مقام مقال»، وضرورة مراعاة حال المُخاطَب، وهذا التّصوّر مهمّ في بحثنا هذا نظرًا لأنّنا سنتعرض إلى خرق هذه الشروط وما يؤدي من مخالفة هذه القوانين في عمل الإثبات.

وقد تبلورت فكرة المقام بصورة أعمق مع عبد القاهر «الجرجاني» من خلال نظريّة النّظم، حيث جعل مزايا النّظم مُرتبطة أشدَّ الارتباط بالمعاني والأغراض التي يُصَاغ لها الكلام، وقد جَعل الغاية من ترتيب الكلام ونَظمه على هيئة مَخصوصة هي تبليغ المقاصد والأغراض. وفي هذا إشارة منه إلى حضور المخاطَب ومراعاة حاله بحسب المقام، وهذا يَدلُّ على حُضور المقام في البنية النحوية، وارتباطه بالمتكلّم العامل في علاقته بمخاطبه، وهذا عكس ما ذهبت إليه المقاربة التداوليّة التي فَصلت بين النظام والمقام، وبجلت دراسة الأقوال ضمن سياقاتها التّامة.

بناءً على ما تقدّم نقول إنَّ الإحاطة بالمعنى في كثير من الأقوال يَدعونا إلى استحضار السّياق الذي قيلتْ فيه، ويدعونا كذلك للإلمام بطرفي الخطاب باعتبار العمليّة التّواصليّة تتمُّ بين متكلّم مُنشئ للخطاب، ومخاطَب يُوجَّه إليه الخطاب، وبين هذا وذاك مَعارف مُشتركة وملابسات من الضروري التوقّف عندها من أجل نجاح العمليّة التّواصليّة، ويتمُّ صياغة المشهد الكلاميّ - إنْ صحت العبارة -، فالمقامُ هو المفتاح لفكّ شفرة الخطاب، وهو السَّبيل لمعرفة حقيقة التّراكيب اللّغويّة أحيانًا. فلو تصورنا حوارا قائما بين صديقين، يتوجّه فيه أحدهما للآخر قائلًا: «أغلقْ الباب»، قاصدًا أغلق بابَ هذا الموضوع، فإنَّنا لا يُمكن أنْ نفهمَ القصْد من القول إذا لم نكنْ ضمن هذا المقام، وإذا لم يكنْ لدينا مَعلومات كافية عن هذَا الحوار المتشنّج، وطُرق أدائه في تلك اللّحظة وانفعالات أصْحابه، ومن هنا عُدّ المقامُ جسرًا نَصل به إلى ماهية المعنى حين نَعجزُ عن بُلوغه بمجرّد التّركيب.

من هذا المنطلق لا يُمكن الحديث عن انفكاك عناصر المقام من البنية كما قدْ يتوهّم البعض، وإنَّما ما يَحدثُ هو وجُود «قدرة تواصليّة واحدة» -على حدّ قول المتوكّل- تتضَافر فيها عناصر المقام مع بنية القول. يقول: «ليس ثمّة قدرتانِ اثنتان مُستقلتان «قدرة نحوية» صِرف و«قدرة تداوليّة» بل قدرة تواصليّة واحدة. ويؤيد التّوحيد بين هاتين القدرتين أنّ التّداول لا يمكن عزْله عن المكونات الأخرى التي يَحكمها سواء أكانت تركيبًا أم صِرفا أم دلالة» (المتوكل، ٢٠٠٣، ١٩). ولم يكنْ حُضور المقام أقلَّ حظًا

في الدّراسة اللّسانيّة الحديثة ولاسيما عند التّداوليين، حيث احتفتْ دراستهم بالمقام، فهؤلاء يرونَ أنَّ المقام هو الأساس في دراسة المعنى. وقد انبنت أفكارهم وتوجّهاتهم على هذا التّصور حتى غدا الحدث اللّغويّ عندهم حدثًا في الملابسات والظّروف والمواقف التي تحفُّ بالمقام، ورأينا في بحوثهم إحاطة بالمتكلّم والمخاطَب وظروف إنتاج القول، يقول فان ديك (Van Dijk): «كلّ عبارة مُتلفَظ بها ينبغي ألَّا تُوصف فقط من وجهة تركيبها الدّاخليّ والمعنى المحدّد لها بل ينبغي أنْ يُنظر إليها كذلك من جهة الفعل التّام الإنجازيّ المؤدي إلى إنتاج تلك العبارة» (دايك، ٢٠٠٠، ١٨).

ونحن إذْ نثمّن أطروحات هؤلاء ونعترف بفضلهم في بلورة فكرة المقام ودوره في توجيه دلالة القول، فإنَّنا لا نسلّم بحقيقة ما توصلُوا إليه تسليمًا مطلقًا نظرًا لأنَّ بحثوهم وقعت في كثير من الإشكاليات النّظريّة والإجرائيّة التي أخلت بمنهج بحثهم، والشيء الذي يُمكن -في اعتقادنا- مؤاخذتهم عليه هو إيمانهم المُطلق بقيمة السّياق والمقام في دراسة المعنى، مما أوقعهم في نوْعٍ من الغُلو الذي أكسب دراستهم ضعفًا، حيث ركّزوا على البُعد المعجميّ للظاهرة اللّغويّة دون البحث فيما يكسب الأقوال بعدًا إعرابيًّا يُكرّسها داخل التّركيب ويربط البنية بالدّلالة. ولنا في قضية الفعل الإنشائي خير دليل حيث يكشف عن الصُعوبات التي صَاحبت التّصوّر التّداوليّ، هذا إضافة إلى إيمانهم المُطلق بقيمة المقام واعتبار الإنجاز هو الفضاء الحقيقيّ القادر على تمثل اللّغة بعيدًا عن البنية وأشكالها النّظريّة، وهو رأي في اعتقادنا مُبالغٌ فيه، وقد لَقي اعتراضًا[1].

وقد توجّهت أطاريح العرفانيين - تحديدا عند أصحاب نظرية المناسبة- توجهًا طريفًا في مقاربة المقام أو السياق في صورته العامّة حين اعتبروه معطى ذهنيًّا نفسيًّا يؤثر في حركة التّأويل لحظة التّخاطب. وعليه فهو ضَرْبٌ من المُقدمات التي يختزنها النّظام

---

(١) نخصّ بالذّكر في هذه الاعتراضات كتاب «المشيرات المقاميّة» (باديس، ٢٠٠٩) التي أفردت بحثها في إبراز دوْر المقام في التّعبير عن المعنى واعتباره جزءًا من البنية النحوية مُتصدية بذلك للتّصورات التّداولية التي «تعتبر المقام هو الوجه الحقيقيّ والوحيد للغة»، وقد بينت أنَّ هؤلاء قد بالغوا كثيرًا في نظرتهم للمقام ودوره في تحديد دلالة القول.

الإدراكيّ ويأخذها بعيْن الاعتبار في هندسة العمليّة التّواصليّة برمتها. تُفيدنا هذه النّظرة للمقام عند هؤلاء في اعتباره معطى نظاميًّا مُسجلًا في الأساس النّحويّ يتفاعل مع المعطيات الأخرى من أجْل تحقيق المناسبة في القول. ولا يعني هذا في نظَر أصحاب نظريّة المناسبة أنَّ السياق مُحدَّد مسبقًا وإنَّما يُنادون بضرورة «ربط المعلومات المبلّغة لغويًّا بمجموعة من الافتراضات الخلفيّة المنتقاة بصورة وافية -التي تكوّن السياق فيما بعد- في ذاكرة الجهاز الاستنباطي» (سبيربر وولسون، ٢٠١٦، ٢٤٢).

ما يمكن أنْ نحتفظ به هو أنَّ التّصور البلاغيّ العربيّ احتفى بالمقام وأبرز دوره في تحديد دلالة القول باعتبار وجُود علاقات خفيّة بين المتكلّم وعناصر المقام، ومن بينها المخاطَب، فما نراه من تشكّل في بنية القول هو ما تقتضيه حال المخاطَب في المقام، فكلّ زيادة في مستوى البنية هي تعبيرٌ ضمنيٌّ عن خُصوصيات جديدة في المقام. ومن هنا مثّلت «الأبنية الدّلاليّة المنجزة أبنية نحوية دلاليّة خاصة تنعكسُ فيها خصوصيات المقام» (ميلاد، ٢٠٠١، ٣٨٨).

٢-٢- الاستدلال آلية من آليات البحث في الوجُوه والفُروق:[١]

لقد مكّننا الوقوف عند ماهية المعنى الثّاني وإبراز خصائصه من استخلاص معطيين أساسيين: الأوّل هو اعتباره معنى مُتشعّبًا، والثّاني أنَّه المقصد والغاية التي يُريد المتكلّم تبليغها، ولكن هذا طبعًا يقتضي وجُود طرفٍ مقابل يُصاغ من أجله الكَلام،

(١) يُعدّ مفهوم الاستدلال مفهومًا أساسيًّا في الطّرح اللّغويّ العربيّ والغربيّ، وقد كان مُترسخًا في النّظريّة النحوية والبلاغيّة العربيّة وخاصة مع السكاكي، حيث خصّص له جزءًا مهمًّا في كتابه. أمَّا في الطّرح اللّسانيّ الحديث فقد تبلور مفهوم الاستدلال في المنهج التّداوليّ مع الفيلسوف غرايس (grice)، حيث يرى أنَّه آلية من آليات العقل يعتمدهُ الإنسان في تحليل الخطاب. وقد برزت مع هذا المفهوم مفاهيم حافة توجّه عمل الاستدلال من قبيل: «قانون المحادثة» و«مبدإ التعاون»، وقد لقي هذا المفهوم اهتمامًا من قبل المفكرين المحدثين العرب حيث أعادوا قراءته قراءة جديدة متشبّعة بمنهج البلاغيين مع انفتاحهم على القراءات اللّسانيّة الحديثة، ومن هؤلاء نذكر «المبخوت» ضمن كتابه «الاستدلال البلاغيّ» وطه عبد الرحمان ضمن كتابه «اللّسان والميزان والتكوثر العقلي».

فـلا نتصـوّر عمليـة تواصليّـة خاليـة مـن مخَاطـب يوجَّـه إليـه الـكَلام وإنْ كان افتراضًـا، فالمخاطَـب هـو جوهـر العمليـة التّواصليّـة، وهـو المحـرّك الأسـاسيّ في الصناعـة الكلاميّـة، وإتمـام صـورة الخطـاب.

إذا كان ذلـك كذلـك، فـإنَّ المخاطَـب يُعـدُّ طرفًـا فاعـلًا في العمليّـة التّواصليّـة مـن خـلال مـا يكتسبه مـن آليـات تُمكّنـه مـن فهْـم خطـاب المتكلّـم، هـذا بالإضافـة إلى المعـارف المشـتركة الـتي تُحـدّد طبيعـة الحـوار. ولعـلّ مـن بـين هـذه الآليـات الـتي يَعتمدهـا المخاطَـب هـي «آليـة الاسـتدلال» الـتي تُعـدُّ آليـة مـن آليـات العقـل يَسـتعْملها الإنسـان بغيـة إدراك الحَقائـق وبلـوغ الغايـات، وهـو لعمـري (الاسْـتدلال) أبـرز وجُـوه التّجلـي لقيمـة المعرفـة، نظـرًا لأنّـه تعبـيرٌ حقيقـيٌّ عـن قيمـة العقـل، ووجـهٌ مـن وجُـوه تفاعـل الإنسـان مـعَ واقعـه ومـع الأشـياء المحيطـة بـه تفاعـلًا مَنطقيًّـا. وهـذا مـا جعـل مَفهـوم الاسْـتدلال يَحظـى بمكانـة مهمـة في الفكـر اللّغـويّ بـدءًا مـن الإغريـق وصُـولًا إلى النّحـو والبلاغـة العربيـين، وكذلـك في الطّـرح اللّسـاني الحديـث، وتحديـدًا ضمـن التّوجـه التّـداوليّ.

يرتكـز الاسـتدلال في جوهـره علـى العقـل فهـو عمليـة عقليـة بامتيـاز، يقـوم بهـا المخاطَـب عنـد تَلقيـه الخِطـاب، وهـو علـمٌ وقـع اعتمـاده في البلاغـة العربيّـة مـع «السـكاكي» الـذي اعتـبره أساسـيًّا في فهـم علـمي المعـاني والبيـان. يقـول معرفًـا علـم الاسـتدلال: «الـكَلامُ إلى تكملـة علـم المعـاني وهـي تتبّـع خـواص تراكيـب الـكلام في الاسـتدلال، ولـولا إكمـال الحاجـة إلى هـذا الجـزء مـن علـم المعـاني، وعِظَـمُ الانتفـاع بـه لمـا اقتضانـا الـرأي أنْ نـرخي عنـان القلـم فيـه، علمًـا منّـا بـأنَّ مـن أتقـنَ أصـلًا واحـدًا مـن علـم البيـان كأصـل التشـبيه أو الكنايـة أو الاسـتعارة، ووقـف علـى كيفيـة مسـاقه لتحصيـل المطلـوب بـه، أطلعـهُ ذلـك علـى كيفيـة نظـم الدليـل» (المفتـاح، ٤٣٥).

نفهـم مـن كَلام «السـكاكي» أنَّ الاسـتدلال طريـقٌ يتّخـذه البلاغـيّ مـن أجـل الوصُـول إلى المعـنى، فارتبـاط علـمي المعـاني والبيـان بـه دليـلٌ علـى حاجـة البلاغـيّ إليـه في البحـث عـن مَكامـن المعـنى. ويُعتـبر إدْراج «السـكاكي» للاسـتدلال في كتَابـه المفْتـاح علامـةً علـى تأثّـره

بالمنْطق الأرسطيّ، وما يُحسب إليه في ذلك أنّه اسْتطاع صياغته صياغة نحوية مُحاولًا في ذلك تَطويعَ المنطق في فهم النّحو والبلاغة عكْسَ ما اتهمهُ به الكثير من أنّه أفْسَد البلاغة العربيّة، وهو -حسب رأينا- تجنّ في حقّ الرّجل الذي كان مسكونا بهَاجس البحث عن قانون يُفسّر حقيقة المعنى ودوْر تقاطع العلوم في ذلك، حتى أنَّ المفتاح جاء مُبوبًا تبويبًا مُحكمًا بدءًا من علم النّحو وصولًا إلى علم البديع.

وتشتغل آلية الاستدلال حين يَقوم المتكلّم بإلقاء قوْله للمخاطَب، حيث يبدأ بعملية تَفكيك الخطاب والتوقّف عند مقاصد المتكلّم، تفسير ذلك أنَّ المتكلّم حين يُريد تبليغ مقصد معيّن يَركب الأقوال اللّغويّة اللّسانيّة، ويصوغُ قصده باللّغة. إلاّ أنَّ ذلك غير كافٍ بالنسبة إلى المخاطَب؛ ذلك لأنّ الدّلالة اللّسانيّة غير قادرة على الإفْصاح عن أغراض المتكلّم ومقاصده مما يَضطر المخاطَب إلى عملية الاستدلال، وربْط التّلازم بين ما يقولُه المتكلّم وبين ما يقصدهُ. وعلى هذا النحو، فإنَّ ما يُريد المتكلّم قوْله غالبًا ما يكونُ غير موسُوم لغويًا، وأنَّ ما يُوسَم ليس إلّا مطية يَركبها حتى يَصل إلى عوالم المقصد والغرض التي تقبع في مستوى عميق.

ولفهْم كيفية اشتغال هذه الآلية وحاجة البحث البلاغيّ إليها في فهْم الخطاب، نضرب مثالًا نُقربّ به، ولنفترضْ حوارا بين شرطيّ مرور وسائق سيارة، يطلب فيه شرطيٌّ من سائق السيارة وقد تَجاوز السرعة القانونيّة أنْ يُقدّم إليه أوراق السيارة، فيجيبه السائق بأنَّ أمّه مريضةٌ.

ولنا أنْ نُحلّل العلاقة بين إجابة السائق وطلب الشُرطيُّ، ونأخذها على كونها إخبارًا بمرضِ أمّه في الحالة الأولى، أو أنّه يقدّم التماسًا من أجل ترْكه يَمرُّ لما تستوجبه حال المرض في الحالة الثانية. وقدْ نفهم كلامه على أنّه يقوم بنوع من المخاتلة للخروج من المأزق لما في قوله من استعطاف للشُرطيّ، غير أنّنا مُجبرون بحكْم السّياق وعملية الاستدلال أنْ نفهَم أنّه ليْس في حال إخْبار أو مخاتلة بل إنّه في حال التماس لما يستدعيه المقام بترشيح هذا عن ذاك. وقد وفرت لنا المعلومات اللّسانيّة الكثير عن هذه العمليّة؛

ذلك لأنّ الإفراط في السرعة وربطه بمَرض الأمّ يجعلنا نفهم أنَّ السائق لا يُخبر بلْ يلتمسُ، وهذا هو الاستدلال الذي تعرفنا من خلاله على الشيء المُستلزم من مقول قول لغويّ موسوم، وهي عملية تشريح للقول حتى نصل إلى مقصد المتكلّم وغايته.

وإنْ شئنا التّأمل في كُنه الاستدلال حسب هذا الفهم فإنّنا واجدون الاستدلال عملية ثنائيّة الأبعاد، من متكلّم يقدّم معطى لغويًّا ومخاطَب مؤوّل يركّب هذا المكون اللّسانيّ بمعونة السّياق لفكّ شفرة الخطاب، وقولنا بمعونة السّياق لعلمنا أنَّ مقاصد المتكلّم ليست فيما قاله بقدر ماهي فيما لم يُقله؛ ولهذا الطّرح حضوره القَوي اليوم في اللّسانيات التّداولية التي تهتم بقدرة السّياق في فهم مقاصد المتكلّم[1]. ونحن إذْ نستعرض القول في مَفهوم الاستدلال نُلفت النّظر إلى أنَّ هذا المفهوم أساسيّ في التّصور البلاغيّ العربي، ومهمّ في توجيه بحثنا نحو الغايات والأهداف التي نسعى إلى الوصول إليها، فجزءٌ من عملنا يحوم حول دوْر الاستدلال آلية من الآليات يعتمدها المخاطَب في فكّ شفرة الخطاب الموجّهة إليه. وهذا سنفصّل القول فيه عند خوضنا في الإثبات في علاقته بوجوه البيان من كناية واستعارة ومجاز عقلي، والتي تستدعي حضور مفهوم الاستدلال حضورًا قويًّا.

٣- التّأسيس الإعرابيّ للوجُوه والفروق: الدّلالة الوضعيّة أساس البحث في الوجُوه والفروق:

لقد أظهر البلاغيّون العرب حرصَهم الشّديد على تأكيد دوْر التّركيب النّحويّ الوضعيّ في فهم الدّلالة البلاغيّة المقاميّة. وقد تجسّد ذلك تحديدا ضمن باب علم المعاني الذي جاء وثيق الصّلة بالجانب النّحويّ، ومثّلت موضوعاته فضاء يصوّر علاقة المُجرّد بالمنجز، ويكشف عن ارتباط النظام بالإنجاز، ويبرهن عن حقيقة التّشارط بينهما.

---

(١) أشار إلى هذه النقطة سبربر وولسن في نظريّة المناسبة، فقد اعتبروا السّياق مجموعة المقدّمات المستعملة لتأويل الملفوظ.

ومن هذا المنطلق نؤسّس للوجوه والفروق ضمن المنطق الإعرابيّ وننخرطُ في صلب هذا الفهم، ونُعلن من خلاله عن دوْر الدّلالة الوضعيّة في توجيه الوجُوه والفُروق، والكشف عن الحقيقة البلاغيّة فيها باعتبارها خصوصيات زائدة تستلزمُ معاني جديدة اقتضاها مقام قول مخصوص.

ضمن هذا الإطار فإنّنا نعتبرُ موضوعات علْم البلاغة بمعانيها وبيانها تقتضي النّحو وأسسه المُجرّدة، وهو اعتبارٌ مُتجذّر في وعي النّحويّين والبلاغيّين العرب، حيث مثّلت البلاغة في نظرهم فضاءً تتجسّد فيه مقولات النّظام المُجرّد، واعتبار النّحو هو الأساس في فهم فَوضى الإنجاز المتّسم بالثّراء الدّلاليّ على حدّ قول «الشريف». ونستثمر هذا الفهْم في مرحلة متقدمّة عند مُعالجة الإثبات وما يتحقّق من خلاله من أعمال مقصودة بالقول واعتبار الإثبات البلاغيّ صُورة من صورة تحقّق الإثبات النّحويّ مقاميًّا.

ليس حديثنا عن التّأسيس الإعرابيّ للوجُوه والفُروق ضربًا من التنظير الذي لا طائل من ورائه، وليس فيه انتصار لمقولة الإعراب والتّجريد على حساب المقام، وإنّما هو اعتبار منهجيٌّ ونظريٌّ مهمّ عولنا عليه منذ بداية البحث. فنحن نُؤمن بأنَّ ساحة البحث البلاغيّ التي تَحوي جملة الوجُوه والفُروق، والدقائق والنُكت، والأغراض والمقاصد، وما يسَمى بالمعاني الثّواني، تشتغل تحت «رقابة نحوية» نظاميّة رُتبت في أفق التّجريد، وهُندست هندسة مثاليّة لا تؤمن بالاعتباطية، وتكرّس في الآن نفسه مبدأ الانتظام الفاعل الذي يستبق الفوضى ويُرتّبها. وتعتبر هذه الخطوة المنهجيّة في قراءة الوجُوه والفُروق من باب وضْع الأمور في نِصابها، فالفكرة لها حضور قويٌّ في فكر البلاغيّين العرب الذين يُؤمنون بدور النّحو وقُدرته في توجيه موضوعات علْم البلاغة، وفي المنهج نفسه سارت جملة من البحوث في الجامعة التّونسيّة بأنْ اتخذت من النحوية منهجًا في تَفسير كثير من الظّواهر البلاغيّة. وعليه فإنّنا ننخرطُ في هذا التّصور، ونعتبر الإثبات بلاغيًّا له من الأفق التّجريدي ما يضبطه ويحدّد مساراته حيث يمثّل انعكاسًا لصورة الإثبات النّحويّ وتخصّصه مقاميًّا.

٣-١- في اقتضاء البلاغة للنحو:

لقد درجنا فيمّا تقدّم ذكره في بيان حدّ البلاغة على أنّها «مُطابقة الكَلام لمقتضى الحال» (التفتازاني، ١، ١٣٤)، وهو تَعريفٌ يستبطن داخله مُقومات الكلام البليغ. وما يُلفت النّظر فيه أنّه مُختزل، ولكن رغم هذا الاختزال الظّاهر فإنّه يُخفي طرحًا منهجيًّا لابد من فكّ رُموزه وتبسيطه، والتوقّف عند جوانبه بما يُحقّق لنا المنهج الصحيح الذي نضمن من ورائه سلامة النتائج. ولعلّ من بين المفاهيم التي يجب أنْ نَقف عندها ضمن هذا التّعريف هو مَفهوم «المطابقة»، فمطابقة الكلام لـمُقتضى الحال هي مُطابقة للمعاني والأغراض وليست مُطابقة الألفاظ المفردة. وفي هذا تفصيل دقيق، تفسيرذلك أنّنا نتحدّث عن الكلام في إطار التّركيب ويقفُ وراءه متكلّم قاصد. فليست الأغراض التي يَرمي إليها المتكلّم أغراض الألفاظ بل هي المعاني التي يطمحُ أنْ يُبلغها إلى المخاطَب. ولـمّا كانت هذه المعاني خُصوصيات زائدة عن أصلْ التّركيب (الدّلالة الوضعيّة) عُدّ أصل التّركيب شرطًا ضروريًا من أجل تحقيق هذه الخصوصيات. فكيف ذلك؟

لقد مكّننا تقصّي فكر البلاغيّين العرب من التوصّل إلى نتيجة مهمّة مفادها أنَّ الكشف عن خَواص التّراكيب وتحديد الوجُوه والفُروق مُرتبطٌ بالتوقّف عند التّركيب ضرورة، يقول «السكاكي»: «التّعرّض لخَواص تراكيب الكلام مَوقوفٌ على التّعرّض لتراكيبه ضرورة» (المفتاح، ١٦٤). وعليه فإنَّ البحث في خواص التّراكيب يَقتضي ضرورة البحث في التّركيب أولًا، ولـمّا كان البحث في التّركيب من مهام علْم النّحو باعتباره علمًا «يَختصُ بمعرفة كيفية التّركيب فيما بين الكَلم لتأدية أصْل المعنى مطلقًا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب» (السّابق، ٧٥)، عُدّ النّحو أساسًا تنشأ فيه الدّلالة البلاغيّة، ومنه تتكوّن وإليه تعود، فهو «كالمرآة تُريه الأشياءَ المتباعدةَ الأمْكنة قد الْتَقَتْ له حتى رآها في مكانٍ واحدٍ»(الدّلائل، ٣). وهذا ما يؤكّد أنَّ عمل البلاغيّ مُرتبط بعمل النّحويّ، وأنَّ ما يبحثُ عنه النّحويّ في كيفية التّركيب بين الكَلم لتأدية أصل المعنى مع وجُود جملة من الخصوصيّات (التّعريف والتنكير، التّقديم والتّأخير، الذّكر والحذف، الوصل والفصل)، يتلقفه البلاغيّ ليبحث في هذه الخصوصيات بمَا يتناسب

مع المقام، وذلك بغية الوصول إلى مقاصد المتكلّم وأغراضه التي رأينا أنّها أساسُ الكلام البليغ، وهي أساس المطابقة.

بناءً على ذلك، فالأساس النّحويّ هو الحاضنة الأولى لهذه الوجُوه والفُروق البلاغيّة التي يسعى المتكلّم إلى تبليغها. وعليه فالتّصور البلاغيّ العربيّ للكلام البليغ ينبني على أساس نحويّ[1]، وهذا يدلّ على تكامل البحث في الظّاهرة اللّغويّة في الفكر اللّغويّ العربيّ، فالنّحويّ وهو يُركّب الكلام على أساس الإسناد هو مُتكلّم قاصد، وهو بلاغيّ في الوقت نفسه، يُريد إيصال معنى إلى مخاطبه مُراعيا في ذلك خصوصيات المقام، وهو أدبيّ أيضا يسعى إلى تَحقيق البيان في كلامه وإخراجه في أبهى حلّة باستعماله للأقوال المجازيّة.

ضمن هذا الفهم نقول إنَّ التّصور البلاغيّ العربيّ هو تصوّر قد تأسس في إطار نحويّ، وهذا يَجعلنا نقرّ أنَّ الفصل بين علوم اللّغة قد يُخلُّ بمنهج البحث، وقد يؤدّي إلى نتائج قاصرة على فَهْم الظّاهرة اللّغويّة، وأنَّ التّمييز بين النّحويّ والبلاغيّ والأصوليّ هو تَمييزٌ خاطئ، يقول «ميلاد»: «إنَّ تمييز البلاغيّين من النّحاة أو من الأصوليين أو من المُفسّرين أو النّقاد تمييزًا تامًا يكادُ يكون في نظرنا ضربًا من العَبث لا طائلَ من ورائه» (ميلاد، ٢٠٠١، ٣١٧). وفي هذا النص إشارةٌ واضحة إلى أنَّ التّعامل مع الظّاهرة اللّغويّة يجب أنْ يكون في إطار بحث مُتكامل يأبى الفصْل بين العلوم. وقد تجسّد هذا التّصوّر في الفكر البلاغيّ العربيّ خاصة مع «الجرجاني» و«السكاكي»، فمع «الجرجاني» نلمح ولادة جديدة للنحو مثّل بمقتضاها أساس الكلام البليغ، فـ«الجرجاني» النّحويّ على حدّ قول السيوطي (بغية الوعاة، ٢، ١٠٦) استطاعَ إرجاع الإعجاز إلى النّظم، وإرجاع النّظم إلى معاني النّحو (النّظام اللّغويّ)، فأمّا «السكاكي» فقد كانت أفكارهُ تصبُّ في منحى

---

(١) قيام البلاغة على تصوّر نحويّ هو مبدأ نعتمده في بحثنا وقد أعلنا عنه منذ البداية، ونعتقد أنَّ هذا الربط ضروريّ في البحث عن الوجُوه والفُروق باعتبار أنَّ النّحو هو الضّامن في محاصرة المعنى بما يوفره من ضوابط وقوانين مجرّدة تقنن فوضى الإنجاز، وهذا التّصوّر في فهم نحوية البلاغة وضع أعمدته في الجامعة التّونسية «الشريف» (١٩٩٣) وسارَ على نهجه الكثير (ميلاد ٢٠٠١)، (الشاوش، ٢٠٠١) (المبخوت، ٢٠٠٦، ٢٠١٠)، (الشكيلي ٢٠٠٧)، (الشيباني، ٢٠١٥).

نحـويّ، وقـد أسـس كتابـه علـى تصـوّر نحـويّ بـأنْ اعتـبره قـوام سـائر العلـوم، وبـه نُحصِّـل علْـم الأدب حسـب تصـوّره. ومـن هـذا المنطلـق مثّلـت الدّلالـة الوضعيّـة أو أصْـل المعنـى المنطلـق الرئيـسيّ في فهـم الوجُـوه والفُـروق والمعـاني الثّـواني، ولكـن عـنْ أي معـان أصـول يتحـدّثُ كلّ مـن «الجرجـاني» و«السـكاكي» في دراسـتهم للمعـاني الثّـواني؟

للإجابـة عـنْ هـذا السّـؤال نقـول إنَّ الأسـاس في مَعرفـة هـذه المعـاني هـو النّحـو باعتبـاره المحـدّد الرئيـسيّ في دراسـة معـاني الـكلام، ولـمّا كانـت معـاني الـكلام معـانٍ نحويـة بالأسـاس بحـث كلّ مـن «الجرجـاني» و«السـكاكي» عـن الأصـل في هـذه المعـاني، فاعتـبر «الجرجـاني» -وباعتبـار تكوينـه النّحـويّ- أنَّ الجهـاز النّحـويّ يَضْبـط كلّ هـذه المعـاني حيـث يُكـون «جهـاز اللّغـة لديـه مشـتملًا علـى مُختلـف طُـرق النّظـم وعلـى الوجُـوه والفُـروق في تعلّـق الكلـم بعضهـا ببعـض» (ميـلاد،٢٠٠١، ٣٨١).

هـذا التّصـوّر بنى عليـه «الجرجـاني» قولـه بـأنَّ الخـبر أصْـل الـكلام (الدّلائـل، ٤٠٥)، أمّـا «السـكاكي» فقـد اعْتـبر الخـبر والطّلـب همـا أصـلَا الـكلام بقولـه: «والسّـابق في الاعْتبـار في كلام العَـرب شـيئان الخـبر والطلب» (المفتـاح، ٧١). وعليـه كانـت هـذه المعـاني الأصليّـة -والـتي تأسسـت وفْـق أحْـكام وقواعـد- أسـاس كُلّ تركيـب، وهـذا مـا دفـع «السـكاكي» إلى ربْـط علـم النّحـو بعلـمي المعـاني والبيـان، فهـو ربْـطٌ يُخفـي وراءه تصـورًا كامـلًا يَعتـبر علـمي المعـاني والبيـان همـا الفضـاء الإنجـازيّ الـذي يَتمظهـر فيـه علْـم النّحـو، وقـد عـبّر «ميـلاد» عـن ذلـك بقولـه: «إنّمـا همـا (يقصـدُ علـمي المعـاني والبيـان) الصُـورة المنجـزة في المقامـات المخصوصـة لأحـكام النّحـو في مُختلـف مُسـتوياته المعجميّـة والتّصريفيّـة والاشـتقاقيّة والإعرابيّة» (ميـلاد، ٢٠٠١، ٣٢١).

علـى هـذا النّحـو، يُمكننـا القـول إنَّ جـزءًا كبـيرًا من القـول البلاغـيّ تأسـس في رحـاب نحـويّ وعُـدَّ شـرطًا مـن شُـروطه، وعليـه نقـول إنَّ البلاغـة تقتـضي النّحـو، وإنَّ المقامـات والأحـوال تَقتـضي مَعـاني نحويـة يُنجزهـا المتكلّـم بتراكيـب مخصوصـة ليـؤدّي بهـا أغراضـهُ ومَقاصـده؛ ولذلـك نعتـبر أنَّ التصـوّر البلاغـيّ العـربيّ تصـوّر انبنى علـى فلسـفة نحويـة، وهـذا مـا يسـمحُ

بالقول «بنحوية البلاغة»، وهذا نفسه ما جَعل «الجرجاني» ومنْ بعده «السكاكي» يعتبران أنَّ معرفة دقائق المعاني في سياقات القول وخفايا تلوّنها في المقامات مُرتبطة أشدَّ الارتباط بتمثّل نظام بنائها، ومعرفة القوانين والأصول التي تُحرّكها، وهي قوانين النّحو وأحكامه. وبهذا الاعتبار المهمّ نفهمُ حقيقة الخصائص النحوية النّظاميّة لعمل الإثبات ودورها في توجيه استعمالات الإثبات في المقام، فتعيين ما هو سَابقٌ في الاعتبار - على حدّ قول صاحب المفتاح - هو الضّامن الوحيد في التحكّم فيما هو أزيدُ عن الدّلالة الوضعيّة، ولـمّا كانت الخصوصيات زيادات على البنية النحوية البسيطة في دلالتها الوضعيّة كان تَحصيلها رهين البحث في هذه البنية، حيث يمثّل كل فيضان دلاليّ سليل بنية أولى تتحكّم فيه. وقد كنّا رصدنا في الباب الأوّل حقيقة الدّلالة الوضعيّة تمهيدًا لفهم بقية الأبواب، وتتبّع سفر دلالة الإثبات من النّظام نحو النّظم ثم الإنجاز الفعليّ.

إنَّ التّشارط الحادث بين النّحو البلاغة في التصوّر البلاغيّ العربيّ افتراضٌ عميقٌ نتبناه في البحث عن الوجُوه والفُروق الـمُحتملة من الدّلالة الوضعيّة للإثبات، وهو افتراضٌ يربط البنية بالدّلالة، ويعتبر الوصول إلى ساحة البحث البلاغيّ مشروطًا بالمرور بالبنية النحوية وما تقتضيه من معاني النّحو وأصوله ومناهجه، فنحن أمام اقتضاء البلاغة للنحو واستلزام النّحو للبلاغة. وهذا يدلّ على وجُود علاقة متينة بين النّحو والبلاغة نرصد من خلالها الظّاهرة اللّغويّة. وفي إطارها نُزيل اللبْس الحاصل نتيجة الفصل بين العلمين الذي قرّره البعض وتبناه منهجًا في الدّراسة. هذا الذي أقررناه سلفًا ينسحب على عمل الإثبات، حيث يُمكن القول إنَّ الإثبات البلاغيّ تحقّق مقاميّ للإثبات النّحويّ، وهو انعكاسٌ دلاليٌّ فرضته حركة البنية النحوية القائمة على حركتين أساسيتين هما الانتشار والاختزال، وهو تصوّرٌ خطّه «الشريف» ورسّخه «ميلاد» في نظريّة العامل الإعرابيّ، ونحن نلتزم به في هذا البحث في رصْد الدّلالة الوضعيّة للإثبات وما تحتملُ من وجُوه وفُروق.

٣-٢- الإثبات البلاغيّ بوصفه تحقّقا إنجازيّا للإثبات النّحويّ.[١]

بدا لنا مما سبق ذكره أنَّ جزءًا كبيرًا مما تدرسه البلاغة يتأسس في رحاب النّحو وأحكامه، وهذا ما يُكرّس مبدأ نحوية البلاغة، فالتصوّر البلاغيّ العربيّ يقوم في أساسه على أسس نحوية، وما الإنجاز إلّا انعكاسٌ دلاليٌّ للأساس النّحويّ نتيجة مقامات مَخصوصة يَتطلّبها سياق القول. ولعلّ ما تطرقنا إليه في مستوى نظريّة العمل الإعرابيّ في الباب الأوّل من هذا البحث يثبتُ ما نحن بصَدد البرهنة عليه؛ ذلك لأنّ نظريّة العمل التي يقفُ وراءها المتكلّم العاملُ، قادرة على تفسير هذا الانعكاس البلاغيّ للأساس النّحويّ، تفسير ذلك أنَّ المتكلّم هو المنشئ للعلاقة الدّلاليّة بين العامل والمعمول (ع × مع)، وهو إنشاءٌ لهذه العلاقة المُجرّدة باللّفظ، وهي علاقةٌ كما صوّرها «ميلاد» ذات اتجاهين:

- «اتجاهٌ أوّل إعرابيٌّ عامليٌّ إنشائيٌّ مُجرّد يتمثّلُ في تكوين المتكلّم للبنية الأولى المُجرّدة من داخلها وذلك بضم محلّ إلى محلّ في حيز المعمول.
- اتجاهٌ ثان تحليليٌّ مُجرّد يتمثّل في تأويل علاقة المحلّ الثّاني بالأوّل، وهي العلاقة التي أحدثها بالعامل واقتضاها عمله انطلاقًا من الحيز الإنشائيّ؛ ذلك لأنّ المعمول يدلُّ على العامل.» (السّابق، ٥٤٣).

على هذا الأساس، فالمتكلّم يُنشئ العلاقة في حيّز المعمول من خلال عملية الضمّ والتركيب، وهذا هو الاتّجاه الأوّل الذي اعتبره «ميلاد» اتجاهًا إعرابيًّا عامليًّا إنشائيًّا مجرّدًا. هذه العلاقة إذا ما عُجّمت خصّصت نوع العمل الذي قامَ به المتكلّم لتنخزل دلالة المعمول إلى العامل الإنشائيّ وتعود إليه، ومن هنا فنحن في دائرة الإنشاء النّحويّ الذي تتأسس الدّلالة فيه في موضع فعل المتكلّم، وهو موضع صدْر الكَلام الذي فيه

---

(١) اعتبار الإثبات البلاغيّ تحقّقًا إنجازيًّا للإثبات النّحويّ يكشفُ عن سمة الحركة داخل العمل اللّغويّ الذي يربط أسس التّجريد بمتطلبات الإنجاز، وهو تصوّر بنى فرضياته «الشريف» حين اعتبر العمل القولي صُورة من صور العمل الإعرابيّ (الشريف، ٢٠٠٢، ١، ١٨٨). وقد استفدنا منه في تبيّن العلاقة بين الإثبات في دلالته النحوية الوضعيّة وتحقّقه بلاغيًا نتيجة ما يتطلّبه الاستعمال.

تتحدّد مقاصد المتكلّم، وهو مَوضع معنى الكلام والذي يكون بالحروف غالبًا، فنحن بإزاء كرويّة اللّغة – إنْ صحت العبارة– التي تقضي بالدّوران حول نَفسها، وفي هذا الدّوران تتولّد المعاني، وهي فكرة عبّر عنها «الشريف» بقوله: «اللّغة كُرة وليس خطّا كمَا أوهمنَا البنيويون» (الشريف، ٢٠٠٢، ٢٦٥). وهذا التّرابط بين ما أوردهُ «ميلاد» في الاتّجاه الإعرابيّ والاتّجاه التّحليليّ هو نفسه ما عبّر عنه «الشريف» باعتبار أنَّ الأوّل استفاد من تصورات الثّاني كثيرًا.

وإنْ حاولنا تنزيل هذا التّصور[1] على عمل الإثبات فإنَّ كثيًرا من الإشكاليات ستُطرح أمامنا، نصُوغها في الأسئلة التالية: إذا كان مَوضع فعْل المتكلّم هو مَوضع القصد ويُوسم بالحروف غالبًا، فكيف نسِمُ الإثبات الذي لا حَرف يَسمه؟ وإنْ حاولنا تجاوز ذلك باعتبار أنَّ الإثبات يأتي شاغرًا في مستوى الصدر. وهذا الشّغور دليل على كون المعنى إثبات، فكيف نفهم إشباع هذا الموضع بأفعال إنجازيّة إيقاعيّة مُسندة إلى المتكلّم من مثل صيغ العقود والزواج والتهنئة التي تُوقع معناه في الخارج بنفسها؟ أيعني ذلك أنّنا مازلنا في إطار بنية الإثبات أم لهذه الأعمال أبنية خاصة؟ وإذا قلنا إنّها أعمال قولية تُنجز ببنية إثباتيّة نتيجة مقامات معينة فما العلاقة التي تحكم هذه الأعمال ببنية الإثبات؟ وهل يعني ذلك أنَّ بنية الإثبات بنية مَرنة قابلة لاستيعاب جُلّ مظاهر الإنجاز من خلال سمة الشغور في مستوى صدر الكلام الذي يبقى مُهيأ لاحتضان سائر المعاني، ووراء هذا الفهم فهم أعمق وهو أنَّ الإثبات في النظام النّحويّ فيه من القدرة ما يسمح باستيعاب الإثبات البلاغيّ المقامي.

للإجابة عن هذه الأسئلة نعود إلى حركة العمل الإعرابيّ التي تَحكمها ثنائيّة الانتشار والانخزال، وهي ثنائية انتشار العامل في الإحالة وانخزال الإحالة للعامل الإعرابيّ، حيث

(١) نذكر أنَّ هذا التّصور أي «تسلّط موضع فعل المتكلّم على المعمول وانخزال المعمول إلى العامل» تصوّر التزمنا به منذ بداية البحث في نظريّة العمل الإعرابيّ، وسنرى أنَّه أساسيٌّ في الكشف عن ثبات البنية وتعدّد المعنى بالنسبة إلى الإثبات؛ ولذلك فنحن نُمهّد به الطريق إلى البحث في الإثبات البلاغيّ باعتباره إنجازًا مقاميًا للإثبات النّحويّ.

موضع فعل المتكلّم. بيان ذلك أنّ المتكلّم العامل يعملُ في معموله (الإحالة) بحسب ما استقرّ في نفسه واعتقاد، وهو في الإثبات (اعتقاد وجوب)، وإذا ما عُجّمت هذه الإحالة انخزلت للعامل حيث مَوضع فعل المتكلّم الذي يكون بالحروف غالبًا، إلّا أنّ الإثبات لا دليل لفظي عليه، كما أنّه يأتي شاغرًا في مستوى الصدر. وعليه فإنّ هذا الموضع - وباستثناء الحُروف المُغيرة لمعنى الإثبات - يكون:

- شاغرًا دالًا عن الإثبات الخَالص غير المشوب بأي من المعاني الأخرى، وفيه يكون المتكلّم مُعربًا عن جهة اعتقاده، وهو اعتقادُ يقين من مَضْمون كلامه.
- قابلًا للملْء بأفعال إيقاعيّة تنخزلُ انخزالًا تامًا إلى موْضع فعْل المتكلّم، وتحتلُ مكانه وتُخالط قصْده، وبها يُوقع أعمالًا باللّفظ رغم ثبات البنية واستقرارها على حالها.

من خلال هذا الفهم يُمكن القول إنّ بنية الإثبات بنيةٌ قادرةٌ على استيعاب كثير من المعاني، فهي بخلاف إفادتها لمعنى الإخبار يُنجز بها المتكلّم أعمالًا قوليّة (صيغ العقود، المدح والذم، التّعجب، الاستقلال والاستكثار)، واعتبارنا لها بأنّها قوليّة؛ لأنّنا نتحدّث عن مستوى إنجاز عمل الإثبات باعتباره عملًا لغويًا أصليًا في مقام مُعيّن[1]. فالمتكلّم في الإثبات مَحكومٌ بالاعتقاد، وهذا الاعتقاد يَتخصّص ضروبًا من القول نتيجة مقامات مخصوصة، ويحمل هذا التّعيين والتّخصيص ملامح البنية الأولى، ولهذا نراهم يقولون في هذا السّياق: «إنشاءٌ جزؤه خبرٌ» (شرح الرّضيّ، ٤، ٢٣٨) أو «الإنشاءُ البلاغيّ بألفاظ الخبر» (ميلاد، ٢٠٠١، ٤٤٦) أو «الأخبار التي نقلت إلى معنى الإنشاء» (المبخوت، ٢٠١٠، ٢٢٨).

---

(١) هذا الفصل بين العمل اللّغويّ باعتباره معطى نظاميًا والعمل القوليُّ باعتباره معطى مقاميًا صِرفا أو هو إنجاز للعمل اللّغويّ في المقام، بنى أسسه «المبخوت» في دائرة الأعمال اللّغويّة (٢٠١٠) وواصل النّظر فيه «الشيباني» في تصنيفه للأعمال اللّغويّة (٢٠١٥)، وهو فصلٌ مهمّ، وتنبع أهميته في ضبط الأعمال اللّغويّة الأساسيّة في مقابل الأعمال المُشتقة منها أو المتفرّعة عنها، وهو ضبطٌ يسمح بتبيّن العلاقة بين المستويين، ويفسّر الاسترسال بينهما، وهذا فهمٌ نثمنه ننخرط فيه لاسيما أنّه مفيد في ضبط تعدّد المعنى في بنية الإثبات.

هذه التّسميات في الحقيقة تعكس تصورات عميقة لأصحابها، تربط البنية بالدّلالة وهي جميعها تتّفق بأنَّه إنشاء يُنجز بألفاظ الخبر. وهذا ما سنتطرق إليه لاحقًا، ونفصّل القول فيه لاسيما أنَّنا نشتغل على بنية الإثبات الخبريّة وما يتحقّق منها من أعمال قوليّة. وسنركز بالأساس في آليات تحديد هذا العدول، وهي أسباب نُنزّلها في سياق نظريّة العمل الإعرابيّ وحركته، حيث وجدنا في هذه الحركة ما يُفسّر الكثير في بنية الإثبات ومعانيها. فالجدل الحادث بين المْوضع الإنشائي (موضع فعل المتكلّم) والمْوضع الإحاليّ هو الذي يُفسّر صُعوبة تحديد التّعجب بين الخبر والإنشاء، وهو القادر على فهم إيقاعية أفعال العقود، ومن خلاله يُمكن تَفسير إيقاع المدْح والذّم. وضمن هذا قد يُفهم أنَّنا ننتصر إلى نظاميّة القول والتّركيب والبنية على حساب فاعلية المقام، وهذا عكس ما نريدُ بلوغه من ربْط البنية بالدّلالة وتأسيس الدّلالة على منطق إعرابيّ يجعل من المقام جزءًا مُساهمًا في دلالة القول إلَّا أنَّها مساهمة في إطار التّركيب والدّلالة.

ينتج عن هذا، اعتبار الإثبات عملًا لغويًّا مُسجلًا في الأساس النّحويّ المُجرّد قبل التّعجيم، وإذا ما عُجّم تخصّص ضروبًا من القول حسب ما يَقتضيه المقام إلَّا أنَّ ذلك لا يجبُ أنْ يُوهمنا بأنَّه فارق بنيته الأولى، وإنَّما الذي حدث هو أنَّه تخصّص حسب غايات المتكلّم وأغراضه، وهي حركةٌ يحمل فيه الإثبات البلاغيّ ملامحَ الإثبات النّحويّ، ويكون انعكاسا له حسب ما يتطلّبهُ المقام. يقول «ميلاد» معبّر عن هذا التّصور: «وكان الإنشاء إنشاءً إعرابيًّا بالأصل في مستوى أوّل، وإنشاء بلاغيًّا في مستوى ثان، يكون حاصلًا من الإنشاء الإعرابيّ المخصوص المؤثّر في الكون لدى إنجازه في المقام المعيّن» (ميلاد، ٢٠٠١، ٥٢٤). وعليه يكون الإنجاز تخصيصًا للنظام، ويكونُ القول تخصيصًا للجملة. وهذا ما يتفقُ مع المبدإ الذي نسعى إلى البرهنة عليه، من كوْن البنية والدّلالة توأميْن، والفصل بينهما ما لا تقبله مُتطلبات العقل.

الحاصل من كلّ ما تقدّم هو أنَّ هذه العلاقة بين صدْر الكلام والإحالة من منطق نظريّة العمل الإعرابيّ، علاقةٌ تقوم على تخصيص الإحالة لعمل المتكلّم واختزالها إليه. تبعًا لذلك، يكونُ موضع فعل المتكلّم هو المحدّد لنوع الكلام وماهيته، ونحن إذْ نلتزم بهذا

الطّرح فإنَّنا نؤمن بجدواه في تفسير علاقة بنية الإثبات بكثير من المعاني التي سَيخرجُ إليها نتيجة مقامات مَخصوصة، حيث سيمكننا من تفسير المعاني البلاغيّة للإثبات باختلاف مستويات تحليلها. وهذا يدلُّ على ثبات البنية وتعدّد المعنى باعتبار أنَّ البنية مُستقرة وثابتة والمعنى مُنفلت ومتعدّد. ويعكس كل هذا قدرة البنية على استيعاب مُتغيرات المقام التي يفرضها الإنجاز. وقد خطَّ «الشريف» هذا التّصور بقوله إنَّ: «العمل الإعرابيّ ليس أبنية جامدة، بل أبنية مُتحركة قابلة للانفصال والتّداخل، وأنَّ هذا التّصور لازم لفهم الدّلالة النحوية ولفهم العلاقة بين البنية ودلالتها» (الشريف، ١٩٩٣، ٤٨١).

إنّ اعتبار العمل الإعرابيّ أبنية مُتحرّكة قابلة للانفصال والتّداخل يُكسب العمل اللّغويّ - وقضية الحال هنا الإثبات - سمة الحركة، ومن خلاله نفهمُ دينامية المعنى، وهي فكرة حدّد معالمها «الشريف»، وعمّق «ميلاد» النّظر فيها بمنطق إعرابيّ صِرف، وهذا ما التقطه «المبخوت» (٢٠١٠) وحاول من خلاله تفسير دائرة الأعمال اللّغويّة بمنطق نحويّ يُعقلن ما هو فوضويّ، وفي الخطّ نفسه سار «الشيباني» (٢٠١٥) في معالجة قضايا تصنيف الأعمال اللّغويّة. ونحن نثمّن هذه الرؤية باعتبارها تكرّس مبدأ الحركة والاسترسال بين النّظام والاستعمال، ووفْق هذا التّوجه نرى الإثبات عملًا لغويًّا أساسيًّا تتحقّق من خلاله أعمالٌ قوليّةٌ نتيجة مقام مخصوص. فـ«المبخوت» ومن بعده «الشيباني» بلورَا فكرة في غاية الأهمية فيما يخصّ علاقة الإثبات النّحويّ بما يتحقّق بلاغيًّا، وهي فكرة تقضي بضرورة فصل ما هو نظاميّ عمّا هو مقاميّ (فصل ذو اعتبار منهجيّ)، وتعتبر في أساسها أنَّ الفصل لا يعني العزل، وإنّما هو ضربٌ من عقلنة الفوضى. وحينئذ فالإثبات يعتبرُ عملًا لغويًّا في مقابل ما سيتحقّق من خلاله مقاميًّا، وهو ما يسمى عملًا قوليًّا. ومن الضّروريّ التّأكيد هنا أنَّ هذه المقاربة تعتبر «العمل القوليّ في مظهره الاستعماليّ من استلزامات العمل اللّغويّ في مظهره الـمُجرّد» (الشيباني، ٢٠١٥، ٣٩٥). وحسب هذا الفهم يكون الإثبات البلاغيّ من مُستلزمات الإثبات النّحويّ في مظهره المجرّد، إلّا أنّنا ننبّه إلى أنَّ تحقّق الإثبات النّحويّ بلاغيًّا يحملُ معه سماته بما يَجعل المنجز الثّري مشدودا للنظاميّ الثّابت.

وعليه فإنّ الإثبات عملٌ لغويٌّ أساسيٌّ له من الأسس النحوية النّظاميّة ما يضبطه ويجعل له حسابًا دلاليًا نحويًّا قابلًا للتكهن بأعمال قوليّة مقاميّة نتيجة متطلبات الإنجاز (الدّعاء، صيغ العقود، التّعجب، المدح والذم...). وعليه فلابدَّ من:

- الأخذ بعيْن الاعتبار الوجْه النّظاميّ في عمل الإثبات، والمُتمثّل فيما يتحقّق من التّركيب في الأساس النّحويّ (الدّلالة الوضعيّة الفقيرة)، والوجّه المقاميّ الذي يتطلبهُ الإنجاز (الدّلالة الثّرية).

- اعتبار الإثبات ذا مستويين مُترابطين: مستوى نحويّ نظاميّ، ومستوى مقاميّ تداوليّ، والعلاقة بين المستويين يَحكمها التّشارط، وهو تشارطٌ يكشف عن علاقات أعمق بين النظام والاستعمال. هذا التّشارط الحاصل بين المستوى النّحويّ للإثبات والمستوى البلاغيّ (باعتبار الأوّل مُستوى أكثر تجريدًا وقادرًا على التكهّن بالثّاني، وباعتبار الثّاني مما يَستلزمه الأوّل ويُخصّصه)، من شأنه أنْ نتخذه مطيّة في تأويل الأعمال المقصودة بالقول من بنية الإثبات، تفسير ذلك أنَّ هذا التّمييز بين المستويين يَحفظ لنا ثبات البنية رغم تعدّد المعنى.

- تعقّب رائحة الإثبات النحوية في كامل ضُروب الإنجاز باعتبار أنَّ الفصل المنهجيّ بين الوجْه النّظاميّ والاستعماليّ للإثبات لا يجب أنْ يُوهم بوجُود فصل حقيقي بينهما، وإنَّما حقيقة الاسترسال بينهما هي التي تكشف عن هذا التّرابط، وهو ترابطٌ يجب -في نظرنا- أنْ ينسحب على رؤيتنا لعلاقة الإنشاء بالخبر.

- التّسليم بحركية العمل اللّغويّ النّابعة من حركيّة اللّغة القائمة على الدّوران الذي يولّد المعاني.

خاتمة الفصل الثّالث

مثَّل هذا الفصل فضاءً للبحث في الوجُوه والفُروق وآليات تحديدها في التّصور البلاغيّ العربيّ والاتّجاه التّداولي الحديث. وقد بدأنا بحثنا فيه بالوقوف عند ماهية الوجُوه والفُروق باعتبارنا قد وجدنا فيها نوعًا من التّعميم في الاصطلاح والمعنى الذي قد يُخالط أحيانا جملة من المفاهيم والمصطلحات الأخرى من قبيل «معنى المعنى»، و«المعاني الثّواني»، و«الأغراض»، و«الخصوصيات الزائدة». هذا الفهم جعلنا نبحث في حدّ الوجُوه والفُروق، وتبيّن لنا أنَّها تتقاطع مع مفهوم المعاني الثّواني، وأنَّها تقع في المستوى المقابل للدّلالة الوضعيّة. فالوجُوه والفُروق وإنْ كانت نحوية تركيبيّة فإنَّ لها خصوصية زائدة عن الدّلالة الوضعيّة، وهو ما جعلنا نوحّد النّظر في المعنى الثّاني عمومًا باعتباره معنى يُقابل الدّلالة الوضعيّة الصِرفة، ومن خلاله أقحمنا الوجُوه والفروق في دائرة المعاني الثّواني.

ضمن هذا التّوجه العامّ في رؤيتنا للوجُوه والفُروق باعتبارها خصوصية زائدة في مقابل الدّلالة الوضعيّة النحوية انتقلنا إلى دراسة آليات تحديدها في التّصور البلاغيّ العربيّ، وبدأنا بحثنا مع المقام آليةً مهمّة في تحديد الوجُوه والفُروق بكوْنه الفضاء الأمثل لفهْم دلالة الأقوال عامّة والإثبات بصفة خاصة، ومن خلاله توقفنا عند ملابسات القول وعلاقة المتكلّم بمخاطبه. وقد حفزتنا الدّراسة اللّسانيّة الحديثة مُمثّلة في نظريّة الأعمال اللّغويّة على فتح باب هذا الموضوع؛ ذلك لأنّها أخذت على عاتقها إعادة سلطة المقام للبحث اللّغوي عامّة.

ولمّا كنّا نرى الوجُوه والفُروق بمثابة المعاني الثّواني التي يقع الاستدلال عنها من التّركيب والمعاني الأول أساسًا، كان لا بدَّ من حضور آلية الاستدلال آليةً من آليات البحث في الوجُوه والفُروق؛ ذلك لأنّ الاستدلال وباعتباره آلية عقلية هو الذي يُمكّن المتكلّم من الوصول إلى الوجُوه والفُروق الدقيقة في التّراكيب، هذا إضافة إلى أنَّ بحثنا سيتطرق إلى

نماذج من القول البياني الذي تُعتبر فيه آلية الاستدلال آلية مهمّة، فتفكيك الأقوال البيانية يعوّل أساسا على آلية الاستدلال.

ولئن مثّلت كلّ هذه الآليات رصيدا مهمّا في التّصور البلاغيّ العربيّ للإثبات فإنَّ الأساسيّ والأهمّ في البحث عن الوجُوه والفُروق لأي عمل لغويّ في النّظريّة البلاغية العربيّة يمرّ عبر تصوّر نحويّ إعرابيّ، فالوجُوه والفُروق لها أساس إعرابيّ نحويّ، وأنَّ هذا الأساس هو المؤطّر لفوضى هذه الوجُوه والفُروق الدقيقة التي يقتضيها مقام القول.

بناءً على ذلك، اعتبرنا الدّلالة الوضعيّة للإثبات أساسا للوصول إلى الوجُوه والفُروق، وهو اعتبار يتنزل ضمن رؤية صاحب الدّلائل وصاحب مفتاح العلوم، القائمة على اعتبار الأساس النّحويّ منطلقًا لدراسة الإثبات بلاغيًّا، من خلال اعتبار البلاغة العربيّة بلاغة نحوية أساسا. هذا الفهم جعلنا نقرّ أنَّ البلاغة تقتضي النّحو، وأنَّ القول البلاغيّ يتأسس في إطار نحويّ، ومن خلاله اعتبرنا الإثبات البلاغيّ تحقّقًا إنجازيًّا للإثبات النّحويّ، وهو فهمٌ أسسنا في إطاره حركة البنية الإعرابيّة للإثبات في علاقة بمقامات قولها. وبينّا في إطار هذه الحركة تولّد المعاني البلاغيّة للإثبات، ونحن إذ نقرّ ذلك فإنّنا نمهّد إلى دراسة ثبات البنية وتعدّد المعنى.

خاتمة الباب الثّاني

عمِلنا في هذا الباب على متابعة الخصائص التّداولية والبلاغيّة لعمل لإثبات بالتوقّف عنده ضمن المقاربة التّداولية ممثّلة في نظريّة الأعمال اللّغويّة، وضمن التّصوّر البلاغيّ العربيّ من خلال ما خطّه «الجرجاني» في مرحلة أولى وما أكمله «السكاكي» من ضبْط وتقنين في مرحلة ثانية. وهو ربْط ضمنيّ بين مشروعين نرى فيهما استرسالًا في المباحث والأفكار. وقد تركنا آخر فصول هذا الباب للبحث في الآليات والأسس التي تُحدّد الوجُوه والفُروق تمهيدًا لما سنكشف عنه في الباب الثّالث من خروج الدّلالة الوضعيّة للإثبات للتّعبير عن معانٍ وأغراض بلاغيّة.

وقد بدأنا البحث في هذا الباب عن الخصائص التّداولية للإثبات عند أصحاب نظريّة الأعمال اللّغويّة تحديدًا، ولـمّا كانت هذه الخصائص رهينة مُنطلقاتهم وأفكارهم لم نجدْ بدًا من التّعرّض إلى نشأة نظريّة الأعمال اللّغويّة وأسسها ومنطلقاتها، حيث جاءت في أغلبها ضمن سياق فلسفيّ اجتماعيّ نفسيّ يبحث في اللّغة من منطلق واقعيّ دون الغوْص في تفاصيل نشأتها التي أغنتنا عنها الكتابات، فقد نحا بحثنا إلى التّفتيش عن تصوّر «أوستين» و«سورل» لعمل الإثبات. وتمحورت الفكرة الأساسيّة لديهما في جملة من النقاط:

- الإثباتُ عملٌ لغويٌّ إنشائيٌّ مثله مثل بقية الإنشاءات مُعرَّضٌ لكلّ حالات الإخْفاق التي يمكنُ أنْ تلحقَ أي عمل لغويّ. وهذا عائد لكوْن «أوستين» درسَ الإثبات من مُنطلق مقاميّ سعى فيه بالأساس إلى أنْ يُضفي الطّابع الإنشائيّ لمثل هذه الأقوال.

- تحديدهما لشُروط عمل الإثبات، وهي شروطٌ تؤكّد الطّابع العمليّ الصِرْف للإثبات، فالاستدلال عليه كان مقاميًّا بعيدًا عمّا هو نظاميّ.

- سعيهما إلى تحديد العمل المقصود بالقول من الإثبات ولاسيما «سورل» بترسيخه للنموذج الـمُوحّد (ق(ض))، وهو منوال يَفصل القوّة عن القضية، وله

أهمية في تحديد قوى القول. غير أنَّ «سورل» وقع في إشكاليّة الإسقاط التي لم تُعالج علاقة القوّة بالقضية من مُنطلق إعرابيّ وإنَّما بقيت في وجه منها صوريّة، وهذا ما جعلَه يبقى أسيرَ تصوّرات «أوستين» خاصة في فرضيّة الفعل الإنشائيّ.

- مقاربة الإثبات مقاربة تخطابية جعلتْ منه عملًا لغويًّا يتحدّد مقاميًّا وذلك من خلال ما توصّل إليه «غرايس» من شروط وقواعد مُحادثة تؤطّر العمليّة التّواصليّة. وهذا يدلّ على أنَّ الإثبات له من الاستلزامات الخطابية التي تُحدّد الأغراض والمقاصد داخل الخطاب.

بحثنا في الفصل الثّاني من هذا الباب عن الخصائص البلاغيّة للإثبات ضمْن التّصور البلاغيّ العربيّ، وقد حدّدنا منذ البداية علم المعاني إطارًا نظريًّا نشتغل ضمنه؛ ذلك لأنّه علمٌ يدرس الخبر والإنشاء، ومن خلاله حُدّدت الأعمال اللّغويّة، هذا إضافة إلى إيماننا بأنَّ علم المعاني أولى عتبات دراسة الدّلالة الوضعيّة النحوية دراسة بلاغيّة، وهو الفضاء الأمثل لتبيّن علاقة النّحو بالبلاغة. ولـمّا كانت ثنائية الخبر والإنشاء قد دُرست ضمن علم المعاني فإنَّ خطوتنا الأولى كانت بتحديد موقع الإثبات منها، ولـمّا كان الإثبات خبرًا فإنَّنا بدأنا بتحديد الخبر في التّصور البلاغيّ العربيّ، ومحاولة رصْد رؤية كلّ من «الجرجاني» و«السكاكي» له، فهما يعتبرانه أصلَ الكلام وعليه تقوم سائر المعاني، وضمن هذا توصّلنا إلى:

- أنَّ الخبر أصلُ الكلام، وهو المعنى السّابق في كلام العرب، ومنه ورثَ الإثبات الأصليّة المسيرة لسائر معاني الكلام، غير أنَّنا ننبه أنَّها أصليّة في اعتبارية وليست زمنية، وهي فرضيّة نظريّة اتخذها النّحاة والبلاغيون مقياسًا في ضبْط معاني الكلام.

- أنَّ مرجع الخبريّة في الكلام عائد إلى المتكلّم الـمُخبر أساسًا.

- أنَّ المتكلّم الـمُخبر حين ينقل الواقع يصبغه باعتقاده، وهذا ما يجعل المطابقة فيه ليس مع الواقع بقدر ما هي مع حُكم المتكلّم واعتقاده ودعوته التي يدعيها.

- أنَّ للمخاطَب دورًا كبيرًا في صياغة الخبر؛ ذلك لأنّه الطّرف الذي يُصَاغ إليه الخبر. وهذا ما يجعل عناصر المقام مهمة في تشكيل الخبر.
- أنَّ الإثبات حكمٌ يحتمل التّصديق والتّكذيب، وهو معطى بلاغيّ مهمّ، ويذكرنا بحالات النجاح والإخفاق عند «أوستين» التي تقرّب الإثبات من الإنشاء.

هذا التّصور للإثبات ضمن الخبر قادنا إلى مسائل مهمّة وخاصة في علاقة المتكلّم بالواقع، والتزامه بنقْل الأشياء ضمن قانون الصّدق الذي يُسيّر عمل الإثبات وعلاقة ذلك بالمخاطَب المُوجّه إليه الكلام، فوجدنا أنَّ الإثبات يَقتضى الصّدق نحويًّا، فأمّا الكذب فهو عارض مقاميٌّ. وهذا الفهم أساسيّ في جعْل الإثبات مُحدَّدا بشُروط نظاميّة تسيّره، وهي شُروط تضْمن وحدة المعنى النّحويّ فيه باعتباره إخبارًا يقتضي الصّدق فأمّا الكذبُ فيتحدّد داخل المقام. هذا التّوجه استدعى منّا البحث في حُضور المقام داخل البنية، فبحثنا في الإثبات بين المقام النّمطيّ والمقام الحقيقيّ، وقد تبيّن لنا أنَّ الإثبات في دلالته الوضعيّة النحوية البسيطة يستبطن المقام (المقام النّمطي) باعتبار أنَّ المقام يُجَرَّد بتجريد البنية.

إنّ حضور المقام النّمطي في الدّلالة الوضعيّة للإثبات جعلنا نحدّد مستوياته (المقام) لنكشف عن الوجُوه والفُروق وبداية تشكّلها، فبحثنا في المقام الحقيقيّ وتشكّل المعاني السياقية، وتبيّن لنا أنَّ الوجُوه والفُروق خصوصياتٌ زائدةٌ عن الدّلالة الوضعية، حيث يُوجد المقام النّمطيّ، غير أنَّها ليست في مستوى المعاني الثوانيّ أو المعاني القوليّة ضمن المقامات الحقيقية. وهذا ما جعلنا نقرُّ أنَّ الوجُوه والفروق هي بداية مفارقة التّركيب الإثباتي البسيط لدلالته الوضعيّة نحو المقامات الحقيقية، وهي مرتبة بيْنَ بيْن، أي بين الدّلالة الوضعيّة واستعمال هذه الدّلالة في مقام حقيقي (إلقاء القول في المقام)، وهو مستوى توخي معاني النّحو فيما بين الكلم.

هذا الفهم دفع بنا إلى اعتبار الوجُوه والفُروق مقتضيات لأغراض ومقاصد مقاميّة، وفي إطار ذلك بحثنا عن هذه الأغراض بحثًا بلاغيًّا بتتبّع المقاصد من هذه الوجُوه والفُروق

الدقيقة التي تمسّ مستويات النّظام النّحويّ. وقد توصلنا إلى نتيجة مهمّة مفادها أنَّ الوجُوه والفُروق تتمحور حول خدمة الغَرض الأصليّ المُتمثّل في تثبيت الاعتقاد، وقد دعمنا نتيجتنا هذه بعمليّة إحصائيّة تبيّن لنا فيها أنَّ الأغراض تدور في مجملها حول غرض التّأكيد والتثبيت والمبالغة.

في الفصل الثّالث من هذا الباب وقفنا عند الوجُوه والفُروق وآليات البحث عنها في التّصور البلاغيّ العربيّ، وقبل تحديد هذه الآليات وجدنا أنّه من الضروري تحديدها مصطلحا ومعنى؛ ذلك لأنّها تقعُ في نقطة تماس مع جُملة من المصطلحات الأخرى التي تلتبس بها من قبيل «معنَى المعنى»، «الخصوصيات الزائدة»، «المعاني الثّواني». وقد اعتبرنا أنَّ الوجُوه والفُروق تتحِدُ مع هذه المصطلحات في كوْنها تُقابل الدّلالة الوضعيّة، وتمثّل خُصوصية زائدةً عنها، وهي نتيجة تَجعلنا نضمن وحدة النتائج ونُحدّد مستويات المعنى البلاغيّ.

في مرحلة ثانية من هذا الفصل حاولنا تحديد الآليات، وقد بدأنا بآلية المقام التي تبيّن لنا أنّه مقومٌ أساسيٌّ في تحديد الوجُوه والفُروق باعتبار أنَّ المقام غدا علّةً أساسيّة في تحديد المعنى سواء في التّصور البلاغيّ العربيّ أو في النّظريّات اللّسانيّة الحديثة. وقد مثّل الاستدلال أيضا آلية من بين الآليات المهمّة في تحديد الوجُوه والفُروق؛ ذلك لأنّه آلية عقلية تمكّن المخاطَب من المُرور من المعنى الأوّل إلى المعنى الثّاني، ولاسيما في بحثنا عن وجوه البيان من استعارة وكناية ومجاز عقلي.

وقد حاولنا في نهاية هذا الباب الإشارة إلى دور الدّلالة الوضعيّة في البحث عن الوجُوه والفُروق؛ ذلك لأنّ الدّلالة الوضعيّة هي أصْل البحث في الدّلالة البلاغيّة. هذا الفهمُ جعلنا نعتبر البلاغة تقتضي النّحو، واعتبار الإثبات البلاغيّ تحقّقا إنجازيًّا للإثبات النّحويّ، وهو فهمٌ يؤسّس الإثبات البلاغيّ وفق منطق إعرابيّ، ويعتبر البلاغة العربيّة بلاغة نحوية بالأساس، ويكشف عن قدرة البنية النحوية باعتبارها بنيةً ثابتة عن التكهن بالمعنى. وهو ما سنتطرق إليه لاحقا ضمن الباب الثّالث الذي سندرس فيه الإثبات بين ثبات البنية وتعدّد المعنى.

الباب الثّالث

الإثبات بين ثبات البنية وتعدّد المعنى

"ليس شيء يضطرون إليه إلاّ وهمْ يحاوِلون به وجها"

(سيبويه – الكتاب ج ١– ٣٢).



مقدّمة الباب الثّالث

« ليس شيء يَضطرون إليه إلّا وهمْ يُحاولون به وجهًا »، هكذا أورد «سيبويه» في كتابه هذا القول وهو يُعلّل جملة من الظّواهر والاستعمالات «ويُحرّض على السعي إلى تبرير كلّ شيء وعقلنة كلّ شيء في نظام اللّغة واستعمالاتها» (المهيري، ٢٠٠٨، ٧٥). وقد اخترنا هذا التصدير؛ لأنّه يعبّر في وجْه منه عن حقيقة مفادها أنّ استعمال المتكلّم لأيّ بنية له وجهٌ من الوجُوه وغاية يريد بلوغها، وذلك وفْق ضوابط وعلل تحرّكه، وليس كما جاء واتفق، وهي مَقولة تعكس نظاميّة اللّغة وحركيّتها وسيرها وفْق مَنطق مضبوط.

بناءً على ذلك، نعقد هذا الباب الثّالث من البحث لندرس بنية الإثبات وما تحقّق من معانٍ مقصودة بالقول، وهو تصوّرٌ يأتي نتاجًا للبابين السّابقين اللذين ركزنا فيهما العمل على تتبّع الخصائص النحوية والبلاغيّة للإثبات. ونؤسّس هذا الباب على فرضيّة أساسية مفادها أنّ البنية النحوية قادرة على استيعاب المتغيرات المقاميّة، فهي بنية ثابتة وقارة رغم ما يطرأ عليها من تحولات، ونسعى بذلك إلى التوقّف عند علاقة البنية بالدلالة في الإثبات في سبيل التقليص من الهُوّة الحاصلة بين الجملة باعتبارها مُقوّمًا نحويًّا والقول باعتباره استعمالًا مقاميًّا، وشدّ أواصر القدرة بالإنجاز.

للبرهنة على هذه الإشكاليات وتصوير الحركيّة في المعنى مُقابل ثبات البنية يتوزّع هذا الباب إلى ثلاثة فُصول تكشف عن المعاني المتحقّقة ببنية الإثبات، وتقفُ عند الأسباب والعلل في ذلك، وهي كالآتي:

- الفصل الأوّل: ندرسُ فيه بنية الإثبات وما يتحقّق منها من معانٍ إنشائية (إنشاء طلبي، إنشاء غيرطلبي) مقصودة بالقول.
- الفصل الثّاني: ندرسُ فيه بنية الإثبات وما يتحقّق من معانٍ نتيجة خرْق لمقتضيات التّخاطب وتحديدًا خُروج الكلام على خلاف مُقتضى الظّاهر.

- الفصل الثّالث: ندرسُ فيه بنية الإثبات في علاقتها بالأقوال البيانية والوقوف عند دوْر البيان في تثبيت الاعتقاد من خلال المبالغة.

ولمّا كانت هذه المعاني المتحقّقة من بنية الإثبات مُتعدّدة ومختلفة حسب طبيعة المقام، كان من الضروريّ وجود خيْط ناظم تَسير وفقهُ نظاميًّا، وقد وجدنا ذلك في مقولة الاعتقاد؛ ولهذا ارتأينا تصدير هذا الباب بمدخل نظريّ نحدّد فيه كيفية ضبْط هذه المعاني.



مدخل:

في تعدّد معاني الإثبات واختلاف مستويات التّحليل[1]

١- في فوضى المعاني وتعدّدها:

لقد تحقّق لدينا مما سبق ذكره أنَّ شرف المعنى وبلاغته كامنٌ فيما تحمله الأقوال من معانٍ ثوانٍ، فمقاصد المتكلّم كثيرًا ما تكون مُضمرة وليست هي بالضّرورة ما يقوله حرفيًّا، وإلَّا ما كنّا تحدّثنا عن معنى أول ومعنى ثانٍ وآخر ثالث. وعليه تُعدّ العمليّة التّواصليّة عملية ثنائيّة الأبعاد بين متكلّم قاصد ومُخاطَب مُؤوّل أو مُفسّر لطبيعة الكلام يتخذُ في ذلك خطّة خطابيّة يُفكّك من خلالها الأقوال، ويُعيد إنتاجها حتى يَصل إلى مقاصد المتكلّم وتنجحَ العمليّة التّواصليّة.

تبعًا لذلك يمكن القول إنَّ جميع الأقوال تحتملُ ما تحتمل من وجُوه وفُروق يقصدُ المتكلّم تبليغها، وهي وجُوه وفروق رأينا أنَّها تأسست على معانٍ أصول هي من مقتضيات علم النّحو. ومن هنا فإنَّ ما يحتمله هذا الأصل من معانٍ بلاغيّة سيحملُ سمات هذه الدّلالة الأولى؛ ولهذا اعتبر التّصور البلاغيّ العربيّ دراسة الوجُوه والفُروق مرتبطة أشدَّ الارتباط بتمثّل بنائه الأوّل (الدّلالة الوضعيّة)، وهو بناء ذو أسس نحوية. ومن هذا المنطلق كانت البلاغة العربيّة بلاغة نحوية بالأساس.

(١) تعدّد مستويات التّحليل في المعاني المقصودة بالقول من بنية الإثبات هو الضبط المنهجيُّ لها لا أكثر، نقول هذا لإيماننا بوحدة العمليّة التّواصليّة، ومنها وحدة العمل اللّغويّ، فالإثباتُ رغم تعدّد معانيه فإنَّه لا يُفسَّر إلَّا في ظلّ الاسترسال بين بنيته وأساسه الإعرابيّ وصولًا إلى تحقّقه بيانا باعتباره مستوى مُوغلًا في المقام بما قد يُوهم أحيانا بمفارقة بنيته الأمّ.

غير أنَّ البحث في الوجُوه والفروق وإنْ كان ذا منطلق واحد، وهو الدّلالة الوضعيّة فإنَّه لا يخلُو من صعوبة في التّحليل نظرًا إلى أنَّ الوجوه والفروق متعدّدة ولا تقع في المرتبة نفسها من البلاغة، وذلك خلافًا إلى القوانين التي يُمكن أنْ تفسّرها. هذه هي سمة القول البلاغيّ المقاميّ المتّسم بالثّراء والتّنوع يقول السّبكي: «إنَّ غاية النّحويّ أن ينزّل المفردات على ما وضعت له ويركّبها عليها ووراء ذلك مقاصد لا تتعلّق بالوضع مما تتفاوت به أغراض المتكلّم على أوجه لا تتناهى» (الشروح، ج١، ٥١).

من هنا صارت الوجُوه والفُروق غير ثابتة، وسمتها الأساسية هي التّلون والتّغيّر الدائم؛ لأنها في الحقيقة مُرتبطة أشدَّ الارتباط بمقاصد المتكلّم وأغراضه؛ ولهذا نرى كثيرًا من الوجُوه والفُروق يكون الاستدلال عليها نحويًّا (النّظام النّحويّ) أقرب من أخرى يكون فيها للمقام حضورٌ قويٌّ رغم ثبات البنية، وفي مستوى آخر نجدُ وجوهًا تدخلُ ساحة القول البياني، فيقع الاستدلال عليها بقوانين خاصة غير أنَّها ليست بمنأى عن بنيتها الأولى. وعليه نقول إنَّ البحث في الدلالات المتحقّقة من بنية الإثبات ليس بالأمر الهيّن ولا سيما في مستوى المنهج المتّبع، فنحن أمام مراتب في الدّلالة تنتظم وفْق مستويات، فمنها ما يكون قريبًا من مستويات نظام ومقولات التّجريد، ومنها ما يكون قريب العهد من الولادة الإعرابيّة فيحمل سماتها رغم دخوله ساحة التّداول، وفيها ما يخرجُ عن استعمال قولٍ في مقام ما، فينشأ قولًا مُشتقًا من بنية لا أكثر، ومنها ما يَدخلُ ساحة البيان فيسافر بعيدًا عن بنيته الأولى إلَّا أنَّه مَشدود إليها يدُور في فلكِها؛ ولذلك فإنَّنا اخترنا أنْ نصدّر هذا الفصل بمدخل نحدّد فيه مُستويات تحليل هذه الوجُوه والفروق حتى يأتي تصوّرنا للمسألة على قدْر من الوضوح.

لقد أشَرنا في الفصْل السّابق خلال حديثنا عن الوجُوه والفُروق ومقارنتها بالمعاني الثّواني إلى أنَّ هناك تراتبية في المعنى، وأنَّ ما يُوحّد هذه المعاني كوْنها خصوصيّة زائدة عن الدّلالة الوضعيّة (أصل المعنى)، وقادنَا هذا الاعْتبار إلى مُسلّمة تَعدُّ المعنى مُستويات في التّحليل. ولعلّ ذلك عائدٌ بالأساس إلى صُعوبة ضَبْط المعنى ومُحاصرته نظرًا لأنَّه

مُنفلت وغير مُقيّد، فالمعاني الثّواني بالنّسبة إلى النّحويّ ليست هي المعاني الثّواني عند البلاغيّ، والمعاني الثّواني عند البلاغيّ ليست هي مما يبحث عنه الأدبيّ، هذا مع وجُود فوراق في التّسمية[1]، بين من يُسمّي «معاني أول» و«معاني ثواني»، وبين من يسمّي «معاني نحوية» و«معاني بلاغيّة»، وبين من يصنّف «معاني أصول» وأخرى «فروع»، وبين ما أُطلق عليه «الجرجاني» «الوجُوه والفُروق» في مقابل الدّلالة الوضعيّة الصِّرفة التي لم يدخلْ عليها أي تحوير وحافظت على بناء الإسناد الأوّل، وهذا ما نلتزمُ به نحن أيضا في هذا البحث.

هذه التّسميات وإنْ عبّرت عن فُروق اصطلاحية فإنَّها لا تَمسُّ مبدأ التّراتب في المعنى بل بالعكس تثبت هذه الفوضى، ونحن إذْ نفصّل هذا القول فإنَّنا نحاول ضَبطها. ويجب ألَّا يُفهم من كلامنا هذا أنَّنا نريد دراسة كل على حدة، وإنَّما منهجُ العمل يَفرض علينا هذا التّفصيل، وهو تفصيلٌ مهمٌّ في تقديرنا لا سيما أنَّه قدْ يشكّل عند البعض - على الأقل - التباسًا وتُفهَم على كونها معانيَ تقع في مستوى واحد في مقابل الدّلالة الوضعيّة النحوية. وهي ثنائية قد تُوهم أحيانا - وقد أوهمتنا - أنّنا إزاء معانٍ أول وأخرى ثوانٍ، في حين أنَّنا أمام سلّم من المعاني فيه تراتبية تقتضي الدقّة في البحث حيث تقرّبه من الموضوعية وتبعدهُ عن التّعميم في التطرّق للوجُوه والفُروق لأيّ عمل لغويّ عامّة أو لعمل الإثبات بصفة خاصة.

عملًا بما تقدّم ذكره، فإنَّ قضية تحديد الوجُوه والفروق قضيّة مُعقّدة، ويعود تعقيدها إلى اختلاف مُستويات التّحليل، تفسير ذلك أنَّ المعنى الثّاني للدّلالة الوضعيّة النحوية قد يؤدي دور المعنى الأوّل في جملة من قبيل:

---

(١) للتوسّع في هذا الموضوع انظر (الشكيلي، ٢٠٠٧، ٢٣٦).

زيدٌ كثيرُ الرَّماد	معنى١: الإثبات (إثباتُ كثرة الرّماد لزيد).
	معنى٢: إثبات صفة الكرم بإثبات دليلها (كثرة الرماد).
	معنى٣: المبالغة والتّأكيد في الإثبات (قصد المتكلّم).

لكن قدْ يعترضُ معترضٌ على كلامنا هذا معتبرا أنَّ المخاطَب قد يفهمُ من مثل هذه الأقوال المجازيّة قصْد المتكلّم وغرضه من المبالغة والتّأكيد مباشرة، فتكون دلالة القول مفهومة عنده، وهذا ما ذهب إليه الأصوليون حين اعْتبروا دلالة المفهوم أسْبق من دلالة المنطوق. وعليه تنقلب الأدوار، ويُصبح ما نعتبره نحن مَعاني ثَواني بمرتبة المعاني الأول عند المخاطَب، غير أنَّ هذا الرأي يبدو ضَبابيا؛ لأنَّ المتكلّم في الأصل يَطمحُ إلى إبلاغ مُخاطبه، والمخاطَب لا يستطيع الوصول إلى هذه الدّلالة دون المرور عبر منطوق القول، وقد يكون رأي هؤلاء عائدا إلى انخراطهم في البحث عن الأحكام الشرعيّة الذي يتطلّب طرحًا من نوع آخر لمسألة المعنى.

وإنْ استثنينا القول البياني باعتبار مُستوى المعنى فيه واضحًا نسبيّا؛ لأنَّه عادة ما يُبنى على الحقيقة، فإنّ أقوالا من قبيل «أتميميًّا مرّةً وقَيْسيًّا أخْرى» تكون أشدَّ عُسرا في تحليلها، تفسير ذلك أنّها تدلّ على:

أتَميميًّا مرّة وقيسيًّا أخْرى	معنى١: استفهام (معنى نحويّ)
	معنى ٢: تثبيت (معنى نحويّ + بلاغيّ)
	معنى ٣: التّوبيخ (معنى بلاغيّ)

نلاحظه في هذا التّحليل لمستويات هذا القوْل هو أنَّ للمعنى ثلاثة مستويات تقريبًا، أو يُمكن القول إنَّ للمعنى مستويين: مستوى أوّل ومستوى ثانٍ، وهذا المستوى الثّاني أيضًا يتفرّع عنه مستوى آخرَ هو مُستوى غرضُ المتكلّم، حيث مثَّل التّثبيت مرحلةً وسطى تحصلنا من خلالها على التّوبيخ. وهذا ما عبَّر عنه «سيبويه» بقوله: «فأنتَ في هذه الحال تعمل في تثبيتِ هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تَلَوُّنٍ وتنقُّلٍ، وليس يَسأله مُسترشِدا

عن أمرٍ هو جاهل به ليفهمَهُ إيّاه ويُخبِرهُ عنه ولكنّه وبَّخه بذلك» (الكتاب، ١، ٣٤٣). وحسب هذا الفهم فإنَّنا لم نعدْ في إطار ثنائيّة في المعنى (معنى أوّل، معنى ثاني) بل أصبحنا بإزاء ثالوث في المعنى أو ما أطلق عليه «الشاوش» «المعاني الثّوالث»[1].

وإنْ تتبّعنا حركية الأعمال اللّغويّة لتبيّنا أنَّ الإثبات مثلًا قد يُفيد الأمر حينًا والنّهي حينا آخرَ، وقد نتوهّم أنّها معانٍ بلاغيّة مقاميّة، في حين أنَّنا أمام استرسال دلاليّ بين معانٍ أصول قد يُفضي إلى جملة من الأغراض والمقاصد (المسارعة في الامتثال، التّلطف في الطلب، الدّعاء). ويَزداد الأمرُ صعوبةً مع أعمال مشتقّة من الإثبات لم يضعْ لها الواضعُ بنية تُحقّقها، وقد يكونُ خرْق مُقتضيات التّواصل وقلْب الأدْوار صورة أخرى من صُور التّعبير الإثباتي، هذا خلافًا لوجُوه البيان من كناية واستعارة وتشبيه. فنحن بإزاء ما أطلق عليه «المبخوت» «دائرة الأعمال اللّغويّة» التي تكْشف عن الاسترسال بين معاني الكَلام خبرًا وإنشاءً، وهو اسْترسالٌ حاول «المبخوت» من خلاله -واستناد لتصورات (الشريف ٢٠٠٢) في دراسته لنظام اللّغة وما يتّسم به من حركة تولّد الأبنية- أنْ يُجذّر الإنجاز في النّظام ويردّ حركة العمل اللّغويّ إلى منطقها النّحويّ.

ومما لا يخفى أنَّ الإثبات صُورة من صُور حركة النّظام واسترساله مع المعطيات المقاميّة، وهي حركةٌ تُولَد في إطارها المعاني. وهذا يجعلنا بإزاء ثراء دلاليّ على قدر حاجة المتكلّم وأغراضه ومقاصده. ولعلّ أصليّة الإثبات وعدّه السّابق في الاعتبار جعلته الأوّل الذي تستند إليه المعاني، فنراه شديد التّقاطع مع الأعمال الأصول، ونرى رائحته في كامل ضروب المعاني بدءًا من المعاني الإنشائيّة الأصول (الأمر، النّهي) مرورًا بالمعاني المشتقّة كالدّعاء، وصولًا إلى الإنشاء غير الطلبيّ، وهذا خلافًا للإثبات بالبيان وما يطرحهُ من مسائل وقضايا.

هذا الثّراء الدّلاليّ المميّز للإثبات وإمكانات احتماله للمعاني المختلفة متأتٍ في اعتقادنا من عدم وسْم المحلّ الإنشائيّ أي محلّ معنى فعل المتكلّم (المحلّ الإعرابيّ)، مما

---

(١) أخذنا هذه التسمية عن (الشاوش، ٢٠٠١، ٨٧٠)، وهي تسمية صنّف بها «الشاوش» المعاني الأغراض المتحقّقة من علاقة الاستفهام بالإثبات من قبيل التوبيخ.

يسـمح بتدخّل عوامل أخرى في توجيه دلالة القول، وأساس هذه العوامل الدّلالة اللّغويّة (المعجميّة) في تعاملها مع الأحوال وما تتخذهُ الأعرافُ من ضُروب الوضع على الوضْع. وهذا في اعتقادنا ما جعل الإثبات يتقدَّم على سائر معاني الكلام، واعتباره هو أصل المعاني، وهي أصليّة تجعل جميع معاني الكلام تنخزل إليه، فالإثباتُ عملٌ لغويٌّ ثريّ الدّلالة، وهو ثراء يجعل من فوضى المعنى فيه سمة غالبة تفوق سائر الأعمال، وهذا ما حتّم علينا السير نحو ضبطها بالعودة إلى أسس هذا العمل وأبرز المقولات المتحكّمة فيه من مثل مقولة الاعتقاد.

٢- ضبط فوضى المعاني: اللجوء إلى الاعتقاد باعتباره مَقولةً نحوية تتخصّص مقاميًّا:

أمامَ هذه الحقيقة في تعدّد الوجُوه وانفلات المعنى أصبح لازمًا علينا أنْ نُحدّد منهجنا في تناول بنية الإثبات وما يتحقّق من معانٍ مقصودة بالقول، وهو منهجٌ سيخفّف عنّا عناء البحث في حقيقة المعنى برصْد المعاني البلاغيّة المتحقّقة. ونقصد بالمعاني البلاغيّة كلّ ما يمكن أنْ تحقّقه بنية الإثبات من معانٍ مقصودة بالقول خلافًا لمعناها الوضعيّ النّحويّ الـمُتمثّل في مُجرّد تثبيت اعتقاد في ذهن المخاطَب، وهذا ما كنّا أسسنا القول فيه في الباب الأوّل في إطار البحث عن الدّلالة الوضعيّة مع العلّم أنَّ هذه الدّلالة الوضعيّة الأولى هي التي تُسهم في توجيه هذه الوجُوه البلاغيّة؛ لأنَّ البلاغة في جزء كبير منها تُولد في إطار النّحو.

وقد اخترنا البحث في هذه الوجُوه من المبدأ الأساسي يُسيّر عمل الإثبات، وهو «شحنة الاعتقاد»[1]، فقد تبينّ لنا بعد دراسة مفهوم الاعتقاد في الإثبات أنَّه مفهوم

(١) مبدأ الاعتقاد هو المحرّك الأساسي لعمل الإثبات، وقد استقينا هذا المبدأ مما توصّل إليه «ميلاد» من تصنيف «آخر لأعمال الكلام» على حدّ قوله (ميلاد، ٢٠١٥، ١٣٦)، معتبرا أنّ العامل الإعرابيّ هو الاعتقاد في مقابل عامل الإرادة وعامل الانفعال.

مركزيّ في تكوّن الإثبات عملًا لغويًا، فالإثباتُ يقوم على مفهوم الاعتقاد بدرجة أولى، وهو مما سلّمت به الدّراسات وأكّده اللّغويون قديمًا وحديثًا. فالمتكلّم في إنشائه للإثبات يتحرّكُ باعتقاد يقين من مَضمون قوله تجاه حالة الأشياء في الكون الخارجيّ.

هذه السّمة الأساسيّة للإثبات نراها الفرضيّة الأقوى لدراسة المعاني البلاغيّة المتحقّقة من بنية الإثبات باعتبار أنَّ الإثبات وما يحقّق من معانٍ مقصودة بالقول يبدأ بضعْف هذا الاعتقاد الأوّل القائم على الصّدق واليقين من مضْمون كلامه، وتخصّصه نحو الأقاويل المنجزة وانحداره إرادةً وإمكانًا وما يحومُ بهما من انفعال. فنحن نعتقد مبدئيا أنَّ معاني الإثبات البلاغيّة تتأرجَح بين الاعتقاد المؤسّس للإثبات وبين الإرادة والانفعال، لما بين هذه المقولات من علاقات (معاني نفسيّة). لذلك فإنَّ البحث في المعاني البلاغيّة للإثبات سيكون بحثًا مزدوجًا أساسهُ تفاعل بنية الإثبات مع المعطيات المقاميّة، حيث توجّه الدّلالة اللّغويّة (المعجميّة) في التقائها بالأحوال والأعراف وما تكرّسه من قوانين دلالة الإثبات الوضعيّ إلى دلالات مخصوصة، وهذا ما يولّد جملة من المعاني البلاغيّة المقاميّة، تتوزّع في اعتقادنا إلى مستويات، فمنها ما يكون أصْل تكوّنها والاستدلال عليها قريب من الخصائص النحوية النّظاميّة، في حين تكون بعض المعاني الأخرى أشدّ ارتباطًا بالمستوى المقاميّ التّداوليّ.

هذا تصوّر نُدرجه -كما أشرنا سابقًا- في إطار حركة البنية النحوية القائمة على ثنائية الانتشار والانخزال، أي انتشار قوة العامل (المتكلّم) في معموله (الإحالة) وانخزال المعمول للعامل، وهي فرضيّة عميقة نتخذها أساسًا في فهْم حركة معنى الإثبات، فنحن بإزاء معانٍ تظهر نتيجة استرسال الاعتقاد وتوجّهه نحو الإنجاز، فتكون قريبة منه، ويكون الاستدلال عليها نظاميًّا أقرب، في حين تظهر لنا معانٍ أخرى أبعد درجة من المستوى الأوّل، ويَدخل المستوى التّداوليُّ عنصرًا فاعلًا في ذلك، لا سيما أنَّ هذا المستوى يهتمّ بكل عناصر المقام وما يحفّ به من ملابسات تؤطّر الحدث الكلاميّ.

استنادًا إلى ذلك، مثّل الاعتقاد فرضيّتنا الأساسيّة الّتي نعوّل عليها في ضبط فوضى دلالة الإثبات الـمُستلزمة من مقام القول، فهو مقولة نحوية مُجرّدة تتحكّم في عمل الإثبات وتمثّل أساس تكوّنه، حيث يمثّل الهدفُ من الإثباتات تثبيت اعتقاد في ذهن المخاطَب. وتبعًا لذلك تكون مُجمل الأعمال المقصُودة بالقول من بنية الإثبات نوعًا من التّأثيرات سمّها إنْ شئت «قوى مقصودة بالقول»، أو «عمل تأثير بالقول»، أو «تبعات القول المقاميّة»... إلخ، فكلّها - رغم الاختلافات بينها - تكون في الوجْه المقابل لحقيقة الاعتقاد في الإثبات الّتي تتمحور أساسًا على تثبيت الاعتقاد، وهو (أي الاعتقاد) ذو خَصائص نحوية نظاميّة بعيدًا عن أي اعتبارات مقاميّة (مقام فعليّ حقيقيّ). وهذا التّصور من شأنه أنْ يجعل معاني عديدة تتعاقب على بنية الإثبات، إذْ قد نجد في إطار الجملة الواحدة إثباتًا يحمل معنى بيانيا من قبيل الاستعارة مثلًا، حيث يمثّل مستوى البيان في صلة نظميّة مع مستوى البنية وما تتطلبه من قوانين نحوية، ومنه نفهم وحدة العمل اللّغويّ.

إنَّ اعتبار الاعتقاد مقولةً نحوية تتخصّص مقاميًّا فيه من المزايا الكثير لعلّ أبرزها:

أ. اعتبار الاعتقاد مقولة نحوية تُسيّر عمل الإثبات، وهو اعتبارٌ يجعلُ من النظاميّ النّحويّ قادرًا على ضبط الفوضى الدّلاليّة المقاميّة. وهي فرضيّة نعتدّ بها ونسعى إلى اختبارها لنكشف في ضوئها القواسم المقوليّة الدّلاليّة المشتركة السّابقة لضروب الإنجاز.

ب. ضبْط فوضى الدّلالات الّتي يَخرج إليها الإثبات نتيجة تخصّصه مقاميًّا، فلا شكّ أنّه كلّما ضعف الاعتقاد فنحن في اتجاه تخصّصه في مقامات مَخصوصة نتيجة مقام معيّن.

ت. التّمييز بين خصائص الإثبات النحوية النظاميّة وما يُمكن أنْ يطرأ عليه من تغيرات نتيجة عارض مقاميّ، وهذا من شأنه أنْ يدعم تصورنا في اعتبار الإثبات عملًا لغويًّا أساسيًّا في مقابل الأعمال القوليّة العالقة به والنّاتجة عن استعماله في المقام، وهو تصوّر بنى أسسه «المبخوت» ونواصل الانخراط في صلبه ونثمّنه.

ث. رَبْط بنية الإثبات بدلالتها والكشف عن العلاقات الخفيّة بين الإثبات باعتباره أصلًا للكلام وما يتحقّق منه من أعمال إنشائيّة ولا سيما الإنشاء غير الطلبيّ، وهو اعتبار يَقُودنا إلى فهْم علاقة الإنشاء بالخبر عامّة.

ج. محاولة ضبْط علاقة الاعتقاد المؤسّس لعمل الإثبات بمفهوميْ الإرادة والانفعال المؤسسيْن للأعمال الإنشائية. وهو ربط يكشف أيضًا عن صلة الأعمال الإنشائية بالإثبات ويمكّننا من فهم بنية الإثبات، وما يتحقّق بها من أعمال مقصودة بالقول.

ح. ترسيخ مفهوم الاسترسال بين البنية والدّلالة، والانخراط في دائرة الأعمال اللّغويّة التي تُؤمن بالتّرابط بين النّظام والاستعمال، واعتبار المنجز صورة من صور تحقّق النّظاميّ، وهو ما استفدنا منه في اعتبار الإثبات البلاغيّ صورة من صور تحقّق الإثبات النّحويّ مقاميًّا، وفي كلّ ذلك يمثّل تدخّل الدّلالة اللّغويّة (المعجميّة) في علاقتها بالأحوال والأعراف في توجيه دلالة القول الإثباتيّ فرضيّة مهمّة تُعيد الاعتبار إلى دوْر المعجم باعتباره مستوى من مستويات النّظام النّحويّ يتفاعل مع بقية المستويات في تحديد المعنى. وهذا عكس ما اتجهت إليه التصورات التداولية في اعتبار المعجم هو أساس البحث دون رصْد خَصائصه النّظامية النحوية.

وعليه، سينقسم عملنا في البحث عن المعاني المقصودة بالقول من بنية الإثبات إلى ثلاثة عناصر رئيسيّة:

- سندرس في البداية معاني الإثبات التي يُستدلّ عليها بمستوى من مستويات النّظام النّحويّ أو قلْ هي أقربُ في الدّلالة عليها إلى استدلالات نحوية نظاميّة من استدلالات أخرى مقامية. وإنْ كان افتراضنا ينبني على اعتبار المقام جزءًا من النّظام، وفي هذا الإطار سنتتبّع حركة بنية الإثبات القائمة على الاعتقاد نحو الإنجاز وتخصّصها، وسنسعى إلى مراقبة حركة انخزالها إلى المحلّ الإنشائي

حيث تُخالطه وتُنجز بفاعليته الأعمال، وفيه سنتطرّق إلى المعاني الإنشائيّة المقصودة بالقول مرتّبة حسب ضُعف الاعتقاد المؤسّس وانحداره قصدًا آنيا بدءًا من صيغ العُقود التي استدعاها مقام المؤسّسة والأعراف، مرورًا بالانفعال مع صيغة التّعجب وما يكون بمنزلته من مدْح وذمّ واستقلال واستكثار، وهو انفعالٌ استدعته لحظة الاندهاش إلّا أننا نراه مرتبطًا بالاعتقاد ومخصّصا له في مقامات معيّنة، وصولًا إلى المرحلة الأخيرة حيث يتشارط هذا الاعتقاد مع الإرادة ليحقّق أعمالًا من قبيل الأمر والنّهي والدّعاء، وهي أعمالٌ لها قوانين خاصة في علاقتها بالإثبات باعتبارها – وباستثناء الدّعاء – أعمالًا أصولًا. وهذا ما ستترتّب عنه جملة من الأغراض التي سنوضّح أنَّها في مستوى آخر.

- في مرحلة متقدّمة من البحث سنهتمّ في فصل مستقلّ بالمعاني البلاغيّة المتحقّقة من خرْق مُقتضيات التّواصل، وقد ارتأينا أنْ نجعلهُ عنصرًا مُستقلًا لخصوصيّة البحث فيه، فهو قائم على هَدْم أصول التّخاطب بوعي من متكلّمٍ قاصدٍ يطمحُ إلى جُملة من الأغْراض والنُكت، وهو مَجالٌ يَنْظُمُ فيه المتكلّم الكلام على خِلاف مُقتضى الظّاهر طبقا لغايات وأغراض مقصودة تطلبها مقام قول مخصوص.

- في الفصل الثّالث سنوجّه عنايتنا إلى معاني الإثبات المتحقّقة بالقول البياني، وهذا أيضا نوع خاص له لوازمه، ويُعبَّر عنه بمفاهيم ومُصطلحات خاصة إلّا أنَّ منطلقنا فيه سيكون من «الدّلالة الوضعيّة»، ومن ثَمَّ ترسيخ هذه المعاني في الأساس النّحويّ وربْط دلالة هذه الأقوال بالبنية وربْط البنية بالمتكلّم العامل، ذلك أنَّ تصورنا نَابعٌ من اعتبار الإثبات معنى نحويًّا متجذّرًا في البنيّة النحوية التي تَستوعب الوجُوه والفُروق، وتستوعب سَفر المعنى وانفلاته. وتستوعب القول العاديّ والمجازيّ وصولًا إلى الكلام الأدبيّ. وفي إطار هذا سنحاول أنْ نثبت أنَّ المعنى المجازيّ هو نَظمٌ مَخصوص استدعاه مقام قول مَخصوص (علم الأدب). وسنؤسّس الحديث عن دوْر القول البياني في الإثبات باعتباره يَحملُ شُحنةً حجاجيّة غايتها المبالغة في القوْل بما يَضمن له التّأثير والإقناع، وهنا يكون الإثبات بالقول البياني نسقا يتّخذهُ المتكلّم من أجْل تثبيت اعتقاده.

الفصل الأوّل

الإثبات والمعاني الإنشائيّة المقصودة بالقول

«ذلك أن دلالة البنية في المستوى الـمُجرّد لمثل هذه الأقاويل إنّما هو الإثبات وقد غيّر الإنجاز القولي من هذه الدّلالة إذ زالت لفائدة دلالة الإيقاع في الحال التي يَضبطها المقام وتكرّسها الأعراف الاجتماعيّة والقوانين الشّرعيّة»

(ميلاد – ٢٠٠١ – ص ٥٤٨)





تمهيد

في هذا الفصل سنلفت النّظر إلى قضيّة مهمّة تمثّل جوهر عَملنا وقسمًا من أقسامه التي يقوم عليها، وتكمن أهميته في كوْنه يمثّل الإطار الذي نبحث فيه عن وجُوه الإثبات البلاغيّة. ونقصد بها كلّ ما يتحقّق من بنية الإثبات الدّالة في أصل الوضْع عن إثبات شيء لشيء من معانٍ بلاغية إنشائيّة، فهذا التّركيب الإثباتي يَحملُ ما يحملُ من مقاصد «بخلاف مقتضى ظاهره» على حدّ قول البلاغيّين.

إنَّ البحث في هذه الظّاهرة هو بحثٌ في البنية والدّلالة على حدّ السواء، ولا يُمكن بأيّ حالٍ من الأحوال أنْ نَفصل هذا عن ذاك، فبنية الإثبات بنيةٌ خاليةٌ في مستوى تَركيبها عمّا يدلّ على الإنشاء إلّا أنَّ ذلكَ لا يمنعُ من إفادتها لمعانٍ إنشائيّة. وهذا مبحثٌ تناوله النّحاة والبلاغيون بالتّحليل منذ القديم، غير أنَّنا ننزّله اليوم في سياق البحث اللّسانيّ الحديث مُستأنسين بأدَوات تحليل حديثة ومُنطلقين مما توصّلَ إليه أساتذتنا في ربْط البنية النحوية الـمُجرّدة بسياقات قولها ربطًا يتجاوز الفصْل بين النظام والمقام ويرسّخ الدّلالة في الأساس النّحويّ.

إذا كان ذلك كذلك، فإنَّ مُنطلقنا يقوم على اعتبار بنية الإثبات بنيةً مُحقّقة لمعانٍ إنشائيّة بلاغيّة اخترنَا أنْ يكونَ أساس البحْث فيها من خلال ما يتّصل بعمل الإثبات من قواعد أساسيّة تُحرّكه. وقد وجدنا ضالتنا في مفهوم الاعتقاد باعتباره مفهومًا مؤسّسًا لهذا العمل اللّغويّ؛ لأن فهْم المعاني البلاغيّة للإثبات شديد الصّلة بهذا المفهوم وتَزحزحه من الواجب اليقين نحو الإرادة حينًا والانفعال حينًا آخر، وهذا ما ولَّد معاني من قبيل التّعجب وما يكون بمنزلته، والدّعاء وصِيغ العُقود التي سنتناولها بالتّحليل ونفصّل القول فيها لاحقًا. وقد بنينا افتراضنا الأساسيّ على وجود علاقة متينة بين بنية الإثبات والمعاني المقصودة بالقول، وهو افتراضٌ قائمٌ على تصوّر يربْط البنية بالدّلالة ويأبى الفصل بينهما، مُحاولين إبراز الاسترسال الدّلاليّ بين الإثبات وهذه المعاني المتحقّقة. فالبحثُ في مثل هذه المعاني ارتبطَ بالبحث في بنيتها المقوليّة القائمة على

الإثبات والنّفي (المبخوت، ٢٠١٠، ٢٢٩). ونحن إذْ نشير إلى ذلك فإنَّنا نَنخرطُ في هذا التّصور ونثمنه ونقرّه أساسًا منهجيًّا في بحثنا عن المعاني المقصودة بالقول من بنية الإثبات بما يُرسّخها في أساسها الإعرابيّ ويتجاوز كلّ الهنات والمزالق التي قد تُفهم من فصل البنية عن الدّلالة.

ويبقَى البحث في هذه الوجُوه والفُروق - كما ذكرنا سلفًا- بحثًا في مُستويات من المعنى الذي يتّسم بالحركيّة والانفلات، فنحنُ نبحث في مُتحرّك دائم يأبَى الضَبْط والتّقنين. ولعلّ الإثبات وما يتّسمُ به من ثراء في المعنى، باعتباره أصل الفائدة وعلى أساسه تقوم سائر المعاني، يُعتبرُ من بين الأعمال اللّغويّة التي يَصعُب ضَبْط مَعانيه المتحقّقة، تفسير ذلك أنَّنا وجدنا أكثر من مُستوى لهذه المعاني المتحقّقة ببنية الإثبات. وعليه ارتأينا تقسيمَ المعاني المقصُودة بالقول من بنية الإثبات حسب المعنى المتحقّق وحسب الآليات الموجّهة للقول في مقاماته المخصوصة.

وقد بدأنا عملنا بتتبّع ضُعف الاعتقاد تدريجيًّا في اتّجَاهه نحو الأقاويل المنجزة لنقف في البداية عند صِيغ العُقود وأشباهها القائمة على مفهوم الإيقاع المرتبط في إنجازه بقصْد آني في مَقام مَخصوص. ونحاول في مَرحلة لاحقة تقصّي الأعمال المسيّرة بعامل الانفعال من تَعجب ومَدْح وذمّ وما يكونُ بمنزلتهما من استكثار واستقلال، وهي أعمالٌ تقعُ في درجة أقلّ من صيغ العُقود من حيث بروز عامل الاعتقاد، ذلك أنَّ هذه الصيغ ليست إلَّا تعبيرًا انفعاليًّا استدعته لحظة التعجّب، حيث يغيب فيها الاعتقاد كليًّا لصالح الانفعال، وسنحاول في مرحلة لاحقة أنْ ندرس الأعمال الطلبيّة المتحقّقة من بنية الإثبات من قبيل الأمر والنّهي والدّعاء. وقد أجلنا البحث فيها؛ لأنَّها تصوّر لنا ضُعف الاعتقاد وبروز مفهوم الإرادة، وتبرز لنا أيضا تفاعل الأعمال اللّغويّة الأصول وحركيتها في النّظام النّحويّ الـمُجرّد.

وقد بنينا تصوّرنا للبحث في هذه المعاني -كما أشرنا سابقًا- على مفهوم الاعتقاد المؤسّس لعمل الإثبات وتخصّصه درجات، وتقاطعه مع الإرادة والانفعال والإيقاع، وهو

مبدأ يعزّز ربْط البنية بالدّلالة والنّظام بالمقام. ويمكّننا من تقنين فوضى المعنى. وضمن هذا التّوجه نطرح السؤال التّالي: لماذا تختارُ هذه الصيغ والمعاني بنية الإثبات دون غيرها؟ أليس شغور صَدر الكلام في الإثبات هو الذي جَعله مُحتمّلًا لهذه المعاني مختلفة؟ أليس في تجرّد الإثبات من الوسْم ما يجعل بنيته البسيطة فقيرة دلاليّا، وهو فقر دلاليّ يمهّد لكثير من الأبنية أنْ تتخذ بنية الإثبات أساسًا لترتسم معاني قائمة بذاتها؟

١- الإثبات ومعاني الإيقاع باللّفظ: صيغُ العقود وما يكون بمنزلتها من الكلام الذي نحيا به[١]

- تعتبر صِيغُ العُقود حالة من بين الحالات التي تُنجز بتركيب إثباتيّ وتؤدّي معنى إنشائيًّا أو بها يُوجِد المتكلّم المعنى باللّفظ، وتدخُل هذه الصيغ فيما يُسمى «بالإنشاء البلاغيّ المنجز بألفاظ الخبر»[٢]، فهي أخبارٌ نُقلت للدّلالة عن الإنشاء. ويَعود ذلك إلى عدّة اعتبارات سنحاول التّطرّق إليها وتفصيل القول فيها.

نرى في البداية ضَرورة تحديد مسار بحثنا في كُنْه هذه الصيغ، والتوقّف عند الأسس التي تُحرّكها لنضمن سلامة طرحنا الذي سيضمن لنا سلامة النتائج. وقد التزمنا بالبحث في هذه الوجُوه البلاغيّة المتحقّقة من بنية الإثبات بمفهوم الاعتقاد المؤسّس لعمل الإثبات، وتتبّع حركة تخصّصه في اتجَاهه نحو الأقاويل المنجزة، وسنرى أنَّه يتخصّصُ

(١) نستعير هذه التّسمية (الكلام الذي نحيا به) من «ميلاد»، وقد أشار لذلك ضمن محاضرة ألقاها يوم ٢٨ أكتوبر ٢٠١٧، بعنوان: «معاني الكلام وأبنيتها النّحوية الدّلالية»، ضمن لقاءات لسانية بكلية الآداب منوبة.

(٢) أخذنا هذه التّسميّة عن (ميلاد، ٢٠٠١، ٤٤٦)، ونراها تسمية تلتزم بحقيقة هذا الإنشاء باعتباره إنشاء يُنجز ببنية خبريّة إثباتية، وهو إنشاء بلاغي - حسب «ميلاد» - لأنَّ الكشف عنه مُرتبطٌ بالمقام، ونحن إذْ نستحضره في هذا القسم لأنَّه يُعتبر من المعاني البلاغيّة المُتحقّقة من بنية الإثبات، وهذه التّسمية في الحقيقة مترسّخة في التّراث النّحويّ والبلاغيّ، فالإستراباذي أطلق عليها «إنشاء جزؤه خبر» (شرح الرّضيّ، ٤، ٢٣٨)، ويحلو للشّيباني في كتابه «من قضايا تصنيف الأعمال اللّغويّة» (٢٠١٥) أنْ يُسميها «بيْن بيْن» ويقصدُ من هذه التسمية وقوعها بين الخبر والإنشاء.

قصدًا آنيًا ترشّحه حيثيات المقام مع صِيغ العُقود وما يكونُ بمنزلتها من الكلام الذي نحيا به، في حين يضعُف لصالح الانفعال مع التّعجب وما يَكون بمنزلته من مَدْح وذمّ واستقلال واستكثار، بينما يتفاعل مع عامل الإرادة في حركيّة الإثبات مع مَعاني الطلب، وهي حركيّة نظاميّة بين المعاني الأصول داخل النّظام النّحويّ المجرّد.

من هذا المنطلق، فإنّ بحثنا في صِيغ العُقود بحثٌ في البنية والدّلالة معًا، حيث نرى أنَّ كلّ قراءة تخرجُ عن دراسة علاقة البنية بدلالتها قاصرةٌ عن فهْم هذه الظّواهر اللّغويّة، وقضية الحال هنا صِيغُ العُقود التي تجمعُ بين بنية خبريّة ومعنى إنشائيّ. وهذا القوْلُ يحملُ وراءه جُملةً من التّساؤلات تتعلّق بجوْهر النّظام اللّغويّ عامّة والعلاقات القائمة فيه بين البنية ودلالتها. فكيف لبنية إثباتيّة قائمة على اعتقاد ثابت أنْ تُحقّق معنى إنشائيًّا إيقاعيًّا قائما على اللاثبوت؟

سعيًا في تبيّن ذلك نَنطلقُ من عَرْض مجموعة من الأقوال عُدّت في النّظريّة البلاغيّة العربيّة صِيغ عُقود، نستحضرُ منها في البدء المثال النّمطي المُتعارف عليه «بِعْتك الدّارَ»، أو ما يقع ذكره في السّياق نفسه من أمثلة من قبيل: «أنتِ طالقٌ»، «أنتَ حرٌّ»، أو يقع طرحهُ من أمثلة في نظريّة الأعمال اللّغويّة[1] من قبيل: «فُتحت الجلسةُ». والنّاظر في مثل هذه الصِيغ يقفُ منذ البداية عند بنائها الخبريّ الإثباتيّ ذلك أنّنا لا نجدُ في مستوى بنيتها دليلًا على إنشائيّة القول رغم أنَّ المعنى كذلك، فمعنى قولك: «بعْتكَ الدّار» هو إيقاعٌ للبيع لا الحِكاية عنه، فهو قولٌ لا يخضعُ لمعيار الصّدق والكذب. وتبعًا لذلك، فنحن أمام ما أُطلق عليه في النّظريّة البلاغيّة العربيّة «بالإنشاء الإيقاعيّ»، والذي به نُوقع شيئا في الحال.

---

(١) بالنّظر إلى الأمثلة المعروضة فيما يخصُّ صيغ العقود نلاحظ اختلافًا في طبيعتها بين التزام النّظريّة البلاغيّة العربيّة بأمثلة من واقعها، وهي أمثلة تعكسُ منطلقاتهم المشدودة لمنطقها العقائديّ المتّصل بالبحث في أحكام النّص القرآنيّ، وبين الأمثلة التي وقعَ عرضها عند أصحاب فلسفة اللّغة التي تنبع من أرضيّة مؤسساتية (قضائيّة)، وهذا في الحقيقة يُعطينا إشارات واضحة عن تباين وجهات النّظر التي لا شكّ ستُفضي لاختلاف في النتائج.

من هذا المنطلق، فنحن أمام صِيغ تتّفقُ في بنيتها المقوليّة مع الإثبات إلّا أنّها تخالفهُ في المعنى، فالذي حدثَ هو أنّنا مع صِيغ العُقود تحولنا من اعتقاد استقرّ وثبتَ إلى مفهوم جديد هو مفهوم الإيقاع باللّفظ، فقولٌ من قبيل: «بعْتكَ الدّارَ» هو قولٌ تخلّى فيه المتكلّم عن الحِكاية عن واقع مُستقرّ وثابت في الاعتقاد إلى إيقاع البيع باللّفظ لحظةَ التكلّم. فما حَدث هو زعْزعة هذا الاعتقاد الأوّل الدّال عن الإخْبار ليدلّ عن إيقاع شيء في الحال، ولكن لا شيء يمنعُ من قراءة جُملة من قبيل: «بعْتكَ الدّار» قراءة خبريّة إثباتيّة، فالمتكلّم قدْ يكون في حال إخْبار عن بيع الدّار في زمن مضَى لا على كوْنه يُوقع البيع في الحال. والسّؤال الذي يُطرح علينا الآن: من أين دخَلَ مفهوم الإيقاع باللّفظ هذا؟

للإجابة عنْ هذا السّؤال نستحضرُ قولًا لـ«ميلاد» متحدثًا فيه عن هذه الصِيغ، يقول: «هي إخباراتٌ بالنّظر إلى معانيها الذّهنيّة، إنشاءات بالنّظر إلى مُتعلقاتها الخارجيّة» (ميلاد، ٢٠٠١، ٣٥٤). وإنْ فكّكنا كلام «ميلاد» سنجد أنفسنَا أمام صِيغ مُرتبطة أشدَّ الارتباط بمقاصد المتكلّم وأغراضه ذلك أنَّ الأخبار والإنشاءات «لا تكونُ كذلك لذاتها بل تصيرُ إخبارًا أو إنشاءات بقصْد القَاصد إلى الإعرابِ عنها» (السّابق، ٥٧١). نَفهمُ من مَقول قوْل «ميلاد» أنّنا مع صِيغ خبريّة بالنّظر إلى أنّها إثبات للبيع يَسعى فيه المتكلّم إلى تثبيت اعتقاد راسخٍ في الذّهن (هذا ما يُحدّد عمل الإثبات[1] بالإضافة إلى بنيته المقوليّة)، وهي إنشاءٌ من خلال سَعي المتكلّم إلى إيجاد فعْل البيع وإيقاعهِ في الخارج، وهذا سرّ تسميتها بالإنشاء الإيقاعي، فأنتَ من خلالها «لا خارجَ تقصدُ مُطابقته بلْ البيع يحصلُ في الحال بهذا اللّفظ، وهذا اللّفظ مُوجِد له، ولهذا قيل: إنّ الكلامَ الإنشائيّ لا يحتمل الصّدق والكذب، وذلك لأنّ معنى الصّدق: مُطابقة الكلام للخارج، والكذب عدم مُطابقته له، فإذا لم يكن هناك خارجٌ، فكيف تكون المطابقة، وعدمها» (شرح الرّضيّ، ٤، ١١-١٢).

(١) بيَنّ «المبخوت» في مراجعته لعمل التّأثير بالقول أنَّ عملَ الإثبات يَتحدّد إضافة إلى بنيته المقوليّة بالقصْد التّأثيريّ المُتعلّق به، وهذا القصدُ هو قصْد تثبيت الاعتقاد. (المبخوت، ٢٠١٠، الفصل الثّالث).

ما نحتفظُ به مَبدئيا أنَّ قصْد المتكلّم[1] هو المحدّد الأساسّي في مثل هذه الأقوال، فبالقصد أصْبغَ المتكلّم هذه الصِيغ بثنائيّة الخبر والإنشاء فكانَ مُخبرًا ومُنشئا في الوقت نفسه، فنحن مع صِيغ العُقود نعيشُ قصدين في آنٍ واحد: قصدًا ذهنيّا مُتعلّقا بالقول في حالة تثبيت اعتقاد وقصْدًا عمليًّا في حالة تعلّق القوْل بإيجاد الشّيء وإيقاعه في الخارج. وقد تحدّث «أوستين» عن ازدواجيّة القصْد هذه، فالقصدُ عندهُ قد يَكون ذهنيًّا وقد يكون فيزيائيًّا (أفعال). ولم يكنْ هذا الأمر ليخفى عن وعي النّحويّين والبلاغيّين ولاسيمَا الأصوليين الذينَ دار بينهم نقاشٌ كبيرٌ حوْل خبريّة العُقود وإنشائيتها[2]، وهو لعمري نقاشٌ حَكمتهُ ازدواجيّة القصْدين العمليّ والذّهنيّ في صيغ العقود.

ولكن إذا كانَ قصدُ المتكلّم في صِيغ العُقود يحتمل قصْدين في آنٍ واحد مما يرشّح الخبريّة والإنشائية في القول نفسه، فما السَّبيل إلى مَعرفة كُنه هذه الصِيغ؟ أي ما السَّبيل إلى معرفة إنْ كانَ المتكلّم في حَال إيقاع للبيع وليس الإخْبار عنه، لا سيما أنَّ البنية لا تَمدّنا بشيء باعتبارها بنية واحدة تجْمع القولَيْن؟

للإحاطة بهذه الإشكاليات لابدَّ من التوقّف عند خَصائص عمل الإثبات وتحديدًا فيما يَرتبطُ بمفهوم الاعتقاد، فالإثباتُ عملٌ لغويٌّ يَتحدَّدُ بالقصْد الوضعيّ الذي يَرمي من خلاله المتكلّم تثبيت اعتقاد راسخ في ذهْنه إلى مُخاطَب جاهل به، والسّؤال المطروح هنا كيف يُصبح هذا القصْد الوضعيّ الثّابت في الاعتقاد قصدًا عمليًّا في صيغ العقود يقصد به المتكلّم الإيجاد والإيقاع؟

---

(١) مثّل القصْدُ عند البلاغيين عاملاً رئيسيًّا في دراستهم لعدول الكلام عن الأصل في التّركيب، وقد أشار إلى ذلك الشهري بقوله: «ولهذا الاعتبار كانَ القصْد عند البلاغيّين هو مدارُ البحث (...) وكذلك كان عند «الجرجاني» في نظرية النّظم، فهو من أكثر العلماء الذين ردّدوا مُصطلح القصْد، بل كان محور نظريته بوصْف سبب العدول عن التّركيب الأصل هو لبيان قصْد المرسل، بالاستجابة للسياق تداوليًّا» (الشهري، ٢٠٠٤، ٢٠١).

(٢) أُعتبر القصدُ والنية شرطينْ أساسيين عند الفقهاء والمُفسّرين في بحثهم في فعل الطّلاق. (صحراوي، ٢٠٠٥، ٦٧-٦٨)، انظر أيضا (ميلاد، ٢٠٠١ الفصل الثّاني من الباب الثّالث).

يذكّرنا هذا الطّرح بتصوّر «أوستين» حين دحض ثنائية الخبر والإنشاء واعتباره كثيرًا من الأقوال لا تدخلُ في باب الحكم عليها بالصّدق أو الكذب، ولإيماننا بجدوى المقاربة اللّسانيّة في إعادة قراءة جوانب من النّظريّة البلاغيّة العربيّة. سنحاول استثمار رؤية «أوستين» في هذا الجانب فنقول إنَّه بدحضه لتطبيق مفهوم الصّدق والكذب على جميع الأخبار وتأكيده أنَّ هناك مجموعة من الأخبار لا تحتمل الصّدق والكذب، قد لفت النّظر إلى خصائص بعض الصّيغ التي اعتُبرت في النّظريّة البلاغيّة العربيّة نوعًا خاصًا من الأخبار المحقّقة للإيقاع، وهي ما اصطُلح عليها «بالإنشاء الإيقاعيّ».

ولعلّ الانزلاقَ الخَطير في تصوّر «أوستين» في هذا السّياق أنّه عمَّم مَفهوم الإنشاء الحاصل في هذه الصِيغ على جميع الأخْبار، فاعتبر جميع الأخبار إنشاءات[١]، وإنْ سَحبنا هذا التّصوّر على عمل الإثبات فإنّنا سنجد كثيرًا من الإشكاليات، من بينها عدْم تَطابق مفهوم العمل اللّغويّ عنده مع عمل الإثبات في التّصور البلاغيّ العربيّ، وتحديدًا فيما يخصُّ عمل التّأثير بالقول، فـ«أوستين» يَعتبر أنَّ القصْد[٢] من أي عمل لغويّ أنْ تتبعه تأثيراتٌ فيزيائيّة عمليّة. وهذا ما يَتعارض مع جوْهر عمل الإثبات في النّظريّة اللّغويّة العربيّة الذي ارتبط بتثبيت اعتقاد في ذهْن المخاطَب وليس بالضّرورة أنْ يتبعه تغيّر في العالم الخارجيّ، وهذا هو وجْه التّعارض. وإنْ حاولنا تنزيل هذا التّصور في قضيّة صِيغ العقود، نقول إنَّ «أوستين» كان مسكونا بهاجس هذا القصد التّأثيريّ في مثل هذه الصّيغ، فهو قصدٌ ليس من تبعات القول الإثباتي بلْ هو مرتبطٌ أساسًا بالمواضعة، وكأنَّنا مع جُمل من قبيل» بعتك الدّارَ» نحيلُ وإنْ بصُورة غير مباشرة على العمل القوليّ وليس على العمل المقصُود بالقوْل.

---

(١) لا يقصد «أوستين» هنا الإنشاء النّحويّ أو إنشاء المتكلّم بلْ يقصدُ الإنشاء البلاغيّ المقابل للخبر.

(٢) يُعتبر القصْد المحدّد الرئيسّي لهذه الأعمال عند أصحاب نظريّة الأعمال اللّغويّة والتّداوليين بصفة عامّة، فالقصد والاستعمال في نظرهم عنصران مُتجذّران ضمن مؤشرات السّياق. وقد شكّل القصْد مُقوما أساسيًّا في فهْم دلالة صيغ العقود بصفة خاصة عند العلماء العرب، نذكر منهم مثلا ابن رشد، وهذا ما أشار إليه مسعود «صحراوي» في كتابه التّداولية عند العلّماء العرب. (صحراوي، ٢٠٠٥، ١٦٧).

وبالرّغم من تبيّن الفرْق بين القصْد الوضعيّ من جهة وعمل التّأثير بالقول عند «أوستين» من جهة ثانية نلاحظ أنّ صِيغ العقود تبقي دليلًا على الخبر الإثباتيّ ويبقى الأمر في حاجة إلى مزيد من التّوضيح في كيفيّة الانتقال من القصْد الوضعيّ إلى القصد المقاميّ. وفي هذا الصدد يرى «ميلاد» أنّ القصْد معنى يتخصّص بدلالات المقام الحاليّة فيغيّر معنى البنية النحوية التي في الإثبات من الدّلالة الأولى دون أنْ يُصادرها مصادرة كليّة، وعلى هذا يكون «الإنشاء الإيقاعيّ إثباتًا ذا قوة تأثيريّة عمليّة تتميزُ بالنّفاذ العاجل بحكم استنادها إلى مؤسسة» (السّابق، ٢٤٠).

وعليه فإنّ عامل المقام في هذه الحال هو الذي تدخّل وخصّص هذا الاعتقاد الأوّل للإثبات دون مُصادرته مصادرة تامّة. ونفهمُ من عدم المصادرة هذه أنّ دوْر المقام يكمن في تخصيص هذا القصد الوضعيّ قصدا آنيًّا مخصوصًا. وفي هذا الاعتبار المهمّ كشْفٌ عن حقيقة العلاقة بين بنية الإثبات وهذه الصِيغ، وهو اعتبار يعكسُ العلاقة بين النّحويّ النّظاميّ والمتغيّر المقاميّ. ويتنزّلُ في إطار تصوّر عامّ يدرسُ هذا الاسترسال بين مقولات النظام النّحويّ المتّسمة بالتّجريد والثّبات في مقابل ثراء الاعتبارات المقاميّة الراجعة لاعتبارات خارج اللّغة أحيانًا.

إنّ الخاصيّة التي يتميّز بها الإنشاء الإيقاعيُّ هي خاصيّة قوة الفعل اللّفظيّ للمتكلّم الذي يتصدّر أوّلَ الكلام وإليه يَنخزلُ القصْد، فنحن مع هذه الصِيغ نُوجِدُ حدثًا باللّفظ فقولك: «بعتكَ الدّار» أنتَ به مُوجِد للبيع في حَال تَكلّمك؛ ولهذا اعتبرَ النّحاة والبلاغيون «الإيقاعُ هو ما اقترنَ مَعناهُ بلفْظه»، فورُود البيعِ بصيغة الماضي شرْط أساسيٌّ في ألفاظ العقود، ويجبُ ألاّ يُفهم هنا أنّ الوقوع في الماضي يُقصَد به أنّه وقعَ، ولكن هو ما يَكونُ لفظهُ ماضيا ولكنّه يُعبّر عن الوقُوع في الحال أي لحظة التكلّم. ولتقريب صُورة الإيقاع باللّفظ نُورد المثال المشهور الذي يقع تداولهُ كثيرًا عند أصحاب فلسفة اللّغة، فقولُ القاضي:

- فُتِحَتْ الجَلْسَةُ.

هو قولٌ به يُوقَع العمل في الحَال، وهو افْتتاحُ الجلْسة، فبمُجرّد نُطق القاضي بهذا القول تتحوّلُ مراسِم الجلْسة القضائيّة للاشتغال في تلك اللّحظة، ويبدأ التّداول في القضية والحُكْم ومحاورة الأطراف الموجُودة. وتبعًا لذلك فقد حرّك قولُ القاضي «فُتحت الجَلْسةُ» طقوسَ المجلس القضائيّ وأكْسَبه القدرة على الفعْل والإيقاع باللّفظ، ولنفترضْ أنَّ الجَلسة انتهتْ ونَطقَ القاضي بالحكْم، وقال مُخاطبًا المُتّهم: حَكمتْ عليك المحكمةُ بالإفْراج، فإنَّ مَنطوق القاضي سيسري مَفْعولهُ في الحال، حيث يلتحمُ العمل القوْليّ بمقصودهِ «بما أنَّ الحُكْم صادرٌ من مؤسَّسة لها سُلطة مُعترَفٌ بها تمثّل القانون الملزم للأفراد، وبما أنَّ القول الإنشائيّ ستكون نتيجته المباشرة هي صلاحيّة الحُكم ونفاذ مَفعوله، فالحَاكم كالمتكلّم ممثّل لسلطة القانون، يكتفي بوصْف نتيجة الحكْم ويصبح تَعبير الحكْم هو التّعبير عن نتيجة» (بن طالب، ١٩٨٦، ١٣٧).

إنَّ النَّاظر في هذا المثال الذي أوردناه يُلاحظ - دُون عناء - دوْر الأعْراف والمؤسّسات في تحْديد دلالة القوْل، فمقامُ القول في مثل هذه الصيغ يُعدّ عاملًا مُهمًّا في توجيه المعنى، حيث تلتقي الدّلالة اللّغويّة المعجميّة مع الأحوال والأعراف ضمن مقام مخصوص فتنتج قصدًا آنيا تتخذ فيه البنية مبدأ الحياد - نوعًا ما - وتتدخّل أطراف أخرى في توجيه دلالة القول، وهو اعتبار يجعلُ من المقام آلية من آليات الولُوج إلى المعاني الثّواني والوجُوه والفُروق، وهو الطّريق إلى ربط البنية بالدّلالة أحيانا. إنَّ هذا التّبجيل لقيمة المقام في تحديد دلالة الأقوال يُمكن أنْ يُضْعف وجْه النظاميّة في الإثبات، وهو ما تُوهم به الدّلالة المعجميّة[1] الصِرفة في صورتها الظّاهرة، في حين نعتقد أنَّ الاسترسال الحادث بين البنية والدّلالة يمثّل مخرجًا من هذا الإحْراج، حيث يمثّل الإنجاز الفَضاء الذي نختبرُ فيه قدرة النّظام.

(١) نذكّر أنَّ من فرضيات بحثنا اعتبار الدّلالة اللّغوية (المعجميّة) معطى يتدخّل في توجيه دلالة القول، غير أنَّنا ننبّه أنَّ تدخل الدّلالة اللّغويّة (المعجميّة) يأتي في إطار تعاملها مع مستويات أخرى في النّظام النّحويّ (إعرابية، صرفية) وليس كما فهم التداوليون في اعتبارهم الدّلالة المعجميّة هي أساس البحث عن المعنى حيث قاموا بعزلها عن بقية المستويات حيث جاء تفسيرهم لها مفرغًا من منطقه الإعرابي، ولعل خير دليل على ذلك قضية الفعل الإنشائي.

بنـاء علـى هـذا، نفهـمُ دلالـة صِيـغ العُقـود علـى الإيقـاع باللّفـظ رغـم ثبـات بنيتهـا الإثباتيّـة، حيـث يمثّـل إلقـاء هـذه الجملـة الإثباتيـة داخـل المقـام القضـائيّ (مقـام مخصـوص)، تحـوّلًا في الدّلالـة مـن قصْـد ثبـت واسـتقرّ إلى قصـد آني، وذلـك نتيجـة تعامـل الدّلالـة اللّغويّـة المعجميّـة بوصفهـا معطـى نظاميّـا مع معطيـات المقـام والأحـوال والأعـراف بوصفهـا معطـى مقاميـا سـياقيًّا، وهـو مـا نفهـمُ في إطـاره عـدم مصـادرة البنيـة مصـادرة كليّـة وبقـاء رائحـة الخـبر والإنشـاء في الوقـت ذاتـه.

تبعًـا لذلـك، فـإنَّ الإثبـات عمـلٌ لغـويٌّ أسـاسيٌّ تخصّـص عمـلًا قوليًّـا نتيجـة اسـتعماله في مقـام مَخصـوص، وهـو مقـام الأعـراف والمؤسّسـات الـتي تُعطـي للفعـل سـمة الإيقـاع لمـا فيهـا مـن سـلطة اكتسـبتها عـبر تراكـم تاريـخيّ، إلّا أنَّ عُـدول الإثبـات عـن معنـاه الأصلـي نحـو الدّلالـة عـن الإيقـاع مع صيـغ العُقـود لا يعـني ذهـاب رائحتـه وافتقـاد خصائصـه، وإنَّمـا الـذي حـدث أنَّ الإثبـات بـاقٍ وفي استرسـال عميـق مع معطيـات المقـام. وهـذا في اعتقادنـا هـو الـذي جَعـل «ميـلاد»(٢٠٠١) يقـول إنَّ المقـام «لا يُصـادرُ البنيـة مُصـادرة كليّـة» وإنَّمـا يُخصّـصُ قصْدهـا الأوّل، ثـم إنَّ القـول بمبـدأ الاسترسـال هـو مـا جَعـل «المبخـوت» (٢٠١٠) يَعتـبرُ صِيـغ العُقـود إنجـازًا للإثبـات في المقـام، وهـذا يكشـف أنَّ العمـل القـوليّ (صِيـغ العُقـود) يسـتدعي العمـل اللّغـويّ (الإثبـات)، ووراء هـذه الثنائيـة ثنائيـة أعْمق تربـط النّظـام بالاسـتعمال. وإنْ شـئنا ربْـط هـذا الـكلام بمـا اشـتغلنا عليـه في الفصـل الثّالـث مـن البـاب الثّـاني فـإنَّ الإثبـات البلاغـيّ تحقّقٌ إنجازيٌّ للإثبـات النّحـويّ.

ومـا دُمنـا في إطـار الحديـث عـن صِيـغ العُقـود نقـترحُ أن نُدخِـل تحـت هـذا البـاب مـا عـبّر عنـه التّداوليـون بالوعديـات (les Promissifs)؛ ذلـك لأنّ صِيـغ العُقـود لا تختلـفُ في جوهرهـا عـن الوعُـود مـا دمنـا نُوقِـع بهـا وعـدًا، فلـو افترضْنـا مقـام قـول تتحَـاور فيـه مع صديـق حـوْل لقـاء في الكليـة، وقـال لـكَ صديقـك: «أعِـدُكَ بـأنْ آتي غـدًا إلى الكلّيـة» فإنَّـه بهـذا اللّفـظ (أعِـدُكَ) أوقـعَ فعـلًا والـتزَم بـه أخلاقيًّـا أمامـك، وليـس لـكَ أنْ تنفـيَ قوْلـه؛ لأنَّ هـذا القـول ليْـس فيـه إخبـارٌ بالمجيء، ولكـن هـو إيقـاعٌ للوعْـد باللّفْـظ، ولعـلّ مـا يُوهـم بالإخْبـار هنـا هـو قيـامُ الإيقاعيـات

على البنية الإثباتيّة الخبريّة. ويُفيدنا في هذا الإطار ما اقترحهُ «ميلاد» لهذه المعاني بكوْنها تُنجز تحت رقابة مَفهوم الالتزام والعقْد الأخلاقيّ، فـ«ميلاد» خصّص في مقاله «تصنيفٌ آخرَ لأعمال الكَلام» عاملًا نفسيًّا مُولّدًا لهذه المعاني سمّاه «الالتزام»، مَفادهُ أنْ يلتزمَ المتكلّم أمام مُخاطبه وتحت رقابة السّلطة الاجتماعيّة والأخلاقيّة بأنّه سَيأتي غدًا، ليتحوّل هذا الالتزام إلى عامل نفسيّ يُماهي عامل الاعتقاد والإرادة.

هذا الفهم للعُقود والوعود واكتساب الفعل سِمة الإيقاع تَحدَّث عنه الأصوليون كثيرًا، فهؤلاء اهْتموا كثيرًا بسُلطة الفعل اللّغويّة وقُدرته على إيقاع الشّيء باللّفظ، ويعود ذلك في اعتقادنا إلى اهتمامهم بقصْد الشّارع، فهمْ ينْسِبون قُدرة الفعل أمرًا ونهيًّا إلى الله. وهذا الفهْم انْسحب على بقية الأفعال حتى غَدتْ العُقود والعُهود، ومَراسم الزواج، والطّلاق وممارسات النّاس اليوميّة إيقاعًا للشيء باللّفظ الذي يتطلّب التّصريح بفعل القول وإنشائه إنشاء إيقاعيًّا، وهذا من شأنه أنْ يُثبت الفرضيّة التي انطلقنا مِنها من كوْن المعجم يُخصّص الدّلالة النحوية في مقامات مخصوصة، وهذا التّصور حسب الأصوليين يَربط العقود وأشباهها بمقاصد المتكلّم ونيته باعتباره قصدًا آنيّا مرتبطا بسياق معيّن.

من هذا المنطلق ينزّلون صيغ العقود وأشباهها ضمن سياقات القول، وهي جوانب - قلْ إنْ شئت - تداوليّة بالمفهوم الحديث، وليس أدلّ على هذا بحثهم في فعل الطّلاق وإبراز عَناصره التّداولية. وقد أشار «صحراوي» إلى هذا التّصور عند الأصوليين بقوله: «ومما يُلفت النّظر في عبارات ابن رشد في تحليله للطلاق أنَّ البحث الفقهيّ في الطلاق كان يتمُّ بطريقة وإجراءات تداوليّة، ويتجلى ذلك في مبدأين أساسين هما القصْدُ ومبدأ الصراحة والكناية». (صحراوي، ٢٠٠٥، ١٦٧).

إنَّ في تصوّر الأصوليين للعقُود والعهود بهذه الكيفيّة بناءً لنوع خاص من الخطاب، فهؤلاء يَنتصرُون لسلطة الخِطاب من منطق الشّارع وما يكتسبه من سلطة دينية

واجتماعيّـة، وكأنَّنـا بهـمْ يغلّبـون سـلطة الأعـراف علـى سـلطة اللّغـة، وهـمْ بهـذا يُمارسـون نوعًـا مـن الوضْـع علـى الوضْـع، أي وضْـع الشّـارع والعُـرف علـى الوضْـع اللّغـويّ. غـير أنَّنـا نُشـير إلى أنَّ أبنيـة العُقـود والعهـود تَختـار بنيـة الإثبـات الخبريّـة دون غيرهـا، وهـذا عائـدٌ في نظرنـا إلى أنّهـا تلتجئ إلى أبسـط الأبنيـة (بنيـة الإثبـات) القريبـة مـن الإسـناد الـتي تتحـرّك بأبسـط صُـور الاعتقـاد القائـم علـى مُجـرّد تثبيـت الاعتقـاد، وهـي بنيـة شـاغرة في مسـتوى صـدْر الـكَلام وغـير مثقّلـة بواسـم يُقيّدهـا، ممـا يسـاهم في جعلهـا بنيـة مَرنـة ومُحتملـة لكثـير مـن المعـاني. وهـذه فرضيّـة سـنحاول اختبارهـا في كامـل المعـاني المتحقّقـة مـن بنية الإثبات.

ونجـدُ عنـد الأصوليـين كثـيرًا مـن المباحـث الـتي يُمكـن إدراجهـا في هـذا النّـوع مـن الـكَلام إلّا أنَّنـا عرضنـا عنهـا لاختـلاط الحديـث فيهـا بمسـائل فقهيّـة واعتبـارات دينيّـة قـد يَطـولُ شَـرحها وتُبعـد البحـث عـن مبتغـاه الأسـاسيّ، فاهتمـام الأصوليـين كان منصبًـا علـى فهـم مقاصـد الشّـارع ومـا يحرّكـه مـن خلفيّـات عقديّـة؛ ولذلـك ارتأينـا أن نذكـر هـذه الأعمـال المُنبثقـة عـن الخـبر عمومًـا، كمـا أوردهـا «صحـراوي» نقـلًا عـن شـهاب الديـن القـرافيّ، وهـي الشّـهادة والرّوايـة والدَعـوى والإقـرار والمقدمـة والنتيجـة[1].

ويحلُـو لنـا في هـذا السّـياق مـن البحـث أنْ نطـرحَ بعـض الاسـتعمالات اليوميّـة الـتي نحسـب أنَّهـا إيقـاع للعمـل باللّفـظ، وهـي مـا أطلـقَ عليـه «ميلاد» «الـكلامُ الـذي نَحيا بـه»[2]، بوصفهـا اسـتعمالات تعتمـد علـى أقـوال تشـبه أقـوالًا مـن قبيـل «فُتحـت الجَلسـةُ». وقـد

---

(١) درسَ «صحـراوي» هـذه الأنـواع المنبثقـة عـن الخـبر وفصّـلَ البحـث فيهـا وبـين تقاطعهـا مـع الخبر(صحـراوي، ٢٠٠٥، ١٣٦).

(٢) أشـار إلى ذلـك ضمـن مُحاضـرة ألقاهـا يـوم ٢٨ أكتوبـر ٢٠١٧، بعنـوان «معـاني الـكلام وأبنيتهـا النحويـة الدلاليّـة»، ضمـن لقـاءات لسـانية بكليـة الآداب منوبـة، وأيضـا ضمـن درس الـكلام الـذي نحيـا بـه مـن الأنحـاء إلى اللّسـانيات، يـوم ١٤ ديسـمبر ٢٠١٧، تحـت إشـراف جمعيـة قدمـاء منوبـة، كليـة الآداب والفنـون والانسـانيات منوبـة تونـس.

حفّزنا على دراستها طابعها الإجرائيّ وسلطته العمليّة بالقول، وأسعفنا في ذلك مقال[1] لعثمان بن طالب درسَ فيه تداوليّة الأمثلة العربيّة، ومن بين هذه الأقوال اخترنا مثلًا:

- تحياتي.
- أهنئك.
- اعتذاراتي.
- مَمنوعٌ.
- مُغلقٌ.
- أنتَ مطرودٌ.

هذا الضّرب من الأقوال - رغْم اختلاف طبيعتها - فإنَّها تتّحد في خاصية الإنجاز بالقول، فبمجرّد قولها نُوقع عمل التّحية أو التّهنئة أو الاعتذار... إلخ. والطّريف في مثل هذه الأقوال أنَّها تَصف العمل وتَصف الحركة الضمنيّة بين المتخاطبين، فكلمة «مُغْلَقٌ» التي عادة ما نَجدها في المحلاّت تعبيرًا عن انشغال صَاحب المحلّ عن العمل وإنْ لم تكنْ فعلًا منطوقًا، - وهذا ما يُبعدها عن الخطاب - نَراها تَختزلُ وضعًا تداوليًّا ضمنيًا يوجّه من خلالها المتكلّم إلى مُخاطبه رسالةً مفادها أنَّ الباب مُغلقٌ وصاحبه مَشغول. فهذا القولُ اكتسَب سِمة إيقاع الفعل باختصار شديد يقولُ بن طالب: «في وضعيّة التّلقي يُصبح لهذه التّراكيب قيمة الملفوظات الإنشائيّة، فالمتلقي يُؤول هذه الصّفات الإنشائيّة على أساس أنها أعمالٌ قوليّة؛ لأنَّه يؤوّلها كتراكيب كاملة من خلال السّياق الذي يحدّد فاعل العمل القوليّ (مؤسسة أو فرد) وموضوعه في هذه الحالة» (بن طالب، ١٩٨٦، ١٣٤).

---

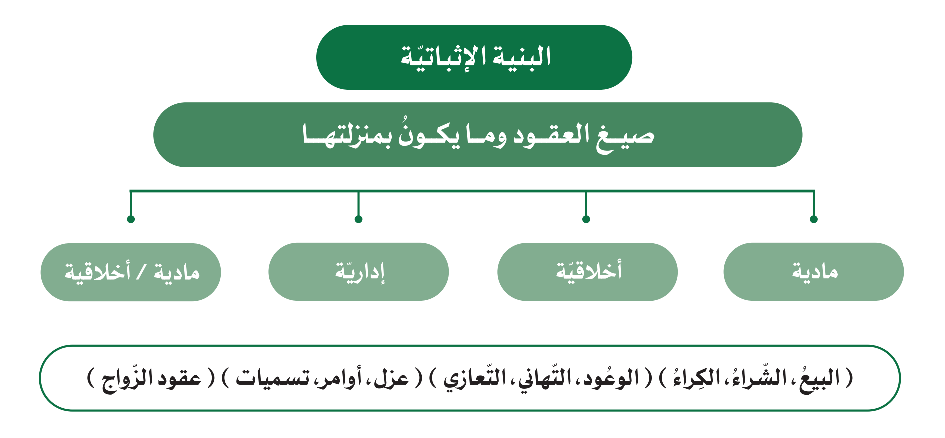
(١) هذا المقال بعنوان «البراغمتية وعلم التّراكيب بالاستناد إلى أمثلة عربية» منشور في العدد ٦ من الملتقى الدّولي الثّالث في اللّسانيات، مركز الدّراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بتونس ١٩٨٦، ١٢٥.

وجه الطّرافة في مثل هذه العبارات أنَّها أبنية وضَعها الواضعُ لأداء هذه الأعمال، ولهَا سُلطة في ذاتها باعتبارهَا ذا قدرة تأثيرية عالية في الإيقاع باللّفظ، فأنتَ بها تؤثّر في مُخاطبك، ويُمكن أنْ تُحدث فيه واقعًا جديدًا من قبيل الفرح في المثالَيْن الأوّل والثّاني أو الحُزن والغضب في الأمثلة الباقية. وقد يَصحُّ نظرنا إلى هذه التّأثيرات بكوْنها سليلة الاعتقاد الإثباتيّ وتخصّصه مقاميًّا نتيجة واقع مَخصوص، فهذه التّراكيب ذات البنية الإثباتيّة الخبريّة تخصّصت مقاميًّا وتخصّص معها الاعتقادُ المسيّر لعمل الإثبات قصدًا آنيًّا مخصوصًا يَتلاءم مع الواقع الجديد، وهذا ربما يَجِدُ لهُ من المبرّرات الكثير في إيجاد وجْه نظاميّ لهذه التّأثيرات بالقول.

اقتداءً بما تقدّم، نقول إنَّ صِيغ العُقود وإنْ كانت في مستوى بنيتها خبريّة إثباتيّة فإنَّ ذلك لمْ يَمنع في مستوى الدّلالة أنْ تُعبّر عن الإيقاع والإيجاد، وهو مَعنى أوْجَدهُ المتكلّم بقصده وارتبط في جانب كبير منه بطبيعة هذه الأعمال التي يُستَدَلُّ عليها بخلاف اللّغة بمقامٍ مخصوص، وبإجراءات تحدّدها المؤسّسات والطُقوس، «ذلك أنَّ دلالة البنية في المستوى الـمُجرّد لمثل هذه الأقاويل إنّما هو الإثبات وقد غيّر الإنجاز القولي من هذه الدّلالة إذ زالت لفائدة الإيقاع في الحال التي يَضبطها المقام وتكرّسها الأعراف الاجتماعيّة والقوانين الشرعيّة» (ميلاد، ٢٠٠١، ٥٤٨). هذا الكلام الذي سقناه يجعل من البنية الإثباتية في مثل هذه الحالات تتخذ موضع الحياد - نوعا ما - وهو حيادٌ يترك للمعجم بدرجة أولى وللمقام بدرجة ثانية التدخل في توجيه دلالة القول، فالمعطيات التّركيبيّة على أهميتها لا تكون عنصرًا فاعلًا في مثل هذه الأقوال. ومن الأهمية بمكان أنْ نشير هنا إلى أنَّ فاعلية المعجم والمقام تدخل ضمن نسق مع التّركيب، حيث توجّه الدّلالة المعجمية في التقائها بالأحوال المقامية دلالةَ التّراكيب، وهذا ما يُحقّق مبدأ الاسترسال في فهم الظّاهرة اللّغويّة.

جُملة القول من عرْض هذه الصّيغ، أنَّها مُتأصّلة في الخبر وما الإنشاء فيها إلاّ معنى طارئ جاء عرضيًّا، ولئن زعزعَ هذا العارضُ خبريّة هذه الأقوال فإنَّها حافظتْ على

بنيتها، وهذا ما جعلَ الشرّاح يُلحقونها بباب الخبر[1]، يقول المغربي: «مع أنَّ أكثر هذه الإنشاءات نُقلت عن الخبريّة إلى الإنشائيّة يستغنى بأبحاثها الخبريّة عن الإنشائيّة؛ لأنّها تنقل مُستصحبة لما يرتكب فيها في الخبريّة» (الشروح، ج٢، ٢٣٧). وقدْ يكون عرْضنا لهذه الصيغ ولهذا الكلام الذي نَحيا به مُتداخلًا نوعا ما، وهذا يَجعلنا نشير إلى أنَّ أغلبها يتحرّك تحت مقولة الالتزام الأخلاقي وبعامل المؤسّسة والمقامات المخصوصة التي ترِد فيها وإنْ كانت تحتكم إلى البنية الإثباتية. ومنْ الضّروري في هذا السياق أنْ نضع لها هذا الشكل الذي يفصّل أنواعها:



تستمدّ قوتها الإجرائيّة من المؤسّسة (المقام الواقعيّ الاجتماعيّ)

نجمل فنقول، إنَّ صيغ العقُود وأشباهها صيغ:

- تَتحدّد بقصْد المتكلّم، ذلك أنّها تجمعُ بين الإخبار والإنشاء، فيكون قصْد المتكلّم هو المحدّد الرئيسيّ لدلالة القول، هل هي إخبار أم إيقاع للشيء باللّفظ.
- يلتجئ إليها المتكلّم في مقام مَخصوص، وبها يُوقع عملًا باللّغة لم يَحدثْ أنْ ثبتَ واستقرّ قبل إيقاعه باللّفظ.

---

(١) للتوسّع في هذا الإطار راجع (الشكيلي، ٢٠٠٧، ٤٢-٤٣-٤٤).

- استدعاها مقام عُرفيّ معيّن ارتبط بمؤسّسة اجتماعيّة، فأصبحت نوعًا من المواضعة، بها نُوقع زواجًا أو طلاقًا أو بيعًا بهذا اللّفظ، ولهذا فهي تُحافظ على بنائها الخبريّ وما الإيقاع فيها إلاّ عارضٌ استدعاه المقام.
- يتمتّع فيها المتكلّم بسلطة كافية اكتسبها من العُرف الموجُود فيه (مؤسّسة) حيث تخوّل له ممارسة سلطة لغويّة بمقتضاها نمرّ إلى فعل القول المزوج بنتيجته.
- يَفهم من خلالها المخاطَب أنَّ قول المتكلّم هو قصدهُ المباشر، وأنَّ قولهُ يحملُ شحنة المؤسّسة الحاضنة، وعليه فهو إيقاع له والتزام به.
- وضعَ لها الواضعُ أدواتها (الفعل الإنشائيّ) في النّظام النّحويّ، وذلك باعتبار أنَّ النّظام يتحرّك وفْق قوانين وأحكام تَستوعب كلّ هذه التّغيرات التي يَستدعيها المقام الآني المخصوص. وهذا يدلّ على قدرة النّظام على التّكهن بجميع ملابسات المقام.
- تكشفُ عن علاقة المنجز بالنّظاميّ، وتصوّر دوْر المقاميّ في تخصيص البنيوي، وتعزّز مبدأ رَبْط البنية بدلالتها ربطًا يقوم على الاسترسال بينهما.
- تضْبط حقيقة الفصل بين الإثبات عملًا لغويًّا رئيسيًّا وبين تحقّقه في المقام عملًا قوليًّا وما يستتبعه من تولّد للمعاني.

٢- الإثبات ومعاني الانفعال:

٢-١- الإثبات ومعنى التّعجب:

نحاول في هذا السّياق أنْ نقف عند قضية تركيب الإثبات وما يحمل من معنى «التّعجب» فقد لُوحِظ قديمًا وحديثًا[١] وجود علاقة بين التّعجب والخبر عمومًا،

---

(١) في التّصورات الحديثة نشير على سبيل الذّكر لا الحصر مؤلف لاينز «مقدّمة في علم الدّلالة اللّسانيّة»، حيث يقول: «الجُمل التّعجبية من هذا النوع من الأحسن اعتبارها، دلاليّا صنفًا فرعيًّا من الجمل الإخبارية التّعبيريّة» (لايونز، ٢٠١٤، ٢٩٧).

والإثبات خصوصًا. فالصيغة التي يُنجَز بها التّعجب هي في العادة صيغة خبريّة إثباتية، هذا إضافة إلى كوْن التقائهما في الدّلالة أحيانا، فأنت عندما تتعجّب مثلًا من كرم شخص فأنتَ قد تكون مُخبرًا عن شيء موجود سلفًا.

هذا القول يعدّ من باب التّوصيف الأوّلي؛ لأنَّنا نُقبل على ظاهرة مُستعصية من حيث تناولها، فالتّعجب كانَ مسألة خلافيّة منذ الكتاب مع «سيبويه» وصولًا إلى المتأخّرين من النّحاة، وهو خلافٌ تمحور بالأساس حوْل تصنيف التّعجب وتردّده بين الواجب وغير الواجب، والتردّد بين اعتباره خبرًا أم إنشاءً، فعلى سبيل الذّكر لا الحصر عدّه ابن السرّاج من الخَبر يقول: «التّعجبُ إنَّما يكون مما وقعَ وثبتَ ليس مما يمكن أنْ يكونَ ويمكن ألّا يكون» (الأصول، ١، ٩٩). وفي نصّ آخر يقول: «إنَّه خبرٌ، ويدلّ على أنَّه يجوزُ لك أن تقول فيه صدقٌ أو كذبٌ» (السّابق)، وفي المقابل اعتبره ابن الحاجب إنشاءً، إذْ يعتبرُ فعل التّعجب مما وضع لإنشاء التّعجب (شرح الرّضيّ، ٤، ٢٢٧). ويعدّ هذا الخلاف حول التّعجب حالة طبيعيّة باعتبار أنَّ النّحاة كانوا مسكونين بهاجس تصنيف الكلام إلى خبر وطَلب وإنشاء، وقد مثَّل التّعجب حالة من بين الحالات التي بقيت تتأرجَح بين هذا وذاك.

بعيدًا عن الخلاف النّحويّ القائم حول التّعجب الذي حكمته سمة التّجاذب بين المدارس النحوية وحكمه أيضا تطوّر الدّرس اللّغويّ العربيّ وخاصية التّراكم المعرفيّ. سنحاول تركيز النّظر في علاقة التّعجب بنية ودلالة بالإثبات، فالتّعجبُ في مستوى بنيته قائمٌ على بنية إثباتية، هذا بالإضافة إلى ما يَحملهُ في مضمون الكلام دلاليًّا من اعتقاد ثبت واستقرّ وواقع في الذّهن، وهذا على رأي ابن السرّاج كما جاء في الأصول.

ما نحتفظ به مبدئيّا هو أنَّ التّعجب يقوم على بنية إثباتية ومعنى يُطابق معنى الإثبات باعتباره مما استقرَّ وثبت في الاعتقاد، وهذا ما يقرّبه من الخبر، إلّا أنَّنا نريد أن نبحث في الدّواعي التي جعلت الكثير يصنف التّعجب في باب الإنشاء أو أنْ يجعل التّعجب درجة بين هذا وذاك (الخبر والإنشاء)، وهو تصنيفٌ لا يخلو من جدّية لاسيما أنَّنا نؤمن

بحركيّة الأعمال اللّغويّة حيث تجعل هذا يأخذ من سمات الآخر. وعلى هذا النّحو فإنَّ التّعجب في مستوى بنيته ودلالته يتقاطع مع الإثبات غير أنَّه تقاطع يرثُ فيه التّعجب بعضًا من الإثبات، ونحن نفترض أنَّه في مستوى البنية والدّلالة معا. فكيف ذلك؟

لنبدأ من بنية التّعجب التي نعتبرها المنطلق في فهْم التّعجب عموما وعلاقته بالإثبات خصوصا، فهي بنية تقومُ على صيغة «ما أفْعَلَهُ» أو «أفْعل به»، وإنْ اقتصرنا مبدئيا على الصيغة الأولى فإنَّنا نجدُ الخليل ومنْ بعده «سيبويه» قد شبّها «ما أحْسَنَ عبدَ لله» بـ «شيء أحْسَنَ عبدَ لله (الكتاب، ١، ٧٢)، فنحن أمام «ما» مُبهمة شُبهت بالشيء، وهي نحويًّا مبتدأ و»أحْسَنَ عبدَ لله» خبرٌ. وقد فسَّر الكثير دخول معنى التّعجب في هذه الصيغة من باب «ما» المبهمة إلَّا أنَّ هذا الإبهام لا يُفسّر دخول الإنشاء في صيغة التّعجب، فتعويض «سيبويه» «ما» بالشّيء يجعلُ بناء التّعجب بناء خبريًّا إثباتيّا. ومن هذا المنطلق، فمن ناحية البناء لا نرى مظاهر الإنشاء في صيغ التّعجب ولا يمكنُ بأي حال أنْ يدخل الإنشاء من مداخل البنية. ولعلَّ ما يُثبت قولنا هذا هو اعتبار البعض أنَّ بنية التّعجب لا يُمكن التّصرف فيها تقديمًا وتأخيرًا (شرح الرّضيّ، ٤، ٢٣٢). وهذا ما يرسّخ القول بأنَّها صيغة تَلزم حالة واحدة لا تتغيّر، ومن هنا فهذا اللّزوم في البنية وعدم التّصرّف في ألفاظ جملة التّعجب هو الذي أكسبَها الخبريّة إلَّا أنه خبرٌ ليس كسائر الأخبار.

ولـمّا كان بناء التّعجب قائما على صيغة ثابتة، وهي صيغة إثباتيّة خبريّة فما الذي يجْعل التّعجب في دلالته لا يَقوم على إثبات شيء لشيء، ونجدُ فيه نوعًا من الانفعال والتّعبير عن شيء أو موْقف مُعيّن؟ في أي مستوى يُمكن الكشف عن هذا التّحول إذا كانت بنية الإثبات ملتبسة مع بناء التّعجب؟

إنَّ طرق الباب من مداخل الدّلالة وربْط ذلك بالبنية هو الطّريق لمعرفة العلّل التي تجعل التّعجب يتأرجَح بين الخبر والإنشاء أو بتخصيص أكثر دقّة اعتبار التّعجب معنى من معاني بنية الإثبات الخبريّة، وعندما نقول الدّلالة فنحن نقصدُ ما يؤديه

القول التّعجبي من معنى تتضافرُ فيه كلّ المستويات بين اللّغويّ والنّحويّ والبلاغيّ، وهو تصوّر نراه قادرًا على تفسير الظّاهرة اللّغويّة. وقد تبلور هذا مع عبد القاهر «الجرجاني» وتركّزت معالمه حين ربْط البلاغة بالنّحو، وقد أشار «ميلاد» إلى هذا المنزع الدّلاليّ[1] عند «الجرجاني» ودوره في تطوير الفكر اللّغويّ العربّي.

لنقف بدءًا عند القول بخبرية التّعجب واعتباره مما ثبت واستقرّ في الاعتقاد، وهذا القول نجده عند «الجرجاني» في المقتصد وابن السّراج في الأصول، فصاحب المقتصد يعتبر التّعجب من باب الخفي والمُبهم المجهول، وهو بذلك يُشير إلى أنَّ المتكلّم حين يتعجّب فإنَّما يُخبر عن جهل الشّيء، يقول «الجرجاني»: «الغرضُ في التّعجب الإخبار عن جهْل الشّيء» (المقتصد، ١، ٣٧٦). وفي الإطار نفسه يعتبر ابن السرّاج أنَّ التّعجب «إنّما يكون مما وقع وثبتَ وليس مما يمكن أنْ يكون ويمكن ألّا يكون» (الأصول، ١، ٩٩). وتبعًا لما سبق، يمكننا القول إنَّ التّعجب يُعتبر عند البعض على الأقل مما ثبت واستقرّ، وهو مما يُدرج في باب الأخبار، فهو بنية ودلالة في باب الواقع والواجِب على حدّ قول صاحب الكتاب، إلَّا أنَّ هذا الرأي حسب تصوّرنا التزم بالتّركيب متغافلًا بعض الخصائص الدّلاليّة التي يمكن أن تُخرج التّعجب من دلالته عن الخبر بمفهومه الكلاسيكيّ البسيط القائم على اعتقاد يقين تجاه العالم إلى الدّلالة عن معاني الانفعال التي تتميز في مستوى دلالتها بشحْنة أقل من شحنة الاعتقاد المؤسّس، فالإبهام الذي اصطحب بنية التّعجب من خلال الميم (ما) المبهمة يحمل في ثناياه إبهاما على مستوى اعتقاد المتكلّم، فالمتكلّم في هذه الحال قد لا يكونُ تعجبه إخبارًا كما قال «الجرجاني»، وقد لا يكون مما استقرّ وثبت كما قال ابن السراج، وهذا ما يجعل دلالة التّعجب دلالة معقّدة تستدعي البحث

---

(١) أشار «ميلاد» إلى قيمة دراسة فكر «الجرجاني» في الدّرس اللّغويّ العربّي وخاصة في ما يتصل بمبحث الدّلالة، فـ«الجرجاني» استطاع بمنزعه الدّلاليّ أنْ يرسم طريقًا لدراسة الظواهر اللّغويّة تتداخل فيها جميع المستويات بربط النّحو بالبلاغة وربط البلاغة بالأدب، فـ«الجرجاني» وفكره كما قال عنه «ميلاد» هو «استجابة طبيعية لحاجة ملحة تهدف إلى ملء فراغ في الدراسات اللّسانيّة الدّلاليّة العربيّة وإلى شدّ أواصر في حركة الدّرس اللّغويّ العربي» (ميلاد، ١٩٩٨، ١٦١).

فيه بنوع من التّوسّع والتّدقيق. وهو في الحقيقة ليس مطلبنا الآن وإنّما بحثنا هو علاقة التّعجب بعمل الإثبات ما دمنا قد وجدنا نوعًا من التّقارب بين التّعجب والخبر عمومًا، وهو تقارب يخفي الكثير من الإشكاليات سنحاول التوقّف عندها.

في البداية نذكّر بمنهجنا في دراسة الوجُوه البلاغيّة للإثبات التزاما منّا بجدوى هذه الفرضيّة في دراسة معاني الإثبات، فنحن نعتقد أنّ الانطلاق من مفهوم الاعتقاد الذي هو ركيزة لعمل الإثبات بصفة خاصة، سيمكّننا من الوقوف عند العلل والأسباب التي تجعل الإثبات تركيبًا تتحقّق من خلاله معانٍ لا متناهية. إنَّ الفرضيّة الأساسيّة التي ننطلق منها هي أنَّ تركيب الإثبات يتأسس على هذا المفهوم (الاعتقاد) وأنَّ ما يلتصق بهذا التّركيب من معانٍ هو نتيجة هذا الاعتقاد الأوّل وتخصّصه نتيجة الاسترسال الحاصل عند التقائه بمعطيات مقامية.

بدءا، لنفترض قولًا تعجبيّا في مقام معيّن[١] يقول فيه أحدهم مثلا: «ما أجْمَلَ الطَقْسَ»، ونحاول تعيين أطراف هذا المقام، فإنّنا سنجد متكلّما مُتعجّبا، ونجد في المقابل الطّقس وهو الشّيء المُتعجّب منه، وقد يسمح لنا المقام لافتراض طرف آخر يتلقّى هذا القول، وهو طرف قد يكونُ موجودًا وقد لا يُوجد أصلًا[٢]. وعليه فإنَّ افتراض هذا المقام بكامل عناصره يمكّننا مبدئيا من اعتبار التّعجب عملًا يقوم به المتكلّم نتيجة

---

(١) نشيرُ هنا إلى أنَّ هذا المقام الذي اقترحناه حقيقيّ وليس منمطا، ذلك أنَّ في أبنية التّعجب (ما أفعل، أفعل به) يوجد مقام منمّط ومعه نفهم من خلال الأبنية وحدها ودون استعمالها في مقام حقيقي أنَّ القول تعجبٌ. هذا التّصور لحضور المقام يساعدنا في فهم استيعاب البنية لمقامات قولها قبل الإنجاز.

(٢) حضور المخاطَب في القول التّعجبي هو حضورٌ يكتنفه الغموض مبدئيا، نقول هذا لأنَّ طبيعة القول التّعجبيّ تفرض علينا عدم التّسليم بوجوده صراحة، ذلك أنّنا لو سلمنا بحضوره فإنّنا نعطي المشروعية لخبريّة القول باعتبار أنّنا في الخبر نسعى إلى تبليغ مخاطبنا شيئا ما، وهذا يمكن أن يُوجد في التّعجب ذلك أنّ المتكلّم قد يريد إيصال هذا الإعجاب إلى مخاطبه وإقناعه به ولو بصورة غير مباشرة، وفي الجهة المقابلة يمكننا اعتبار القول التّعجبيّ خال من مخاطب يُوجّه إليه الكلام ذلك أنَّ التّعجب إنشاء متعلقٌ بالمتكلّم وما حصل له من انفعال ودهشة من واقع جديد عبّرَ عنه بهذه الصيغة.

اندهاشه من شيء معيّن فيعبّر عنه بهذه الصيغة: «ما أجْمَلَ الطقسَ». هذا المثال الذي اقترحناه، هو تعبيرٌ يحملُ موقفًا تجاه الكوْن يختلف عن قولنا مثلًا «الطقسُ جميلٌ،» ذلك أنَّ الموقف الأوّل استدعته اللّحظة ولمْ يستقرّ في علم المتكلّم واعتقاده في حين تعتبرُ الحالة الثّانية مما ثبت واستقرّ في الاعتقاد، وهو موقفٌ مغاير أيضا لقولنا «هلْ الطّقسُ جميلٌ؟» ووجه الاختلاف أنّنا في التّعجب لا نطلب شيئا مثل ما هو في الاستفهام؛ ولذلك فإنَّ التّعجب يقع درجةً وسطى بين الخبر والإنشاء، وهذا ما جعله محلّ خلاف بين النّحاة.

فالتّعجب إذن ليس إخبارًا بالمعنى الذي نعرفهُ عن الخبر باعتباره نقلًا لحكاية وتعبيرًا عن اعتقاد مستقرّ وثابت، وإنَّما هو ضرب من الانفعال والدّهشة من شيء مُوجود في الواقع، فقولك: «ما أجْمَلَ الطقسَ» قولٌ فيه نوع من الانطباعيّة في الحكم، وفيه موقفٌ يعبّر عن دهشة الذات مما تراه، فكأنّنا مع التّعجب في دلالته انبهار وموقف ذاتيّ حينيّ اقتضته اللّحظة دون أنْ يكون المتكلّم قد فكّر فيه أو استقرّ في ذهنه من قبل، فهو «انفعالٌ يعرض للنّفس عند الشُعور بأمْر يَخفى سببه» (شرح الرّضيّ، ٤، ٢٢٨). فالمتكلّم بتركيب التّعجب هذا يُؤسّس بنية خاصة لإبلاغ معيّن في لحظة معينة. وقد أشارت النّجار إلى ذلك بقولها: «المتكلّم في سياق التّعجب لا يُثبت شيئا على وجْه الإخْبار وإنَّما ينبني قوله على بثّ الدّهشة، وهو قائمٌ على بناء شكل تواصليّ مخصوص» (النّجار، ٢٠١٠، ٦).

وفْق هذا جاز الإقرار بأنَّ القول التّعجبي يتأسّس على مفهوم الانفعال والدّهشة نتيجة اصطدام المتكلّم بواقع جديد، وهو انفعالٌ نفترض أنّه مرتبطٌ بمفهوم الاعتقاد الأوّل الذي يمثّله الإثبات، فما وقع هو أنَّ التّعجب بنية ودلالة ورِثَ عن الإثبات بنية ثابتة مخصوصة لا تتغيّر وتأبى التّحويل، وورث عنه دلالة الاعتقاد الأوّل إلّا أنَّه تخصّص نوعًا من الانفعال والدّهشة نتيجة ما اقتضته اللّحظة وردة الفعل تجاه الواقع، فالمتكلّم في التّعجب لا يملك مسافة أمان مع واقعه ليبني اعتقادًا مثل ما هو موجُود في القول

الإثباتي. وبضرْب من المجازفة فكأنّنا في التّعجب نعيشُ حالتين داخل الاعتقاد الواحد، فالمتكلّم يعيش حيرة واندهاشًا يعبّر عنهما بصيغة إثباتية ولكنّها ليست في مستوى الثبات والاستقرار في ذهنه، وإنّما هو يَطلبها ويطلُب من يُثبتها له من جرّاء الصدمة، فهو كما أشارت النّجار: «إنّما هي رغبة في طلب الإثبات، إثبات موضوع التّعجب الذي مازال لم يَستقر في ذهْن المتكلّم أو المُتعجب الأوّل» (السّابق، ٤٠). بناء على هذا، فالاعتقاد الأوّل قد ضَعُفَ لصالح الانْفعال لما اقتضاه الإنجاز، فلا شكّ في أنَّ لحظة إنشاء الكلام هي التي تُحدّد مقاصد المتكلّم وأغراضه، وعليه فإنَّ مقام الدّهشة هو الذي أنتج صيغة التّعجب هذه حتى عُدّت صيغة خاصة به دون غيره.

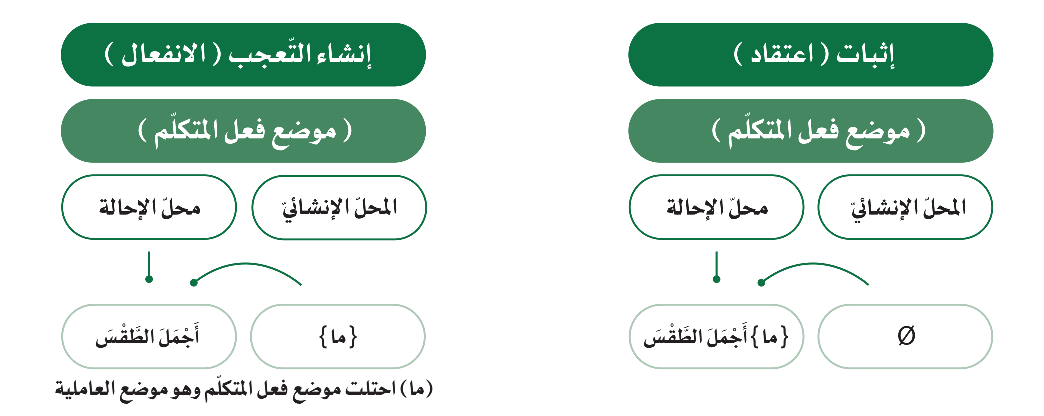
من هذا المنطلق نقول إنَّ التّعجب تركيبًا ودلالةً في علاقته بالإثبات يقع على نقطة تماس معه، فمن حيث البنية يُصاغ التّعجب ببنية إثباتية خاصة في اعتبارهم «ما» مبهمة وتشبيهها «بالشيء»، فالتّعجب يلزم هذا البناء المسكوك الذي لا يُتصرَّف فيه. فأمّا في مستوى الدّلالة فإنَّ التّعجب وإنْ انبنى على مفهوم الانفعال فإنَّنا نعتقد أنَّه مرتبط في أصل تكوّنه بمفهوم الاعتقاد المؤسّس للقول الإثباتي، وقد ضعف هذا الاعتقاد نتيجة مقامات مخصوصة استدعتها هذه الحالة. وقد يكون هذا هو السبب الذي جعل بعض النّحاة يدرجون التّعجب في منطقة وسطى بين الخبر والإنشاء، وهو تصنيف عُبّر عنه بمفهوم الانفعال[1] الذي يقع بين مفهوم الاعتقاد المؤسّس ومفهوم الإرادة، فالتّعجب - وبضرب من الأدبيّة في القول - ولد في مخاض صَعْب بين بيئتين: بيئة الاعتقاد المُؤسس للأخبار وبيئة الإرادة المسيّرة للإنشاء، وبين هذا وذاك ورث التّعجب ملامح البيئتين.

---

(١) يعتبر مفهوم الانفعال مفهومًا لاحقا ومتأخرا ظهر مع النّحاة بعد سيبويه ولظهوره علاقة بتقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء بعدما كانت مع الكتاب منحصرة في الواجب وغير الواجب. ويعتبر الرضي أوّل من استعمل هذا المفهوم، وخصّ به -كما قال «ميلاد»- التّعجب والمدح والذم والاستكثار بكم والاستقلال برب» (ميلاد، ٢٠٠١، ٢٨٣). ونرى أنّ هذا المفهوم استجابة طبيعة لما شهده الخلاف النّحويّ في قراءة كثير من الأعمال اللّغويّة التي جُمعت في أصل تكونها بين الخبر والإنشاء مثل ما هو الحال مع التعجب وما يكون بمنزلته.

هذا التّماهي بين الخبريّة والإنشائيّة في التّعجب قد لا يُفسَّر بهذا الضرب من التّعميم الذي ذكرناه آنفا، ولهذا وإنْ كنا نلتزم به فإنَّنا لا نرتاح إليه حيث وجدنَا من التّحاليل ما يبرّر هذا التّماهي في مثل هذه الظواهر، وهو تحليل يربط البنية بالدّلالة ويُؤمن بحقيقة الاسترسال بين المحلّ الإنشائي والمحلّ الإحالي المرجعيّ، وهو تصور خطّه «الشريف» في تفصيله لمستويات النّظام النّحويّ وتجريد المحلات السّابقة لعملية التّعجيم، وقد بلور هذا التّصور «ميلاد» بربطه بنظريّة العمل الإعرابيّ، ونحن نفترض أنَّه تصوّرٌ قادرٌ على تفسير مثل هذه الظواهر.

وإنْ استحضرنا هذا التّصور في سياق البحث في التّعجب فإنَّنا سنجد أنَّ «ما» المبهمة قد أدّت دورين، دورًا في المحلّ الإنشائيّ وهو محلّ فعل المتكلّم ودورًا في العنصر الإحالي، وهذا ما يُوهم بقراءة القول التّعجبي قراءة خبريّة وإنشائيّة، تفسير ذلك أنَّ «ما» إذا اعتبرناها في العنصر الإحالي فإنَّه سيظهر لنا الكلام إثباتًا خبريًا، وإذا تصورنا «ما» في محلّ فعل المتكلّم (المحل الإنشائي) فإنّنا سنكون بإزاء إنشاء التّعجب الصادر عن الدهشة، تفسير ذلك أنَّ «ما» انزاحتْ عن محلّ الإحالة نظرًا إلى أنَّها مُبهمة وغير قادرة عن أداء دور المبتدأ (ميلاد، ٢٠٠١، ٥٨٢) إلى محلّ فعل المتكلّم (المحلّ الإنشائيّ)، ومنه اكتسابها صفة الإنشاء والفعل لتُصبح «ما» عنصرًا قادرًا على الإنجاز والإيقاع فيما بَعدها (مضمون التّعجب) ومنه إنشاء التّعجب. وهذا ما يُقربها من «يا» النّداء وصِيغ المدْح والذّم والاستقلال والاستكثار وصيغ العقود التي بها ننشئ شيئا باللّفظ. ولنا هذا الرسم الذي يبرز موقع «ما» في صدْر الكلام وتأرجحها بين مَوضع فعل المتكلّم ومَوضع الإحالة، وهو تأرجحٌ نعتقد أنَّه العامل الأساسي في اكتساب التّعجب سمة الإنشاء والخبر.



(ما) احتلت موضع فعل المتكلّم وهو موضع العاملية

جملة الأمر إنَّ عمل التّعجب هو عملٌ شديدُ الصّلة بعمل الإثبات، وتتجلى هذه الصّلة في التّقاطع الظّاهر بينهما تركيبًا ودلالةً، بيان ذلك أنَّ:

- بنية التّعجب بنية إثباتية خبريّة، وهي بنية جُعِلت لإنشاء التّعجب.
- التّعجب بما هو انفعالٌ ودهشةٌ له علاقة بالاعتقاد الأوّل المؤسّس لعمل الإثبات، وقد ضَعُف هذا الاعتقاد وانحدر انفعالًا نتيجة واقع جديد تتحدَّد معالمه بمقام مخصوص اصطدم فيه المتكلّم بواقع جديد أثار الدّهشة فيه.
- التّعجب بناء مسكوك جعله الواضع لإنشاء التّعجب، وهو إنشاءٌ ممزوج بالخبر نتيجة ما حققته «ما» في استرسالها بين محلّ فعل المتكلّم ومحلّ الإحالة المرجعيّة.

٢-٢- الإثبات ومَعنيا المدْح والذّم:

تُدرج معاني المدْح والذّم والاستقلال والاستكثار ضمن المعاني الصّادرة عن الانفعال، وهذا ما جعل «ابن يعيش» يتحدّث عنها في باب واحد تقريبًا، حيث اعتبر «التعجّب باب مبالغة مدح أو ذمّ» (شرح المفصّل، ٧، ١٤٤). ويأتي حديثنا عنها في إطار الحديث عن المعاني الإنشائية المنجزة ببنية الإثبات. ونُشير في هذا الإطار إلى أنَّ بين هذه المعاني ومعنى التّعجب علاقة قوية في المعنى، ذلك أنّنا عندما نمدحُ إنّما في الحقيقة نتعجب،

فالتّعجب فيه نوع من إظهار محاسن الآخر وتعداد خصاله، وهو لعمري من باب المدْح. وقد أشار كثير من النّحاة[1] إلى ذلك، يقول «الجرجاني»: «إذا قُلت نعْمَ الرجلُ، كنت جعلتهُ فوق جنْسه فيما يُوجب الحمْدَ والمدْح وإذا قلت بئس الرجلُ، كنت جعلتهُ فوق جنسه فيما يُوجب النقيصة والذم» (المقتصد، ١، ٣٥٥).

لنترك قضية تقارب المدْح والذمّ من التّعجب ونخصّص النّظر في الأسباب التي تجعل مثل هذه الأبنية (مدح، ذمّ) دليلة على الإنشاء. ويبدو أنَّ التوقّف عند التّركيب في مثل هذه الصيغ هو الذي سيُمكننا من معرفة الطّابع الإنشائيّ الذي تحملهُ، «فنعم» و«بئس» فعلان. وإنْ حاولنا تتبّع رائحة الفعلية فيهما فإنَّنا سنجدها منعدمة، فهذان الفعلان وقع تشبيههما في التّراث النّحويّ بالحُروف نظرًا لأنَّ الحرف مبني ويَلزمُ حالة واحدة، وهو ما ينزع من الفعل خصائصه الأصليّة. وفي هذا السّياق رأى الصبّان في حاشيته في باب «نِعْمَ وبِئْسَ ومَا جَرَى مَجْرَاهُمَا» أنَّهما «لا يَتصرفان لخُروجهما عن الأصل في الأفْعال من الدّلالة على الحَدث والزّمان فأشبها الحرف» (حاشية الصبان، ٣، ٣٨). فهذه الأفعال تتّسم بلزُوم حالة واحدة لا يقعُ التّصرّف فيها، وهذا ضَربٌ من مماثلتها للتّعجب الذي أكّده الكثير من النّحاة، إلاّ أنَّ عدم التّصرف في فعلي المدْح والذم ليس كافيا لاعتبارهما مَوضُوعيْن لإنشاء المدْح أو الذم، والسؤال الذي يُطرح علينا: ما الذي يَمنعُ من قراءة جُملة المدح أو الذمّ قراءة إثباتيّة خبريّة؟ أليس المادح أو الذّام مُخبرًا في الأصل عن حقيقة موجودة في الخارج؟

تجد خبريّة أفعال المدْح والذم مشروعيتها مما رواه النّحاة في قصة الأعرابيّ حين بَشّره أحدهم بمولودة «وقال: نِعْمَ المولودة»: والله ما هي بنعْم الولد، ليس تكذيبًا له في المدْح إذْ لا يُمكن تكذيبهُ فيه، بلْ هو إخبارٌ بأنَّ الجودة التي حَكمت بحُصولها في الخارج ليْست بحاصلة، فهو إنشاء جزؤهُ خبرٌ» (شرح الرّضيّ، ٤، ٢٣٨). وإن وقفنا عند إجابة الإعرابي ودون الأخذ بكلام «الرّضيّ»، نجد أنّه يحملُ في طياته تكذيبًا، فقوله: «ما هي

---

(١) للعودة إلى هذه القضية انظر (الكتاب، ٢، ١٧٦)، (الأصول، ١، ١١١- ١١٢)، (المقتصد، ١، ٣٥٥).

بنعْـمَ المولـودة» تكذيـبٌ في ظاهـره. وعلـى هـذا الأسـاس نكـونُ أمـام خصائـص الخـبر عمومًـا باعتبـاره يحتمـل التّصديـق والتّكذيـب، وعليـه تخـرج هـذه الأفعـال مـن بـاب الإنشـاء مبدئيـا.

غـير أنَّ هـذا القـوْل علـى مـا فيـه مـن وجَاهـة وجـدَ طُعونـا مـن قبـل النّحـاة، حيـث رأى «الـرّضيّ» أنَّ ردّ الأعـرابي «والله مـا هـي بنعْـم المولُـودة» ليـس فيـه تكذيـبٌ للمـدْح، حيـث لا يمكـن تكذيـب هـذا الإيقـاع بلفْـظ المـدْح. وقـد اسـتدل «الـرّضيّ» بمثـال آخـر للتّوضيـح، فـإذا قلـت: «نعْـمَ الرّجـلُ زيـدٌ» أنـت في الحقيقـة تنـشئ المـدْح بهـذا اللّفـظ الـذي ليْـس لـه وجُـود في الخـارج أصـلا.

ولتوضيح هذا المثال استندنا إلى تفصيل «ميلاد» لهذا الإسناد الواقع في هذه الجملة:



فمـا نـراه في الإسـناد الأوّل هـو إسـنادُ الرجُولـة إلى زيـد، وهـو إسـنادٌ يمكـن أنْ نُخـبر عنـه إثباتًـا ونفيـا، وهـذا الإسـناد يحتمـلُ التّصديـق والتّكذيـب، فأمّـا الإسـناد الثّـاني فقـد سُـلط فعلـي المـدْح والـذّم علـى الإسـناد الأوّل (رجُولـة زيـد)، فالـذي وقـع أنَّ المتكلّـم أنْجَـزَ فعْـل المـدْح بلفْـظ المـدح. وبهـذا المعـنى فـإنَّ فعلـيْ المـدْح والـذمّ إنشـاءٌ لا يحتمـل التّصديـق والتّكذيـب، فهمـا لا يَعكسـان عمـلًا في الخـارج اسـتقرّ وتحقَّـق، وإنّمـا يُحْدِثانـه باللّفـظ لحظـة التكلّـم.

بالعـودة إلى قصـة الأعـرابيّ في ضـوْء هـذا الفهْـم نـرى أنَّ قـوْل الأعـرابيّ «مـا هـي بنعْـم الولـد» ليـس تكذيبـًا لإنشـاء المـدْح الـذي صَـدر مـن المتكلّـم بلْ هـو تكذيـبٌ «لاسـتغراق البنـت لمـا يُحمـد مـن صفـات المولـودات» (ميـلاد، ٢٠٠١، ٢٩٤). وفي مثْـل هـذا قـال الصبّـان: «والله مـا هـي بنعْـم الولـد ليـس تكذيبـًا لـه في المـدْح إذ لا يُمكـن تكذيبـه فيـه وإنَّمـا هـو إخبـار بـأنَّ الجـودة الـتي حَكمـت بحُصولهـا خارجـا ليسـتْ بحاصلـة، فهـو تكذيـبٌ لمـا تضمنـهُ الإنشـاء مـن الإخبـار

بحُصول الجودة، فالتّكذيب والتّصديق إنّما يتسلّطان على ما تضمّنه ذلك الإنشاء من الخبر لا عليه نفسهُ» (حاشية الصبان، ٣، ٣٩)؛ ولهذا نجد تسمية «إنشاءٌ جزؤه خبر»[1]، فهي تسمية ناتجة عن احتمال هذه الأقوال للإنشاء والخبر على حدّ السّواء.

بناءً على ذلك، فإنَّ ما رأيناه في الإسناد الأوّل «الرجلُ زيدٌ» هو ذاك الجانب الخبريّ في إنشاء «نعْمَ الرجُل زيدٌ»، وإنْ حاولنا تَجريد هذا القوْل بضرْب من الشكلنة نرى أنَّ فعْل «نعْمَ» جاء في موقع فعْل المتكلّم الذي تتصدَّرهُ الحُروف غالبًا. ومن هنا اكتَسب هذا الفعل السِمة الإنشائيّة التي للحروف غالبًا، وهي التي سَحبت منه صِفة الحدثية، وحينئذ صارت هذه الأفعال لإنشاء المدْح والذّم. وعلى هذا الأساس فإنَّ فعلي المدح والذم اكتسبا قيمة الإيجاد باللّفظ لما في الدّلالة اللّغويّة (المعجميّة) من قدرة نتيجة تقاطعها مع المعطيات المقاميّة في توجيه دلالة القول، فهذان الفعْلان بتصدرهما لموضع فعل المتكلّم واكتسابهما لشحنة لغويّة معجميّة ساهما في تحديد دلالة الجملة إلى الإنشاء. وهذه فرضيّة من فرضيات البحث تعتبر الدّلالة اللّغويّة المعجميّة مكونًا نظاميًا يتدخّل نتيجة تفاعله مع المعطيات المقاميّة والأحوال في تحديد مقصد المتكلّم. وننبه في هذا السياق إلى أنَّ أصحاب فلسفة اللّغة اهتموا في دراستهم للإنشاء بقدرة الأفعال الإنشائية في توجيه دلالة القول لكنهم تغافلوا عن دور تفاعل الدّلالة اللغويّة المعجمية مع المعطيات النّظاميّة الأخرى مما جَعل قراءتهم تأتي ضربًا من «الميتافيزيقيا وعلْم الغيب إذ لا دليلَ عليه في الإعراب» (المبخوت، ٢٠٠٦أ، ٢١).

ما يُمكن أنْ نُلاحظه أنَّ فعلي المدْح والذّم احتلَّا موْضع فعْل المتكلّم وبِهما أوْجَد المتكلّم المدْح وأوقعه باللّفظ، حيث يسلّط العامل (فعل المتكلّم) قوته في المعمول (إسنادُ الرجُولة إلى زيد)، وينخزل المضمون الإحاليّ (المعمول) إلى موْضع فعْل المتكلّم،

(١) هذه التّسميّة في الحقيقة فيها نوعٌ من التّعميم الذي قد يخلّ بالفهم، والتوقّف عند ظاهرها قد لا يكشفُ لنا عن الكثير في كيفية اختلاط الخبر بالإنشاء، فقول الرضيّ «إنشاء جزؤه خبرٌ» يكشف عن وجود الخبر ضمنا في هذا الإنشاء، وهذا الوجُود الضمنيّ نراه مرتبطا بالبنية أساسا. فقيام هذه التّراكيب على البنية الإثباتيّة الخبريّة هو الذي يكشف عن الوجُود الحقيقي للخبر وما الإنشاء فيها إلاّ لكونها إيقاعا للمعنى باللّفظ حينا أو تخصّيصا للخبر في مقام آخر.

ومن خلال هذه العمليّة اكتسبت أفعال المدْح والذمّ سِمة الإنشائية، وإنْ كانت إنشاء جزؤه خبر، وإن كانت كذلك تُنجز ببنية خبريّة إثباتيّة.

الحاصل أنَّ المدْح والذمّ عملان:

- يُنجزان ببنية خبريّة إثباتيّة ولا يُوجد في مستوى البنية ما يدلُّ على إنشائية القول.
- يَحتلان موْضع فعل المتكلّم، وهو موضع المحلّ الإنشائيّ، وهذا ما جعلهما يَكتسبان سمة الإنشائيّة باعتبارهما فعليْ المتكلّم بهما يُنشئ المدْح والذمّ.
- خاليان من الحدثيّة والزّمن، وهذا ما يَجعلُ عملهما ليس في ذاتهما، وإنَّما في وجُودهما في موضع فعل المتكلّم.
- يُعتبران العُمدة في إفادة الإنشاء (حاشية الصبّان، ٣، ٣٩).
- يؤديان بحكْم الاسترسال دورين: دورًا في المحلّ الإنشائيّ وبه يَكتسبان سمة الإنشاء، ودورًا في المحلّ الإحاليّ باعتبارهما يدخلان في البنية الإعرابيّة ويُمثلان جزءًا منها.
- يُستَدَلُّ عليهما مقاميًّا لما في المقام من سلطة في توجيه دلالة مثل هذه الأفعال، فهو عنصر فاعلُ في توجيه قصد المتكلّم.

٢-٣- الإثبات ومعنيا الاستكثار والاستقلال:

في إطار الحديث عن معاني الانفعال المنجزة بصيغة إثباتيّة نستحضرُ معنيْي الاستكثار والاستقلال، وهي اختصار لـ«كمْ» الخبريّة المجعولة للاستكثار و«ربَّ» المجعولة للاسْتقلال[1]. ويأتي حَديثنا عنهما في هذا السّياق باعتبارهما إخبارًا نُقلت إلى معنى الإنشاء، وهذا النَقلُ لا شكّ في أنّه مَحكوم بقواعد وشروط.

---

(١) من المتفق عليه عند النّحاة أنّ «ربَّ» من معانيها التّقليل، يقول ابن عصفور: «وأمّا ربَّ فمعناها عند المحققين من النّحويّين التّقليل» (شرح جمل، ١، ٢١٧)، غير أنَّ هناك من يَعتبر معناها مفيدًا للاستكثار. وهذا ما أشار إليه صاحب المقتصد بقوله: «وقد غلبَ على ربَّ الاستعمال بمعنى الكثرة» (المقتصد، ٢، ٨٢٧).

إنَّ المتأمّل في الصِيغ التي تتصدَّرها «كَمْ» و«ربَّ» يُلاحظ أنَّها تحتلُ موْضع المتكلّم العامل (المحلّ الإنشائي) الذي خَصته النّظريّة النحوية العربيّة للحروف. هذا التّصدر لـ«كَمْ» و«ربَّ» يطرحُ علينا منذ البداية تحديد كنههما. وقد وجدنا في الـمُقتضب حديثًا للمبرد عنْ «كم» يقول فيه: «فأمّا (كَمْ) التي تقع خبرًا فمعناها: معنى (رُبّ) إلّا أنَّها اسمٌ و«ربَّ» حرفٌ» (المقتضب، ٣، ٥٧). هذا التّفصيلُ الدقيقُ للفرق بين (ربَّ) و(كَمْ) في انتمائهما إلى أصناف الكَلم مفيدٌ باعتباره يقفُ عند الفروق في الدّلالة بين الاسم والحرف.

في البداية لنترك «ربّ» جانبًا مبدئيًا؛ لأنَّها من الحُروف، والحروف موضوعة للإنشاء لا محالة، ولنوّجه اهتمامنا إلى «كَمْ» الخبريّة ودلالتها على الإنشاء. وقدْ وجَدنا عند النّحاة ما يُقودنا إلى البحث في جملة من الأحكام التي تُسيّر عمل «كَمْ»، ولعلّ أبرزها المقارنة التي ضُربتْ بين «كَمْ» الخبريّة و«كَمْ» الاستفهاميّة، ومحاولة تتبّع خصائصهما، ذلك أنَّنا في الاستفهام نطلبُ جوابًا، وهذا يَجعلنا في باب الـمُمكن في حين نكونُ مع «كَمْ» الخبريّة مُخبرين في دائرة باب الواجب الذي استقرّ وثبت في الاعتقاد، وهو ما جاء على لسان ابن هشام متحدثًا عن الفروق بينهما: «الكلامُ مع الخبريّة مُحتمل للتّصديق والتّكذيب بخلافه مع الاستفهاميّة، وأنّ المتكلّم بالخبريّة لا يستدعي من مُخاطبه جوابًا؛ لأنّه مُخبر، والمتكلّم بالاستفهاميّة يستدعيه؛ لأنَّه مُستخبر» (مغني اللّبيب، ١، ٢٠٨).

نفهمُ من كلام ابن هشام أنَّ المتكلّم في« كَمْ» الخبريّة يُخبر عن كثرة مَوجودة في الخارج في أحَد الأزمنة الثّلاثة وكَلامه مُحتمل للتَّصديق والتّكذيب، إلاّ أنَّ هذا القول وجَد من الطعون ما يردّه باعتبار أنَّ «كَمْ» الخبريّة وإنْ كانت اسمًا فإنَّها تُعدّ من الأسماء المشبّهة بالحرف، وهو ما يَجعلُ مَعناها ليس في نفسها، وإنَّما في غَيرها، وهي تُشبه « كَمْ» الاستفهاميّة. وعليه فإنَّها تعمل عملَ الحُروف (شرح الرّضيّ، ٣، ١٤٨). هذا التّصور يُقرّب «كَمْ» الخبريّة من الإنشاء الإيقاعيّ ويَجعلها مثل صِيغ المدْح والذمّ ويُشبّه عملها بعمل «ما» في التّعجب التي بَها نُوقع تعجبًا باللّفظ. وعليه يُمكن القول إنَّ المدْح

والذمّ والتّعجب والاستقلال والاستكثار هي إنشاءات تتحقّقُ باللّفظ، وهي صادرة عن انفعال النفس مما وُجد في الخارج ليكون بذلك الخارج ليس مما استقرّ وثبت، وإنّما مما استوجبه مقام الدّهشة، إلّا أنّها دهشةٌ استوعبها النّظام النّحويّ وأعدّ لها صيغًا تُنجَز بها ونُوقع بها المعنى باللّفظ. وهذا يعكسُ قدرة النّظام على تَمثّل الواقع الذي تتسعُ فيه الاستعمالات وتَكثر، وهي كثرة يتطلّبها المقام وحاجة الإنسان للتّواصل عموما.

ويُعتبر الاستكثار بـ«ربَّ» إنشاء للتكثير بهذا اللّفظ، وهو إنشاءٌ؛ لأنّه لا خارج تقصد مطابقته في أحد الأزمنة الثّلاثة، فالاستكثار مثله مثل الاستقلال لا يَحتملُ التَّصديق والتَّكذيب. وقد رأى هارون أنَّ الاستكثار يُؤدَّى بـ(ربَّ) أو بحرف آخر مُقدَّر وضعه، ومثاله في ذلك: ربَّ فَقير عفيف (هارون، ٢٠٠١، ٢٧). وقدّ اعتبر «صحراوي» في موقف طريف أنَّ «ربّ» الدّالة على الاستكثار لم نجد لها في الدّرس التّداولي فعلًا كلاميًّا يعبّر عنها، ومن هنا فهي قد تدخل في باب الأساليب الإنشائية الدّالة على الكمّ في مقابل المدْح والذمّ الدّالين على الكيف (صحراوي، ٢٠٠٥، ١٢٢).

الحاصل من كل هذا أنَّ الاستكثار بـ«كمْ» والاستقلال بـ«ربَّ» هي إنشاء انفعال تُنجز بصيغ إثباتيّة إلّا أنَّ معانيها إنشائيّة إيقاعيّة ذلك أنّها ترتبط بوجُود حروف تُنجز بها؛ ولهذا عُدت إنشاءاتٌ جزؤها خبرٌ، حيث أنَّ الحروف المُصدّرة بها تخالط موضع فعل المتكلّم وتلتحمُ به وتصبح مُعبّرة بتلك الصيغة المسكوكة عن انفعال أو دهشْة، فهو انفعالٌ ناتجٌ عن تخصّص الاعتقاد الأوّل نتيجة حركة البنية الإعرابيّة القائمة على حركتي الانتشار والانْخزال.

١- تعامل الإثبات مع أعمال الطلب وتولّد الأغراض:

إنَّ خروج الإثبات عن دلالته الوضعيّة لإفادة جُملة من الأغراض والمقاصد يتمُّ وفقًا لمبدأ عام يتمثّل في حركيّة الأعمال اللّغويّة وتقاطعها، وهي حركيّة تتجسّد أحيانا بين أعمال لغويّة أصلية في التصوّر النّحويّ والبلاغيّ العربيّ. وقد رصدْنا هذه الحركيّة في الباب الأوّل في علاقة الإثبات بالنّفي والاستفهام. وتتجسّد هذه الحركيّة أحيانا أخرى

في علاقة أصل بفرع مثل خروج الإثبات للدّلالة على صِيغ العُقود والتّعجب والمدح والذّم التي مثّلت صيغًا ليس لها أبنية خاصة بقدر ما تنجز بصيغ أخرى من قبيل بنية الإثبات.

نقف في هذا السّياق عند دلالة تركيب الإثبات على جُملة من المعاني المقصُودة بالقول التي صُنفت ضمن الطّلب. وسنركز عملنا هنا على دلالة الأمر والنّهي والدّعاء لما بين هذه الأعمال من صِلة داخل النّظام النّحويّ، هذا خلافًا لاتصال بعْضها ببنية الإثبات، ونقصدُ هنا معنى الدّعاء. وبالعودة إلى نُصوص البلاغيّين وجدنَا ظاهرة «وُرود الطَلب[1] بألفاظ الخبر»، وهي نُصوص تؤكّد قيام التّراكيب الإثباتيّة على معانٍ طلبيّة، وهذا طبعًا عائد إلى طبيعة الأعمال اللّغويّة المحكومة بالحركيّة والتّداخل فيما بينها، وما تتميزُ به من تماس. ويُعتبر هذا التّعبير نوعًا من الاتّساع الدّلاليّ في الظّاهرة اللّغويّة يَقتضيها الحال ويَستوجبها المقام؛ ولهذا اعتُبرت البلاغة العربيّة في مُجملها «مراعاة مقتضى الحَال»، ولا شكّ في أنَّ وراء هذا الاسْتعمال غاياتٍ ومقاصدَ ونكتًا يَصبو المتكلّم إلى بلوغها يقول «السكاكي»: «واعْلم أنَّ الطّلب كثيرًا ما يَخرج لا على مُقتضى الظّاهر وكذلك الخبرُ فيُذكر أحدهما في موضع الآخر ولا يصار إلى ذلك إلّا لتوخي نكتٍ قلّما يتفطّن لها من لا يرجع إلى دربة في نوعنا هذا» (المفتاح، ٣٢٣).

هذا الكلامُ يدفعنا إلى البحث عن القوانين التي تَحكم وُرود الخبر بألفاظ الطلب أو العكس، وهي قوانينُ ستكشف لنا الكثير في علاقة بنية الإثبات بمعنى الأمر. ولعلّ طرْح المسألة من هذه الزّاوية يُلزمنا إلى العودة قليلًا إلى علاقة الطلب بالخبر عموما باعتباره قسمًا من أقسام الكلام. وقد وجدْنا عند النّحاة ولا سيما البلاغيّين والأصوليين تبلور مَفهوم الطلب في مُقابل الخبر، فـ«السكاكي» مثلًا يَعتبر الطّلب قسيمًا للخبر وأصلًا للكلام، يقول: «والسّابق في كَلام العرب شيئان: الخبر والطلب» (السّابق، ١٦٤).

(١) نشيُر في هذا السّياق إلى أنَّ مفهوم الطّلب قد تبلور مع السكاكي الذي كان مسكونا بفكرة الأصل والفرع. وقد كان لهذا المفهوم أثرٌ في تصوّر السكاكي الذي تجلى بالأساس في تعامل الطلب مع الخبر. وهو تعاملٌ يسمح بورود أحدهما مكان الأخر مثل ما هو الحال في قضية خُروج الكلام على خلافه مُقتضى الظاهر.

ولعلّ ما نراهُ من تقسيم الإنشاء إلى طلبيّ وغير طلبيّ عند شرّاح «السكاكي» يعكس وجُود الطّلب وحُضوره في أقسام الكلام[1]، ويعتبر توزّع الخبر إلى ابتدائيّ وطلبيّ وإنكاريّ خير دليل على هذا التّقاطع. والطّلبُ كما جاء عند التّهانوي في الكشّاف «يُطلق على قسْم من الكلام الإنشائيّ الدّال على الطّلب، وقدْ يُطلق على إلقاء كلام دّال على الطّلب كما يُطلق الإنشاء على إلقاء كلام إنشائيّ» (كشاف اصطلاحات الفنون، ١١٣٧). وفي الطّلب يكون اتّجاه المطابقة من العالم إلى اللّغة عكْس الخبر الذي يَكون اتّجاه المطابقة فيه من اللّغة إلى العالم، وهذا ما نجدهُ في الدّراسة اللّسانيّة الحديثة وخاصة عند «سورل». (Searle, 1982, 11).

ليس مقصدنا من هذه الإشارة دراسة مَفهوم الطّلب بقدر ما نريدُ الإشارة إلى أنَّ الأمر والنّهي والدّعاء فيها منْ معاني الطّلب ما يَجعلهُ ظاهرًا عكْس الإنشاء غير الطلبيّ الذي اختلف حوله النّحاة والبلاغيّون نظرًا لاختلاط الخبر والإنشاء فيه وعدم تأصّله في باب الإنشاء، تقول «الشكيلي»: «لقد كانَ إقصاؤهم للإنشاء غير الطلبيّ من دائرة اهتمامهم قائما على إنكارهم لأصالة إنشائيته...» (الشكيلي، ٢٠٠٧، ٤٣). ولعلّ العامل الأساسيّ في جَمْع هذا الثّالوث (الأمر، النّهي، الدّعاء) ضمن الطّلب هو اجتماعها في الدّلالة على معنى الطلب، يقول المبرّد: «وإنّما قيل دعاءٌ وطلبٌ للمعنى؛ لأنّك تأْمر منْ هو دونَك، وتطلبُ إلى من أنتَ دونَه. وذلك قولك ليغفر الله لزيد» (المقتضب، ٢، ١٣٢). وفي التّصور نفسه يقول «ابن يعيش»: «اعْلم أنَّ الأمرَ مَعناه طلبُ الفعْل بصيغة مَخصوصة (...) فإنْ كانَ منْ الأعلى إلى منْ دونه قيل له أمرٌ، وإنْ كان من النّظير إلى النّظير قيل له طلبٌ، وإنْ كان من الأدنى إلى الأعلى قيل له دعاءٌ» (شرح المفصّل، ٧، ٥٨).

غير أنَّ الطّريف في هذا السّياق هو أنّنا وجدنا إشارات تعتبر الاستفهام والتّمني والعرض ضمن باب الطّلب، يقول «ميلاد»: «وقدْ نَجد لدى النّحاة ما يُفيد أنَّ الأمر والنّهي هما أصل الطلب، وأنَّ سائر المباحث من استفهام وتمنّ وعرض إنَّما هي بمنزلة

(١) للتوسّع في قضية الطّلب واعتباره قسمًا من أقسام الكلام يمكن العودة إلى (ميلاد، ٢٠٠١، الباب الثّالث).

الأمر والنّهي» (ميلاد، ٢٠٠١، ٢٤٤). هذا الرأي في اعتقادنا بُني على فكرة عدم احتمال الطّلب للتّصديق والتّكذيب في مقارنته بالخبر. وهو رأيٌ مفيدٌ في تتبّعنا لمعاني الطّلب المتحقّقة من بنية الإثبات ذلك أنّنا أمام عمل لغويٍّ يُفترض أنْ تتحقّق المطابقة فيه مع الخارج الذي يَصفه أو يتحدّثُ عنه إلّا أنّنا نرى في كثير من السياقات عدول عن هذا ومحقّقًا معنى الطّلب الذي ليس له خارج يُطابقه.

بناءً على ما تقدّم، فنحن في إطار بنية إثباتيّة مُحقّقة لمعنى الطّلب. فما أسباب هذا العدول؟ هل هي الأسباب نفسها التي رأيناها مع صِيغ العُقود والتّعجب وفعلي المدْح والذمّ حيث يُوجِدُ كلّ من الأمر والنّهي والدّعاء معناه باللّفظ أمْ أنَّ لهذه الأعمال خصوصيّة ما دمنا نؤمن بأعمال لغوية أصليّة[1] في مقابل أعمال مُشتقة؟

٣-١- الإثبات ومعنيا الأمر والنّهي:

إنَّ الحَديث عن الأعمال الطلبيّة المتحقّقة من بنية الإثبات يَفرض علينا بدءًا التّذكير بأسس تكوّن عمل الإثبات، وهي أُسس قِوامها مَفهوم الاعتقاد المؤسّس لهذا العمل باعتبار أنّنا مع الإثبات نسعى إلى تبليغ مُخاطبنا خبرًا ونكونُ ملتزمين فيه بالصّدق. وهذا في الحقيقة هو الشّرط الأساسيّ للإخبار، فالخبرُ ما كان للفظه خارجٌ تقصدُ مُطابقته إثباتًا أو نفيًا، وهذا ما يجعله مُحتملًا للتّصديق والتّكذيب، وهو الشرطُ الأساسيُّ في تمييزه عن الإنشاء الذي لا خارجَ يُطابقه بل يَتأخّر معناه عن لفظه. وتبعًا لذلك، فإنَّ الإثبات باعتباره خبرًا يُدرج في خانة الواجب - بعبارة «سيبويه» - في حين يَكون الطّلب في خانة المُمكن (غير الواجب)، فهو ليس مما استقرَّ وثبت في الاعتقاد. وعليه فإنَّ دراسة المعاني الطلبيّة المتحقّقة من الإثبات سترتبط في جانب كبير منها بمتابعة الاعتقاد المؤسّس لعمل الإثبات وكيفية تخصّصه إمكانًا نتيجة عدّة عوامل، وهذا المبدأ في الحقيقة قد التزمنا به منذ بداية البحث في المعاني البلاغيّة لبنية الإثبات.

(١) نشير هنا إلى أنّنا نستثني الدّعاء باعتباره عملاً قوليًّا مُشتقا من الإثبات الذي يُعتبر عملاً أصليًّا.

ولعلّ ما يُمكن أن يتحقّق من أعمال طلبيّة بلفْظ الخبر وبنائه نجد عمل الأمر، ذلك أنّنا يمكن أنْ نأمر ببنية خبريّة إثباتيّة، وذلك بغية تحقيق جملة من الأغراض يَصعب حصرها، ولكن يُمكن ضبْط ما وردَ منها من قبيل ما وقع تداوله عند البلاغيين من أمثلة من كتاب الله ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ۚ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، حيث جاءت الآية بمعنى الأمر إلّا أنَّ صيغتها صيغة خبريّة إثباتيّة، تفسير ذلك أنَّ الله يأمرُ الـمُطلقة بأنْ تتربّص مدّة ثلاثة قُروء قبل أنْ تتزوج، وذلك من أجْل التّثبت من عدم وقوع الحَمْل. ولعلَّ الطّريف في ورُود الأمر بصيغة الإثبات الخبريّة في هذه الحالة هو فيما تحقّقه من نكتٍ وأغراض، حيث يُومئ إنجاز الأمر ببنية الإثبات الخبريّة إلى أنَّ الخبر حَتميُّ الوقوع وإنْ يُمتثل، وهذا يُحقّق فائدة للمخاطَب بضرورة الامتثال أي وكما يقول «الزمخشري» موضّحًا ذلك: «فإنْ قلْتَ فما معنى الإخْبار عَنهنّ بالتربّص؟ قلتُ: هو خبرٌ في معنى الأمر، وأصلُ الكلام وليَتَربَصْ الـمُطلقات وإخراجُ الأمر في صُورة الخبر تأكيد للأمر، وإشعار بأنّه مما يجبُ أنْ يُتلقى بالمسارعة إلى امتثاله، فكأنهنَّ امتثلنَّ الأمر بالتربّص فهو يُخبر عنه موجودًا» (الكشّاف، ١٣٢). وعلى هذا النّحو، تكون الجملة الخبريّة الإثباتيّة أقوى من ناحية الإقناع.

يُمكن أنْ نفهمَ تفسير «الزمخشري» للآية، ولا سيما في قوله «يَتلقى بالمسارعة والامتثال» أنّنا في حالة الأمر نريدُ إخراج مُخاطبنا من حالة إلى أخرى، وهذا ما تحدَّث عنه صاحب الكتاب في معنى الأمر بقوله: «فأنتَ تُريد أنْ تُخْرِجَه من أمْرٍ وتُدخِلهُ في آخرَ» (الكتاب،١، ٢٨٣). ويَهمنا منْ قوْل «سيبويه» كلمة «تريدُ» التي تعكس القوانين التي تحرّك عمل الأمر، وهي قوانين قائمة على الإمكان والإرادة باعتبارها شُحنة تحرّك عمل الأمر في مقابل الاعتقاد الذي يحرّك عمل الإثبات. وهذه الإشارة مهمّة، حيث أنَّ الاعتقاد في هذا المثال ضَعُف لصالح الإرادة، وهو ضعفٌ ناتجٌ عن تخصّص العامل الإعرابيّ الذي اقتضى إرادة نتيجة اتجاهه نحو الإنجاز.

وإنْ حاولنا تنزيل هذه الآية ضمن تصوّر حركة العمل الإعرابيّ وعلاقة موْضع فعل المتكلّم بمحلّ الإحالة فإنّنا سنجد أنَّ فعْلَ «يَتَرَبَّصْنَ» وهو فعل أمْر جاء في محلّ فعل المتكلّم أي محلّ العامل الإعرابيّ، حيث قام باخْتزال الإحالة اختزالًا كليًّا حتى التحمت دلالته الاشتقاقية والتّصريفية مع دلالته الإعرابيّة واكتسبَ من هذا الاختزال خاصية الإيجاد والإنشاء. وعليه فقد تكثّفت فيه دلالة الإرادة والتّرجية والتّوجيه، ولهذا نرى الآية تحمل غرضَ التّوجيه من الله إلى الـمُطلقات.

هذا التّحليل الذي يَعتمدُ على حركة البنية الإعرابيّة هو القادر على تَفسير مثل هذه الظّواهر، ومن خلاله نفهمُ خروج بنية الإثبات للدّلالة على كثير من المعاني. ولعلّ من إيجابيات هذا الطّرح في اعتقادنا أنّه يُرسّخ الإنشاء في البنية ويربط الدّلالة ببنيتها الأولى ويُجنبنا التّأويلات التي قد تدرس الظّاهرة اللّغويّة في جزئية من جزئياتها، وهذا ما انتهجه أصحاب فلسفة اللّغة حين اقتصروا على المعجم في تبرير مثل هذه الظّواهر، وهو اقتصار يُعطي للمعجم كامل الصلاحيات في توجيه الدّلالة، ويُخرجه من طابعه النّظاميّ ليجعله متروكًا إلى عناصر خارج اللّغة أكثر منه مستوى من مستويات النّظام يتفاعل مع بقية العناصر في تحديد المعنى.

إذا كان ذلك كذلك، فإنَّ الأمر يُنجز ببنية إثباتيّة خبريّة فيتصدّر فعل الأمر موْضع فعل المتكلّم وبه يُنشئ أمرًا إلّا أنَّ ذلك غالبًا ما يرتبط بجملة من الأغراض والنكت يصبو المتكلّم إلى تحقيقها، وهي نكتٌ وأغراض ناتجة عن تفاعل الإثبات مع الأمر، واعتبار الأمر «رأس المعاني الإنشائيّة الطلبيّة وأقواها» على حدّ قول «ميلاد». ومن بين هذه الأغراض الأخرى نجد الإغراء والتّحذير والتّرغيب والتّلطف، وهي كلّها أغراض تتحقّق من خلال هذا التّفاعل.

إنَّ في هذه المرونة بين الأعمال اللّغويّة وتقاطعها من قبيل تقاطع الإثبات مع الأمر ما يعكس قدرة النّظام في ضَبْط الفوضى الدّلاليّة، فهو نظام لغويّ يؤسّس في سقفه الأعلى الموغل في التّجريد مقولات عامّة كالوجوب والإمكان. هذه المقولات تتفاعل تفاعلًا يسمح أحيانا باستعمال بنية مكان أخرى. وهذا نفسه ما حدث في تفاعل الإثبات

مع الأمر أو تعامله مع الدّعاء من جهة أخرى، وهو تفاعلٌ بين أعمال لغويّة أصليّة أنتج أعمالًا قوليّة أعلى درجة مما قد يتحقّق من أغراض من قبيل التّرجية والتّحذير، وهو دليل على مستويات المعنى في مقابل ثبات البنية. وقد كان النّحاة والبلاغيّون العرب على وعي بهذا الفهم الذي يُضعف من قسمة الكلام إلى خبر وإنشاء، ويُؤسّس لمبدأ الاسترسال الذي نراه مفهومًا هامًّا في تعليل الظّواهر اللّغويّة.

إنَّ اكتساب الأمر لقوة الإثبات له ما يبرّره في منطق «دائرة الأعمال اللّغويّة» ونظاميتها التي تتأسّس على مبدأ إعرابيّ نحويّ تركيبيّ يبدأ من التّقاطع الحاصل بين المقولات في السقْف الأعلى من التّجريد. هذا الافتراضُ هو الذي جعل «المبخوت» يُلحّ على اعتماده في تفسير كيفية اكتساب عمل لغويّ أوّليّ أساسيّ لقوة عمل آخر أوّلي أساسيّ من قبيل اكتساب الأمر لقوة الإثبات (المبخوت، ٢٠١٠، ٢٠٣). ولمّا كانَ للأمر علاقة وثيقة بالنّهي باعتبارهما «لا يقعان إلّا بالفعل مظهرا أو مضمرا» (الكتاب، ١، ١٣٧) فإنّنا ارتأينا أنْ يأتي حديثنا عنه معنًى من معاني الإثبات في إطار علاقته بالأمر. ولعلّ هذا الجمع سيكلفنا عناء البحث فيه باعتبار أنَّ خصائصه مُماثلة لخصائص الأمر «فالأمرُ والنّهي في غير الواجب بمنزلة الإثبات والنّفي في الواجب» (ميلاد، ٢٠٠١، ١٣٩).

وفي سياق الحديث عن دلالة الإثبات على الأمر والنّهي نجدُ موقفًا طريفًا لـ«سيبويه» يُعلّل فيه مثل هذه الظواهر تعليلًا نحويًّا، وهو تحليل يستند إلى البنية أساسًا، فتراكيب من قبيل: «حَسْبُكَ»، «شَرْعُكَ»، يتراءى لنا من خلال بنيتها أنّها خبريّة إلّا أنّها وبحكْم علاقتها الإعرابيّة بالجزاء المُمكن غير الواجب فإنّه (أي الجزاء) يُخرجها من دلالته الإثباتيّة الخبريّة إلى الدّلالة عن شيء لم يتحقّق بعد ونطلب تحقّقه، وهو الأمر في هذا المثال:

حَسْبُكَ يَنَمِ النّاسُ ← اكْفف (إنْ تَفعَلْ) يَنم النّاس[1]

---

(١) أخذنا هذا المثال عن (ميلاد، ٢٠٠١، ٤٤٩).

نلاحظ أنَّ هذا اللّفظ «حَسْبُكَ» يَعود في أصل تكوّنه في النّظام النّحويّ إلى شكْل الجزاء، وهو شكل: «إنْ (يفعل يفعل)»، وهذا ما يجعله مفتقرا لعنصر مضمر. وعليه فإنَّ مثل هذه الألفاظ، وهي عند «سيبويه» حروف (الكتاب، ٣، ١٠٠) قد تُوهِم من خلال بنيتها أنَّها مفيدة للإخبار إلَّا أنَّ تعلّقها بالجزاء جعلها في باب الحروف التي تتنزل منزلة الأمر والنّهي على حدّ قول صاحب الكتاب (السّابق).

إنَّ طرح «سيبويه» للمسألة بهذا الشكل يُرسّخ مظاهر العدول في الأساس النّحويّ، ويجعل دلالة الأقوال مُرتبطة أشدَّ الارتباط بتمثّل بنائها العامّ. وهذا يَدعم تَصوّرنا لعلاقة البنية بالدّلالة وردّها إلى المتكلّم العامل الأوّل الذي يتحكّم في كامل ضُروب القوْل بما رسخ عنده من اعتقاد، وهي قدرة وفّرها النّظام النّحويّ للمتكلّم، غير أنَّنا نشير إلى أنَّ للمقام دورًا مهمّا في هذا السّياق ذلك أنَّ وراء هذا البناء غايات وأغراضًا يَطمحُ المتكلّم إلى تحقيقها، وهي أغراضٌ مرتبطة بالمخاطَب الذي يُوجّه إليه الكلام. بناءً على ذلك، فإنَّ وراء الأمر بصيغة الإثبات نكتًا وأغراضًا، هي أساس بناء الخطاب بهذه الطريقة، فنّظم الكلام وراءه مزايا ومقاصد وأغراض.

وقدْ لا نُجانب الصَواب إذا قُلنا إنَّ الأصوليين لهمْ باعٌ في دراسة مثل هذه الظّواهر، فإليهم يَعود الفضل لاهتمامهم بمثل هذه الأغراض لا سيما أنَّهم أولوا قيمة للأوامر والنّواهي باعتبار مقاصد الشّارع. وفي هذا الإطار نُنبه إلى القيمة الحجاجيّة لفعلي الأمر والنّهي باعتبارهما فعليْن لا نحكي بِهما واقعًا، وإنَّما نطلبُ ونأمرُ وننهى بهما بحكْم الاستعلاء وسلطة الخطاب. ولـمّا كانت هذه الأغراضُ عديدة مُرتبطة بمقاصد المتكلّم وغاياته فإنَّنا التزمنا بما وجدنا عند النّحاة والبلاغيّين لضَبْط جملة من المعاني لعلّ أبرزها فيما يتعلّق بالأمر:

- إظهارُ الحرص على إيقاع الفعل المطلوب، فالطّالبُ متى تَبالغ حرْصه فيما يطلب، ربما انتقشتْ في الخيال صُورته لكثرة ما يُناجي به نفسه، فيخيّل إليه غير الحاصل حاصلًا، حتى إذا حَكم الحسّ بخلافه غلّطه تارة، واستخرج له محملا أخرى» (المفتاح، ٣٢٥).

- امتناع أنْ تأمر من هو فوقكَ نظرًا لما يتطلّبه المقام «كقول العبد إلى المولى: «ينظر المولى إليّ ساعة»» (عروس الأفراح، ١، ٥٦٥).
- التّلطف في إيقاع المطلوب والاحتراز عن صورة الأمر، مثل أنْ تقول لصَاحبك: «تأتيني غدًا عوضًا عن ائتني» (المفتاح، ٣٢٥)، وذلك لما في الأمر من الاستعلاء الذي قد يُقلق المخاطَب في حالة الطّلب.
- التّرغيب، وقد وجدنا هذا الغرض في قوله تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ففي الآية معنى ترغيب الوالدات لكي يُرْضعْنَ أولادهنَّ حوْلين كاملين، والشّيء الذي يقرّب هذا المعنى (التّرغيب) رغم سلطة الاستعلاء من الله هو أنّه أمرٌ على سبيل التّلطف لا الإجبار على الانصياع.

وقد لخّص القزويني هذه الأغراض فقال إنَّ «الخبر يقعُ موقع الإنشاء، إمّا للتفاؤل، أو إظهار الحرْص أو للاحتراز عن صُورة الأمر، كقول العبد للمولى إذ حوّل عنه وجهه: «ينظرُ المولى إليّ ساعة»، أو لحمل المخاطَب على المطلوب، بأنْ يكون المخاطَب ممن لا يحب أن يكذّب الطّالب أو لنحو ذلك» (الإيضاح، ١١٨).

الإثبات ⟵⟶ الأمر	المعاني الأغراض
استرسالٌ دلاليٌّ نظاميٌّ بين عملين لغويين أصليين	- إظهارُ الحرْص في وقُوع الفعل المطلوب. - التلطّف والتّرغيب. - المبالغة في المسارعة للامتثال. - الاحْتراز عن صُورة الأمر.

وعلى وجْه العموم، فإنَّ ورود الأمر والنّهي -وهما من الأعمال اللّغويّة الأصليّة- بنية إثباتية يكشفُ عن حقيقة مهمّة في الثّابت المشترك بين الثّالوث (الإثبات، الأمر، النّهي)، وهو مُشتركٌ بنيويٌّ نظاميٌّ تتقاطع فيه مقولات كلّ عمل لغويّ مع الآخر، حيث تتولّد الأغراضُ والمقاصدُ. بناءً على ذلك الفهم يتهافت الفصل بين الخبر (الإثبات)

مـن ناحيـة والإنشـاء (الأمـر والنّهـي) مـن ناحيـة ثانيّـة، ويصبـح أيّ طـرْح لمسـألة الحـدود بـين ضـربَيْ الـكلام مجـرّدًا مـن جـدواه. وتبعًـا لذلـك، نقـرُّ مبـدأ الاسترسـال بينهمـا ونفتـحُ المجـال أكـثر لفهْـم دائريّـة الأعمـال اللّغويّـة.

٣-٢- الإثبات ومعنى الدّعاء:

حُمل الدّعـاء في أصْـل تكوّنـه علـى صيـغ أخـرى حافّـة بـه، ولعـلّ مـن بينهـا صيغـتي الأمـر والنّهـي، وهـذا مـا جعـل صاحـب الكتـاب يتحـدّث عنـه في بـاب الأمـر والنّهـي (الكتـاب، ١، ١٤٢). إلّا أنّ ذلـك لا ينفـي وجُـود صيـغ أخـرى يقـع بهـا الدّعـاء مـن مثـل التّعبـير عنـه بصيغـة الخـبر الإثباتيّـة، يقـول هـارون معرّفًـا الدّعـاء: «الدّعـاءُ هـو طَلـبُ الفعْـل أو الكـفّ مـن الأدْنى إلى الأعْلـى، ولـهُ ثـلاث صيـغ: صيغـة الأمْـر، صيغـة النّهـي، صيغـة الخَـبر» (هـارون، ٢٠٠١، ١٦). فالدّعـاءُ مَعـنى يـأتي بصيغـةٍ مُثبتـةٍ أحيانًـا، فـترى الـكلامَ في ظاهـره في شـكْل بنيـة إثباتيّـة إلّا أنّ المعـنى بخـلاف ذلـك. فكيـف ذلـك؟ ومـا الضّابـط المحـدّد لخـروج بنيـة الإثبـات للتّعبـير عـن معـنى الدّعـاء؟

للوقـوف عنـد هـذه الظّاهـرة عُدنـا إلى تصـوّر النّحـاة والبلاغيّـين والأصوليـين، فوجدنـا إشـارات مهمّـة في كثـير مـن المواضـع، وهـو تصـوّرٌ يكشـفُ عـن تداخـل الأعمـال اللّغويّـة تداخـلًا يصعـب فيـه محاصـرة المعـنى. فـنرى الدّعـاء مثـلا يُنجَـز بصيغـة الأمـر حينًـا والإثبـات حينًـا آخـرَ، ويُفسّـر ذلـك بجملـة مـن المـبرّرات والعلـل. فأمّـا النّحـاة فبدأنـا مـع الكتـاب لـ«سـيبويه» باعتبـاره النّـص المؤسّـس في المسـائل النحويـة، حيـث أشـارَ فيـه «سـيبويه» إلى البنيـة الخبريّـة الإثباتيّـة الدّالـة علـى معـنى الإنشـاء، وتطـرّق بالأسـاس إلى القسـم والدّعـاء. وقـد بـيّن أنّ صيغـة الإثبـات وإنْ دلّـتْ في شـكلها علـى معـنى الإثبـات فإنّهـا تفيـدُ معـاني إنشـائيّة وعندمـا نقـول إنشـائية فنحـن نقصـد في هـذا الموضـع معـاني بلاغيـة بالنسـبة إلى الإثبـات؛ لأنّ الإثبـات هـو الوجْـه المقابـل للإنشـاء باعتبـاره (الإثبـات) الممثّـل الأبـرز للخـبر وإنْ كنّـا نـرى النّفـي خـبرًا. وقـد توسّـع «سـيبويه» في معـنى الدّعـاء في نحـو «يَرحَمُـك اللهُ»،

وهي خبريّة لفظًا ودعائيّة معنى، يقول: «(...) وذا بمنزلة يَرْحَمُكَ اللهُ، وفيه معنى الدّعاء، وبمنزلة: اتّقى اللهَ امرُؤ وعَمِلَ خيرًا، إعرابه إعراب فَعَلَ، ومعناه معنى لِيَفْعَلْ، ولِيَعْمَلْ» (الكتاب، ٣، ٥٠٤).

إنَّ وقُوف «سيبويه» عند هذه الظّاهرة يَأتي في إطار حَديثه عن مَجيء الأمر بصيغة الخبر للدّلالة على معنى الدّعاء، يقول: «اعْلَمْ أنَّ الدّعاء بمنزلة الأمر والنّهي، وإنَّما قيل: «دعاءٌ» لأنَّه استُعْظِمَ أنْ يُقالَ: أمرٌ ونَهْيٌ. وذلك قولك: اللهمَّ زيدًا فاغفرْ ذَنبهُ وزيدًا فاصلحْ شأنَهُ... وتقول: زيدًا قطعَ اللّهُ يدهُ، وزيدًا أمرَّ اللّهُ عليه العيْش؛ لأنَّ مَعناه معنى: زيدًا ليقطع الله يدهُ»(الكتاب، ١، ١٤٢). وقد اهتمَّ أساسًا بألفاظ الدّعاء التي تنزعُ إلى إضمار أفعالها وإبدالها بالمصادر النّائبة عنها في الإفادة بهذا المعنى، مثال قولك «سقيا» «ورعيا»، وللجرجاني في ذلك قول فهو يرى «أنَّ «ليغفرْ الله لزيد» في اللّفظ خبرٌ، وفي المعنى دعاءٌ مجزوم نحو ليَغفرْ الله لزيدٍ؛ لأن أصل الدّعاء أنْ يكونَ مجزومًا باللاّم» (المقتصد، ٢، ١١٠٤).

إنَّ اللافت للانتباه في هذا السّياق، قضية «إضْمار الفعل» باعْتبار أنَّ الإضمار قدْ يؤدّي إلى اخْتصاص المصادر النّائبة عنه بالطّلب، فأنتَ يُمكن أنْ تَدعو بقولك «سقيا» وأنتَ تقصدُ «فلْيسقهِ اللهُ سقيا» فَتضمر الفعْل وتأتي بمَصْدر ينوبُ عنه. وهذا الطّرح ينبئ منْذ البداية عن نوْع العلّة أو الضّابط الذي يَستندُ إليه «سيبويه»، فهو ضَابطٌ نحويٌّ يقوم على تقدير فعلٍ غائبٍ نابَ عنه المصْدر، ومردّ ذلك أنَّ «هذه المصادر إنَّما تَكون مَنصُوبة على إضْمار الفعْل إذا كانَ في نفْس المتكلّم ونيته فدلتْ تلك المصادر عليها»(ميلاد، ٢٠٠١، ٤٥٠). وقد بيّن «ميلاد» أنَّ نزعة الإضمار[1] في هذه المصادر دليلٌ على اخْتصاصها بالطّلب، وأنَّ التّعجيم اللّفظيّ ليس إلَّا تحديدًا لنْوع الطّلب كأنْ يكون الدّعاء للمدعُو أو عليه، ومنْ هُنا كان الفعْل المُضمر مسندًا إلى الله تعالى ومُختصًا بمعنى

(١) للتوسّع راجع دراسة المكي لبنية الدّعاء بالعودة إلى رؤية سيبويه في قضية إضْمار الفعل في المَصادر ودلالة ذلك على الطّلب. (المكّي، ٢٠١٣، ١١١).

الدّعاء، ويكون نفس الفعل «مُسندًا إلى المتكلّم إذا أراد أنْ يُنشئ الحمْدَ ويُوقع الثّناء أو التّحية، أو أراد أنْ يَسْترْحم» (السّابق، ٤٥٠).

وجْه الطّرافة في هذا الطّرح هو في احْتكام «سيبويه» إلى الضّابط النّحويّ التّركيبيّ في التّحليل، وهذا يدلّ على استناده في التّعليل على مستوى من مُستويات النّظام بعيدًا عن دوْر المقام وإنْ كان وجُوده ضمنًا. نصرّح بهذا؛ لأنّنا نتحدث عن الأغراض البلاغيّة المتحقّقة من بنية الإثبات التي تقتضي أنَّنا في مُستوى يُحتم علينا الاستدلال بعناصر خارج التّركيب إلَّا أنّ اعتقادنا بأنَّ البنية تَسْتبطن المقام، وأنَّ النّحو يَستبطن البلاغة هو الذي جعلنا نقرّ أنَّ الطّرافة في هذا الموقف تكمن في قدرة هؤلاء على تمثّل الظاهرة اللّغويّة والاستدلال عليها.

ولئن كانت ضَوابط «سيبويه» تَحُوم حول القدرة النحوية فإنَّ ذلك لم يَمنعهُ من تَوسيع النّظر في تحديد ضَوابط العُدول ببنية الإثبات للتّعبير عن معنى الدّعاء، فكان الضّابط المقاميّ حاضرًا إلَّا أنَّه حُضور شديد الصّلة بالضّابط النّحويّ، بيان ذلك أنَّ للمقامَ حضورًا داخل البنية، وأنَّ المتكلّم يَستحضر المقام في عملية بناء الكلام. فنحن نزعم أنّ البنية المجرّدة تستبطن مقاماتها مما يجعل أي طارئ مقامي مُتكهَنًا به مسبقا، ونجد له ما يفسّره.

وقد علّل «المُبرّد» ظاهرة ورُود الدّعاء بألفاظ الخبر من مثل رَحمهُ اللهُ ورحمكَ اللهُ، يقول: «إنّما كانَ كَذلك لعلْم السّامع أنّكَ لا تُخْبرُ عن الله عزّ وجلّ وإنّما تَسْألهُ» (المقتضب، ٤، ١٧٥)، ويقولُ أيضا «ومنْ ذلكَ قولهم: غَفرَ اللهُ لزيدٍ، لفظهُ لفْظ خَبر ومَعناهُ الدّعاء» (السّابق)، ومردّ ذلك أنَّ المقام لا يُمكن أنْ يكونَ فيه الدّاعي إلَّا سائلًا اللهَ الرحمة[1]. وقد اهتمَّ ابن فارس بورُود الدّعاء بألفاظ الخبر ضمن باب «معاني الكلام» يقول: «ويكونُ اللّفظُ خبرًا والمعنى دعاء وطلب، وقد مرَّ في الجملة، ونحوه: «إياكَ نعبدُ

(١) لقد اسْتند «المُبرّد» إلى المقام في بيان أنَّ الدّاعي لا يُمكن أنْ يكون إلاّ سائلاً الله الرحمة.

وإياكَ نَستعينُ معناه: فأعِنّا على عبادتك. ويقول القائلُ: «أستغفرالله» والمعنى اغْفر» (الصاحبي، ١٣٤).

وقد تَواصل اهْتمامُ النّحاة بعد «سيبويه» بخُروج بنية الخبرالإثباتيّة للدّلالة على معنى الدّعاء إلّا أنَّ تناولهم كانَ مُختلفًا، لا سيمَا أنَّهم حَاولوا التّفريقَ بين المصادرالمعبّرة عن الدّعاء والأخرى التي يُوقع بَها الحَمْد والشّكر. وقد بيّن «ميلاد» أنَّهم وقعوا في اضطراب[1] في تَفريقهم الدّعاء من الَحمْد والشكر. ولعلّ أهمَّ ما تَطرّق إليه هؤلاء عدّهم الدّعاء إنشاءً طلبيّا، وقد ضَبطوا جُملة من القواعد من قبيل اعتبارهم أنَّ الماضي[2] يَنْصرفُ إلى الاسْتقبال بالإنْشاء الطلبيّ مثل قَوْلك داعيا: رَحِمَك اللهُ، وهذا ما رأيناه عند «الرّضيّ»، يقول: «اعْلم أنَّ الماضي يَنْصرفُ إلى الاستقبال بالإنشاء الطلبيّ، إمَّا دعاء نحو: رَحمَك الله، وإمَّا أمرًا، كقول عليّ رضي الله عنه في النهج: «أجزأ امرؤ قرنه، وآسى أخاه بنفسه» (شرح الرّضيّ، ٤، ١٢). ويشيرُ «الشريف» إلى أنَّ الماضي قدْ يَخرجُ إلى غيرالواجب «إذا وقعَ في حيّزما ليس واجبًا كوقوعه في حيّزالدّعاء والعقْد والشّرط» (الشريف، ٢٠٠٧، ٦١).

قد لا نُبالغ إذا اعتبرنا أنَّ الطّرح البلاغيّ هو الذي حازَ على القسْط الأكبرفي مُباشرة هذه القضية باعتبارأنَّ زاوية نظرالبلاغيّين مُختلفة عن دراسة النّحويّين، وباعْتبار أنَّ البلاغيين يَهتمّون بدلالة الأقوال البلاغيّة التي يطمحون من ورائهَا تبليغ جُملة من الأغْراض والمقاصد، وهي دَلالة تتسم بحُضورالمقام حضورًا قويًّا نظرًا لأنَّ البلاغة عامّة تدرسُ القول ومُطابقته للحال. ولعلّ منْ أبرزالبلاغيّين الذي اهتموا بدَلالات الإثبات البلاغيّة المحققة أساسًا لمعنى الدّعاء نجد «السكاكي» حيث بَحث في خُروج الطلب

(١) أشار «ميلاد» إلى وقوع النّحاة في اضطراب في تمييزهم الدّعاء من أعمال الحمد والشكر. (ميلاد، ٢٠٠١، ٤٥٧)

(٢) فعل الماضي هو فعل موضوع للإخْبارعن الواجب عند سيبويه، وهذا ما برّربه إبدال فعْل الأمر بفعل الماضي للدّلالة على الدّعاء (الكتاب، ١، ١٤٢).

لا على مُقتضى الظّاهر، أو تَضمين الخَبر مَعنى الطّلب، وهو تحوّل دلاليّ على مستوى الصيغة يَفرضهُ المقام والحال، يقول «السكاكي»: «واعْلم أنَّ الطّلب كثيرًا ما يَخرجُ لا على مقتضى الظّاهر، وكذلك الخبر فيُذكر أحَدهما في موْضع الآخر ولا يصار إلى ذلك لتوخي نكتٍ قلَّما يَتفطّنُ لها منْ لا يَرجع إلى دربة في نوعنا هذا» (المفتاح، ٣٢٣).

ومنْ هنا نَستنتجُ أنَّ المقام عاملٌ أساسيٌّ في تحديد نوْع العمل اللّغويّ المنجز غير المباشر. وهذا ما برَّر به «السكاكي» خُروج البنية الإثباتيّة للتّعبير عن الطّلب. وعليه فالانحراف ببنية الإثبات للدّلالة على معنى الدّعاء قد تَجاوزت مستوى البناء اللّغويّ إلى ما يَقتضيه المقام «فالانحرافُ أو العُدول بين الأساليب الإنشائيّة هنا يَتجاوز مستوى البناء اللّغويّ إلى ما يَقتضيه المقام، فهو إذنْ مُستوى أوسع يتعلَّق باختيار الأساليب التّعبيرية لتستخدم في غير ما وضعت له استنادًا لما يقتضيه المقام» (لهويمل، ٢٠١٢، ٢٦). ولا يكتفي «السكاكي» بالإشارة إلى عُدول ببنية الإثبات للدّلالة على الطّلب بلْ يبيّن الغاية من ذلك في جُملة من المقاصد والأغراض التي يَروم المتكلّم تبليغها، ونخصُّ بالذّكر ما هو مُرتبطٌ بمعنى الدّعاء من قبيل التّفاؤل بالوقوع، يقول «السكاكي»: «والجهات المُحسنة لاستعمال الخبر في موْضع الطّلب تكثرُ، تارةٌ تكون قصْد التّفاؤل بالوقوع، كما إذا قِيلَ لك في مقام الدّعاء: أعَاذكَ الله من الشُبْهة، وعَصَمك من الحيرة، ووفقكَ للتقوى، ليتفاءل بلفظ المضي على عدّها من الأمور الحاصلة التي حقها الإخبار عنها بأفعال ماضية». (المفتاح، ٣٢٤). وفي السّياق نفسه تقريبًا سارَ «الزمخشري» حين اعتبر الدّعاء باللّفظ الخبر ثقة في الاسْتجابة وكأنَّه حاصلٌ بالضرورة، يقول صاحب الكشاف: «ونحوهُ قولهم في الدّعاء: رحمك الله، أخرج في صُورة الخبر ثقة بالاستجابة، كأنَّما وجدت الرحمة فهو يُخبر عنها» (الكشّاف، ٢، ١٣٢). ولعلّ المحدّد الرئيسي في خُروج ببنية الخبر الإثباتيّة للتّعبير عن معنى الدّعاء هو المقام نظرًا لأنَّ الغاية بلاغيّة بالأساس.

إنّ اللاّفت للانتباه في هذا الشّاهد أنّه بالرغم من أنَّ المقام مقام دعاء وهو ما يَقتضي استعمال فعْل أمر يدلُّ على الدّعاء مثل لفظ «اللّهم»، فإنَّ المتكلّم استعملَ

فعلًا ماضيًا يَدلُّ على حصول الفعْل وعدم الشكّ في وقُوعه عكْس لفْظ «اللّهم» الذي لا يدلّ على تَحقّق الفعل وحصوله في زمن الماضي. ونشير هنا إلى إشكال نراهُ في غاية الأهمية: إذا كانَ الدّعاء عند النّحاة والبلاغيّين مُدرَجا في باب الأمر الدّال على الإمكان، فلماذا يقعُ اعتماد فعل الماضي الدّال على الوجُوب؟

نجد الإجابة عند النّحاة حيث اعْتبرُوا اسْتعمال الماضي عدولًا بالصيغة لتدلّ على ما يَدلُّ عليه الطّلب؛ ولذلك نرى اللّفظ في ظاهره خبرًا والمعنى دعاء، كأنْ تقُول مثلًا: «زيدًا قَطَعَ اللهُ يَدهُ» لأنَّ معناهُ معنى «زيدًا ليقطعْ الله يدهُ» (الكتاب، ١،١٤٢). وتساوقًا مع هذا التّفسير أشارت «سميّة المكي» إلى كوْن «الماضي عند النّحاة ماضيا لفظًا ومعنى وماضيا لفظًا دُون معنى، فتُصرَف الصيغة الواحدة إلى دلالتين مُختلفتين: الوجُوب والإمْكان» (المكّي، ٢٠١٣، ١١٥).

إنّ لخروج البنية الإثباتيّة الخبريّة للتّعبير عن معنى الدّعاء غاياتٍ عدّة يَرغب المتكلّم في تبليغها حسب مُقتضيات المقام. وتأكيدًا لذلك تحدّث «ميلاد» عن «الإنشاء البلاغيّ بألفاظ الخبر»[١] فنبّه إلى العدول بألفاظ الخبر للدّلالة على عدّة معانٍ من مثل الدّعاء. وقد نقد «ميلاد» تصوّر البلاغيّين في تعليلهم لخروج الخبر للدّلالة على الإنشاء يقول: «إنَّنا نعتقد أنَّ تعليل البلاغيّين لإيقاع الإنشاء بألفاظ الخبر في مثل هذا النوع مما سمّوه «خروج الخبر لا على مقتضى الظاهر» لا يَخلو في الحقيقة من التّأويل والتّعميم فهي مقاصد يَختلط بعضها ببعض ويُمكن أنْ يقع جميعها على الدّعاء لتأويله بما ذهبوا إليه من تأويلات عامّة» (ميلاد، ٢٠٠١، ٤٦٤).

---

(١) تعرّض «ميلاد» في أطروحته إلى دراسة الإنشاء البلاغيّ بألفاظ الخبر، وقد برّر اختياره للفظ الإنشاء البلاغيّ بأنّه لا يقع إلّا في مستوى الإنجاز نظرًا لعدم وجود بنية نحوية تقوم على علاقة إثباتية وطلبية في الوقت نفسه. وتوصّل إلى نتائج قيّمة نحاول أنْ نستثمرها لا سيما في ما يتعلّق ببحثه عن الضوابط التي تحكم عدول الكلام من الخبر إلى عدّة معانٍ أخرى كالدّعاء والأمر (ميلاد، ٢٠٠١، الفصل الرابع من الباب الثّالث).

وإنْ عَرجنا على الأصُوليين فإنَّنا نجد بحثهم في قضية عدول الخبر للدّلالة على الإنشاء يُطرح في إطار الأحكام الشرعيّة ذلك لأنَّ عَملهم يختلفُ عن عمل النّحاة والبلاغيّين «بكوْنه عملًا لا يُعنَى بالنّظر في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضْع اللّغويّ فحسب، وهي دلالة عامّة اختصَّ بها النّحاة، كما لا يُعنى بالنّظر في فضيلة تلك الدّلالة، وإنّما يُعنى بمعرفة ما يُريده «الشارع» على وجْه الخُصوص والتّحقيق كأنْ يُريد إفادة مَضمون الخطاب أو التكليف بأمْر أو النّهي عنه على سبيل الإلزام أو التّخيير حتى يَسْتخرج من ذلك أحكام الوجُوب والحرمة والإباحة» (السّابق، ٣٤٤).

ولعلّ أهمَّ ما وقع مباشرته في هذا الجانب من البحْث «الصِيغ التي لم تُوضع لإفادة الأمر والنّهي بأنفسها، وإنّمَا تدلُّ عليها بصِيغ صَريحة تُؤلَّف تأليف إثبات وتقرير» (السّابق، ٣٤٥). ويَضرب ابن القيم مثلًا على ما اجْتمع فيه الإخْبار والإنشاء قائلًا: «وهذا نَحو سَلامٌ عليْكم، فإنَّ السّلامة المطلوبة لم تحصل بفعل المسلّم، وليس للمسلّم إلاّ الدّعاء بهَا ومحبتها، فإذا قال «سَلَامٌ عليكم» تضمَّن الإخْبار بحُصول السلامة، والإنشاء للدّعاء بها وإرادتها وتمنيَها» (البدائع، ٢، ٦١٠). وهذا ما نودّ بيانه في هذا المستوى من البحث حول بنية الإثبات وما تحتمل من معانٍ مقصودة بالقول.

وقد علّل «المبخوت» دلالة بنية الإثبات على معنى الدّعاء مبيّنا العلّة في هذا الانتقال، حيث يرى أنَّ للأعمال اللّغويّة حركيّةً داخل الخبر، وأنَّ هناك تفاعلًا[1] بين الإثبات والأمر أدّى إلى بروز معنى الدّعاء بلفْظ الخبر. هذا التّفاعل مُرتبطٌ بالأساس باشتراك الإثبات والأمر في وسْم الإيجاب، يقول «المبخوت»: «فلئن كانَ الإثباتُ وسمًا للإيجاب يَقتضي الإمكان الإيجابيّ وكانَ الأمر وسمًا للإيجاب يقتضي السلب، فإنَّ الدّعاء

(١) تعرّض «الشاوش» (٢٠٠١) إلى هذه القضية عند دراسته الدّعاء والقسم والتّعجب، فوقَف عند ظاهرة «التجميع والتفريع» في تصنيف الأعمال اللّغويّة، وقد تلخص موقفه في خيارين: «إمّا اعتماد الصيغة اللّغويّة مقياسًا في التّصنيف، وبالتالي ترجع مجموعة كبيرة من المعاني أي من الأعمال اللّغويّة إلى صنف واحد، وإمّا اعتماد المعنى الحاصل بالمقام وبالتالي تتفرّع المعاني وتتكاثر إلى حدّ قد يَصعب التحكّم فيه» (الشاوش،٢٠٠١، ٨٧١).

استغلّ اشتراك الإثبات والأمر في وسْم الإيجاب حتى يَعدُل عن صيغة الأمر إلى صيغة الإثبات، واستغلّ بالخُصوص التّعامل بين مُقتضى الأمر ومُقتضى الإثبات ليجمع بين السلب والإمكان الإيجابيّ جمعًا نتجَ عنه تدافع الشُحنتين السلبيتين باتجاه جَعْل المقتضى إيجابيّا من جهتين: جهَة وجُود الإيجاب في الإمكان وجهة الإيجاب المُتولّد عن سلب السلب. وهذا التّعامل هو الذي سَمح بتقديم غير الحَاصل في الخارج (أي السلب الذي يقتضيه الأمر) على أنّه حاصلٌ في الذّهن والاعتقاد (وهو خلاصة التّعامل بين السلب والإمكان الإيجابي)» (المبخوت، ٢٠١٠، ٢٣٢). وهذا في اعتقادنا موقفٌ صائبٌ يعالج هذه القضية من مُنطلق نحويّ يُنبئ عن تماسك النّظام النّحويّ باعتباره نظامًا قائما على جملة من العلاقات بين مستوياته ومرتكزًا بالأساس على علاقة البنية بدلالتها باعتبارها بنية واحدة قادرة على اسْتيعاب مُختلف هذه الأبنية.

إنّ استناد معنى الدّعاء على بنية الإثبات قد يُبرّر في الغالب بأنَّ الواضَع لم يضعْ له بنية خاصة، وإنّمَا يُنجز بأبنية أخرى من قبيل الإثبات أو الأمر. هذا الفهمُ نثمنهُ، ولكن في إطاره تُلحّ علينا تساؤلات مهمّة منذ بداية البحث ودائما ما نذكّر بها وبإحراجاتها الموضوعيّة المصاحبة لجميع المعاني المقصُودة بالقول من بنية الإثبات مفادها: لماذا تختار هذه المعاني بنية الإثبات لترتسم معانيَ قائمة بذاتها؟ وبصورة أدقّ ما الذي يَجعل الإثبات هو الأساس البنيوي لإنجاز هذه المعاني؟ أليس في أسبقية الإثبات -باعتباره أصلًا وسابقا- ما يبرّر ذلك؟ أليس في طروء الإنشاء على الخبر (الإثبات) ما يفسر اتكاء الإنشاء غير الطلبي على بينة الإثبات؟ أيكون في الإثبات باعتباره يأتي شاغرًا في مستوى صدْر الكلام «قوة جذب تركيبيّة» - إن جازت العبارة- تجعل كلّ هذه المعاني تنخزل إليه؟ أيكون الإثبات بهذا الاعتبار مهمّ الصورة المثالية لنظاميّة البنية وثباتها؟ أليس في الفقر الدّلاليّ الحاصل والثراء المُحتمل في بنية الإثبات ما يفسّر اختيار هذه المعاني لهذا البناء الأوّل؟ وتبعًا لهذا أيكون الإثبات في صورته البسيطة الممثّل الشرعي للإسناد وبديلًا إنجازيا له؟

كلّ هذه الأسئلة في الحقيقة كنّا قد أجبنا عن بعضها في ثنايا البحث ويبقى البعض الآخر محلّ اختبار، ولكن الثّابت عندنا منذ الباب الأوّل على الأقلّ أنَّ أصليّة الإثبات تعود إلى تجرّده من واسم في موضع فعل المتكلّم والمعبّر عن بنيته المحتملة لكثير من المعاني، فعدم وسْم الإثبات بحرف يجعل من بنيته غير موجّهة لمعنى مخصوص، وإنَّما يجعلها قابلة لاحتضان معانٍ متعدّدة. هذا الاعتبار يجعل من بنية الإثبات الأقرب تركيبًا من بناء الإسناد (الثنائي) هو ما يجعل جلّ معاني الإنشاء غير الطلبيّ تلتحق في مستوى بنيتها بالخبر عمومًا أو لنقلْ في جزئه الإثباتيّ على وجه الدقّة. ولا تشمل هذه الفرضيّة معاني الإنشاء غير الطّلبيّ فقط بلْ تجدُ سائر المعاني تنبني على بنية الإثبات وفي استرسال دائم معها، هذا خلافًا لأعمال مُشتقة منه مثل الدّعاء الذي نحنْ بصدد تحليله، وهو استناد ينخرط في «اعتبار بعض الأبنية أصولًا تستخرج منا أبنية فروع» (الشريف، ٢٠٠٢، ٣٦).

وفي إطار الحديث عن الدّعاء معنى مُتحقّقا ببنية الإثبات يقعُ في العادة إدراجُ المصادر الدّالة على الحمْد والشكر والتّحايا ضمن هذا التّصور، باعتبارها أقوالًا تنجزُ ببنية إثباتيّة، إلَّا أنَّها تُستعمل للإنشاء فأنتَ بها تُنشئ حمدًا أو تُلقي سلامًا أو تؤدّي تحية. ولعلّ أبرز ما يربط هذه الأعمال بالإثبات هو بنيتها الإثباتيّة التي لا نرى في ظاهرها ما يدلّ على الإنشاء، ومن هذه الأقوال نذكر:

- السّلامُ عليكمْ.
- صَباحُ الخَير.
- مَرْحَبًا بكَ.
- أهلًا وسهلًا.
- شكرًا لكَ.

إنَّ المتأمّل في طبيعة هذه الأقوال يَرى أنَّها ذات بناء إثباتيّ، حيثُ لا تجدُ لها في مستوى بنيتها ما يربطها بالإنشاء، إلَّا أنَّها تحملُ شحنة إنشائيّة باعتبارها لا تَحكي واقعًا

مُعينًا ثبت واستقرّ في الاعتقاد، وإنَّمَا هي إنشاءٌ للتحية أو الشُكر أو التّرحيب. ونحن إذْ نذكرها في هذا السّياق فإنّنا نريدُ البحث في العلل التي تَجعل هذه الأقوال ذات البناء الإثباتيّ الخبريّ لا نُحقّق بها إخبارًا وإنّما ننجزُ بها تحية أو شكرًا أو حمدًا.

إنَّ التطرّق إلى هذه الصِيغ في إطار الدّعاء وما يكونُ بمنزلته يأتي في إطار ما تعرض إليه النحاة، حيث وجدنا عندهم ما يُوحي بوجُود علاقة بين هذه الصِيغ والدّعاء ولا سيما فيما يخصّ نزعة إضْمار الفعل، يقول «سيبويه»: «ألَا ترى أنّكَ تقولُ للسائل عن تفسير سقْيًا وحمدًا، إنّما هو سَقاكَ الله سَقْيًا، وأحْمَدُ اللهَ حَمْدا» (الكتاب، ١، ٣٥٣). وكذلكَ الحال بالنّسبة إلى أعمال التّحية والتّرحيب أو الشكر فهي في الأصْل مُنتصبة على إضْمار الفعل فقولك:

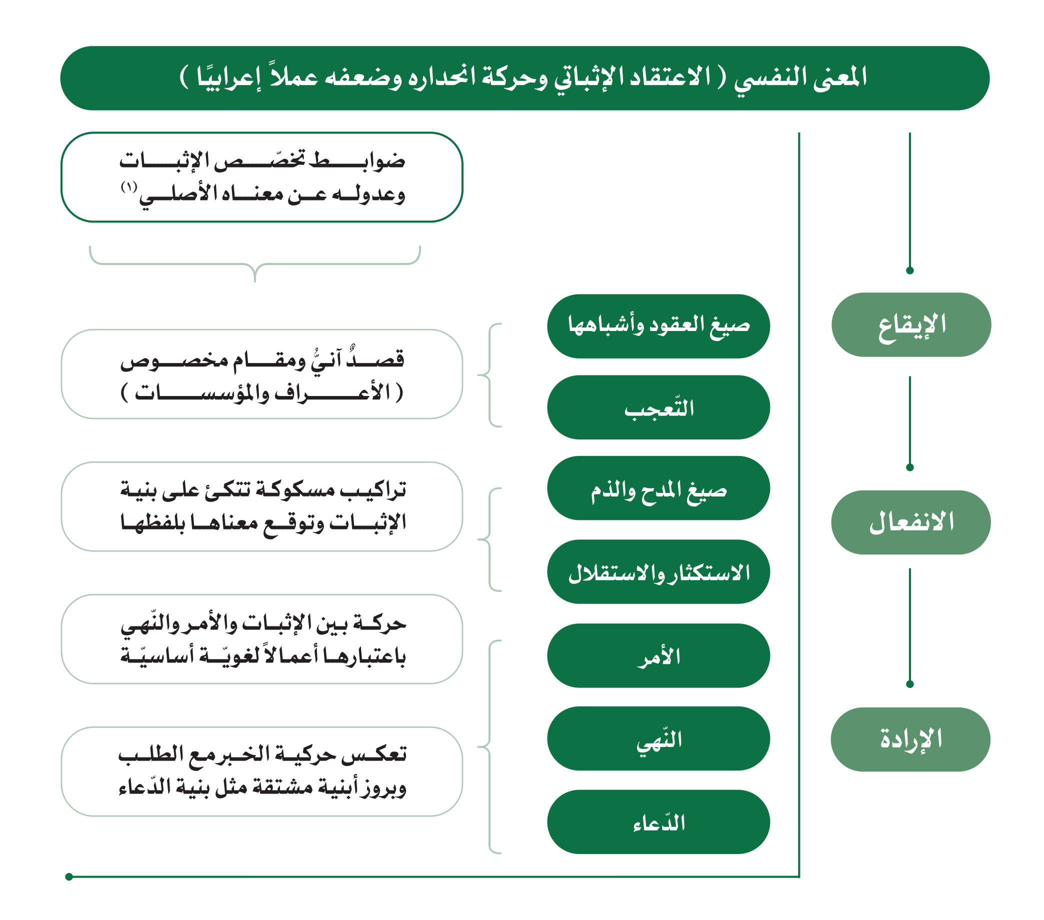
- «مرحبًا بكَ»: في الأصْل «أرحّبُ بك ترحيبًا»: فانتصبَ على إضْمار الفعْل مثل ما هو في الدّعاء.

ورغم هذا التّقارب بين الدّعاء وهذه الصيغ المجعولة لإيقاع الحمْد والشكر والتّحية فإنّ من النّحاة من اعتبرها مختلفة عن الدّعاء، ذلك أنَّ مصادر هذه الأفعال أخبارُ يُخبر بها عن نفسه، يقول «ابن يعيش» في حديثه عن هذه المصادر: «وذلك أنَّ هذه المصادر أفعالها النّاصبة لها المضمرة أخبارٌ يُخبر بها المتكلّم عن نفسه، وليست بدعاء لأحد أو عليه، فلمْ تكن منها من هذا الوجه...» (شرح المفصل، ١، ١١٤). أمّا عن قضية الإنشاء في هذه الصيغ فنظنُّ أنَّ الإنشاء دخلها من باب أنَّها كالصيغ المسكوكة في الدّلالة على هذه المعاني وإنْ كان التّصرف فيها جائزا إلّا أنَّ الشّيء الأساسيّ أنَّها كالألفاظ المُتواضع عنها في إطار عرفيّ اجتماعيّ لإنشاء هذه الأعمال. ولعلّ الطّريف في مثل هذه الأقوال أنَّها تختزل وضعًا تداوليّا بأكمله، فهي كالتّراكيب الناقصة التي تقول الكثير بالقليل، فقولك: «أهنئك» يعكسُ بلفظ واحد مراسمَ الفرح أو الاحتفال، والمتكلّم في استعماله عبارة التّهنئة هذه يرتكز على عناصر المقام في إتمام قصده، فإنجاز هذا العمل لا يتمُّ إلّا

باستحضار عناصره التّداوليّة، وهذا في اعتقادنا ما جعل فلاسفة اللّغة يخلطون في تحديد هذه الأعمال ويجعلونها في المرتبة نفسها مع أعمال لغويّة أصليّة من مثل الإثبات دون تبيّن الفوارق بينهما.

وأبرز ما يُمكن أنْ نستنتجه من دراستنا لدلالة بنية الإثبات على معنى الدّعاء أنَّ:

- الدّعاء صيغة نمطيّة لم يضعْ لها الواضع في العربيّة تركيبًا مخصوصًا تتحقّق به، بل يتحقّق بتراكيب إثباتيّة داخل استعمال مُحدّد. وهذا عائدٌ إلى أسبقية اعتبارية للإثبات على سائر معاني الكلام إذ نرى جلّ المعاني ومن بينها الدّعاء تختار بنية الإثبات أساسًا بنيويًا تقوم عليه. هذا الفهم ينخرط في تقسيم «المبخوت» للعمل اللّغويّ إلى نظاميّ (الإثبات) وقوليّ مقاميّ (الدّعاء).
- الدّعاء عملٌ مستخرجٌ من القول باعتباره استعمالًا للجملة في المقام، وهذا ما يفسّر أنّ الاستدلال عليه أقرب إلى المقام منه إلى النّظام. ويأتي هذا في إطار اعتبار الإثبات عملا لغويًا أساسيًا (نظاميًا) في مقابل إنجازه في مقام مخصوص، وهو ما يولّد عملًا قوليًا (إنجازيًا). وهذا تقسيم له من الاعتبارات المنهجيّة الكثير باعتباره يَربطُ المنجز بالنظاميّ ويفسّر حقيقة الاسترسال بينهما.
- الدّعاء - استنادًا إلى مبدأ حركيّة الأعمال اللّغويّة - عملٌ مشتقٌ من عمل لغويّ أساسيّ هو الإثبات، ولمّا كانت كلمة الاشتقاق تحمل في دلالتها أخذ الشيء من الشّيء فإنَّ المُشتق يأخذ سِمات المُشتق منه، وهذا قولٌ يقتضي أنَّ ما هو قوليٌّ أساسه ذلك العمل اللّغويّ الرئيسيُّ، ووراء هذا أمرٌ آخرَ هو أنَّ المقام مشدودٌ للنظام.



(١) نلاحظ أنّ ضوابط عدول الإثبات وانحداره وضعفه ايقاعًا وانفعالاً وإرادة تتراوح بين البنية والدّلالة، فالإثبات في كلّ مراحل ضعفه وتخصّصه عملًا إعرابيّا حافظ على بنيته في حين مثّلت الدّلالة فيها غير مستقرة، وهذا المبدأ ضروري في فهم ثبات البنية في مقابل فوضى المعنى وما تتطلبه المقامات والأحوال.

خاتمة الفصل الأوّل

توقفنا في هذا الفصل عند المعاني الإنشائيّة المتحقّقة من بنية الإثبات، وقد توزّعت هذه المعاني إلى ثلاثة أوجْه تقريبا. فرأينا خروج بنية الإثبات للدّلالة على معاني الإيقاع في مرحلة أولى، وقد ركزّنا عملنا فيه على صِيغ العُقود وما يكون بمنزلتها من الكلام الذي نحيا به، فتبينا لنا أنّها صيغٌ تنجزُ ببنية إثباتيّة خبريّة إلّا أنَّ معناها يحمل معنى الإيقاع باللّفظ، فقولك شيئا ما هو إنجاز لشيء ما. ولعلَّ الطّريف في هذا العنصر هو التوقّف عند الضّوابط التي تجعل مثل هذه البنية تفيدُ معاني الإيقاع باللّفظ، حيث وجدنا أنَّ صِيغ العقود تكتسب سِمة الإيقاع من خلال الفعل المعجميّ في صدْر الكلام الذي احتل موضع فعل المتكلّم، وهو موضع العامل الإعرابيّ ليضعف العامل المؤسّس للإثبات (الاعتقاد) بالقصْد الآنيّ ليفيد الإيقاع بالفعل في تقاطعه مع السّياق والأعراف والأحوال، فقد رأينا أنَّ مراسم البيع والحكم في المحكمة والطلاق هي مراسمُ شرّعتْ لها الأعراف والمؤسسات لتكسبها فعل الإيقاع وقدرته.

ولئن ضعف هذا الاعتقاد الإثباتيّ في صيغ العُقود بسبب تأثير السّياق الثقافيّ، فإنَّه في مرحلة لاحقة رأينا أنَّه تخصَّص انفعالًا مع التّعجب وصيغ المدْح والذمّ والاستقلال والاستكثار. وقد تبيّن لنا أنَّ تعامل موْضع فعل المتكلّم مع الإحالة تحت ثنائية الانتشار والانخزال هو الذي فسّر ثبات البنية الإثباتيّة وتعدّد معانيها، فبنية الإثبات بنية حاضرة في كلّ هذه صيغ باختلاف معانيها، فهذه الصيغ المسكوكة في النّظام النّحويّ لها بنية خاصة غير قابلة للتّصرف. وبهذه البنية يكون إيقاع هذه الأعمال، ولكن الغريب هنا أنَّ هذه الصيغ تختار بنية الإثبات لترتسم معاني مقصودة بالقول.

وقد مثّل خروج الإثبات للدّلالة على معاني الطّلب مثل الأمر والنّهي والدّعاء مرحلة ثالثة في إبراز المعاني المتحقّقة ببنية الإثبات، وهذا الخروج قد فسرناه في إطار تعامل بنيويّ بين الإثبات وأعمال الطّلب، وهو تعامل بين أعمال لغويّة أصليّة في المستوى المقوليّ باعتباره مستوى مجرّدًا، يعكس حركيّة واضحة داخل الأعمال اللّغويّة، من قبيل

تعامل الإثبات مع الأمر الذي ولّد الدّعاء المنجز بالإثبات والمحقّق للإنشاء. وقد توصلنا في خروج بنية الإثبات للدّلالة على الأمر والنّهي والدّعاء إلى جملة من الأغراض والمعاني التي تحدّد في المقام الذي قِيلت فيه، ومن بين هذه الأغراض إظهارُ الحرْص على وقوع الفعل المطلوب، والمبالغة في المسارعة للامتثال، والاحتراز عن صورة الأمر، ثمّ التّلطف والتّرغيب... إلخ. وهي أغراضٌ يقع الاستدلال عليها في سياقها العام. وهذا المبدأ مهمّ باعتبار أنَّه يُفسّر لنا مستوى الأغراض في علاقته بالمستوى النظاميّ للأعمال اللّغويّة.

هذا المنطق في انبناء المعاني على بنية الإثبات والذي يعود بالأساس إلى بنائه النّحويّ الأوّل يكشف عن قدرة البنية النحوية الإعرابيّة على التكهّن بكل ضروب الإنجاز هذه، وهي قدرة متأتية من قدرة النّظام النّحويّ على استيعاب مُتغيرات الإنجاز، إضافة إلى أصليّة الاعتباريّة للإثبات باعتباره معنى خبريًّا في أبجديات التفكير النحوي والبلاغي العربيّ. وهي فرضيّة صاغها النّحاة والبلاغيون لضبط معاني الكلام، ولها علاقة بفرضيّة بحثنا القائمة على اعتبار شغور صدر الكلام في الإثبات أساسًا مُحتملًا لهذه المعاني، حيث جعلت منه أصلًا يستوعب كامل ضُروب القول وسائر المعاني خبريّة كانت أم إنشائيّة لتكون طارئة عليه طروء الإنشاء على الخبر، وكاشفة في الإطار نفسه عن تخوم البنية والدّلالة، وحاملة في قالبها العامّ صورة النّظام النّحويّ المتّسم بالحركة في علاقته بالمنجز.

الثّابت في هذا التّصور لعلاقة بنية الإثبات بالمعاني المقصودة بالقول على اختلافها هو أنَّه يُوجد قاسم مُشترك افترضنا منذ البداية أنَّه بنيويّ مُوغل في التّجريد ومُؤسس على إمكانات النّظام بما يَسمح بتفسير التّقاطع الحاصل لحظة الإنجاز ويَجدُ لفوضى الاستعمال قوانين تُحرّكها، ويُفهم في إطارها هذا التّعايش بين الإثبات مثلًا وسائر الأعمال المتحقّقة منه.

الفصل الثّاني

الإثبات والمعاني المتحقّقة من خرْق مقتضيات التّخاطب "خُروج الكلام على خلاف مُقتضى الظّاهر"

«إنَّ هذه الأغراض المختلفة المُعلّقة بالإثباتات هي التي تجعل منه مجالًا واسعًا للتصرّف والمفاوضات بالكلام حول واقعنا ووجودنا وتصوّراتنا عن الكون, فليس من يُثبت مُعتقدًا في صدْق إثباته ناطقًا آليا بمحتوى صادق»

(شكري المبخوت - ٢٠١٠- ص ١٨٦)





تمهيد

يُعتبر خُروج الكلام على خلاف مُقتضى الظّاهر[١] مستوى ثريًّا[٢] جدًا نظرًا إلى أنَّ مجال المعاني فيه مُتعدّد، وقد يستعصي علينا حصرها مبدئيًا؛ لأنَّها معان تتعلّق بما في نفس المتكلّم من مقاصد وأغراض. وتنبني في أساسها على خرْق الشُروط التّخاطبية التي يقتضيها التّواصل، ومن مظاهر هذا الخرْق أنْ يُنزَّل غير المُنكر للخبر مَنزلة المُنكر، أو ننزّل المنكر منزلة غير المُنكر، وذلك بغية تحقيق جملة من الأغراض كالإهانة، والتّحقير، والتّهكم، والتّعظيم، والتّفاؤل، والتّشويق... إلخ.

إنَّ الأساس الذي ننطلقُ منه في قضية البحث عن هذه المعاني المتحقّقة من القول الإثباتيّ يعود في نظرنا إلى الاعتقاد المؤسّس لهذا العمل، وهو مبدأ عولنا عليه منذ بداية بحثنا في قضية الوجُوه والفروق المتحقّقة من بينة الإثبات. ونعتمد في تأكيد ذلك على القواعد الأساسيّة التي تُسيّر التّخاطب في عمل الإثبات، حيث يكشفُ لنا كلّ خرقٍ لقاعدة من القواعد كيفيّة بروز معانٍ جديدة.

---

(١) نشير في هذا الإطار إلى أنَّ مبدأ خروج الكلام على خلاف مُقتضى الظّاهر قد ارتبط في أساسه بوجوه البيان، فقد اعتبره «الجرجاني» مدار الكناية والمجاز (الدّلائل، ٦٦). وقد يُقصد به في عمومه كلّ خروج للعمل اللغويّ عن معناه الأصليّ، وهذا ما يجعل منه مبدأ فيه نوع من التعميم؛ لذا فإنَّ استعمالنا له سيكون في مقابل إخراج الكلام على مُقتضى الظّاهر. ولمّا كان إخراج الكلام على مقتضى الظّاهر يُبنى على أساس مراعاة الحالة النفسيّة للمخاطب وتمثّل حضوره في الخطاب، فإن خروج الكلام على خلاف مُقتضى الظّاهر سيكون خاصًا بخرق هذا المبدأ والتّلاعب بالطّرف المقابل وتشويش عملية الخطاب برمتها، ومن هذا المنطلق فإنّنا ارتأينا المحافظة على المبدأ في بساطته لما فيه من وضوح في تتبّع معاني الإثبات البلاغيّة.

(٢) يُعدّ الإثبات من أكثر الأعمال اللّغويّة ثراء من حيث معانيه وأغراضه، ويعود ذلك في اعتقادنا إلى معطيين: المعطى الأولّ هو تجرّد الإثبات من الوسْم في محلّ فعل المتكلّم مما جعله ذا طاقة احتمالية كبيرة، أما المعطى الثّاني فهو مرتبط بفرضيّة اعتباريّة تحكمها خلفيات عقائدية ترى أنَّ الإثبات أصل المعاني نتيجة اندراجه ضمن الخبر باعتباره أصل الكلام وهو كما يقول السكاكي: «(...) لكثرته وقلة ما سواه بالنسبة إليه بشهادة الاستقراء وتنزيل الأكثر منزلة الكلّ بحكم العرف» (المفتاح، ١٤١).

ولـمّا كانـت القاعـدة الأساسـيّة المسـيّرة لعمـل الإثبـات قائمـة علـى صـدْق مَضمـون المحتـوى القضـويّ للمتكلّـم الـمُثبت الـذي يكـون فيـه ملتزمًـا تجاه مخاطبـه التزامـا يَقتـضي الإخْبـار حسـب مُقتـضى الحـال، وهـي حـالٌ يكـون فيهـا المخاطَـب خـالي الذّهـن جاهـلًا بمضمُـون هـذا المحتـوى (هـذا الأصـل)، فـإنَّ خرْق هـذا الشـرط بتنزيـل الجاهـل بالخبر منزلـة العالـم أو العكـس سـيؤدي حتمـا إلى وضـعٍ جديـدٍ نتيجـة المسـاس بجوهـر العمليّـة التّخاطبيّـة الإثباتيّـة الـتي تقتـضي متكلّمًـا عالـمًا صادقًـا في مَضمُـون كلامـه في مقابـل مُخاطـب خـالي الذّهـن جاهـلًا بمـا يُسـاق لـه. هـذا خلافًـا إلى أنَّ خُـروج الـكلام علـى خـلاف مُقتـضى الظّاهـر نجـدُ فيـه خَرقـا واضحًـا في مسـتوى الوسـم اللّفظـيّ لمقاصـد المتكلّـم، فنحـن نعلـمُ أنَّـه مـن الضّـروري توفّـر واسـمات وضعيـة لفظيـة تـدلّ علـى مقاصـد المتكلّم ونوايـاه، مـن قبيـل وسْـم الأعمـال اللّغويّـة بحـروف في صـدْر فعـل المتكلّـم. بنـاءً عليـه فـإنَّ صياغـة البنيـة اللّفظيّـة في مثـل هـذا النّـوع مـن الخطاب (خُـروج الـكلام علـى خـلاف مُقتـضى الظّاهـر) سـتكون خلافًـا لمـا ينتظـره المخاطَـب.

يترتّـب عـن هـذا أنَّ الإثبـات - باعتبـاره عمـلًا لغويًّـا أساسـيًّا صـادرًا مـن متكلّـم عالـم بمضمُـون كلامـه مُلتزمًـا بالصّـدق[1] فيـه مراعيًـا جهْـل مخاطبـه بـه - ليـس بمنـأى عـن «التّلاعـب اللّغـويّ» الـذي تـسمح بـه اللّغـة ويسـتعملهُ المتخاطبـون لأغـراض مُعينـة. وهـذا مـا يسـتدعي الوقـوف عنـد سـياقات القـول والظّـروف والملابسـات الحافّـة، ولكـن كلامنـا

(١) صـدقُ المحتـوى القضـويّ شـرطٌ أساسـيٌّ مـن شُـروط تحقّـق عمـل الإثبـات، وهـو الـتزامُ مـن المتكلّـم اتجاه مخاطبـه، وقـد مثّـل هـذا قانونـا في الإخبـار سـواء أكان عنـد النّحـاة العـرب أو في كتابـات اللّسـانيين اليـوم. ونسـتند إليـه هنـا وفي هـذا المبحـث بالتّحديـد (خُـروج الـكلام علـى خـلاف مُقتـضى الظاهـر) باعتبـاره مبحثـا تُخرق فيـه شـروط التّخاطـب ويكـون فيـه التّلاعـب اللّغـويّ حاضـرًا بقـوة؛ ولهـذا اعتـبر السـكاكي أنَّ هـذا العمـل لا يقـوم بـه إلّا أهـل البلاغـة والفصاحـة المفلقـين السـحرة ومـا أشـد ارتبـاط السـحر بالكـذب، يقـول السـكاكي في هـذا الموضـع: «ثـمّ إنّـكَ تـرى المفلقـين السـحرة في هـذا الفـنّ يَنفثـون الـكلام، لا علـى مُقتـضى الظّاهـر كثـيرًا، وذلـك إذا أحلّـوا المحيـط بفائـدة الجملـة الخبريّـة وبـلازم فائدتهـا علمًـا محـلّ الخـالي الذّهـن عـن ذلـك لاعتبـارات خطابيّـة، مرجعهـا تجهيلـه بوجـوه مختلفـة» (السّـابق، ١٧١).

هـذا يجـب ألّا يُفهـم منـه أنّنـا ندعـو إلى دراسـة هـذه المعـاني والأغـراض بعيـدًا عـن بنائهـا اللّغـويّ، وإنّمـا نريـدُ القـول إنَّ السّـياق يُوهـم أحيانًـا بتباعـد المسـافة بـين القـولي واللّغـويّ، ولكنّـه إيهـام واهـنٌ نظـرًا إلى أنَّنـا نؤسّـس الأغـراض وفْـق بنائهـا اللّغـويّ[1] مُراعـين في ذلـك مقامـات القـول، فالصّلـة شـديدة بـين المقـام والنّظـام أو لنقـلْ إنَّ النّظـام يتكهّـنُ بمقامـات اسـتعماله ويسـتبطنها.

ولعـلّ مـا يدعـم تصورنـا في هـذا السّـياق مـن الحديـث عـن هـذه الظّاهـرة وارتباطهـا بحكـم المتكلّـم في الإثبـات الـذي يقتـضي الصّـدق أساسًـا هـو حديـث «السـكاكي» عنهـا في اعتبـارات الإسـناد الخـبريّ ومـا يطـرأ عليـه مـن تحـولات نتيجـة ارتباطـه بمقامـات القـول ومراعـاة المتكلّـم لمقتـضى حـال مُخاطبـه مـن جهـة أو مخالفة هـذه الحـال لاعتبـارات ومقاصدَ عـدّة. ولـمّا كان المنطلق الأسـاسيُّ الـذي يتأسـس عليـه عمـل الإثبـات هـو صِـدقُ المتكلّـم تجاه مُخاطبـه والتزامـه باحـترام مقتضيـات التّواصـل، فـإنَّ تحديـد هـذه المقتضيـات يُعـدّ خطـوة مهمّـة في الوقـوف عنـد خصوصيـات هـذا المبحـث باعتبـار أنَّ للتّواصـل مبـادئ عامّـة يجـب أنْ تتحقّـق. وهـذا مـا يجرّنـا إلى الحديـث عنهـا والتّأسـيس لهـا قصـد وضْـع الأسـس العامّـة الـتي ينبـني عليهـا البحـث في مثـل هـذه المعـاني.

علـى هـذا الأسـاس فـإنَّ خطتنـا في هـذا الفصـل سـتكون بالتّعـرّض إلى أصـول الخطـاب البلاغيّـة القائمـة علـى نـوع مـن التعاقـد اللّغـويّ المعـروف الـذي يتأسـس علـى فكـرة إخـراج الـكلام علـى مُقتـضى الحـال، ومـن ثـمّ إبـراز العُـدول عـن هـذا الأصـل وخـرْق المقتضيـات بالوقـوف عنـد إخـراج الـكلام علـى خـلاف مُقتـضى الظّاهـر، وأهـمّ المعـاني البلاغيّـة الـتي يُمكـن أنْ تتحقّـق مـن ذلـك. وفي هـذا السّـياق مـن البحـث حـري بنـا أنْ نسـتثمر تصـورات

---

(١) نشـير هنـا إلى أنَّ المتكلّـم في خـروج الـكلام علـى خـلاف مقتـضى الظّاهـر وإنْ كان خارقـا أيضـا في مسـتوى الوسـم اللّفظـيّ خلافـا لمسـتوى الاعتقـاد (الصّـدق) فهـذا لا يعـني أنَّ مـا هـو قـوليّ اسـتعماليّ ليـس لـه مـا يضبطـه بنيويـا، وإنَّمـا نقـول إنَّ الوسـم اللّفظـيّ انعـكاسٌ لتصـوّر صيـغ في الذّهـن. وعليـه فـإنَّ المتكلّـم بلغَ أقـصى غايـات إخـراج الـكلام بـأنْ تلاعـب معـنى ولفظًـا، وهـو أسـلوب مُعـيّن مـن طُـرق الـكلام لا يقـدر عليـه إلّا السَـحرة علـى حـدّ قـول صاحـب المفتـاح.

«غرايس» في نظرته للخطاب، فالأخذ بالتّصورات الحديثة للخطاب سيساهم مساهمة فعّالة في إعادة فتح مسائل لغويّة في التراث النحويّ والبلاغيّ، فـ«غرايس» الذي اعتبر الإخلال بشرْط من شُروط التّخاطب الأصليّة له تصوّره في قضية خروج الكلام على خلاف مُقتضى الظّاهر، فهذا النوع من الكلام يقع فيه خرق أساسي وعدم مراعاة حال المخاطَب، وكأنّنا هنا مع خرق قاعدة الملاءمة مع «غرايس» التي تستوجب أن يكون كلامك ملائمًا للحال.

١- مراعاة مقتضى ظاهر الحال باعتباره شرطا أساسيّا من شُروط التّخاطب:

تُعدّ فكرة «مُقتضى الحال» أساس التّحليل البلاغيّ، استندَ إليها الكثير من البلاغيّين واعتُبرت مفتاحًا لفهْم كثير من القضايا. فهي أساسُ العمليّة التّواصليّة وشرطٌ من شُروطها، حيث يَصوغ المتكلّم خِطابه حسب حال مُخاطبه فإنْ أراد تبليغه أصْل المعنى صاغَ له الكلام حَسب مُقتضى الظّاهر، وإنْ أراد تبليغ مُخاطبه أكثر من ذلك أخرج الكلامَ على خلاف مُقتضى الظّاهر لنُكتٍ وأغراض عديدة.

وتعتبرُ هذه الفكرة أساسًا نظريًّا لبناء الخطاب[1] يكون فيها المتكلّم ملتزمًا تجاه مُخاطبه بشُروط العقد التّواصليّ، فإنْ كان المخاطَب خَالي الذّهن صَاغ المتكلّم كلامه على سبيل الابتداء لمجرّد الإخبار، وإنْ كان المخاطَب مُتردّدًا أكدَ له المتكلّم الكلام... إلخ. وقد تطرقنا إلى هذا في الباب الثّاني من البحث عند الحديث عن تأكيد الإثبات ودرجاته التي تبيّنَ لنا فيها ملامح البعد التّداوليّ في العملية التّواصليّة، حيث كشفت عن حقيقة التّواصل والخفايا التي تحكم الخطاب وأصُوله، من قبيل أنَّ حالَ الإنكار تَقتضي أنْ يكون الكلام مؤكّدًا، يقول «السكاكي» مفصلًا ذلك: «فإنْ كانَ مُقتضى الحالِ إطلاقُ الحكْم، فحسن الكلام تجريدهُ من مؤكّدات الحكْم، وإنْ كان مقتضى الحال بخلاف ذلك، فحسن

(1) «Comme forme de discours, l'énonciation pose deux «figure» également nécessaires, l'une source, l'autre but de l'énonciation», E.Benvenist ,1976 ,2, p85.

الكلام تحليه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفًا وقوةً، وإنْ كان مُقتضَى الحال طيّ ذكر المُسند إليه، فحُسْن الكلام تركه، وإنْ كانَ المقتضَى إثباته على وجْه من الوجُوه المذكورة، فحُسْن الكلام وروده على الاعْتبار المناسب، وكذا إنْ كان المقتضى ترْك المُسند، فحسن الكلام وروده عاريًا عن ذكره، وإنْ كانَ مقتضَى إثباته مخصّصًا بشيء من التّخصيصات، فحُسْن الكلام نظمه على الوجُوه المناسبة من الاعتبارات المقدّم ذكرها، وكذا إنْ كانَ المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها والإيجاز معها أو الإطناب، أعني طيّ جمل عند البين ولا طيّها، فحُسْن الكلام تأليفه مطابقًا لذلك» (المفتاح، ١٦٩). وقد أشار التّهانوي إلى قيمة مفهوم «مقتضى الحال» في نصّ طريف يتحدّث فيه عن الحال عند أهل المعاني، يقول: «والحال في اصْطلاح أهل المعاني هي الأمرُ الدّاعي إلى التكلّم على وجْه مخصوص أي الدّاعي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدّي به أصْل المعنى خصوصيّة ما هي المسمّاة «مقتضى الحال»، مثلًا كوْن المخاطَب منكرًا للحكْم حال يقتضي تأكيد الحكم والتّأكيد مقتضاها...» (كشاف اصطلاحات الفنون، ١، ٦١٦).

من هذا المنطلق، فإنَّ في كلام «السكاكي» والتّهانوي إشارةً واضحةً إلى مراعاة حال المخاطَب، فهو محور العمليّة التّواصليّة وشرطٌ من شروط تمامها وإليه يُصاغ الكلام؛ ولهذا اهتمتْ البلاغة العربيّة بالمخاطَب واعتبرته شريكًا فعليًّا في الخطاب، به وله نُنشئ الكلام. وقد أشار «الجرجاني» إلى قيمة مُتلقي الخطاب عند حديثه عن المتكلّم ونظمه للكلام، يقول: «معلومٌ أنّك أيُّها المتكلّم لستَ تقْصِد أنْ تُعْلم السّامع معاني الكَلِم المفردة التي تُكلّمه بها، فلا تقول «خَرجَ زيدٌ»، لتعلمه معنى «خَرَجَ» في اللّغة ومعنى «زيد» كيف؟ ومُحالٌ أنْ تكلمه بألفاظ لا يعرفُ هو معانيهَا كما تعرف» (الدّلائل، ٢٤٢).

لقد عوّل البلاغيّون كثيرًا على فكرة مُطابقة الكلام لـمُقتضى الحال واعتبروها شرطًا أساسيًّا في الكلام البليغ، فكلّما راعى المتكلّم مخاطبه وناسَب كلامه الحال، ارتفع شأن كلامه وبلغَ مرتبة في الحسن؛ ولهذا نراهم يُعرّفون البلاغة أحيانا بأنّها «مُطابقة الكلام لمقتضى الحال» حتى أنَّ «السكاكي» يَعتبر الوضُوح في الكلام مرتبطًا بالتّعرّض لمقتضى الحال، يقول: «ثم إذا شرعْت في الكلام، فلكلّ كلمة مع صاحبتها مقام، ولكلّ حدّ ينتهي

إليه الكلام مقام، وارتقاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به، وهو الذي نسميه مقتضى الحال» (المفتاح، ١٦٨).

تعكس لنا فكرةُ مُقتضى الحال جوانب من نظريّة النّظم لدى عبد القاهر «الجرجاني»، ولا سيما في الحديث عن الفروق الدّلاليّة من اختيار تركيب دون آخرَ. وقد أشرنا إلى ذلك في الباب الأوّل أثناء الحديث عن الفُروق في الإثبات، فاختيار المتكلّم لأسلوب تركيبيّ دون آخرَ كأن يقدّم أو يؤخّر، أو يحذف أو يذكر أو يضمر كلامهُ... إلخ، يتمّ عبر مراعاة حال المخاطب، وهذا فيه إشارة ضمنيّة إلى تقاطع[1] هذه المباحث مع مباحث «علم المعاني» لدى «السكاكي». وهذا يدلّ على أنّ البلاغة العربيّة تأسست على منطقٍ نحويّ يربط البنية بالدّلالة. يقول «عبد الحميد»: «وفي إطار هذا العلم (يقصدُ علم المعاني) يجمعُ «السكاكي» جُلّ مباحث النّظم عند عبد القاهر «الجرجاني» مُضيفا إليها أخرى، ويصوغ كلّ ذلك صياغة علميّة مقننة في إطار فكرة «مقتضى الحال»، إذ يتعامل مع هذه المباحث بوصْفها مقتضيات، مصنفًا إياها في الجملة الخبريّة، بحسب مكوناتها (الإسناد، المسند إليه، المسند) وانتظامها مع جملة أخرى، مؤكّدا أنَّ مجيء كلّ مقتضى على ما تمليه الحال هو مَدار حسن الكلام» (عبد الحميد، ٢٠٠٠، ٣٣).

تبعًا لذلك فإنَّ فكرة «مُقتضى الحال»[2] تختزل ملابسات المقام وعناصره، وكيفيّة صياغة المتكلّم لكلامه بما يضمن له نجاح العمليّة التّواصليّة، ذلك أنَّ المخاطَب في علاقته

---

(١) أشار إلى هذا التّقاطع بين مطابقة الكلام لمقتضى الحال ونظريّة النّظم عند «الجرجاني» القزويني بقوله: «وهذا أعني تطبيق الكلام على مقتضى الحال هو ما يسميه الشيخ عبد القاهر بالنّظم» (الإيضاح، ٨١). هذه الإشارة تؤكّد ترابط المبحثين (الجرجاني، السكاكي)، وهو ترابطٌ مهمّ في البحث اللّغويّ العربيّ. ونحن نسعى إلى لفْت النّظر إلى هذا التّرابط في كامل ثنايا البحث باعتباره يعكس المنحى النّحويّ البلاغيّ وقيمة ترابط العلوم في دراسة الظاهرة اللّغويّة وتجاوز الفصل بين المبحثين والسعي إلى توحيد النّظر، وهذا ما نحاول إثباته من خلال دراسة عمل الإثبات.

(٢) تعكس لنا فكرة «مقتضى الحال» بعضًا من الجوانب التّداولية في الفكر البلاغيّ العربيّ، فما تتحدّث عنه المدارس اللّسانيّة اليوم وخاصة التّداولية والعرفانية نجد له صدى في النّظريّة النحوية والبلاغيّة العربيّة مع ضرورة الوعي باختلاف المنطلقات وأدوات التّحليل والمنهج والمصطلحات.

بالمتكلّم يستند للمقام وما يُحيط به من ملابسات ليفكّ شفرة الخطاب ويؤول الكلام، في المقابل يكون المتكلّم ذلك السّاعي لصياغة تراكيبه وفقًا لحال مُخاطبه. وهذا ما دفع «السكاكي» للاهتمام بمراعاة مقتضى الحال في الحسن والقبول، حتى أنَّ هذه الفكرة تكاد تكون المسيطرة على توجّه «السكاكي» في مفتاح العلوم. وهذا ليس غريبًا باعتبار أنَّ البلاغة العربيّة ولاسيما مع اكتمال الدّرس البلاغيّ مع الشروح هي بلاغة تربط مقاصد المتكلّم بالمقام وسياق القول عامّة، وليس أدلَّ على هذا التّطابق بين الحالات الذّهنيّة للمتكلّم (الاعتقاد) وصياغته اللّفظية من تقسيم البلاغيّين العرب الخبر إلى ابتدائيّ وطلبيّ وإنكاريّ، وهو تقسيمٌ يعكس رسوخ هذه الفكرة في وعي البلاغيّين. وقد كنّا أبرزنا دورها البلاغيّ في علاقة اللّفظ بالمعنى وعلاقته بالمخاطَب من جهة ثانية.

حينئذ فإنَّ الحالة الطبيعية التي يقتضيها التّواصل تكون وفْق هذه القاعدة العامّة التي صاغها البلاغيّون، حيث يكون فيها المتكلّم ملتزمًا بمراعاة حال مخاطبه متجنبًا التّعقيد والمراوغة في الكلام حتى يجنّب العملية التّواصلية سوء الفهم المترتّب مثلًا عن التلاعب ببنية القول، فنحن في العادة نَسِمُ المعنى باللّفظ لنترك المجال للمخاطَب كي يتعرّف على مقاصدنا. وتبعًا لهذا فإنَّ أي خرْق في مستوى الوسم اللّفظيّ سيحُول دون التّعرف على مقاصد المتكلّم، وسيؤدّي إلى فشل التواصل. غير أنَّ التزام المتكلّم بمراعاة حال مُخاطبه لا يمنع من خرْق شروط هذه القاعدة لغايات وأغراض ومقاصد يروم تحقيقها ويقتضيها مقام القول، تفسير ذلك أنَّ المتكلّم يقوم بقلْب الأدوار وينتهك حرمات الخطاب الأصليّة، فينزّل مُخاطبه منزلة غير منزلتهِ كأنْ يُنزّل العالم منزلة الجاهل أو ينزّل المنكر منزلة غير المنكر... إلخ، فيُخرج كلامه على خلاف مُقتضى الظّاهر من أجل تحقيق نكت وغايات، يقول «طه عبد الرحمان»: «لقد أريد بهذه القواعد التخاطبية أن تنزل منزلة الضوابط التي تضمن لكل مخاطبة إفادة تبلغ الغاية في الوضوح، بحيث تكون المعاني التي يتناقلها المتكلم والمخاطب معاني صريحة وحقيقية، إلَّا أنَّ المتخاطبين قد يُخلفان بعض هذه القواعد ولو أنَّهما يدومان على حفظ مبدأ التعاون، فإذا وقعت هذه المخالفة، فإنّ الإفادة في المخاطَبة تنتقل من ظاهرها الصّريح والحقيقيّ إلى وجْه غير صريح وغير حقيقي» (عبد الرحمان، ١٩٩٨، ٢٣٩).

على هذا الأساس يمكن القول إنّنا أمام قانونيْن في الخطاب، يتعاملُ أحدهما مع الآخر، وبهمَا يمكن تفسير هذه العملية التّواصليّة، فمطابقة الكلام لمقتضى ظاهر الحال هي المقياس الأساس في التّخاطب، ومخالفة هذا القانون يعدُّ خرقًا لهذا الأساس، وهذا ما ينتج عنه بروز معانٍ وأغراض جديدة يروم المتكلّم بلوغها.

مُطابقة الكَلام لـمُقتضى ظاهر الحال	إخراجُ الكلام على خِلاف ظاهر الحال
تأكيدٌ ← إنكارٌ	تأكيدٌ ← غير مُنكر
إخبارٌ ← جَاهل بالخبر	إخبارٌ ← عالم بالخبر
احترامُ المعيار الأساسيّ في التّخاطب	خرق المعيار والعدول عن الأساس ↓ القصد (نكت وأغراض)

١- خُروج الكلام على خلاف مُقتضى الظّاهر وزعزعة فرضيّة الصّدق في الإثبات:

تقول المسلّمة التّخاطبيّة إنَّ «لكلّ مقام مقالٌ» وفي قولها يطمئن المقام لمقاله باعتبار أنّه نُسِجَ على أساسه وراعى خُصوصيته، وهذا مما تستدعيه الأعراف التّخاطبيّة وتستسيغه الأطروحات البلاغيّة. وعليه يُمكن القول إنَّ العمليّة التّواصليّة تقتضي وجُود متكلّم ومخاطب ومعارف مشتركة بينهما وتعاقد لغويّ يسمح بنجاحها ويتمّ التّواصل. غير أنَّ التّسليم بمثل هذه الدّعوى يعدّ أمرًا خطيرا على الأقلّ في الوسط اللّغويّ الذي تسمح فيه اللّغة لمتكلّميها بالتّلاعب نظرًا لما ينتظرهم من مخاطر التّأويل وانزلاقات[1] الفهم، هذا خلافًا لمقاصد المتكلّم وغايته وأغراضه التي يسعى إلى بُلوغها.

(١) في هذا السياق نُلفت النّظر إلى قضية الُخطب والمقالات السياسية التي يعتمد فيها أصحابها على هذا النوْع من التّلاعب اللّغويّ، وذلك مردّه الرقابة السياسية، ولهذا يُستنجد اليوم بآليات ت حليل الخطاب في فكّ شفرات الخطابات السياسية. وقد تناول البوعمراني في كتابه السميائية العرفانية هذه الظّاهرة ولفت الانتباه إلى قوة الاستعارة مثلًا في الخطاب السياسيّ (البوعمراني، ٢٠١٥، ١٧٤).

ولهذا فإنَّ المتكلّم لا يتحلّى دائما بهذه الشفافية اللّغويّة تجاه مخاطبه، وليس هو دائما ذلك الكائن اللّغويّ المُلتزم بشروط التّخاطب وصدقه، فاللّغة عبارة عن لعْبة كما يحلو لـ«فيتغنشتاين» أنْ يُسمّيها، فهي في اعتقاده تتسم بنوْع من الضبابية وعدم الدقّة، وهذا ما جاء على لسان «الشيباني» بقوله: «فمن المعلوم حسب رأيه (أي فيتغنشتاين) أنَّه يتعذَّر الحديث عن قواعد دقيقة ثابتة تتحكّم في الاستخدام اللّغويّ وتوجب على مستخدمها أنْ يَستحضرها ليُجيد اللّعب. فواقع المحادثات المعيّنة تاريخيًّا يكشف احتمالات اللّبس وسوء الفهم» (الشيباني، ٢٠١٥، ١٠٧).

استنادًا إلى ذلك، فالمتكلّم قادرٌ بوجْه من الوجُوه على الاستفزاز والتّعبير خلافًا لما اقتضته العادة في الكلام، ولهذا نراهُ يُخرِج كلامه على خِلاف مُقتضى الظّاهر، يقول «السكاكي»: «ثم إنَّك ترى المفلقين السحرة في هذا الفنّ ينفثون الكلام لا على مُقتضى الظّاهر كثيرًا، وذلك إذْ أحلوا المحيط بفائدة الجملة الخبريّة، وبلازم فائدتها علمًا محل الخالي الذّهن عن ذلك لاعتبارات خطابية، مرجعها تجهيله بوجوه مختلفة. وهكذا قد يقيمون من يكون سائلا مقام من يسأل، فلا يميزون في صياغة التّركيب للكلام بينهما، وإنّما يصبون لهما في قالب واحد. وكذلك قد ينزلون منزلة المنكر من لا يكون إياه، إذ رأوا عليه شيئا من ملابس الإنكار» (المفتاح، ١٧١- ١٧٢-١٧٣).

وتعتبر ظاهرة «خُروج الكلام على خلاف مُقتضى الظّاهر»[(١)] ظاهرة بلاغيّة حَفلت بها كتب البلاغة وتناولها البلاغيّون بالشّرح والتّحليل، ونخصّ بالذّكر «السكاكي» في مفتاح العلوم وما عقبه من شروح. وقد وقع تناولها في إطار دراستهم للخبر، ولهذا ننزّلها

(١) نشير هنا إلى أنَّ خروج الكلام على خلاف مُقتضى الظّاهر يشمل في تصوّر البلاغيّين العرب ظاهرة وقوع الطلب بألفاظ الخبر، التي كنّا تناولناها في عنصر مُستقل عند دراستنا لبنية الإثبات وتحقّق المعاني الطلبيّة. ونبرّر هذا الاستثناء بكوننا أردنا أنْ ندرس علاقة المعاني الطلبية ببنية الإثبات من منطلق استرسال الإثبات مع المعاني الأصول من مثل الأمر والنّهي، وهو استرسال تحكمه قوانين وضوابط مختلفة عن القوانين التي سنراها في هذا العنصر. ونشير هنا إلى أنّ الفصل منهجيٌّ بالأساس ولا ينقص من وحدة النّظر في هذه الظّاهرة.

في بحثنا باعتبارنا نشتغل على الإثبات الذي يُعتبر الـمُمثل الأبرز للخبر بخلاف النّفي. وتعتبر الأغراض والمعاني المتحقّقة في هذا المضمار عديدة ومتشعّبة، ونستشف هذا التّشعب من قول «الدّسوقي» في الحاشية: «انحصر إخراجُ الكلام في اثني عشر قسمًا ثلاثة منها في إخراج الكلام على مقتضى الظّاهر وتسعة في إخراجه على خلافه، ثلاثة منهم في العالم وستة في غيره، وإذا ضربت هذه الإثنى عشر في الإثبات والنّفي صارت أربعة وعشرين». (شروح التلخيص، ١، ٢١٠). وهذا ما جعل البلاغيّين يضبطون هذه الوضعيات التي بُنيت وفِق مبدأ الافتراض وحُصرت في الأكثر تحت ثلاث وضعيات[1] وهي:

- افتراضُ الجهل ←—— تنزيلُ الجاهل مَنزلة غير الجاهل.
- افتراضُ الطلب ←—— تنزيلُ الطّالب منزلة غير الطّالب.
- افتراضُ الإنْكار ←—— تنزيلُ الـمُنكر منزلة غير الـمُنكر.

تشتغل هذه الآلية بالعكس، حيث يُنزَّل العالم مَنزلة الجاهل، وقدْ يُنزّل غير الطالب منزلة الطّالب، ويُنزّل غير الـمُنكر منزلة الـمُنكر. وكلّها وضعيات يَسعى من خلالها المتكلّم إلى بلوغ جُملة من الغايات وتحقيق جملة من الأغراض.

وتمسّ قضية خُروج الكلام على خلاف مُقتضى الظّاهر مبدأ الصّدق في الإثبات، وهو مبدأ مهمّ في الممارسة اللّغويّة بالنسبة إلى عمل الإثبات وجانب الإخبار فيه، ويشمل الصّدق ثلاثة مستويات: ««الصّدق في الخبر» و«الصّدق في العمل» و«مطابقة القول للفعل»، فأمّا الصّدق في الخبر فهو أنْ يحفظ المتكلّم لسانه عن إخبار المخاطَب بأشياء على خلاف ما هي عليه، وأمّا الصّدق في العمل فهو في أن يصون سلوكه عن إشعار المخاطَب بأوصاف هي على خلاف ما يتصف به، وأمّا مطابقة القول للعمل، فهو أن يحفظ لسانه وسلوكه عن إشعار المخاطَب بوجود تفاوت بينهما» (عبد الرحمان، ٢٥١).

---

(١) استندنا في ضبط هذه الوضعيات إلى د.عبد الخالق رشيد في دراسته لظاهرة العدول عما يقتضيه الظّاهر من الحال، وضعيات التّخاطب نموذجا (رشيد، ٢٠١٦، ٢٦.)

ولـمّا كان الصّدق مقولة ذهنيّة تتبلور في التّصوّر قبل وسمها باللّفظ فإنَّ عدم الالتزام به سينعكس أثره على مستوى الوسم اللّفظيّ، لتكون بنية الكلام أيضًا مُخالفة لحال المخاطَب وصورته. وبناء على ذلك فإنَّه خلافًا لخرق شرْط الصّدق ننوه لخرق البناء اللّفظيّ الحامل له، ومن الأهميّة بمكان أنْ ننبه أنَّ المخاطَب في رحلة كشفه عن مقاصد المتكلّم يركب اللّفظ[1] للوصول إلى ذلك.

بناءً على ذلك، فإنَّ عبث المتكلّم بالوسْم اللّفظي وإخراجه خلافًا لـمُقتضى حال مخاطبه خرقٌ صارخٌ في مقومات التّخاطب، وهو ما سيتولّد عنه بروز جملة من الأغراض والمقاصد التي تخدم مصالح المتكلّم أساسًا، وهنا ربما لا تجدُ تصورات المبرّد في مناظرته للكندي حضورها فلمْ يعدْ مبدأ «تغيّر اللّفظ منبئا عن تغيير في المعنى» مُجديّا إلى حدّ ما، نظرًا لأنَّ المتكلّم لا يربط حالاته الذّهنية تجاه المخاطَب بطريق صياغته للبنية، وإنَّما الذي حدث أنَّه تلاعب بالبنية اللّفظية لخدمة أغراضه «فالفائدة أحيانًا تكون للمتكلّم وخدمة لمصالحه الشخصية أو غير الشخصية تلاعبًا بعقل المخاطَب أو مشاعره أو استثارة لردود فعل معيّنة منه أو إرضاء لنرجسية المتكلّم أو بناء لصورة له من خلال قوله، إلخ» (المبخوت، ٢٠١٠، ١٨٦).

وهذا في اعتقادنا ما جعل عبد القاهر «الجرجاني» يعتبر التّعويل على اللّفظ مبدأ واهيا، يقول: «واعْلم أنَّك إذا فتَّشت أصحاب اللّفظ عمَّا في نفوسهم وجدتهم قد توهَّموا في الخبر أنَّه صِفةٌ للفظ، وأنَّ المعنى في كونه إثباتًا، أنَّه لفظٌ يدلّ على وجود المعنى من الشيء أو فيه وفي كوْنه نفيًا، أنّه لفْظ يدلّ على عدمه وانتفائه عن الشيء، وهو شيء قد لزمهم، وسرى في عروقهم، وامتزج بطباعهم حتى صار الظنُّ بأكثرهم أنَّ القول لا يَنْجَعُ فيهم» (الدّلائل، ٥٢٩).

(١) إنَّ عدم قدرة اللّفظ على استيعاب المعنى وفيضان الدّلالة – كما أشار إلى ذلك "الشريف" في مواضع كثيرة من أطروحته (٢٠٠٢)– لا يعني الاستغناء عنه، فنحن لا نملك غير اللّفظ للتعبير عن المعنى، غير أنَّ المسألة في خروج الكلام على خلاف مقتضى الظّاهر وخلافًا لعدم قدرة استيعاب اللّفظ للمعنى إيهام من المتكلّم باستعمال لفظ مخالف للمعنى، وهي مسألة معقّدة باعتبارها تطرح إشكاليتين: عدم قدرة اللّفظ عن استيعاب المعنى أزلًا، وعدم قدرته عن استيعاب المعنى قصدا وإيهامًا من المتكلّم.

ولخُروج الكلام على خلاف مُقتضى الظّاهر صدى في التّصور التّداولي، فـ«أوستين» يعتبر أنَّ «إثبات الحكم قد يكون عُرضة لعدم الصّدق من جهة الخروج عن مطابقة مقتضى الحال، بل يلحق هذا الإثبات من العُيوب الصوريّة ما به يُمهّد لخرق مقولة مطابقة مقتضى الحال» (أوستين، ١٩٩١، ١٥٨). وقد عبَّر «سورل» عن ذلك حين اعتبر أنَّ الإثبات قد يكون كاذبًا حيث «فرّق بين القصد من إنجاز عمل الإثبات والقصْد من إنجاز عمل إثبات صادق» (الشيباني، ٢٠١٥، ٢٠٨). وفي هذا إشارة إلى أنَّ الإثبات قدْ يُقصد منه إثبات كاذب خلافًا لما نعتقد؛ ولهذا نبّه «سورل» إلى أنَّ «النظريّات اللّغويّة يجب أنّ تأخذ بعين الاعتبار إمكانية الكذب» (Searle, 1985, 204).

على هذا النّحو، فمبدأ خروج الكلام على خلاف مُقتضى الظّاهر يُعدّ خرقًا لمقتضيات التّواصل في مقابل التزام المبدأ الأوّل بهذه المقتضيات، فلئن بنى المتكلّم خطابهُ في المبدأ الأوّل حسب حال مخاطبه، فإنَّه في الحالة الثّانية لا ينتظر مخاطبه لينشئ له الخطاب حسب حاله وإنَّما يتمثّله ويستبق حالتهُ وما تختزن من ملابسات ليُخرج له الكلام بما يتوافق ومقاصد المتكلّم فحسب. وهو بهذا يهدف إلى خرق واعٍ يروم من خلاله تحقيق جملة من الأغراض، وهو خرقٌ يتمّ عبرَ المساس بشروط أساسيّة في التّخاطب. ولعلّ أهمها شرطُ الاقتضاء. ولتقريب الصورة نضرب مثالًا:

والله إنَّ محمود درويش ← لشاعرٌ عربيٌّ مخاطَب منكِرٌ

هذه الجملة تقتضي أنَّ هناك من أنكر نسبة عربي لهذا الشاعر، فالتّأكيد في الكلام من خلال «القسم» و«حرف إنَّ» و«لام التّأكيد» مردّه الإنكار الحاصل من المخاطَب. فالتأكيد يقتضي الإنكار. ولو افترضنا هذا القول مع من يَعترف بنسبة (عربيّ) لمحمود درويش فإنَّ كلامنا سيكون مخالفًا لمقتضيات التّواصل، وسيؤدي إلى بروز معانٍ وأغراض جديدة، بيان ذلك مثلًا أنَّ المتكلّم في مقام يَدور فيه حديثٌ عن القضية الفلسطينية ودوْر الشعراء في صياغة الخطاب القوميّ العربيّ واعتزازهم بالانتماء للأرض، هذا مع وجُود من ينكر هذا التّوجه في محمود درويش وأشعاره إنكارًا ليس في النسبة وإنَّما في المبدأ. وتبعًا

لذلك، يكون قسمه في هذا السّياق نوعًا من التّجهيل لهذا المخاطَب الـمُنكر أو يطمحُ إلى إخراجه في موقف المطبّع الجاهل بهويته مع كوْنه يعلم أنَّ درويش شاعرٌ عربيٌّ. وعليه فالمتكلّم صاغ كلامه بصيغة القسم رغم عدم حاجة المخاطَب لذلك وعلمه به، ليضعه في مرتبة الجاهل ويُحقّره. فما قام به المتكلّم هو تعبير عن رفْض الواقع الموجود في ذهْن مخاطبه مما جعله «يفرغه من حالته الإدراكيّة الظّاهرة وشحنه بحالات طارئة» (عبد المطلب، ١٩٩٧، ٢٠٨)، لهدف تجهيله ووضْعه في موضع التّجهيل والتّحقير والتّوبيخ.

٣- المعاني الأغراض المتحقّقة من خرق مقتضيات التخاطب:

٣-١- غرض التّوبيخ والتّقريع:

نعالج في هذا الإطار المعاني والأغراض المتحقّقة من خرق مقتضيات التّواصل من خلال ما توصّل إليه البلاغيّون وضبطوه. ولعلّ من بين هذه المعاني نجد التّوبيخ والتّقريع والتّنبيه والتهكّم، وهي معانٍ اقتضاها سياقُ تواصليّ مخصوص نتاج وضع تداوليّ بين المتكلّم ومخاطبه. وتتحقّق هذه المعاني نتيجة العدول عن شروط التّواصل كأنْ يُنزل المتكلّم مُخاطبه منزلة الجّاهل بالشيء رغم علمه بحاله، وذلك ابتغاء توبيخه والتقريع به مثلًا. ونجد مثل هذا الأسلوب يتواتر بكثرة في النصّ القرآني باعتباره مدونة استند إليها البلاغيون في بحثهم اللّغويّ، وهو نصٌّ زاخر بمثل هذه الظواهر البلاغيّة.

يقول «السكاكي» في هذا السّياق «وإنْ شئت فعليك بكلام ربّ العزة﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢] كيف تجدُ صَدره يصف أهْل الكتاب بالعلّم على سبيل التوكيد القسمي وآخره يَنفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم» (المفتاح، ١٧٢). وفي هذه الآية يُريد «السكاكي» أنْ يُلفت النّظر إلى قيام الآية على الإثبات المؤكّد بالعلم والمعرفة في مُقابل نفي هذا العلم عنهم في آخر الآية، حيث أنَّهم أهملوا هذا العمل ولم يعملوا به، فجاءت الآية بهذا الأسلوب توبيخًا وتقريعًا لهم، فهو أسلوبٌ سحب منهم هذا العلّم بالمعرفة فحقّق

غرضَ التّوبيخ. وقد أشار عبد الخالق رشيد إلى غايات هذا العدول بقوله: «وقد بلغت الآية بهذا العدول أعلى درجات التّوبيخ والتّقريع، إنّه التبكيت الذي يمثّل الحدّ الأقصى في الاستهجان (...) وما كان لهذه الأبعاد الدّلاليّة أن تتحقّق لو التزمت الآية بظاهر الحال» (رشيد، ٢٠١٦، ٢٨).

فأغراضُ التّوبيخ والتّقريع تحقّقت نتيجة المفارقة التي ضُربت في الآية بين العلم من جهة وسحبه عنهم من جهة أخرى، وهذا فيه نوعٌ من التّجهيل والحطّ من قيمة المخاطَب، وهو لعمري أسلوب بلاغيٌّ راقٍ حقّق من خلاله المتكلّم باعتباره المتصرّف في الكلام ما لم يكن ليحقّقه لو صاغ كلامه على الصورة المعتادة التي يُفترض أنْ يحترم فيها مُقتضى حال مخاطبه، فليس بالضرورة أنْ نحقّق البلاغة من الكلام بإخراج كلامنا على مُقتضى الظّاهر، وإنّما قد تبرز البلاغة أحيانا أو قُلْ في الأغلب الأعمّ، من خلال العُدول والخروج عن الأصل.

في إطار الحديث عن غرض التّقريع قد يسمح لنا المقام بإقحام التّجهيل غرضًا من الأغراض التي تتحقّق نتيجة خرْق شُروط التّخاطب، ويتحقّق هذا الغرض عادة بوضع المخاطَب موْضع الجاهل بالشيء رغم وضوح الدّلائل وصحتها. وهذا قد وقع تواتره بكثرة في كتاب الله، يقول تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ [البقرة: ٢]، فالآية جاءت ابتدائية ولا وجُود في بنيتها لما يُوحي بإنكار المخاطَب أو ردّ هذا الحكم رغم علمنا أنَّ الكثير يجْحد في صحة الكتاب ويشكّك فيه، وكان من الأجدر أن تأتي الآية مؤكّدة بأكثر من أداة تأكيد وذلك ما يتوافق مع مُقتضى حال المُنكرين، إلّا أنَّ العدول ووضع هؤلاء موضع التّجهيل هو الذي جعل صياغة الآية تأتي صياغة خبريّة ابتدائيّة «فإلقاء الكلام غير مؤكّد ينافيه ويعكر عليه قوله» (المغربي، ج١، ٢١٧). فالله يعلمُ علم اليقين بحال هؤلاء وإنكارهم للكتاب والشكّ في مصداقيته إلّا أنّه أورد كلامه ابتدائيًا وذلك لغاية تجهيل هؤلاء ووضعهم في موضع السخرية والتّحقير، وأنّهم لا يستحقون أنْ يُصاغَ لهم الكلام صياغة مؤكّدة؛ لأنَّ الدّلائل في صحة هذا الكتاب تغني عن كل شيء.

على هذا الأساس فإنَّ غرض التّوبيخ هو الذي دفع المتكلّم إلى أنْ يخرق الشروط التواصلية في الإثبات، ويُخرج الكلام على خلاف مُقتضى ظاهره الذي ينتظره المخاطَب. وقد أشار «أوستين» إلى ذلك حيث اعتبر الغرض هو المحدّد للكلام، يقول: «وهكذا مثلا فإنَّ الأوصاف التي يُقال عنها كوْنها صادقة أو كاذبة أو التي إنْ شئت قلت عنها أنَّها إثباتات تتعرّض بالتّأكيد إلى مثل هذه الانتقادات ما دامت تلك الأوصاف قد اختيرت ونطق بها لغرض من الأغراض» (أوستين، ١٩٩١، ١٦٥). وقد أشار إلى مثل هذا «غرايس» في حديثه عن قاعدة الكيف ضمن مبدإ التّعاون القائمة على قاعدة مفادها «عدم القول فيما لا نعتقدُ فيه» وإنْ كانت هذه القاعدة غير مُجديّة في أحيان كثيرة نظرًا إلى أنَّ المتكلّم قد يَختار ما لا يعتقد فيه أو العكس ليس بغية الكذب وعدم الصّدق، وإنَّما لغايات وأغراض يتطلّبها مقام القول.

ولهذا نعتقد أنَّ مباشرة النصوص القرآنية التي تحتكم لمثل هذه المنطق في الخطاب يجب ألّا يُفهم منه عدم صدق في القول، وإنَّما يجب أن تفهم في إطار المقصد والغرض الذي يَصبو إليه هذا الخطاب. وبطبيعة الحال فإنَّ خُروج الإثبات عن دلالته الوضعيّة الأصليّة في هذا المثال نتيجة لاعتبارات مقاميّة، فالمعطيات غير اللّغويّة في مثل هذه المقامات تكونُ حاسمةً في توجيه دلالة القول، فلا ريب أنَّ مقام القول هو الذي دفع بالمتكلّم إلى صياغة بنية كلامه على تلك الشاكلة، حيث جاءت مخالفة لـمُقتضى ظاهر حال مخاطبه. إجمالًا فإنَّه رغم مخالفة المتكلّم لقانون البنية الحاملة للأمارات الذي من خلاله يفهمُ المخاطَب مدلول المتكلّم، فإنَّ ربْط الحدث بمقامه الذي قيل فيه وعلاقة المتكلّم بالمخاطَب ستكون حاسمة في فهْم الغرض والمقصد.

وعليه، فإنَّ التّمييز بين الإثبات في جانبه النّحويّ الوضعيّ وإنجاز الإثبات في المقام يُعدّ فرضيّة مهمّة في تتبّع الأغراض والمقاصد، وهي فرضيّة تذكرنا بفصل الجملة عن القول، وفصل النّظام عن الإنجاز لنحقّق قدرًا كافيا من ضبْط الفوضى في الدّلالة.

٣-٢- غرض التّنبيه والتّذكير:

يعدّ التّنبيه غرضًا من بين الأغراض البلاغيّة التي أحصيناها في خُروج الكلام على خلاف مُقتضى الظّاهر وخاصة في وضعية تنزيل العالم بفائدة الخبر منزلة الجاهل به، وهذا طبعًا فيه نوعٌ من الخطاب العكسي يقوم فيه المتكلّم بتبليغ مُخاطبه خبرًا، يعرفُ أنّه يعلمه ولكن لغايات ما يسوقُ الخبرَ مفترضًا الجهل، وذلك من أجل التّنبيه. وقد ضرب البلاغيّون أمثلة عن ذلك من كتاب الله ومثالهم في ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ ٢٢ إِنۡ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾[1] [فاطر: ٢٢-٢٣].

وإنْ شئنا فكّ رموز هذه الآية وفقًا لشرح «الجرجاني» فإنّنا سنقف عند مظاهر العدول والأغراض البلاغيّة المقصودة من القول، فالله تعالى ينبّه رسوله بأنّه نذير لا غير، وأنّه غير قادر على تحقيق الهداية للجميع. وطبقا لهذا الفهم فإنّ المتأمل للآية قد يتوهّم في البداية أنّ الرسول لا يعلمُ في حين أنّه عالم بذلك، وما صياغة الخبر بهذا الشكل إلّا تنبيه له، فوضعية الجهل بالخبر هنا جاءت مُقدّرة لا حقيقة، حيث يعلم المخاطَب أنّه نذير، ولكن ذلك قد يكون مما استُحسن في نفسه باعتباره رسولًا من الله أنْ يهدي الجميع بما فيهم من في القبور كناية عن التّجاهل والتّمادي في الإعراض. وانظر أيضا إلى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعۡدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ١٥ ثُمَّ إِنَّكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ تُبۡعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٥-١٦] أكّد إثبات الموت توكيدين وإنْ كانَ مما لا ينكر لتنزيل المخاطَبين منزلة من يبالغ في إنكار الموت، وذلك لتماديهم في الغفلة والإعراض عن العمل لما بعده. وقد أكّد توكيد البعث مرّة واحدة رغم الإنكار؛ لأنّه لما كانت أدلّته واضحة كان جديرا بألّا ينكر(الإيضاح، ٣١).

(١) فسّر "الجرجاني" هذه الآية في الدّلائل على الكناية (كناية على أنّهم لا يَسمعون الحقّ وكأنّهم كالموتى الذين في القبور) يقول: «وكان المعنى في ذلك أن يقال للنبي صلى الله عليه وسلم إنّك لنْ تستطيع أن تحوّل قلوبهم عمّا هي عليه من الإباء، ولا تملك أن توقع الإيمان في نفوسهم، مع إصرارهم على الكفر، واستمرارهم على جهلهم وصدّهم بأسماعهم عمّا تقوله لهم وتتلوه عليهم» (الدّلائل، ٣٣٤).

وفي سياق الحديث عن غرض التّنبيه ولفْت انتباه المخاطَب يقع تنزيل غير المتردّد منزلة المتردّد السائل مثلما جاء في قوله تعالى مُخاطبًا نبيه نوح: ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ [هود: ٣٧].

وجْه العدول في الآية يظهر لنا من خلال قوله «إنَّهم مُغْرَقُونَ»، وهذا فيه تأكيد واضحٌ على مصير الكفّار، تفسير ذلك أنّ استعمال التّأكيد مخالف لـمُقتضى حال نوح غير الـمُنكر ولا السائل ولا المُتردّد؛ لأنه يعلم علْم اليقين أنَّ مصير هؤلاء الغرق لا محالة، فالآية حقّقت انزياحا بلاغيًّا عمّا يتطلّبه الحال. وقدْ ربط المغربي آخر هذه الآية التي جاءت مؤكّدة بأول الآية ربطًا يُفسّر استشراف الآية للمتردّد الطّالب لخبر ما، فكأنَّ في تفكير نوح شيئا من السّؤال عن حال قومه ومصيرهم، فجاءت الآية تستشرف العذاب (الغرق)، وتُجيب عن الحيرة والتّساؤل الذي يتملّك نوحا، يقول «المغربي» في شرح هذه الآية: «أي لا تُكلمني يا نوحُ في شأن قوْمك ولا تشْفع في دفْع العذاب عنهم، وقد تقدّم قوله أيضا واصْنع الفُلك بأعيننا فكان المقام مقامَ التردّد في أنَّ القوم هل حكم عليهم بالإغراق أم لا فقيل (إنَّهُم مُغْرقُونَ) بأن الجملة الاسمية وقد علم من قولنا فكان المقام مقام التردّد أنَّ المُراد بقوله يستشرف» (شروح التّلخيص، ١، ٢١١).

وفي سياق التّنبيه قد يُنزّلُ غير الـمُنكر منزلة الـمُنكر لتنبيهه من الغفْلة التي هو فيها، حيث يصاغ الخبر المثبت أحيانا لمن هو غير منكر، وفي هذه المخالفة بروز لمعانٍ ومقاصد وأغراض، لعلّ أبرزها التّنبيه. وقد أشار «لارشي» إلى هذا الغرض في دراسته الإنشاء في العربيّة بقوله: «وعلاوة على ذلك يمكن أن يتصرّف المرء كما لو كان المخاطَب يجهل ق (يقصد قضية ما) ويجهل أنّ المتكلّم يعرف ق. وإنْ كان الواقع خلاف ذلك. وحينئذ يكون لقول ق وظيفة ثالثة هي التذكير وربّما اللوم ذلك هو شأن قولك «الصلاة واجبة» لشخص لا يصلّي» (لارشي، ١٩٩٨، ٥٠٦).

يُمكننا أنْ نفهم هذا الغرض (التّنبيه) في إطار «الاستلزام الحواريّ» من خلال علاقة المتكلّم بالمخاطَب داخل سياق معيّن، فاستلزامنا لغرض التّنبيه يأتي في إطار مُخالفة شرط من الشروط الأساسيّة التي تنظّم العمليّة التّواصليّة، فالمتكلّم في هذا السّياق يَعلم علم اليقين أنَّ مخاطبه غير مُنكر إلَّا أنَّه أخرجَ الكلام على خلاف هذا العلم وعلى خلاف هذه الحالة، وهو إخراجٌ مقصودٌ ساهم من خلاله المتكلّم في خرْق شرط الملاءمة، وهو شرطٌ وضعه «غرايس» في حديثه عن مبدأ التّعاون الذي يقتضي أنْ يضعَ المتكلّم كلامه بما يلائم حال مُخاطبه، ونحن إذْ نستحضرُ مقولات «غرايس» فإنَّنا على وعي بضرورة استثمار ما توصّلت إليه الدّراسات اللّسانيّة الحديثة من آليات تدفع بنا إلى قراءة جوانب من النّظريّة البلاغيّة العربيّة.

٤-١-غرض التهكّم:

يُعدّ التهكّم غرضًا من الأغراض البلاغيّة التي تتحقّق نتيجة خرق شُروط التّخاطب وإخراج الكلام على خلاف مُقتضى الظّاهر، والتهكّم في اللّغة من معانيه الاستهزاء، حيث جاء في لسان العرب: «والتهكّم الاستهزاء، وفي حديث أسامة: فخرجتُ في أثر رَجُلٍ مِنْهُم جَعَلَ يتهكّم بي أي يستهزئ ويَستخف» (لسان العرب، ج٦، مادة هكم، ٨١٧).

وقد أتى الحديث عن هذا الغرض في دلائل الإعجاز وفي مفتاح العلوم وضمن شروح التلخيص عند التّعرّض لتنزيل غير الـمُنكر منزلة الـمُنكر، وفيه يجري التلاعب بهيئة المخاطَب وقلْب الأدوار من المتكلّم، حيث يُبتدأ لهُ الكلام باعتباره خالي الذّهن في حين يكون الـمُخاطَب منكرًا متردّدا يطلب تأكيدًا. وقد تطرّق عبد القاهر «الجرجاني» إلى هذا النّوع من التّأكيد الذي تتصدّر فيه «إنَّ» بداية الكلام لغاية التّهكم، وجاء ذلك في سياق بحثه عن «إنَّ ومواقعها ومجيئها في التهكّم»، وقد بين أنَّها تأتي في إطار ادّعاء على

المخاطَب «لظنّ لم يظنّه، ولكن يُراد التهكّم به» (الدّلائل، ٣٢٦). وقد استشهد ببيت شعري[1] كثير الورود في مثل هذا السّياق، يقول الشاعر (الرجز):

«جَاءَ شَقِيقٌ عارِضًا رُمْحَهُ   إنَّ بَنِي عَمِّكَ فِيهِمْ رِمَاحْ»

وقدْ فسَّر «الجرجاني» هذا البيت بقوله: «إنَّ مجيئه هكذا مُدِلًّا بنفسه وبشجاعته، قد وضَعَ رمْحهُ عَرْضًا، دليلٌ على إعجابٍ شديدٍ، وعلى اعتقادٍ منه أنَّهُ لا يقوم له أحدٌ، حتى كأن ليس مع أحدٍ منَّا رُمْحٌ يدفعه به، وكأنَّا كُلَّنا عُزْلٌ» (السّابق). يريد «الجرجاني» بهذا التّفسير أنْ يبيّن لنا أنَّ الشاعر تعمَّد تأكيد العجز بـ «إنَّ» وإخراج مُخاطبه مَخرج المُنكر أنَّ بني عمّه مِمنْ يحْملونَ الرّماح، فصاغَ إليه الخبر مثبتًا ومؤكّدًا تهكّما منه لما وُجد عنده (شقيق) من مُبالغة في الشجاعة وإفْراط لا مُبرّر من ورائه باعتباره قد جاء واضعا الرُمحَ على العرض من غيْر التفات، وكأنَّ بني عمّه ليس فيهم رماح.

بهذا العُدول والخرْق استطاع المتكلّم بطريقة أو بأخرى أنْ يضعَ مُخاطبه في مرتبة المتهكَّم به، وهذا طبعًا عائدٌ إلى طبيعة اللّغة التي تكون عونًا لمتكلّميها بأنْ يُعبّروا بما يحقّق غاياتهم ومَقاصدهم وأغراضهم، وبمعايير «سورل» فالشّاعر لم يكنْ صادقًا في كلامه، وإنَّما أخرج الكلام على خلاف حال مُخاطبه، وهو هنا يتعمَّدُ المغالطة بغية الوصول إلى غرض التّهكم. بناءً على ذلك، فهو خارقٌ للشروط الأساسيّة في الإخبار أو الإثبات التي تتخذُ صدْق المحتوى القضويّ شرطًا أساسيًّا من شُروط نجاح عمل

---

(١) هذا البيت وقع تداوله بكثرة في الاستشهاد به ضمن هذه القضية (الدّلائل، ٣٢٦، المفتاح، ١٧٤، شروح التلخيص، ١، ٢١٣)، وهو للشاعر حجل بن نضلة حسب ما جاء في الدّلائل (السّابق)، إلَّا أنَّ هذا البيت قد اختلف في تفسيره لاسيما في كيفية تحقيقه لغرض التهكّم، فقد اعترض الدّسوقي في حاشيته على الشارح بقوله: «واعترض على الشارح بأنَّ التّهكم بشقيق يقتضي أنَّه لا يعترف بأنّ فيهم رماحًا فينافي التنزيل المذكور إذ لو اعترف بذلك لما صحّ التّهكم به لإفادته قيام الضعف ببني عمّه، وأجيب بأنَّ التّهكم بالنّظر للواقع من الاعتراف بان فيهم رماحًا، وبالنّظر للتنزيل المذكور بناء على أنّ ذلك التّهكم من باب الكناية أطلق الملزوم وأريد اللازم، وبيان ذلك إنْ علم أنّ فيهم رماحًا إلَّا أنَّ وضع الرمح على عرضه أمّارة على الإنكار لما فيه من الجبن بزعم الشاعر ويلزم من ذلك التّهكم به.» (شروح التلخيص، ١، ٢١٤).

الإثبـات، أضـفْ إلى ذلـك تلاعبـه بالبنـاء التّركيـبيّ، بيـان ذلـك أنَّ تصديـر البنيـة اللّفظيـة بـأداة التأكيـد «إنَّ» يُـوحي بـأنَّ المقـام إنـكار أو تـردّد، ولكـن هنـا جـاء البنـاء اللّفظـيّ مخالفًـا لحـال المخاطَـب بغيـة التّهكـم عليـه ووضعـه في موضـع اسـتهزاء.

اللاّفـت للنظـر في كلّ هـذا أنَّ التّغـيّر الحاصـل في بنيـة الـكلام هـو انعـكاسٌ للمسـتوى الذّهـنيّ الـذي بنـاهُ المتكلّـم، فعـدم الـتزام المتكلّـم بشـرْط الصّـدق في إنشـاء الخـبر في علاقتـه بالمخاطَـب ترتَّـب عنـه بنـاءٌ لفظـيٌّ مخالـف لحـال المخاطَـب. تبعًـا لذلـك، فـإنَّ المتكلّـم اسـتنفد قـوى المخاطَـب في الوصـول إلى مقاصـده، حيـث تلاعـب بالوسـيلة الأساسـيّة الـتي يركبهـا (اللّفـظ)، ومـن خلالهـا يسـتطيع تحقيـق المبتغـى في التّواصـل. هـذا الفهـم يَجعلنـا نُلفـت النّظـر إلى تأخّـر الوسْـم اللّفظـيّ عـن الاعتبـار الذّهـنيّ، وهـو يَجعلنـا نقـرّ حاجـة الملمـوس المـادي إلى الذّهـني الـمُجرّد، ومنـه حاجـة المقـام المنفلـت الفوضـويّ إلى النّظـاميّ الثّابـت.

وإنْ حاولنـا اسـتدعاء قواعـد المحادثـة وشـروطها الـتي صاغهـا «غرايـس» في نظريتـه سـنجد لهـا حضـورًا قويًّـا في هـذا السّـياق مـن البحـث، فمـا تحـدّث عنـه «غرايـس» مـن خـرْق لقواعـد المحادثـة نـراه جليـا في هـذا الموضـع، فخرُوج الـكلام علـى خـلاف مُقتـضى الظّاهـر ليـس إلّا صـورة مـن صُـور خـرْق التّعـاون في الخطـاب، فلـو عُدنـا إلى البيـت السّـابق الـذي استشـهد بـه «الجرجـاني» في الدّلائـل وحاولنـا تطبيـق مبـدأ التّعـاون عليـه سـنرى أنَّ المتكلّـم خـرقَ قاعـدة أساسـيّة في أصـول التّخاطـب، حيـث صـاغ كلامـه مُؤكّـدا وليـس بمـا يتوافـق وحـال مُخاطبـه. ومـن هنـا فهـو خـارقٌ لقاعـدة الملاءمـة الـتي تقتـضي أنْ يُنـاسـب الـكلام المقـام. وعليـه نـرى أنَّ التّركيـب المعـبّر عـن القضيـة بمفهـوم «سـورل» خالـف الحالـة الذّهنيّـة عنـد المتكلّـم، وهـو مـا ينتـجُ عنـه معـانٍ جديـدة وفْـق مـا يقتضيـه المقـام.

الحاصـل مـن كلّ هـذا العـرض لهـذه الأغـراض المتحقّقـة مـن خُـروج الـكلام علـى خـلاف مُقتـضى الظّاهـر، هـي أنّهـا أغـراض مُوغلـة في البلاغـة يقـع فيهـا التّلاعـب بسـنن الخطـاب وكسْـر مُقتضياتـه الـتي تحكـم تكوّنـه، فمـا حـدثَ في هـذا الشّـأنّ أنَّ المتكلّـم خـرج عـن حُـدود العلاقـة الـتي تربطـه بمخاطبـه بإحـداث نسـق تواصلـيّ جديـد تَشـوبه قطيعـة مُتعمّـدة لخلـق

أغراض ومقاصد هي أقرب إلى السحر من الكلام العادي، فهو نوع من البيان «متى وقع عند النّظار موقعه اسْتَهش الأنفس، وآنَق الأسماع، وهزّ القَرائحَ، ونَشط الأذهان» (المفتاح، ١٧٤).

إنّ الطّريف في خروج الكلام على خلاف مُقتضى الظّاهر أنّه يمسّ - بخلاف الاعتقاد ومُقتضيات التّواصل - البنيةَ الواسمةَ، فلا شكّ في أنّ بنية الكلام الإثباتيّة المؤكّدة - والتي تقتضي أن يكون المخاطَب منكرًا - يستعملها المتكلّم في مثل هذا المستوى (خروج الكلام على خلاف مُقتضى الظّاهر) ليس لردّ الإنكار، وإنّما لغرض ما يطمحُ إلى تحقيقه، وهذا ما يجعل المطيّة الوحيدة (البنية) التي يتخذها المخاطَب في التّفتيش عن مقاصد المتكلّم قاصرة في هذا السياق عن تحقيق هدف المخاطَب في فهْم مقصد المتكلّم، فعدم التكافؤ بين البنية الواسمة ومقصد المتكلّم والحالة الذّهنيّة لمخاطبه تكشفُ لنا عن هذا البناء الجديد في الخطاب الذي نراهُ يخدم جهة واحدة من الخطاب، وهي جهة المتكلّم أساسًا.

على هذا الأساس، فإنّ هذا المجال هو مجال صناعة المتكلّم الذي يمتلكُ حرية الاختيار في نظْم الكلام مُتجاوزا في ذلك السّنن والقيود التي تطلب مراعاة كلامه لمقتضى حال مخاطبه، وهي صناعة صعبة لا يتقنها إلاّ صاحب الذوق الرفيع حتى أنّ «السكاكي» شبههم «بالمفلقين السحرة» الذين ينفثون في الكلام. فكأنّنا مع هؤلاء ومع هذا الفنّ في زاوية أخرى يطمحُ فيها المتكلّم لجمالية بلاغية راقية يكسرُ من خلالها مألوف الخطاب. وقد وقع إدراج جملة من الأساليب الأخرى في هذا السّياق مثل الأسلوب الحكيم الذي يتجلَى أكثر في السؤال وجوابه إضافة إلى تشويش وضعيّة الإخبار، وأسلوب الالتفات، وهي كلّها أساليب تُنجز بالخبر عموما. فالمتكلّم في هذا النوع من الخطاب «نراه غير مُلتزم في الإسناد بأسلوب التّصريح المطابق لمقتضى الحال، وإنّما يسعى في العديد من المقامات والأحوال، إنْ لم نقل في أغلبها، إلى توسّل طرق تخرج كلامه عن ظاهره إلى حال أخرى نتبينها بالمقام وحيثياته. وهو ما يجعلُ هذا المبحث أقرب إلى مبحث الإسناد المجازي» (الهمامي، ٢٠١٣، ٤٠٤).

يُذكرنا هذا الطّرح بما نجدهُ في طُرق الجدال الكلاميّ الذي يسعى فيه المتكلّم إلى نوع من التّضليل والمغالطة، وهذا قد يكون مما تأثرت به البلاغة العربيّة من المنطق الأرسطي، وما في الفلسفة من سفسطة عمياء قريبة من هذا النوع من الخطاب، ولقلّة المباحث التي تتناول هذا الضّرب من الخطاب فإنّنا وجدنا عند النويري مقالًا بعنوان: «الأساليب المغالطيّة مدخلًا في نقد الحجاج»[1]، يكشف فيه عن هذا النوع من المغالطة في الخطاب، وتعمّد المتكلم التّلاعب بمخاطبه. وتكمن الطّرافة هذا المقال في إبرازه أنَّ المغالطة في الخطاب تكون في العادة مقصودة من المتكلّم، وهو قصدٌ يخرق فيه المتكلّم السلامة المنطقيّة للخطاب. وهذا التّصوّر قريب مما نراه في خُروج الكلام على خلاف مُقتضى الظّاهر، فالمتكلّم يعلم حال مُخاطبه ولكنْ يقصدُ هذا النوع من الخطاب قصد بلوغ غايات، وفي هذا فلسفة حجاجيّة وجدل كلاميّ بمنطق بلاغيّ.

وما دمنا في هذا السّياق نشيرُ إلى أنَّ المتكلّم يتعمّد الكذب في إخراج الكلام على خلاف مُقتضى الظّاهر، وهو في ذلك يَخرق الشرط الأساسيّ في الإثبات القائم على الصّدق أساسًا وننبّهُ هنا إلى أنَّ الكذب غير التّخييل وإنْ كانا يسيران في الخطّ نفسه في انتهاكهما لشرط النّزاهة والصّدق، فخروج الكلام على خلاف مُقتضى الظّاهر خطابٌ واعٍ ومقصود من المتكلّم عكس التّخييل الذي لا نرى فيه نية المغالطة. وقد أشار إلى هذا التّصور «ربول وموشلار» في حديثهما عن الخطاب التّخييلي والكذب: «فإذا كان التّخييل والكذب عملين يَستعيران صيغة الإخبار دون أنْ يكونا إخبارًا خالصا، فإنّهما مع ذلك ليسا عملين متكافئين. ففي حين ينوي قائل الجملة الكاذبة مغالطة مخاطبه، أي ينوي حمله على اعتقاد بأنّه (أي القائل) يصدق ما يثبته، فإنَّ قائل الجملة التخيلية لا ينوي مغالطة مخاطبه، أي أنّه لا ينوي (أي القائل) يصدّق ما يبدو أنّه يثبته» (روبول وموشلار، ٢٠٠٣، ٣٧).

---

(١) هذا المقال يمكن العودة إليه في هذه القضية، وهو موجود ضمن كتاب أهم نظريّات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، إشراف حمادي صمود، ص ٤٠٣.

هـذه الإشـارة نراهـا مهمّـة في قـادم البحـث؛ ذلـك لأنّنـا سـنختبر الإثبـات بالخطـاب البيـاني الـذي يكـون مشـحونا بالجانـب التّخيلي الـمُحتمل للكـذب في غالبـه. ولعـلّ الأسـاسيّ في هـذه الإشـارة مـن صاحـبي كتـاب «التّداوليـة اليـوم علـم جديـد في التّواصـل» أنَّ خطـاب خـروج الـكلام علـى خـلاف مُقتـضى الظّاهـر يرتكـز أساسًـا علـى خـرْق شـروط التّواصـل والقصـد في التّلاعـب بمبـدأ الصّـدق، وهـو مبـدأ يُسـيّر عمـل الإثبـات.

وفي هـذا الإطـار لا يجـب أنْ نتغافـل علـى أنَّ مثـل هـذه الخطابـات (الكـذب والتّخييـل) تتخـذ الجمـل الإثباتيّـة شـكلًا أساسـيًا في التّعبـير. والحاصـل في هـذا النّـوع مـن الخطـاب هـو أنّـه مُوغـل في الأدبيّـة يقـول «عبـد المطلـب» متحدثًـا عـن خُـروج الـكلام علـى خـلاف مُقتـضى الظّاهـر: «هـو تعامـلٌ أوغـل مـن الأدبيـة مـن مُقتـضى الظّاهـر نتيجـة الفجـوة الـتي تحـدث بـين الصياغـة ومُتلقيهـا، حيـث ترتـدّ إلى المتكلّـم ومقاصـده الواعيـة ومـا يفترضـه في المتلقـي مـن حـالات اعتباريـة بالفعـل أو بالقـوة» (عبـد المطلـب، ١٩٩٧، ٢٠٨). فالمتكلّـم في هـذا الخطـاب ليـس بالمتكلّـم العـادي بـل لديـه القـدرة علـى الانتقـال إلى فضـاء ذهـن المتكلّـم وتأسـيس الخطـاب حسـب مُقتضيـات هـذا الفضـاء إلّا أنّـه يعمـد إلى التلاعـب رغـم علمـه بحالـة مُتقبلـه الـتي عـادة مـا تكـون هادئـة.

ويَحلُـو لنـا أنْ نشـير إلى أنَّ هـذا النـوع مـن الخطـاب يقـع اسـتعماله كثـيرًا عنـد الجاحـظ وأبي الفـرج الأصفهـاني ضمـن الخُطـب وكتـب الأخبـار والنـوادر؛ ذلـك لأنّ هـؤلاء يعولـون في صياغـة الخـبر الـمُثبت المتضمّـن للنقـد علـى قلْـب الأدوار وتلبيـس المخاطَـب دور الحكايـة عـوض عـن المؤلّـف، وهـو نـوعٌ مـن التملّـص الأدبيّ الـذي يُقحـم الطّـرف الآخـر في متاهـة التأويـل، ويجعلـه في مواجهـة مباشـرة مع الآخـر بإخراجـه مخرجًـا غـير الـذي فيـه، وهـو بهـذا (المتكلّـم الحقيقـي) يبـني خطابـه بـلادةً في متقبلـه وتجهيـلًا لـه.

إجمالًا، نقول في قضية خُروج الكلام على خلاف مُقتضى الظّاهر:

- إنَّ خُروج الكلام على خلاف مُقتضى الظّاهر خطاب واعٍ من متكلّم قاصد يطمحُ من خلاله إلى تحقيق جملة من المقاصد والأغراض المخصوصة يقع الاستدلال عليها من سياق القول تحديدًا.

- إنَّ خُروج الكلام على خلاف مُقتضى الظّاهر نوعٌ من التّلاعب اللّغويّ الذي يكسر في المتكلّم شُروط التّعاقد مع مخاطبه، ويخرقُ مقومات التّواصل النّاجح، وذلك بغية غايات تخدم في الأصل منتج الخطاب أكثر من متقبّله، وهذا من شأنه أنْ يزعزع مثاليّة الطّرح البلاغيّ التي تتمحور بالأساس حول الفهم والإفهام والتّبليغ، وهذا ما يدعو إلى إعادة النّظر في مفهوم الكلام البليغ.

- إنَّ خُروج الكلام على خلاف مُقتضى الظّاهر- وحسب مقولات «غرايس» في مبدإ التّعاون- يُزعزع مثاليّة القول الإثباتيّ الذي يسير وفْق مفهوم الصّدق في الخطاب، ويجعل من الإثبات في وجهه النّظاميّ محلّ شكّ في مقابل استعماله داخل مقام مخصوص. وهذا الاعتبار يسمح بمثل هذا التصرف التّداوليّ الذي يعطي الأولويّة لجوانب الاستعمال وما يطمحُ إليه المتكلّم داخل سياقات القول من أغراض ومقاصد حتى وإنْ كان هذا الطموح على غير ما تسعى إليه غايات الابلاغ الباحثة عن التّواصل المنشود.

- إنَّ خُروج الإثبات على خلاف مُقتضى الظّاهر يكشف عن الوجْه الاستعماليّ فيه، وهو جانب يتّسم بالثراء الدّلاليّ حسب حاجة المتكلّم وأغراضه ومقاصده. وهذا ما تبيّن لنا من خلال الأغراض السياقيّة كالتّجهيل والتّحقير والتّنبيه... إلخ.

- إنَّ خُروج الإثبات على خلاف مُقتضى الظّاهر يتجاوز المساس بمستوى الاعتقاد إلى التّلاعب بمستوى الوسْم اللّفظيّ الذي يمثّل مطية المخاطَب الوحيدة في الوصول إلى مقاصد المتكلّم.

خـاتمة الفصل الثّاني

سعينا من خلال هذا الفصل أنْ نبيّن أنَّ مجال التّصرف في الإثبات - باعتباره أصل الفائدة من الكلام وعلى أساسه تقوم سائر الأعمال - واسعٌ وغير محدود، واستندنا في الاستدلال على ذلك إلى ضرْب من الكلام «خُروج الكلام على خلاف مُقتضى الظّاهر»، فالإثبات الذي يقوم على مُسلّمة رئيسية قائمة على سعي المتكلّم إلى تثبيت اعتقاد في ذهْن مخاطبه يكون فيها ملتزمًا أخلاقيًا بالصّدق تجاهه، ليس بمنأى عن التّلاعب اللّغويّ الذي تسمح به اللّغة - باعتباره المنشئ الأوّل للكلام - بأنْ يُغالط، ويقول خلاف ما يعتقدُ ويُخرج الكلام حسب ما تقتضيه حاله لا حال مخاطبه.

إذا كان ذلك كذلك، فإنَّ إنشاء الإثبات الواقع من المتكلّم العامل ليس لكَ أنْ تكذبه سواء وافقَ ذلك حالة ما يُثبت في الكون أو لم يوافق. من هذا المنطلق مثّل المتكلّم المُتصرّف الوحيد في الكلام إليه تُنْسَبُ الحرية في القول؛ لذلك نراه يُكذّب باللّغة أحيانا ويسحر أحيانا ويُغالط أحيانا أخرى، ولكن المُؤكّد هنا أنَّ اللّغة براء من هذا وإنَّما الذي يدّعي هو المتكلّم وإليه يُرجع الأمرُ كلّه. هذا الاعتبار جعلنا نفهم كوْن الصّدق المُؤسس لعمل الإثبات ليس بهذه المثالية العمياء وإنَّما قد يكون أحيانا من باب التّعاقد لا أكثر، فما رأيناه من تنزيل المُنكر منزلة غير المنكر أو تنزيل العالم منزلة الجّاهل يُطرح في إطار التلاعب بالميثاق اللّغويّ الذي حدّده العُرف والتّواضع، وهو تلاعبٌ يخدم مصلحة مُنشئ الكلام بأنْ يُخرج مُخاطبه في صُورة غير التي هو عليها لغايات مقاميّة لا تخدم المقام بشقيه (المتكلّم والمخاطَب) بقدر ما تخدمُ المتكلّم وغاياته. وتكمن طرافة هذا المستوى من القول الإثباتيّ أنَّه مستوى يكشف عن الطّابع التّداوليّ، باعتباره مثّل ساحة لاستعمالات الإثبات داخل المقام في مقابل بنيته التي تمثّل جانب النّظام فيه، وهذا الجانب الاستعماليّ كشف عن جملة الأغراض المُعلّقة بالإثبات في وجهه التّداوليّ من تحقير وتوبيخ وتنبيه ... إلخ.

الفصل الثالـث

الإثبـاثُ بـالقـول البيـانيّ و التّأسيـس لحجاجيّة البيان





تمهيد

أجّلنا البحث في الإثبات وارتباطه بالأقوال البيانية إلى هذا الفصل إيمانًا منَّا بأنَّ مثل هذه الظّواهر يجبُ أنْ تُدرس في فصل مُستقل باعتبارها تطرحُ إشكاليات مُختلفة، وتُدرس بمفاهيم ومصطلحات مغايرة من قبيل (الضمنيّ والصريح واللزوم واللازم)، فضلًا عن الاعتبار المنهجيّ للبحث في المعاني المتحقّقة من الإثبات، فنحن نطرحُ الإثبات بالقول البياني في هذا الفصل الأخير لاعتقادنا أنَّ هذه الأقوال هي وجْه من وجُوه الإثبات والمبالغة والتّأكيد في الكلام، وهي ارتقاءٌ بالكلام إلى مستوى البيان والإبداع والصنعة الأدبيّة، هذا إضافة إلى أنَّ صاحب الدّلائل اعتبر المجاز أخفى وأدقّ ما في النّظم، ولنا أنْ نفهم من كلامه أنَّ النّظم بالمجاز أرقى غايات الكلام وأحسنه[1]، وهو طريق للمحاججة وتثبيت التّصورات، وعليه فهو نسقٌ في الإثبات.

إنَّ البحث في الإثبات بالقول البياني بحثٌ في علاقة الصّريح بالضمنيّ، فهي أقوال يُكشَف عنها من خلال استعمال الجملة في علاقتها بمقامها، فالمعنى في الظواهر البيانية مُرتبط بالاستعمال بدرجة أولى وإنْ كان البناء اللّغويّ أيضا عاملًا أساسيًا في الكشف عن ذلك. فالقول البياني يتأسّس على التّركيب لا محالة، والمبدأ الذي يُمكن أنْ نتخذهُ في مثل هذه التّراكيب -كما صاغه «المبخوت»- «**منطق التراكب بين العملين أي بين الضمنيّ الأساسيّ في القول والصّريح الأوّلي الموسوم لغويًا**»[2]، وهو قولٌ يُفسّر علاقة العمل اللّغويّ الموسوم بالعمل الضمنيّ.

---

(١) قد يذهبُ في اعتبار البعض أنَّ النّظم يقابل المجاز باعتباره (المجاز) قائمًا على زخرف اللّفظ، وأنَّ النّظم سبك وتركيب، في حين أنَّ تصور "الجرجاني" للمجاز نراه قائمًا على النّظم، وما المجاز إلاّ نظمٌ مخصوصٌ تطلّبه مقام مخصوص لغرض مخصوص، فالمجاز ليس تجانس لفظي بل هو تلازم للمعاني شديد الصلة بمقاصد المتكلّم وأغراضه.

(٢) هذا المبدأ استعمله "المبخوت" في تحليله لمثل هذه الأقوال البيانية ونتبناه في بحثنا هذا للبحث في إنجاز القول البياني بصيغة الإثبات، يقول "المبخوت": «والأصل الذي نفترضه أنَّه يمكن تراكب العملين في القول الواحد ما دام لا تدافع بينهما فأحدهما ضمنيّ أساسيّ قوليّ والآخر صريح أوّليّ لغويّ. ويدرك الضمنيّ بالصريح ويشتق القولي استنادا إلى اللّغويّ» (المبخوت، ٢٠١٠، ١٧٢).

وقدْ أسسنا عملنا في الإثبات بالقول البياني على إطار نظريّ نتحرّك ضمنه (علم البيان) مع الأخذ بالآليّة التّفسيرية «معنى المعنى»، بعيْن الاعتبار لاسيما أنّها آلية ستمكّننا من رصْد حقيقة هذه الظّواهر، وأنَّ صاحب «معنَى المعنى» قد جَعل مَدار هذا القول على الكناية والمجاز والتّمثيل، ونحن إذْ نلتزم بذلك قد نناقض أنفسنا حين قلنا في تحليلنا «لمعنى المعنى» أنَّه يتجاوز القول البياني لينسحب على بقية الأقوال، ولكن نبرّر ذلك منهجيّا، حيث نحتفظ بالمبدأ في بساطته التّعليليّة حفاظًا على مبدأ «الأنفع للقارئ» ليتمكّن من متابعة هذه الظّاهرة التي تنكشف أكثر حين نوظّف آلية «معنى المعنى» ضمن الكناية والمجاز والتّمثيل. ولعلّ «الجرجاني» نفسه قد أراد ما ذهبنا إليه، لاسيما أنَّه في إطار سِجال مع مُعارضيه يريد أنْ يكون على قدْر كبير من الوضوح ليتسنى له رصد ظواهر البيان.

نعوّل في دراستنا للإثبات بالأقوال البيانية على فرضيّة تتمثّل في اعتبار القول البياني قولًا حجاجيا[1] يستعمله المتكلّم بمنطق المحاججة والتّأثير في مخاطبه، ويتّخذ في شكل من أشكاله دوْر التّأكيد والمبالغة، وبذلك فهو مرتبط أشدّ الارتباط بالمتكلّم العامل النّاظم للكلام والمحقّق لجملة من المقاصد والأغراض، فالاستعارة والكناية والتّمثيل هي أقوالٌ ذات أساس نحويّ تركيبيّ وإنْ كان المقام بكامل عناصره حاضرًا فيها، فهو حضورٌ يختزله النّظام النّحويّ باعتباره نظامًا يتكهّن بجميع أبنية الإنجاز. وعليه، نعمل في هذا الفصل على التّأسيس« لنحوية القول البياني» بردّ البيان إلى النّحو وإلى المتكلّم العامل بدرجة أولى، ومنه سنربط الغرض من هذه الأقوال باعتقاد المتكلّم ونسقه الحجاجيّ في الإقناع الذي سيجرّنا إلى الحديث عن حجاجية القول البياني، بالاشتغال على الكناية والاستعارة والتّمثيل، والوقوف عند أدوارها في تثبيت الاعتقاد.

(١) يأتي هذا في إطار مشروع عامّ خطّ أسسه مجموعة من الأستاذة في الساحة العربيّة ونخصّ بالذّكر عبدالله صولة، وهو مشروع يهتمّ بعلاقة البلاغة بنظريّات الحجاج أو ما يُسمى بالبلاغة الجديدة. ونحن في هذا العمل ننخرط في هذه الرؤية من خلال عمل الإثبات بالقول البياني لارتكاز هذه الوجوه على البنية الإثباتيّة الخبريّة ودخولها في النّسق الحجاجي لتثبيت الاعتقاد.

١- علم البيان إطارا نظريّا:

يُعرّف «السكاكي» علم البيان بقوله: «هو مَعرفةُ إيراد المعنى الواحد في طُرق مُختلفة بالزيادة في وضوح الدّلالة عليه، وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه» (المفتاح، ١٦٢). والمدقّق في هذا التّعريف يراه يهتمّ بإيراد المعنى بطُرق مُختلفة من حيث الزيادة في وضُوح الدّلالة مع عدم النقصان بما يُخلّ في مُطابقة الكلام لتمام المراد منه. وحسب هذا التّصور فإنَّ فكَّ شفرة الدّلالة في هذا التّعريف ستمكّننا من تشريح هذا التّعريف والوقوف عند أسُسه بما يسمح بتمثّل علم البيان.

فلمّا كانَ إيرادُ المعنى الواحد بطُرق مُختلفة يتمّ عبر التّفنن في دلالة الألفاظ (استعارة، كناية، تمثيل) فإنَّ البحث في دلالة اللّفظ على المعنى هو السَّبيل لمعرفة أنواع الدّلالة. وهذا ما أشار إليه «السكاكي» بقوله: «وإذا عَرفْت هذا، عرفتَ أنَّ صاحب علْم البيان لهُ فضْل احتياج على التّعرّض لأنواع دلالات الكَلِم، فنقول: لا شبهة في أنَّ اللّفظة متى كانت موضوعة لمفهوم، أمْكَن أنْ تدلّ عليه من غير زيادة ولا نُقصان بحكْم الوضْع، وتُسمى هذه الدّلالة **دلالة المطابقة ودلالة وضعيّة**، ومتى كان لمفهومها ذلك، ولنسمّه أصليّا، تعلق بمفهوم آخر، أمْكَن أنْ تدلّ عليه بوساطة ذلك التعلّق بحكم العقل سواء كان ذلك المفهوم الآخر داخلًا في مفهومها الأصلي كالسقْف مثلا في مفهوم البيت، ويُسمى هذا **دلالة التضمّن** ودلالة عقلية أيضا، أو خارجًا عنه كالحائط عن مفهوم السقف وتسمى هذه **دلالة الالتزام** ودلالة عقلية أيضا» (السّابق، ٣٣٠).

نفهمُ من كلام «السكاكي» أنَّ دلالة اللّفظ على المعنى لها ثَلاثة أوجه:

- دلالة اللّفظ على المعنى دلالة وضعيّة، وهي دلالة يَتطابق فيها المدلول مع اللّفظ الذي وُضع له من غير زيادة ولا نُقصان، كدلالة لفْظ البيت على البيت الحقيقي. وهذا تقريب ما يعادل حسب قانون «الجرجاني» «المعنى» المقابل «لمعنى المعنى».

- دلالة اللّفظ على المعنى دلالة تضمّن، وهي أنْ يُشير إلى اللّفظ في دلالته على جزء مما وُضع لهُ مثل أنْ يُشير لفْظ البيت عن السقف، وهذا هو «مَعنى المعنى».
- دلالة اللّفظ على المعنى دلالة لزوم، وهي أنْ يدلّ اللّفظ على لازم مَعناه كدلالة السقف على الحائط.

ويُخرِج «السكاكي» دلالة المطابقة، وهي دلالةٌ وضعيّةٌ من مَشمُولات علم البيان باعتبارها دلالة لا يقعُ التّفاوت فيها، يقول القزويني: «ثم إيرادُ المعنى الواحد على الوجْه المذكور لا يَتأتى بالدّلالة الوضعيّة؛ لأن السامع إنْ كان عالـمًا بوضْع الألفاظ لم يكنْ بعضها أوضح دلالة من بعض، وإلّا لم يكنْ كلّ واحد منها دالاً» (الإيضاح، ١٦٣). ويقصر البحث في علْم البيان في دلالتي التضمّن والالتزام، وهما دلالتان عقليتان، حيث ينتقل فيهما من المعنى الموسوم لغويًّا إلى المعنى الضمنيّ المقصود عبر الاستدلال من خلال آلية العقل.

من هنا فالحديث عن علْم البيان هو حديثٌ عن التّلازم بين المعاني، وهو حديثٌ أيضا عن كيفية الاستدلال عن المعنى بالمعنى. بيان ذلك أنَّ المتكلّم في الكناية أو الاستعارة - وبحكْم مبدأ التّعلق بين معانٍ موسُومة لغويًّا وأخرى ضمنيّة - سيضربُ نوعًا من العمليات الحسابية الذّهنية تمكّنه من الانتقال من هذا إلى ذاك. وفي المقابل يفعل المخاطَب ما فعل المتكلّم، ولهذا نرى «السكاكي» يتحدّث عن التعلّق في الدّلالة العقليّة بربطه باعتقاد المخاطَب، يقول: «ولا يجبُ في ذلك التعلّق أنْ يكون مما يثبته العقل، بل إن كان مما يثبته اعتقاد المخاطب، إمّا لعرْف أو لغير عُرْف، أمكن المتكلم أنْ يطمعَ في مُخاطبه، ذلك في صحة أن ينتقل ذهنه من المفهوم الأصليّ إلى الآخر بواسطة ذلك التعلّق بينهما في اعتقاده» (المفتاح، ٣٣٠).

وإذا قبلنا بهذا فإنَّ الدّلالة العقليّة (اللزوميّة/التضمّن) هي جوهر البحث في علْم البيان باعتبارها تُفسّر التّلازم بين المعاني، وهو تلازمٌ عقليٌّ بين المعاني يتمُّ بتجاوز التّركيب الظّاهر إلى ضرْب من الاستدلال، وقد حدّد «السكاكي» هذا التّلازم في صورتين:

- من لازم إلى الملزوم: ⟵ الكناية طويلُ النجاد والمراد طويلُ القامة.
- من الملزوم إلى اللازم: ⟵ المجاز رعينا الغيث والمراد رعينا النبات.

غير أنَّ ظاهرة اللّزوم لا تقتصرُ على هاتيْن الصُورتيْن بالانتقال من مَلزومٍ إلى لازمٍ أو من لازمٍ إلى ملزومٍ، بل وجَدنا عند «السكاكي» ما يُشير إلى أنَّ اللّزوم قد يَتجاوز هذه الثنائيّة إلى تولّد لزومًا آخر، كالانتقال من البياض إلى الثّلج، ومن الثّلج إلى البرودة، وهذا قد يُفهم منه أنَّ ظاهرة اللّزوم تتجاوز المجاز والكناية لتصبح قانونًا يَضْبط ظواهر البيان جميعًا بما هو مجاز في مقابل الحقيقة. ومما يدعمُ كلامنا حديث «السكاكي» عن الاستعارة، حيث يرى أنّها لا تَخْضع إلى منطق اللّزوم وقانونه العقليّ إلّا بعد أنْ تنبنى على التشبيه، وهذا فيه تقنين لهذه الظّاهرة، يقول «السكاكي»: «ثم إنَّ من المجاز أعني الاستعارة، من حيث أنَّها من فروع التّشبيه كما ستقف عليه، لا تتحقّق بمجرّد حصول الانتقال من الملزوم على اللازم، بل لابّد فيها من تقدمة تشبيه شيء بذلك الملزوم في لازم له، تستدعي تقديم التّعرّض للتشبيه، فلا بدّ من أن نأخذه أصلًا ثالثًا» (المفتاح، ٣٣١).

هكذا إذنْ ننتهي إلى أنَّ الوجُوه البيانية التي يَدرسها علْم البيان تقوم في أصلها على نوعيْن أساسيين: هما الكناية من جهة والمجاز بما فيه من استعارة قائمة على التّشبيه من جهة ثانية؛ ولهذا فإنَّنا ارتأينا أنْ نركّز عملنا على ثلاثة وجُوه بيانية (الكناية والاستعارة والتّمثيل) نشتغل عليها في الكشف عن الإثبات بالقول البيانيّ. ومن المُفيد أنْ نشير إلى أنَّ اعتمادنا على علْم البيان إطارًا نظريًّا نشتغل ضمنه في بحثنا عن الإثبات بالقول البياني ليس اعتمادًا وصفيًّا من خلاله نَصِفُ وجُوه البيان وقدرتها في الإقناع بقدر ما هو تأسيسٌ للبيان بمنْطق نحويّ إعرابيّ، نفهم من خلاله أنَّ الإثبات بالقول البياني نظمٌ مخصوصٌ في مقام مُعيّن تحكمهُ في الأساس أُسس نحوية. تفسير ذلك أنَّ الاستعارة والكناية والتّمثيل هي من صُنْع المتكلّم؛ ولهذا أرجعها «ميلاد» إلى محلّ فعل المتكلّم المنشئ باعتبارها من صنْعه، وحسب هذا الفهم تكون المعاني الأوّل في الوجُوه البيانية هي التّراكيب والألفاظ في دلالتها الوضعيّة، وتكون المعاني الثّواني هي غرض المتكلّم.

بناءً على ذلك، فإنّ غاية الوجُوه البيانية ليست تلك المعاني المستفادة من ظاهر التّركيب وألفاظه في دلالتها الوضعيّة، وإنَّما الغاية فيما يقعُ الاستدلال عليه من ظاهر اللّفظ إلى معنى ضمني، غير أنَّ هذا المعنى الضمنيّ ليس هو مُبتغَى المتكلّم وغرضه، وإنَّما الغرض هو التّثبيت والمبالغة. وعلى هذا الأساس يكون البيان شديد الصّلة بالنّحو، ويكون مقام البيان شديد الصّلة ببناء الكلام. واستنادًا إلى هذا التّصور، نفهمُ اعتبار «الجرجاني» أنْ ليس النّظم إلّا أنْ تَضع كلامك الوضْع الذي يَقتضيه علم النّحو، ونفهمُ كلام «السكاكي» في اعتباره علْمي المعاني والبيان تَمامهما بتمام علْم النّحو، ونفهمُ كيف «أنَّ المستوى البلاغيّ التّداوليّ يساوق المنوال النّحويّ في أحْكامه وأصُوله»(الجلاصي، ٢٠٠٧، ٣٢).

٢- «مَعنى المعنى» آلية تفسيريّة للقول البياني:

تُعتبر ظاهرة «مَعنى المعنى» ظاهرةً بلاغيّةً وقانونًا يَضبط حقيقة الكلام بتوزيعه إلى ضربيْن من الكلام: «ضَرْبٌ أنتَ تصلُ منه إلى الغَرض بدلالة اللَّفْظ وحده، وضرب آخر أنتَ لا تَصلُ منْه إلى الغَرضِ بدلالة اللَّفظ وحده، ولكنْ يَدُلّك اللّفظ على معناه الذي يَقْتضيه موضوعه في اللّغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالةً ثانية تصلُ بها إلى الغرض ومَدَارُ هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتّمثيل، وإذ قد عرفت هذه الجملة، فهاهُنا عبارة مُختصرةٌ، وهي أنْ تقول «المعنى» و«**معنى المعنى**»، تعني بالمعنَى المفهوم من ظاهر اللّفظ والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللَّفظ معنًى ثمّ يُفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر، كالذي فسَّرتُ لك»(الدّلائل، ٢٦٢,٢٦٣).

يَختزلُ هذا التّعريف الذي صاغه «الجرجاني» ثنائيّة في الكلام، هي ثنائية المعنى البسيط الأوّل الذي يتحقّق بالدّلالة الوضعيّة، والمعنى الـمُتحقق بالاستدلال بالمعنى الأوّل عن معنى ثانٍ. ولعلّ الطّريف في هذا القانون أنَّ صاحبه قد حدّد مداره على الكناية والاستعارة والتّمثيل، وهي وجُوه بلاغية تُدرج حسب صاحب المفتاح في باب

علم البيان [1]، غير أنّنا لاحظنا في مرحلة سابقة في البحث أنَّ هذا القانون (المعنى ومعنى المعنى) قد يُسحب على جميع المعاني الثّواني [2] وليس خاصًا بوجُوه البيان وحدها، وإنْ كان «الجرجاني» قد حدّد مدارها، ونبرّر ذلك بكوْن «معنَى المعنى» مرتبطا بمعنى اللّفظ وإنْ كان هذا اللّفظ ذا خُصوصيّة من مثل ما رأينا في علْم المعاني.

من هذا المنطلق، فهو قانون يُمكن أنْ يُعالج ظواهر «علم المعاني»، وتدعم هذه النتيجة تصوّرنا لمستويات المعنى في مقابل دلالته الوضعيّة البسيطة، باعتبارها دلالة تبدأ بالتخصّص مقاميًّا ومفارقتها للمعنى الأوّل البسيط نحو معنى أكثر إيغالًا في المقام، وصولًا إلى المعاني التي تُدرج في صنْف البيان، وهذه المستويات في المعنى هي التي تجعلنا لا نسلّم في اعتبار «معنى المعنى» خاصًا بالقول البياني وإنْ كان اعتماده على المجاز أساس بنائه مما قد يُوهم بارتباطه به وصعوبة تطبيقه قانونا عامًا على كامل الظّواهر.

غير أنَّ التزمنا بهذا المبدأ لا يمنع من إبقائه على حاله في هذا السّياق من البحث، ذلك أنّنا سنحاول دراسة الإثبات بالقول البياني، والكشف عن علاقة «المعنى» بـ «معنى المعنى» كشفًا يَربط الثّاني بالأوّل، ويرسّخُ القول البياني في الأساس الإعرابيّ باعتباره من صُنْع المتكلّم النّاظم، ونحن نعتقدُ أنَّ ترْك قانون «المعنى ومعنى المعنى» كما صاغه «الجرجاني» في سياق الحديث عن القول بالمجاز في مقابل الحقيقة، أجدى في الكشف عن هذا الضرب من الإثبات.

---

(١) جاء حديث "الجرجاني" عن الكناية والاستعارة والتّمثيل في فصل "اللّفظ الذي يُطلق ويُراد به غير ظاهره" (الدّلائل، ٦٦)، إلَّا أنَّ صاحب المفتاح قد قامَ في مرحلة لاحقة بتبويب هذه المباحث في باب "علم البيان". وهذا يدلّ على التحام المشروعين (الجرجاني، السكاكي)، وهو التحامٌ نراه أكبر من مجرّد تبويب الثّاني لمباحث الأوّل، وإنَّما هي مواصلة لأفكار وترسيخ لرؤى، ولاسيما في استثمار علْم المنطق من قبل السكاكي في دراسته للنّحو والبلاغة بما يخدم علْم الأدب حسب وجهة نظره.

(٢) هذا التّصوّر وقعَ التّأكيد عليه من قبل الكثير من الباحثين، نخصُّ بالذّكر (ميلاد، ١٩٩٢، ١٦٧)، (المبخوت، ٢٠٠٦، ٢٩).

في البدء لنترك قضية «مَعنى المعنى» جانبًا، فالكثيرُ من الباحثين [1] قدْ اسْتطاعوا بوجْه من الوجُوه تعميم هذا المفهوم وقدرته على تَفسير ظواهر من علْم المعاني والبيان، ونحاول الآنَ تتبّع هذا المفهوم كآلية تفسيريّة في القول البياني. وهنا يجدر بنا العودة إلى نصّ «الجرجاني» في اعْتباره الكلام على ضَربيْن: «ضَربٌ نَصلُ منهُ إلى الغرض بدلالة اللّفظ وحده»، وهذا ما يُسمى «المعنى»، ومثال «الجرجاني» هنا:

- خَرَجَ زَيْدٌ.
- عَمْرُو مُنْطَلِقٌ.

وفيهما إخبارٌ عن الخُروج في الجُملة الأولى، وإخبارٌ عن الانْطلاق في الجملة الثّانية، وهو إخبارٌ على سبيل الحقيقة كما أشار إلى ذلك عبد القاهر، ويقصد «الجرجاني» «بإخبار على سبيل الحقيقة»، أنَّ المتكلّم في هذا السياق لا يُخبر أكثر من الدّلالة الوضعيّة البسيطة المتحقّقة من ظاهر اللّفظ. أمّا الضّربُ الثّاني فهو «لا نَصلُ منه إلى الغرض بدلالة اللّفظ وحدهُ، ولكنْ يَدلّك اللّفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللّغة، ثمّ تجدُ لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض، وهذا هو «**معنى المعنى**». ويقصد «الجرجاني» من هذا الكلام أنَّ السامع يَسْتدل من المعنى الوضعيّ على معنى ثان هو الغرضُ من الكلام، وهذا حسب قول «الجرجاني» مداره على الكناية والاستعارة والتّشبيه، ولهذا نراه يَضربُ لنا أمثلة على «**معنى المعنى**» من قبيل:

- هو كثيرُ رَماد القِدْر: كِناية عن الكَرم والضيافة.
- طويلُ النِّجاد: كناية عن طُولِ القَامةِ.
- نؤومُ الضُحَى: كناية عن التّرفِ.

(١) للتوسّع في قضية "معنىَ المَعنى" وقدرته على مُعالجة كلّ الظّواهر البيانية وغيرها راجع "الاسْتدلال بالمعنى على المعنى" عند "المبخوت" (المبخوت، ٢٠٠٦ب، ٣٧).

- رأيتُ أسدًا: تشبيهُ الرّجل بالأسد لما له من شجاعة.
- بلغني أنَّكَ تُقدّمُ رِجلًا وتُؤخّر أخْرى: التردّد.

تصوّرُ لنا هذه الأمثلةُ أنَّ معاني الكناية والتّشبيه والتّردّد وقعَ الاسْتدلال عليها من معنى اللّفظ، ولهذا قالَ «الجرجاني»: «ثمّ يعقلُ السّامع من ذلك المعنَى على سبيل الاستدلال[1] معنى ثانيا هو غَرضُكَ كمعرفتك من «كثيُر رمَاد القِدْر» أنّه مِضياف، ومنْ «طويلُ النّجاد» أنَّه طويلُ القامة، ومن «نَؤوم الضُّحى» في المرأة أنَّها مُترفةُ مخدومةُ، لها من يكفيها أمرها» (السّابق، ٢٦٢).

الحاصل من تفصيل «الجرجاني» لهذيْن الضربيْن من الكلام أنَّ:

- المعنى في الضرْب الأوّل هو ما يقعُ التَّعبير عنه بدلالة الألفاظ الوضعيّة.
- المعنى في الضرب الثّاني هو ما يقعُ التَّعبير عنه بالاستدلال عن معنى الألفاظ الوضعيّة.

بناءً على نظرة عبد القاهر «الجرجاني» فإنَّنا أمام تصوّر ثنائيّ في إطلاق اللّفظ، أحدهما إطلاقُ اللّفظ والمُراد به ظاهره (المعنى) وآخر إطلاقُ اللّفظ والمُراد به غير ظاهره (معنى المعنى)، وهذا التّصور يَجعلنا في التّعامل مع الأقوال نفصلُ بين الدّلالة المستفادة من التّركيب وأغراض المتكلّم ومقاصده، تفسير ذلك أنَّ المتكلّم عندما يَصوغُ تراكيبه قد لا يَقصدُ دلالة الألفاظ الوضعيّة، وإنَّما يقصد «مَعنى المعنى»، وهو معنى يقع الوصول إليه عن طريق الاستدلال، وهذا مدار الكناية والاستعارة والتشبيه على حدّ قول «الجرجاني».

(١) تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ مفهوم الاستدلال ظهر مع عبد القاهر "الجرجاني" كآلية في حين سنراه مع السكاكي مفهومًا قائمًا بذاته ترتقي درجة العلّم به معرفة أصناف علوم البلاغة والأدب، وهذا التّقاطع بين العلّمين (الجرجاني، السكاكي) مفيد في بيان تجانس المشروعين الذي دعانا لاختيارهما مدونة للبحث نشتغل في إطارها.

على هـذا الأسـاس فـإنَّ موضـوع «معـنَى المعـنَى» هـو الوجُـوه البيانيـة، باعتبارهـا وجوهًـا بعيـدة الدّلالـة، ويُعتمَـد في الوصـول إليهـا علـى «آليـة الاسـتدلال»، وهـي آليـة عقليّـة، فالكنايـة بمـا هـي قـولٌ بيـانيٌّ يقـع فيهـا الإيمـاء بلفْـظ عـن معـنى بعيـد، ويقُـوم المخاطَـب مـن خـلال هـذا اللّفـظ بعمليـة الاسـتدلال، كأنْ يَسـتدلَّ مـن «كَثـير الرّمـاد» أنَّـه كريـمٌ مضْيـافٌ، ولكـن لـمّا كانَ المتكلّـم قـادرًا علـى صياغـة كلامـه صياغـةً بسـيطة يَصـلُ بهـا المخاطَـب إلى الغـرض بدلالـة اللّفـظ وحـدهُ لـم يلتـجئ أحيانًـا إلى مثـل هـذه الأقـوال البيانيـة الـتي يكـونُ فيهـا المخاطَـب مُضطـرًا إلى عمليّـة الاسـتدلال؟

للإجابة عـن هـذا السـؤال نحتكـمُ إلى قـول «الجرجـاني» في قضيـة المزيـة مـن اسـتعمال مثـل هـذه الأقـوال، يقـول «الجرجـاني»: «واعْلـم أنَّ السَـبب في أنْ أحالـوا في أشـباه هـذه المحاسـن الـتي ذكرتهـا لـكَ عـن اللّفـظ، أنَّهـا **ليسـت بأنْفُس المعـاني، بـل هـي زيـاداتٌ فيهـا وخصائـص**. ألا تـرى أنْ ليسـت المزيـة الـتي تجدهـا لقولـك: «كأنَّ زيـدًا الأسـدُ» علـى قولـك «زيـدٌ كالأسـدِ»، لـشيء خـارج عـن التّشـبيه الـذي هـو أصْـل المعـنى، وإنَّمـا هـو **زيـادةٌ فيـه وفي حكم الخُصوصيّـة** في الشـكل، نحـو أن يُصَـاغَ خاتـمٌ علـى وجْـه، وآخـر علـى وجـهٍ آخـر، تجمعهمـا صـورة الخاتـم، ويفترقـان بخاصّـةٍ وشيء يُعْلَـم، إلّا أنّـه لا يُعْلَـم منفـردًا» (السّـابق، ٢٦٦).

نفهـمُ مـن مَقـول قـوْل «الجرجـاني» أنَّ المزيّـة مـن اسـتعمال القـول البيـاني ليسـتْ لمـا في هـذه الأقـوال مـن معـانٍ تـدلّ علـى نفسـها وتحمـلُ في ذاتهـا شُـحنة إضافيّـة، وإنَّمـا المزيـة راجعـةٌ إلى زيـادة في الحُكـم، فالزيـادةُ حصلـت في الإثبـات دُون المثبـت (السّـابق، ٧٢). وهـذا مـا يَدفعنـا إلى الحديـث عـن دوْر المتكلّـم النَّاظـم في الأقـوال البيانيـة، فالمتكلّـم هـو النّاظـم للـكلام، وهـو مـن سـيختار لفظًـا مـن قبيـل «كثـيرُ الرّمـاد» ليربطـهُ بلفْـظ آخـرَ، وهـذا طبعًـا إنشـاءٌ للمعـاني في النفـس ليـس كمـا جـاء واتفـق، وإنّمـا بمـا ينـاسـب الأغـراض والمقاصـد.

٣- في نحوية القول البياني:

٣-١- في تأسيس القول البياني على النّظم:

قد لا نُجانب الصّواب إذا قُلنا إنَّ الكثير من الباحثين ينغمسون عند الحديث عن القوْل البياني في قضيّة جماله وسحْره بما هو زخرفٌ[1] وحُلي يُضفي حلاوة على الكلام مُتغافلين عن قيمته التّركيبة بما هو سبْك ونظمٌ في إخراج الكلام في أعلى مراتب الجمال والإعجاز، وهو لعمري موقفُ صاغهُ عبد القاهر «الجرجاني» بردّ البيان إلى النّظم عامّة، يقول: «ومن دقيق ذلك وخفيه أنّك ترى النّاس إذا ذكروا قوله تعالى «واشْتَعَلَ الرأسُ شَيْبًا» لم يزيدوا فيه على ذِكر الاستعارة، ولم يَنْسِبوا الشرفَ إلَّا إليها، ولم يروا للمزيّة موجبًا سواها. وليس الأمر كذلك، ولا هذا الشرف العظيم، ولا هذه المزيَّة الجليلة، وهذه الرَّوعة التي تدخل على النفوس عند هذا الكلام لمجرَّد الاستعارة، ولكن لأن سُلِك بالكلام طريقُ ما يُسْند الفِعْل فيه إلى الشيء، وهو لما هو من سببه، فَيُرْفَع به ما يُسْند إليه، ويُؤتَى بالذي الفعل له في المعنى منصوبًا بعدهُ، مُبينًا أنَّ ذلك الإسناد وتلك النسبة إلى ذلك الأوّل إنّما كانا من أجْل هذا الثّاني، ولما بينه وبينه من الاتصال والملابسة» (الدّلائل، ١٠٠).

يختزلُ هذا القول حقيقة الاستعارة بما هي نظمٌ للكلام تُراعى فيه قوانين النّحو والسبْك والصياغة، وهذا فيه إشارة إلى ترسيخ مثل هذه الأقوال في الأساس النّحويّ

(١) في الحقيقة هذا الموقف يُعدّ أحيانًا من باب الذائقة، ونحن نعلمُ أنَّ الذائقة الشعريّة كانت مقياسًا أساسيًا في المدونة النقديّة العربيّة، لهذا نرى مثلًا ابن طباطبا في عيار الشعر يعتبرُ ظواهر البيان زُخرفا يُلحَق بالمعنى بعد إنشائه يقول: «فإذا أرادَ الشاعر بناء قصيدة، مخّض المعنى الذي يُريد بناء الشعر عليه في فكره نثرا، ثم أعاد له ما يلبسُهُ إياه من الألفاظ التي تطابقه، والقوافي التي توافقه، والوزن الذي يسْلسُ القول عليه...» (عيار الشعر، ١١). وهذا الموقفُ على وجاهته باعتباره في سياق التّأسيس لمقاييس الشعر إلاّ أنّه يتعارض مع فكرة النّظم التي تؤسّس لنحوية البيان واعتبار الظواهر البيانية تدخل في إطار إثبات الحكم وتأكيده، باعتبارها تشدّ المخاطَب وتمارس نوعًا من الحجاج عليه، وبناء على ذلك فالمتكلّم لا يعتبرها من باب الزُخرف المُكمّل بلْ يُدرجها في إطار نسقه الإقناعي.

وإرْجاع البراعة إلى المتكلّم العامل النّاظم الأوّل للكلام، ويأتي هذا في إطار توجّه عامّ صاغه «الجرجاني» حين أرْجع كلّ مظاهر اللّغة إلى النّظم وحقيقته. فبهاء الاستعارة وحُسنها شديدا الارتباط بالتّركيب الذي صاغه المتكلّم بوضْع كلمة مكان أخرى، واختيار لفظ مكان آخر؛ ولهذا نرى «الجرجاني» دائما يردّد» ليس النّظم إلّا أنْ تضعَ كلامك الوضْع الذي يقتضيه علم النّحو»، فهو دائما يُحيل إلى قيمة النّحو في نظْم الكلام، وحتى الأقوال البيانية التي تظهر لنا في زخرف الألفاظ ما هي إلّا قوانين نحوية مضبوطة.

وليس أدلّ من كلام «الجرجاني» في هذا الموضع عند تفصيله لقول الشّاعر «وسَالَتْ بأعْنَاقِ المطِيّ الأبَاطِحُ» وقدرتُه على الكشف عن المزيّة في هذه الاستعارة بما هي نظْمٌ مخصوصٌ راعى فيه الشّاعر أحْكام النّحو، وليست مجرّد مُشابهة يقول: «وذلك أنَّه لمْ يُغرب لأنْ جَعَلَ المطىّ في سرعة سيرها وسُهولته كالماء يجري في الأبطح، فإنَّ هذا شبه معروف ظاهر، ولكنّ الدقّة واللطف في خصوصيّة أفادها، بأنْ جَعَل «سَالَ» فعلًا للأباطح، ثمّ عدَّاه بالباء، بأنْ أدخل الأعناق في البَيْن، فقال: «بأعناق المطيّ» ولم يَقلْ: «بالمطي»، ولو قال: «سَالَتْ المطي في الأباطح» لم يكنْ شيئا».(السّابق، ٧٦). وفي هذا التّدقيقُ من «الجرجاني» لبيت الشاعر واهتمامه ومقارنته للتّراكيب دليلٌ واضحٌ على ترسيخ تصوّره في الاستعارة على أساس النّحو، فهو يُؤكّد في أكثر من موضع عند حديثه عن الكناية والاستعارة أنَّها من مُقتضيات النّظم فتراه يقول: «وذلك لأنَّ هذه المعاني التي هي «الاستعارة» و«الكناية» و«التمثيل» وسائر ضُروب «المجاز» من بعدها من مُقتضيات النّظم وعنهُ يَحدث وبها يكون» (السّابق، ٣٩٣).

وإنْ شئنا تنزيل هذا الفهْم على تركيب الإثبات سنجد أنَّ الإثبات بالقول البياني هو تركيبٌ مخصوصٌ من متكلّم عامل يسعى من خلاله إلى ترسيخ اعتقاد في ذهْن مُخاطبه إلاّ أنَّه عَدَلَ عن إجراء القول بدلالات وضعيّة بسيطة إلى إيراد اللّفظ بطُرق مُختلفة كالاستعارة والتّشبيه والكناية، وهي طُرق في النّظم لها حِسٌّ خاص في المخاطَب لما فيها من سحْر وبيان، تفسير ذلك أنَّ المزيّة من استعمال المجاز ليست في «أنفس المعاني التي يَقْصِد المتكلّم إليها بخبره، ولكنّها في **طَريق إثباته لها وتقريره إياها**».(السّابق،

٧١، الإبراز من عندنا). ويشيرُ في هذا السّياق إلى أنّه: «ينبغي لنا أنْ ننظر إلى المتكلّم، هل يستطيع أن يزيد من عند نفسه في اللّفظ شيئا ليس هو له في اللّغة حتّى يجعل ذلك من صنيعه مزية يعبّر عنه بالفصاحة» (السّابق، ٣٦٤).

بهذا المنطق الذي يوجّه تفكيره في تعليق الأقوال البيانية بالبنية النحوية وربْط البيان بالمتكلّم العامل، تصريحٌ بأنَّ الكناية والاستعارة والمجاز هي نظْم مخصوص يُراعى فيه المقام بما هو مقام إقناع، وهذا يدلُّ على أنَّ بيانية القول ليست إلّا صورةً من معنى نفسي يسعى المتكلّم إلى تبليغه، فالألفاظ من قبيل «كثيرُ الرّماد»، نؤوم الضحى»، «طويلُ النّجاد» ليست إلاّ انعكاسًا لمعان نفسيّة نسجها المتكلّم في الذّهن. ونستدلّ بموقف طريف للمبخوت يرسّخُ فيه الوجُوه البيانية في النّظم باعتباره نظمًا للمعاني وليس نظمًا للألفاظ، ذلك أنَّ الوجُوه البيانية لا يُستدلّ عليها من دلالة الألفاظ المُكوّنة لها مُستقلة بعضها عن بعض بلْ يستدل عليها من تركيبها وترتيبها ونظمها، يقول «المبخوت»: «وليْسَ المقصود بالتّرتيب هنا تعليق القِدْر بالرّماد وتعليق ما حصل منه بكثير إذْ لا تتغيّر الدّلالة المعجميّة لو قلنا:

- كَثُرَ رَمَاد قِدْره.
- رَمَادُ قِدْره كَثيرٌ.
- قِدْرهُ رَمَادهُ كَثيرٌ.

ولكن التّرتيب المقصود هو ما يُحدثه المتكلّم من تَنسيق بين الألفاظ للدّلالة على معانٍ نحوية مَخصوصة تَسمحُ بالانتقال من الدّليل إلى المدلول أو من الملزوم إلى اللاّزم والعكس على أساس ملازمات عرفيّة بين المعاني» (المبخوت، ٢٠٠٦ ب، ٥٣). هذا الموقف من «المبخوت» يُؤسّس لنظاميّة الأقوال البيانية، ويُرسّخ المبدأ الذي نسعى إلى البرهنة عليه في هذا المقام من البحث، وهو اعتبار الإثبات بالقول البيانيّ إثباتًا شديد الصّلة بالمتكلّم العامل الذي يَسعى إلى ترسيخ اعتقاده في ذهْن المخاطَب، وهو سعيٌ يختار فيه المتكلّم العامل نوعًا خاصًا من الأقوال بما يُوافق مقامات القول من قبيل ما يخدم علْم

الأدب، فجوهر التّحول الذي يحدث في الأقوال البيانية يتجاوز مظاهر اللّفظ ليمسّ عُمق البنية [1] وما يحدُث ضمنها من تلازم بين المعاني يَنسجُه المتكلّم العامل بالنّظم، كالتلازم بين كثرة الرّماد والكرَم في قوله « زيدٌ كثيرُ الرّماد ».

إنَّ في ردّ القول البيانيّ للمتكلّم العامل باعتباره المتحكّم الأوّل في عملية القول، وباعتباره المنشئ للأبنية في تفاعلها واسترسالها، إعلانًا لمبدأ مهمّ في نظريّة النحوية العربيّة مفادهُ ترسيخ المعنى في كامل مستوياته في البنية النحوية وربط البنية بالدّلالة ربطًا يكشف عن قدرة النّظام على التكهن بالنّظم «فليس النّظم إلّا أنْ تَضَعَ كَلامك الوضْع الذي يَقتضيه علم النّحو». إذا كانَ ذلك كذلك، فإنّنا نَطمئن لقوْل «الجرجاني» بأنَّ المزيّة في البيان تتمثّل في الزيادة في التّأكيد والمبالغة، وهي زيادةٌ شديدة الصّلة بحكم المتكلّم، ولمّا كانَ هذا الحُكم في الإثبات هو تثبيت اعتقاد يَقين في ذهْن المخاطَب فإنّه يُمكننا القول إنَّ الإثبات بالقول البياني هو ضربٌ مخصوصٌ من الكلام يَستعمله المتكلّم العامل في مقام بلاغيّ (أدبيّ) بغية الإقناع، وهو قولٌ لئن بانَ لنا بعيدًا عن البنية الإعرابيّة التي تقبعُ في مستوى أعلى من التّجريد إلّا أنّه شديد الصّلة بهَا يدور في فلكها، وهذا يدلُّ على أنَّ المعنى مهما تبيّن لنا - نتيجة مغالطات اللّفظ الحامل له - أنّه ماديٌّ محسوس باللّفظ، فإنَّه لا يخرجُ عن منطق نظريّة العامل الإعرابيّ التي يتحكّم في تصوّرها المتكلّم المنشئ، فنحن بإزاء الإنشاء النّحويّ بعبارة «الشريف» الذي يتحكّم في كامل مستويات البنية وتمظهراتها في المقام.

---

(١) هذا التّصوّر لنظْم المعاني صاغهُ عبد القاهر "الجرجاني" في نظريّة النّظم في إطار الردّ على أصحاب اللّفظ (المعتزلة) ومن بينهم الجاحظ والقاضي عبد الجبار، الذين يؤسّسون لبلاغة الكلام من منظار جزالة الألفاظ وجمَالها، فـ"الجرجاني" النّحويّ -على حدّ قول السيوطي- يُؤسّس الأقوال البيانية وفْق نظريّة النّظم، ويُرجع الإعجاز فيها إلى التّلازم بين المعاني لا إلى الألفاظ نفسها، يقولُ في هذا الإطار مُؤسّسا للفصاحة والبلاغة على المعاني والنّظم: «(...) علمت أنَّ الفصاحة والبلاغة وسائر ما يَجري في طريقهما أوصافٌ راجعةٌ إلى المعاني، وإلى ما يدلُّ عليها بالألفاظ، دون الألفاظ نفسها» (الدّلائل، ٢٥٩).

هـذا التّأسـيس النّظـميّ للأقـوال البيانيـة نـراهُ مهمًّـا في تتبّعنـا للإثبـات بالقـول البيـاني، وتكمـن أهميتـه في اعتبـاره أساسًـا نظريًّـا تتحـرك في إطـاره ويوجّـه بحثنـا، فنحـن في هـذا السّـياق مـن البحـث نطمـح إلى البرهنـة عـن قـدرة النّظـام النّحـويّ في تمثّـل مثـل هـذه الأقـوال، وبنـاء تصـوّر نحـويّ لهـا يجعـل الاسـتدلال علـى حركيتهـا اسـتدلالًا ذا منطـق يؤسّـس لعلاقـات نحويـة في علاقتهـا بهـذه المقامـات المخصوصـة، ويجعـل مـن البيـان جـزءًا مـن النّحـو.

٣-٢- إقحام المخاطَب بالقوة وحضور آلية الاستدلال:

لقـد اعتنـت النّظريـات النحويـة والبلاغيّـة في العمليّـة التّواصليّـة بمنتـج الخطـاب (المتكلّـم) وقدرتـه علـى بنـاء الـكلام بمـا يَتوافـق مـع مقاصـده وأغراضـه، ليكـون حضـور المخاطَـب أقـلَ حظًّـا لاسـيما في مسـتوى المقامـات النّمطيّـة الـتي نـرى فيـه حضـور المخاطَـب مُجـرّد حُضـور ضمـنيّ وليـس إلَّا عنصـرًا مُؤثّثـا لصياغـة المشـهد التّواصلـيّ. غـير أنَّ للمخاطَـب أهميّـة كبـيرة خاصـة في الأقـوال مـن الطبيعـة البيانيّـة، وذلـك لأنَّـه يُقحَـم بالقـوة في هـذا النّـوع مـن الخطـاب باعتبـاره شـريكًا فعليًّـا، وفي غيابـه يبقـى الخطـاب معلقًـا لا يكتمـل. فالمخاطَـب هـو الوجْـه الآخـر في القـول البيـاني، وهـو المفـكّك والمُـؤول عـن طريـق آليـة الاسـتدلال الـتي يَسـتعملها في فـكّ شـفرة الخطـاب باعتبارهـا آليـة عقليّـة.

وتقـع علـى المخاطَـب مسـؤولية فهْـم المعـنى المـلازم للمعـنى الحـرفيّ، ويسـتعين في كلّ ذلـك بالسّـياق أو المقـام لفهْـم مقاصـد المتكلّـم ليصـلَ مثـلًا مـن كثـير الرّمـاد إلى كثـير إيقـاد النّـار، ومنـه إلى الكـرم، ويتـمُّ لـه ذلـك مـن خـلال التّعاقـد الثّقـافيّ بـين المتكلّمـين باعتبارهمـا في بيئـة عربيـة واحـدة يُفهـم في إطارهـا «كثـيرُ الرّمـاد» بأنّـه كنايـة عـن الكَـرَم [1]. فهـذا التّعاقـد

---

(١) التّنصيص علـى التّعاقـد الثقـافيّ بـين المتكلّمـين ضـروريٌّ في الوجُـوه البيانيـة، ولاسـيما الكنايـة لأنَّ لفظًـا مـن قبيـل " كثـير الرمـاد" قـدْ يُفهـم مـن قبـل شـخص مـا في ثقافـة أخـرى فهمًـا آخـرَ، وهـذا طبعًـا عائـدٌ إلى كـوْن " كثـيرُ الرّمـاد" لا تعـني شـيئا في تلـك الثقافـة، فقـد تـؤول كـثرة الرّمـاد في ثقافـة الهنـد علـى إحـراق الموتى، وقـد تـؤول أيضـا كنايـة عـن أنّ هـذا الشـخص وسِـخٌ، وهـذه التّأويـلات حسـب بيئـة الأشـخاص ومعتقداتهـم؛ ولهـذا فـإنَّ احـترام السّـياق الثّقـافيّ في إيـراد الكنايـة عامـلٌ أسـاسيٌّ في الاسـتدلال.

الثقافيّ هو الذي يَسمح للمخاطب بالشّروع في العملية التّأويلية، وهذا طبعًا مَشروطٌ بتوفّر كفاءة تأويليّة لديه حتى يستطيع بلوغ مَقاصد المتكلّم، وهي كفاءةٌ تظهر لنا في العمليّة الاستدلاليّة من خلال ما يقوم به المخاطَب من تفكيك للكلام، وتشريح للعلاقات اللزوميّة التي صاغها المتكلّم.

هذا «التّعاقد اللّغويّ» الذي نتحدثُ عنه غدا مُسلّمة لغويّة لسانيّة يجبُ احترامها والعمل بها في العملية التّواصليّة، وهذا طبعًا له تجليات عميقة في النّظريّة النحوية والبلاغيّة العربيّة وله أيضا حضورٌ في المقاربات اللّسانيّة، فالمخاطَب يتّخذ منهجًا استدلاليًّا من أجل الوصُول إلى مقاصد المتكلّم، ويعوّل في هذه العمليّة على ما وفّرهُ له المتكلّم من أدلّة بحكْم التّعاون بينهما في صياغة العمليّة التواصليّة، وقد نصّ «غرايس» على قيمة «مبدأ التّعاون»[1] في التّحاور، مفاد هذا المبدأ «لتكنْ مُساهمتك في المحادثة موافقة لما يتطلّبه منك - في المرحلة التي تجري فيها - ما ارتُضي من أهداف أو التي اشتركت فيها» (غرايس، ١٩٧٥، ٦١٨)، وهو مبدأ تتفرّعُ عنه مبادئ أخرى تُسيّر العملية التّواصليّة، تمكّن المخاطَب من الوصول إلى المعنى الضمنيّ من خلال المعنى الحرفيّ.

ولـمّا كانَ المعنى ضمنيًّا مُستلزمًا فإنَّ المخاطَب لا يجدُ أفضل من الألفاظ يركبها من أجل الوصول إلى المعنى، ومن هذا المنطلق فإنَّ المخاطَب موكولٌ له مهمّة تفكيك القوْل بما هو تركيبٌ يحوي ألفاظًا، ولما كانت هذه الألفاظ المستعملة في القول البياني تُحيل أو تُؤمي في ذاتها إلى معانٍ أخرى تلازمها فإنّنا أمام مبدأ التّلازم بين المعاني أي بين لفْظ يُطلق ويُراد به غير ظاهره. فالمخاطَب في الأقوال من الطبيعة البيانية يجبُ أنْ يَنظر إلى المعنى من جهة التّأويل، وهو نظر يُحتّم عليه العودة إلى بدايات تشكّله وإنتاجه عند

(١) نصّ الفيلسوف غرايس (Grice) في مقاله الشهير" المنطق والمحادثة (logic and conversation) على جُملة من المبادئ التي تُسيّر العملية التّواصليّة، ولعلّ أهمهما مبدأ التّعاون الذي تتفرعُ عنه قواعد من قبيل قاعدة الكمّ والكيف والمُناسبة والطريقة. ولعلّ ذلك راجعٌ إلى أنَّ غرايس كانَ مسكونًا بهاجس «كيفَ يكون مُمكنا أنْ يقول المتكلّم شيئا ويعني به شيئا آخر؟ وكيف مُمكنا أيضا أنْ يسمع المخاطَب شيئا ويفهم شيئا آخر» (نحلة، ٢٠٠٢، ٣٣).

المتكلّم، بالنّظر في الطُرق التي توخّاها في ذلك، وهذا التّصور في الاستدلال سيمكنه من فكّ شفرة الخطاب والوقوف عند مقاصد المتكلّم.

هذا المبدأ يجعلنا نُقرّ بتداوليّة القول البياني في مُقابل نحويّته التي ارتبطت في وجْه منها بالمتكلّم العامل؛ ولهذا يهتمّ البلاغيّون كثيرًا بالمقام والمعارف المشتركة والسّياق الثّقافيّ الذي يجمع المتحاورين. وهذا كلّه يَصبُّ في إطار الفهْم والإفهام فلا يُعقل أنّ يُصاغ كلام ولا يراعى فيه حُضور المخاطَب ومعارفه، يقول «الجرجاني» في هذا الإطار: «ليتْ شعري هل يُتصوّر وقوع قصْد منك إلى معنى كلمة من دُون أنْ يترك تعليقها بمعنى كلمة أخرى، ومعنى القصْد إلى معاني الكَلم أنْ تعلم السّامع بها شيئا لا يعلمه، ومعلوم أنَّك أيها المتكلّم لست تقصدُ أنْ تُعلم السّامع معاني الكلم المفرد التي تكلّمه بها، فلا تقول خَرَجَ زيدٌ، لتعلمه معنى (خَرَجَ) في اللّغة ومعنى (زيد) كيف، ومُحال أنْ تكلمهُ بألفاظ لا يعرفُ هو معانيها كما تعرف» (الدّلائل، ٢٤٢).

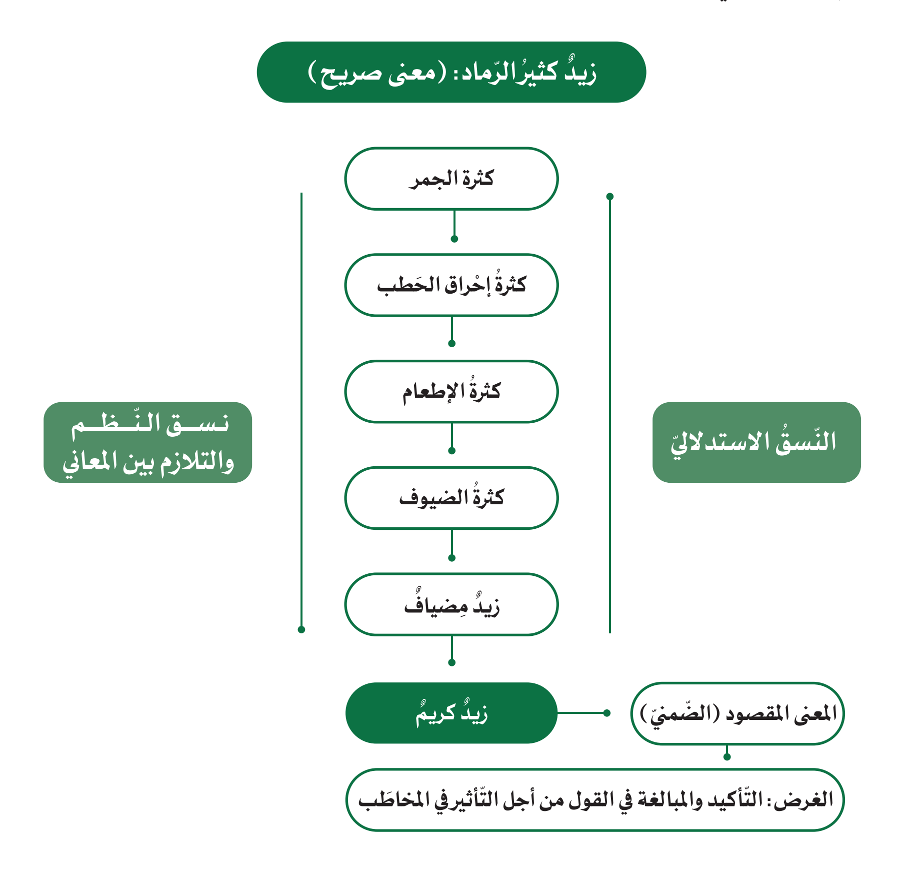
إنَّ هذا التّصور في بناء الخطاب يجعل من القول البياني يُقحم المتكلّم بالقوة نظرًا لأنَّه يحوي طاقة تخيلية تستدعي إعمال الفكر، فالمخاطَب حين يُباغته القول البياني يُسارع إلى تفكيك العلاقات اللزوميّة التي صَاغها المتكلّم في خطابه، وهي مُسارعة في سبيل بلوغ المقصد، ويستعين في بلوغ ذلك على كثير من ظُروف السّياق العامّ والخاص إضافة إلى ما يمتلكهُ من كفاءة في تحليل خطاب المتكلّم، وهي كفاءة تدورُ في إطار استراتجيات [1] خطاب بينهما.

ويبدأ المخاطَب من بنية الخطاب يفكّكها بالتوقّف عند التّركيب، ويَعرفُ بحكْم السّياق العامّ أنَّ الألفاظ التي اختارها المتكلّم فيها تجوّز واتساع في المعنى، فيركب ظاهر اللّفظ مطية من أجْل الوصُول إلى عمق البنية، ويبدأ بفكّ العلاقات بين المعاني وصولًا

---

(١) أفردَ الشهري بحثًا كاملاً اهتمّ فيه باستراتيجيات الخطاب ضمن مقاربة لغويّة تداوليّة. وقد تمكّن بالوقوف عند دوْر الكفاءة التّداوليّة ودوْر السّياق الثقافيّ والاجتماعيّ عامّة في صياغة الخطاب باعتبارها السَّبيل في الوصول إلى مقاصد المتكلّم ونجاح العمليّة التّواصليّة. (الشهري، ٢٠٠٤).

إلى المعنى المقصُود. وسنحاول من خلال هذا الرسم التّمثيليّ الوقوف عند هذا التّسلسل والتلازم بين المعاني وكيفية استدلال المخاطَب.



في هذا الرسم تظهرُ لنا الـمُلازمات بين المعاني، ويَظْهر لنا كيف يُمكن أنْ نَستدلَّ من بينة بسيطة عن معانٍ كثيرة، وهنا تظهر قيمة هذه الأقوال التي تقول الكثير بإيجاز. وما دُمنا في هذا الإطار نُريد أنْ نلفت النّظر إلى أنَّ اختيار المتكلّم للكناية دون التّصريح بالحقيقة مباشرة هو اختيارٌ واعٍ لما في الكناية من خَفاء يجعلُ المخاطَب يدخل في العمْق مفتشًا عن التّلازم بين المعاني، ولما فيها أيضا من قُدرة على التّأثير لم تكن لتتحقّق لو أنّها صِيغت صياغة عاديّة مثل أنْ نقول: «زيدٌ كريمٌ» مباشرةً.

الحاصلُ من هذا، هو أنَّ الحديث عن الأقوال البيانية هو حَديثٌ عن المتكلّم والمخاطَب على حدّ السواء، فنحن بإزاء إنتاج الخطاب وتأويله؛ ولهذا نرى في طبيعة هذه الأقوال أنَّنا أمَام المعنى ومعنَى المعنى، أي أنَّنا دائما أمام دلالة مباشرة تُفهم من مُجرّد التّركيب ودلالة ألفاظه، ودلالة مُلازمة لهذه الدّلالة الأولى، وهي غير مباشرة. ويقع التركيز في الأقوال البيانية على هذه الدّلالة الثّانية التي يَصلُ إليه المخاطَب عن طريق آلية الاستدلال. هذا النّسق في التّأليف الذي يتوخاه المتكلّم من جهة أولى من خلال الملازمة بين المعاني هو عيْنه ما يتبناه المخاطَب في الجهة المقابلة من خلال فكّ هذه الملازمات والاستدلال عليها، وهذا ما يجعلُ الأقوال ذات الطبيعة البيانية في مرتبة من البلاغة، فهي أقوالٌ ليست ذات طبيعة إخبارية محْضة بقدر ما هي تكريس لنوْع مُعيّن من الخطاب يتجاوز الحديث عن الحقيقة إلى حقول المجاز والإيماء عن شيء.

غير أنَّنا نريد الإشارة إلى مسألة مهمّة في هذا السّياق من البحث، تعود بالأساس إلى حقيقة مفهوم الاستدلال، وذلك لأنَّ حديثنا عن التّفاعل بين المتكلّم والمخاطَب داخل السّياق العامّ الذي يساعد على تحليل الأقوال ذات الطبيعة البيانية قدْ يُوهِم البعض بتداولية هذا الطّرح، والتركيز على قضايا المقام دُون الحرص على تثبيت هذه الأقوال في منطقها النّحويّ بما يُرسّخ أساس الطّرح فيها على التّركيب والإعراب. لهذا نقول إنَّ نظاميّة هذه الأقوال تجد لها من المبررات الكثير، فآلية الاستدلال مثلا نراها آلية نحوية بامتياز، فالعلاقات الاستدلاليّة وفّرها النّظام للمتكلّم من ناحية أولى ذلك أنَّ الاستدلال من طبيعة المنطق اللّغويّ للنظام، وهو مقوّمٌ من داخل النظام نفسه، فالمخاطَب له من الأسس الاستدلاليّة النحوية ليفكّ كلام المتكلّم غير أنَّه لا يجب أنْ يُفهم أنّنا ضد الفاعلية المقاميّة وجدواها في بلورة خطاب هذه الأقوال ومنطقها السّياقي في التّأثير والإقناع، فنحن لا ننكر أنَّنا وجدنا في القول البياني ما يُغري بالبحث، ولاسيما في التّصور الحجاجيّ الذي يؤديه البيان باعتباره نوعًا من السحر، فالبلاغة حجاجٌ في الأصل ما دمت تطمحُ إلى الإقناع والوصول إلى قلْب السّامع.

٤- الإثبات وحجاجية القول البياني[١]: التّثبيت والمبالغة:

لقد ثبت لدينا مما تقدّم ذكره في شأن الإثبات بالقول البياني أنَّه شديد الارتباط بالمتكلّم النّاظم باعتباره يسعى في مثل هذه الأقوال إلى تثبيت حُكمه واعتماده على المجاز مكان الحقيقة لغاية الإقناع والتّأثير، وهذا الفهم يَجعلنا نُقرّ بنظاميّة الأقوال المجازية – إنْ صحت العبارة – التي نجد لها جذورا في النّظام النّحويّ، وخاصة ارتباطها بالمتكلّم العامل فكأنّنا أمام «نحوية المزيّة والمجاز» (الجلاصي، ٢٠٠٧، ٤٢).

ولئن أمكَننا معرفة قدرة هذه الأقوال على الإقناع والتّثبيت فإنّنا نجهل طريق الوصول إليها وكيفية إثباتها وترسيخها في ذهْن المخاطَب، ذلك أنَّ العملية ليست بهذه البساطة بما يسمح بتبيّن التّلازم الخفيّ بين المعاني، وهذا ما يَدفعنا إلى ضرْب أمثلة من الأقوال البيانية والكشْف عن دوْر المتكلّم والمخاطَب، وبيان قدرة هذه الأقوال على المبالغة والتّأثير ولعب دوْر المحاجة؛ لذا فإنّنا نَطمحُ في هذا العنصر أنْ نبيّن قدرة هذه الأقوال على الإقناع والوقوف عند الآليات المعتَمدة في ذلك، فأين تكمن حجاجية هذه الأقوال؟

٤-١- الإثبات بالقول الكنائي:

تُعتبر الكناية وجهًا من وجُوه البيان، ويُقصد بها: «أنْ تتكلّم بالشيء وتريدَ غيره، وكنى عن الأمر بغيره يُكنّى كناية يعني إذا تكلّم بغيره مما يُستدل عليه» (لسان العرب، مادة كني، ١٢، ١٧٤). وقد عرّفها «الجرجاني» بقوله: «هي أنْ يُريد المتكلّم إثبات معنى

---

(١) اخْترنا عنونة هذا العنصر "بحجاجيّة القول البيانّي" إيمانًا منّا بقدرة مثل هذه الأقوال على ممارسة السلطة الحجاجيّة في الخطاب، وهذا في الحقيقة موْقفٌ عبّر عنه الكثير من الباحثين انظر مثلًا (صولة، ٢٠١١، ٤٠)، (الشبعان، ٢٠١٠، ٣٣٥)، في ربطهم البلاغة بالحجاج، ونحن في هذا السّياق من البحث ننخرطُ في هذه الرؤية، ونثمّن هذا التّصور إلاّ أنّنا نريدُ أنْ نؤكّد أنَّ هذه الأقوال اكتسبت حجاجيتها من داخل اللّغة ونظامها وإنْ كان للأعراف والمقامات دورٌ في ذلك، تفسير ذلك أنّ النسق الحجاجي يبنيه المتكلّم بدرجة أولى بما هو متكلّم ناظم.

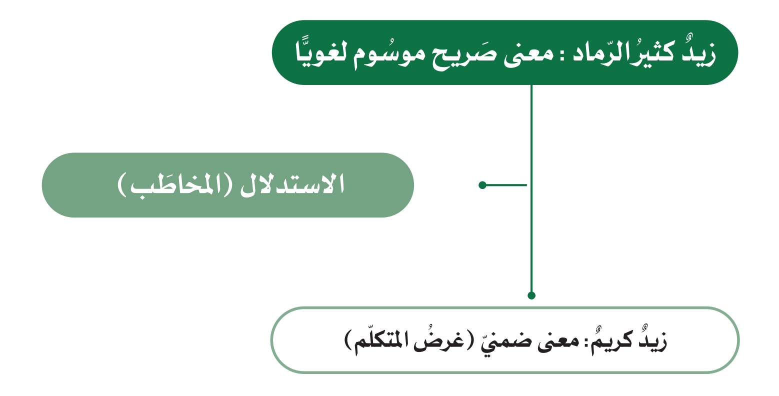
من المعاني فلا يذكرهُ باللّفظ الموضوع له في اللّغة، ولكنْ يَجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجُود فيومئ إليه ويجعلهُ دليلًا عليه» (الدّلائل، ٦٦). وعرّفها القزويني بكونها: «لفْظ أُطلق وأُريدَ به لازم معناه مع جواز إرادة المعنى الأصلي» (الإيضاح، ٢٤١).

ما يُفهم من هذه التّعريفات للكناية هي كوْنها إطلاقُ اللّفظ بغير الموضوع له في اللّغة بل بمعناه الـمُلازم له (المعنى المجازي)، ولدينا في البلاغة العربيّة كثير من الألفاظ الدّالة على الكناية، ونذكر منها مثلًا لتقريب الصورة:

- كثيرُ الرّماد: كناية عن الكَرم.
- نؤومُ الضُحى: كناية عن التّرف.
- طويلُ النّجاد: كناية عن الطُول.

يَلجأ المتكلّم لاستعمال مثل هذه الأقوال التي تَأتي في العادة تحت تركيب خبريّ إثباتيّ لغاية الإقناع والمحاججة، ذلك أنَّ الكناية تختزن في داخلها قدرة على إثبات المعنى وتمكينه في نفْس المخاطَب، ويُعبّر «الجرجاني» عن هذه الخاصية بقوله: «وليسَ معنى ذلكَ أنَّكَ لـمّا كَنيت عن المعنى زدْت في ذاته، بل المعنى أنَّك زدْت في إثباته، فجعلته أبلغَ وآكد وأشدَّ» (الدّلائل، ٧١). لكن كيف يتمّ هذا؟

لقد التزمنا في بداية التّقديم للبحث في الإثبات بالقول البيانيّ بقانون صَاغهُ «المبخوت» **وهو منطق التّراكب بين العمليْن أي بين الضمنيّ الأساسيّ في القول والصّريح الأوّلي الموسوم لغويًا**. وهذا القانون يحمل في داخله آلية تفسيريّة بسيطة، وهي أنَّ الـمُرور إلى الضمنيّ الأساسيّ يمرّ عبر الصّريح الموسوم لغويًا، وهي فكرة عبّر عنها «الجرجاني» في حديثه عن «المعنَى» و«معنى المعنى»، فالمعنَى هو الصّريحُ الموسوم لغويًا، ومعنَى المعنَى هو الضمنيّ الأساسيّ، وهو غرضُ المتكلّم.



فالـذي حـدث هـو أنَّ المتكلّـم اسـتعاضَ عـن القـول البسـيط الـمُباشر الـذي تسـمح بـه اللّغـة في مسـتواها العـاديّ: «زيـدٌ كريـمٌ»، بإثبـات دليـل الكـرم، وهـو«كـثرةُ الرّمـاد» «فكأنَّـه قـال أثبـت كـثرةَ الرّمـاد عنـد زيـد دليـلًا علـى إثبـات كرمه»(المبخـوت، ٢٠٠٦ ب، ٤٤)، ويـأتي في الصـورة المقابلـة المخاطَـب ذلـك المفكّك لهـذا القـول مُسـتعينًا بآليـة الاسـتدلال، حيـث يفهـمُ مـن القـول الصّريـح الموسـوم لغويًّـا أنَّ المتكلّـم قَصَـد بكـثرة الرمـاد أنَّـه كريـمٌ، وهـذا التّأويـل مـن قبـل المخاطَـب تـمّ عـن طريـق مـا وفّـره لـه المتكلّـم مـن لـوازم في اللّفـظ (التّـلازم بـين كـثرة الرّمـاد والكـرم وهـو تـلازمٌ في العُـرف) تمكّـن مـن خلالـه مـن فهْـم مقاصـده خلافًـا لمـا يتوفّـر بينهمـا مـن مَعـارف مُشـتركة، وهـذا لـه صـدى في التّصـورات اللّسـانيّة الحديثـة، ولاسـيما عنـد «غرايـس» الـذي ينـصّ علـى وجُـود مبـادئ بـين المتكلّمـين مـن قبيـل «مبـدأ التّعـاون» الـذي يتفـرّع إلى قواعـد مـن مثـل «قاعـدة الكيـف» و«قاعـدة الكـمّ»، وهـي قواعـد تحقّـق نجـاح العمليـة التّواصليّـة، فبـين المتكلّمـين قانـون أُطلـق عليه«الاسـتلزام الحـواري»[١]، والاسـتلزام هـو الانتقـال مـن القـوة الحرفيّـة إلى القـوة الـمُستلزمة مقاميًّـا. وهـذا عينـه مـا أشـار إليـه «الجرجـاني» في الاسـتدلال عـن المعنـى بالمعنـى، ومـن بعـده «السـكاكي» في تأكيـده الـمُلازمات بـين المعـاني.

(١) هـذا المصطلـح غرايسي النّشـأة نسـبة لغرايـس، وهـو قانـونٌ يُعـنَى بالأبعـاد التّداوليّـة الحافّـة بالخطـاب، ويُعتـبر آليـة مـن آليـات إنتـاج الخطـاب حيـث يُمكّـن مـن خلْـق فضـاء تواصلـيّ بـين المتكلّمـين مـن أجـل نجـاح العمليّـة التّواصليّـة.

وإنْ حاولنا تفكيك[1] هذا القول البياني القائم على الكناية حسب آلية «المعنى ومعنى المعنى»، ومُحاولة رصْد العلاقة بين التّركيب بما هو مُستوى نحويّ إعرابيّ وغرض المتكلّم الذي نرصده في المقام، فإنّنا أمام معنيين:

المعنى أوّل: نحويّ ذو مُستويين

مستوى إعرابيّ تمثّل في الإثبات

مستوى لفظيّ مُعجميّ: هو إثبات صفة الكرم بإثبات دليلها وهو كثرة الرماد

المعنى الثّاني: فهو قصدُ المتكلّم وغرضه من إثبات هذه الصفة، وهي الكرمُ من خلال إثبات الشّاهد على وجُودها، وهو كثرة الرّماد وجعْل المخاطَب يستدلّ من خلالها معنى مُستلزمًا، وهو الكرم، ومن هنا فالقصدُ إذن الزيادة في التّأكيد والمبالغة، وذلك «أنَّ إثبات الصّفة بإثبات دليلها، وإيجابَها بما هو شاهدٌ في وجودها، آكدُ وأبلغُ في الدَّعْوى من أنْ تجيء إليها فتثبتها هكذا ساذجًا غُفْلًا، وذلك لأنَّك لا تدَّعي شاهد الصّفة ودليلها إلّا والأمر ظاهرٌ ومعروفٌ، وبحيث لا يُشكّ فيه، ولا يُظَنّ بالـمُخبر التجوّز والغَلط» (الدّلائل، ٧٢).

الذي يريد «الجرجاني» لفْت نظرنا إليه بهذا الكلام، هو أنَّ المتكلّم عند استعماله الكناية فهو لا يقصد أنَّ «نؤوم الضُحى» تدلّ على أنَّ المرأة مخدومة ومُترفة، ولا يقصدُ إذا قلنا «رأيتُ أسدًا» أنّنا رأينا رجلًا لا يتميزُ عن الأسد في الشجاعة، فهذا قد أصبح من تحصيل الحاصل بين المتخاطبين، ولكن يقصدُ الزيادة في «طريقة إثباته لها وتقريره إياها»، وهي زيادةٌ من المتكلّم النّاظم الذي يسعى من خلال استعمال أقوال من قبيل الأقوال البيانية إلى التّأثير في السّامع، «تفسيرُ هذا: أنْ ليْس المعنى إذا قلنا: «إنَّ الكناية أبلغ من التّصريح» أنّك لـمّا كَنَيْتَ عن المعنى زدت في ذاته، بل المعنى أنّك زدْت في إثباته فجعلته أبلغ وآكد وأشدَّ» (السّابق، ٧١).

---

(١) استندنا في تفكيك هذا القول إلى (ميلاد، ٢٠٠١، ٣٨٤).

يُحيلنا هذا الفهم إلى نقطة مهمّة في تصوّر «الجرجاني»، وهي أنَّ المزيّة الواقعة في الأقوال البيانية والـمُتمثّلة في المعاني الثّواني شديدة الارتباط بالمعاني الأول، ولكنّه ارتباط ليس بالوقوف عند دلالات الألفاظ الـمُستعارة مُجرّدة من معانيها النحوية، وإنَّما عن طريق النّظر في معاني النّحو وارتباطها بالمتكلّم العامل الذي يَسعى إلى تثبيت قوله في ذهْن مُخاطبه، ومنه التّأثير والإقناع.

ولـمّا كانت غاية عملنا إبرازُ خصوصيّة الإثبات بالقول البياني بمَا فيه من قُدرة على تثبيت اعتقاد المتكلّم والتّأثير في مخاطبه فإنَّه حري بنا أنْ نكشف عن هذه القدرة في الكناية التي تعود في الأساس إلى المتكلّم النّاظم، فالمتكلّم حين يختار تركيبًا منظومًا (النّظم) يحتوي كناية أو استعارة أو تشبيها، فهو يقصدُ شيئا ما، واختار عن وعي وجهًا دون آخر. وهذا في اعتقادنا دليلٌ على ارتباط القول البيانيّ بدلالة الألفاظ الوضعيّة المؤسّسة على النّحو، وهو تصوّر يعكسُ قيام الأقوال البيانية على أساس النّحو وارتباطها بالتّركيب بما هو نظْم للمعاني. وعلى هذا الأساس جاءت عناية «الجرجاني» و«السكاكي» في ربطهما علْم البيان بعلم النّحو، وهو تصوّرٌ يُعارض أصحاب اللّفظ الذين أعطوا قيمة للألفاظ في مقابل المعاني مما جعلهم يروْن المزية في البيان كامنة في الألفاظ أساسًا.

إنَّ قيام القول البيانيّ على تثبيت الاعتقاد بدرجة أولى من خلال قُدرته على الإقناع والمحاججة يكشفُ عن بُعده الاستعماليّ التّداوليّ داخل المقامات المخصوصة، وهو انكشاف يعكسُ فكرتنا الأساسيّة في ارتباط العمل اللّغويّ بالعمل القوليّ، فالإثبات بالقول البياني الاستعمالي التّداوليّ شديد الصّلة بمضمونه النّظامي (الاعتقاد)، وهو ما يؤكّد تواصل رائحة الإثبات الوضعيّة النحوية في مستوى المنجز حتى وإنْ أوهمنا المنجز أحيانا أنَّه فارق بنيته الأولى.

٤-٢- الإثبات بالقول الاستعاري:

حظيت الاستعارة باعتبارها وجهًا بيانيًّا بلاغيًّا بمكانة في الفكر البلاغيّ العربيّ ونخصّ بالذّكر «الجرجاني» و«السكاكي»، وتُعرّف الاستعارة بكوْنها «ادّعاء معنى الحقيقة في الشّيء للمبالغة في التّشبيه مع طرْح ذكر الـمُشبه من البيتين كقولك: لقيتُ أسدًا وأنت تعني به الرجلَ الشُّجاع» (التّعريفات، ٢٠). وتدخُل الاستعارة تحت باب المجاز، باعتبار أنَّ المتكلّم فيها يَعدل عن المعنى الأساسيّ الموضُوع له في اللّغة إلى مَعنى آخر، أي أنَّه ينقل المعنى فيها من مَعناه الأصلي إلى معنى فرعيّ، غير أنَّه نقلٌ غير لازم، يقول «الجرجاني» في هذا السّياق: «اعْلم أنَّ الاستعارة في الجملة أنْ يكون للفْظ أصلٌ في الوضع اللّغويّ معروفٌ تدلُّ الشواهد على أنّه اخْتُصّ به حين وُضع، ثم يستعمله الشاعر أو غير الشاعر في غير ذلك الأصل، وينقله إليه نقلًا غير لازمٍ فيكون هناك كالعَارية» (أسرار البلاغة، ٣٠).

وتُعتبر الاستعارة في فكر هؤلاء وخاصة «الجرجاني» قالبا تركيبيًّا ترجع فيها المزيّة للنسق النّحويّ الذي يدخُل تحت باب النّظم. وقد كان «الجرجاني» مسكونا بهذا الهاجس الذي يُرجع كلّ مظاهر الإعجاز للنّحو وأحكامه وقدرة النّاظم على التّرتيب والنّظم. ويعرّف «الجرجاني» الاستعارة بكوْنها تشبيها حُذِف أحد طرفيه، يقول: «فالاستعارة أن تُريد تشبيه الشيء بالشيء، فَتَدَعَ أنْ تفصح بالتشبيه وتظهره، وتجيء إلى اسْم الـمُشبه به فتعيرَهُ المشبَّه وتُجْرِيَهُ عليه. تريد أنْ تقول: «رأيتُ رجلًا هو كالأسد في شجاعته وقوة بَطْشه سواءً» فتدع ذلك وتقول «رأيت أسدًا»». (الدّلائل، ٦٧). حيث يُرجِع المزيّة في هذا القول الاستعاري من قبيل «رأيتُ أسدًا» في قدرته على التّأكيد والمبالغة، ذلك أنَّك لا تُريد من ذلك أنْ تساوي الرّجلَ بالأسد «بلْ أنْ أفدتَ تأكيدًا وتشديدًا وقوة في إثباتك له هذه المساواة، وفي تقريرك لها، فليس تأثير الاستعارة إذن في ذات المعنى وحقيقته، بلْ في إيجابه والحكم به» (السّابق، ٧١). وللوقوف عند حقيقة هذه القدرة التّثبيتية للقول الاستعاري تتبّعنا مَقول قوْل «الجرجاني» في إبرازه الاختلاف الحاصل بين الجملتين:

- رأيتُ أسدًا.
- رأيتُ رَجُلًا كالأسدِ.

يقـول «الجرجـاني»: «وأمّـا الاسـتعارةُ فسـببُ مـا تـرى لهـا مـن المزيّـة والفخامـة، أنَّـك إذا قُلـت: «رأيـتُ أسـدًا»، كنْـت قـد تلطَّفـت لمـا أردْت إثباتـهُ لـه مـن فـرْط الشـجاعة، حـتى جعلتهـا كالـشّيء الـذي يجـبُ لـه الثُّبـوت والحُصـول [1]، وكالأمـر الـذي نُصِـبَ لـه دليـلٌ يقطـعُ بوجُوده. وذلـك أنَّـه إذا كانَ أسـدًا، فواجـب أنْ تكـون لـه تلك الشـجاعة العظيمة، وكالمسـتحيل أو الممتنـع أن يَعْـرى عنهـا. وإذا صرَّحـت بالتّشـبيه فقلـت: «رأيـتُ رجـلًا كالأسـد»، كنـت قـد أثبتهـا إثبـات الـشيء **يترجّـحُ بـين أنْ يكـون وبـين ألّا يكـون، ولـم يكـنْ مـن حديـث الوجُـوب في شيء**» (السّـابق، ٧٢).

لعـلّ الطّريـف في هـذا الشّـاهد الـذي سـاقه «الجرجـاني» في إبـراز الاختـلاف بـين الجُملتـين أنَّـه ينقلنـا مباشـرة إلى تمثّـل الفضـاء الذّهـنيّ لصياغـة مثـل هـذه الأقـوال قبْـل وسْـمها باللّفـظ، تفسـيرذلـك أنَّ ثُبـوت واسـتقرار معـنى الشـجاعة في ذهْـن المتكلّـم جعلـه يصـوغ كلامـه علـى هيئـة الثّابـت الحاصـل الـذي لا يتغـيّر «رأيـتُ أسـدًا»، وهـذا مـا يبعـدُ الـكلام عـن التّرجيـح الـذي لا يتوافـق مـع مقاصـد المتكلّـم وأغراضـه في ذلـك المقـام الـذي يسـعى فيـه إلى تثبيـت اعتقـاد في ذهْـن مُخاطبـه. هـذا الطـرح مـن شـأنه أنْ يُرسّـخ الاسـتعارة في المعـنى النّفسـيّ الـذي اهتـمّ بـه «الجرجـاني» كثـيرًا، ويُبعدهـا عـن منْطـق زُخـرف اللّفـظ، ويُؤسّـس للبعـد العرفـانيّ داخـل الاسـتعارة، ذلـك أنّنـا نجـد في منطـق «الجرجـاني» وتصـوّره للاسـتعارة صـدى في المقاربـة العرفانيـة الحديثـة، فهـؤلاء يقـرون بـأنَّ «نسـقنا التّصـوري في جـزء كبـير منـه ذو طبيعـة اسـتعارية» (لايكـوف وجونسـن، ١٩٩٦، ٢١). وفي هـذا الـرأي إيحـاء بوجُـود تمثّـل ذهـنيّ للاسـتعارة نبنيـه في الذّهـن قبـل اسـتعمالنا لهـا.

مـن هـذا المنطلق، فـإنَّ قـدرة الاسـتعارة تكمـن في تقريـب الصـورة في مقابـل التّشـبيه، فلـئن ضَـرب التّشـبيه مُشـابهة بـين الرجـل والأسـد في الشـجاعة فإنّـه يبقـى في مسـتوى أقـلّ مـن الاسـتعارة ذلـك أنّـه يجعـل الـمُشبه بـه في مقابـل المشـبّه، عكـس الاسـتعارة الـتي

(١) الإبراز في الشّـاهد مـن عندنـا نلفـتُ بـه النّظـر إلى قيمـة القـول الاسـتعاريّ علـى دلالـة الوجُـوب والوقـوع، ولمـا لهـذه المعـاني مـن قـدرة علـى الإيحـاء بمعـنى الثبـوت والاسـتقرار في الاعتقـاد.

يتماهى فيها الاثنان حتى يُصبح «كالمستحيل أوالممتنع أنْ يعرى عنها» على حدّ قول «الجرجاني». وفضلًا عن ذلك، تُعدّ الاستعارة آلية حجاجيّة، فهي أبلغ من التّشبيه وأكثر قُدرة على الوقوع في قلْب السّامع، وممارسة نوْع من السلطة عليه، ذلك أنَّنا في قولنا «رأيتُ رجلًا كالأسَد» نُصرّح بالـمُشبه والمشبّه به، وهو تصريحٌ يُخلّ بالمبالغة باعتباره يجعل «الـمُشبه» في مرتبة متباينة مع «الـمُشبه به»، وهو إعلانٌ بنوْع من المشابهة لا أكثر، في حين تكون الاستعارة «رأيتُ أسدًا» وأنتَ تقصدُ رجلًا شجاعًا أشدّ مبالغة، فهي تنقلُ الرجل من حال مُشابهة الأسد في الشجاعة إلى اتحادهما في هذه الصفة اتحادًا حدّ الالتحام، وهو اتحاد يعكس اختيار المتكلّم للاستعارة دون التّشبيه لما فيه من مبالغة وتأثير في المخاطَب، فالاستعارة «نوع من التخييل قصد المبالغة» (البرهان، ٣، ٤٣٢).

هذا الفهْم من شأنه أنْ يُرسّخ القول الاستعاريّ في النّظم [١] بما هو تركيبٌ مخصوصٌ تطلّبه مقام معيّن، وهو فهمٌ يُرسّخ البيان في النّحو ويُرجِع المزيّة للمتكلّم العامل الذي يَسعى في مثل هذه الأقوال إلى التّثبيت والمبالغة والتّأكيد، فالقول الاستعاريّ شديد الصّلة ببنائه النّحويّ، فهو من صُنع النّاظم الذي جعلت له النّظريّة النحوية العربيّة موضعًا قارًا، وهو موضع فعل المتكلّم (المحلّ الإعرابي)، ولهذا نرى «ميلاد» يُقحم هذه الوجُوه البيانية في هذا المحلّ الإنشائي، وهو محلّ العامل الإعرابيّ. وفي هذا اعتبار مُهمّ بكون المجاز والكناية معاني نفسيّة قبل وسمها باللّفظ. وقد وردَ في الدّلائل – وفي كثير من السّياقات – تأكيد دوْر النّظم في العمليّة الاستعاريّة، فانظر مثلًا إلى تحليل «الجرجاني» لهذا البيت الشّعريّ (البسيط):

«اللَّيْلُ دَاجٍ كَنَفَا جِلْبَابِهِ وَالبَيْنُ مَحْجُورٌ على غُرَابِهِ»

---

(١) ترسيخُ القول الاستعاريّ في النّظم وارتكاز النّظم على معاني النّحو أساسًا يجعلُ من الاستعارة نسقًا ذهنيًا عرفانيًا، هذا الاعتبار يعكس عرفانية النّظام النّحويّ، ويرشّح قدرته على تكهنه باحتمالات المقام بما في ذلك ضُروب البيان والأدب.

يقـول في تفسـير الاسـتعارة في هـذا البيـت: «ليـس كلُّ مـا تـرى مـن الملاحـة لأنْ جعـل للَّيـل جلبابًـا، وحَجَـر علـى الغـراب، ولكـن في أنْ وضَـعَ الـكلام الـذي تـرى، فجعـل «الليـل» مبتـدأ وجعـل «داج» خـبرًا لـه وفعـلًا لمـا بعـده وهـو «الكَنَفـان»، وأضـاف الجلبـاب إلى ضمـير «الليـل»، ولأن جعـل كذلـك «البـين» مبتـدأ، وأجـرى محجـورا خـبرًا عنـه، وأن أخـرج اللّفـظ علـى «مفعـول». يبـيّن ذلـك أنَّـكَ لـو قُلْـت: «وغـراب البـين محجـور عليـه، أو: قـد حُجِـر علـى غـراب البـين» لـم تجـدْ لـه هـذه الملاحـة، وكذلـك لـو قلـت: «قـد دجـا كنفـا جلبـاب الليـل» لـم يكـن شـيئا» (الدّلائل، ١٠٢).

وفي هـذا التّفصيـل تأكيـدٌ لكـون الاسـتعارة لا تكتسـبُ قيمـةً وبهـاءً إلَّا مـن خـلال ربطهـا بدسـتور النّظـم الـذي يهتـمّ بالعلاقـات النّظميـة في الجملـة، فالنّظـم عنـد «الجرجـاني» هـو الأسـاس في الـكلام سـواء أكان كلامًـا عاديًّـا أو كلامًـا مـن صنْـف البيـان، غـير أنَّ التّأكيـد علـى القيمـة النّظميـة للاسـتعارة وربطهـا بالمتكلّـم العامـل ودورهـا وقدرتهـا علـى التّثبيـت والمبالغـة لا يجـبُ أنْ تحجـب عنّـا قضاياهـا التّداوليـة، وقـدرة الأعـراف والمقـام علـى تمثّـل هـذه الأقـوال، ففـي الاسـتعارة جانـب تـداوليّ مهـمّ لابـدّ مـن الوقـوف عنـده ذلـك لأنَّ المخاطَـب عنـد ولوجـه مجـال التّأويـل يسـتنجد بعناصـر المقـام في الفهـم، فهـو في اسـتعارة مـن قبيـل «رأيـتُ أسـدًا» سـيلتجئ إلى تفكيـك عناصـر القـول مرتكـزًا علـى بنيتـه أولًا، ومـا يُحيـط بهـا مـن ملابسـات مقاميّـة ثانيـا، بيـان ذلـك أنَّ المخاطَـب سـيعرف أنَّ المتكلّـم لا يقصـدُ أسـدًا حقيقيّـا، وإنَّمـا يقصـدُ رجـلًا شـجاعًا نظـرًا لغيـاب الأسـد الحقيقـيّ في لحظـة التكلّـم (مقـام القـول) مـا يفسّـر – وبضـرْب مـن التّـلازم بـين الأسـد والشـجاعة – مُبتغـى متكلّمـه، وهـو تـلازمٌ سَـجّله العُـرْف [1] في تلـك الثقافـة واسـتبطنته الذّاكـرة الجماعيّـة.

---

(١) تعـدُّ المعـارف المشـتركة بـين المتكلّمـين خطـوة بالغـة الأهميـة في تفسـير القـول البيـاني عمومًـا، والقـول الاسـتعاريّ خصوصًـا، وهـذا البعـدُ أشـارت إليـه كثـير مـن التّصـورات اللّسـانيّة الحديثـة، وخاصـة التّداوليـة منهـا باعتبارهـا تهتـمُّ بسـياقات القـول بمـا يَضمـن نجـاح العمليـة التّواصليّـة «وقولنـا هـذا يسـاوي القـول بـأنَّ إنتـاج الوجُـوه وتأويلهـا يفـترض سـياقا اقتضائيـا (هـو سـياق المعتقـدات المشـتركة بـين المتخاطبـين) أو عالـم الخطـاب» (دوكـرو، وشـافر، ٢٠١٠، ٤٩٩).

وقد أوْلَتْ المقاربة التّداوليّة العناية بهذه الأعراف والمعارف المشتركة، فـ«سورل» يُؤكّد أنَّ معنى الجُملة ومعنى الملفوظ الاستعاريّ هو نتاج لتفكير مشترك بين المتكلّم والمخاطَب .(Searle, 1982, 123) بهذا الاعتبار مثّلت الاستعارة نسقا حجاجيًّا يركبه المتكلّم من أجل التّأثير في مخاطبه وإقناعه (تثبيت المعنى وتأكيده)، ويتمّ ذلك لما في القول الاستعاريّ من وقْع على تحويل الأشياء وخلْق الفضاءات، فنحن بإزاء «الاستعارات التي نحيا بها» التي بها نخلقُ واقعًا جديدًا، وبها نُغيّر إدراك الـمُتقبّل ونلجئه إلى الاقتناع، فالاستعارة تمارس نوعًا من العنف، وهو عنف اللّغة شكلًا ومضمونًا، ولهذا نرى البوعمراني يقول إنّ الاستعارة أداة من أدوات الهيمنة والسيطرة وقد شبه قوة الاستعارة بالرصاصة التي تقتل وتجرح (البوعمراني، ٢٠١٥، ١٧١). وهو في ذلك يُلفت النّظر إلى البعد الحجاجيّ لهذا الوجْه البياني الذي غدا سلاحا لغويًّا يثبّت اعتقاد المتكلّم، ويُغيّر واقع الأشياء في الكون، فهي أسلوبٌ بياني له قدرة على المبالغة والتّأثير.

٤-٣- المجاز العقليّ وحجاجية التّثبيت:

لقد تركّز اهتمامنا فيما سبق ذكره من وجُوه البيان على الكناية والاستعارة لهذا فإنّنا ارتأينا أنْ نأخذ مثالًا يُجسد صُور الإثبات بالمجاز وطريق الإثبات فيه، وكيفيته في تأدية الدور الإثباتيّ الحجاجيّ في القول، وقد وقع اختيارنا على المجاز العقليّ لما فيه من قدرة على قلْب الأدوار وإثبات الفعل لغير فاعله، وهي ممارسة واعية تطمح إلى التأثير والإقناع.

ولـمّا كانَ المجاز عمومًا هو «الكلمةُ المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتّحقيق، استعمالًا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها، مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع» (المفتاح، ٣٥٩)، فإنَّ المجاز العقليّ يدخل تحت هذا التّصوّر، ولكنّه يمسّ العلاقة الإسنادية القائمة في العقل متجاوزا المظهر اللّغويّ، ولهذا عرّف «الجرجاني» المجاز العقليّ بقوله: «ولا يتلخّص لك الفصلُ بين الباطل وبين المجاز حتى تعرف حدّ المجاز وحدهُ أن كل جملة أخرجت الحكم المُفَاد بها عن موضوعه في العقل لضرْب من التأوّل فهي مجاز، ومثاله ما مضى من قولهم: «فعل الربيع»» (أسرار البلاغة، ٣٨٥). ونفهم من مقول قول «الجرجاني»، أنَّ المجاز هو إثباتُ الفعل لغيْر فاعله مثل ما أثبتَ الفعل

للربيع، وهو تجوّزٌ «لأنَّ إثبات الفعل لغَيْر القادر لا يصحُّ في قضايا العقول، إلَّا أنَّ ذلك على سبيل التأوُّل، وعلى العرْف الجاري بين الناس أن يجعلوا الشيء، إذا كان سببا أو كالسبب في وجود الفعل من فاعله كأنّه فاعل» (السّابق).

وقد جاءَ حديث «الجرجاني» عن المجاز العقليّ في إطار حديثه عن المجاز عمومًا وتميزه عن الحقيقة، فاعتبر المجاز نوعًا من العدول عن المعنى الحقيقيّ. وقد أسّس قوله في المجاز العقليّ على الإثبات والنّفي باعتبارهما مدار الفائدة، وهذا طبعًا في جوهر عملنا، فالمجاز العقليّ يقعُ في الإسناد أساسًا، أي ما يكون فيه المعنى قائما على مُسند ومُسند إليه بعد اكتمال الفائدة. وعلى هذا الأساس نستطيع أنْ نفصّل أنواع المجاز حسب علاقة الإثبات أو النّفي، يقول «الجرجاني» متحدثًا عن المجاز في الإثبات «فاعلْم أنَّه إذا وقعَ في الإثبات فهو متلقَّى من العقل، وإذا عرضَ في الـمُثبت فهو متلقَّى من اللّغة» (السّابق، ٣٧٣).

نفهمُ من كلام «الجرجاني» أنّه يقصدُ أنَّ المجاز العقليّ هو ذاكَ المجاز الذي يمسّ العلاقة الإسناديّة التي تُدرك بالعقل، وهذا سرّ تسميته المجاز العقليّ، فالمجاز هنا يتجاوز اللّغة ليمسّ جوْهر الإسناد، وهذا التّأسيس للمجاز على الإثبات والنّفي باعتبارهما مدار الفائدة تأكيدٌ ضمنيٌّ لتأسيس المجاز على النّظم، تفسيرُ ذلك أنَّ المجاز لا يُمكن أنْ يكون في المفرد ولا بدَّ من تركيب اسْم مع اسْم أو فعْل مع اسْم، ذلك أنَّه «يَستحيلُ وصْفُ الكلم المفردة بالصّدق والكذب، وأنْ يُجْري ذلك في معانيها مفرَّقة غير مُؤلَّفةً فيقال: رجل –على الانفراد– كذبٌ أو صدقٌ، كذلك يستحيل أن يكون هاهنا حكمٌ بالمجاز أو الحقيقة، وأنت تنحو نحو العقل إلَّا في الجملة المفيدة» (السّابق، ٤١٥). وكأنَّنا بـ«الجرجاني» يردّ على أصحاب اللّفظ الذين يعتبرون المجاز يحدث في اللّفظ، ويؤكّد في المقابل ضرورة تواجد البعد العقليّ في هذا التّصوّر، وهو بعدٌ يتجاوز مجازية الكلام في الإفْراد ليلحقها بالنّظم باعتباره نظمًا للمعاني بفعل العقل.

لـمّا كان الأمر كذلك، فإنَّ العُمق البياني الحادث في المجاز عائد إلى أنَّه ينقلُ الفعل لغَيْرفاعله الحقيقيّ رغم إجراء الألفاظ على حقيقتها نحو«نبتَ الربيعُ» وأنت تقصدُ نبتَ العشْب، فأنسب فعْل النبت للربيع مجازًا، وتبعًا لذلك، فالمجازُ وقعَ على العلاقة الإسناديّة التي ضربها المتكلّم لتأسيس إثباته، ولهذا فإنَّ البحث فيه بحثٌ في حكْم المتكلّم واعتقاده، فهو من قامَ بهذا الادعاء بأنْ أسندَ الفعل لغيرفاعله، ونحنُ إذْ نشرّح هذا القول فإنَّنا نريد الإشارة إلى أنَّنا نحاسبُ اعتقاد المتكلّم وحُكمه لا اللّغة في حدّ ذاتها. وبناءً على ذلك، فإنَّ القيمة الحجاجيّة لهذا النوع من الخطاب تكمنُ في مخاطبته لعقل المخاطَب وإقحامه في دائرة الاستدلال والتعقّل، ومنها كان المجازُ ذا سلطة تأثيريّة عالية تجعلُ منه أداة المتكلّم في تثبيت الحجّة، وتتجاوز مُجرّد الحليّ والجمال اللّفظيّ الذي أوهَم البعض.

لتوضيح ذلك نقف عند تفصيل «الجرجاني» لقوْل الشّاعر (الطويل):

«شَيَّبَ أيّامُ الفِراقِ مَفارِقِي وأنْشَزْنَ نَفْسي فوق حَيْثُ تكونُ»

حلّل «الجرجاني» هذا البيت تحليلًا استطعنَا من خلاله تبيّن حقيقة المجاز العقليّ، حيث اعتبرإسناد الفعْل «شَيَّبَ» لأيام الفراق هو إسنادٌ على سبيل المجاز؛ لأن أيام الفراق غيرقادرة على هذا الفعل حقيقةً، وإنَّما اللهُ هو القادر، وهو الفاعل الحقيقيّ، ولا يجوز إسناد الفعل في مثل هذا السّياق إلى غيره، وهذا لعمري موقفٌ يحملُ خلفيّة عقدية، يقول «الجرجاني»: «لأنَّ من حقّ هذا الإثبات أعني إثبات الشيب فعلًا ألّا يكون إلّا مع أسماء الله تعالى فليْس يصحُّ وجُود الشيّب فعلًا لغيرالقديم سبحانه».(أسرار البلاغة، ٣٧١).

ويَربطُ «الجرجاني» حقيقة المجاز العقليّ بالنّظم أساسًا، فالمجاز مادام قد حصل في الإسناد فإنّه سيمرّ عبرقانون النّظم يقول: «واعلَم أنَّ من سبب اللّطف في ذلك أنَّه ليس كل شيء يصلُح لأنْ يُتَعاطى فيه هذا المجاز الحكميّ بسهولة بلْ تجدُك في كثيرمن الأمْرِ وأنت تحتاج إلى أنْ تُهيئ الشيء وتصلحه لذلك بشيء تتوخاه في النّظم»(الدّلائل، ٢٩٨). وفي هذا إشارة واضحة من «الجرجاني» إلى ردّ كلّ مباحث البيان وتأسيسها على النّظم،

وهـو بذلـك يُصنّـف البيـان ضمـن النّظـم ويجعلـهُ صـورة مـن صُـوره. وقـد حـاول «بـن رجـب» الاسـتدلال علـى علاقـة المجـاز العقلـيّ بالنّظـم عنـد «الجرجـاني» في إطـار بحثـه عـن علاقـة المجـاز العقلـيّ بالتّخييـل والنّظـم عامّـة، بقولـه: «لقـد بـاتَ مـن الواضـح أنَّ المجـاز العقلـيّ إنَّمـا هـو واقـع في النّظـم فكلاهمـا في الإثبـات غـير أنَّ النّظـم أوسـعُ مـن المجـاز العقلـيّ؛ لأنَّـه لا يتوقّـف علـى إيجـاب الإثبـات أو الإسـناد بـلْ هـو أمـور أخـرى أيضـا مثـل التّقديـم والتّأخـير والتّنكـير والتّعريـف، وغـير ذلـك مـن ظواهـر البلاغـة في علـم المعـاني» (بـن رجـب، ١٩٩٨، ٦٩).

يمكـن أن نفهـمَ مـن كلام بـن رجـب أنَّ علـم المعـاني وعلـم البيـان همـا صُـورة مـن صـور النّظـم القائـم علـى معـاني النّحـو، وفي هـذا إعـلانٌ لمبـدأ مهـمّ يعتـبر علـوم البلاغـة فضـاءً لتجسـيد النّظـم، وليـس كمـا قـد يـتراءى للبعـض أنَّ صُنـوف البيـان مقابلـة للنّظـم، فالتجـوّز الـذي يُحدثـه المتكلّـم في المجـاز العقلـيّ ينبـني علـى تمثّـل مُوحّـد لنظْـم مخصـوص تطلّبـه مقـام مخصـوص، وهـذا الفهـم مـنْ شـأنه أنْ يُرسّـخ البيـان في النّحـو، ويعـدّه عمليـة تواصليّـة واعيـة مـن متكلّـم عامـل يطمـحُ إلى تأسـيس خطـاب نافـذ إلى مُخاطَبـه مـن أجْـل التّثبيـت والمبالغـة والمحاجـة.

يكتسـب المجـاز العقلـيّ الـدّور الحجـاجي مـن خـلال قلْـب الأدوار وإثبـات الـكلام إلى غـير فاعلـه، فالمجـازُ العقلـيّ لـه سـلطة تأثيريـة عاليـة علـى المخاطَـب الـذي تُوجَّـه إليـه مسـؤولية الرّبْـط بـين مـا قيـل ومـا يُقصـد، فهـو سـيدخل في دائـرة تفكيـك المجـاز، فلـو افترضنـا خطابـا سياسـيًّا لأحـد السياسـيين مثـلًا في سـياق ثـوريّ يقـولُ فيـه متحدثًـا عـن حزبـه مُتوجهًـا بكلامـه إلى عامـة النـاس: «نحـنُ مـن طورنـا التّعليـم وحقّقنـا الرخـاء للموطنـين وبنينـا المنشـآت وشـيّدنا الطرقـات»، فإنّنـا سـنجد في هـذا الـكلام الكثـير لشـرْح قـدرة المجـاز العقلـيّ علـى التّأثـير والمبالغـة. فـكل مـن الأفعـال (طـوّر، حقّـق، بـنى، شـيّد) أُسـندت إلى غـير فاعلهـا الحقيقـيّ، وهـو إسـنادٌ علـى سـبيل المجـاز، وفي هـذه الخطـاب لعبـة قلْـب الأدوار، فهـذه الأفعـال الـتي عـادة مـا تكـون ذات مسـؤولية جماعيّـة الـكلّ يُشـارك فيهـا، والـكلّ قـد يُسـاهم فيهـا مـن موقعـه، أُسـندت بفعـل المجـاز إلى غـير أصاحبهـا، وحُولِـت مـن طابعهـا الجماعـيّ الحقيقـيّ إلى طابعهـا المجـازي الـذاتيّ لترتسـم أفعـالًا مُعـبّرة عـن السـياسي وجماعتـه، وكأنَّ

حزبه وحده من فعل ذلك، وهذه لعمري خطّة حجاجية بغية التّأثير في المخاطَب من أجْل غرض ومقصد مُعيّن استدعته لحظة الخطاب بما هي لحظة سياسية ثوريّة استوجبت مثل هذا الخطاب.

من هذا المنطلق، فالمجاز العقليّ له قدرة بلاغيّة فائقة في التّثبيت وتأكيد الكلام؛ لأنَّه يُمارس سلطة تأثيريّة، وهي سلطة نفذت إلى أساس الكلام، وهو الإسناد، يقول «الجرجاني»: «وهذا الضّرب من المجاز على حِدَته كنزٌ من كنوز البلاغة، ومادّة الشّاعر المُفلق والكاتب البليغ في الإبداع والإحسان، والاتساع في طُرُق البيان، وأنْ يَجيء بالكلام مطبوعًا مصنوعًا، وأنْ يضَعه بعيد المرام قريبًا من الأفهام» (الدّلائل، ٢٩٥). ووفق هذا الاعتبار، فليس المجازُ زخرفا في اللّفظ، وإنَّما هو عبارة عن نسق من المتكلّم يصوغه في أفق الذّهن، يقول الجلاصي: «فالمجازُ ليس ضربًا من البديع ومن فتنة القول، إنَّه بناء أنساق تصوّريّة. وإنَّ المتكلّم يُجري نسقا من التّصورات، وهو يبني استعاراته وتشابيهه» (الجلاصي، ٢٠٠٧، ٧٢).

الحاصل من هذا التوقّف عند وجُوه البيان من كناية واستعارة ومجاز عقليّ، هو إبراز دورها في عملية التّأثير لما في هذه الوجُوه من بيان وسحْر في النّظم يشدّ القارئ ويُمارس عليه نوعًا من السلطة، وذلك بدخوله في نسق تأويليّ يفتش من خلاله على خفاء المعنى وبعده، وهذا يدلّ على الطّابع الحجاجيّ لمثل هذه الأقوال، فالمتكلّم وهو يؤلّف خطابه يعتمد نوعا من الاستراتيجيات الخطابية يختار فيه الخطاب البياني دون غيره لما فيه من قوة جمالية في التّصوير وشدّ المخاطَب، وهي قوة متأتيّة لما في وجوه البيان (الاستعارة، الكناية، المجاز العقليّ) من طاقة تخيلية تنقلُ المخاطَب من فضاء المتقبّل الجامد - إنْ صحت العبارة - إلى المتقبل المُفكّك للخطاب المؤوّل له، وهي على هذا الأساس تقحمّه بالقوة في هذا النّسق وتطلبُ منه ما لم يكن يتوقّعه.

وقد أشار الشبعان إلى قدرة الوجُوه البيانية في تأدية الدّور الحجاجي، وقد لفتَ النّظر إلى تقاطع الحاصل بين البلاغة والحجاج بقوله: «وقد ذهب من اعتنى بحجاجية

البلاغة إلى التّساؤل عن حقيقة العلاقة بين الأبعاد الحجاجية والأساليب البلاغيّة، وتوصّل إلى حاصل مفاده أنَّ في الحجاج بلاغة وفي البلاغة حجاجا وهذا أمرٌ قضى بتوظيف الأساليب البلاغيّة توظيفا يقوي في الخطاب الجانب الإقناعي حتى يثبت ويترسّخ» (الشبعان، ٢٠١٠، ٣٣٥)، فالبيان كما قال النويري «أصبحَ وثيق الصّلة بكفاية المتكلّم الحجاجية وقدرته على أنْ يصل الغاية في الإفصاح بحجته حتى تكون الدّلالة ليس في أقصى ما يمكن أن تدركه من الوضوح فحسب وإنَّما أيضا في أعلى درجات التّأثير العقليّ والعاطفيّ بما يحقّق غاية المتكلّم في تكييف السّامع وتعديل اعتقاده على نحو يستجيب إلى مراميه» (النويري، ٢٠٠١، ١٣٤).

غير أنّ الكناية وما تتسمُ به من مُلازمات بين المعاني، والاستعارة وما تحملُه من ادّعاء، والمجاز العقليّ وما فيه من إثبات الفعل إلى غير فاعله، كلّها ضربٌ من ضُروب التخييل القائم على الكذب أساسًا الذي يتعارض مع مفهوم الصّدق في الإثبات، فنحن في هذا المقام وكأنّنا في تعارض صارخ بين ما نلتزمُ به من صدْق في الكلام وبين ما تطلّبه مقامات التبليغ الأدبي من كذب أحيانًا؛ ولهذا سنحاول الكشف عن هذا التعارض وفكّ التباسه.

٥- الإثبات بالقول البياني بين التزام المتكلّم بالصّدق ومُتطلبات الكذب الأدبيّ:

يطرح الإثبات بالأقوال البيانية -على أهميته- قضية نراها مهمّة في بحثنا هذا، تتعلّق أساسًا بصدْق المتكلّم والتزامه به مبدأً في الخطاب في مقابل الضرورة الأدبيّة التي تتطلّب أكثر من حصر الكلام في جانبه المنطقيّ الصِرف، ويعودُ أصْل الإشكال في هذه القضية إلى التّصوّر العام حول مفهوم المطابقة في الخبر عموما، ذلك أنَّ الصراع دار حول سؤال مفاده: هل تتحدّد المطابقة في الخبر إلى الواقع أم إلى اعتقاد المتكلّم؟ ولئن اختار البعض في تحديد الخبر وصْدقه وكذبه مُطابقة ذلك إلى الواقع مُتمسكا بالصورة المثاليّة

للخطاب بعيد عن التّلاعب والتجوّز الأدبيّ، فإنّ شقا آخر اختار مُطابقة الخبر لاعتقاد المتكلّم، وأنّ «مرجّع الخبريّة واحتمال الصّدق والكذب إلى حُكم المُخبر الذي يَحكمه في خبره بمفهوم لمفهوم» (السكاكي، ١٦٦).

هذا التّصوّر للكلام الخبريّ الإثباتيّ بصورة خاصة قد ألقَى بظلاله على قضية الأقوال البيانية باعتبارها أقوالًا نراها من صُنع المتكلّم النّاظم حسب ما استقرّ في اعتقاده، وليست مُرتبطة بواقع الأشياء في الخارج، ذلك أنَّ المتكلّم لا يُؤسّس كلامه في المجاز على الحقيقة بقدر ما يُؤسّسه على ضرورة قد تكون أدبية استدعاها مقام قول مخصوص. وفي تقديرنا فإنَّ السؤال يُصبح مشروعًا حول التّجاذب الحاصل بين صِدْق الإثبات من جهة والتزام المتكلّم فيه بصدق القضية المعبّر عنها وبين الضرورة الأدبيّة التي يستدعيها المقام، التي من مُقتضياتها أنْ يصاغ القول على أساس الكذب البلاغيّ. وعليه فهل من تعارض بين التزام المتكلّم في الإثبات بصدْق ما يقولُ وما يمكن أنْ يُقال تخييلًا أو استعارة أو مجازًا؟ وإنْ فكّكنا التّعارض وقلنا إنَّ اللّغة تسمحُ بأنْ يستعمل المتكلّم تركيبًا إثباتيًّا دالًا على قضية تخييلية [1] في الأساس، فهل يعني ذلك أنَّ من يُمكن أنْ نحاكمه هو اعتقاد المتكلّم وتصوّره وليس اللّغة؟ وهل أنَّ اللّغة في هذا المقام (البيان) عونٌ للأديب وجناية على غيره؟ أم هي لكلاهما سواء؟

للإجابة عن هذه التّساؤلات لابدَّ أنْ نُؤسّس لها في البداية، فالإثباتُ عملُ لغويٌّ قائمٌ على الصّدق أساسًا، ويُعتبر البحث فيه -باعتباره حكمًا- بحثًا في مدى مطابقة هذا الحكم للواقع واعتقاد المتكلّم، ولما في ارتباط الحُكم بالصّدق والكذب أساسا. غير أنَّ السمة الخبريّة للإثبات القائمة على نقل الوقائع للمخاطَب تحت مبدإ الصدق لا نراها

(١) نشير في هذا الإطار إلى أنّ التّركيب الخبريّ الإثباتّي هو المرشّح الأبرز في احتضان الأقوال ذات الطّابع التّخييلي، فهذه الأقوال تتكئ على الإثبات شكلًا، وهذا ما أشار إليه سورل حيث يرى: «أنَّ الكذب والتّخييل نشاطان لغويان يتخذان غالبًا شكل الإخبار دون أن يكونا مع ذلك إخبارًا أو إثباتًا خالصين» (روبول وموشلار، ٢٠٠٣، ٣٧).

بهذه المثالية التي تجعل منه مجرّد عمل لغويّ ناقلٍ للحقائق، حيث يمثّل الإثبات مجالًا واسعًا للتصرّف والتّلاعب اللّغويّ مثل ما رأينا مع خروج الخبر على خلاف مُقتضى الظّاهر لغايات مقاميّة، أو ما سنراه في هذا العنصر من اتساع مجال الإثبات إذ يكون فضاءً للتعبير الأدبيّ القائم على نوع من الكذب ما دام في الكذب نوع من السحر، ولهذا يقال «أعذبُ الشعر أكذبه».

هذه الحقيقة الأدبيّة للقول الإثباتي تُزعزع فرضيّة مُطابقة الكلام في الإثبات للواقع مطابقة تامّة، وتحوّل وجهة النّظر في الاعتقاد، فنحن نرى أنّ المطابقة في الكلام الإثباتيّ تعود إلى حُكم المتكلّم واعتقاده، وليس إلى الواقع، يقول «الجرجاني»: «وذلك أنّ الإثبات إنْ كان من شرطه أن يُقيّد مرتين، كقولك «إثباتُ شيء لشيء»، ولزم من ذلك ألّا يحصل إلّا بالجملة التي هي تأليفٌ بين حَديث ومُحدَّث عنه، ومُسند ومُسند إليه، عَلمت أنّ مأخذهُ العقل وأنّه القاضي فيه دون اللّغة؛ لأن اللّغة لمْ تأتِ لتحكُمَ بحكْم أو لتُثْبت وتنفي، وتنقُض وتبرم، وما يعترضُ على هذه الدعوى من تَصْديق أو تكذيب، واعتراف أو إنكار، وتصحيح أو فساد، فهو اعتراض على المتكلّم، وليس اللّغة من ذلك بسبيل» (أسرار البلاغة، ٣٧٣). فالمتكلّم باعتقاده هو الذي يرسمُ واقعًا لغويًّا جديدًا، ونحن إذا نحاكم القول فنحن في الأصل نحاكم المتكلّم واعتقاداته؛ ولهذا نرى أصحاب نظريّة الأعمال اللّغويّة يختبرون الأقوال ذات الطبيعة الإثباتيّة تحت ثنائية الإخْفاق والتّوفيق بدل الصّدق والكذب، وهي ثنائية تقابلها ثنائية التّصديق والتّكذيب في النّظريّة البلاغيّة العربيّة.

هذا المعطى يجعلنا نُقرّ بأنّ الإثبات بالمجاز والكناية وسائر ضُروب البيان هو إثباتٌ من تمثّل المتكلّم وتصوّره، ذلك أنّ صياغة المتكلّم لتركيب بياني هي صناعة يتطلّبها مقام قول مخصوص، وهو مقام الأدب أساسًا لما في هذا المقام من شروط خاصة تجعل الأقوال تنبني وفْق مقتضياته، فالشعر مثلًا يحتاج من المتكلّم أنْ يتجاوز مثالية الصّدق في القول إلى نوع من الكذب والمبالغة التي تُضفي على الخطاب نوعًا من التّخييل الذي

يتناسب مع مقام القول، فالمناسبة تقتضي صياغة الخطاب بهذه الكيفية الأدبية وإلّا عُدَّ خطابا ركيكا لا يستجيب لشروطه الموضوعيّة.

وقد كان هذا المنطق حاضرًا في وعي البلاغيّين العرب فانظر مثلًا لصاحب أسرار البلاغة في حديثه عن المقامات التي يجرى فيها الكلام بمعانٍ حقيقية وأخرى تخيلية، وهذا لعمري فيه لفتُ نظر إلى مطابقة الكلام لـمُقتضى ظاهر الحال، وهو اختزالٌ لمقولة لكل مقام مقال، فـ«الجرجاني» ومن خلال حديثه عن التّخييل في مقابل المعاني القائمة على الحقيقة يوضّح أنَّ لهذا مقامًا خاصًا عادة ما يكون مقام مدح أو وصف يُنجَز بكلام فيه من الخيال الكثير، يقول في حديثه عن أعذب الشعر أكذبه: «ومن قال أكذبهُ، ذهبَ إلى أنَّ الصَنعة إنَّما تمدّ باعَها، وتنشرُ شعاعها، ويتْسع ميدانها، وتتفرّع أفنانها، حيث يعتمد الاتساع والتّخييل، ويدّعي الحقيقة فيما أصْله التقريب والتّمثيل، وحيث يقصد التلطّف والتّأويل، ويذهب بالقول مذهب المبالغة والإغراق في المدْح والذم والوصْف والنعت والفخر والمباهاة وسائر المقاصد والأغراض» (السّابق، ٢٧٢).

إنّ المتمعّن في هذا الشاهد يقفُ على حقيقة أنَّ المدحَ والذمَّ والوصْفَ والنعتَ والفخرَ هي مقامات في الأصل سِيق لها الكلام على هذه الهيئة وبهذه الصيغة، أي أنَّ المتكلّم في التجائه إلى هذا النّوع من الخطاب هو متكلّم بليغ يحترم مقتضى الحال وإنْ كانَ هذا على حساب مقولة الصّدق التي تؤطر وتؤسّس لعمل الإثبات، فالكذبُ الذي ركبه الشاعر مثلا «لا يُبيّن بالحجج المنطقيّة والقوانين العقليّة» (السّابق، ٢٧١)، بقدر ما يفهم بمناسبة ذلك لمقام القول، وهذا ما أطلق عليه «سورل» «الإثبات الإيهامي» حيث «تظهر ملفوظات التّخييل السرديّة بمظهر إثبات دون أنْ تستجيب لشروط الصّدق والالتزام والقدرة على إقامة الدليل على ما تقول التي هي من شروط الإثبات الجدّيّ» (دوكرو، وشافار، ٢٠١٠، ٣١٤).

اعتمادًا على ما سبقَ، لا يصحّ في الإثبات بالقول البياني القول إنَّ المتكلّم كاذبٌ في نقل الحقيقة باعتبار وجُود ضرْب من التّعاقد القائم على الصّدق بينه وبين مخاطبه،

ولكن نقول إنَّه يدّعي ويُصوّر ويركب التّخييل في إثباته لضرورة يتطلّبها المقام. فالمتكلّم المُثبت يكسر حقيقة الاعتقاد القائمة على الصّدق في الأصل والتزامه تجاه مخاطبه، ويؤسّس الكلام على الكذب لعلْم منه وفطنة أنَّ الكذب أحقّ في هذا المقام، وهذه الأحقيّة في الاختيار تغيّر الحكم عن الإثبات من الصّدق والكذب إلى الإخفاق والنجاح، وهذا ما أشار إليه «سورل»، فهذه الثنائية (إخفاق، نجاح) تجعلنا أكثر حرية في التّعبير، وتجعل المتكلّم يخرج من الصورة المنطقيّة نحو آفاق أكبر في التّعبير. ونشير في هذا السّياق إلى أنَّ التخييل والكذب في القول البياني ليس مُتعمَّدا ومقصودًا مثل ما رأينا مع خروج الكلام على خلاف مقتضى الظّاهر الذي يتعمّد فيه المتكلّم إلى قلْب الأدوار في الخطاب، فالخطاب التّخيلي هو خطاب اقتضته اللّحظة البلاغيّة «فالمتكلّم في القول التّخييلي يدّعي الإخبار دون أن يسعى إلى حمل مخاطبه على الاعتقاد بأنَّه إزاء إخبار خالص». (روبول، وموشلار، ٢٠٠٣، ٣٧).

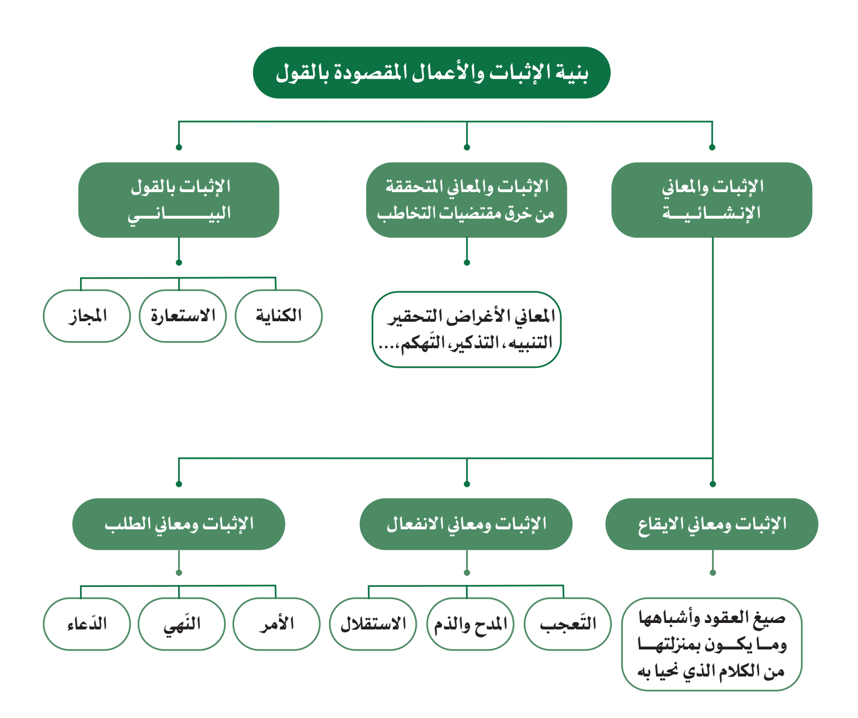
تبعًا لما وقع تحليله، يمكن القول إنَّه لا تعارض بين قيام الإثبات على صدق المتكلّم والتزامه تجاه مخاطبه وبين الضرورة الشعريّة التي تتطلب الكذب والتّخييل والمجاز، وهذا الاتساع في التّعبير عائد لما في النّظام اللّغويّ من قدرة على استبطان كامل ضُروب القول حتى الذي يدقّ ويخفى ويبعد عن الحقيقة؛ ولهذا فإنَّنا دائما ما نؤكّد كوْن الإثبات وباعتباره أكثر الأعمال اللّغويّة سلميّة وبساطة لقربه من البنية الأولى (الإسناد)، نتيجة شغور صدر الكلام، يكون بنيةً مهيأة لقبول سائر المعاني والأعمال التي لا بنية تضبطها في اللّغة، ويكون أيضا مُوجِّه لكافة المعاني من قبيل المجاز وضروب البيان، وهذا في اعتقادنا ما جعل «الجرجاني» يعتبر أصل الفائدة على الإثبات والنّفي.

خاتمة الفصل الثالث

والحاصل من تتبّعنا للإثبات بالقول البياني أنَّ:

- الاستعارة والكناية والتّمثيل وجُوه بيانية ذات منطق إعرابيّ تعود بالأساس إلى المتكلّم العامل الذي ينظمها وفْق مقاصده وأغراضه بما يلائم المقام.
- الإثبات بالقول البياني نظمٌ مخصوصٌ في مقام مخصوص يهدف من خلاله المتكلّم إلى غرض مُعيّن، وهو التّأكيد والمبالغة لما في هذه الأقوال من قدرة تأثيرية.
- الاستعارة والكناية والمجاز وضُروبه من مُقتضيات النّظم، فلا يصحّ أنْ تُفيد هذه الوجُوه البيانية إنْ لم تدخل في نسقٍ يُتوخى فيه معاني النحو فيما بين الكلم.
- الغرض من هذه الأقوال ليس بما تحتويه من زخرف في اللّفظ، وإنّما في قدرتها على التّثبيت، وهذا ما يجعلها تدخل في تصوّر المتكلّم واعتقاده الذي يسعى إلى تثبيته في ذهْن مخاطبه.
- الإثبات بالقول البياني نسقٌ حجاجيٌّ يستند إليه المتكلّم في سياق عادة ما يكون أدبيا. وبهذا نفهم اعتبار البلاغة حجاجًا في مجملها.
- الإثبات تركيب إعرابيّ من متكلّم عامل أفرغ فيه تصوّره واعتقاده واختار له من اللّفظ ما يناسب مُستحضرا مقام القول وكلّ ذلك بغية التّأثير والإقناع.
- الإثبات بالقول البياني معنى بلاغيّ مُوغل في المقام والسّياق غير أنّه في الحقيقة انعكاسٌ لمعنى نحويّ موغل في التّجريد والضبْط. وهذا يدلّ على قدرة النّظام على احتواء الإنجاز مهما أوهمنا الإنجاز أنّه بعيد عن البنية والنّظام.
- الإثبات بالقول البياني يصوّر لنا قدرة النّظام النّحويّ على تمثّل كلّ ضُروب النّظم واحتوائه بما فيها النّظم بالأقوال البيانية، وهذا ما يثبت «نحوية البيان» عامّة.

- الإثبـات بالقـول البيـاني يُثبـت المبـدأ الـذي نسـعى إلى البرهنـة عليـه مـن كـوْن البلاغـة ذات منطـق نحـويّ، وكـوْن المقـام شـديد الصّلـة بالنّظـام، وأنَّ علْـم البيـان الـذي صنّفـه «السـكاكي» ضمـن أبـواب البلاغـة يقـوم في الأسـاس علـى منطـق نحـويّ.
- الآليـة التفسـيرية «معـنى المعـنى» الـتي اعتمدهـا «الجرجـاني» وجدنـا صداهـا في الملازمـات بـين المعـاني الـتي اعتمدهـا «السـكاكي» وهـذا فيـه إعـلان لترابـط المشـروعين.
- الإثبـات في هـذا النـوع مـن الـكلام لا يتعـارض مـع مـا فيـه مـن الـتزام بصـدق القضيـة نظـرًا لكونـه إثباتًـا في مقـام مخصـوص (مقـام الأدب)، ولعـلّ هـذا هـو سـرّ اعتبـار «السـكاكي» أنَّ المفتـاح كتـاب في خدمـة علـم الأدب إيحـاء منـه أنَّ علـم النّحـو والبلاغـة والاسـتدلال في خدمـة علـم الأدب ولا تعـارض بـين العلـوم.
- الإثبـات بالقـول البيـاني هـو انعـكاس لرؤيـة في القـول تقتـضي وجُـود المتكلّـم في مقـام الباحـث عـن الحجـة والبيـان لمـا في البيـان مـن قـدرة علـى الإقنـاع.



خـــاتمة الباب الثّالث

أردنا من هذا الباب البحث في الإثبات بين ثبات البنية وتعدّد المعنى، وحاولنا الكشف عن المعاني البلاغيّة التي يخرج إليها الإثبات وأهمّ ضوابط العدول فيها. وقد صدّرنا الباب بمدخل نفسّر فيها اختلاف المستويات التي نحلّل فيها الإثبات ومعانيه المقصودة بالقول نظرًا لما في خروج الإثبات بلاغيًّا من تشعّب وانفلات، وقد وجدنا ضالتنا في الاعتقاد وتخصّصه وانحداره نتيجة التقاء الدّلالة اللّغوية المعجميّة بالأحوال والمقامات كلّما اتجهنا نحو درجات مُوغلة في البلاغة، ونبرّر ذلك باعتبار الاعتقاد هو المسيّر الأساسيّ لبنية الإثبات وهو المتحكّم في المعنى.

وفْق هذا المدخل ضبطنا المعاني البلاغيّة للإثبات تحت ثلاثة فصول. بحثنا في الفصل الأوّل في الإثبات وما يتحقّق فيه من معانٍ إنشائية، وتوزّع هذا الفصل إلى الإثبات وما يتحقّق فيه من معاني الإيقاع باللّفظ وفيه درسنا صيغ العقود وأشباهها وما يقع بمنزلتها من الكلام الذي نحيا به، التي تبيّن لنا فيها أنَّها صيغ تُنجز ببنية إثباتيّة إلَّا أنَّها تنجز معناه باللّفظ وفي حال القول. وقد كان في ضابط المقام والأعراف والمؤسسات دور مهمّ في توجيه دلالة القول، حيث تخصّص الاعتقاد الإثباتي المسيّر لعمل الإثبات قصدًا آنيا بحكم السّياق والمقام، وقد رأينا في العهود الحالة نفسها تقريبا.

وفي إطار البحث عن المعاني الإنشائية المتحقّقة من بنية الإثبات رصدنا معنى الانفعال الذي يمثّل معنى إنشائيًّا مقابلًا للاعتقاد، وفيه تتبّعنا الإثبات وما يتحقّق فيه من معنى التّعجب وما يكون بمنزلته من مدح وذمّ واستقلال واستكثار، ورأينا أنَّها صيغ ذات بناء خبري إثباتي إلَّا أنَّها لا تُخبر عن واقع سبق في الذّهن والاعتقاد وإنَّما هي انفعال وتعبير عن شيء وليد اللحظة. وقد وجدنا في ضوابط هذا العدول ضمن هذا الصنف من الأعمال طرافة في علاقة محلّ فعل المتكلّم بالمضمون الإحالي، فهذه الصيغ المنجزة بالحروف والأفعال تخالط فيها موضع فعل المتكلّم وتكتسب من هذه المخالطة قوة الإنشاء لتنشئ بصيغها معناها، فهي أبنية مسكوكة وضعهَا الواضع بهذه الهيئة، وتلزم دون تصرّف معانيها.

الحاصل في هذه الصيغ أنَّها إنشاء انفعال تُنجز بصيغ إثباتية إلَّا أنَّ معانيها إنشائية إيقاعية ذلك أنَّها ترتبط بوجود حروف تُوقع بها، وهذا في اعتقادنا الشيء الذي جعل البعض يعتبرها إنشاء جزؤها خبر، ولعلّ الأساسي فيها أنها متأصّلة في بنيتها الإعرابيّة وإن كانت قريبة في الاستدلال عليها من المقام، إلَّا أنَّنا نراه مقامًا مُتكهّنًا به في البنية النحوية، وهذا ما جعل الواضع يستبق هذه الحالات التي يستدعيها المقام ويجعل لها أبنية مسكوكة في النّظام النّحويّ. وفي مرحلة ثالثة من هذا الفصل رصدنا خُروج الإثبات للدّلالة على معاني الطلب، الذي تمحور أساسًا في صيغتي الأمر والنّهي من جهة والدّعاء من جهة ثانية. ومنذ البداية اعتبرنا هذه المعاني نتاج علاقة استرسال بين الإثبات والمعاني الأصول (الأمر والنّهي)، وهو استرسال يُفسّر الكثير وخاصة خُروج معنى الدّعاء الذي لم يضعْ له الواضع صيغة في العربيّة وإنّما هو وليد حركية بين الأعمال.

هذه الحركية بين الإثبات والمعاني الأصول تُفسّر في إطار الاسترسال المقولي في الأساس المجرّد الذي من خلاله تتولّد المعاني والأغراض. هذا الاسترسال يفسّر حركة الاعتقاد الإثباتي وتقاطعه وتخصّصه إرادة. وهذا في اعتقادنا ما جعلنا لا نسلّم بقسمة خبر وإنشاء ونؤكد ترسيخ مقولة التعايش بين الأعمال اللّغويّة.

إنَّ دلالة بنية الإثبات على المعاني الإنشائيّة يعود في نظرنا إلى أسبقية الإثبات الاعتبارية، فالتّسليم في المتون النحوية والبلاغيّة بأصليّة الإثبات جعلت سلطته البنيوية الإعرابيّة تتواصل في كامل ضروب القول، ونجده متحكمًا في كامل ضروب الإنشاء الطّلبي وغير الطّلبي، وهو ما يردّ الأقوال الإنشائية إلى تكوينها البنيوي الخبري أساسًا. ولعلّ في تجرّد الصدر من العوامل ما يؤكّد هذا الاعتبار، ويجعل من بنية الإثبات بنية فقيرة غير مثقّلة بعوامل وهو ما يفسّر حقيقة الاتكاء عليها في إنشاء المعاني.

بحثنا في الفصل الثّاني من هذا الباب عن المعاني المتحقّقة نتيجة خرق واضح لمقتضيات التّخاطب التي تتأسس في الحقيقة على مراعاة مقتضى الظّاهر، الذي يعدّ

مبدأ أساسيا في البلاغة، والطّريف في هذا المبحث أنَّ المتكلّم يَهتك حرمة الخطاب، ويقلب الأدوار نتيجة واقع لغويّ جديد تتحدّد معالمه في المقام، فيقوم أساسًا على صياغة بنية لفظية موسومة بخلاف ما يعتقد المتكلّم وما ينتظره المخاطَب.

إنَّ خروج الكلام على خلاف مقتضى الظّاهر هو تلاعب مقصود من المتكلّم يبدأ فيه من الاعتقاد المؤسّس لعمل الإثبات القائم أساسًا على صدْق المحتوى المنقول في مقابل مخاطب ينتظر خبرًا، فالمتكلّم المُخبر في الإثبات يكسر حُدود هذه العملية ويقلب الأدوار فينزّل مخاطبه منزلة غير التي فيها من أجْل تحقيق معان بلاغية اقتضاها مقام القول. وقد رصدنا هذه المعاني ووقفنا عند بعض الأغراض من مثل التّجهيل والتّحقير، والتنبيه والتذكير... إلخ، وهي أغراضُ بلاغية بالأساس. وقد اعتبر البلاغيّون هذا المبحث ثريا جدًا نتيجة ارتباطه بمقامات حقيقية تأبى الضبط خارج فلسفة المقام. أمّا الفصل الثّالث من هذا الباب فقد عالجنا فيه نوعًا خاصًا من المعاني التي تُنجز ببنية إثباتية، وهو الإثبات بالقول البياني. ويعتبر هذا الصنف من الكلام صنفا يُحدّد بضوابط خاصة لما في البيان من تصرّف في اللّفظ واختبار خاص في مقام معيّن، وهو مقام أدبي أساسا. فالإثبات بالقول البياني يعدّ حالة مُوغلة في البلاغة لما فيه من سحر ومبالغة في القول.

وقد بدأنا هذا الفصل بإطار نظريّ عامّ تمثّل في علم البيان حدّدنا من خلاله حقيقة البيان، وفي البداية حاولنا تأصيل نظرنا للقول البياني بردّه للنظم وتأكيد دوْر التّركيب والنسق والتّعليق الذي يرجع المزية للمتكلّم العامل متجاوزين بذلك اعتبار البيان في اللّفظ. هذا الطّرح ساعدنا كثيرًا في الكشف عن حقيقة الإثبات بالقول البياني فاخترنا ثلاثة نماذج من علم البيان نشتغل عليها، فبحثنا في الإثبات بالقول الكنائي والاستعاري والإثبات بالمجاز العقلي. وقد توصلنا إلى نتائج مهمّة وهي أنّ الإثبات بالقول البياني ترجع فيه المزية إلى حقيقة النّظم التي يقف وراءها المتكلّم العامل، وهذا ما يرسّخها في المنطق الإعرابيّ، ويثبت في جانب آخر أنَّ بنية الإثبات بنية تقبل في الوقت نفسه دلالة الإثبات

مع وجود وجْه بياني (استعارة، كناية)، وهذا يدل على وحدة العمل اللّغويّ المتأتية من وحدة النّظام في مقابل تعدّد العمل القولي المتأتي من فوضى الإنجاز.

ومن المفيد أن نشير في النّهاية أنْ سفر الإثبات من الدّلالة الوضعيّة النحوية نحو الوجُوه والفُروق هو سفرٌ يمرّ فيه هذا العمل اللّغويّ بمحطات لغوية، يبدأ فيها بمفارقة دلالته الأولى البسيطة نحو دلالات أخرى، وهي مفارقة تحمل معها ملامح الدّلالة الأولى في كامل المستويات، وهو تصوّر يجذّر ثبات البنية وتعدّد المعنى، فنحن مع الإثبات ندور في فلك الإخبار عامة الذي أفادته بنية الإثبات في أبسط مستوياتها والمرتكزة على مبدأ الاعتقاد المؤسس لها، الذي يتخصّص كلّما اتجهنا نحو الأقاويل المنجزة في المقام، وفي ظلّ هذه الحركة تتولّد المعاني. وبناءً على ذلك، فليس لدارس الأعمال اللّغويّة إلاّ التّسليم بحقيقة هذا التعايش بينها.

الخاتمة العامّة

سعينا من خلال هذا البحث إلى دراسة الخصائص النحوية والبلاغيّة لعمل الإثبات بالوقوف عند دلالته الوضعيّة وما تحتمل من وجُوه وفُروق، وقد اتخذنا من مقاربة النّظريّة النحوية العربيّة وما توصّلت إليه الدّراسات اللّسانيّة الحديثة من نتائج طريقًا لبلوغ مقصدنا إيمانا منّا بحقيقة التّواصل والأخذ بمبدأ التثاقف منهجًا في العمل.

ولمّا كانت دراستنا للإثبات تنخرط في إطار مشروع عامّ في الجامعة التّونسية خَطّ أسسه «الشريف» وواصل العمل فيه مجموعة من الأساتذة، وهو مشروع ينظر للأعمال اللّغويّة نظرة نحوية، ويحاول في كامل أطوار بنائه أنْ يُجيب عن إشكاليات نظريّة عميقة تتمحور في صورتها العامّة حول حقيقة العلاقة بين الجهاز النّظريّ والإنجاز الكلاميّ، ومحاولة الكشف عن حقيقة الاسترسال بين ما هو نظامي قار واستعمالي متحول ومتغيّر، فإنَّنا لم نجد بدّا - ونحن نسلّم بهذه الاستمرارية في البحث - أنْ نتخذ منها اختيارا نظريًّا نؤسّس به دراستنا للإثبات وما يَطرحه من إشكاليات نظريّة وإجرائيّة، خاصة أنَّ هذه البحوث كانت مُستجيبة لآليات العمل الحديثة التي تتخذ من الدّراسة اللّسانيّة الحديثة سبيلا في إعادة قراءة جوانب من النّظريّة اللّغويّة العربيّة.

هذه الخطاطة النّظريّة العامّة مثّلت مُنطلق بحثنا واتخذنا منها سبيلًا في فهْم عمل الإثبات، وكانت البداية مع تحديد الخصائص النحوية النّظاميّة لعمل الإثبات التي أسسنا لها في الباب الأوّل من خلال دراسة الدّلالة الوضعيّة، حيث تبيّن لنا فيها أنّها دلالة تقبع في مستوى أعلى من التّجريد المتّسم بالثّراء الدّلاليّ المُحتمل في مقابل ما يتحقّق منها عند التّعجيم المُتسم بالفقر الدّلاليّ الحاصل لقربه من حيثيات المقام المُعين تاريخيا.

استنادًا إلى هذا المقاس الدّلاليّ الذي تتجاذبه مقولات التّجريد القوية والثّرية في احتمالاتها الدّلاليّة، ومقولات التّعجيم الفقيرة دلاليًا بحكم التّعيين التّاريخي، تموقعت

دراستنا للإثبات، وهو تموقع دقيق عبَّر عنه البعض بصعوبة التّحديد، وتمثّلت صعوبته في اتجاه البعض نحو اعتبار التّعجيم صورة من صُور الإنجاز (الشريف). في حين اعتبر طيف آخر التّعجيم مستوى واقعًا «بَيْنَ بَيْن»، وهذا على رأي «المبخوت» الذي تصوّر المستوى التّصريفيّ المُعيّن معجميًا مستوى لم يتصلْ بعدُ بالمقام الطبيعي، وهو المستوى الذي حلّل فيه الوجُوه والفروق، واتخذناه نحن أيضا في دراسة الدّلالة الوضعيّة للإثبات وما تحتملُ من وجُوه وفُروق.

وفْق هذا البناء النّظريّ العامّ صُغْنا خطتنا للباب الأوّل الذي اتجه - كما قلنا - نحو البحث في الخصائص النحوية لعمل الإثبات، التي اقتضت إطارًا نظريًّا نتحرّك في إطاره ويمثّل لها أساسًا صلبًا في الكشف عن كنهها. هذا ما جعلنا نرى في نظريّة العمل الإعرابيّ خير مجال لتفسير تكوّن الدّلالة الوضعيّة وكيفية اشتغالها، لما في نظريّة العمل من مقولات أساسيّة تقوم عليها جميع أشكال العمل باللّغة من مثل مقولة الإسناد والمتكلّم العامل والفائدة.

بمقتضى هذا التّصور بدأت رحلتنا مع تمثّل أفق التّجريد للدّلالة الوضعيّة لعمل الإثبات تحت البنية الإعرابيّة (ع× مع) باعتبارها بنية تختزل الدّلالة في المستوى المجرّد. وقد درسنا في إطارها مقولة الإسناد بكونها البنية النحوية الأولى للمعنى النّحويّ الأوّل، وفيه - نعني الإسناد - تبيَّن لنا أنَّه علاقة نحوية مُجرّدة بها ينعقد المعنى النّحويّ الأوّل في المستوى المجرّد والسّابق لكامل ضروب التّعجيم باللّفظ، وهو اعتبار قادنا إلى فهْم تكوّن الدّلالة في الأساس المجرّد السّابق لمظاهر اللّفظ وما يمكن أنْ يُحدثه من تضليل نتيجة التّعيين والتّخصيص. ومن مزايا هذا الطرح أنَّه كشف لنا عن «نحوية المعنى»، فالإسناد محكوم بالنّحو وأحكامه، حيث يمثّل كلّ إنجاز لهذه البنية الأولى تمظهرًا من تمظهرات النّحو الذي تبقى رائحته سارية المفعول في كامل ضروب الإنجاز حتى وإنْ أوهمنا الإنجاز أنَّه فارق بنيته الأولى.

أفْضت بنا مقولة الإسناد المركّبة تركيبًا مقصودًا إلى استحضار عنصر المتكلّم باعتباره المسؤول الأوّل عن هذا التّركيب وإليه يُرجع الأمر كلّه، فجميع معاني الكلام- وقضية الحال هنا الإثبات- هي ما يُحدثه المتكلّم من علاقة بين المسند والمسند إليه عن طريق الإعراب، وبموجب ذلك يكون الإعراب هو الكاشف عن مقاصد المتكلّم وأغراضه وما يحرّكها من مقولات وفّرها له نظام النّحو، تتوزع تحت مقولتين رئيسيتين، هما مقولة الوجود والعدم، وتحت هاتين المقولتين تتوزّع مقولات صغرى من مثل الوجُوب والإمكان ومنها فهمنا مقولة الوجُوب التي يتحرّك في إطارها عمل الإثبات المحكوم باعتقاد المتكلّم.

إنَّ حضور المتكلّم في البنية النحوية المجرّدة واعتباره طرفًا من أطرافها ساعدنا على فهْم حقيقة الإثبات، «فاللّغة لم تأتِ لتحكم بحكم» وإنَّما ما يُحدثه المتكلّم باللّغة يرجع له وحده، هذا الفهم يجعل من البنية المعجمة نتاجًا لعلاقات نحوية نسجها المتكلّم حسب ما وفّره له نظام النّحو من إمكانات وحسب ما استقرّ في اعتقاده. وهنا كان الإثبات معنى نحويًّا مجرّدًا مدفوعًا باعتقاد المتكلّم وشحنته الإيجابية تجاه الواقع.

إنَّ اعتبار المتكلّم طرفًا فاعلًا في البنية النحوية الـمُجرّدة ورصْد علاقته بالبنية المعجّمة تركيبيا باعتبارها مُعربة عمّا استقرّ في ذهنه واعتقاده قد فتح لنا الباب لدراسة خصائص البنية الإعرابيّة للإثبات. وقد مثّلت لنا هذه المرحلة نقطة الانطلاق الحقيقية في تمثّل عمل الإثبات، فمن خصائص البنية الإعرابيّة أنَّها تكشف عن بدايات حضور المتكلّم وبداية بلورة اعتقاده تجاه الكون وعالم الأشياء من ناحية وبنية كلامه من ناحية ثانية.

أفضت بنا هذه الهندسة النّظريّة في دراسة الدّلالة الوضعيّة للإثبات من منطق نظريّة العمل الإعرابيّ إلى تمثّل بنائه العام السّابق لضروب الإنجاز الفعليّ، ومثَّل الطريق إلى ولوج البحث في فائدة الإثبات. وهكذا جاءت عنونة الفصل الثّاني الذي بدأنا فيه العمل بتعقّب هذه الفائدة باعتبارها أصل الكلام وعليه تقوم سائر المعاني، وافترضنا

أنَّها أصليّة نابعة من موقف نحويّ تجاه الخبر عمومًا، هذه الأصليّة للإثبات شكّلت حافزا لطرح كثير من الإشكاليات في الأساس المجرّد، حاولنا فيها اختبار حدوس تحوم في مجملها حول علاقة الإثبات بالإسناد ومراقبة بدايات تشكّل المعنى. وقد توصلنا إلى اعتبار وجود تماهٍ كبير بين فائدة الإسناد وفائدة الإثبات، وهو تماهٍ حاصل في مستوى التّركيب وافترضنا وجود تماهٍ في مستوى المعنى أيضا باعتبار أنَّ الإثبات يُبقي على سمة التّجريد في وجه منه، وعليه:

- مثَّل التّركيب الإثباتي في صُورته البسيطة صورة من صور التّركيب الإسناديّ ومحلّ انطلاق في فهْم كامل تشكلات الإسناد، وهذا في اعتقادنا وجْه آخر من وجوه اعتبار الإثبات أصلًا وسابقًا في الاعتبار.
- اعتبرنا التّركيب الإثباتيّ انعكاسًا دلاليًّا للإسناد مع حفْظ الفوارق في المستوى، وهو اعتبار أعلنّاه بتحفّظ باعتبار أنَّ مستوى الإسناد مجرّد وسابق لصنوف الحكم، ويعتبر مستوى الإثبات لاحقا، ولكن لدينا حدوس في كوْن الإثبات ونقصد (مجرّد الإثبات) يتخذ طابع التّجريد هذا، الموسوم بالثبوت في الكلام في وجهه العامّ.

قادنا هذا الفهم من خلال وجود علاقة بين الإسناد والإثبات إلى استحضار بنية الابتداء التي اعتُبرت أولى عتبات إنجاز الإسناد، وهي في الحقيقة تتطابق مع فائدة الإثبات أيضا في أبسط صورها، ووفقها بدأنا بتعقّب درجات هذه الفائدة من أبْسط صورها ممثّلة في الإثبات الابتدائيّ وصولًا إلى أعقدها دلالة مُتمثّلة في الإثبات المؤكّد بالقسم. ولعلّ الطّريف في هذه الدرجات أنَّها كشفت لنا عن دوْر الحروف والأفعال في موضع فعل المتكلّم وقدرتها على بلورة معنى الإثبات الأوّل البسيط الحامل في مضمونه لمجرّد الاعتقاد، وقد رسّخت لدينا أنَّ:

- هذه الأدوات التي تحتلّ موضع فعل المتكلّم جِيء بها تعبيرًا عن درجة من درجات الاعتقاد في الإثبات. وقد مثَّل المخاطَب في كلّ هذا طرفًا رئيسيًّا في هندسة اعتقاد

المتكلّم باعتبار أنّ زيادات المتكلّم في مستوى البنية تعكس وضعًا تداوليًا ضمنيًّا بين المتخاطبين.

- هذه الأدوات لئن وجّهت اعتقاد المتكلّم وحوّرته وفْق ما يقتضيه المقام فإنّها لم تغيّر من دلالة القول الإثباتي بلْ عيّنت الاعتقاد وعبّرت في الآن نفسه عن أنّ هذه الحروف والأفعال لا تتجاوز سلطتها حدّ التّعيين، هذا في مقابل ما تحدثه حروف الإنشاء من تغيير في معنى الإثبات. وهذا ما يؤكّد ثبات البنية رغم ما يتعاقب عليها من مغيّرات، وهو ثبات عائد إلى قدرة النّظام في استيعاب التغيّرات الطارئة.
- هذه الدّرجات في الاعتقاد عكست لنا قدرة موضع فعل المتكلّم على تشكيل معنى الكلام، وكشفت لنا أيضا أنّ سمة الشّغور في الإثبات لها مهمّة مركزية في التّأسيس لسائر المعاني. وهذا في اعتقادنا ما رشّح أصليّة الإثبات.
- هذه الدّرجات في الاعتقاد تُثبت حركة المعنى في أفق التّجريد وتبرز أنّ الانعكاس الدّلاليّ في مستوى الوسْم اللّفظيّ صورة من حركته المجرّدة غير أنّ هذا التّصور لحركة المعنى في الإثبات وإنْ كان يستحضر مقولات المقام فإنّنا لم ننتقل بعد إلى المستوى البلاغيّ المنجز والمعيّن تاريخيا.

هذا التّصور الكاشف عن تشكّل فائدة الإثبات وتفصيل درجات اعتقادها من خلال ما أضافه المتكلّم من حروف وأفعال في موضع العامل الإعرابيّ وضّحَ لنا قدرة هذا الموضع في تشكيل الدّلالة وتوجيهها، ورسّخ المبدأ الأساسي في الإثبات القائم على سمة التّجرّد وقدرتها على استيعاب سائر الأعمال بكونها طارئة عليه، وتقدير بنيته عند بنائها. هذا الاعتبار في سمة الشّغور وبلورته لدرجات الاعتقاد طرحَ علينا مشكلة اختبار هذا الموضع في علاقته بحروف الإنشاء، وهذا ما حاولنا استنطاق مضامينه بدراسة العلاقة بين الإثبات والنّفي والاستفهام تحت مقولة رئيسية وسمناها بالثّالوث النّظاميّ لما بين هذه الأعمال اللّغويّة من علاقات نظاميّة نحوية في الأساس المقولي المجرّد. وتأتي هذه المحاولة في إطار إيماننا بأنّه توجد علاقة نظاميّة مُختزلة في مقولات

عامّة مُوغلة (الإيجاب، السّلب، الإمكان) في التّجريد بينها استرسالٌ حادث له انعكاس كلّما اتجهنا بالأقوال نحو الإنجاز والتّخصيص، وهي مقولات تتداخل فيما بينها تداخلًا حسابيا يولّد الشُحن التي تسيّر الأعمال اللّغويّة.

بدأنا دراسة العلاقة النّظاميّة بين الإثبات والنّفي لما يجمع بينهما من سمات في إطار الخبر، وقد تبيّن لنا أنَّ النّفي شكلٌ من الإثبات مادام قد صدر عن اعتقاد، هذا إضافة إلى أنَّ النّفي مُؤسس للفائدة في الكلام ما دام أصل الفائدة على الإثبات والنّفي، وهما المولدان للفائدة في الكلام مُطلقا. فالعلاقة بينهما تتضح في مستوى البنية ودخول النّفي على دلالة الإثبات إلّا أنَّه دخول يَردّ مضمون الإثبات، وهذا ما كشف لنا عن الوجْه الاقتضائي بينهما، فهما يشتركان في المقتضى، وهو نفسه ما جعلنا نُقرّ بوجود علاقة اقتضاء بينهما، وهي علاقة نظاميّة بالأساس.

علاقة النّفي بالإثبات داخل الخبر مهّدت لنا الطّريق إلى البحث في علاقتهما بالاستفهام وذلك في إطار المبدأ النّحويّ «الأخبار جوابات عن استفهام»، وركزنا البحث في علاقة الإثبات بالاستفهام والوقوف عند علاقة التّشارط بينهما وما ينتج عن هذا التّشارط من بروز معانٍ جديدة، وأبرزها وما يهمنا في بحثنا هو معنى التّقرير الذي جاء نتاجًا لهذه العلاقة، فالتّقرير جاء وليد هذه العلاقة وانبناء الاستفهام على بنية الإثبات، حيث كشف لنا دخول همزة الاستفهام على الكلام المُثبت بروز معنى التّقرير الذي تكمن الغاية منه في تثبيت الكلام وإلجاء المتكلّم إلى الإقرار به. وقد وقفنا في الإطار نفسه على الفوارق الاصطلاحية بين التّقرير والتثبيت والإثبات، وتبيّن لنا أنَّ التّثبيت مرحلة وسطى واقعة بين الإثبات والتّقرير. ولعلّ الأساسي في هذا الإطار هو علاقات الاقتضاء والاستلزام بين المعنيين، وهي علاقات نحوية نظاميّة تعكس قدرة النّظام النّحويّ على استيعاب المتغيرات المقاميّة، وتكشف عن عمْق الحركة في داخله، وهي حركة سابقة للوسْم باللّفظ، وهذا ما يكشف عن مرونة الأعمال اللّغويّة وطبيعة التّعايش فيما بينها.

خصصنا الفصل الثّالث من هذا الباب لدراسة وجوه الإثبات التّركيبية والفروق الدّلالية فيها التي توزّعت حسب مستويات النّظام، وبناءً على ذلك وقفنا عند هذه الفروق الدقيقة بعد أن أسسنا لها ضمن إطار نظريّ تمثّل في نظريّة النّظم عند «الجرجاني» التي تختزل في وجهها العامّ قدرة النّحو وإمكاناته على توجيه الدّلالة، وزّعنا هذه الفروق الدّلاليّة وفق مستويات ثلاثة (المستوى الاشتقاقي، المستوى التّصريفي، المستوى التّركيبي) وحاولنا في كلّ مستوى تبيّن دور الإمكانات التي وفّرها النّظام لمستعمل اللّغة

درسنا في المستوى الاشتقاقي الفروق بين الإثبات بالفعل والإثبات بالاسم، ووقفنا في المستوى التّصريفي على دلالة التّعريف والتّنكير في الإثبات ودورها في تغيير المعنى، وكان المستوى التّركيبي فضاءً لدراسة فروق التّقديم والتّأخير، والوصل والفصل، والذّكر والحذف، وهي فروق تركيبيّة بالأساس تمسُّ البناء العامّ للإثبات، وقد نتج عن ذلك تغيّر في مستوى المعنى الذي له علاقة بمقام القول، ومن نتائج ذلك:

- أنَّ هذه الفروق جميعها صنيعة صاحب القول وفّرها له النّظام النّحويّ بمستوياته، وهو نظام قادر على التكهّن بجميع أبنية الإنجاز. والطّريف في هذه الفروق أنَّها تنبني على الإسناد الأوّل، ولهذا فهي فروق تركيبيّة بالأساس.
- أنَّ هذه الفروق هي معاني النّحو، وهي مقتضيات لأغراض ومقاصد، وتعتبر تغيرات طارئة على البنية الأولى من أجْل مقام مخصوص؛ ولهذا ربط «الجرجاني» معاني النّحو بالنّظم ومن ورائه ربط النّظام بالاستعمال، وهو ما يعلن أنَّ دراسة الاستعمال تخضع لمعرفة سابقة للنّظام بما هو جهاز نظريّ مجرّد يحكم هذه الخصوصيّات المقاميّة ويتكهّن بها.
- أنَّ هذه الفروق واقعة في المستوى المجرّد أي في مستوى الدّلالة الوضعيّة رغم حضور ملامح المقام فيها، وهذا ما يعكس وجود المقام في بنية قوله، ويؤكّد قدرة النّظام على التكهّن به كلّما اقتضى الأمر ذلك.

- أنَّ الأغراض والمقاصد كثيرة ومنفلتة، وأنَّ البنية التي تتكهّن بها بنية ثابتة رغم فوضويّة المعنى، وأنّه كلّما اتجهنا من النّظام إلى المقام كثرت الاحتمالات وتعدّد المعنى، وكلّما اتجهنا من المقام إلى النّظام ضعفت الاحتمالات واقترينا للضّبط والتقعيد والثّبات.
- أنّه توجد صلات ترابط بين مشروع «الجرجاني» و«السكاكي» باعتبار أنَّ صاحب المفتاح درس هذه الفروق ضمن باب علم المعاني.

مثَّل الباب الثّاني فضاء لدراسة الخصائص التّداولية والبلاغيّة لعمل الإثبات ضمن مقاربتي نظريّة الأعمال اللّغويّة من ناحية، والنّظريّة البلاغيّة العربيّة من ناحية ثانية، وقد توزّع إلى ثلاثة فصول. اهتممنا في الفصل الأوّل بقراءة أصحاب فلسفة اللّغة لهذا العمل، وقد بدأنا بتعقّب ولادة هذه النّظريّة تاريخيّا، وإبراز منطلقاتها التي تبيّن لنا أنَّها منطلقات فلسفيّة تدرس الأقوال من منطق الاستعمال، وهذا طبيعي ما دامت سليلة الاتّجاه التّداوليّ الذي ينبع من تصوّرات غيرلغويّة.

اشتغلنا في هذا الفصل على رصْد رؤية «أوستين» و«سورل» و«غرايس» لعمل الإثبات، وقد رأينا كيف اهتمّ «أوستين» بإضفاء الطّابع الإنشائيّ على الإثبات من خلال فرضيّة الفعل الإنشائيّ، محاولًا في كامل أطوار بحثه الاستدلال على إنشائيّة الإثبات من خلال دحض مثاليته الوصفية، ولم يكن تلميذه «سورل» بعيدًا عن منطق أستاذه، وإنَّما حكمت فيه توجهاته الفلسفيّة، خاصة في سقوطه في الفرضيّة الإنشائيّة رغم أنَّ «سورل» بشرنا في البداية بتصوّرات نظاميّة من خلال منواله ق(ض) الذي استفدنا منه في فصْل القوة عن القضية. ولعلّ ما يُحسب إلى هؤلاء في دراستهم للإثبات وقوفهم عند شروط إنجازه التي مثّلت لنا دعامة أساسية في قراءة الإثبات في التّصوّر البلاغيّ العربيّ، وخاصة من خلال شروط النية والقصد والصّدق والكذب.

تكمن طرافة هذا التّوجه فيما أثاره «غرايس» من شروط للمحادثة تنتظم وفْقها المعاني الثّواني، وهذا في اعتقادنا كان له صدى في قراءة الأعمال اللّغويّة غيرالمباشرة، وقد

استفدنا من رؤية «سورل» و«غرايس» للعمل اللّغويّ غير المباشر في الإثبات، ولاسيما قدرتهما على ضبْط هذه المعاني من خلال تحديد جملة من الشروط، وخاصة فيما وضعه صاحب المنطق والمحادثة من قواعد مبدأ التّعاون التي دفعت بالبحث اللّغويّ إلى الأمام؛ ذلك لأنّ «غرايس» كان واعيًا بقدرة هذه الشّروط على تنظيم العملية التّواصليّة برمتها. ولـمّا كان منطق هؤلاء في دراسة العمل اللّغويّ عامّة والإثبات بصورة خاصة نابعًا من أرضية معرفيّة فلسفية بالأساس فإنَّ ذلك سيكون له صدى في قراءتهم، حيث جاءت حاملة لجملة من الهنات تحت عنوان الإنجاز في نظريّة الأعمال اللّغويّة ومدى مُطابقة ذلك لتثبيت الاعتقاد في النّظريّة النحوية العربيّة، ومن هذه الهنات:

- عدم مطابقة تقسيم هؤلاء للعمل اللّغويّ على حقيقة عمل الإثبات؛ ذلك لأنّ اقتراح هؤلاء لعمل التّأثير بالقول جاء هشّا، خاصة أنَّ الإثبات لا يتطلّب في حالاته العامّة إيقاع عمل تأثير بالقول يكون فيزيائيا عمليّا -كما أشار أصحاب فلسفة اللّغة- وإنّما غايته وضعية نظاميّة، وهي تثبيت الاعتقاد، مع العلم أنَّ «سورل» نحا نحو إيجاد نظاميّة لعمل التّأثير بالقول.
- قصور منوال ق (ض) عند «سورل» وعدم استيعابه للبنية الإعرابيّة للإثبات وسمة الشّعور فيها، وفي علاقة موضع فعل المتكلّم بالإحالة.
- نزوع «غرايس» في وضعه لمبادئ المحاورة إلى التّركيز على المقام والإنجاز دون محاولة إيجاد ما يفسّرها نظاميًّا، وبقيت شروطًا خارج البنية (غير لغويّة)، وقائمة على الإنجاز أساسًا.

خصصنا الفصل الثّاني من هذا الباب لدراسة الإثبات في التصوّر البلاغيّ العربي، وقد انطلقنا من علْم المعاني إطارًا نظريًّا عامًا نتحرّك في إطاره إيمانا منّا أنَّ خصائص الإثبات البلاغيّة وقع التّعرّض إليها ضمن هذا الباب من أبواب البلاغة، وبصورة أدقّ مثّل علم المعاني الفضاء الأوّل لدراسة معاني الكلام خبرًا وإنشاء، وفي إطاره وقع تفصيل قضايا الأعمال اللّغويّة بعد اكتمالها نحويًا ضمن ثنائية الخبر والإنشاء، والنّظر في خواص تراكيبها وعلاقتها بمقام قولها والأغراض والمقاصد المتحقّقة منها.

بناءً على ذلك، درسنا الإثبات وموقعه من ثنائية الخبر والإنشاء. ولـمّا كان الإثبات هو الوجْه الحقيقيّ لخبرية الكلام كان من الضّروري التّعرّض إليه ضمن الخبر، ومن هنا وقفنا عند جزء الخبر في الكلام ونظرة النّحويّين والبلاغيّين، وخاصة في مستوى أسبقيته على معاني الكلام واعتباره الأصل والسّابق لا محالة، وقد توصلنا إلى:

- ترسيخ أصليّة الخبر في المقاربة البلاغيّة العربيّة، وضمن هذا جاء فهمنا لاعتبار فائدة الإثبات هي الأصل، وانبناء سائر الأعمال اللّغويّة وفْق هذه الفائدة. ونشير إلى أنَّها أسبقيّة في الاعتبار اتخذها البلاغيون فرضية في ضبْط معاني الكلام.
- الخبرُ هو الجزء الـمُحتمل للتّصديق والتّكذيب في الكلام، وهو تصديقٌ وتكذيبٌ لاعتقاد المتكلّم وحكمه، نظرًا لأنَّ اللّغة لم تأتِ لتحكم بحكم كما قال «الجرجاني».
- تبعًا لذلك جاء فهمنا الإثبات باعتباره حكمًا تُرجع فيه الخبريّة للمتكلّم في علاقته بواقع الأشياء من جهة، وعلاقته ببنية قوله من جهة ثانية.
- علاقة المتكلّم بالواقع واعتبار مبدأ الصّدق والكذب في الإثبات جعلنا نفتّش في قيمة هذا المعيار فتبيّن لنا أنَّ الصّدق مفهوم نحويّ في حين مثّل الكذب عارضًا بلاغيّا.

هذا الوقوف عند الإثبات ضمن الخبر في إطار الثنائية المشهورة لمعاني الكلام التي وقعت دراستها في باب علْم المعاني مهّد لنا الطّريق إلى قراءة الإثبات بلاغيّا، وقد طُرحت علينا في البداية دراسة التّركيب الإثباتيّ في بساطته التّركيبيّة الـمُفيدة لمجرّد الإخبار، وهو تأليفٌ ونظمٌ تكهنت به بنية القول السّابقة للإنجاز الفعلي، وهي من متطلبات علْم النّحو. وفي هذا السياق طُرح أمامنا إشكال أساسي تمثّلت فحواه في التّفتيش عن حضور المقام في مستوى البنية لنحفظ الحدود منهجيا بين المستويين (النّحويّ والبلاغيّ) ومن ثَم نؤكّد مركزيّة الاسترسال بينهما، ومن خلال هذا درسنا الإثبات بين المقامات النّمطية والمقامات الحقيقية وعيا منّا بأنّ للإثبات مستويات يمرّ بها، وفي كلّ مستوى

توجد فُروق دقيقة في المعنى. ويأتي هذا التصوّر في إطار اعتبار المعنى تشارطًا بين أبنية يبدأ من المستوى الأعلى في التّجريد مرورًا بالتّعجيم وصولًا للتّعيين الحقيقي في المقام الطبيعيّ. وقد توصلنا إلى تحديد ثلاثة مستويات يُدرس وفقها الإثبات بلاغيًا:

- مُستوى الدّلالة الوضعيّة، وهو مستوى الدّرجة الصفر، يتحقّق بمجرّد التّركيب وإنْ كان المقام في هذا المستوى حاضرًا بفعل تجرّد البنية، وهو مقام نمطيّ.
- مستوى الوجُوه والفُروق، وهو مستوى أقلّ تجريدًا من المستوى الأوّل. وفي هذا المستوى نتوخى معاني النّحو فيما بين الكلم، وهو مستوى النّظم، وهذا المستوى كان محلّ خلاف نظريّ بين اعتباره مجرّدا أو مُنجزا، وهو يمثّل مقتضيات لأغراض ومقاصد مقامية.
- مستوى ثالث، وهو تحقّق المستويين السّابقين في مقام حقيقيّ، وهذا المستوى له اتصال بالمستويين السّابقين من جهتين اثنين: الجهة الأولى تحقّق الدّلالة الوضعيّة مقاميّا، وهو مجال متروك للتّأويل حسب المقام، ومن جهة ثانية في علاقة بتنزيل الوجُوه والفُروق باعتبارها مقتضيات لأغراض ومقاصد، وعليه تداخل النّحويّ والبلاغيّ في إطار واحد أحيانا، وهذا ما رأينا من اختلاف بين «الجرجاني» و«سيبويه» في معاني التّقديم والتّأخير.

وفْق هذه الهندسة لمستويات قراءة الإثبات بلاغيًّا، ووفْق ربط المستوى النّحويّ بالمستوى البلاغيّ تبيّن لنا أنّ الوجُوه والفُروق تمثّل مقتضيات لأغراض ومقاصد، وهي مقتضيات نحوية كنّا بسطنا فروقها في الباب الأوّل، وبقي الأمر مشروطًا بتعقّبها بلاغيًّا. وعليه قمنا بعملية إحصائيّة لهذه المقاصد والأغراض المتّصلة بالفروق ضمن مدونة الدّلائل،وقد تبيّن لنا فيها أنّها تدور في إطار المقصد العامّ للإثبات، وهو تثبيت الاعتقاد؛ ذلك لأنّ الوجُوه والفُروق كانت تحوم حول مقاصد التّأكيد والمبالغة والمحاججة، ولما في هذه المقاصد من علاقة بالإثبات.

هـذا الاعتبـار دفعنـا إلى مقارنـة ذلـك بكتـاب المفتـاح وقـد وجدنـا أنَّ هنـاك تماهيـا كبـيرًا بـين المشـروعين. والطّريـف في كلّ هـذا أنَّ الوجُـوه والفُـروق باعتبارهـا مقتضيـات لهـذه الأغـراض تثبـت المبـدأ الأسـاسي الـذي نسـعى إلى البرهنـة عليـه مـن كـوْن البلاغـة مشـدودة للجهـاز النّظـريّ ووفقـه تسـير، وهـذا مـا يؤكّـد ارتبـاط الإثبـات البلاغـيّ بأساسـه النّحـويّ الإعـرابيّ.

أقمنـا الفصـل الثّالـث مـن هـذا البـاب لدراسـة آليـات البحـث عـن الوجُـوه والفُـروق في التّصـوّر البلاغـيّ العـربيّ، وكان مـن الضّـروري في البدايـة ونحـن نُقبـل علـى قـراءة هـذه الوجُـوه والفُـروق أنْ نُدقّـق الاصطـلاح فيهـا وخاصـة في تقاطعهـا مـع جملـة مـن المصطلحـات الـتي تُوهـم أحيانـا باتفـاق في المعـنى، مـن قبيـل المعـاني الثّـواني، الخصوصيـات الزائـدة، الأغـراض والمقاصـد، معـنى المعـنى. وقـد تبـيّن لنـا أنَّ الوجُـوه والفُـروق وإنْ كانـت في مسـتوى أعلـى في التّجريـد، فإنَّهـا تتفـق معهـا في أنَّهـا خصوصيـات زائـدة عـن أصـل المعـنى.

ولـمّا اسـتقامت رؤيتنـا لهـذه الوجُـوه والفُـروق صَرفنـا النّظـر إلى البحـث في آليـات تحديدهـا الـتي توزّعـت إلى ثلاثـة عناصـر أساسـيّة حسـب طبيعـة البحـث، أوّل هـذه العناصـر جـاءت آليـة المقـام الـتي كشـفت عـن دوره المهـمّ في توجيـه دلالـة القـول، وهـي آليـة يعتـدّ بهـا البحـث التّـداوليّ والعـربيّ علـى حـدّ السـواء، وثـاني هـذه الآليـات جـاءت آليـة الاسـتدلال، وهـي آليـة نحويـة عقليّـة تكمـن أهميتهـا خاصـة في القـول البيـاني، فأمّـا ثالـث هـذه الآليـات، وهـي الأهـمّ في نظرنـا نجـد الدّلالـة الوضعيّـة أو أصـل المعـنى الـتي تقـوم عليهـا الوجُـوه والفُـروق، وهـي دلالـة تركيبيّـة نحويـة، فالوجـوه والفـروق تبـنى وفْـق التّركيـب بالضـرورة، وهـو اعتبـار أردنـا بـه:

- التّأسـيس للوجُـوه والفُـروق ضمـن منطقهـا النّحـويّ الإعـرابيّ، وتأكيـد دوْر البنيـة في توجيـه دلالـة القـول.
- تأكيـد انشـداد القـول البلاغـيّ وخصوصياتـه للأسـاس النّحـويّ، واعتبـار البلاغـة مقتضيّـةً للنّحـو.

- الكشـف عـن حركيّـة العمـل اللّغـويّ والتّأكيـد علـى أنّ الإثبـات البلاغـيّ صُـورة مـن صـور تحقّـق الإثبـات النّحـويّ بلاغيّـا.
- تأكيـد حقيقـة الاسترسـال في الإثبـات بـين وجهـه النّظـامي (الجملـة) الـذي تتكهّـن بـه البنيـة، ووجهـه الاسـتعماليّ (القـول) الـذي يتكهّـن بـه المقـام وحيثياتـه.

جاء البـاب الثّالـث نتيجـة للبابيْن الأوّلـين، يحملُ من خـلال عنوانه الموسـوم بـ«الإثبات بـين ثبـات البنيـة وتعـدّد المعـنى» لمحـةً عـن الجمـع بـين الدّلالـة الوضعيّـة واحتمالاتهـا المقاميّـة. وقـد افتتحنـا هـذا البـاب بمدْخـل وسـمناه بـ»بتعـدّد معـاني الإثبـات واختـلاف مسـتويات التّحليـل» حددنـا فيـه فـوضى المعـاني وسـمة تعدّدهـا، وضبطنـا لهـا المعيـار المناسـب لاسـتيعابها ممثّـلًا في مقولـة الاعتقـاد وتتبّـع حركـة تخصّصـه مقاميّـا كلّمـا اتجهنـا بالمعـنى نحـو مقـولات الإنجـاز، وهـي فرضيّـة نسـعى مـن خلالهـا إلى ربْـط مقـولات النظـام النّحـويّ بالإنجاز، وتفسـير ضُروب القـول في علاقـة بأبنيتهـا، وتأكيـد مبـدأ الاسترسـال بينهـا.

تـوزّع هـذا البـاب إلى ثلاثـة فصـول، مثّـل كلّ فصـل منهـا فضـاءً لدراسـة المعـاني المتحقّقـة مـن بنيـة الإثبـات. فجـاء الفصـل الأوّل تعبـيرًا عـن المعـاني الإنشـائيّة المقصـودة بالقـول مـن بنيـة الإثبـات، هـذا الفصـل تـوزّع إلى ثلاثـة عناصر حسـب المعـنى الـمُتحقق. وقـد بحثنـا في البدايـة عـن الإثبـات ومعـاني الإيقـاع باللّفـظ مـن مثـل صيـغ العقـود وأشـباهها، وقـد تبـيّن لنـا أنّهـا تُبنى وفْـق بنيـة الإثبـات إلاّ أنّهـا تكتسـب معـنى الإنشـاء باللّفـظ مـن خـلال سـلطة اللّفـظ المعجّـم في المقـام الـذي تنبـع منـه، فهـذه الصيـغ تُنجـز معناهـا بلفظهـا الـذي رشّـحها لـه مقـام الأعـراف والمؤسسـات نتيجـة التّراكـم التّاريـخيّ، إلّا أنّ ذلـك لـم يمنـع مـن بقـاء الوجْـه النّظـاميّ الإثبـاتيّ في هـذه الصيـغ، وقـد تأكّـد لنـا ذلـك مـن خـلال تخصّـص القصـد الإثبـاتي في صيـغ العقـود تخصّصًـا آنيـا دون مصادرتـه مصـادرة تامـة، وهـذا يعكـس بقـاء رائحـة الإثبـات في هـذه الصيـغ، ويعكـس أيضـا قـدرة البنيـة النحويـة علـى اسـتيعاب متغـيرات المقـام. وضمـن هـذه الصيـغ درسـنا العهـود والوعـود، وهـي أيضـا تتخـذ سـمة الإيقـاع باللّفـظ وبهـا نُوقـع وعـدًا، وهـي صيـغ اكتسـبت قيمتهـا مـن سـلطة اللّفـظ المعجّـم في التقائـه بالأحـوال والأعـراف.

بسطنا في مرحلة فكرة الإثبات وما يتحقّق من بنيته من معاني الانفعال، وفيه درسنا معنى التّعجب وما يكون بمنزلته من مدْح وذمّ واستقلال واستكثار، وحاولنا الوقوف عند العلّل والأسباب التي ترشّح أداء بنية الإثبات لهذه المعاني، وتحقّق لدينا أنَّ هذه المعاني تفتقد لأبنية خاصة تقع بها؛ ولذلك فهي تختار البناء الخبري الإثباتي، وبرّرنا ذلك بكون الإثبات أصل الفائدة وقريب في مستوى بنيته من بناء الإسناد الذي يأتي فقيرا في دلالته الحاصلة، وهذا ما يُفسّر قدرته على اختزال ضُروب الإنشاء غير الطلبيّ، هذه السمة للإثبات متأتية من كوْنه متجرّدًا من الوسْم في موضع فعل المتكلّم، وغير مثقّلة بالمقولات الدّلالية التي توجّهها إلى معنى مخصوص، وهذا ما ترك مجالًا للميم التّعجبية وفعلي المدح والذم، وكمْ الخبريّة من احتلال هذا الموضع، وإنشاء معانيها بلفظها. وبناءً على ذلك، فهي استعارت قوة الموضع لتنشئ معناها بنفسها.

ولـمّا كان تخصيص الاعتقاد مقاميّا يسيرُ وفْق خطيّة محدّدة تلتزم بمفارقة هذه المقولة لبنيتها نحو تعيينها في الإنجاز، فقد تركنا تعامله مع الإرادة إلى آخر عناصر هذا الفصل، حيث درسنا فيه علاقة الإثبات بمعاني الطلب من أمر ونهي ودعاء لما بين هذه الأعمال من صلة بنيويّة نظاميّة، وانطلقنا في رصْد هذا التّقاطع من مبدأ عام التزمنا به، والمتمثّل في العلاقة بين الإثبات وهذه المعاني في البنية المقوليّة، وهي علاقة تسير وفْق الحساب الدّلاليّ للوجوب والإمكان والسلب، وتعامل هذه المقولات فيما بينها، وهو ما يسمحُ باكتساب عمل لغويّ ما لقوة عمل آخر مثلما رأينا من اكتساب الأمر لقوة الإثبات. وهذا التّصوّر يعكس حركيّة الأعمال اللّغويّة وانتظامها بنيويّا ما يُفسر حركيتها في الإنجاز، فليست حركة هذه الأعمال في الإنجاز إلاّ انعكاسًا لحركتها في النّظام المجرّد. وهذا يأتي في إطار تشارط الأبنية، ولم يكنْ المقام غائبا في تفسير بعض جوانب هذا العدول أو التّعايش بين هذه الأعمال اللّغويّة الأصول (الإثبات، الأمر، النّهي) بل رأينا أنَّ له دورًا في ترشيح معنى الأمر والنّهي من بنية الإثبات خاصة أنَّ هذا التّقاطع

يستتبعه أغراض ومقاصد من قبيل ما رأينا (التلطّف،إظهار الحرْص، التّرغيب)، وهذه الأغراض في الحقيقة تعكس مستويات المعنى.

في إطار البحث عن معاني الطلب المتحقّقة من بنية الإثبات وقفنا عند معنى الدّعاء، وقد تبيّن لنا أنَّ الدّعاء لم يضعْ له الواضع بنية تُنجز به، وإنَّما يُبنى على بنية الإثبات، ويستغلُ هذا المعنى تقاطع الإثبات مع المعاني الأصول في الطّلب حتى يتحقّق معنى قائما بذاته. ولعلّ الطّريف في هذا المعنى أنّ ضوابط عدوله تحوم بين البنية والمقام وبين النّظاميّ والاستعماليّ وبين النّحويّ والمقامي، وهذا ما يُفسّر العلاقات بين هذه الثنائيات. وقد برز الوجْه البلاغيّ في تحقق الدّعاء من بنية الإثبات من خلال الأغراض والمقاصد التي استتبّعت هذا التّقاطع من قبيل التفاؤل بالوقوع كما رصدها «السكاكي».

والحاصل من هذه القراءة في تتبّع المعاني الإنشائية المقصودة بالقول من بنية الإثبات هو أنّنا:

- وجدنا نوعًا من التّعميم في توصيف الإنشاء غير الطّلبي واعتبار جزئه خبرًا دون البحث في العلاقات القائمة بين البنية والدّلالة؛ ولهذا اتجهنا نحو الكشف عن حقيقتها وخاصة في علاقتها ببنية الإثبات التي ستكشف من ضمنها علاقة النّحو بالبلاغة عموما.
- حاولنا أنْ نبيّن انشداد الأعمال القوليّة الإنجازية إلى الإثبات في أساسه الإعرابيّ البنيوي مما يعكس لنا استيعاب النّظام لمتطلبات الإنجاز وقدرته على التكهّن بها كلّما تطلب الأمر ذلك.
- استطعنا في دراستنا للإثبات أن نتبيّن خصائص الإثبات النحوية النّظاميّة في مقابل ما يتميز به من خصائص مقامية إنجازية وأن نبرز التعالق بين المستويين وسمة الاسترسال الحادثة بينهما، حيث يكون للمقامي المنجز قوانين بنيوية تضبطه وتفسره تقلباته المحتملة.

- حاولنا ضبْط حساب دلاليّ لمجموعة الإنشاء غير الطلبيّ بردّها لبنية عمل الإثبات، وهو حسابٌ يُضعف من الفصل الحادث بين الخبر والإنشاء، ويقوي في المقابل حقيقة الاسترسال بينهما، ويكشف عن دوْر النّظام في اختزال المقام والتكهّن به.

سعينا في الفصل الثّاني من هذا الباب إلى دراسة قضية طريفة في علاقتها بالإثبات تتمثّل في خُروج الكلام على خلاف مُقتضى الظاهر، وهو مبدأ يُبنى على خرْق شروط التّخاطب وكسْر خطيّة الحوار المتفق عليها، وتسلّم بضرورة مراعاة المتكلّم لحال مخاطبه، وأردنا هذه القضية في فصل مستقل؛ لأننا وجدنا فيها نوعًا من الخصوصية داخل الإثبات تختلف عن سائر الأعمال اللّغويّة، فخرُوج الكلام على خلاف مُقتضى الظّاهر ممارسة واعية من متكلّم قاصد يسعى إلى خرْق شرط الصّدق في إخراج الكلام بما لا يوافق اعتقاده.

استنادًا إلى هذا الفهم رصدنا مظاهر العدول، وتبيّن لنا أنَّه ينحت خطيّة معينة في الكلام يطمحُ من خلالها إلى تحقيق أغراض ومقاصد، وهي شعبة من شعب البلاغة مُوغلة في الأدبية، وضمنها كشفنا عن هذه المقاصد من مثل التّوبيخ والتّقريع والتّنبيه والتّهكم... إلخ. وهي أغراضٌ بلاغيّةٌ استدعاها مقام مخصوص، إلَّا أنَّها أغراض كشفت الجانب الاستعماليّ للإثبات في مقابل وجهه النّظاميّ. والطّريف في هذا النوع من الكلام أنَّه مرتبطٌ بالفرضيّة التي عوّلنا عليها منذ البداية، وهي فرضيّة الاعتقاد التي من خلالها نرى كيف تلاعب المتكلّم بهذا المبدأ القائم في الأصل على الصّدق في الكلام، وقد استفدنا في دراسة هذه الظّاهرة من شروط المحادثة التي نصّ عليها «غرايس» ضمن مبدأ التّعاون، وخاصة شرْط النّزاهة والصّدق، فالمتكلّم في هذا الإطار يتلاعب بمفهوم الصّدق في الكلام ويبني لخرق مقصود تولّدت عنه جملة من المعاني.

طرحنا في الفصل الثّالث من هذا الباب قضية مهمّة في المعاني البلاغيّة المُتحققة من بنية الإثبات، وهي قضية الإثبات بالقول البياني، وقد جعلنا هذه القضية في آخر

مطاف قراءتنا لكونها جانبًا مُوغلًا في الأدبية، ويطرحُ في مستوى قراءتها جهازا مفاهيميا خاصّا، حيث حاولنا في كامل ثنايا بحثنا أنْ نجد له صلة ببنية الإثبات في وجهه الإعرابيّ النّظاميّ النّحويّ.

انطلقنا في هذا الفصل من الإطار النّظريّ العامّ الحاضن لهذه الظّاهرة، وهو علْم البيان وتحديد مجاله ودوره في الكلام، وعملنا في البداية على محاولة تأصيله في الأساس الإعرابيّ النّحويّ من خلال إرجاعه إلى البنية والتّركيب وقيام العمدة فيه على النّظم، وبناءً على ذلك اشتغلنا على جملة من النّماذج وتحديدًا تحت القول الكنائيّ والاستعاريّ وضرب من المجاز، وهو المجاز العقلي، محاولين الاستدلال على تأكيد قدرتهم الحجاجيّة ودورها في تثبيت الاعتقاد، وقد تبيّن لنا أنَّ:

- الإثبات بوجُوه البيان نظمٌ مخصوصٌ في مقام مخصوص ترجع فيه المزية للمتكلّم العامل وما يحركهُ من اعتقاد من ناحية وفي علاقته بمخاطبه من ناحية ثانية.
- الإثبات بوجُوه البيان نسقٌ نظميٌّ حجاجيٌّ يتوخّاه المتكلّم بغية التّأثير في مخاطبه لما في البيان من سلطة تُقحم المخاطَب في نسق استدلالي عقليّ.
- الإثبات بوجُوه البيان وإنْ أوهمنا بحكم إيغاله في المقام بأنَّه فارق بنيته الأولى فإنَّه يبقى مشدودا إليها يدور في فلكها.
- الإثبات بوجُوه البيان معنى بلاغيّ مقاميّ سياقيّ يعكس في جوهره المعنى النّحويّ الإعرابيّ، وهذا ما يجعل باب علم البيان في صلة بالنّحو وأحكامه.
- وجوه البيان ترتكز في أساسها على البناء الإثباتيّ الخبريّ، وهذا ما يجعل جزء البيان قائما على أسس بنيويّة بالأساس، وهو ما يجعل مقولات النّظام (البنية) تتحكّم في كامل ضُروب القول بما فيها البيان.

ويحلو لنا أنْ نشير في نهاية هذا البحث إلى أنَّ:

- غايتنا في تعقّب دلالات الإثبات انتهى بها المطاف إلى ضُروب البيان دون المغامرة أكثر في قضايا البلاغة وخاصة فيما يخصّ علْم البديع؛ ذلك لأنّنا وجدنا إشارات تعتبر المقابلة والجناس والطباق أساليب تتجاوز مجرّد التحسين والبديع ولها صلة بالمنطق الإعرابيّ النّحويّ. وهذا ما يحفّز على دراستها ضمن مشروع لاحق لو أمكن محاولةً لإيجاد حساب دلاليّ لعلم البديع في علاقته بالبنية النحوية.
- بحثنا هذا قد يكون بداية لدراسة الإثبات في جوانب أخرى، ولعلّ أهمها ما له علاقة اليوم بمجال العرفان خاصة فيما يتعلّق بمقولة الاعتقاد التي تمثّل أساس تكوّن عمل الإثبات، وهي مقولة ذهنيّة يمكن أنْ نجد لها أرضيّة عرفانية تحرّكها.

الفهارس



الإثباتُ في العَربيّةِ
دراسةٌ نحويةٌ تداوليّةٌ

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأبيات الشعريّة

البيت	البحر	الصفحة
اللَّيْـلُ دَاجٍ كَـنَـفَا جِلْـبَابَـهِ *** والبَـيْنُ مَحْجُـورٌ علـى غُـرَابِهِ	البسيط	٥٢٧
دِيَـارَ مَـيَّةَ إذْ مَيٌّ تُـسَـاعِفُنا *** ولا يُـرَى مِثْلُهَـا عُجْـمٌ ولاَ عَـرَبُ	البسيط	٢٦٦
فَإنَّـكَ شَـمْسٌ والمُلُـوكُ كَواكِـبٌ *** إذا طَلَعَـتْ لـم يَبْـدُ منْهُـنّ كَواكِـبُ	الطويل	٣٤٩
جَـاءَ شَقِـيـقٌ عـارِضًا رُمْحَـهُ *** إنَّ بَـنِي عَـمَّكَ فِـيـهِمْ رِمَـاحُ	الرجز	٤٩١
وإنَّ سَـنَامَ المَجْـدِ مـنْ آلِ هَاشِـمٍ *** بَنُـو بِنْـتِ مَخْـزُومٍ وَوالِـدُكَ العَبْـدُ	الطويل	٢٠٧
ثَلاَثَـةٌ تُشْـرِقُ الدُنْيـا بِبَهْجَتِهَـا *** شَـمْسُ الضُّحَى وأبُـو إسْحَاقَ والقَمَـرُ	البسيط	٣٥٧
غَضْـبَى ولاَ واللهِ يَـا أهلهـا *** لا أَطْعَـمُ البَـارِدَ أوْ تَـرْضَى	السريع	٢٦١
لاَ يَأْلَـفُ الدِّرْهَـمُ المَضْـرُوبُ صُرَّتَنا *** لَكِـنْ يَمُـرُّ عَلَيْهَـا وَهْـوَ مُنْطَلِـقُ	البسيط	٢٠٢
شَـجْوُ حُـسَّـادِهِ وغيْـظُ عِـدَاهُ *** أنْ يَـرَى مُبْصِـرٌ ويَسْـمَعَ وَاعٍ	الخفيف	٢٦٥
تَمَذْهَبْـتَ للنعْمـان بعـدَ ابْـن حَنْبَل *** فـارَقْتَه إذْ أعْـوزَتْـكَ المـآكِلُ	الطويل	٢٩٦
شَـيَّـبَ أيّـامُ الفِـرَاقِ مَفـارِقِي *** وأنْشَـزْنَ نَفْسي فَـوْقَ حَيْـثُ تكـونُ	الطويل	٥٣١

فهرس المصطلحات

فهرس الأعلام

مراجع الكتاب



الإثباتُ في العَربيّةِ
دراسةٌ نحويةٌ تداوليّةٌ

المصادر والمراجع[1]

المراجع العربيّة:

- **أرمينكـو**، (فرانسـوزا)، **المقاربـة التّداوليـة**، ترجمـة سـعيد علـوش، مركـز الإنمـاء القـومي، الربـاط، ١٩٨٦.

- **الإسـتراباذي**، (رضيّ الدّيـن)، **شـرح الـرّضيّ علـى الكافيـة**، تصحيـح وتعليـق عمـل يوسـف حسـن عمـر، منشـورات جامعـة قاريونـس، بنغـازي - ليبيـا، ط٢، ١٩٩٦.

- **الإشـبيليّ**، (ابـن عصفـور)، **شـرح جمـل الزّجّـاجي** (الشّـرح الكبـير)، قـدّم لـه ووضـع حواشـيه فـواز الشـعار، إشـراف إيميـل بديـع يعقـوب، الجـزء الأوّل، منشـورات محمّـد علـي بيضـون، دار الكتـب العلميـة، بـيروت لبنـان، ط١، ١٩٩٨.

- **الأنصـاري**، (ابـن هشـام جـلال الدّيـن)، **مغـني اللّبيـب عـن كتـب الأعاريـب**، تحقيـق محمّـد مـحي الدّيـن عبـد الحميـد، المكتبـة العصريّـة، صيـدا، بـيروت، ١٩٩١.

- **أوسـتين**، (جـون)، **نظريّـة أفعـال الـكلام العامّـة، كيـف ننجـز الأشـياء بالـكلام**، ترجمـة عبـد القـادر قينيـني، إفريقيـا الشّـرق، الـدار البيضـاء، ط١، ١٩٩١.

- **باديـس، (نرجـس)**، **المشـيرات المقاميّـة في اللّغـة العربيّـة**، مركـز النّشـر الجامعـيّ، منّوبـة، المطبعـة الرسـمية للجمهوريـة التّونسـيّة، ط١، ٢٠٠٩.

- **البعزاوي**، (محمّد الصحبي):
    - **تفاعـل البنيـة النحويـة مـع سـائر البـني اللّغويّـة**، شـهادة الدّراسـات المعمّقـة، إشـراف محمّـد الهـادي الطربلـسي، جامعـة تونـس، كليـة الآداب منّوبـة، ١٩٩٨.
    - **حدثـا الاسـتخبار والإخبـار بـين سـيبويه وكاترين كريـبرا أوريكيـوني**، ضمـن مجلـة مـوارد، كليـة الآداب والعلـوم الإنسـانيّة بسوسـة، ٢٠٠٥.

---

(١) مرتّبة ترتيبا ألفبائيا دون اعتبار (ابن) و(أبو) و(ألف ولام) التّعريف.

• **ثنائيـة الـمُخبرعنـه والـمُخبربـه في العربيّـة: دراسـة إعرابيّـة دلاليّـة**، نشـر كليـة الآداب والعلـوم الإنسـانية بسوسـة، ط١، ٢٠٠٨.

– **بنفنيسـت**، (إميـل)، (١٩٧٠)، **جهـاز القـول الشـكلي**، ترجمـة منصـور الميغـري، **ضمـن إطـلالات علـى النّظريّـات اللّسـانيّة والدّلاليّـة في النصـف الثّـاني مـن القـرن العشـرين**، الجـزء الثّـاني، المجمـع التونسـيّ للعلّـوم والآداب والفنـون، ط١، ٢٠١٢، (ص ٥٤٩-٥٥٩).

– **البوعمـراني**، (محمّـد صالـح)، **السـيمائية العرفانيـة، الاسـتعاري والثقـافيّ**، مركـز النّشـر الجامعـي، المركـب الجامعـيّ منوبـة تونـس، ط١، ٢٠١٥.

– **البوعنـاني**، (شـوقي)، **مبـدأ الانسـجام في تحليـل الخطـاب القـرآني مـن خـلال علـم المناسـبات**، عمـل مرقـون بكليـة الآداب منوبـة، ٢٠١٥.

– **التّفتـازاني**، (سـعد الدّيـن)، **مختصـر علـى تلخيـص المفتـاح، ضمـن شـروح التلخيـص**، دار الإرشـاد الإسـلاميّ بيروت، لبنـان، (د. ت).

– **التّهانـوي**، (محمّـد علـي بـن علـي)، **موسـوعة كشّـاف اصطلاحـات الفنـون والعلـوم**، تحقيـق علـي دحـروج، مكتبـة لبنـان ناشـرون، ط١، ١٩٩٦.

– **الجاحـظ**، (أبـو عثمـان عمـرو بـن بحـر)، **البيـان والتبييـن**، تحقيـق وشـرح عبـد السـلام هـارون دار سـحنون للنّشـر التّوزيـع تونـس، ٢٠١٤.

– **الجرجـاني**، (السـيّد الشـريف علـي بـن محمّـد)، **معجـم التّعريفـات**، تحقيـق ودراسـة محمّـد صديـق المنشـاوي، دار الفضيلـة القاهـرة، (د. ت).

– **الجرجاني، (عبد القاهر):**

• **المقتصـد في شـرح الإيضـاح**، تحقيـق كاظـم بحـر المرجـان، منشـورات وزارة الثقافـة والإعـلام، الجمهوريـة العراقيّـة، ١٩٨٢.

• **أسرار البلاغة في علم البيان**، علّق عليه محمود محمّد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ط١، ١٩٩١.

• **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، تحقيق محمود محمّد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٥، ٢٠٠٤.

– **الجلاصي**، (محمّد بن العربي)، **ثلاثة منظورات في المعنى**، مؤسسة مرايا الحداثة للإنتاج الفكري، تونس، ط١، ٢٠٠٧.

– **ابن جنّي**، (أبو الفتح عثمان)، **الخصائص**، تحقيق محمّد علي النّجار الهيئة المصرية العامّة للكتاب، ط٣، ١٩٨٦.

– **ابن الحاجب**، (أبي عمرو عثمان)، **أمالي ابن الحاجب**، دراسة وتحقيق فخر صالح سليمان قداره، دار عمّار، عمان بيروت، دار الجيل بيروت لبنان، ١٩٨٩.

– **حسّان**، (تمام):

• **اللّغة العربيّة معناها ومبناها**، دار الثقافة، الدّار البيضاء – المغرب، ١٩٩٤.

• **الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو–فقه اللغة–البلاغة**، عالم الكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠.

– **حمزة**، (حسن)، **ضمير الفصل أم ضمير الحصر، ضمن أعمال ندوة بعنوان المعنى وتشكّله** بكلية الآداب منّوبة، الجزء ١، منشورات كلية الآداب منّوبة – تونس، ٢٠٠٣.

– **دان** (سبيربر)، **ديدري** (ولسون)، **نظرية الصّلة أو المناسبة في التواصل والإدراك**، ترجمة هشام عبدالله الخليفة، مراجعة فراس عواد معروف، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت لبنان، ط١، ٢٠١٦.

– **دايك**، (فان)، **النص والسّياق، استقصاء البحث في الخطاب الدّلاليّ والتّداوليّ**، ترجمة عبد القادر قينيني، أفريقيا الشرق، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠.

- **الدخيَّل** (معاذ بن سليمان)، **منزلة معاني الكلام في النظرية النحوية العربية**، نادي القصيم الأدبي، دار محمد علي الحامي، دار التنوير للطباعة والنشر، تونس، ط١، ٢٠١٤.

- **الدّسوقي**، (محمّد بن أحمّد عرفة)، **حاشية الدّسوقي على شرح السّعد**، ضمن **شروح التّلخيص**، دار الإرشاد الإسلاميّ بيروت، لبنان، (د. ت).

- **دوكرو** أوزوالد، **شافار** جان ماري، **المعجم الموسوعي الجديد في علوم اللّغة**، ترجمة عبد القادر المهيري - حمادي صمّود، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة تونس، ٢٠١٠.

- **ديكرو**، (أوزوالد)، (١٩٨٤)، **قوانين الخطاب**، ترجمة محمد الشيباني وسيف الدين دغفوس، **ضمن إطلالات على النّظريّات اللّسانيّة والدلاليّة في النصف الثّاني من القرن العشرين**، الجزء ٢، المجمع التونسي للعلّوم والآداب والفنون، ط١، (ص٥٦١-٥٨٣).

- **بن رجب**، (الطيب)، **المجاز العقلي، ضمن أعمال ندوة عبد القاهر الجرجاني**، منشورات كليّة الآداب والعلوم الإنسانية جامعة صفاقس، ١٩٩٨.

- **رشيد** (عبد الخالق)، **العدول التّداوليّ عما يقتضيه الظاهر من الحال - وضعيات التخاطب أنموذجًا، ضمن مجلة رفوف**، مخبر المخطوطات الجزائرية في إفريقيا، جامعة أدرار الجزائر، العدد ٩، ٢٠١٦، (ص٢٤-٤٢).

- **روبول** (آن)، **موشلار**، (جاك)، **التّداولية اليوم علم جديد في التواصل**، ترجمة سيف الدّين دغفوس ومحمّد الشيباني، نشر وتوزيع دار الطليعة للطباعة والنّشر، بيروت لبنان، ط١، ٢٠٠٣.

- **الزركشي**، (بدر الدّين محمّد بن عبد الله)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التّراث، القاهرة، (د. ت).

- **الزمخشري**، (جار الله محمود بن عمر)، **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل**، علّق عليه خليل مأمون شيحا، دار المعرفة بيروت - لبنان، ط٣. ٢٠٠٩.

- السّبكي، (بهاء الدّين)، **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، ضمن **شروح التّلخيص**، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصريّة صيدا بيروت، ط١، ٢٠٠٣.

- **ابن السّرّاج**، (أبو بكر محمّد بن سهل)، **الأصول في النّحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة للطباعة والنشر، بيروت، ط٣، ١٩٩٦.

- **السّعدي**، (شكري)، **مقولة الحدث الدّلاليّة في التفكير اللّغويّ: بحث في الأسس الدّلاليّة للبنى النحوية**، دار الكتاب الجديد، بيروت لبنان، ط١، ٢٠١٣.

- **السكاكي**، (أبو يعقوب يوسف)، **مفتاح العلوم**، ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط٢، ١٩٨٧.

- **سورل**، (جون):

  - **العقل واللّغة والمجتمع، الفلسفة في العالم الواقعي**، ترجمة سعيد الغانمي، النّاشر، منشورات الاختلاف الجزائر، المركز الثقافيّ العربيّ المغرب، الدار العربيّة للعلوم بيروت، لبنان، ط١. ٢٠٠٦.

  - **الأعمال اللّغويّة: بحث في فلسفة اللّغة**، ترجمة أميرة غنيم، مراجعة محمّد «الشيباني»، دار سيناترا، الإنجاز الفني المركز الوطني للترجمة، تونس، ط١، ٢٠١٥.

- **السّويح**، (خالد):

  - **بناء الفائدة في الكلام في النّحو العربيّ**، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في اللّغة والآداب العربية، إشراف الأستاذ محمّد الشاوش، عمل مرقون بكلة الآداب منوبة، تونس، ٢٠٠٩.

  - **عمل القسم وبنيته الإخباريّة**، مجلّة الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس، جامعة صفاقس، العدد ٨، ٢٠١٠، (ص ٧٩-١١٠).

- **«سيبويه»**، (أبو بشر عمر بن عثمان)، **الكتاب**، تحقيق وشرح عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط٣، ١٩٨٨.

- **السـيرافي**، (أبـو سـعيد)، **شـرح كتـاب «سـيبويه»**، الجـزء الأوّل حققـه وقـدّم لـه وعلّـق عليـه رمضـان عبـد التـواب، محمـود فهـمي حجـازي، محمّـد هاشـم الدايـم، مصـر، ١٩٨٦.
- **السـيوطي**، (جـلال الدّيـن عبـد الرحمـان)، **بغيـة الوعـاة**، تحقيـق محمّـد أبـو الفضـل إبراهيـم، المكتبـة العصريـة، صيـدا بـيروت، ١٩٩٨.
- **الشـاوش**، (محمّـد)، **أصـول تحليـل الخطـاب في النّظريّـة النحويـة العربيّـة، تأسـيس نحـو النّـص**، سلسـلة اللّسـانيّات، نشـر مشـترك كلّيّـة الآداب منّوبـة، المؤسّسـة العربيّـة للتّوزيـع تونـس، ط١، ٢٠٠١.
- **الشـبعان**، (علـي)، **الحجـاج والحقيقـة وآفـاق التأويـل، بحـث في الأشـكال والاسـتراتيجيات**، دار الكتـاب الجديـد المتحـدة، ط١، ٢٠١٠.
- **الشريف**، (محمّد صلاح الدّين):
  • **تقديـم عـامّ للاتّجـاه البرغمـاتيّ، ضمـن أهـمّ المـدارس اللّسـانيّة**، منشـورات المعهـد القـوميّ لعلـوم التربيّـة، تونـس، ١٩٨٦، (ص ٩٥-١١٨).
  • **تطابق اللّفـظ والمعنى بتوجيه النّصـب إلى مـا يـدلّ علـى المتكلّم**، ضمـن حوليـات الجامعـة التّونسـيّة العـدد ٤٣، ١٩٩٩، (ص ٧ - ٩٢).
  • **الشّـرط والإنشـاء النّحـويّ للكـون، بحـث في الأسـس البسـيطة المولّـدة للأبنيـة والـدّلالات**، سلسـلة اللّسـانيّات، المجلـد ١٦، جامعـة منّوبـة، منشـورات كليّـة الآداب منوبـة، تونـس، ٢٠٠٢.
  • **دور صيـغ الفعـل العـربيّ في وسـم الجهـة والمظهـر**، ضمـن حوليـات الجامعـة التّونسـيّة، العـدد ٥٢، كليـة الآداب بجامعـة منوبـة، تونـس، ٢٠٠٧، (ص ٤٥-٩٨).
  • **الأبنيـة الدّالـة علـى الشـرط وعلاقتهـا بأشـكال الجملـة الأساسـيّة**، ضمـن حوليـات الجامعـة التّونسـيّة، العـدد ٥٤، ٢٠٠٩، (ص ٢٩-٧٩).

- **الشكيلي**، (بسمة بلحاج رحومة):
  - **السّؤال البلاغيّ: الإنشاء والتّأويل**، نشر دار محمّد علي الحامي بالاشتراك مع المعهد العالي للّغات بتونس، ط١، ٢٠٠٧.
  - **قراءة في بنية التفكير البلاغيّ العربي انطلاقًا من مفهوم الخطاب**، ضمن مقالات تحليل الخطاب، كليّة الآداب والفنون والإنسانيات بجامعة منوبة، وحدة البحث في تحليل الخطاب، تونس، ٢٠٠٨، (ص ١١-٤٧).
  - **التّقرير والإنكار بين سلطة المتكلّم وسلطة الحجة**، حوليات الجامعة التّونسيّة، العدد ٥٦، ٢٠١١، (ص ٧٩-١٠٧).
- **الشهري**، (عبد الهادي بن ظافر)، **استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداوليّة**، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، ٢٠٠٤.
- **الشيباني**، (محمّد)، من **قضايا تصنيف الأعمال اللّغويّة (مشروع قراءة)**، نشر مكتبة علاء الدّين صفاقس، تونس، ط١، ٢٠١٥.
- **الصبّان**، (محمّد بن علي)، **حاشية الصّبان على شرح الأشموني** على ألفية ابن مالك، تحقيق طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية، (د. ت).
- **صحراوي**، (مسعود):
  - **التّداولية عند العلماء العرب**، دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التّراث اللّساني العربيّ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٥.
  - **في الجهاز المفاهيمي للدّرس التّداوليّ المعاصر**، ضمن التّداوليات علم استعمال اللّغة، منشورات عالم الكتب الحديثة، إربد، الأردن، ط١، ٢٠١١.
- **صمّود**، (حمّادي)، **التّفكير البلاغيّ عند العرب، أسسه وتطوره** إلى القرن السّادس (مشروع قراءة)، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت - لبنان، ط ٣، ٢٠١٠.

- **صولة**، (عبد الله)، **في نظريّات الحجاج**: دراسات وتطبيقات، مسكيلياني للنشر والتوزيع، تونس، ط١، ٢٠١١.
- **العذاري**، (فدوى)، **تشارطات الاستفهام مع لاحقي «سيبويه» (مقاربة نحوية دلاليّة)**، جامعة سوسة، كليّة الأداب والعلوم الإنسانيّة بسوسة، ط١، ٢٠١٣.
- **العسكري**، (أبو هلال الحسن بن عبدالله)، **الفروق في اللّغة**، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٩٧٣.
- **العلّوي**، (محمّد أحمد بن طباطبا)، **عيار الشعر**، شرح وتحقيق عباس عبد الساتر، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلّمية بيروت - لبنان، ط٢، ٢٠٠٥.
- **العياشي**، (أدواري)، **الاستلزام الحواري في التّداول اللّساني، من الوعي بالخصوصيات النوعيّة للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها**، دار الأمان الرباط، منشورات الاختلاف، ط١، ٢٠١١.
- **عاشور**، (المنصف)، (١٩٩٩)، **ظاهرة الاسم في التفكير النّحويّ، بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان**، منشورات كلية الآداب منوبة تونس.
- **بن عامر**، (نجوى)، **متضمنات القول ومراجعها النحوية، ضمن أعمال ندوة الإحالة وقضاياها في ضوء المقاربات اللّسانيّة والتّداولية**، جامعة القيروان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة البحث في التّداولية، مسكيلياني للنشر، ٢٠٠٦.
- **عبد الحميد**، (جميل)،(٢٠٠٠)، **البلاغة والاتصال**، دار غريب للطباعة والنشر والتّوزيع، القاهرة، ط١.
- **عبد الرحمان**، (طه)، **اللّسان والميزان أو التكوثر العقلي**، الناشر المركز الثقافي العربي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط المغرب، ط١، ١٩٩٨.
- **عبد المطلب**، (محمّد)، **البلاغة العربيّة قراءة أخرى**، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان، ط١، ١٩٩٧.

- **علوي**، (عبد السلام اسماعيلي)، **في تداوليات التأويل، ضمن التّداوليات علم استعمال اللّغة**، تنسيق وتقديم حافظ اسماعيلي العلّوي، عالم الكتب الحديث، ط٢، ٢٠١٤.

- **عيساوي**، (عبد السلام)، **الأبعاد التّأويلية والمفهوميّة للدّلالة المعجميّة**، مركز النشر الجامعي منوبة، تونس، ط١، ٢٠٠٩.

- **غرايس**، (بول)، (١٩٧٥)، **المنطق والمحادثة، ضمن إطلالات على النظريّات اللّسانيّة والدّلاليّة في النصف الثّاني من القرن العشرين**، ترجمة محمّد «الشيباني» وسيف الدين دغفوس الجزء ٢، المجمع التّونسيّ للعلّوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس، ط١، ٢٠١٢، (ص ٦١١–٦٣٦).

- **الفاخوري**، (عادل)، **نظريّة الأفعال الكلامية، ضمن الموسوعة الفلسفيّة**، الجزء الثّالث، معهد الإنماء العربي، ط١، ١٩٨٨.

- **الفارابي**، (أبو نصر)، **كتاب الحروف**، حقّقه وقدّم له محسن مهدي، دار المشرق، بيروت – لبنان ط٢، ١٩٩٠.

- **ابن فارس**، (أبو الحُسين أحمد بن زكريّا)، **الصّاحبيّ في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها**، علّق عليه أحمد حسن بسج، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط١، ١٩٩٧.

- **قريرة**، (توفيق):

  - **العرفاني في الاصطلاح النّحويّ العربي**، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، منوبة تونس، ط١، ٢٠٠٨.

  - **بناء الخبر في الصحافة العربيّة المكتوبة (قراءة عرفانية)، ضمن أعمال ندوة الدّلالة نظريّات وتطبيقات**، تأليف خالد ميلاد، كلية الآداب والفنون والإنسانيّات منوبة – وحدة البحث «المصطلح الدلاليّ، ط١، ٢٠١٥ (ص ٢١٩– ٢٥٤).

- **القزويـني**، (الخطيـب)، **الإيضـاح في علـوم البلاغـة**، وضـع حواشـيه إبراهيـم شـمس الدّيـن، منشـورات محمّـد علـي بيضـون، دار الكتـب العلميـة بـيروت - لبنـان، ط١، ٢٠٠٣.
- **ابـن القيـم الجوزيـة**، **بدائـع الفوائـد**، تحقيـق علـي بـن محمّـد العمـران، إشـراف بوبكـر بـن عبـدالله بوزيـد، دار علـم الفوائـد للنشـر والتوزيـع، جامـع الفقـه الإسـلاميّ جـدّة، (د. ت).
- **كاتريـن كيربـرات** (أوريكيـوني)، **الـمُضمر**، ترجمـة ريتـا خاطـر، مراجعـة جوزيـف شـريم، المنظمـة العربيّـة للترجمـة، بـيروت، ط١، ٢٠٠٨.
- **اللّحيـاني**، (سـرور)، **خصائـص الـرأس الفعلـيّ وظواهـر مـن انتظـام المعجـم**، منشـورات كليّـة الآداب والفنـون الإنسـانيات منوبـة، تونـس، ٢٠١٠.
- **لارشي**، (بيـار)، (١٩٩٨)، **تداوليـة قبـل التّداوليـة**، ترجمـة عـز الديـن مجـدوب، **ضمـن إطـلالات علـى النظريّـات اللّسـانيّة والدّلاليّـة** في النصـف الثّـاني مـن القـرن العشـرين، الجـزء الأوّل، المجمـع التونسـيّ للعلّـوم والآداب والفنـون، ط١، ٢٠١٢، (ص ٤٩٩-٥١٨).
- **لهويمـل**، (باديـس)، **نظريّـة أفعـال الكلام في المفتـاح للسـكاكي: قانـون الخبـر نموذجا**، عـن مجلـة الممارسـات اللّغويّـة، العـدد العاشـر، مخـبر الممارسـات اللّغويّـة، جامعـة مولـود معمـري - تـيزي وزو. الجزائـر، ٢٠١٢.
- **لا يكـوف**، (جـورج) **وجونسـن** (مـارك)، **الاسـتعارات الـتي نحيـا بهـا**، تعريـب عبـد المجيـد جحفـة دار توبقـال للنشـر، الـدار البيضـاء، ط١، ١٩٩٦.
- **لايونـز**، (جـون)، مقدّمـة في الدّلالـة اللّسـانيّة، ترجمـة سـندس كرونـة، مراجعـة أميرة غنيـم، منشـورات دار سـيناترا - المركـز الوطـني للترجمـة، تونـس، ط١، ٢٠١٤.
- **مارتـن**، (روبـير)، (١٩٩٢)، **في سـبيل منطـق للمعـنى**، ترجمـة كمـال الزيتـوني، **ضمـن إطـلالات علـى النظريّـات اللّسـانيّة والدلاليّـة في النصـف الثّـاني مـن القـرن العشـرين**، الجـزء الأوّل، المجمـع التونسـيّ للعلّـوم والآداب والفنـون، ط١، ٢٠١٢، (ص ٤٦٩-٤٩٧).

- **المبخوت** (شكري):
  - **إنشاء النّفي وشروطه النحوية الدّلاليّة**، مركز النّشر الجامعيّ، كليّة الآداب والفنون الإنسانيّات جامعة منوبة، تونس، ٢٠٠٦ أ.
  - **الاستدلال البلاغيّ**، الناشر دار المعرفة للنشر، كلية الآداب والفنون والإنسانيّات بجامعة منوبة- تونس، ٢٠٠٦ ب.
  - **نظريّة الأعمال اللّغويّة**، دار مسكيلياني للنّشر والتّوزيع، تونس، ط١، ٢٠٠٨.
  - **توجيه النّفي في تعامله مع الجهات والأسوار والروابط**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠٩.
  - **دائرة الأعمال اللّغويّة: مراجعات ومقترحات**، دار الكتاب الجديد المتحدة بيروت- لبنان، ط١، ٢٠١٠.
- **المبرّد**، (أبو العبّاس محمّد بن يزيد)، **كتاب المُقتضب**، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ، القاهرة، ١٩٦٣.
- **المتوكّل**، (أحمد):
  - الوظيفة بين الكليّة والنّمطية، دار الأمّان للنشر والتوزيع الرباط، ط١. ٢٠٠٣.
  - اللّسانيات الوظيفية مدخل نظريّ، دار الكتاب الجديد، بيروت لبنان ط٢. ٢٠١٠.
- **المرشد** (أفراح بنت علي)، **الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه**، رسالة ماجيستر، إشراف عزالدين المجدوب، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، السعودية، ٢٠١٢.
- **المسدّي**، (عبد السلام)، **العربيّة والإعراب**، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، ٢٠١٠.

- **المسعودي**، (عبد العزيز):

• **الحقيقـة والمعـنى، ضمـن كتـاب قضايـا المعـنى في التفكـير اللّسـاني والفلسـفيّ**، إشـراف عبـد السـلام عيسـاوي، الشـركة التونسـية للنشـر وتنمية فنـون الرسـم، ط١، ٢٠١٥ أ (ص ٢٥-١٩٥).

• **الجهـة الوثوقيـة ووسـائل تحقّقهـا في العربيّـة، ضمـن أعمـال نـدوة الدّلالـة نظريّات وتطبيقـات**، تأليـف خالـد ميـلاد، كليـة الآداب والفنـون والإنسـانيات منوبـة - وحـدة البحـث «المصطلـح الـدّلاليّ، ط١، ٢٠١٥ ب (ص ٢٩١-٣٢٥).

- **مطلـوب**، (أحمـد)، **معجـم المصطلحـات البلاغيّـة وتطورهـا**، الجـزء الثـاني، الـدّار العربيّـة للموسـوعات، بـيروت لبنـان، ط١. ٢٠٠٦.

- **المغـربي**، (ابـن يعقـوب)، **مواهـب الفتّـاح في شـرح تلخيـص المفتـاح، ضمـن شـروح التّلخيـص**، دار الإرشـاد الإسـلامي، بـيروت - لبنـان، (د. ت).

- **المكّـي**، (سـمية)، **الكفايـة التفسـيرية للنحـو العـربي والنّحـو التوليـدي مـن خـلال الأبنيـة الإعرابيّـة المشـكلة**، دار الكتـب الجديـدة المتحـدة، ط١، ٢٠١٣

- **ابـن منظـور**، (جمـال الدّيـن)، **لسـان العـرب المحيـط**، قـدّم لـه العلامـة الشـيخ عبـدالله العلايلـي، أعـاد بنـاءه علـى الحـرف الأوّل مـن الكلمـة يوسـف خيّـاط، دار الجيـل بـيروت، دار لسـان العـرب بـيروت - لبنـان.

- **المهيري**، (عبد القادر):

• **نظرات في التّراث اللّغويّ العربي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط١، ١٩٩٣

• **بحـوث في اللّغـة**، سلسـلة لسـانيّات، جامعـة منوبـة، كليّـة الآداب والفنـون والإنسـانيات، ٢٠٠٨.

- **موشلر**، (جاك)، **وريبول** (آن)، **القاموس الموسوعيّ للتّداوليّة**، ترجمة مجموعة من الأساتذة والباحثين بإشراف عز الدّين المجدوب، مراجعة خالد «ميلاد»، دار سيناترا - المركز الوطني للترجمة تونس، ٢٠١٠.

- **ميلاد**، (خالد):

  - **المعنى عند البلاغيّين السكاكي نموذجًا، ضمن أعمال ندوة صناعة المعنى وتأويل النص**، منشورات كليّة الآداب منوبة، تونس، ١٩٩٢، (ص ١٥٥-١٧٠).

  - **في معاني الجرجاني، ضمن عبد القاهر الجرجاني أعمال ندوة**، منشورات كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس، جامعة صفاقس، تونس، ١٩٩٨، (ص ١٦١-١٦٨).

  - **الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة**، نشر مشترك جامعة منّوبة - المؤسّسة العربيّة للتّوزيع تونس، ط١، ٢٠٠١.

  - **في تشكّل المعنى النّحويّ الأمر في العربيّة نموذجًا، ضمن أعمال ندوة بعنوان المعنى وتشكّله** بكلية الآداب منّوبة الجزء الثّاني، منشورات كلية الآداب منّوبة. تونس، ٢٠٠٣، (ص ٨٢٩-٨٤١).

  - **تصنيف آخر لأعمال الكلام، ضمن أعمال ندوة الدّلالة نظريّات وتطبيقات**، تأليف خالد ميلاد، كلية الآداب والفنون والإنسانيّات منّوبة - وحدة البحث «المصطلح الدّلاليّ، ط١، ٢٠١٥، (ص ١٣٦-١٤٥).

- **النجّار**، (سلوى):

  - **الجرجاني أمام القاضي عبد الجبار، نحو رؤية جديدة في قضايا اللّغة لدى الجرجاني**، مطبعة التشفير الفني، تونس، ط١، ٢٠٠٤.

  - **التّعجب بين التّركيب والدّلالة**، مركز النّشر الجامعي، منوبة تونس، ط١، ٢٠١٠.

- **نحلة**، (محمود أحمد)، **آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر**، دار المرفة الجامعية، كلية الآداب- جامعة الإسكندرية، ط١، ٢٠٠٢.
- **النويري**، (محمّد):
  • **الأساليب المغالطية مدخلا لنقد الحجاج، أهم نظريّات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم**، إشراف حمادي صمود، نشر جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، تونس، ١٩٩٩، (ص ٤٠٣-٤٤٧).
  • **علم الكلام والنّظريّة البلاغيّة عند العرب**، نشر كليّة العلوم الإنسانية والاجتماعية تونس، دار محمّد علي الحامي صفاقس، ط١، ٢٠٠١.
- **هارون**، (عبد السلام محمّد)، **الأساليب الإنشائية في النّحو العربي**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٥، ٢٠٠١.
- **الهمامي**، (ريم)، **الاقتضاء وانسجام الخطاب**، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، ٢٠١٣.
- **ابن يعيش**، (موفّق الدّين)، **شرح المفصّل**، إدارة الطباعة المنيرية بمصر، (د. ت).

المراجع غير العربية:

- Austin,. John Langshaw, How to do things with words, Oxford University Press. Oxford, 1962.
- Austin, John Langshaw, Quand dire c’est faire, Editions du Seuil. Paris, 1970.
- Benveniste, Emile, problèmes de linguistique générale II Edi céres-Edi. Gallemard. paris, 1995 et 1976.
- Brown and Capellen, Against Assertion, Forthcoming in Assertion, Oxford 2010. Herman Capellen.
- Ducrot , Oswald, Dire et ne pas dire, Hermann, Paris, 1972.
- Ducrot. Oswald. Le dire et le dit, Minuit, paris, 1984.
- Grice,H. P.«Logique et conversation», in communication, numéro spécial, n 30, juin 1979, Seuil, Paris, 1979 (p. 5772-).
- Kerbart- Orecchioni, Catherine, L’implicite, Armand Colin, Paris, 1998.
- Kerbart- Orecchioni, Catherine, l’acte des question et l’acte d’assertion, Presses universitaire de Lyon. 1991.
- Larcher. Pierre, 1998, Une pragmatique; Médiévale, arab, et Islamique, In ; H. E. L , n 201/, p:101116/.
- Lakoff,G ,1976, Linguistique et logique naturelle, Paris, kilnchsiech.
- Lyons, John, Sémantique linguistique, tarduction de j. durand et d. Boulonnais, langue et langage, française, Larousse. Paris, 1990.
- Martin, Robert, pour une logique du sens, «chapitre sémantique et vérité» p 26.57, Paris, 1992.
- Noam Chomsky, Question des sémantique, traduction de Bernard, éditions du seuil, paris,1975.

- Reboul, Anne et Moeschler, jaques. Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, éditions du Seuil, Paris, 1994.
- Remi-Graud, Question et Assertion de la Morpho-syntaxe à la pragmatique in la question,(v. KERBART-ORECCHIONI) 1991.
- Searle, John R, Les Actes de langage, Essai de Philosophie du langage, Paris, collection Savoir Hermann, 1972.
- Searle, John R. Sens et expression, Etudes de théorie des actes de langage, les Editions de Minuit,1982.
- Searle John R. L'intentionnalité ; essai de philosophie des états mentaux, tarduit de l'américain par Claude Pichevin, éditions de Minuit, paris, 1985.
- Searle, J. R& Vanderveken D, Foundation of Illocutionary logic, Cambridge, C. U,1985.



نبذة عن المؤلِّف

يوسف عبد الجليل رحايمي، أستاذ وباحث تونسي في البلاغة وتحليل الخطاب، وُلِد في سنة ١٩٨٦ بمحافظة قبلي-تونس، متحصّل على دكتوراة في مجال أفعال الكلام والتداولية، وله اهتمامات في البلاغة الجديدة وبلاغة الجمهور. عمل أستاذا متعاقدا في المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس، ويشغل الآن خطة أستاذ ومشرف مناهج في ميدان اللغة العربية لغير الناطقين بها بدولة قطر، وهو عضو محرِّر في المعجم التاريخي للغة العربية بالشارقة.

للباحث عدّة منشورات في مجال البلاغة والتداولية، من بينها: «دور المخاطَب في هندسة اعتقاد المتكلم، درجات الاعتقاد في الإثبات أنموذجا»، «الصمت معطى تداوليا ونسقا خفيا في الخطاب»، «طقوس التحايا والتهنئة والتعزية: من القيمة اللغوية إلى القيمة التداولية»، «عمل التأثير بالقول بين تكهنات الجهاز وفوضى الإنجاز: قراءة تداولية»، «تصورات استعارية في خطاب الثورة التونسية: مقاربة عرفانية».

مجمع الملك سلمان
العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

نبذة عن الكتاب

هذا الكتاب بحثٌ في الإثبات معنىً من معاني الكلام في النظرية النحوية والبلاغية العربية وصنفا من أصنافه في نظرية الأعمال اللغوية، وقد أردنا من خلاله تقصّي الأسس النحوية والتداولية المكوّنة لعمل الإثبات، انطلاقا من النَّظر في الخصائص النّحوية النظاميّة، حيث نُحصّل الحدّ الأدنى من الاستقرار في الدّلالة من ناحية، وتحديد خصائصه التّداولية والبلاغيّة حيث يبدأ تشكّل الوجُوه والفُروق من ناحية أخرى. وتأتي أهمية هذا البحث من اعتبار منهجيّ مهم يتعلّقُ بمركزيّة عمل الإثبات في النّظريّة النّحوية والبلاغيّة العربيّة، وانْبناء الفائدة من الكلام عليه، وهي مركزيّة متأتية من قُدرته (الإثبات) على توْجيه دلالة سائر الأعمال من خلال سِمة الشُّغور والتجرّد في صدر الكلام الذي مثّل فضاءً لتشكّل المقاصد والدّلالات. وهو فضاء يفسِّرُ لنا تجاذب المستويين، أي المستوى النحوي النظامي والمستوى الإنجازي المقامي، ويكشف لنا في الآن نفسه عن ارتباط البنية بدلالات قولها، عكس ما قد يتوهّم البعض من وجود انفصال.


9 786038 413562

